أبهيجيت بانرجي
إستر دوفلو

اقتصاد الفقراء

إعادة نظر في أساليب محاربة الفقر

ترجمة: أنور الشامي



اقتصاد الفقراء

إعادة نظر في أساليب محاربة الفقر

أبهيجيت بانرجي
إستر دوفلو

ترجمة: أنور الشامي

دار جامعة حمد بن خليفة للنشر
HAMAD BIN KHALIFA UNIVERSITY PRESS

الطبعة العربية الأولى عام ٢٠١٦

دار جامعة حمد بن خليفة للنشر
صندوق بريد ٥٨٢٥
الدوحة، دولة قطر

books.hbkupress.com

الترقيم الدولي:
الغلاف العادي: ٩٧٨٩٩٩٢١٩٥٢٤٦

تمت الطباعة في الدوحة في مطبعة ألف قطر.

مكتبة قطر الوطنية بيانات الفهرسة - أثناء - النشر (فان)

بانرجي، أبهيجيت، مؤلف.

[Poor Economics: A Radical Rethinking of the way to Fight Global Poverty]. Arabic

اقتصاد الفقراء : إعادة نظر في أساليب محاربة الفقر / أبهيجيت بانرجي، إستر دوفلو ؛ [ترجمة] أنور الشامي. — الطبعة العربية الأولى. — الدوحة : دار جامعة حمد بن خليفة للنشر، 2016.

صفحة ؛ سم

تدمك: 978-9992-195-24-6 (غلاف عادي)

1. المساعدات الاقتصادية -- الدول النامية. 2. الفقر -- منع. ب. دوفلو، إستر، مؤلف مشارك. ج. الشامي، أنور، مترجم. ج. العنوان.

HC59.7.B323125 2016
339.46091724 – dc23

مقدمة

كانت «إستر» في السادسة من عمرها عندما قرأت في مجلة هزلية عن الأم تريزا أن المدينة التي كانت تُسمى عندئذ كَلكُتا تكتظ بساكنيها حتى إن كل شخص بها لم يكن لديه سوى 10 أقدام مربعة للعيش فيها. وطافت بخيالها مدينة تشبه رقعة شطرنج شاسعة وقد قُسِّمت إلى مربعات متراصة على الأرض مساحة كل منها 3 أقدام ضرب 3 أقدام، وفي كلٍ من هذه المربعات يوجد بيدق بشري، إذا جاز لنا القولُ، يجلس القُرفصاء. وتساءلت في نفسها ماذا يمكنها أن تفعل حيال ذلك.

وعندما أُتيح لها أن تزور كلكتا أخيرًا، كانت «إستر» قد بلغت الرابعة والعشرين من عمرها وأصبحت طالبة دراسات عليا في معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا. وبينما كانت تنظر من السيارة التي أقلَّتها إلى المدينة، انتابها شعور مبهم بخيبة الظن؛ فأينما ولَّت وجهَها، كانت ترى فضاءات خالية - من مناطق أشجار ومساحات عُشب وأرصفة خالية من المارة. أين إذن كل ذلك البؤس الذي صوَّرته بوضوح تلك المجلة الهزلية؟ وأين ذهب الجميع؟

أمَّا «أبهجيت» فكان يعرف وهو في السادسة من عمره، أين يعيش الفقراء. لقد كانوا يعيشون في مساكن ضيقة متداعية تقع إلى الخلف من بيته في كلكتا. وكان أطفالهم دائما ما يُمضُّون في اللعب أوقاتًا طويلة ويهزمونه في كل لعبة رياضية يشاركونه فيها؛ وعندما كان ينزل من بيته للَعب البِلي معهم، كان ما بحوزته من بلي ينتهي به المطاف إلى جيوب سراويلهم القصيرة المهترئة. وكان يَغارُ منهم لذلك.

لقد ظلت هذه الرغبة لاختزال الفقراء في مجموعة من العبارات المبتذَلة دَيدننا منذ أن ظهر الفقر على وجه الأرض؛ فالفقراء يظهرون في النظرية الاجتماعية مثلما يظهرون في الأدب بالتتابع كُسالى أو مغامرين، نبلاء أو لصوص، غاضبين أو مذعنين، عاجزين أو مكتفين بذواتهم. وليس من قبيل المفاجأة أن نماذج السياسات التي تتماشى مع هذه النظرة للفقراء تنحصر على الأرجح أيضًا في صيغ بسيطة من قبيل: «أوجِدوا للفقراء أسواقًا حرة،» «اهتموا بحقوق الإنسان،» «انزعوا فتيل الصراعات أولًا،» «امنحوا مالًا أكثر لهؤلاء الأشد فقرًا،» «إن المساعدات الخارجية تقتل التنمية،» وما شابه. إن هذه الأفكار كلها تنطوي على جوانب مهمة من الحقيقة، ولكنها نادرًا ما تُفرد مساحة كبيرة لفقراء عاديين من نساء أو رجال، بما يحملونه من آمال وشكوك أو قيود وطموحات، وما يؤمنون به من أفكار أو يصيب آراءهم من اضطراب. وإذا ما ظهر الفقراء، على أية حال، فعادة ما يكون ذلك كشخوص درامية في حكاية تستنهض الهمم أو مشهد مأساوي، وهم في ذلك إما ينتزعون الإعجاب أو يستدعون الشفقة والرثاء، ولكنهم لا يظهرون أبدًا كمصدر للمعرفة، ولا كأشخاص نتبادل معهم النقاش حول ما يفكرون فيه أو يريدونه أو يفعلونه.

وفي الغالب الأعم، يتم الخلط بين اقتصاد الفقر واقتصاد الفقراء: فلأن الفقراء لا يملكون إلا النزر اليسير، فإنه يُفترض أنه ليس ثمة ما يسترعي الانتباه في وجودهم الاقتصادي. ولسوء الحظ، فإن سوء الفهم هذا هو ما يقوض تمامًا جهود الحرب على الفقر العالمي، وذلك أن المشكلات البسيطة تُولِّد حلولًا بسيطة. إن مضمار سياسات مكافحة الفقر مفروشٌ بفُتات معجزاتٍ

لحظية ثبت أنها لم تَرْقَ إلى مستوى الإعجاز الحقيقي. وحتى نمضي قُدمًا، فإن علينا التخلي عن عادة اختزال الفقراء في شخوص كرتونية، وبذل ما في وسعنا لفهم حياتهم فهما حقيقيا بكل ما يكتنفها من تعقيدات وما تتسم به من ثراء. وهو ما ظللنا على مدى الخمس عشرة سنة الماضية نحاول فعله تحديدًا.

إننا أكاديميان، وكما هو حال معظم الأكاديميين فإن عملنا هو صياغة النظريات وإمعان النظر في البيانات. ولكن طبيعة العمل الذي اضطلعنا به كان يعني أننا أمضينا أيضا شهورًا، وعلى مدى سنوات طويلة، ونحن نعمل على الأرض مع نشطاء من منظمات غير حكومية وموظفين حكوميين وعاملين في القطاع الصحي ومانحي القروض متناهية الصغر. وقد قادنا ذلك إلى الأزقة الضيقة حيث يعيش الفقراء حتى نطرح الأسئلة ونفتش عن البيانات. ولم يكن هذا الكتاب ليرى النور لولا اللُطف الذي أبداه إزاءنا الأشخاص الذين التقيناهم، فقد كانوا يعاملوننا دائما كضيوف رغم أننا كنا عادة ما نحلُ عليهم بلا سابق موعد، وكانوا يجيبون على أسئلتنا بصبر وأناة، حتى عندما يلتبس عليهم معناها؛ وقصُّوا علينا كثيرًا من حكاياتهم.(1)

وعندما عدنا إلى مكاتبنا، ورحنا نستعيد هذه الحكايات ونحلل ما جمعنا من بيانات، ما كان إلا أن اعترانا الانبهار والارتباك في آنٍ معًا ونحن نحاول إدخال ما كنا نسمعه ونراه ضمن نماذج بسيطة اعتاد الاقتصاديون التنمويون المحترفون (وهم غالبًا إما غربيون أو تلقوا تدريبًا في الغرب) وصناع السياسات الاستعانة بها عندما يتعين عليهم التفكير بشأن الفقراء. وعادة ما كان ثِقَل الدليل يرغمنا على إعادة تقييم الفرضيات التي جلبناها معنا أو حتى التخلي عنها جملةً. ولكنَّا كنا نحاول ألا نفعل ذلك

قبل أن نفهم تماما السبب وراء فشلها وكيف يمكننا تهيئتها على نحو تقدم معه توصيفا أفضل للعالم. إن هذا الكتاب ينبثق عن تلك التقاطعات؛ ويُجسد محاولتنا الرامية إلى صياغة قصة متماسكة تقدم توصيفا للكيفية التي يعيش بها الفقراء حياتهم.

وينصب تركيزنا هنا على الفقراء المعدمين حول العالم. ولأن متوسط خط الفقر في الخمسين دولة التي يعيش فيها معظم فقراء العالم هو 16 روبية هندية للشخص الواحد في اليوم[(2)]، فإن الأشخاص الذين يعيشون على أدنى من ذلك يُعتبرون فقراء في نظر حكومات بلدانهم. وبحسب سعر الصرف الحالي، فإن 16 روبية تساوي 36 سنتًا أمريكيا. لكنه ونظرًا لأن الأسعار في معظم الدول النامية تكون أقل من نظيراتها في الدول الغنية، فإن الفقراء إذا اشتروا ما يشترونه بالأسعار المتاحة في الولايات المتحدة الأمريكية، فسوف يتعين عليهم أن ينفقوا أكثر من ذلك - أي 99 سنتًا. ولذلك فحتى تتخيل حياة الفقراء، عليك أن تتخيل أنك تعيش في مدينة ميامي أو مودستو على 99 سنتًا في اليوم وأن تُدبر بها كل حاجياتك اليومية تقريبًا (عدا السكن). وليس ذلك بالأمر السهل حتى في الهند، مثلًا، فالقيمة المناظرة لذلك المبلغ سوف تشتري لك خمسة عشر إصبعًا من الموز الصغير أو حوالي 3 أرطال من الأرز رديء الجودة. فهل يمكن لأحد أن يعيش على ذلك؟ لكنه وفي العام 2005، كان هناك 865 مليون شخص (13 في المائة من سكان العالم) يعيشون على ذلك المبلغ في أرجاء مختلفة من العالم.

ما يسترعي الانتباه هنا هو أن الأشخاص الذين بلغوا ذلك الحد من الفقر إنما يشبهوننا تمامًا في كل شيء تقريبا؛ فنحن نشاطرهم الرغبات ونقاط الضعف ذاتها؛

والفقراء، وعلى النقيض تمامًا مما قد يذهب إليه الظن، ليسوا بأقل رشدًا من غيرهم. بل ولكونهم لا يملكون إلا النزر اليسير، وغالبًا ما نجدهم يقتلون خياراتهم بحثًا وتفكيرًا ؛ فإن عليهم أن يكونوا اقتصاديين على درجة عالية من الوعي، لا لشيء إلا لكي يبقوا على قيد الحياة. لكن حياتنا تختلف عن حياتهم اختلاف المشروبات الكحولية عن مشروب عرق السوس، وهو أمر يتصل اتصالًا وثيقًا بخصائص حياتنا التي نعتبرها مسلَّمات بديهية ونادرًا ما نفكر بشأنها.

إن العيش على 99 سنتًا في اليوم يعني أن تصبح قدرتك على الوصول للمعلومات محدودة - فالصحف والتلفزيون والكتب كلها وسائل يكلف الوصول إليها أو اقتناؤها مالًا - وهو ما سيجعلك تجهل غالبًا حقائق معينة يعلمها بقية سكان العالم كبديهيات، من قبيل أن اللقاحات يمكنها أن تقي طفلك من مرض الحصبة. ويعني أيضا أن تعيش في عالم لم تُبن مؤسساته لشخص مثلك؛ فمعظم الفقراء لا يتلقون راتبًا، دعك من أن يحظوا ببرنامج تقاعدي يُقتطع تلقائيًا من هذا الراتب. ويعني أن تَتخذ قرارات بشأن وثائق تحوي كثيرًا من التفاصيل الدقيقة فيما أنت لا تستطيع حتى قراءة ورقة مطبوعة بأحرف كبيرة. ما الذي يمكن أن يفعله إذن شخص يجهل القراءة إزاء منتج تأمين صحي لا يغطي كثيرًا من الأمراض التي لا يستطيع حتى النطق بأسمائها؟ ويعني أيضًا التوجه لمراكز الاقتراع للتصويت فيما يكون جِماع خبراتك عن النظام السياسي هو أنه مجموعة وعود لا يفي بها أصحابُها؛ ويعني ألا يكون لديك مكان آمن تدخر فيه مالك؛ لأن ما سيجنيه مدير البنك من مدخراتك الضئيلة لن يغطي كلفة إدارته لها. وهكذا دواليك.

وهذا كله يعني ضمنًا أن تحقيق الفائدة القصوى من قدرات الفقراء وضمان مستقبل أسرهم هو أمر يحتاج قدرًا كبيرًا من المهارة وقوة الإرادة. وعلى النقيض، فإن التكاليف الضئيلة والعوائق الصغيرة والأخطاء البسيطة التي لا يقف معظمنا طويلًا أمامها تبدو عميقة الأثر في حياتهم.

نعم إن الإفلات من براثن الفقر ليس بالأمر السهل، لكن الإحساس بإمكانية ذلك عندما يترافق مع قدر قليل من المساعدات الموجهة صوب وجهتها السديدة (مثل معلومة أو محفز بسيط) يمكنه أحيانًا أن يحقق نتائج كبيرة ومدهشة. ومن ناحية أخرى، فإن التوقعات غير الملائمة، وانعدام الثقة حيثما تمس إليها الحاجة، والعوائق التي تبدو في ظاهرها هيِّنة قد تكون أمورًا مهلكة. إن ضغطة واحدة على الرافعة المناسبة يمكنها أن تصنع فارقًا هائلًا ، بيد أنه غالبًا ما يَصعُب معرفة أين توجد تلك الرافعة. وفوق ذلك كله، فمن الجلي أنه لا توجد رافعة واحدة يمكنها حل المشكلات جميعها.

إن «اقتصاد الفقراء» هو كتاب يتمحور حول ذلك الاقتصاد شديد الثراء الذي ينشأ عن فهم الحياة الاقتصادية للفقراء. إنه كتاب يدور حول أنواع النظريات التي تساعدنا على فهم ما يستطيع الفقراء تحقيقه وأين ومتى يصبحون بحاجة لدَفعة ما. ويصف كل فصل من فصول هذا الكتاب مسعىً ما لاستكشاف المشكلات العالقة والبحث في كيفية التغلب عليها. إننا نستهل الكتاب بالجوانب الأساسية للحياة الأسرية للأشخاص، مثل ما الذي يشترونه؛ وما الذي يفعلونه حيال تعليم أطفالهم، وحيال صحتهم، أو جوانب حياة أطفالهم أو آبائهم؛ وكم عدد الأطفال الذين يقررون إنجابهم؛ وهكذا. ثم بعد ذلك ننتقل لوصف الكيفية التي

تساعد بها الأسواق والمؤسسات الفقراء؛ هل يمكنهم أن يقترضوا ويدخروا ويؤمِّنوا أنفسهم ضد المخاطر التي يواجهونها؟ وما الذي تقوم به الحكومات لأجلهم، ومتى تخذلهم الحكومات؟ وعبر صفحاته كلها، يعود الكتاب للسؤال الأساسي نفسه، ألا وهو هل هناك سُبل يمكن للفقراء اتباعها للارتقاء بحياتهم، وما الذي يحول بينهم وبين سلوك هذه السبل؟ هل يُعزَى ذلك أساسًا للتكلفة التي يتطلبها البدء في ذلك أو أن البدء أمره سهل لكن الصعوبة تكمن في مواصلة ما يبتدئونه؟ وما الذي يجعل ذلك مكلِّفا؟ وهل يدرك الناس طبيعة هذه الفوائد؟ وإذا كانوا لا يدركونها، فما الذي يُصعِّب ذلك عليهم؟

إن «اقتصاد الفقراء» في نهاية الأمر هو كتاب يدور حول حياة الفقراء وخياراتهم وكيف يحاربون الفقر في العالم. إنه يساعدنا على أن نفهم، مثلًا، الأسباب التي تجعل التمويل متناهي الصغر مفيدًا، لكن دون أن يكون هو المعجزة التي كان البعض يأمل أن يكونها؛ والأسباب التي تجعل الفقراء يحصلون في النهاية غالبًا على رعاية صحية تضرهم أكثر مما تنفعهم؛ والسبب الذي يجعل أطفال الفقراء يذهبون للمدرسة عامًا تلو آخر دون أن يتعلموا شيئًا؛ ولماذا لا يرغب الفقراء في الحصول على تأمين صحي. ويكشف الكتاب أيضًا السبب الذي جعل كثيرًا من العِصي السحرية التي كانت بالأمس تفعل الأفاعيل ينتهى بها المطاف اليوم في سلة الأفكار الفاشلة. ويتطرق الكتاب كثيرًا للحديث عن مناط الأمل، وما الذي يجعل دعمًا رمزيًا يحقق نتائج أكبر من مجرد نتائج رمزية؛ وكيف يمكن تحسين سوق التأمين؛ ولماذا يمكن أن يكون القليل في التعليم كثيرًا ؛ وما أهمية الوظائف الجيدة في تحقيق النمو. وفوق ذلك

كله، فإن هذا الكتاب يوضح الأسباب التي تضفي على الأمل قيمة جوهرية وتجعل المعرفة ذات أهمية حيوية، كما يوضح لماذا يتعين علينا أن نظل نحاول، حتى عندما يبدو التحدي الماثل أمامنا هائلًا. وليس النجاح دائمًا ببعيد المنال مثلما قد يبدو.

نستخدم ضمير الجمع «نا» خلال صفحات الكتاب عندما يكون أحدنا على الأقل حاضرا في المقابلة.

إن المرجع الرئيس الذي نستند إليه في تعريفنا للفقر هو مقالة «أنجوس ديتون» و«أوليفيير دوبرييز» المعنونة بـ«تعادل القوة الشرائية للفقراء في العالم،»

”,Purchasing Power Parity for the Global Poor

في مجلة

American Economic Journal: Applied Economics

كيف لنا أن نعرف مقدار الأسعار التي يتعين مواءمتها بما يعكس كلفة المعيشة؟ وقد جمع مشروع برنامج المقارنات الدولية الذي قاده البنك الدولي، قاعدة بيانات شاملة للأسعار في ٢٠٠٥. وهي البيانات التي استخدمها «دايتون» و«دوبرييز» لحساب تكلفة سلة السلع التي عادة ما يستهلكها الفقراء في جميع البلدان الفقيرة التي تتوفر لديهما بيانات بشأنها. وهما يقومان بهذا التمرين باستخدام الروبية الهندية كمعيار ويستخدمان مؤشر الأسعار في الهند مقارنة بالولايات المتحدة لتحويل خط الفقر هذا إلى دولارات، مضبوطًا على النحو الذي يعادل القوة الشرائية. ويقترحان خط فقر عند ١٦ روبية باعتباره متوسط خط الفقر في الخمسين دولة التي يعيش فيها غالبية فقراء العالم، الذي يزيده عدد الفقراء في تلك الدول. ثم بعد ذلك يستخدمان سعر الصرف، مضبوطًا على أساس مؤشر الأسعار بين الهند والولايات المتحدة لتحويل ١٦ روبية إلى رقم بالدولار، يصل إلى ٩٩ سنتًا. وخلال صفحات هذا الكتاب، فإننا نقدم الأسعار كلها مقدرة بالعملة المحلية وبالدولار الذي ضُبط عليه تعادل القوة الشرائية (الذي نشير إليه باعتباره تعادل القوة الشرائية للدولار الأمريكي)، باستخدام أرقام «ديتون» و«دوبرييز». وبهذه الطريقة، فإن سعر أي شيء يرد ذكره في الكتاب مقاس مباشرة وفقًا لمستوى معيشة الفقراء (فمثلًا، إذا كان هناك شيء يبلغ ثمنه ٣

دولارات بحسب تعادل القوة الشرائية، فإنه تقريبًا يساوي خط الفقر ثلاث مرات).

١
أعيدوا التفكير مرة أخرى

يقضي نحو تسعة ملايين طفل دون سن الخامسة نَحبَهم سنويًا حول العالم.[(3)] وفي منطقة أفريقيا جنوب الصحراء تتعرض واحدة من بين كل ثلاثين امرأة للوفاة خلال عملية الوضع، فيما تبلغ هذه النسبة في العالم المتقدم امرأة واحدة من بين كل 5600 امرأة. وهناك خمسٌ وعشرون دولة على الأقل، معظمها يقع في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء، لا يتجاوز متوسط عمر الفرد فيها خمسًا وخمسين سنة. وفي الهند وحدها، هنالك أكثر من خمسين مليون طفل ممن يذهبون للمدرسة لا يمكنهم حتى قراءة نص مكتوب بأبسط الكلمات.[(4)]

الفقرة السابقة هي نموذجٌ لما قد يجعلك تود لو وضعت هذا الكتاب جانبًا، بل وفي أحسن الأحوال، قد تجعلك تود لو صرفت ذهنك عن التفكير في قضية الفقر العالمي برمتها: فالمشكلة تبدو هائلة الحجم وتستعصي على كلِ حلٍ يُراد لها. لكنّ غايتنا من وراء هذا الكتاب هي إقناعك بألا تفعل ذلك.

وقد أظهرت بوضوح تجربةٌ أُجريت مؤخرًا في جامعة بنسلفانيا كيف أن ضخامة المشكلة يمكن أن تُولِّد لدينا بسهولة شعورًا بالعجز والانهزام أمامها.[(5)] وبحسب هذه التجربة، فقد منح الباحثون عددًا من الطلاب الذين اُختيروا عشوائيًا خمسة دولارات مقابل ملء استبيان قصير، قبل أن يعرضوا عليهم منشورًا ويطلبوا منهم التبرع لصالح جمعية «أنقذوا الأطفال»، وهي إحدى

المنظمات الخيرية الرائدة حول العالم. وكان هناك منشوران مختلفان قد عُرضا على الطلاب وحوى أولهما الفقرة التالية:

يؤثر نقص الغذاء في مالاوي على أكثر من ثلاثة ملايين طفل؛ وفي زامبيا، أدى النقص الحاد في معدلات هطول الأمطار إلى انخفاض في محصول الذرة بنسبة ٤٢ في المائة بداية من العام ٢٠٠٠. وكنتيجة لذلك، يواجه زهاء ثلاثة ملايين مواطن زامبي خطر الجوع؛ كما اُضطر أربعةُ ملايين أنجولي - وهم ثلث عدد السكان هناك - لترك منازلهم؛ أما في أثيوبيا، فهناك ما يزيد على ١١ مليون شخص بحاجة ماسة لمساعدات غذائية عاجلة.

أما المنشور الثاني الذي عُرض على مجموعة أخرى من الطلاب فكان يُظهر صورة طفلة صغيرة ويحوي الفقرة التالية:

تعاني رُقية، وهي فتاة من دولة مالي في السابعة من عمرها، فقراً مدقعًا وتواجه خطر الجوع أو حتى الموت جوعًا. وبفضل الهبة المالية التي ستحصل عليها منك، سوف تتغير حياتها إلى الأفضل. ومن خلال ما تتلقاه من دعم منك ومن رعاة آخرين يهمهم أمر رقية، فسوف تعمل منظمة «أنقذوا الأطفال» بالتعاون مع أسرة رقية وأفراد آخرين في المجتمع على المساعدة على توفير الغذاء والتعليم لها، فضلًا عن تقديم الرعاية الطبية الأساسية وتعزيز الوعي الصحي لديها.

ووفقًا لنتائج التجربة، فقد بلغ متوسط التبرعات التي تقدم بها كل طالب ممن عُرض عليهم المنشور الأول 1 دولار. أما مع المنشور الثاني الذي تجسدت فيه مأساة

الملايين من الأشخاص في مأساة شخص واحد، فقد بلغ متوسط التبرعات التي تقدم بها كل طالب 2.83 دولار. ويبدو أن الطلاب الذين عُرض عليهم المنشور الثاني قد تولدت لديهم رغبة أكبر في تحمل قدر من المسؤولية عن مساعدة رقية، إلا أنهم وعندما وُوجهوا بحجم المشكلة العالمية التي يعرض لها المنشور الأول، فإن شعورهم بالإحباط كان هو سيد الموقف.

وقد جرى عرض هذين المنشورين على طلاب آخرين، اختيروا عشوائيًا أيضًا، بيد أنه كان قد تم تنبيههم إلى أن الأشخاص يميلون للتبرع بنقودهم عندما يكون تبرعهم موجهًا لصالح ضحية بعينها أكثر مما يميلون لتقديم مثل هذا التبرع بعد أن تُعرض عليهم معلومات عامة بشأن أزمة تستدعي منهم التبرع. فهؤلاء الذين عُرض عليهم المنشور الأول الذي يستعرض حالة الفقر في زامبيا وأنجولا ومالي، قدموا تقريبا ذات المبلغ الذي جمعه المنشور بدون هذا التنبيه وهو 1.26 دولار من كل طالب. أما هؤلاء الذين عُرض عليهم المنشور الثاني الذي يستعرض حالة رقية، فقد تبرعوا بـ 1.36 دولار بعد هذا التنبيه، أي أقل من نصف ما قدمه زملاؤهم بدون هذا التنبيه في التجربة الأولى. وقد تبين أن تشجيع الطلاب على إعادة التفكير قد جعلهم أقل سخاء نحو رقية، لكنهم وفي الوقت ذاته لم يصبحوا أكثر سخاء إزاء جميع ضحايا الفقر والجوع في مالي.

إن استجابة الطلاب إنما تعكس الكيفية التي نشعر بها جميعًا عندما نُواجَه بمشكلات مثل مشكلة الفقر؛ إذ نميل بفطرتنا الأولى لأن نكون أسخياء، ولاسيما عندما نرى طفلة في السابعة من عمرها وقد باتت عُرضة لخطر الجوع والفقر. بيد أنه، ومثلما هو الحال مع طلاب جامعة بنسلفانيا، فإن إعادة التفكير في الأمر غالبًا ما

تقودنا إلى أنه ليس ثمة فائدة حقيقية تُرجى من التبرع: فمساهمتنا لن تكون إلا كقطرة ماء تُلقى في دَلو، وهو على الأرجح دَلوٌ يُسرِّب الماء. إن هذا الكتاب إنما هو دعوة لإعادة التفكير، وذلك عبر التخلص من الشعور بأن محاربة الفقر هي مهمة هائلة تتجاوز قدراتنا، ثم نشرع في التفكير في التحديات التي تنطوي عليها المشكلة باعتبارها مجموعة من المشكلات الملموسة التي باستطاعتنا، إذا ما قمنا بتحديدها وفهمها على النحو السليم، أن نحلها نهائيًا.

إلا أنه ولسوء الحظ، فليست هذه هي الكيفية التي تُصاغ بها النقاشات عادة حول قضية الفقر. فبدلًا من مناقشتهم لأفضل السبل الكفيلة بعلاج الإصابة بالإسهال أو حمى الضنك، نجد كثيرًا من الخبراء المعروفين بجرأتهم يميلون للتركيز على «الأسئلة الكبرى» من قَبيل: ما السبب الأساسي للفقر؟ وما مقدار الثقة التي يجب أن نضعها في الأسواق الحرة؟ وهل تعود الديمقراطية بالنفع على الفقراء؟ وهل يمكن للمساعدات الخارجية أن تؤدي دورًا في هذا الصدد؟ وهَلم جرًّا.

يجيب «جيفري ساكس»، وهو مستشار لدى الأمم المتحدة ومدير لمعهد الأرض في جامعة كولومبيا في مدينة نيويورك وخبير في هذا المجال، على كل هذه الأسئلة: إذ يقول إن الدول الفقيرة إنما هي فقيرة لأنها ذات مناخ حار ولا تتوفر بها التربة الخصبة ويتفشى فيها مرض الملاريا، وهي غالبًا ما تكون دولًا حبيسة لا تطل على بحار أو محيطات؛ الأمر الذي يجعل من العسير عليها أن تصبح دولًا منتجة دون أن تتلقى استثماراتٍ أولية ضخمة تساعدها على معالجة هذه المشكلات المتوطنة. لكنها لا تستطيع توفير هذه الاستثمارات لأنها

تحديدًا دولٌ فقيرة وعالقة فيما اصطلح الاقتصاديون على تسميته «مِصيدة الفقر». وإلى أن يتم القيام بعمل ما حيال هذه المشكلات، فلن تستطيع السوق الحرة أو الديمقراطية أن تقدم شيئًا ذا بال لهذه الدول. وهذا هو السبب الذي يُكسِب المساعدات الخارجية أهمية؛ إذ يمكنها أن تساعد على إطلاق دائرة إيجابية عبر مساعدة الدول الفقيرة على الاستثمار في المجالات الأكثر أهمية وجعلها أكثر إنتاجية. إن من شأن المداخيل العالية التي ستنجم عن ذلك أن تولِّد استثماراتٍ إضافية؛ وهكذا يتواصل المنحنى التصاعدي الإيجابي. وفي كتابه الحائز على لقب أفضل الكتب مبيعًا في العام 2005 الذي جاء تحت عنوان «نهاية الفقر» (*End of Poverty*)[6]، يحاجج «ساكس» بأنه لو كانت دول العالم الغنية قد ألزمت أنفسها بدفع ما قيمته 195 مليار دولار سنويًا في شكل مساعدات خارجية في الفترة من 2005 إلى 2025، لكان بالإمكان استئصال الفقر من جذوره بنهاية هذه الفترة.

لكن هناك آخرين، ممن لا يقلّون جرأة يرون أن الصواب قد جافى كل الإجابات التي أوردها «ساكس». وقد أصبح «ويليام إيسترلي»، الذي يعارض«ساكس» الرأي انطلاقًا من جامعة نيويورك في الطرف الآخر من مانهاتن، واحدًا من أبرز الشخصيات المناهضة لفكرة المساعدات الخارجية، ولاسيما بعد نشره لكتابين هما، «البحث المراوغ عن النمو» *The Elusive Quest for Growth*، و«العبء الواقع على الرجل الأبيض» *The White Man's Burden*.[7] كما ضمّت «دامبيزا مويو»، وهي اقتصادية سبق لها العمل في بنك «جولدمان ساكس» والبنك الدولي، صوتها لصوت «إيسترلي»في كتابها الأخير «المساعدات الميتة» *Dead Aid*.[8] وكلاهما يدفع بأن

المساعدات ضررها أكبر من نفعها؛ فهي تعوق الأشخاص عن البحث بأنفسهم عن حلول لمشكلاتهم، فضلًا عن كونها وفي الوقت ذاته تُفسد المؤسسات المحلية وتُقوضها، بل وتجعل من وكالات المساعدات مجموعات ضغط تسعى لإدامة وجودها. إن الرهان الأفضل للدول الفقيرة هو الاعتماد على فكرة واحدة وبسيطة مفادها أنه عندما تكون الأسواق حرة والمحفزات سليمة، فإنه يصبح بوسع الناس العثور على طرائق تكفل لهم حل ما يواجههم من مشكلات؛ وبالتالي لا يحتاجون إلى معونات من الخارج أو حتى من حكوماتهم. بهذا المعنى، فإن أصحاب النظرة التشاؤمية إزاء نفع المساعدات هم في واقع الأمر يتبنون نظرة تفاؤلية خالصة إزاء الطريقة التي يعمل من خلالها العالم. وبحسب «إيسترلي»، فليس ثمة شيء اسمه مصائد الفقر.

تُرى من الذي يجب علينا تصديقه؟ أهؤلاء الذين يقولون لنا بأن المساعدات يمكنها أن تحل المشكلة؟ أم هؤلاء الذين يقولون إنها تزيد الطين بلَّة؟ لكن هذا السجال لا يمكن حله بصورته النظرية هذه لأننا نحتاج دليلًا. ولسوء الحظ، فإن نوعية البيانات التي عادة ما يُستعان بها عند التصدي لهذه الأسئلة الكبرى لا تحظى بالموثوقية. وليس ثمة نقص أبدًا في الحكايات الشخصية الداعمة لهذا الطرف أو ذاك، ودائمًا ما يمكننا أن نجد حكاية واحدة على الأقل تدعم هذا أو ذاك. وعلى سبيل المثال، تلقت رواندا معونات مالية كبيرة خلال السنوات التي أعقبت عمليات الإبادة الجماعية مباشرة، وقد شهدت ازدهارًا على إثر ذلك. وبينما يشهد اقتصاد الدولة الآن حالة من الانتعاش، فقد سعى الرئيس «بول كاجامي» نحو الانتقال بالدولة لحالة

تستغني فيها عن المساعدات. فهل ينبغي لنا أن نضع رواندا ضمن النماذج التي تعود المساعدات فيها بالنفع (كما يشير ساكس)، أو كنموذج مضيء للاعتماد على الذات (كما تقدمها مويو)؟ أو في كليهما؟

ولأنه لا يمكن تحديد أمثلة فردية مثل حالة رواندا، فإن معظم الباحثين الذين يسعون للإجابة عن الأسئلة الفلسفية الكبرى يفضلون المقارنات التي تضم دولًا متعددة. وعلى سبيل المثال، توضح البيانات الخاصة بحوالي مائتي دولة حول العالم أن الدول التي تلقت مساعدات أكثر لم تحقق نموًا أسرع من بقية الدول. وغالبًا ما يُفسَّر ذلك باعتباره دليلاً على أن المساعدات ليست فعالة، لكنها في الحقيقة، يمكن أن تعني أيضًا النقيض. فربما تكون المساعدات قد أعانتهم على تحاشي كارثة كبرى، وربما كانت الأمور ستصبح أشد سوءًا من دون هذه المساعدات. إننا ببساطة لا نعرف؛ لكننا نتكهن وإن كان ذلك على نطاق واسع.

ولكن إذا لم يكن هنالك حقًا دليل ضد المساعدات أو معها، فما الذي يتعين علينا فعله - هل نتخلى عن الفقراء إذن؟ لحسن الحظ، فإنه ليس ثمة ما يدعونا لأن نكون انهزاميين إلى هذا الحد. ففي واقع الأمر هناك إجابات - بل إن هذا الكتاب بأكمله يمثل إجابة مُوسعة - لكن كل ما هنالك هو أن هذه الإجابات ليست من نوعية الإجابات الحاسمة التي يفضلها كل من «ساكس» و«إيسترلي». وهذا الكتاب لن يخبرك عما إذا كانت المساعدات نافعة أو ضارة، لكنه سيخبرك عما إذا كانت حالات بعينها من المساعدات قد عادت على متلقيها بالفائدة أم لا. فنحن وإن كنا لا نستطيع أن نصدر حكمًا على مدى كفاءة الديمقراطية كنظام، فإن لدينا ولا شك ما نقوله حول ما إذا كانت الديمقراطية يمكنها أن تصبح

أكثر فاعلية في المناطق الريفية في أندونيسيا عبر تغيير الطريقة التنظيمية التي تدار بها على الأرض وهكذا.

وعلى أية حال، فليس واضحًا أن الإجابة عن بعض هذه الأسئلة الكبرى من قبيل ما إذا كانت المساعدات الخارجية مفيدة، هي بالأهمية التي يُراد لنا أحيانًا أن نصدقها. إن المساعدات تبدو ضخمة لدى هؤلاء الموجودين في لندن أو باريس أو واشنطن دي سي، ممن يتحمسون لتقديم المعونات للفقراء (وكذلك لدى هؤلاء الأقل حماسة ممن يشعرون بالامتعاض لكونهم يتحملون تكلفة ذلك). لكن المساعدات، في حقيقة الأمر، لا تمثل إلا قدرًا ضئيلًا للغاية من الأموال التي تُنفق على الفقراء سنويًا. كما أن معظم البرامج التي تستهدف الفقراء في العالم إنما يتم تمويلها من خلال موارد دول هؤلاء الفقراء أنفسهم؛ فمثلًا، لا تتلقى الهند في الأساس أي مساعدات، بيد أنها أنفقت في الفترة من 2004 إلى 2005 نصف تريليون روبية (31 مليار دولار بحسب تعادل القوة الشرائية)[(9)] على برامج التعليم الابتدائي الموجهة حصريًا لفقرائها. وحتى في أفريقيا حيث تؤدي المساعدات الخارجية دورًا أكثر أهمية، فإنها لم تمثل سوى 5.7 في المائة من الميزانيات الحكومية في العام 2003 (12 في المائة إذا ما استثنينا نيجيريا وجنوب أفريقيا وهما دولتان كبريان ولا تتلقيان إلا القليل جدًا من هذه المساعدات).[(10)]

والأمر الأكثر أهمية، هو أن السجال اللانهائي حول ضرر المساعدات ونفعها غالبًا ما يحجب عنا جوانب ذات أهمية أكبر فعلًا؛ إذ لا يهم من أين تأتي الأموال، لكن المهم هو أين تذهب. وهذا الأمر يتعلق باختيار المشروع الصائب الذي ينبغي تمويله، فهل ينبغي أن

يكون مشروعًا يوفر الطعام للفقراء المعدمين، أو يوفر الرواتب التقاعدية لكبار السن، أو ينشئ العيادات الطبية للمرضى؟ وبعدئذ يأتي التفكير في أفضل السبل لإدارة المشروع وتشغيله. فالعيادات، مثلًا ، يمكن تشغيلها وتوفير ما تحتاجه من موظفين عبر سبل مختلفة.

وفي خضم هذا السجال الدائر حول ضرر المساعدات أو نفعها، ليس هناك أحد يعارض حقيقة الفكرة الأساسية التي مفادها أنه ينبغي لنا أن نمد يد العون للفقراء ما استطعنا إلى ذلك سبيلًا. وليست ثمة مفاجأة في ذلك. فقد كتب الفيلسوف «بيتر سينجر» حول الدافع الأخلاقي الذي يحثنا على إنقاذ حياة الأشخاص الذين لا نعرفهم، وهو يرى أن معظم الأشخاص سوف يُضَحّون عن طيب خاطر ببذلة ثمنها ألف دولار في سبيل إنقاذهم لطفل إذا ما رأوه يغرق في بركة ماء[(11)]، ويحاجج بأنه لا ينبغي أن يكون ثمة فرق بين ذلك الطفل الذي يغرق وبين تسعة ملايين طفل آخرين يموتون كل عام دون أن يبلغوا عامهم الخامس. كما أن كثيرين سيوافقون أيضا «أمارتيا سن»، الفيلسوف الاقتصادي الحائز على جائزة نوبل، الرأي في أن الفقر يتسبب في خسائر فادحة في المهارات والموارد البشرية. وعلى حد قوله، فإن الفقر ليس مجرد نقص في المال؛ وإنما هو الافتقار للقدرة على إطلاق القدرات الكامنة للإنسان.[(12)] ويُرجَح أنه لن يُتاح لأي طفلة فقيرة في القارة الأفريقية الذهاب إلى المدرسة إلا لبضع سنوات كحد أقصى حتى وإن كانت تحظى بالذكاء والألمعية، ويُرجح أيضًا أنها لن تحصل على التغذية السليمة التي تؤهلها لأن تصبح رياضية من طراز عالمي، ولن تجد التمويل اللازم الذي يمكنها من بدء مشروع في حال

تولدت لديها فكرة رائعة.

صحيح أنه من غير المحتمل أن تؤثر مثل هذه الحياة المهدَرة تأثيرًا مباشرًا في الأشخاص في دول العالم المتقدم، لكنه ليس مستحيلًا أن ينتهي المطاف بهذه الطفلة لأن تصبح عاهرة ثم تُصاب بفيروس نقص المناعة المكتسبة الذي يسبب مرض الإيدز، فتصيب به سائحًا أمريكيًا سيقوم بدوره بحمل المرض إلى بلاده، أو أن تتطور لديها سُلالة من داء السل تكون قادرة على مقاومة العقاقير، ثم تجد هذه السُلالة سبيلها في نهاية المطاف إلى أوروبا. أما لو كانت قد التحقت بالمدرسة، فلربما أصبحت ذلك الشخص الذي يخترع علاجًا لمرض الألزهايمر، أو لربما أصبحت، مثل «داي مانجو»، تلك الفتاة الصينية التي استطاعت العودة إلى المدرسة بفضل خطأ إملائي في أحد البنوك، وانتهى بها الأمر لأن تصبح سيدة أعمال بارزة وتوظف آلافًا من الموظفين لديها (ويستشهد كل من «نيكولاس كريستوف» و«شيريل وُدون» بقصتها في كتابهما المعنون «نصف السماء» (*Half the Sky*).[13] وحتى لو أنها لم تبلغ ذلك الشأو، فأي شيء إذن يمكن أن يُسوِّغ حرمانها من الحصول على الفرصة؟

إن الخلاف الرئيسي يبرز عندما نتحول للسؤال: «هل نحن على معرفة بطرائق فعالة لمساعدة الفقراء؟» ما يمكن فهمه ضمنًا من رأي «سينجر» حول مساعدة الآخرين هي فكرة أن تعرف كيفية القيام بذلك؛ فالدافع الأخلاقي وراء التضحية ببذلتك لإنقاذ طفل يغرق سيكون أقل إلحاحًا بكثير إذا كنت لا تعرف كيف تَسبح في الماء. ولذلك، يحاول «سينجر» في كتابه «الحياة التي يمكنك إنقاذها» *The Life You Can Save* جاهدًا أن يقدم لقرائه قائمة بأمثلة ملموسة من الأشياء التي يجب

عليهم دعمها، وهي قائمة دأب على تحديثها بشكل منتظم على موقعه على شبكة الإنترنت.[14] ويقوم بالشيء ذاته كلٌ من «كريستوف ووُدون». إن الفكرة بسيطة وهي أن الحديث عن مشكلات العالم دون أن نطرح لها بعض الحلول الممكنة هو أسلوب يفضي إلى الوقوع في هوة العجز وليس إلى إحراز التقدم.

ولهذا السبب فإنه مما يفيد حقًا أن نفكر في المشكلات الفعلية التي يمكن أن توجد لها حلول محددة، بدلًا من التفكير في المساعدات الخارجية عمومًا ؛ مما يعني تقديم العون بدلًا من تقديم المساعدات المالية. وإذا أردنا مثالًا على ذلك، فقد تسبب مرض الملاريا، وفقًا لإحصاءات منظمة الصحة العالمية، في مليون حالة وفاة في العام 2008، كان معظمهم أطفال من القارة الأفريقية.[15] إن الشيء الوحيد الذي نعلمه هو أن النوم تحت شبكات البعوض الواقية من بعوض الملاريا يمكن أن يساعد على إنقاذ الكثير من هذه الأرواح. وقد أوضحت الدراسات أن النوم تحت شبكات واقية من البعوض في المناطق التي تتفشى فيها الملاريا، يقلِّص احتمالية الإصابة بهذا المرض إلى النصف.[16] إذن، ما أفضل السبل لضمان أن ينام الأطفال تحت هذه الشبكات؟

وفي مقابل عشرة دولارات تقريبًا ، يمكنك أن تقدم لأُسرة واحدة شبكة بعوض للوقاية من الملاريا وأن تُعلِّم الأسرة كيفية استخدامها. لكن هل ينبغي للحكومات أو للمنظمات غير الحكومية أن تقدم شبكات البعوض للآباء مجانًا ، أو أنه ينبغي لها أن تطلب منهم شراءها بأنفسهم، ولو بأسعار مدَّعمة مثلًا ؟ أو ينبغي لنا أن ندعهم يشترونها من السوق بسعرها الفعلي؟ ورغم أن العثور على أجوبة لمثل هذه الأسئلة ليس

أمرًا متعذرًا، فإنها ولا شك ستكون أجوبة يُعوزها الوضوح. وهناك «خبراء» كثيرون يتبنون مواقف متصلبة من هذه الأسئلة حتى وإن كانت مواقفهم هذه لا ترتكز إلا على أدلة واهية.

ونظرًا لأن الملاريا مرض معدٍ، فإن نوم «ماري» تحت شبكة بعوض واقية من الملاريا، يجعل إصابة «جون» بالملاريا أقل احتمالًا - وإذا أصبح نصف السكان على الأقل ينامون تحت شبكات البعوض الواقية، فعندئذ فإنه حتى هؤلاء الذين لا ينامون تحت هذه الشبكات سيكونون أقل عرضة بكثير للإصابة بالمرض.[17] والمشكلة هي أن أقل من ربع الأطفال المعرَّضين للإصابة بالمرض فقط هم من ينامون تحت شبكات البعوض الواقية[18]؛ ويبدو أن العشرة دولارات هي كُلفة تفوق طاقة أسرٍ كثيرة في مالي أو كينيا. وحتى يتم تحقيق النفع للمستخدم وللسكان الآخرين في المنطقة على السواء، فسوف يبدو بيع شبكات البعوض الواقية بأسعار مخفَّضة أو حتى تقديمها لمحتاجيها مجانًا فكرة جيدة. وفي واقع الأمر، فإن توزيع شبكات البعوض هو اتجاه يؤيده «جيفري ساكس». لكن «إيسترلي» و«مويو» يعارضانه وهما يبرران رفضهما بأن الناس لن يشعروا بقيمة الشبكات (وبالتالي لن يُقبلوا على استخدامها) في حال حصلوا عليها مجانًا. وحتى إن فعلوا، فربما يعتادون على تلقي الصدقات،ثم يرفضون شراء المزيد من الشبكات في المستقبل، عندما لا تصبح مجانية، أو يرفضون شراء أشياء أخرى يحتاجونها ما لم تكن بأسعار مدعَّمة. إن مثل هذا السلوك يمكن أن يُقوِّض الأسواق التي تعمل بشكل جيد. وتروي «مويو» حكاية مفادها أن أحد موردي هذه الشبكات قد تكبَّد خسائر فادحة بسبب برنامج قام

بتوزيع هذه الشبكات مجانًا؛ ولذلك فعندما توقف التوزيع المجاني، لم يعد هناك من أحد يقوم بتوريد شبكات البعوض بأي أسعار كانت.

ولتسليط الضوء على هذا السجال، فإنه يتعين علينا الجواب عن ثلاثة أسئلة. السؤال الأول، إذا كان على الناس أن يدفعوا ثمن شبكة البعوض الواقية كاملًا (أو على الأقل جزءًا كبيرًا من ثمنها)، فهل سيفضلون الاستغناء عنها؟ السؤال الثاني، إذا تم منحهم الشبكات مجانًا أو بسعر مدعَّم، فهل سيستخدمها الناس أم أنه سوف يتم إهدارها؟ السؤال الثالث، بعد الحصول على الشبكة بسعر مدعَّم لمرة، هل سيكون لدى الناس الرغبة في دفع ثمن الشبكة التالية في حال تقلَّص مستوى الدعم مستقبلًا؟

للإجابة عن هذه الأسئلة، فإنه يتعين علينا أن نلاحظ ردود أفعال مجموعات متناظرة من الأشخاص ممن يواجهون مستويات متباينة من الدعم. إن الكلمة المحورية هنا هي «متناظرة». فالأشخاص الذين يدفعون ثمن الشبكات والأشخاص الذين يحصلون عليها مجانًا لن يكونوا عادة سواء؛ إذ يمكن أن يكون هؤلاء الذين دفعوا ثمن شبكاتهم أغنى وأفضل تعليمًا، ولديهم فهم أفضل للأسباب التي تجعلهم بحاجة للشبكة الواقية؛ أما هؤلاء الذين يحصلون عليها مجانًا فربما يكون قد وقع عليهم الاختيار تحديدًا من قبل منظمة غير حكومية لكونهم فقراء. ولكن يمكن أن يكون ثمة نمط آخر مقابل، وهو أنّ هؤلاء الذين حصلوا عليها مجانًا ممن لديهم علاقات بأشخاص متنفذين، بينما تعين على الفقراء والأشخاص المعزولين أن يدفعوا كامل الثمن. أيًا كان الحال، فإنه ليس باستطاعتنا الخروج بأي خلاصة بشأن الطريقة التي استخدموا بها شبكاتهم.

لهذا السبب، فإن أفضل الطرائق للإجابة عن مثل هذه الأسئلة هي أن نحاكي التجارب العشوائية التي تستخدم في مجال الطب لتقييم فاعلية الأدوية الجديدة. وقد أجرت «باسكالين ديوباس»، الأستاذة بجامعة كاليفورنيا في لوس أنجلوس، مثل هذه التجربة في كينيا، وتبعها آخرون بتجارب مشابهة في أوغندا ومدغشقر. [19] وفي تجربة «ديوباس» اختير بعض الأشخاص على نحو عشوائي لتلقي مستويات متباينة من الدعم لشراء شبكات واقية من البعوض. ولدى مقارنة ردود أفعال المجموعات المتناظرة التي اختيرت عشوائيًا وعرضت عليهم الشبكة بأسعار مختلفة، كان باستطاعتها الإجابة عن الأسئلة الثلاثة التي نطرحها جميعها، على الأقل ضمن السياق الذي أجريت فيه التجربة.

وفي الفصل الثالث من هذا الكتاب، سيكون لدينا الكثير الذي نقوله بشأن النتائج التي حصلت عليها «ديوباس». وبالرغم من أن الأسئلة المفتوحة سوف تظل قائمة (لم تخبرنا التجارب بعد عما إذا كان توزيع شبكات البعوض المستوردة التي تباع بأسعار مدعّمة تُلحق ضررًا بالمنتجين المحليين مثلاً)، فقد ساهمت هذه النتائج على نحو بيّن في تحريك هذا النقاش وأثرّت في خِطاب السياسات ووجهتها معًا .

إن الانتقال من الأسئلة العامة والشاملة إلى الأسئلة الأكثر تحديدًا ينطوي على ميزة أخرى. عندما نعلم ما إذا كان الأشخاص الفقراء يرغبون في دفع نقود لشراء شبكات ، وما إذا كانوا سوف يستخدمونها في حال حصلوا عليها مجانًا، فإننا نعلم ما هو أكثر من مجرد الطريقة المثلى لتوزيع هذه الشبكات؛ إذ نبدأ في إدراك الكيفية التي يتخذ الفقراء من خلالها قراراتهم. فمثلًا، ما

الذي يعوق الحصول على المزيد من شبكات البعوض الواقية؟ فربما يُعزى ذلك إلى نقص المعلومات حول فوائدها أو إلى كون الفقراء لا يستطيعون تحمل ثمن شرائها. كما يمكن أن يُفسَّر بأن الفقراء مستغرقون تمامًا في مشكلات الحاضر إلى درجة أنهم ليس لديهم هامش ذهني للقلق بشأن المستقبل، أو ربما يكون ثمة شيء مغاير تمامًا يجري. وللإجابة عن هذه الأسئلة، فإن علينا أن ندرك ما الذي يميز الفقراء إن كان هناك ما يميزهم: هل يعيشون مثلما يعيش غيرهم، عدا أنهم أقل مالاً، أم أن ثمة شيء مغاير تماما يميز الحياة في ظل الفقر المدقع؟ وإذا كان ذلك شيئا خاصا، هل هو شيء يمكن أن يُبقي الفقراء عالقين في الفقر؟

عالقون في مصيدة الفقر أم لا؟

ليس من قبيل المصادفة أن كلًا من «ساكس» و«إيسترلي» يتبنيان رأيين متعارضين تمامًا بشأن ما إذا كانت شبكات البعوض ينبغي أن تُباع مقابل ثمن أو تُوزع مجانًا. وتميل المواقف التي يتبناها معظم الخبراء في الدول الأكثر غنى حول القضايا ذات الصلة بمعونات التنمية أو الفقر لأن تتأثر برؤاهما الخاصة حول العالم حتى عندما يبدو أن هناك، كما هو الحال مع ثمن شبكات الأسرة، أسئلة جوهرية ينبغي العثور على إجابات دقيقة لها. وحتى نرسم صورة ساخرة على نحو طفيف للغاية، فعلى يسار المنظور السياسي، نجد «جيف ساكس» (ومعه الأمم المتحدة، ومنظمة الصحة العالمية، وجزء كبير من منظمات المساعدات) يرغب في إنفاق المزيد على المساعدات، ويرى عمومًا أن أشياء مثل (الأسمدة الزراعية وشبكات البعوض وتوزيع أجهزة الكمبيوتر على المدارس، وغير ذلك) ينبغي أن

تُوزع مجانًا ، وأنه ينبغي تشجيع الفقراء على القيام بما نراه نحن (أو ساكس أو الأمم المتحدة) أنه نافع لهم: فمثلًا ، يجب منح الأطفال وجبات مجانية في المدرسة لتشجيع أولياء أمورهم على إرسالهم للمدرسة على نحو منتظم. أما على الجانب الأيمن، فنجد «إيسترلي»، ومعه «مويو» ومعهد المشروع الأمريكي وآخرين كثيرين، يعارضون المساعدات، ليس لأنها تُفسد الحكومات وحسب، وإنما أيضًا لأنهم وعند مستوى أساسي أكبر، يرون أننا يجب أن نحترم حرية الناس - بمعنى أنه إذا كان هناك شيء لا يريدونه، فإنه لا جدوى إذن من فرضه عليهم؛ فإذا كان الأطفال لا يريدون الذهاب إلى المدرسة، فلا بد أن ذلك سببه هو أنه ليس ثمة فائدة ترجى من الحصول على التعليم.

وهذه المواقف ليست مجرد ردود فعل أيديولوجية تلقائية؛ إذ إن «ساكس» و«إيسترلي» كليهما اقتصاديان، واختلافاتهما تُعزى إلى حد كبير لكون كل منهما يقدم جوابًا مختلفًا لسؤال اقتصادي مفاده: هل من الممكن الوقوع في مصيدة الفقر؟ فكما نعرف فإن «ساكس» يرى أن بعض الدول وبسبب من الجغرافيا أو الحظ السيئ عالقة في مصيدة الفقر، و لهذا هي دول فقيرة لأنها فقيرة. وهو يرى أن لديها القدرة على أن تصبح دولًا غنية لكنها بحاجة لمن يخلصها مما هي عالقة فيه ، ويضعها على طريق الازدهار، ومن هنا يأتي تركيز «ساكس» على جدوى الدَفعة القوية. أما «إيسترلي»، وعلى النقيض من ذلك، فيوضح أن دولاً كثيرة ممن كانت فقيرة قد أصبحت الآن غنية، والعكس صحيح. ويحاجج قائلًا بأنه إذا كانت حالة الفقر ليست حالة دائمة، فإن فكرة مصيدة الفقرة التي توقع في شَرَكها الدول الفقيرة على نحو لا يرحم هي مجرد وهم

زائف.
والسؤال ذاته يجوز أن يُطرح بشأن الأفراد. هل يمكن للأشخاص أن يقعوا في مصيدة الفقر؟ إذا كانت هذه هي الحال، فإن ضخ المساعدات لمرة واحدة يمكن أن يحدث فرقا هائلا في حياة الشخص، ويضعه على مسار جديد. هذه هي الفلسفة الكامنة وراء مشروع قرى الألفية لـ«جيفري ساكس». إذ يحصل سكان القرى المحظوظة على أسمدة مجانية لأراضيهم، وعلى وجبات طعام وعيادات طبية وأجهزة حواسيب في المدارس لأبنائهم، وغير ذلك الكثير. والتكلفة الإجمالية لكل ذلك هي نصف مليون دولار في السنة للقرية الواحدة. وبحسب موقع الإنترنت الخاص بالمشروع، فالأمل هو أن تتحول اقتصادات قرى الألفية في غضون فترة زمنية من نمط الزراعة الغذائية إلى النشاط التجاري الذي يجعل قاطنيها قادرين على إعانة أنفسهم.»[20]

وفي مقطع فيديو أُنتج لصالح تلفزيون «إم تي في»، قام «جيفري ساكس» والممثلة «أنجلينا جولي» بزيارة إلى قرية ساوري في كينيا، وهي إحدى أقدم القرى التي يضمها مشروع قرى الألفية. وهناك التقيا «كنيدي»، وهو فلاح شاب كان قد تم تزويده بالسماد وكنتيجة لذلك بلغ إنتاج حقله من المحصول عشرين ضعفًا مقارنة بما كان يحققه في السنوات السابقة. ويَختتم مقطع الفيديو بالقول إنه استطاع ومن خلال ما ادخره من ذلك الحصاد، الاعتماد على نفسه بصفة دائمة. لقد كان الجدال الضمني يدور حول ما إذا كان «كنيدي» عالقًا في مصيدة الفقر التي لا يستطيع معها أن يتحمل ثمن السماد، وما إذا كان تقديم السماد له كهبة قد حرره من تلك المصيدة. وكانت هذه هي

الطريقة الوحيدة التي يمكنه من خلالها الهرب من المصيدة.

لكن المشككين يعترضون على ذلك قائلين :إنه إذا كان السماد قد تسبب في تحقيق كل هذه الأرباح، فلماذا لم يستطع «كنيدي» أن يشتري قليلًا من السماد ويضيفه للجزء الأنسب من حقله؟ فقد كان من شأن ذلك أن يزيد المحصول، ومن خلال الأموال الإضافية التي يحصل عليها جراء ذلك، كان بوسعه أن يشتري المزيد من السماد في السنة التالية، وهكذا دواليك. وعلى نحو تدريجي، كان سوف يصبح غنيًا بما يكفي لأن يشتري أسمدة تغطي حاجة حقله بالكامل.

إذن فهل «كنيدي» عالقٌ في مصيدة الفقر أو غير عالق؟

وجواب ذلك السؤال يتوقف على ما إذا كانت الاستراتيجية مجدية؛ فقم بشراء القليل من السماد كبداية، وحقق أرباحًا أكبر قليلًا ، ثم قم بإعادة استثمار العوائد حتى تحقق أرباحًا أكبر، وهكذا دواليك. ولكن ربما ليس من السهل شراء السماد بكميات ضئيلة. أو ربما يحتاج الأمر لمرات عدة من إضافة السماد قبل أن يصبح فعالًا. أو قد تكون هناك مشكلات تتعلق بإعادة استثمار الأرباح. ويمكن للمرء أن يجد أسبابًا كثيرة قد تجعل من العسير على الفلاح أن يبدأ معتمدًا على نفسه.

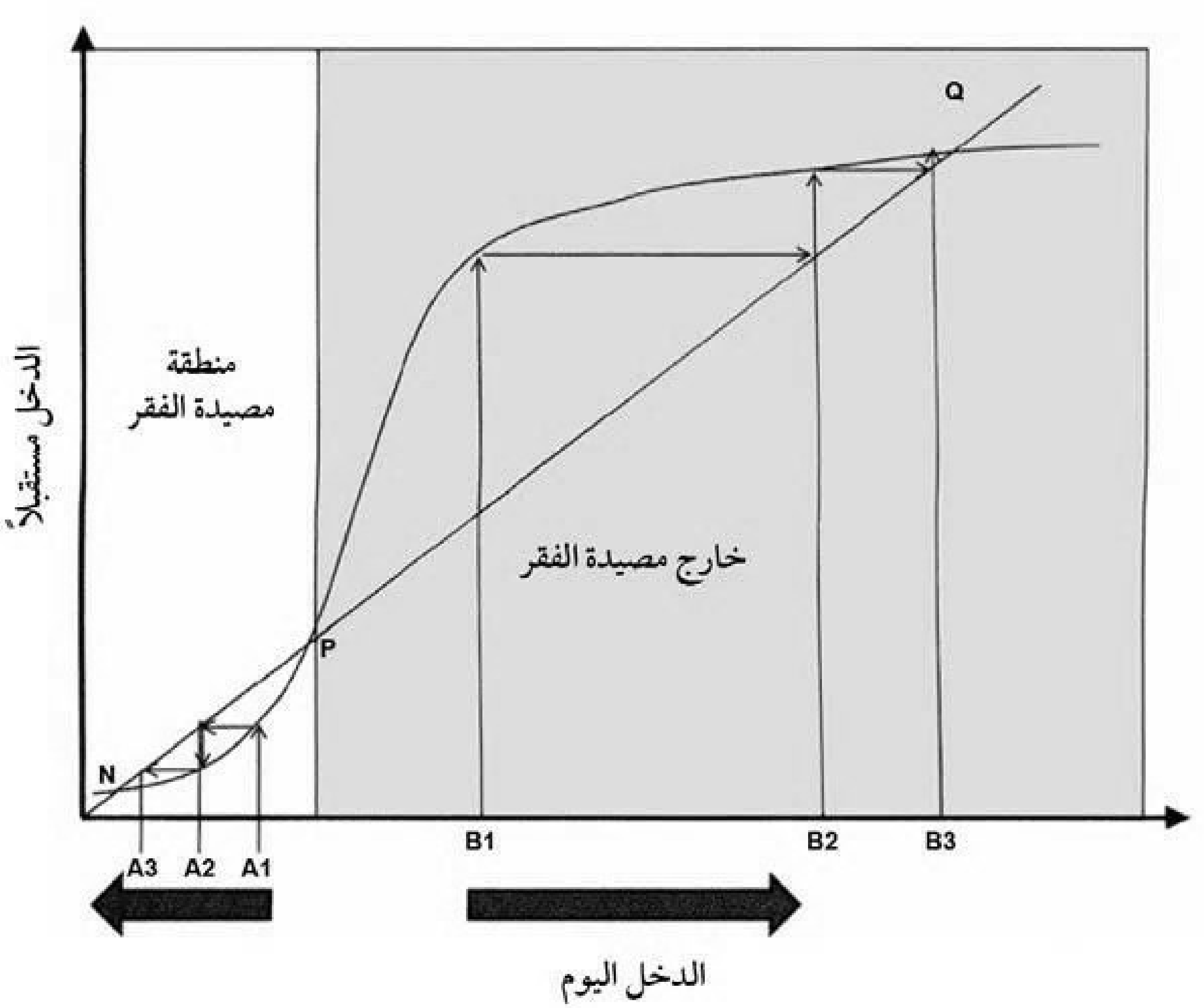
سوف نرجئ محاولة التعمق في قصة «كنيدي» حتى الفصل الثامن. ولكن هذا النقاش من شأنه أن يساعدنا على أن نرى نسقًا عامًا. فسوف توجد مصيدة فقر كلما كان نطاق نمو الدخل أو الثروة بمعدل بالغ السرعة محدودًا لدى هؤلاء الذين لا يملكون إلا النزر اليسير الذي لا يمكن استثماره، لكنه يتسع اتساعًا كبيرًا لدى هؤلاء

الذين يمكنهم أن يستثمروا أكثر. ومن ناحية أخرى، فإذا كانت إمكانية تحقيق النمو السريع ترتفع بين الفقراء، ثم تتضاءل عندما يصبح المرء أغنى، فليس هناك إذن مصيدة فقر.

يهوى الاقتصاديون النظريات البسيطة (وقد يقول البعض المبسَّطة)، ويميلون لتمثيلها على هيئة رسوم بيانية. ولأننا لسنا استثناء من ذلك، فهناك رسمان بيانيان فيما يلي ونعتقد أنهما يصوران على نحو مفيد هذا السجال الدائر حول طبيعة الفقر. إن الشيء الأهم الذي ينبغي أن يعلق بذاكرتك منهما هو شكل المنحنيات، وسوف نعود لهذين الشكلين مرات عدة خلال صفحات هذا الكتاب.

بالنسبة لهؤلاء الذين يؤمنون بمصائد الفقر، فإن العالم يبدو مثل الشكل رقم 1. فدخلك اليوم يؤثر في الكيفية التي سيكون عليها دخلك في المستقبل (هذا المستقبل قد يكون الغد أو الشهر القادم أو حتى الجيل التالي)؛ وما لديك اليوم يحدد مقدار ما تأكله وما ستنفقه على الدواء أو على تعليم أطفالك، ويحدد ما إذا كان باستطاعتك أن تشتري السماد أو تشتري التقاوي المحسَّنة لمزرعتك، وكل هذه الأشياء مجتمعة معا تحدد ما سوف يكون لديك غدا.

إن الشكل الذي يأخذه المنحنى هو شيءٍ ذو أهمية؛ فهو مستوٍ في البداية، ثم يرتفع سريعًا ، قبل أن يستوي ثانيةً. سوف نسمي ذلك، مع بعض الاعتذار لحرف اللغة الإنجليزية، منحنى الشكل S.



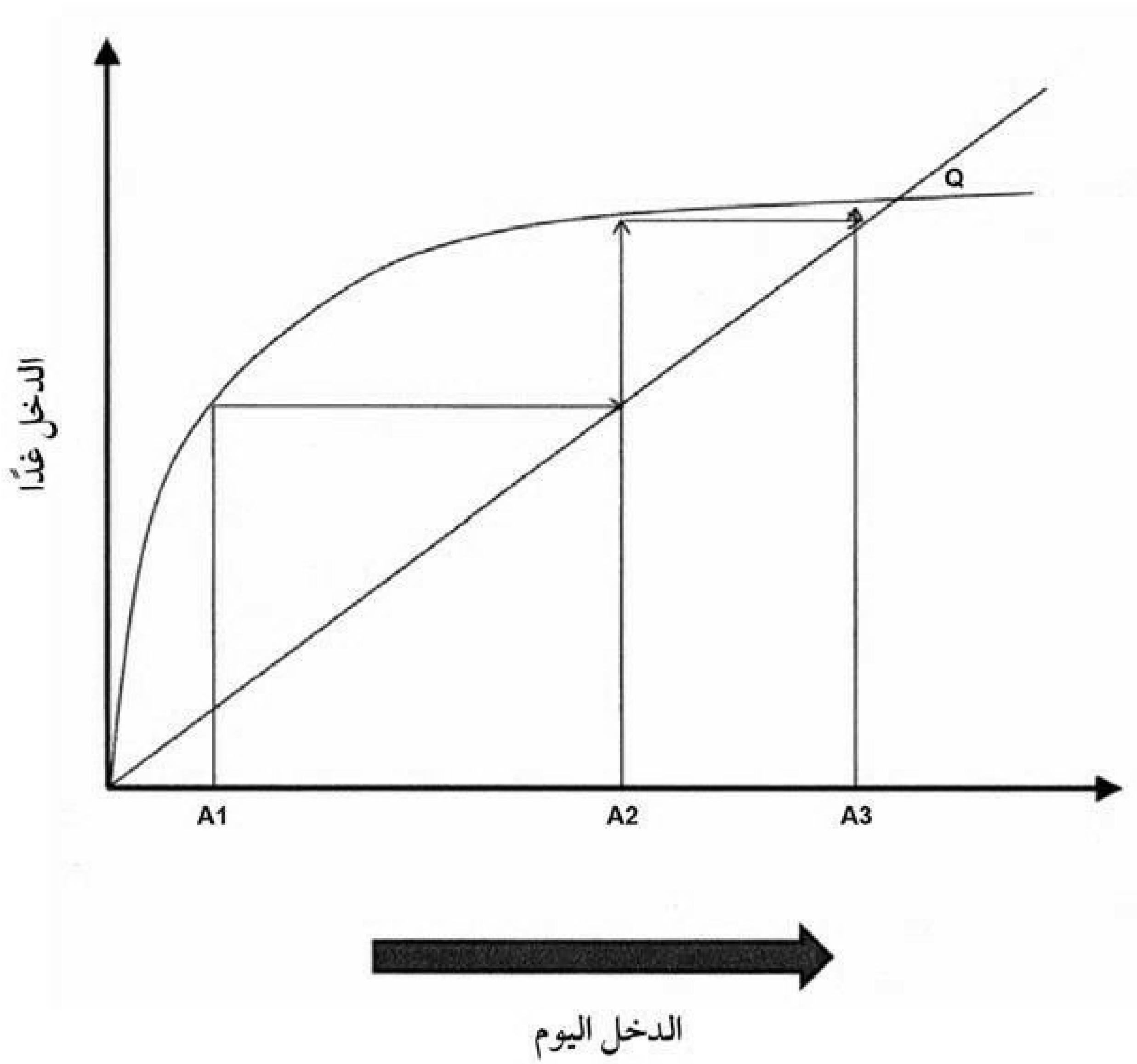
الشكل 1: منحنى الشكل S ومصيدة الفقر

إن الشكل S في هذا المنحنى هو مصدر مصيدة الفقر. على الخط المائل، نجد الدخل اليوم يساوي الدخل غدا. وبالنسبة للأشخاص الأشد فقرا الذين يقعون في منطقة مصيدة الفقر، يقل الدخل في المستقبل عن الدخل اليوم؛ إذ يقع المنحنى أسفل الخط المائل. وهذا يعني أنه مع مرور الوقت فإن هؤلاء الواقعين في هذه المنطقة سيصبحون أشد فقرًا، وأن المطاف سوف ينتهي بهم ليقعوا في مصيدة الفقر، عند النقطة N. وتمثل الأسهم التي تبدأ عند النقطة A1 مسارًا ممكنًا: م ن A1، تنتقل إلى A2، ثم إلى A3، وهكذا دواليك.

بالنسبة لهؤلاء الذين يبدؤون خارج منطقة مصيدة الفقر، فإن الدخل غدا أعلى من الدخل اليوم؛ ومع مرور الوقت يصبحون أكثر غنى، على الأقل حتى حين. وهذا المصير الأكثر إبهاجًا يتم تمثيله بالسهم الذي يبدأ عند النقطة B1، ثم ينتقل إلى B2 وB3 وهكذا دواليك.

ويرى علماء اقتصاد كثيرون (أو ربما غالبيتهم)، مع ذلك، أن العالم يبدو عادة أكثر شبهًا بالشكل 2.

يبدو الشكل 2 أشبه قليلًا بالجانب الأيمن من الشكل 1، ولكن من دون الجانب الأيسر المستوي. ويرتفع المنحنى على نحو سريع في البداية، ثم يصبح أبطأ فأبطأ. ليس ثمة مصيدة فقر في هذا العالم؛ نظرًا لأن الأشخاص الأشد فقرًا يكسِبون أكثر من الدخل الذي بدؤوا به، ومع مرور الوقت يصبحون أكثر غنى، حتى تتوقف دخولهم في نهاية المطاف عن النمو (وتصور الأسهم A1 إلى A2 إلى A3 المسار الممكن). وربما لا يكون هذا الدخل دخلًا عاليًا جدًا، لكن المقصد هو أن هناك القليل نسبيًا الذي يتعين علينا ، أو يمكننا عمله لمساعدة الفقراء. إن منحةً تُعطى لمرة واحدة في هذا العالم (كأن تعطي شخصًا ما دخلًا كافيًا يمكنه من خلاله، بدلًا من أن يبدأ بـ A1 اليوم، أن يبدأ بـ A2) لن تعزز دخل أي شخص على نحو دائم. وفي أفضل الأحوال، يمكنها أن تساعد الفقراء وحسب على التحرك لأعلى بمعدل أسرع قليلًا، لكنها لا يمكن أن تغير أين ستكون وجهتهم في نهاية المطاف.



الشكل 2: الشكل L المقلوب: لا وجود لمصيدة الفقر

إذن أيٌّ من هذين الشكلين يمثل عالَم «كنيدي»، ذلك الفلاح الكيني الشاب، أفضل تمثيل؟ لمعرفة الإجابة عن هذا السؤال يتعين علينا أن نكتشف مجموعة من الحقائق، مثل: هل يمكن للفلاح أن يشتري كميات صغيرة من السماد؟ هل هناك ما يُصعِّب من الادخار بين مواسم الزراعة إلى حدّ أن كنيدي حتى وإن استطاع أن يحقق ربحًا في موسم واحد، فلن يتسنى له أن يُحول ذلك إلى استثمارات إضافية؟ إن الرسالة الأهم التي

يمكن استخلاصها من النظرية التي يتضمنها الشكلان البسيطان هي أن تلك النظرية لا تكفي؛ وأنه حتى نُجيب فعلًا عن سؤال ما إذا كانت هناك مصائد فقر، فإنه يتعين علينا معرفة ما إذا كان العالم الحقيقي يمثَّل تمثيلًا أفضل من خلال هذا الشكل أو ذاك. ويتعين علينا القيام بهذا التقييم على أساس حالة بحالة؛ فإذا كان موضوعنا يدور حول السماد، فإننا بحاجة لمعرفة بعض الحقائق الخاصة بسوق السماد، وإذا كان يدور حول الادخار، فإننا بحاجة لمعرفة الكيفية التي يدخر الفقراء من خلالها. وإذا كانت القضية هي قضية التغذية والصحة، فإننا عندئذ بحاجة لدراسة هذين الأمرين. إن الافتقار للجواب الشامل والكلي ربما يبدو محبطًا على نحو ما، لكن ما ينبغي لصانع السياسات أن يعرفه بالضبط في حقيقة الأمر - ليس هو أن هناك ملايين الطرائق التي يقع من خلالها الفقراء في مصيدة الفقر، وإنما أن هناك بضعة عناصر أساسية تنشئ المصيدة، وأن التخفيف من حدة هذه المشكلات يمكن أن يحررهم من هذه المصيدة ويوجههم نحو دائرة إيجابية في زيادة الثروة والاستثمار.

إن هذا التحول الجذري في المنظور، بعيدًا عن الإجابات الشاملة، كان يتطلب منا أن نغادر المكاتب ونلقي نظرة أكثر دقة على العالم. وكنا لدى قيامنا بذلك، نحذو حذو سلسلة طويلة من الاقتصاديين التنمويين الذين أكدوا على أهمية جمع البيانات السليمة حتى يتسنى لنا أن نقول أي شيء مفيد بشأن العالم. لكننا ومع ذلك تميزنا بميزتين عن الأجيال السابقة؛ أولًا: تتوفر الآن لدينا بيانات ذات جودة عالية عن عدد من الدول الفقيرة وهي بيانات لم تكن متاحة من قبل. ثانيًا: لدينا أداة جديدة وقوية وهي التجارب

العشوائية الضابطة، التي تمنح الباحثين الذين يعملون مع شركاء محليين الفرصة لإجراء تجارب واسعة النطاق تم تصميمها لاختبار نظرياتهم. وفي التجربة العشوائية الضابطة، كما هو الحال في الدراسات الخاصة بشبكات البعوض، يتم اختيار أفراد أو مجموعات على نحو عشوائي لتلقي «علاجات» مختلفة وبرامج مختلفة أو نسخ مختلفة من البرنامج ذاته. ونظرًا لأن الأفراد الذين يتم اختيارهم لتلقي العلاجات المختلفة هم أفراد متناظرون تماما (لأنهم اختيروا عشوائيًا)، فإن أي اختلاف بينهم سيُعزى إلى تأثير العلاج.

ولا يمكن لتجربة واحدة أن تقدم لنا إجابة نهائية حول ما إذا كان برنامج ما سوف يكون فعالًا في جميع أنحاء العالم. إلا أنه بوسعنا أن نجري سلسلة من التجارب، تختلف إما في نوع المكان التي أجريت فيه أو التدخل الدقيق الذي يتم قياسه (أو كليهما). ومعًا، فإن ذلك سيتيح لنا أن نتحقق من سلامة نتائجنا (هل ما يثبت فاعليته في كينيا سيكون فاعلًا أيضًا في مدغشقر؟) وأن نقلِّص مجموعة النظريات المحتملة التي يمكنها أن تفسر البيانات (ما الذي يعوق «كنيدي»؟ هل هو ثمن السماد أم صعوبة ادخار المال؟). إن النظرية الجديدة يمكن أن تساعدنا على تصميم أدوات التدخل والتجارب الجديدة ، وفهم النتائج السابقة التي ربما كانت ملغزة من قبل. وهكذا تتكون لدينا وعلى نحو تدريجي صورة أكثر اكتمالًا عن كيفية عيش الفقراء لحياتهم، وأين يحتاجون المساعدة وأين لا يحتاجونها.

في العام 2003، أسسنا معمل مكافحة الفقر (الذي أصبح يعرف لاحقًا باسم «معمل عبد اللطيف جميل لمكافحة الفقر») لتشجيع ودعم الباحثين والحكومات والمنظمات غير الحكومية للعمل معًا وفق هذا الأسلوب

الجديد في التعامل مع الاقتصاد، وللمساعدة على نشر ما تعلموه بين صناع السياسات. كانت الاستجابة هائلة. وبحلول العام 2010، أجرى باحثو «معمل عبد اللطيف جميل لمكافحة الفقر» ما يزيد على 240 تجربة أو شاركوا فيها عبر أربعين دولة حول العالم، وتبنى عدد كبير للغاية من المنظمات والباحثين وصناع السياسات فكرة التجارب العشوائية.

وتشير مستويات الاستجابة لما يقوم به «معمل عبد اللطيف جميل» من أعمال إلى أن هناك كثيرين ممن يشاطروننا فرضيتنا الأساسية - وهي أنه بوسعنا أن نحرز تقدمًا ملموسًا للغاية في مواجهتنا للمشكلة الأكبر في العالم عبر مُراكمة مجموعة من الخطوات الصغيرة، تخضع كل منها لتفكير عميق واختبار دقيق ثم تُنفذ على نحو حصيف. ربما يبدو ذلك جليًا ، لكن كما سنتابع النقاش خلال هذا الكتاب، فليست هذه عادة هي الكيفية التي تُصنع بها السياسات. ويبدو أن تطبيق السياسات التنموية بالإضافة إلى النقاشات المصاحبة ترتكز على استحالة الاعتماد على دليل؛ فالدليل القابل للتحقق منه هو مجرد وهم، وفي أفضل الأحوال خيال بعيد، وفي أسوأ الأحوال هو تشتيت للانتباه. «إن علينا مواصلة العمل، فيما تشغل نفسك بملاحقة الدليل،» هذا ما كان يخبرنا به غالبًا صناع السياسات العنيدون ومستشاروهم الأكثر منهم عنادًا ، عندما بدأنا هذا المسار. وحتى اليوم، هناك الكثيرون ممن يؤمنون بهذه الفكرة. لكن هناك أيضًا أناس كثيرون يشعرون دائمًابأنه يتم تعجيزهم من خلال هذه العجلة غير المعقولة. إنهم يشعرون، كما نشعر نحن، أن أفضل شيء يمكن لأي شخص فعله هو أن يفهم المشكلات المحددة التي تؤثر في الفقراء فهمًا عميقًا ، وأن يحاول تحديد الطرائق

الأكثر فاعلية في التدخل. ولا شك أنه في بعض الحالات، فإن الخيار الأفضل سيكون هو عدم فعل أي شيء، لكن ليست ثمة قاعدة عامة هنا، تمامًا مثلما أنه ليس هناك مبدأ عام يفيد بأن إنفاق المال سيكون دائمًا مثمرًا . إنه قدْر المعرفة التي تنبثق عن كل إجابة والفهم الذي يدخل في تلك الإجابات التي ستوفر لنا الظروف المثلى للقضاء على الفقر يومًا ما.

إن هذا الكتاب يرتكز على ذلك القدر من المعرفة. فالكثير من المواد التي سنتحدث عنها قد استخلصناها من التجارب العشوائية الضابطة التي أجريناها نحن وغيرنا، إلاّ أننا أيضًا نستخدم أنواعًا أخرى كثيرة من الأدلة: الوصف النوعي والكمي لكيفية عيش الفقراء والبحث الاستقصائي حول كيفية عمل مؤسسات معينة، وطائفة متنوعة من الأدلة حول أي السياسات ثبت فاعليتها وأيها لم يثبت ذلك. وفي الموقع المصاحب للكتاب على شبكة الإنترنت www.pooreconomics.com، فإننا نتيح وصلات لكل الدراسات التي نستشهد بها والمقالات المصورة الخاصة بكل فصل والمقتطفات والرسوم البيانية التي تصور جوانب رئيسة من حياة هؤلاء الذين يعيشون على أقل من 99 سنتا للشخص الواحد في اليوم في ثماني عشرة دولة سنتطرق إليها كثيرًا عبر صفحات هذا الكتاب.

وتتسم الدراسات التي نستعين بها في هذا الكتاب جميعها بمستوى عالٍ من الصرامة العلمية والاستعداد لقبول حكم البيانات والتركيز على الأسئلة الواقعية وثيقة الصلة بحياة الفقراء. ومن بين الأسئلة التي سوف نستعين بهذه البيانات للإجابة عنها هي : متى وأين ينبغي أن نقلق بشأن مصائد الفقر؛ وهي مصائد سوف نجدها في بعض المناطق دون غيرها. وحتى

يتسنى رسم سياسات فاعلة، فمن الأهمية بمكان أن نحصل على إجابات لهذه الأسئلة الأساسية. سوف نرى في الفصول التالية كثيرًا من الحالات التي طُبِّقت فيها سياسات خاطئة، لا بسبب نوايا سيئة أو فساد، وإنما ببساطة لأن صانعي السياسات كانوا يستعينون بنموذج خطأ للعالم؛ لقد ظنوا أن هناك مصيدة فقر في مكان ما، فيما لم يكن ذلك حقيقيًا، أو غضوا الطرف عن مصيدة فقر كانت ماثلة أمام أعينهم.

إن الرسالة التي يحملها هذا الكتاب، مع ذلك، إنما تتجاوز مصائد الفقر بكثير. وكما سنرى، فإن الأيديولوجيا والجهل والكسل، سواء من ناحية الخبير أو مقدمي المساعدات أو صانع السياسة المحلية، غالبًا ما تفسر الأسباب الكامنة وراء فشل السياسات، كما تفسر الأسباب التي تحول دون أن تنتج المساعدات الأثر الذي ينبغي أن تنتجه. إن بوسعنا أن نجعل العالم مكانًا أفضل للعيش فيه - نعم لن يكون ذلك على الأرجح غدًا ، وإنما في مستقبل منظور - ولكننا لن نستطيع أن نحقق ما نصبو إليه من خلال التفكير المتكاسل. إننا نأمل في إقناعكم بأن منهجنا المتأني والتدريجي ليس هو السبيل الأكثر فاعلية لمحاربة الفقر وحسب، وإنما أيضًا هو السبيل الذي يمكننا من خلاله أن نجعل عالمنا مكانًا أكثر إمتاعًا.

United Nations, Department of Economic and Social Affairs, The Millennium Developme (Goals Report (2010

Pratham Annual Status of Education Report 2005: Final Editic

متوفر على الرابط

http://scripts.mit.edu/~varun_ag/readinggroup/images/1/14/ASER.p

Deborah Small, George Loewenstein, and Paul Slovic, “Sympathy and Callousness: Tl Impact of Deliberative Thought on Donations to Identifiable and Statistical Victims,” Organizational Behavior and Human Decision Processes 102 (2007): 143–153

Jeffrey Sachs, The End of Poverty: Economic Possibilities for Our Time (New Yorl (Penguin Press, 2005

«جيفري ساكس»، «نهاية الفقر: الإمكانات الاقتصادية لعصرنا» (نيويورك: بنجوين برس، ٢٠٠٥)

William Easterly, The White Man's Burden: Why the West's Efforts to Aid the Rest Hav (Done So Much Ill and So Little Good (Oxford: Oxford University Press, 2006

«ويليام إيسترلي»، «العبء الواقع على الرجل الأبيض: لماذا كان الضرر الناجم عن جهود الغرب لمساعدة الآخرين كبيرًا، فيما كان النفع ضئيلًا» (أوكسفورد: أوكسفورد ينفرستي برس، ٢٠٠٦)

William Easterly, The Elusive Quest for Growth: Economists' Adventures ar (Misadventures in the Tropics (Cambridge: MIT Press, 2001

«ويليام إيسترلي» «البحث المراوغ عن النمو: مغامرات الاقتصاديين وحظوظهم العثرة في المناطق المدارية» (كامبريدج: إم أي تي برس، ٢٠٠١)

Dambisa Moyo, Dead Aid: Why Aid Is Not Working and How There Is a Better Way fo (Africa (London: Allen Lane, 2009

«دامبيزا مويو» «المساعدات الميتة: لماذا لا تؤتي المساعدات ثمارها ؟ وكيف يمكن أن يكون هناك سبيل أفضل لأفريقيا»؟ (لندن: ألان لين، ٢٠٠٩)

كلما كان علينا أن نشير لمبلغ من المال بالعملة المحلية للدولة، فإننا نعطي القيمة المناظرة بالدولار الأمريكي، مُعدَّلة بحسب تكاليف المعيشة (انظر الهامش رقم ١ في المقدمة). وهذا يعني تعادل القوة الشرائية بالدولار الأمريكي.

Todd Moss, Gunilla Pettersson, and Nicolas van de Walle, "An Aid-Institutions Parado A Review Essay on Aid Dependency and State Building in Sub-Saharan Africa," .(Working Paper No. 74, Center for Global Development (January 2006

ما زالت هناك إحدى عشرة دولة من إجمالي ٤٦ دولة كانت تتلقى أكثر من ١٠ في المائة من ميزانياتها على هيئة مساعدات، فيما كانت تتلقى إحدى عشرة دولة أخرى ما يزيد على ٢٠ في المائة.

Peter Singer, "Famine, Affluence, and Morality," Philosophy and Public Affairs 1 ((1972): 229–243

(Amartya Sen, Development as Freedom (New York: Knopf, 19

Nicholas D. Kristof and Sheryl WuDunn, Half the Sky: Turning Oppression in (Opportunity for Women Worldwide (New York: Knopf, 2009

(Peter Singer, The Life You Can Save (New York: Random House, 20

متوفر على شبكة الإنترنت على موقع:

http://www.thelifeyoucansave.co

انظر صفحة المعلومات الخاصة بمنظمة الصحة العالمية حول الملاريا، متوفرة على الرابط:

http://www.who.int/mediacentre/factsheets/fs094/en/ind

لاحظ أننا هنا، كما في أماكن أخرى في الكتاب، نستشهد بالإحصاءات الدولية الرسمية. من المفيد أن تضع في اعتبارك أن الأرقام ليست دقيقة دائمًا: في الكثير من القضايا، فإن البيانات التي تقوم عليها هذه الأرقام هي إما ناقصة أو مشكوك بها.

C. Lengeler, "Insecticide-Treated Bed Nets and Curtains for Preventing Malaria Cochrane Database of Systematic Reviews 2 (2004), Art. No. CD000363

William A. Hawley, Penelope A. Phillips-Howard, Feiko O. Ter Kuile, Dianne J. Terlouw John M. Vulule, Maurice Ombok, Bernard L. Nahlen, John E. Gimnig, Simon K. Kariuki, Margarette S. Kolczak, and Allen W. Hightower, "Community-Wide Effects of Permethrin-Treated Bed Nets on Child Mortality and Malaria Morbidity in Western Kenya," American Journal of Tropical Medicine and Hygiene 68 (2003): 121–127

تقرير الملاريا في العالم، متوفر على الرابط:

http://www.who.int/malaria/world_malaria_report_2009/factsheet/en/index.htm

Pascaline Dupas, "Short-Run Subsidies and Long-Run Adoption of New Health Product Evidence from a Field Experiment," draft (2010); Jessica Cohen and Pascaline Dupas, "Free Distribution or Cost-Sharing? Evidence from a Randomized Malaria Prevention Experiment," Quarterly Journal of Economics 125 (1) (February 2010): 1–45; V. Hoffmann, "Demand, Retention, and Intra-Household Allocation of Free and Purchased Mosquito Nets," American Economic Review: Papers and Proceedings (May 2009); Paul Krezanoski, Alison Comfort, and Davidson Hamer, "Effect of Incentives on Insecticide-Treated Bed Net Use in Sub-Saharan Africa: A Cluster Randomized Trial in (Madagascar," Malaria Journal 9 (186) (June 27, 2010

متوفر على الرابط التالي:

/http://www.millenniumvillages.o

القسم الأول
الحياة الخاصة (الحياة الخاصة للفقراء)

٢
هل يوجد مليار جائع في العالم؟

يؤمن الكثير منا في الغرب بأن الفقر والجوع صنوان متلازمان تقريبًا. وإذا ما استثنينا الكوارث الطبيعية الكبرى مثل تسونامي 2004 أو الزلزال المدمر الذي ضرب هاييتي في 2010، فلم يحدث أن استحوذ حدثٌ يطال فقراء العالم على الخيال العام أو أحدث حالة من السخاء الجماعي مثلما فعلت المجاعة التي ضربت أثيوبيا مطلع ثمانينات القرن المنصرم وكذلك الحفل الموسيقي الذي أعقبها وأقيم تحت شعار «نحن العالم» في مارس 1985. ومؤخرًا، فإنّ إعلان منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) بالأمم المتحدة بأن هناك أكثر من مليار شخص يعانون الجوع[21]، قد احتل العناوين الرئيسة للصحف على نحو لم تحظ به أيٌّ من تقديرات البنك الدولي بشأن أعداد من يعيشون على أقل من دولار واحد في اليوم.

إن هذا الاقتران بين الفقر والجوع قد نُص عليه في أول هدف من الأهداف الإنمائية للألفية التي حددتها الأمم المتحدة، الذي يتمثل في «القضاء على الفقر والجوع». وفي واقع الأمر، فقد تم تحديد خطوط الفقر في دول كثيرة في الأصل لتعكس مفهوم الفقر المرتبط بالجوع - فيشار إليه باعتباره الميزانية المطلوبة لشراء عدد معين من السعرات الحرارية، بالإضافة إلى بعض المشتريات الأخرى التي لا يمكن الاستغناء عنها (مثل السكن). ولذلك فقد تم تعريف الشخص «الفقير» أساسًا بأنه ذلك الشخص الذي ليس لديه قوت يومه.

ومن ثم، فإنه ليس من قبيل المفاجأة أن جزءًا كبيرًا من جهود الحكومات الرامية إلى مساعدة الفقراء ترتكز على فكرة أن الفقراء بحاجة ماسة للغذاء، وأن مقدار هذا الغذاء هو ما يَهمُّ. وينتشر دعم أسعار الغذاء في كل دول الشرق الأوسط؛ فقد أنفقت مصر 3.8 مليار دولار على دعم الغذاء في عامي 2008 – 2009 (أي ما يعادل 2 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي).[(22)] وتطبق أندونيسيا برنامج «راكشين» (Rakshin) الذي يوزع الأرز بأسعار مدعَّمة. وتنفذ العديد من الولايات الهندية برامج مشابهة؛ ففي ولاية أوريسا على سبيل المثال، يحق للفقراء الحصول على 55 رطلًا من الأرز كل شهر بثمن قدره أربع روبيات للرطل تقريبًا ، أي أقل من 20 في المائة من سعر السوق. ويناقش البرلمان الهندي، حاليًا، سنّ قانون الحق في الغذاء، وهو قانون سوف يتيح للأشخاص مقاضاة الحكومة في حال تضوروا جوعًا.

ويمثل إيصال المساعدات الغذائية التي توزع على نطاق واسع كابوسا من الناحية اللوجستية. ففي الهند، تشير التقديرات إلى أن ما يربو على نصف كميات القمح وثلث كميات الأرز التي يتم توجيهها كمساعدات «تتعرض للهدر» عبر طرائق الإمداد، بما في ذلك حصة ليست بالقليلة تأكلها الفئران.[(23)] وإذا كانت الحكومات تُصر على مثل هذه السياسة برغم ما ينجم عنها من إهدار، فليس هذا لأن الجوع والفقر يترافقان يدًا بيد فحسب، وإنما لأن عدم قدرة الفقراء على إطعام أنفسهم بشكل سليم تعتبر أيضا من أكثر الأسباب الرئيسة التي يُستشهد بها عند تفسير الوقوع في مصيدة الفقر. والبديهة هنا قوية؛ فكون الفقراء لا يقدرون على شراء ما يسد رمقهم من الطعام يجعلهم

أقل إنتاجية ويُبقيهم فقراء.
وقد شرح لنا ذات مرة «باك سولهين»، وهو مواطن أندونيسي يقطن قرية صغيرة ضمن مقاطعة باندونج في أندونيسيا، بدقة الكيفية التي كانت تعمل بها مصيدة الفقر.
كان والداه يمتلكان قطعة أرض، لكنهما أيضًا كانا يعيلان ثلاثة عشر طفلًا ، وكان عليهما بناء منزل لكل منهم مع أسرته حتى لم تعد لديهما أي أرض يمكن زراعتها. كان «باك سولهين» عاملًا زراعيًا يعمل بنظام اليومية حيث يحصل على 10 آلاف روبية في اليوم (تساوي دولارين بحسب تعادل القوة الشرائية) مقابل عمله في الحقول الزراعية. لكن ارتفاعًا لاحقًا في أسعار السماد والوقود حَمَل الفلاحين على ترشيد نفقاتهم. وبحسب «باك سولهين»، فقد قرر الفلاحون المحليون ألا يُخفضوا الأجور، وإنما بدلًا عن ذلك أن يتوقفوا عن استئجار العمالة الزراعية. وعليه، فقد وجد «باك سولهين» نفسه عاطلًا معظم الأيام؛ إذ لم يتمكن وعلى مدى شهرين قبل أن نلتقيه في عام 2008، من الحصول على يوم عمل واحد في أحد الحقول الزراعية. وفي مثل هذا الموقف، عادة ما يجد الأشخاص ممن لم يزالوا في سن الشباب عملًا في قطاع البناء والتشييد. لكن، وكما أوضح هو، فقد كان لا يقوى على تحمل معظم أنواع العمل البدني الشاق، ويفتقر للخبرة التي يتطلبها عملٌ يستلزم مهارات أكبر، وفوق ذلك، فقد كان في الأربعين من عمره، ما يعني أنه أكبر سنًا من أن يعمل كصبي متمرن في حرفة ما؛ ولهذا فإنّ أحدًا لن يستأجره.
وكنتيجة لذلك، فقد اضطرت أسرة «باك سولهين» - أي هو وزوجته وأطفالهما الثلاثة - لاتخاذ تدابير قاسية

للبقاء على قيد الحياة؛ إذ انتقلت الزوجة إلى جاكرتا، التي تبعد عن قريتهم قرابة 80 ميلًا حيث استطاعت الحصول على وظيفة خادمة عبر إحدى صديقاتها.لكنها مع ذلك لم تكن تتكسب ما يكفي لإطعام أطفالها. أما الإبن الأكبر، وقد كان تلميذًا نبيهًا ، فقد انقطع عن المدرسة مضطرًا وهو في سن الثانية عشرة، وراح يعمل صبيًا في أحد مواقع الإنشاءات، فيما أُرسل الطفلان الأصغران للعيش مع جدهما لأبيهما. وأما «باك سولهين» نفسه فقد كان يعيش على 9 أرطال من الأرز المدَّعم كان يحصل عليها كل أسبوع من الحكومة، بالإضافة إلى بعض السمك الذي كان يصطاده من شاطئ البحيرة (لأنه لم يكن باستطاعته السباحة). وكان شقيقه يطعمه من حين لآخر. وخلال الأسبوع الذي تحدثنا إليه فيه آخر مرة، ظل يتناول وجبتين يوميًا على مدار أربعة أيام، ووجبة واحدة خلال الأيام الثلاثة الأخرى.

كان يبدو أن «باك سولهين» ليس أمامه خيار آخر، وكان يعزو مشكلته صراحة إلى الغذاء (أو إذا شئنا الدقة، نقص الغذاء). كان يرى أن الفلاحين من ملاك الأراضي قد قرروا صرف الأجراء الذين يعملون لديهم بدلًا من خفض أجورهم لأنهم كانوا يعتقدون أنه مع الزيادات الأخيرة في أسعار الغذاء، فإن خفضًا للأجورٍ من شأنه أن يؤدي بالعمال إلى حالة من التضور جوعًا ، وهو ما سيجعلهم معدومي الجدوى في الحقل. هكذا كان «باك سولهين» يفسر لنفسه حقيقة أنه كان عاطلًا بلا عمل. وبالرغم من أنه كان يرغب بوضوح في الحصول على عمل، فإن نقص الغذاء جعله ضعيفا وكسولا، فضلًا عن أن حالة الاكتئاب كانت توهن إرادته وتصرفه عن عمل كل ما من شأنه أن يسهم في حل مشكلته.

إن مشكلة مصيدة الفقر التي تتسبب فيها التغذية، والتي أوضحها لنا «باك سولهين»، هي فكرة قديمة للغاية، إذ يعود الظهور الرسمي الأول لها في الاقتصاد إلى العام 1958. [24]

إنها تقوم على فكرة بسيطة مفادها أن الجسم البشري يحتاج لعدد معين من السعرات الحرارية حتى يبقى على قيد الحياة. لذلك عندما يكون هناك شخص يعاني فقرا مدقعا، فإن كل الغذاء الذي يستطيع أن يتحمل ثمنه سيكفي بالكاد لأن يسد رمقه، وربما يتيح له أن يتكسب الدخل الضئيل الذي يستخدمه المرء في الأصل لشراء ذلك الغذاء. هكذا هو الموقف الذي وجد «باك سولهين» نفسه عالقا فيه عندما التقيناه: كان الغذاء الذي يحصل عليه بالكاد يكفي لمنحه القوة التي تعينه على اصطياد بعض الأسماك من ضفة البحيرة.

عندما يزداد الناس غنى، فإنه يصبح بوسعهم شراء المزيد من الطعام. وعندما يتم تلبية الاحتياجات الأساسية للتمثيل الغذائي لدى الجسم، فإن كل الغذاء الإضافي يذهب إلى بناء القدرات الجسمية، ما يتيح للشخص أن ينتج أكثر مما لو كان يتعين عليه تناول الطعام لإبقاء نفسه على قيد الحياة وحسب.

إن هذه الآلية البيولوجية البسيطة تنشئ علاقة على شكل حرف S بين الدخل اليوم والدخل غدا، وهو ما يتشابه إلى حد كبير مع الشكل رقم 1 في الفصل السابق؛ فالأشخاص الأشد فقرا يتكسبون أقل مما يحتاجونه حتي يصبحوا قادرين على القيام بالأعمال التي يُكلفون بها، أما هؤلاء الذين لديهم ما يكفيهم من الغذاء فيمكنهم القيام بالأعمال الزراعية الشاقة. وهذا هو ما يخلق مصيدة الفقر التي يصبح الفقراء فيها أشد فقرًا، فيما يصبح الأغنياء أكثر غنى ويأكلون على نحو

أفضل، ثم يصبحون أقوى وأغنى، وهكذا تزداد الهوة اتساعًا بين الطرفين.

بالرغم من أن التفسير المنطقي الذي قدمه «باك سولهين» حول الكيفية التي يمكن من خلالها لشخص أن يسقط في شراك الجوع كان تفسيرًاسليمًا ، إلا أن روايته كان بها شيء مبهَم على نحوٍ مُقلِق. إننا لم نلتق به في دولة السودان التي تمزقها الحرب، أو في منطقة أغرقتها الفيضانات في بنجلاديش، وإنما في قرية ضمن جزيرة جاوا المزدهرة التي ظلت تفيض بالغذاء، حتى في أعقاب الزيادة التي شهدتها أسعار الغذاء في الفترة ما بين 2007 - 2008، ومن ثَّم لم يكن تناوله لوجبة طعام أساسية ليكلفه كثيرًا. كان جليًا أنه لم يكن يحصل على كفايته من الغذاء عندما التقيناه، وإنما يأكل ما يكفي لإبقائه على قيد الحياة؛ لماذا لا يتم الدفع لشخص ما حتى يقدم له مزيدًا من الغذاء الذي يجعله أكثر إنتاجية في مقابل يوم عمل كامل؟ وبصفة عامة، وعلى الرغم من أن مصيدة الفقر التي يسببها الجوع تظل احتمالاً منطقيًا بكل تأكيد، فما مدى أهميتها في الواقع العملي بالنسبة لمعظم الفقراء اليوم؟

هل يوجد حقًا مليار جائع في العالم؟

إن أحد الافتراضات الضمنية في وصفنا لمصيدة الفقر هو أن الفقراء يأكلون قدر طاقتهم على الأكل. وفي الحقيقة، فإن ذلك سيكون النتيجة الجلية لمنحنى حرف S الذي يرتكز على آلية سيكولوجية أساسية؛ فإذا كان ثمة احتمال بأن تناول الفقراء لقدر أكبر قليلًا من الطعام سوف يجعلهم أقدر على القيام بأعمال نافعة، ثم التحرر من مصيدة الفقر، فإنه حري بهم عندئذ أن يأكلوا قدر ما يستطيعون.

إلا أن ذلك ليس هو ما نراه. فمعظم الأشخاص الذين يعيشون على أقل من 99 سنتًا في اليوم لا يبدو أنهم يتصرفون كما لو كانوا يتضورون جوعًا . ولو أنهم وجدوا أنفسهم كذلك، فبكل تأكيد سوف ينفقون كل فلس لديهم لشراء المزيد من الطعام. لكنهم لا يفعلون ذلك. ووفقا للبيانات التي جمعناها من ثماني عشرة دولة حول حياة الفقراء، فإن الغذاء يمثل ما يتراوح بين 36 إلى 7 في المائة من استهلاك الأشخاص مدقعي الفقر ممن يقطنون الريف، فيما يمثل ما بين 53 إلى 74 في المائة بين نظرائهم الذين يسكنون الحضر.[25]

ولا يُعزى هذا إلى أن النسبة المتبقية تُنفق على الضروريات الأخرى للحياة؛ فمثلًا في أودايبور بالهند، نجد أن الأسرة الفقيرة العادية يمكنها أن تُزيد معدلات إنفاقها على الغذاء بمقدار 30 في المائة مقارنة بما تنفقه فعلا فيما لو أوقفت تماما ما تنفقه على المشروبات الكحولية والتبغ والاحتفالات بالأعياد. ويبدو أن الفقراء أمامهم خيارات كثيرة، بيد أنهم لا يفضلون أن ينفقوا على الغذاء قدر ما يستطيعون.

ويتضح ذلك عند النظر إلى الكيفية التي ينفق من خلالها الفقراء أي نقود إضافية تقع في أيديهم. ورغم أن الفقراء لديهم ولا شك بعض النفقات التي لا غنى لهم عنها (مثل الحاجة للملبس والدواء وغيرهما) ويتعين عليهم تلبيتها أولًا، فإن معيشتهم إذا كانت متوقفة على حصولهم على المزيد من السعرات الحرارية، فيمكن للمرء أن يتخيل أنه عندما يتوفر لديهم بعض النقود الإضافية التي بإمكانهم إنفاقها، فإنها سوف تذهب جميعها إلى الغذاء. إن الميزانية المرصودة للغذاء يجب أن تُزداد بمعدل تناسبي أسرع من الإنفاق الكلي (ونظرًا لأن كليهما يرتفعان بنفس القدر، والغذاء ما هو

إلا جزء من الميزانية الكلية، فإن الغذاء يزيد بنسبة أكبر). لكن مع ذلك، فلا يبدو أن هذا هو الحال؛ ففي ولاية ماهاراشترا الهندية، وفي العام 1983 (أي قبل سنوات طويلة من النجاحات التي حققتها الهند مؤخرا - حيث كانت غالبية الأسر تعيش عندئذ على 99 سنتًا أو أقل للشخص الواحد في اليوم)، وحتى في أوساط الفئة الأشد فقرا، كانت زيادة مقدارها 1 في المائة في الإنفاق العام تُترجم لحوالي 0.67 في المائة زيادة في إجمالي الإنفاق على الغذاء.[26] وما يثير الدهشة، فإن العلاقة لم تختلف كثيرا بالنسبة للأشخاص الذين يواجهون فقرًا مدقعًا في العينة (التي كانت تتكسب حوالي 50 سنتًا يومياً للشخص) ولهؤلاء الأكثر غنى (الذين كانوا يتكسبون حوالي 3 دولارات يوميًا للشخص). إن حالة ولاية ماهارشترا تشبه تمامًا العلاقة بين الدخل والإنفاق على الغذاء في جميع أنحاء العالم، فحتى بين الأشخاص الأشد فقرًا، نجد الإنفاق على الغذاء يزداد بمعدل يقل كثيرًا عن واحد لواحد مع الميزانية.

وما يثير الدهشة بالقدر ذاته، هو أنه حتى النقود التي ينفقها الأشخاص على الغذاء لا ينفقونها لزيادة معدل ما يستهلكون من سعرات حرارية أو لزيادة العناصر الغذائية الدقيقة فيما يتناولونه من طعام. فعندما يحصل الأشخاص الذين يعانون فقرًا شديدًا على فرصة لزيادة ما ينفقونه على الغذاء ولو بقدر قليل، فإنهم لا ينفقون كل شيء لأجل الحصول على قدر أكبر من السعرات الحرارية. لكنهم وعوضًا عن ذلك، يقومون بشراء السعرات الحرارية ذات المذاق الأطيب والثمن الأعلى. وبالنسبة للمجموعة الأشد فقرًا في ولاية ماهاراشترا في 1983، فإن كل روبية إضافية أنفقت على الغذاء

عندما ارتفعت المداخيل، ذهب نصفها تقريبًا لشراء المزيد من السعرات الحرارية، لكن البقية تم توجيهها لشراء سعرات أعلى ثمنًا. وبحساب عدد السعرات الحرارية مقدرة بالروبية، فقد كان الدُخن هو أفضل ما يمكن شراؤه. لكن ومع ذلك فقد ذهب ثلثا الإنفاق الكلي تقريبًا إلى هذه الحبوب فقط، فيما أُنفقت 30 في المائة أخرى على الأرز والقمح، اللذين يكلفان في المتوسط ضعف القيمة لكل سعر حراري. وفوق ذلك، فقد كان الفقراء ينفقون 5 في المائة تقريبًا من إجمالي ميزانيتهم على السكر، وهو أكثر غلاء من الحبوب كمصدر للسعرات الحرارية ويفتقر لأي قيمة غذائية أخرى.

وقد وجد «روبرت جنسن» و«نولان ميلر» مثالًا لافتًا جدًا «للهروب نحو النوعية» في استهلاك الغذاء.[27] ففي منطقتين من الصين، قدَّما لأسر فقيرة -أُختيرت عشوائيًا- دعمًا كبيرًا على أسعار الأغذية الرئيسة (قمح المعكرونة في منطقة والأرز في المنطقة الأخرى). إننا عادة ما نتوقع أنه عندما ينخفض سعر سلعة ما، فإن الناس سوف يستكثرون منها. لكن ما حدث كان نقيضًا لذلك. فقد بدأت الأسر التي تلقت الدعم المخصص للأرز أو القمح تستهلك منهما كميات أقل، وأخذت تتناول كميات أكبر من أطعمة مثل الروبيان واللحم، وذلك رغم أن الغذاء الرئيس بالنسبة لهم بدأ الآن يكلفهم أقل من ذي قبل. وما يثير الدهشة هو أنه بصفة عامة، فإن معدلات الاستهلاك من السعرات الحرارية لهؤلاء الذين تلقوا الدعم لم تزدد (بل ربما حتى انخفضت)، رغم حقيقة أن قدرتهم الشرائية قد ازدادت. ولم يحدث أيضًا أن تحسن المحتوى الغذائي بأي شكل من الأشكال. إن التفسير المحتمل لذلك هو أنه ونظرا لأن الغذاء الرئيس

كان يستنفد جزءًا كبيرًا من ميزانية الأسرة، فقد جعلهم الدعم الذي تلقوه أكثر غنى: وإذا كان استهلاك الأغذية الرئيسة يرتبط بكون المرء فقيرًا (وليكن مثلًا، لأنه رخيص لكنه ليس مميز المذاق)، فربما يكون شعورهم بأنهم أغنى قد جعلهم يستهلكون منه كميات أقل. مرة أخرى، إن هذا يشير إلى أنه وعلى الأقل وسط هذه الأسر شديدة الفقر التي تعيش في مناطق الحضر، فإن الحصول على المزيد من السعرات الحرارية لم يكن الأولوية بالنسبة لهم؛ وإنما كانت الأولوية هي حصولهم أطعمة ذات مذاقات أفضل.[28]

إن ما يحدث اليوم في التغذية في الهند يمثل لغزًا آخر. والخبر المعتاد الذي يتردد في وسائل الإعلام حول ذلك هو الارتفاع السريع في معدلات السمنة والإصابة بمرض السكري مع تزايد غِنَى الطبقة الوسطى العليا التي تعيش في المناطق الحضرية. لكن ومع ذلك، فقد أوضح «آنجوس ديتون» و«جون دريزي» أن القصة الحقيقية للتغذية في الهند خلال الخمس وعشرين سنة الماضية لا تشير إلى أن الهنود يصبحون أكثر سمنة، وإنما في حقيقة الأمر يأكلون أقل بكثير.[29] وبالرغم مما شهدته الهند من نمو اقتصادي سريع، فقد كان ثمة انخفاض متواصل في نصيب الفرد مما يستهلكه من السعرات الحرارية؛ وفوق ذلك، يبدو أن معدلات استهلاك المواد الغذائية الأخرى كلها عدا الدهون قد انخفضت بين كل الفئات السكانية، بما في ذلك الأشخاص الأشد فقرًا. واليوم، يعيش ما يربو على ثلاثة أرباع السكان ضمن أُسر يقل استهلاك السعرات الحرارية فيها عن 2100 سُعرة لكل شخص في المناطق الحضرية و2400 سُعرة في المناطق الريفية - وهذه أرقامٌ يُستشهد بها باعتبارها «الحد الأدنى» في الهند

بالنسبة للأشخاص الذين يمارسون أعمالًا يدوية. وما زال الحال هو أن الأشخاص الأكثر غنى يأكلون أكثر مما يأكل الأكثر فقرًا. لكنه وعند مستويات الدخل جميعها، فقد تقلصت حصة الغذاء في الميزانية. وفوق ذلك، فقد تغير تركيب سلة الغذاء حتى إن نفس القدر من النقود يتم إنفاقه الآن للحصول على مواد غذائية أغلى ثمنًا.

ولا يُعزى هذا التغير إلى تراجع في المداخيل؛ لا سيما وأن هناك إجماعًا على أن المداخيل الحقيقية إنما هي في تزايد. لكن ورغم أن الهنود قد أصبحوا أكثر غنى، فإنهم يأكلون أقل بكثير في كل مستوى من مستويات الدخل حتى إن متوسط ما يأكلونه اليوم يقل عما اعتادوا عليه. ولا يُعزى هذا التغير أيضًا إلى ارتفاع أسعار الغذاء، لاسيما وأن أسعار الغذاء قد انخفضت في الهند مقارنة بأسعار المواد الأخرى خلال الفترة من مطلع ثمانينات القرن المنصرم وحتى العام 2005، وذلك في المناطق الريفية والحضرية على السواء. وبالرغم من أن أسعار الغذاء قد شهدت ارتفاعًا مرة أخرى منذ العام 2005، فإن معدلات استهلاك السعرات الحرارية لم تنخفض إلا عندما كانت أسعار الغذاء آخذة في التراجع.

وهكذا يبدو أن الفقراء، بمن فيهم حتى هؤلاء الذين تصنفهم منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) باعتبارهم جياعًا وذلك قياسًا على مقدار ما يتناولونه من غذاء، لا يريدون أن يتناولوا المزيد من الغذاء حتى عندما يصبح ذلك في متناول أيديهم. وفي واقع الأمر، يبدو أنهم يأكلون قدرًا أقل من الغذاء. تُرى ما الذي يجري إذن؟

إن النقطة الطبيعية التي يمكن الانطلاق منها نحو فك طلاسم هذا اللغز هو الافتراض بأن الفقراء لا بد أن يدركوا معنى ما يفعلونه. فهم في نهاية الأمر من يأكل ومن يعمل. ولو كان بوسعهم حقًا أن يكونوا أصحاب

إنتاجية أعلى كثيرًا ، ويتكسبون مالًا أكثر عبر تناولهم لغذاء أكثر، فالأرجح أنهم سيفعلون ذلك إذا ما أُتيحت لهم الفرصة. إذن هل يمكن ألا يجعلنا تناولنا للمزيد من الغذاء أعلى إنتاجية في واقع الأمر، وكنتيجة لذلك، ينتفي وجود مصيدة الفقر القائمة على التغذية؟

وأحد الأسباب التي تنفي وجود مصيدة الفقر هو أن معظم الناس لديهم ما يسد حاجتهم من الطعام.

إننا نعيش اليوم في عالم قادر على إطعام كل شخص يعيش على ظهر هذا الكوكب، ولو على الأقل فيما يخص توفر الطعام. وخلال قمة الغذاء العالمية التي انعقدت في العام 1996، قدرت منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) أن الإنتاج العالمي من الغذاء في ذلك العام كان يكفي لتأمين 2700 سعرة حرارية على الأقل لكل شخص في اليوم.[30] وما هذا إلا نتيجة لقرون من الابتكارات على صعيد موارد الغذاء، ولا شك أن الفضل في ذلك يعود إلى الابتكارات العظيمة في العلوم الزراعية، وإن كان يُعزى أيضًا إلى عوامل أخرى عادية مثل إدراج البطاطس ضمن غذاء الإنسان بعدما اكتشفها الأسبان في البيرو في القرن السادس عشر ثم قاموا بتوريدها إلى أوروبا. وتشير إحدى الدراسات إلى أن البطاطس ربما كانت مسؤولة عن 12 في المائة من الزيادة العالمية في عدد السكان خلال الفترة ما بين 1700 إلى 1900.[31]

إن هناك في عالمنا اليوم من يموت جوعًا، لكن ذلك لا يحدث إلا نتيجة لكيفية تقاسمنا للغذاء فيما بيننا. فليست هناك ندرة مطلقة في الموارد الاقتصادية. صحيح أنني إذا ما تناولت من الطعام ما يفوق طاقتي، أو على نحو أكثر معقولية، إذا ما حولت المزيد من الذرة إلى وقود حيوي حتى يمكنني تسخين بركة السباحة

الخاصة بي، فإن الذرة الموجود عندئذ لن يسد حاجة أي أحد آخر.[(32)] لكن رغم ذلك، فإنه يبدو أن معظم الناس، بما في ذلك معظم هؤلاء الذين يعانون من فقر شديد، يكسبون ما يكفيهم من النقود ويجعلهم قادرين على شراء الغذاء، وذلك تحديدًا لأن السعرات الحرارية تميل لأن تكون رخيصة جدًا ، فيما عدا في الظروف القاسية. واستنادًا إلى بيانات الأسعار في الفلبين، فقد حسبنا تكلفة أرخص الأغذية التي تكفي لتوليد 2400 سعرة حرارية، بحيث يأتي 10 في المائة من السعرات الحرارية من البروتين و15 في المائة من الدهون. وقد تبين أن تكلفة ذلك لن تتجاوز 21 سنتًا عند تعادل القوة الشرائية، وهو مبلغ مريح للغاية حتى بالنسبة لشخص يعيش على 99 سنتا في اليوم. والمشكلة هنا هي أن ذلك لن يشمل سوى تناول الموز والبيض... ولكن يبدو أنه ما دام الناس مستعدين لأن يأكلوا الموز والبيض عندما يحتاجون ذلك، فإنه ينبغي لنا إذن أن نجد عددًا ضئيلًا للغاية من الأشخاص عالقين في الجزء الأيسر من منحنى S، وهؤلاء هم من لا يمكنهم أن يكسبوا نقودًا تكفي لإعانتهم على أن يكونوا عناصر فاعلة.

ويتوافق هذا مع أدلة ترفدنا بها استطلاعات الرأي التي أجريت في الهند وسئل فيها الأشخاص المستطلعة أراؤهم عما إذا كان لديهم ما يكفي حاجتهم من الطعام (مثل ما إذا كان كل شخص في الأسرة يتناول وجبتين كاملتين من الغذاء يوميًا «أو ما إذا كان كل شخص يتناول ما يكفيه من الغذاء يوميًا»). لقد انخفضت نسبة الأشخاص الذين يرون أنهم لا يتناولون ما يكفيهم من الغذاء انخفاضًا سريعًا مع مرور الوقت، إذ انخفضت من 17 في المائة في العام 1983 إلى 2 في المائة في 2004. ولذلك فربما أصبح الناس يأكلون غذاء

أقل لأنهم أصبحوا أقل جوعًا.

وربما كانوا حقا أقل جوعًا، بالرغم من أنهم يحصلون على معدلات أقل من السعرات الحرارية. وهو ما قد يُعزى إلى التحسن الذي طرأ على نوعية الماء والصرف الصحي، ولذا أصبحوا يفقدون سعرات حرارية أقل بسبب نوبات الإسهال والأمراض الأخرى. أو ربما يكونون أقل جوعا بسبب انخفاض عبء العمل البدني الواقع على كاهلهم، فمع توفر مياه الشرب في القرية، لم يعد يتعين على النساء حمل أوزان كبيرة لمسافات طويلة، فضلًا عن أن التحسينات التي شهدتها وسائل النقل قد خفّضت من الحاجة للسفر مشيا على الأقدام؛ وأصبح الدقيق يُطحن حاليًا في طاحونة القرية التي تستخدم طاحونة مُميكنة حتى في أفقر القرى، وذلك بدلًا من طحنه يدويًا من قبل النساء. واستنادًا إلى متوسط احتياجات الجسم من السعرات الحرارية بحسب ما يقرره «المجلس الهندي للبحوث الطبية» للأشخاص الذين ينخرطون في أعمال شاقة أو متوسطة أو خفيفة، فقد لاحظ «دايتون» و«دريز» أن تراجع استهلاك السعرات الحرارية على مدى الخمس والعشرين سنة الماضية يمكن أن يُفسره تماما الانخفاض الطفيف في عدد الأشخاص الذين ينخرطون في أعمال بدنية شاقة خلال جزء كبير من اليوم.

إذا كان معظم الناس يقفون عند النقطة التي لا يتضورون عندها جوعا، فمن الممكن إذن أن تكون الزيادة في الإنتاجية التي تنجم عن استهلاكهم للمزيد من السعرات الحرارية زيادة طفيفة بالنسبة لهم. وسوف يكون أمرا مفهوما عندئذ إذا قرر الناس أن يستخدموا ما لديهم من نقود في شيء آخر، أو أن يتحولوا من تناول البيض والموز إلى تناول غذاء أشهى

وألذ. ومنذ سنوات طويلة، انخرط «جون شتراوس» في البحث عن حالة واضحة يمكنه أن يدلل من خلالها على دور السعرات الحرارية في الإنتاجية. واستقر رأيه على الفلاحين الذين يمارسون الزراعة في أرضهم في سيراليون، وذلك لأنه يتعين عليهم حقًا أن يكدحوا في أعمالهم. [33]وقد وجد أن إنتاجية العامل في مزرعة قد ازدادت في أغلب الأحوال بنسبة 4 في المائة عندما ازداد ما يستهلكه من السعرات الحرارية بنسبة 10 في المائة. وهكذا، فإنه حتى وإن ضاعف الناس استهلاكهم من الطعام، فإن مداخيلهم لن تزداد إلا بنسبة 40 في المائة. وفوق ذلك، فإن شكل العلاقة بين السعرات الحرارية والإنتاجية لم تكن تأخذ شكل S، وإنما كانت تأخذ شكل L مقلوبًا، كما هو في الشكل رقم 2 في الفصل السابق، حيث يتم تحقيق أكبر المكاسب عند استهلاك مستويات متدنية من الغذاء. ولا تحدث زيادة حادة في الدخل عندما يبدأ الناس في تناول ما يكفيهم من الغذاء. وهو ما يشير إلى أن الأشخاص شديدي الفقر يستفيدون على نحو أكبر عندما يتناولون مزيدًا من السعرات الحرارية مقارنة بالأشخاص الأقل فقرًا. وهذا تحديدًا هو نوعية الظروف التي لن نرى فيها مصيدة فقر. وهكذا يتبين أن عدم تناول الناس لما يكفيهم من الغذاء ليس هو السبب الذي يبقيهم فقراء.

لكن هذا لا يعني أن القول بمنطق مصيدة الفقر القائمة على الجوع هو منطق مغلوط. فالفكرة بأن التغذية الأفضل سوف تدفع شخصا ما نحو طريق الازدهار كانت تقريبًا ذات أهمية شديدة في نقطة ما من التاريخ، وربما ما زالت على جانب كبير من الأهمية في ظل ظروف بعينها اليوم. وقد قدّر المؤرخ الاقتصادي الحائز على جائزة نوبل «روبرت فوجل» أن إنتاج الغذاء

لم يكن يوفر من السعرات الحرارية ما يكفي لإعاشة جميع السكان العاملين في أوروبا خلال عصري النهضة والعصور الوسطى. وهو ما قد يفسر السبب وراء الأعداد الكبيرة من المتسولين الذين كانوا لا يقدرون على القيام بأي أعمال.[(34)] ويبدو أنه وتحت وطأة الحاجة للغذاء من أجل البقاء على قيد الحياة، فقد لجأ بعض الناس لأعمال شديدة التطرف؛ إذ ظلت عادة قتل العجائز في أوروبا خلال العصر الجليدي الأصغر (منذ منتصف القرن السادس عشر وحتى العام 1800) عادة شائعة، وذلك عندما تتعرض المحاصيل للهلاك ويصبح السمك أقل وفرة. وكان هؤلاء العجائز في أغلبهن نسوة غير متزوجات، ولا سيما الأرامل منهن. ويشير منطق الحرف s أنه عندما تصبح الموارد محدودة، فإنه يصبح أمرا («منطقيا») من الناحية الاقتصادية أن نضحي ببعض الأشخاص بما يتيح للباقين أن يحصلوا على كفايتهم من الغذاء، وبالتالي يمكنهم العمل وكسب ما يكفي لإبقائهم على قيد الحياة.[(35)]

وليس من الصعوبة بمكان أن نعثر على أدلة تشير إلى أن الأسر الفقيرة ربما تضطر أحيانا إلى اللجوء لمثل هذه الخيارات المريعة حتى في الوقت الحاضر. فخلال موجات الجفاف التي ضربت الهند في ستينات القرن الماضي، كانت الفتيات الصغيرات في الأسر التي لا تملك أرضا أكثر عرضة لأن يُؤدن مقارنة بالأولاد، فيما لم تكن معدلات الأولاد والبنات تختلف كثيرا خلال مواسم سقوط الأمطار الطبيعية.[(36)] واستحضارًا لمطاردة العجائز الساحرات في العصر الجليدي الأصغر، نجد تنزانيا تواجه زيادة في معدلات «قتل العجائز الساحرات» عندما تتعرض لموجات الجفاف - وهي طريقة ملائمة للتخلص من الأفواه غير المنتجة عندما

تصبح الموارد شديدة الشُح.[37] ويبدو أن الأسر تكتشف فجأة أن العجوز التي تعيش بين أكنافهم (وهي عادة ما تكون الجدة) إنما هي ساحرة، لهذا ينبغي مطاردتها وقتلها من قبل الآخرين في القرية.

وهكذا فإنه ليس صحيحًا أن نقص الغذاء لا يمكن أن يمثل مشكلة أو أنه لا يمثل مشكلة من وقت لآخر، ولكن العالم الذي نعيش فيه اليوم هو في أغلبه عالم قد بلغ حدًّا كبيرًا من الغنى لا يجعله جزءًا كبيرًا من قصة استمرار الفقر. وهذا الأمر يختلف بطبيعة الحال خلال الكوارث الطبيعية أو تلك التي يتسبب بها الإنسان، أو في المجاعات التي تقتل الملايين أو تنهك قواهم. ومثلما أوضح «أمارتيا سن»، رغم ذلك، فإن معظم المجاعات التي وقعت مؤخرًا لم يكن سببها نقص في الغذاء وإنما تسببت بها إخفاقات مؤسسية أفضت إلى حالة من التوزيع السيئ للغذاء المتوفر، أو حتى بسبب تخزين الغذاء وتكديسه رغم أن آخرين يموتون جوعًا في مناطق أخرى.[38]

هل يجب علينا أن نتوقف هنا، إذن؟ هل يمكننا أن نفترض أن الفقراء، برغم أنهم ربما يأكلون قليلا، فإنهم يأكلون بالقدْر الذي يتعين عليهم أن يأكلوا به؟

هل الفقراء حقًا يأكلون جيدًا، وهل يتناولون كفايتهم من الغذاء؟

من الصعوبة بمكان أن نتجنب الشعور بأن القصة ليست متسقة. هل يمكن أن يكون صحيحًا أن الأفراد الأشد فقرًا في الهند يقلصون إنفاقهم على الطعام لأنهم ليسوا بحاجة للسعرات الحرارية، نظرًا لأنهم يعيشون وسط أسر تستهلك حوالي 1400 سعرة حرارية

للفرد يوميًا في المقام الأول؟ وعلى أية حال، فإن 1200 سعرة حرارية تمثل المعدل الغذائي المعروف بالنسبة لحالة التضور جوعًا جزئيًا، الذي يوصي به الخبراء لهؤلاء الذين يسعون لإنقاص وزنهم على نحو سريع؛ كما أن 1400 سعرة حرارية لا تبدو بعيدة كثيرًا عن هذه النقطة. ووفقًا لمراكز مراقبة الأمراض، فقد كان الشخص الأمريكي العادي (الذكر) يستهلك 2475 سعرة حرارية يوميًا في العام 2000.[(39)]

صحيح أن الأشخاص الأشد فقرًا في الهند هم أيضًا ذوو بنيان جسماني ضئيل، وإذا كان شخص ما يملك جسمًا ضئيلًا ، فإنه لن يحتاج لسعرات حرارية كثيرة. لكن ألاَ يدفع ذلك السؤال للخلف مستوىً واحدًا ؟ ما الذي يجعل الأشخاص الأشد فقرًا في الهند يملكون أجسامًا ضئيلة جدًا ؟ بل ولماذا يتسم سكان شرق آسيا جميعا بنحافة أجسامهم؟ إن الطريقة المعتادة لقياس حالة التغذية هي ما يعرف بمؤشر كتلة الجسم التي تمثل بالأساس طريقة لتحديد الوزن استنادًا إلى الطول (وهو ما يتواءم مع حقيقة مفادها أن الأشخاص الأطول قامة سوف يكونون أثقل وزنًا). إن الحد الدولي الذي يُنظر إلى الشخص عنده باعتباره يعاني من سوء تغذية هو مؤشر كتلة الجسم 18.5، مع اعتبار أن النطاق م ن 18.5 إلى 25 هو النطاق الطبيعي، وأن الذين يتجاوزون 25 هم ممن يعانون من السمنة. ووفقًا لهذا القياس، فقد كان هناك 33 في المائة من الرجال و36 في المائة من النساء يعانون من نقص التغذية في الهند في الفترة من 2004 - 2005، وذلك بعد أن كانت هذه النسبة 49 في المائة لكل منهما في 1989. ومن بين ثلاث وثمانين دولة ممن تتوفر لديها بيانات مسوح سكانية وصحية، لم يكن هناك سوى إريتريا التي فاقت

فيها نسبة النساء اللائي يعانين من نقص التغذية نسبة الرجال.[40] وتُعتبر النساء في كل من الهند ونيبال وبنجلاديش أيضا من بين أقصر النساء قامة في العالم.[41]

هل هذا شيء يجب أن يثير هاجس القلق لدينا؟ هل يمكن أن يكون ذلك الشيء صفة جينية صِرفة لشعوب جنوب آسيا، مثل سواد العيون أو الشعر، لكنه ليس ذا صلة فيما يخص نجاحهم في العالم؟ وعلى أية حال، فإن أطفال المهاجرين القادمين من جنوب آسيا إلى المملكة المتحدة أو الولايات المتحدة يكونون أصغر جسمًا من أطفال المهاجرين القادمين من القوقاز أو المهاجرين من ذوي البشرة السوداء. لكنه تبين مع ذلك أن بقاء مهاجري جنوب آسيا في الغرب على مدى جيلين وبدون تزاوج مع أي أعراق أخرى كان كافيًا لأن يجعل أحفادهم يعادلون تقريبًا في طولهم أطفال الأعراق الأخرى. وهكذا وبالرغم من الأهمية المؤكدة للتركيبة الجينية عند المستوى الفردي، فإنه يُعتقد أن الفروق الجينية في الطول بين السكان هي فروق محدودة. وإذا كان أطفال أمهات الجيل الأول ما زالوا ذوي أجسام ضئيلة، فذلك يعود في جزء منه إلى أن النساء اللائي كن يعانين من سوء تغذية في طفولتهن يملن لأن ينجبن أطفالًا ذوي أجسام ضئيلة.

وعليه، فإنه إذا كانت شعوب جنوب آسيا ذوو أجسام ضئيلة، فهذا على الأرجح يعود إلى أنهم هم وآباؤهم لم يحصلوا على تغذية تكافئ في كثرتها ما كان يحصل عليه نظراؤهم في الدول الأخرى. وفي واقع الأمر، تشير كل الدلائل إلى أن الأطفال في الهند يتعرضون لسوء شديد في التغذية. ويعتبر طول الطفل هو المقياس العادي الذي يبين إلى أي مدى كان الطفل

يتم تغذيته جيدًا خلال سنوات الطفولة وذلك بمقارنته بالمتوسط الدولي للطول في ذلك العمر. ووفقًا لهذا المقياس، فإن الأرقام التي يشير إليها المسح الوطني للصحة الأسرية في الهند إنما تبعث على الإحباط). إذ يعاني نصف الأطفال تقريبًا ممن هم دون سن الخامسة من التقزم، وهو ما يعني أنهم أقل طولًا بكثير من الطول الطبيعي لمثل هذه السن. ويعاني ربعهم من تقزم حاد، وهو ما يعكس حرمانًا شديدًا من التغذية. ويعاني الأطفال من نقص شديد في الوزن مقارنة بطولهم: فهناك حوالي طفل من بين كل خمسة أطفال دون سن الثالثة يعاني من الهزال، وهو ما يعني أن هؤلاء الأطفال لا يبلغون حتى التعريف الدولي لسوء التغذية الحاد. إن ما يجعل هذه الحقائق صادمة هو أن معدلات التقزم والهزال في دول أفريقيا جنوب الصحراء، وهي بلا شك المنطقة الأفقر في العالم، هي تقريبا نصف المعدلات السائدة في الهند.

ولكن مرة أخرى، هل يجب علينا أن نأبه لذلك؟ هل ضآلة الجسم تعتبر مشكلة في حد ذاتها؟ حسنا، لنأخذ دورات الألعاب الأولمبية. فقد فازت الهند التي يربو عدد سكانها على المليار نسمة، بمتوسط 0.92 ميدالية في كل دورة من دورات الألعاب الأولمبية وذلك على مدى اثنين وعشرين دورة ألعاب أولمبية، وهو ما يجعلها تأتي بعد ترينيداد وتوباجو مباشرة التي تسجل 0.93 ميدالية. وحتى نضع هذه الأرقام في إطارها، فقد فازت الصين بـ 386 ميدالية في ثماني دورات أولمبية، أي بمتوسط 48.3 ميدالية في الدورة الواحدة، وهناك 79 دولة أخرى تسجل متوسطات أفضل من الهند. ولكن الهند لديها سكان يفوقون في عددهم سكان كل هذه الدول مجتمعة فيما عدا ست منها.

صحيح أن الهند دولة فقيرة، بيد أنها ليست فقيرة كما كانت من ذي قبل، وهي أيضًا أقل فقرًا تقريبًا من الكاميرون وأثيوبيا وغانا وهاييتي وكينيا وموزمبيق ونيجيريا وتنزانيا وأوغندا، وهي دول استطاعت كل منها، قياسًا على عدد السكان، أن تحصل على عشرة أضعاف ما حصلت عليها الهند من ميداليات أولمبية. وفي واقع الحال، فلا توجد دولة يقل عدد ما حصدته من ميداليات في كل دورة من الدورات الأولمبية عن الهند وتبلغ مساحتها حتى عُشر مساحة الهند، مع وجود استثنائين بارزين هما باكستان وبنجلاديش. وتعد بنجلاديش، بالخصوص، هي الدولة الوحيدة التي يزيد عدد سكانها عن مائة مليون نسمة ومع ذلك لم تفز مطلقًا بأي ميدالية أولمبية. وتعد دولة نيبال هي ثاني أكبر دولة بعد بنجلاديش من حيث عدم فوزها بأي ميداليات أولمبية.

ثمة نسق واضح إذن. وربما يمكن للمرء أن يفسر هوس شعوب جنوب آسيا بلعبة الكريكت - وهي اللعبة الاستعمارية الشقيقة للعبة البيسبول التي تُحير معظم الأمريكيين، ولكن إن كانت الكريكت تستنفد كل مخزون المواهب الرياضية لربع سكان العالم، فإن النتائج لم ترق حقًا لدرجة الإبهار. ولم يحدث أن حققت شعوب جنوب آسيا قط الهيمنة على لعبة الكريكت مثلما فعلت أستراليا وإنجلترا، بل وحتى جزر الهند الغربية الصغيرة في عصورهم الذهبية، بالرغم من رشاقتهم الشديدة في الرياضة وميزة المساحات الكبيرة لهذه الدول - فبنجلاديش على سبيل المثال، أكثر سكانًا من إنجلترا وجنوب أفريقيا وأستراليا ونيوزيلاندا وجزر الهند الغربية مجتمعين معا. ونظرًا لأن سوء التغذية بين الأطفال هو جانب آخر تبرز فيه دول جنوب آسيا، فإنه يبدو جليًا أن

هاتين الحقيقتين - الأطفال المصابين بالهزال والإخفاق على الصعيد الأولمبي - إنما تجمعهما صلة ما.

لكن الألعاب الأولمبية ليست هي المجال الوحيد الذي يلعب طول القامة فيه دورًا ما. ففي الدول الفقيرة والدول الغنية على السواء، يكسب الأشخاص الأطول قامة مالًا أكثر. لقد ظلت مسألة ما إذا كان طول القامة مهمًا حقًّا في الإنتاجية رهنًا لنقاشات طويلة - لا سيما وأن ذلك يمكن أن ينطوي مثلًا على تمييز ضد قصيري القامة. إنّ ورقة أخيرة قدمتها «آن كيس» و«كريس باكسون» قد أحرزت تقدمًا على سبيل تفسير هذه العلاقة. إنهما يثبتان أن تأثير الطول في كل من المملكة المتحدة والولايات المتحدة يمكن أن يُفسَّر تمامًا من خلال الفروق في نسب الذكاء؛ فعندما نقارن أشخاصًا لديهم نسب الذكاء نفسها، فإننا لا نجد علاقة تذكر بين الطول وبين ما يكسبه الشخص من نقود.[42] وهما يفسران ما توصلوا إليه من نتائج باعتبارها تؤكد أهمية التغذية الجيدة في سنوات الطفولة المبكرة. وعمومًا فإن الأشخاص الذين حصلوا على تغذية جيدة وهم أطفال أصبحوا أطول قامة وأكثر ذكاء. ولكونهم أكثر ذكاء، فإنهم يكسبون مالًا أكثر. صحيح أن هناك أشخاصًا ليسوا طوال القامة ومع ذلك فهم يحظون بذكاء عال للغاية (وذلك لكونهم بلغوا الطول الذي كان يُفترض أن يبلغوه)، لكن إجمالا، فإن طوال القامة يؤدون أداء أفضل في الحياة لأنهم على الأرجح سوف يحققون بشكل جلي إمكاناتهم الجينية (سواء في طول القامة أو الذكاء).

وقد أثارت هذه الدراسة، عندما نشرتها «رويترز» تحت عنوان لم يكن لطيفًا : «دراسة: الأشخاص الأطول قامة أكثر ذكاء،» عاصفة من النقد، إذ تعرض كل من «كيس»

و«باكسون» لطوفان من رسائل البريد الإلكتروني العدائية، ووبخهم رجل يبلغ طوله (أربعة أقدام وتسع بوصات) قائلا «عارٌ عليكما!»، فيما قال آخر يبلغ طوله (خمسة أقدام وست بوصات): «إنني أعتبر فرضيتكم فرضية مهينة ومتحاملة وتحريضية وتنطوي على تعصب». وقال آخر (لم يذكر طوله): «لقد حشوتما بندقية ووجهتماها نحو رأس كل قزم.»[(43)]

لكن في حقيقة الأمر، فإن ثمة أدلة كثيرة تؤيد وجهة النظر العامة التي مفادها أن سوء التغذية خلال الطفولة يؤثر تأثيرًا مباشرًا في قدرة الكبار على الأداء الناجح في الحياة. وفي كينيا، تبين أن الأطفال الذين أعطوا أقراصًا طاردة للديدان في المدرسة على مدى سنتين قد داوموا على الذهاب للمدرسة مدة أطول، وحققوا عندما أصبحوا بالغين دخلًا يزيد بمقدار 20 في المائة عما حققه الأطفال الذين تلقوا أقراص الديدان لمدة سنة واحدة في المدارس المناظرة: وتتسبب الديدان في أمراض الأنيميا وسوء التغذية العام، وذلك لأنها تتنافس بالأساس مع الطفل على العناصر الغذائية التي يتناولها.[(44)] وثمة دراسة تقييمية أجراها بعض أفضل خبراء التغذية تبدد كل شك تقريبًا حول ما يمكن للتغذية السليمة أن تحدثه خلال سنوات الطفولة من تأثيرات بعيدة المدى. وقد خلص هؤلاء الخبراء لما يلي: «إن الأطفال الذين يعانون من نقص في التغذية سيصبحون على الأرجح قصار القامة لدى بلوغهم، ويرجح أن يحققوا إنجازات تعليمية متدنية وأن ينجبوا أطفالًا ضئيلي الأجسام. ويرتبط نقص التغذية بالأحوال الاقتصادية المتدنية لدى الأشخاص البالغين.»[(45)]

إن تأثير نقص التغذية في فرص الحياة المستقبلية يبدأ حتى من قبل الولادة. وفي عام 1995، صاغت

«المجلة الطبية البريطانية» مصطلحًا عُرِفَ بـ «فرضية باركر» للإشارة إلى نظرية الدكتور «دافيد باركر» التي تفيد بأن الظروف داخل الرحم تحدث تأثيرًا طويل المدى في حياة الطفل مستقبلًا.[(46)] وثمة أدلة كافية تدعم هذه الفرضية؛ وسوف نستشهد بمثال واحد فقط، ففي تنزانيا وُجد أن الأطفال الذين وُلدوا لأمهات كن يتلقين كميات كافية من اليود خلال حملهن (بفضل برنامج حكومي متقطع لتوزيع كبسولات اليود على الأمهات الحوامل)، قد داوموا على الذهاب للمدرسة مدة ثلث أو نصف عام أكثر من أشقائهم الأصغر أو الأكبر الذين كانوا داخل الرحم عندما لم تكن الأم تتلقى هذه الكبسولات.[(47)] وربما تبدو زيادة قدرها نصف عام من التعليم مكسبًا طفيفًا ، إلا أنها تصبح زيادة جوهرية إذا ما عرفنا أن معظم هؤلاء الأطفال لن ينتظموا في المدرسة لأكثر من أربع أو خمس سنوات. وفي الحقيقة، وبناء على تقديراتهم، تخلُص الدراسة إلى أنه في حال تم إعطاء اليود للأمهات، فسوف يكون هناك زيادة بمقدار 7.5 في المائة في معدلات الإنجاز المدرسي الكلي للأطفال وسط القارة الأفريقية وجنوبها. وهذا بدوره يمكن أن يؤثر في إنتاجية الأطفال خلال حياتهم.

برغم أننا رأينا أن التأثير الذي تحدثه زيادة السعرات الحرارية في الإنتاجية ربما لا يكون تأثيرًا كبيرًا في حد ذاته، إلا أن هناك بعض الطرق الكفيلة بتحسين التغذية حتى بالنسبة للكبار الذين سيحققون عائدًا جراء ذلك. وإحدى الطرق التي نعرف عنها الكثير هي استخدام الحديد في علاج مرض الأنيميا، لاسيما وأنها تعتبر مشكلة صحية في كثير من الدول الآسيوية ومن بينها الهند وأندونيسيا، تعتبر الأنيميا مشكلة صحية كبرى. فهناك 6 في المائة من الرجال و38 في المائة من

النساء في أندونيسيا مصابين بالأنيميا. أما الرقم المقابل في الهند فهو 24 في المائة من الرجال و56 في المائة من النساء. وترتبط الأنيميا بضيق التنفس والضعف العام والكسل، وقد تكون في بعض الحالات (ولاسيما لدى الأمهات الحوامل) مرضًا يتهدد الحياة.

وقد زودت دراسة أجريت في أندونيسيا تحت عنوان «تقييم حالة العمل والحديد» مجموعة من الرجال والنساء اختيروا عشوائيًا من المناطق الريفية بمكملات الحديد على نحو منتظم لعدة أشهر، فيما كانت مجموعة المقارنة تتلقى علاجًا وهميًا.[(48)] ووجدت الدراسة أن مكملات الحديد جعلت الرجال قادرين على الاجتهاد في أعمالهم على نحو أكبر، وبلغت الزيادة التي نتجت عن ذلك في مداخيلهم أضعاف التكلفة السنوية لتوريد صلصة السمك المعززة بالحديد. ويكلف توريد صلصة السمك خلال سنة ما قيمته 7 دولارات بحسب تعادل القوة الشرائية، وبالنسبة لرجل يعمل عملًا حرًا ، فإن المكسب السنوي يقدر بـ 46 دولار بحسب تعادل القوة الشرائية - وهو ما يعتبر استثمارًا ممتازًا .

إن اللغز المحير هو أنه يبدو أن الناس لا يرغبون في تناول المزيد من الغذاء، برغم أن المزيد من الغذاء ولاسيما ذلك الذي يُشترى بحكمة سوف يجعلهم على الأرجح، ويجعل أطفالهم يقينًا، أكثر نجاحًا في حياتهم. إن الاستثمارات الأساسية التي من شأنها أن تحقق ذلك ليست بالاستثمارات باهظة التكلفة. فمعظم الأمهات يمكنهن بكل تأكيد تحمل شراء الملح المزود باليود الذي أصبح متاحًا الآن في الكثير من مناطق العالم، أو شراء جرعة واحدة من اليود كل عامين (سعر الجرعة يبلغ 51 سنتا). وفي كينيا، عندما طلبت منظمة

دعم الأطفال الدولية، وهي منظمة غير حكومية كانت تدير برنامجا لطرد الديدان المعوية، من الآباء في بعض المدارس أن يدفعوا بضعة سنتات لطرد الديدان المعوية من بطون أطفالهم، رفضوا تقريبًا جميعًا ، مما أدى إلى حرمان أطفالهم من المئات من الدولارات الإضافية التي كانوا سيجنونها خلال حياتهم.[49] أما بالنسبة للغذاء، فيمكن للأسر أن تحصل على المزيد من السعرات الحرارية والعناصر الغذائية الأخرى بسهولة إذا ما خفَّضت مقدار ما تنفقه على الحبوب غالية الثمن (مثل الأرز والقمح)، والسكر والطعام المعالَج وزيادة الإنفاق على الخضراوات الورقية والحبوب الخشنة.

لماذا يتناول الفقراء القليل جدا من الغذاء؟

من كان يعرف؟

لماذا لم يكن العمال الأندونيسيون المصابون بالأنيميا يشترون صلصة السمك المعززة بالحديد من جيوبهم الخاصة؟ إحدى الإجابات هي أنه ليس من الواضح أن الزيادة التي سيحققونها في الإنتاجية سوف تُترجَم إلى زيادة في مداخيلهم طالما أن أرباب العمل لا يدركون أن العامل الذي يتغذى جيدًا سيكون أكثر إنتاجية. وربما لا يدرك أرباب العمل أن موظفيهم قد أصبحوا أكثر إنتاجية الآن لأنهم أصبحوا يأكلون غذاء أكثر أو أفضل. وقد رصدت الدراسة الأندونيسية زيادة ملحوظة في المداخيل بين العمال الذين يعملون أعمالا حرة فقط. ولو أن أرباب العمل يدفعون نفس الأجر الثابت لكل شخص، فلن يكون هناك سبب يدفع لتناول المزيد من الطعام حتى يصبحوا أكثر قوة. وفي الفلبين، وجدت دراسة أن العمال الذين يعملون على أساس الإنتاجية وهؤلاء الذين يحصلون على أجر ثابت كانوا

يأكلون طعاما أكثر بمقدار 25 في المائة في الأيام التي كانوا يعملون فيها على أساس الإنتاجية (التي من المهم خلالها زيادة الجهد المبذول، وذلك لأنهم كلما عملوا أكثر، حصلوا على مال أكثر).

لكن ذلك لا يفسر السبب الذي يجعل النساء الحوامل جميعهن في الهند لا يستخدمن الملح المزود باليود وحده، لاسيما وأنه متوفر الآن ويمكن شراؤه في كل قرية. وثمة احتمال مفاده أن الناس ربما لم يدركوا بعد مدى أهمية توفير تغذية أفضل لأنفسهم ولأطفالهم. ولم يدرك أحد قيمة العناصر الغذائية الدقيقة إدراكًا كاملًا ، بمن في ذلك العلماء، إلا مؤخرًا نسبيًا. وبالرغم من أن العناصر الغذائية الدقيقة تتسم برخص أسعارها وأنها يمكن أن تؤدي أحيانًا إلى زيادة كبيرة في إجمالي الدخل على مدى الحياة، إلا أنه من الضروري أن نعرف بدقة ما الذي يجب أن نأكله (أو ما هي الحبوب التي علينا تعاطيها). وهذه المعلومات لا تتوفر لدى كل شخص، بما في ذلك هؤلاء الذين يعيشون في الولايات المتحدة الأمريكية.

وفوق ذلك، يميل الناس لأن يرتابوا في الغرباء الذين يطلبون منهم أن يغيروا من أنماطهم الغذائية، وذلك على الأرجح لأنهم يحبون ما يأكلونه . فعندما ارتفعت أسعار الأرز ارتفاعًا حادًا في الفترة ما بين 1966- 1967، أشار الوزير الأول في ولاية بنغال الغربية إلى أن تناول كميات أقل من الأرز وكميات أكبر من الخضراوات سوف يعود بالفائدة على صحة الناس وينعكس إيجابًا على ميزانية الأسرة. وقد أحدث هذا التصريح عاصفة من الاحتجاجات، وحرص المحتجون على استقبال الوزير الأول وهم يحملون أكاليل الخضراوات أينما ذهب. إلا أنه على الأرجح كان على صواب فيما ذهب إليه. وإدراكًا

لأهمية المساندة الجماهيرية، فإنّ «أنطوان بارمنتيير»، وكان صيدلانيًا فرنسيًا عاش في القرن الثامن عشر ومن أوائل مشجعي تناول البطاطس كطعام، وقد توقع أن يلقى مقاومة واضحة إزاء ذلك، عرض على الجمهور مجموعة من الوصفات التي ابتكرها باستخدام البطاطس، بما في ذلك الطبق الكلاسيكي المسمى «هاشيس بارمنتيير» (وهو بالأساس ما يسميه البريطانيون فطيرة الراعي، التي تتكون من لحم مفروم مع غطاء من البطاطس المهروسة). وبهذا فقد أطلق مسارًا أدى في نهاية المطاف ومرورًا بالتواءات وانعطافات كثيرة، إلى ابتكار ما يعرف بـ «بطاطس الحرية المقلية».

أيضا فإنه ليس سهلًا جدًا أن ندرك قيمة الكثير من هذه العناصر الغذائية انطلاقًا من التجارب الشخصية. فاليود ربما يجعل أطفالك أكثر ذكاء، لكن الفرق ليس كبيرًا (بالرغم من أن بضعة فروق صغيرة إذا اجتمعت يمكنها أن تصنع فارقًا كبيرًا) وفي معظم الحالات لن يتسنى لك اكتشاف ذلك لسنوات كثيرة أيا كان الحال. وأما عنصر الحديد، فحتى وإن كان وجوده في الطعام يجعل الأشخاص أكثر قوة، فإنه لن يحولك فجأة إلى بطل خارق؛ فمبلغ الـ 40 دولار الإضافية التي اكتسبها الشخص الذي يعمل عملًا حرًا ربما لا تكون ظاهرة بالنسبة له، نظرًا لما يطرأ على دخله الأسبوعي من ارتفاعات وانخفاضات.

وهكذا، فليس مما يبعث على الدهشة أن الفقراء عندما يختارون غذاءهم فإنهم يختارونه لا لرخص أسعاره وقيمته الغذائية في الأساس، وإنما لما قد يكون له من مذاق طيب. ويقدم «جورج أورويل» وصفًا دقيقًا لحياة العمال البريطانيين الفقراء في روايته

الطريق إلى رصيف ويجان قائلًا:

وعليه، فإن أساس تغذيتهم هو الخبز الأبيض والسمن النباتي ولحم البقر المُعلَّب والشاي المُحلَى والبطاطس - ياله من غذاء مرعب. ألن يكون من الأجدى لهم لو أنفقوا بعض المال على أطعمة صحية مثل البرتقال والخبز الأسمر، أو حتى لو أنهم مثلما هو حال قارئ «نيو ستيتسمان» وفروا ثمن الوقود وأكلوا الجزر نيئًا ؟ نعم سيكون ذلك. لكن المشكلة هي أن أحدًا من البشر لن يفعل مثل ذلك الشيء. فالشخص العادي يفضل الجوع على العيش على الخبز الأسمر والجزر النيئ. وشر البلية هو أنه كلما كانت نقودك أقل، قلَّ ميلك لأن تنفقها في شراء غذاء صحي. وقد يستمتع المليونير بإفطار ليس به سوى كأس عصير برتقال وبسكويت ريفيتا؛ أما الشخص العاطل فلن يجد متعة في ذلك....وعندما تكون عاطلًا، فإنك لا ترغب في تناول طعام صحي ممل. وإنما تريد أن تأكل شيئًا يكون مشهيًا قليلًا. وهناك دائما أطعمة رخيصة ومشهية تغريك.[50]

أشياء في حياة الفقراء تفوق الغذاء أهميةً

غالباً ما يبدي الفقراء مقاومة إزاء ما نبتكره لهم من برامج رائعة وذلك لكونهم لا يشاطروننا الثقة في أن تلك البرامج سوف تؤتي ثمارها أو أنها سوف تؤتي ثمارها على النحو الذي ندعيه. وهذا هو أحد الموضوعات التي نتناولها بشكل متكرر خلال صفحات هذا الكتاب. وهناك تفسير آخر لعاداتهم الغذائية مفاده أنه في حياة الفقراء توجد أشياء أخرى تفوق الغذاء أهمية لديهم.

وهنالك أدلة كثيرة تشير إلى أن الفقراء في دول العالم النامي ينفقون أموالًا طائلة على حفلات الزفاف

ومهور الزواج وحفلات التعميد، وهي نفقات يُضطرون إليها على الأرجح تقريبًا لحفظ ماء وجوههم أمام الآخرين. ولا يخفى على أحد الارتفاع الواضح في تكاليف حفلات الزفاف في الهند، بل وهناك بعض المناسبات الأخرى الخالية من البهجة وتُضطر فيها الأسر لإقامة تجمعات يسودها البذخ والإسراف. وفي جنوب أفريقيا، مثلًا، تشكلت الأعراف الاجتماعية التي تُحدد مقدار ما يُنفق على الجنازات في زمن كانت معظم الوفيات تحدث إما خلال مرحلة الكهولة أو الطفولة.[51] ووفقا لهذه التقاليد كان الأطفال لدى موتهم يُدفنون من خلال طقوس بسيطة للغاية، أما عندما يموت كبار السن فينبغي أن تُقام لهم الجنازات الكبيرة، التي يُنفق عليها من الأموال التي جمعها المُتوفى خلال حياته. لكنه ونتيجة للانتشار الوبائي لفيروس نقص المناعة المكتسبة ومرض الإيدز، فقد أصبح أشخاص ممن هم في ريعان الشباب يقضون نحبهم دون أن يتمكنوا من جمع مدخرات يخصصونها لجنازاتهم، بيد أن أُسرهم كانت تجد نفسها مضطرة للانصياع لهذه الأعراف طالما كان المتوفى بالغًا. وهكذا فإن الأسرة التي فقدت لتوها مصدرًا محتملًا من مصادر دخلها الرئيسة ربما يتعين عليها أن تنفق حوالي 3400 راند (825 دولار بحسب تعادل القوة الشرائية)، أو ما يعادل 40 في المائة من الدخل السنوي للأسرة لكل فرد، لا لشيء سوى لإقامة الجنازة كما ينبغي. ولا تجد الأسر في أعقاب مثل هذه الجنازات إلا القليل الذي يمكنها أن تنفق منه، بل إن كثيرين من أفراد هذه الأسر يشتكون من «نقص الطعام» حتى وإن لم يكن الشخص المتوفى يكسب مالًا قبل وفاته، مما يعني أن التكاليف التي تكبدتها الأسرة في الجنازة هي المسؤولة عن حالة

العوز التي لحقت بها. وبقدر ما تكون الجنازة باهظة التكاليف، يعاني الأشخاص الكبار داخل الأسرة من الصعوبات الاقتصادية على مدى عام بعد الجنازة، ونتيجة لذلك تزداد احتمالية تسرب أطفال هذه الأسرة من المدارس.

ولذلك لم يكن من قبيل الدهشة أن يحاول كل من ملك سوازيلاند ومجلس كنائس جنوب أفريقيا أن يقنعنا مسألة الإنفاق على الجنازات. ففي العام 2002، حظر الملك إقامة الجنازات التي تسودها مظاهر البذخ[52] وأعلن أنه في حال ثبت أن أسرة قد ذبحت بقرة لأجل جنازة، فسوف يتعين على أفرادها أن يقدموا بقرة مثلها لقطيع رئيس القرية. أما مجلس كنائس جنوب أفريقيا، وعلى نحو أكثر اعتدالًا، فقد دعا إلى تنظيم إقامة الجنازات، التي رأى أنها أصبحت تثقل كاهل الأسر وتضطرها لأن تنفق عليها أكثر مما تُطيق.

إن اتخاذ القرار بشأن إنفاق الأموال على أشياء أخرى خلاف الطعام ربما لا يُعزى بالكلية إلى الضغوط المجتمعية. فقد سألنا «أوتشا مباربك»، وهو رجل التقيناه في قرية نائية في المغرب، عما سيفعله إذا أصبح أكثر مالًا. فقال إنه سيشتري المزيد من الطعام. ثم سألناه ثانية ماذا سيفعل إن أصبح معه مال أكثر وأكثر؟ فقال إنه سوف يشتري طعامًا ذا مذاق أشهى. وكنا قد بدأنا نشعر بالأسى لأجله ولأجل أسرته، عندما لفت انتباهنا جهاز تلفزيون وطبق هوائي ومشغل أقراص «دي في دي» في الغرفة التي كنا نجلس فيها. وسألناه لماذا اشترى كل هذه الأشياء إن كان يرى أن الأسرة لا تجد ما يكفيها من الطعام. فما كان منه إلا أن ضحك وقال: «آه، ولكن التلفزيون أهم من الطعام!»

وبعد أن مكثنا بعض الوقت في تلك القرية المغربية،

كان من السهل علينا أن نفهم السبب الذي يدفعه للتفكير على هذا النحو. فالحياة في قرية قد تبعث على الملل الشديد؛ إذ لا توجد بها دار سينما أو تضم قاعات غنائية، ولا يوجد بها مكان يمكن الجلوس فيه ومشاهدة المارة وهم يسيرون. وفوق ذلك لا يتوفر بها الكثير من فرص العمل. كان «أوتشا» ومعه اثنان من جيرانه صحباه خلال المقابلة، قد عملوا لحوالي سبعين يومًا في الزراعة وحوالي ثلاثين يومًا في أعمال الإنشاءات خلال تلك السنة. أما في باقي شهور السنة، فكانوا يقومون برعي مواشيهم بانتظار أن تلوح أمامهم وظيفة. وقد أوجد ذلك لديهم أوقاتًا طويلة لمشاهدة التلفزيون. لقد كان هؤلاء الرجال الثلاثة جميعهم يسكنون منازل صغيرة تفتقر للمياه أو لخدمات الصرف الصحي، وكانوا يكافحون للعثور على وظيفة وتوفير تعليم جيد لأطفالهم، إلا أنهم جميعهم كانوا يملكون جهاز تلفزيون وطبقًا هوائيًا ومشغل «دي في دي» وهاتفًا محمولًا.

وعمومًا، فإنه من الواضح أن الأشياء التي تجعل الحياة أقل مللًا تكتسب أولوية لدى الفقراء. وهي أشياء ربما تكون جهاز تلفزيون أو طعامًا مميزًا لتناوله - أو مجرد كوب من الشاي المحلى بالسكر. بل وحتى «باك سولهين» كان لديه جهاز تلفزيون رغم أن كان عاطلًا عن العمل عندما قمنا بزيارته. ويمكننا النظر إلى الأعياد من المنظور ذاته؛ فعندما لا تتوفر أجهزة التلفزيون أو الراديو، يصبح من السهل أن نتفهم السبب الذي يجعل الفقراء يبحثون عن التسلية من خلال احتفال أسري خاص أو احتفال ديني أو حفل زفاف للابنة. واستنادًا إلى بيانات الثماني عشرة دولة، يتضح أن مقدار ما ينفقه الفقراء على الأعياد يزداد كلما تضاءلت فرصة اقتنائهم لجهاز راديو أو تلفزيون. وفي مدينة أودايبور

الهندية حيث لا يمتلك أحد فيها تقريبًا جهاز تلفزيون، ينفق الفقراء المعدمون ما قيمته 14 في المائة من ميزانياتهم على الأعياد (التي تشمل مناسبات دنياوية وأخرى دينية). وعلى النقيض من ذلك، فقد وُجد في نيكاراجوا حيث يمتلك 56 في المائة من الأسر الريفية الفقيرة جهاز راديو، ويمتلك 21 في المائة جهاز تلفزيون، أن عددًا قليلًا للغاية من الأسر هو ما ينفق أي شيء على الأعياد.[53]

إن حاجة الإنسان الأساسية لحياة ممتعة ربما تفسر السبب وراء انخفاض الإنفاق على الغذاء في الهند حيث تصل الإشارات التلفزيونية اليوم إلى المناطق النائية، فضلًا عن أن هناك الكثير من الأشياء التي يمكن شراؤها حتى في القرى النائية. أما الهواتف النقالة فتعمل في كل مكان تقريبًا ، وتعتبر تكلفة المكالمات رخيصة للغاية مقارنة بالأسعار العالمية. ويمكن لذلك أن يفسر أيضًا السبب الذي يجعل الدول صاحبة الاقتصادات المحلية الضخمة، حيث تتوفر الكثير من السلع الاستهلاكية الرخيصة، مثل الهند والمكسيك، تميل لأن تكون هي الدول صاحبة الإنفاق الأدنى على الغذاء. ففي الهند تضم كل قرية متجرًا صغيرًا على الأقل، وعادة ما يوجد أكثر من متجر يباع فيه الشامبو في أكياس صغيرة وتباع السجائر بالمفرد، وتباع الأمشاط والأقلام والألعاب أو الحلوى الرخيصة للغاية. وأما في دولة مثل بابوا غينيا الجديدة، حيث تزيد حصة الغذاء في ميزانية الأسرة عن 70 في المائة (وهي 50 في المائة في الهند)، ربما تكون الأشياء المتوفرة أمام الفقراء للشراء أقل. وقد صوَّر أورويل هذه الظاهرة أيضا في روايته الطريق إلى رصيف ويجان لدى وصفه للكيفية التي تمكنت من خلالها الأسرة الفقيرة من

البقاء على قيد الحياة بعد الكساد العالمي.

وبدلًا من أن يثور الفقراء على أقدارهم، فقد استمرؤوا الأشياء وخفَّضوا من معاييرهم. لكنهم لا يخفضون معاييرهم بالضرورة عبر تخليهم عن الكماليات والتركيز على الضروريات؛ فغالبًا ما يحدث العكس - وهي الطريقة الأكثر طبيعية، إن أمعنت النظر فيها - ومن هنا كانت حقيقة أنه وخلال عقد ساده كساد اقتصادي غير مسبوق، زاد استهلاك الكماليات الرخيصة.[54]

إن مثل هذه المشتريات التي تعكس حالة من تدليل الذات ليست مجرد مشتريات مندفعة يقوم بها أناس لا يفكرون مليًا بشأن ما يفعلونه . فهي مشتريات يقومون بها بعد تفكير عميق، وهي أيضًا تعكس دوافع قوية لا تقاوم، سواء كانت منبعثة من الداخل أو مفروضة من الخارج. إن «أوتشا مباربك» لم يشتر جهاز التلفزيون الذي لديه من خلال قرض - وإنما ظل يدخر على مدى شهور عديدة حتى جمع مبلغًا كافيًا، تمامًامثلما فعلت الأم في الهند عندما بدأت الادخار من أجل زفاف ابنتها ذات الثماني سنوات، على مدى عشر سنوات أو أكثر قبل الزواج، وذلك عبر شرائها قطعة مجوهرات صغيرة تارة ودلوًا من الصلب تارة أخرى.

إننا غالبًا ما نميل لأن نرى عالم الفقراء باعتباره أرضًا للفرص المفقودة، كما نميل لأن نتساءل عما يجعلهم لا يتوقفون عن هذه المشتريات وبدلًا من ذلك يستثمرون قيمتها فيما يغير حياتهم حقًا للأفضل. ومن ناحية أخرى، فربما يكون الفقراء أكثر ارتيابًا في هذه الفرص المفترضة وفي إمكانية أن يطرأ على حياتهم أي تغير جذري. إنهم غالبًا ما يتصرفون كما لو كانوا يعتقدون أن

أي تغيير جوهري يستحق التضحية لأجله سوف يستغرق ببساطة أمدًا طويلًا. وهو ما قد يفسر السبب وراء تركيزهم على أن يعيشوا اللحظة الآنية والحياة الحاضرة، ويستمتعوا بحياتهم قدر طاقتهم ويقيموا الاحتفالات كلما لزم الأمر.

إذن هل هناك حقا مصيدة فقر سببها شُح الغذاء؟

استهللنا هذا الفصل مع «باك سولهين»، ووجهة نظره التي مفادها أنه كان عالقًا في مصيدة فقر بسبب الغذاء. لكن نظرة أكثر موضوعية تدلنا على أن مشكلته الرئيسة ليست على الأرجح في نقص السعرات الحرارية. وإذا كان برنامج «راكسهين» يوفر له بعض الأرز المجاني، فضلًا عما كان شقيقه يقدمه له من مساعدات، فقد كان على الأرجح قادرًا على العمل في الحقول أو في مواقع الإنشاءات. إن تفسيراتنا لمثل هذه المؤشرات توحي بأن الكبار في معظمهم، حتى هؤلاء مدقعي الفقر منهم، إنما يقعون خارج منطقة مصيدة الفقر الغذائي؛ وبهذا يمكنهم بسهولة أن يحصلوا على كفايتهم من الغذاء وعلى نحو يجعلهم أشخاصا منتجين.

إن هذا على الأرجح هو الحال مع «باك سولهين»، إلا أن ذلك لا يعني أنه لم يكن عالقًا في مصيدة الفقر. لكن مشكلته ربما تُعزى لفقدانه وظيفته ولكونه قد بلغ مرحلة عمرية لا يمكنه معها أن يعمل صبيًا في أحد مواقع الإنشاءات. لقد تفاقمت حالته تقريبًا لكونه كان يعاني من حالة اكتئابية، وهو ما جعل من الصعوبة عليه أن يؤدي أي عمل على الإطلاق.

بالرغم من حقيقة أن الآليات الأساسية الخاصة بمصيدة الفقر الغذائية لا تبدو أنها تعمل مع الكبار، فإن هذا لا يعني أن الغذاء لا يمثل مشكلة لدى الفقراء. وربما تكون المشكلة هي نوعية الغذاء أكثر من كونها مقداره، ولا سيما النقص في العناصر الغذائية الدقيقة. إن فوائد التغذية الجيدة ربما يمكن تلمسها بوضوح لدى فئتين من الأشخاص الذين لا يمكنهم أن يختاروا ماذا يأكلون، وهم الأجنة في أرحام الأمهات وصغار الأطفال. وفي حقيقة الأمر، ربما تكون هناك علاقة تأخذ شكل S بين دخل الوالدين والدخل المستقبلي لهؤلاء الأطفال، وهي علاقة تشكلها التغذية خلال سنوات الطفولة. وذلك لأن الطفل الذي حصل على العناصر الغذائية السليمة وهو في رحم أمه أو خلال طفولته المبكرة سوف يكسب مالًا أكثر في كل سنة من سنوات حياته، وهو ما يضاف إلى الفوائد الهائلة التي يحققها ذلك على مدى الحياة. فعلى سبيل المثال، فإن دراسة أجريت على التأثير طويل الأمد لعلاج الأطفال من الديدان المعوية في كينيا، التي ذكرناها آنفًا ، قد خلصت إلى أن الاستمرار في علاج الأطفال من الديدان على مدى سنتين بدلًا من سنة واحدة (وهو ما يعني أنهم يحصلون على مستويات تغذية أفضل على مدى سنتين بدلًا من سنة واحدة) سوف يؤدي إلى زيادة في الدخل على مدى الحياة تقدر بـ 3269 دولار بحسب تعادل القوة الشرائية. إن الفروق الطفيفة فيما يُنفق على تغذية الأطفال (في كينيا يكلف العلاج من الديدان المعوية 1.36 دولار أمريكي بحسب تعادل القوة الشرائية سنويًا ؛ وفي الهند تباع علبة الملح المزود باليود مقابل 0.62 دولار بحسب تعادل القوة الشرائية؛ وفي أندونيسيا تكلف صلصة السمك المعززة بالحديد 7

دولارات بحسب تعادل القوة الشرائية سنويًا) يمكنها أن تصنع فارقًا هائلًا لاحقًا. وهو ما يعني أنه يتعين على الحكومات والمنظمات الدولية أن تعيد النظر تمامًا فيما تطبقه من سياسات الغذاء. وبالرغم من أن هذا قد يحمل أنباء سيئة للفلاحين في أمريكا، فإن الحل لا يكمن في مجرد توفير المزيد من الحبوب الغذائية، وهو ما تستهدفه معظم برامج الأمن الغذائي الحالية. إن الفقراء يحبون الحبوب مدعمة الأسعار، لكن وكما ناقشنا سلفًا، فإن إعطاءهم المزيد من الحبوب لا يؤثر كثيرًا في إقناعهم بأن يأكلوا على نحو أفضل، لا سيما وأن المشكلة الرئيسة ليست السعرات الحرارية، وإنما الحصول على العناصر الغذائيةالأخرى. ولا يكفي أيضًا على الأرجح أن نقدم للفقراء مزيدًا من المال وحسب، فحتى ارتفاع المداخيل لن يؤدي على الأرجح إلى تغذية أفضل خلال المدى القصير. وكما رأينا في الهند، فإن الفقراء لا يتناولون مزيدًا من الغذاء أو تتحسن نوعية غذائهم عندما تتحسن مداخيلهم؛ وذلك نظرًا لما يُوجد من ضغوط ورغبات أخرى كثيرة تزاحم الرغبة في الطعام.

وعلى النقيض من ذلك، نجد أن الاستثمار مباشرة في تغذية الأطفال والأمهات الحوامل يحقق عوائد مجتمعية هائلة. وهو ما يمكن تنفيذه عبر توفير الغذاء المُعزّز للأمهات الحوامل وآباء الأطفال الصغار، وعبر معالجة الأطفال من الديدان المعوية في مرحلة ما قبل المدرسة أو خلال المدرسة، وتقديم الوجبات الغنية بالعناصر الغذائية الدقيقة لهم، أو حتى بتزويد الآباء بالحوافز المشجعة على استهلاك المكملات الغذائية. إن كل تلك الإجراءات تقوم بها بالفعل بعض الدول؛ ففي الهند تضطلع الحكومة الآن بشكل منهجي بمهمة علاج

الأطفال من الديدان المعوية في المدارس. أما في كولومبيا، فيتم إضافة أكياس العناصر الغذائية الدقيقة إلى الوجبات المعدة للأطفال ممن هم في مرحلة ما قبل المدرسة. وفي المكسيك، يتم تقديم مكافآت الرعاية الاجتماعية مصحوبة بمكملات غذائية مجانية للأسر. ويجب أيضًا أن تضع تكنولوجيا الغذاء على رأس أولوياتها ضرورة استنباط طرائق جديدة لتعزيز الأغذية التي يحبها الناس بعناصر غذائية إضافية، وابتكار سلالات جديدة من المحاصيل المغذية ذات المذاق الطيب التي يمكن زراعتها في بيئات جغرافية أوسع نطاقًا ، وذلك بالتصاحب مع رفع الإنتاجية. إننا نشهد بعض هذه النماذج حول العالم، وهي نماذج تقف وراءها منظمات مثل مبادرة العناصر الغذائية الدقيقة Micronutrient Initiative ومنظمة «هارفست بلاس» HarvestPlus. وقد تم مؤخرًا إدخال نوع من البطاطا الحلوة (وهي أغنى بعناصر البيتاكاروتين من اليام) التي تتناسب مع أجواء القارة الأفريقية إلى كل من أوغندا وموزمبيق.[55] واعتُمد أيضا نوعٌ جديدٌ من المِلح الذي أصبح معززًا بالحديد واليود، للاستهلاك في العديد من الدول بما في ذلك الهند. لكننا نشهد نماذج كثيرة للغاية ما زالت سياسات الغذاء فيها ترتكز على فكرة أن الحبوب رخيصة الثمن هي كل ما يحتاجه الفقراء.

منظمة الأغذية والزراعة:

The State of Food Insecurity in the World, 2009: Economic Crises, Impact and Lessons“ ”,Learned

متوفر على الرابط:

http://www.fao.org/docrep/012/i0876e/i0876e00.ht

World Bank, “Egypt’s Food Subsidies: Benefit Incidence and Leakages,” Report No. 574 ((September 2010

A. Ganesh-Kumar, Ashok Gulati, and Ralph Cummings Jr., “Foodgrains Policy an Management in India: Responding to Today’s Challenges and Opportunities,” Indira Gandhi Institute of Development Research, Mumbai, and IFPRI, Washington, DC, PP-

(056 (2007

كان ذلك جزءًا من رسالة الدكتوراة الخاصة بـ «ديباك مازومدار» في كلية لندن للاقتصاد. وفي العام ١٩٨٦، أوضح ذلك بدقة كل من «براتا داسجوبوتا» و«دبراج راي»، وكانا عندئذ أستاذين في جامعة ستانفورد. انظر

Partha Dasgupta and Debraj Ray, "Inequality as a Determinant of Malnutrition and :(Unemployment: Theory," Economic Journal 96 (384) (1986

الصفحات: ١٠١١ - ١٠٣٤

ترتكز هذه الإحصائيات وغيرها على مجموعة بيانات الدول الثماني عشرة (ويوجد المزيد من التفاصيل حول هذه البيانات) على موقع الكتاب على شبكة الإنترنت على الرابط التالي:

http: // www.pooreconomics.co

Shankar Subramanian and Angus Deaton, "The Demand for Food and Calories," Journ :(of Political Economy 104 (1) (1996

الصفحات: ١٣٣- ١٦٢

Robert Jensen and Nolan Miller, "Giffen Behavior and Subsistence Consumption American Economic Review 98 (4) (2008): 1553–1577

يناقش «ألفريد مارشال»، وهو أحد مؤسسي علم الاقتصاد الحديث، هذه الفكرة في كتابه المعنون «مبادئ الاقتصاد» **Principles of Economics** (نشرته لأول مرة ماكميلان، لندن، ١٨٩٠) مستخدمًا النموذج الذي يفيد بأنه «عندما يرتفع ثمن الخبز»، يرغم الناس على «تقليص استهلاكهم من اللحوم والأطعمة النشوية الأكثر غلاء: وما زال الخبز هو أرخص الأطعمة التي يمكنهم الحصول عليها ويستهلكون منها المزيد.» ويعزو «مارشال» هذه الملاحظة إلى السيد «جيفن» ولذلك تسمى السلع التي ينخفض استهلاكها عندما تنخفض أسعارها بـ «سلع جيفن». إلا أنه وقبل تجربة «جنسن -ميلر»، كان معظم الاقتصاديين يساورهم شكوك كبيرة في أن سلع «جيفن» موجودة في الواقع. انظر

Alfred Marshall, Principles of Economics (Amherst, NY: Prometheus Books, revise (edition, May 1997

Angus Deaton and Jean Dreze, "Food and Nutrition in India: Facts and Interpretations *Economics and Political Weekly* 44 (7) (2009): 42–65

قمة الغذاء العالمي «الطعام للجميع»، نوفمبر، ١٩٩٦، منظمة الغذاء والزراعة بالأمم المتحدة

Nathan Nunn and Nancy Qian, "The Potato's Contribution to Population ar

Urbanization:Evidence from an Historical Experiment," NBER Working Paper W15157 ((2009

هذه هي الحالة التي يقدمها كل من «روجر ثارو» و«سكوت كيلمان»، وهما صحفيان في صحيفة «وال ستريت جورنال»، في كتابهما، المعنون بشكل معبر:

Enough: Why the World's Poorest Starve in an Age of Plenty (New York: Public Affairs, (2009

«كفى: لماذا يتضور فقراء العالم جوعا في عصر الوفرة؟» (نيويورك - ببليك أفيرز، ٢٠٠٩)

John Strauss, "Does Better Nutrition Raise Farm Productivity?" *Journal of Politic Economy* 94 (1986): 297–320

Robert Fogel, *The Escape from Hunger and Premature Death, 1700–2100: Europe, Americ (and the Third World* (Cambridge: Cambridge University Press, 2004

Emily Oster, "Witchcraft, Weather and Economic Growth in Renaissance Europe *Journal of Economic Perspectives* 18 (1) (Winter 2004): 215–228

Elaina Rose, "Consumption Smoothing and Excess Female Mortality in Rural India *Review of Economics and Statistics* 81 (1) (1999): 41–49

Edward Miguel, "Poverty and Witch Killing," *Review of Economic Studies* 72 (4) (2005 1153–1172

Amartya Sen, "The Ingredients of Famine Analysis: Availability and Entitlements *Quarterly Journal of Economics* 96 (3) (1981): 433–464

Intake of Calories and Selected Nutrients for the United States Population, 1999–2000,' Centers for Disease Control, results from the NHANES survey

قياس المسوح السكانية والصحية، متوفر على الرابط:

http://statcompiler.com

وهي أيضا مذكورة في

Angus Deaton and Jean Dreze, "Food and Nutrition in India: Facts and Interpretations," *Economics and Political Weekly* 44 (7) (2009): 42–65

المصدر ذاته

Anne Case and Christina Paxson, "Stature and Status: Height, Ability and Labor Mark Outcomes," *Journal of Political Economy* 166 (3) (2008): 499–532

انظر المقالة التي كتبها «مارك بوردن» ردًا على مقالة «كيس وباكسون»، متوفرة على الرابط:

http://www.newyorker.com/archive/2006/10/02/061002ta_talk_borden

Sarah Baird, Joan Hamory Hicks, Michael Kremer, and Edward Miguel, "Worm at Worl :(Long-Run Impacts of Child Health Gains," University of California at Berkeley (2010

دراسة غير منشورة

Cesar G. Victora, Linda Adair, Caroline Fall, Pedro C. Hallal, Reynaldo Martorell, Linc Richter, and Harshpal Singh Sachdev, "Maternal and Child Undernutrition:

Consequences for Adult Health and Human Capital,” *Lancet* 371 (9609) (2008): 340–357

David Barker, “Maternal Nutrition, Female Nutrition, and Disease in Later Life *Nutrition* 13 (1997): 807

Erica Field, Omar Robles, and Maximo Torero, “Iodine Deficiency and Schoolir Attainment in Tanzania,” *American Economic Journal: Applied Economics* 1 (4) (2009): 140–169

Duncan Thomas, Elizabeth Frankenberg, Jed Friedman, et al., “Causal Effect of Health ‹ Labor Market Outcomes: Evidence from a Random Assignment Iron Supplementation Intervention,” (2004), mimeo

Micael Kremer and Edward Miguel, “The Illusion of Sustainability,” Quarterly Journal ‹ Economics, 122 (3) (2007): 1007- 1065

George Orwell, *The Road to Wigan Pier* (New York: Penguin, Modern Classic editio 2001), p. 88

Anne Case and Alicia Menendez, “Requiescat in Pace? The Consequences of High Pric (Funerals in South Africa,” NBER Working Paper W14998 (2009

,Funeral Feasts of the Swasi Menu,” BBC News, 200

متوفرة على الرابط:

http://news.bbc.co.uk/2/hi/africa/2082281.st

هذه الإحصائيات مستقاة من مجموعة بيانات الدول الثماني عشرة وهي متوفرة على الرابط:

http://www.pooreconomics.co

Orwell, The Road to Wigan Pier, p. 8

متوفرة على الرابط التالي

/http://www.harvestplus.o

٣
هل هناك تدابير مُيسَّرة لصحة أفضل
حول العالم؟

يزخر قطاع الصحة بإمكانات هائلة يمكن توجيهها لصالح الفقراء، إلا أنه ينطوي أيضًا على إحباطات كبيرة. فهنالك «قطوف دانية» كثيرة، بداية من اللقاحات ووصولًا إلى شبكات البعوض التي قد تنقذ أرواحًا بأقل التكاليف، لكن قليلًا من الناس هم من يستفيدون من تلك التقنيات الوقائية. وغالبا ما يُلقى باللوم في هذا الإخفاق على مسؤولي قطاع الصحة الحكومي الذين تُناط بهم مسؤولية إيصال خدمات الرعاية الصحية الأساسية في معظم الدول، وهو لومٌ لا يمثل في كُلِّيَّته، كما سوف نرى، تجنيًا عليهم أو افتئاتا. وهم على الجانب الآخر يصرون على أن جني هذه القطوف الدانية أصعب مما يبدو في ظاهره.

وفي شتاء العام 2005 وفي مدينة أودايبور الجميلة الواقعة غرب الهند، تبادلنا نقاشًا حيويًا مع عدد من الممرضات الحكوميات. بدا أنهن غاضبات منا أشد الغضب وذلك لأننا كنا مشاركين في مشروع يستهدف جعلهن موجودات في أماكن عملهن بوتيرة أعلى مما كُنَّ عليه. وعند نقطة ما من نقاط النقاش، تملَّك الغضب إحداهن إلى حد دفعها لأن تكون أكثر جرأة فقالت: إن العمل الذي نؤديه هو عملٌ معدوم الجدوى على أية

حال. فعندما يأتينا طفل مصاب بالإسهال، فكل ما نقدمه للأم هو كيس من محلول الإرواء الفموي (مزيج من الملح والسكر وكلوريدات البوتاسيوم ودواء مضاد للحموضة يُمزَج بالماء ليشربه الطفل). لكن الأمهات في معظمهن لم يكنّ يُصدقن أن هذا المزيج يمكن أن يُجدي نفعًا في علاج حالات أطفالهن المرضى. لقد كُنَّ يُردن ما يعتقدن أنه العلاج الصحيح - وهو المضادات الحيوية والحقن الوريدية.» وأخبرتنا الممرضات أن الأمهات عندما كن يغادرن المركز الصحي ولا شيء معهم سوى كيس من هذا المحلول، فإنهن لا يعدن ثانية للمركز طلبًا للعلاج. وكانت الممرضات في كل عام ترى عشرات الأطفال يموتون بسبب الإسهال فيما هن عاجزات تمامًا إزاء ذلك.

ومن بين التسعة ملايين طفل الذين يموتون دون سن الخامسة سنويًا ، يتبين أن غالبيتهم المطلقة هم أطفال فقراء ينتمون لدول جنوب آسيا ودول أفريقيا جنوب الصحراء. وثمة جهود جارية من أجل تطوير لقاح للوقاية من فيروس «روتا»، ثم البدء في توزيعه، لا سيما وأن هذا الفيروس مسؤول عن كثير من (إن لم يكن كل) حالات الإسهال. لكن هناك ثلاثة أنواع من «العلاجات الإعجازية» التي يمكنها بالفعل أن تنقذ حياة معظم هؤلاء الأطفال وهي الكلور الذي يستخدم في تنقية المياه؛ والملح والسكر، وهما المكونان الرئيسان في محلول الإرواء الفموي (ORS). ويمكن لمئة دولار تنفق على تعبئة الكلور من أجل الاستخدام المنزلي أن تَحول دون وقوع ثلاثين حالة من الإسهال.[56] ويُعتبر الجفاف هو السبب الرئيسي المساعد وراء حالات الوفاة التي يتسبب بها الإسهال، فيما يعتبر محلول الإرواء الفموي الذي يباع بثمن زهيد للغاية العلاج الفعال الذي يمكنه

أن يحول دون وصول الطفل لحالة الجفاف.
لكن ومع ذلك فإنه لا يُستعان بأي من الكلور أو محلول الإرواء الفموي في أغلب الأحوال. ففي زامبيا، وبفضل جهود المنظمة الدولية للخدمات السكانية (PSI)، وهي منظمة دولية كبيرة تقوم بتسويق الكلور بأسعار مدعَّمة حول العالم، أصبح الكلور يباع بثمن زهيد ويتوفر على نطاق واسع. وهكذا أصبح بوسع أسرة تتألف من ستة أفراد شراء كفايتها من الكلور المبيض لتنقية مياه الشرب الخاصة بها بكلفة مقدارها 800 كواشاس (0.18 دولار بحسب تعادل القوة الشرائية)، وبهذا تقي أفرادها من الإسهال الذي تتسبب به المياه الملوثة بالميكروبات المسببة للمرض. لكن ما يؤسف له هو أن نسبة الأسر التي تلجأ إليه لا تتجاوز 10 في المائة فقط.[57] أما في الهند، وبحسب صندوق الطفولة التابع للأمم المتحدة (اليونسيف)، فإن نسبة الأطفال دون سن الخامسة الذين تعرضوا لنوبات إسهال وأُعطوا محلول الإرواء الفموي لا تتجاوز الثلث.[58] لكن السؤال الذي يطرح نفسه هو إذا كان الإسهال مرضًا يمكن تحاشيه من الأصل في أغلب الأحوال، بل ويمكن في حالة الإصابة به علاجه باستخدام المياه المغلية والسكر والملح، فلماذا إذن يموت بسببه سنويًا 1.5 مليون طفل؟
ولا يعد الكلور المبيض ومحلول الإرواء الفموي مثالين يتيمين. فهناك قطوف أخرى دانية نسبيًا وتبشر بإمكانية تحقيق تحسن واضح في قطاع الصحة وإنقاذ الكثير من الأرواح. وهذه عبارة عن تكنولوجيا رخيصة وبسيطة يمكنها، إن أُحسن استخدامها، أن توفر الكثير من الموارد (فيما يخص أيام العمل المهدرة وكذلك التقليل من الاعتماد على المضادات الحيوية والحفاظ على سلامة الأجسام، إلخ). كما يمكنها أن تغطي نفقاتها

فضلا عن إنقاذها للأرواح. لكن أكثر هذه القطوف تُترك مهملة ولا يقبل عليها أحدٌ. ولا يرجع ذلك إلى أن الناس لا يُعنَون بصحتهم؛ فهم يُعنَون بها، بل ويخصصون قسمًا كبيرًا من مواردهم للعناية بصحتهم. إلّا أنّه يبدو أنهم ينفقون المال على أشياء أخرى من قبيل المضادات الحيوية التي ليست ضرورية دائمًا، وكذا على العمليات الجراحية التي يلجؤون إليها لإنقاذ حياتهم بعد أن يكون الأوان قد فات. لكن لماذا يجب أن يكون الأمر على هذه الشاكلة؟

مصيدة الصحة

في إحدى القرى في أندونيسيا التقينا «إبيو إمبتات»، وهي زوجة لصانع سلال. وقبل سنوات من لقائنا الأول بها في صيف 2008، كان زوجها يعاني من مشكلة في الإبصار وهو ما أقعده عن العمل. لم يكن أمامها من خيار سوى اللجوء إلى الاقتراض من أحد المقرضين المحليين حيث اقترضت 100 ألف روبية (18.75 دولارًا بحسب تعادل القوة الشرائية) وذلك لدفع ثمن الدواء اللازم لزوجها حتى يستطيع استئناف عمله، و300 ألف روبية (56 دولارًا بحسب تعادل القوة الشرائية) لدفع ثمن الغذاء خلال الفترة التي كان فيها زوجها يتلقى العلاج ولم يكن باستطاعته العمل (كان هناك ثلاثة من أطفالها السبعة يعيشون معهما). وكان على الأسرة أن تدفع 10 في المائة شهريًا كسعر للفائدة على القرض. إلا أن الأسرة تخلفت عن سداد فوائد القرض فكانت ديونها عندما التقينا أفرادها قد زادت حتى بلغت مليون روبية (187 دولارًا بحسب تعادل القوة الشرائية)؛ وكان صاحب القرض يهددهم بالاستيلاء على كل ما يملكونه . ومما زاد الطين بلة، أن أحد أبنائها الصغار كان قد أصيب

مؤخرًا بحالة ربو حاد. ونظرًا لأن الأسرة كانت بالفعل غارقة في الديون، فإنه لم يكن بوسعها تحمل شراء الدواء المطلوب لعلاج مثل هذه الحالة. وقد جلس معنا خلال زيارتنا، وكانت تداهمه نوبات السعال بشكل منتظم؛ ولم يعد قادرًا على الانتظام في الذهاب إلى المدرسة. كان يبدو أن الأسرة عالقة في مصيدة فقر من النمط الكلاسيكي – وهي أن مرض الأب أوقعهم في براثن الفقر، الذي يُعتبر السبب وراء استمرار مرض الطفل، ولأن المرض أقعده عن الذهاب إلى المدرسة والحصول على التعليم السليم، فقد كان الفقر يلوح في الأفق أمام مستقبل هذا الطفل.

من المؤكد أن الصحة يمكن أن تكون مصدرًا لعدد من المصائد المختلفة. فعلى سبيل المثال، قد يفقد العمال الذين يعيشون في أجواء غير صحية أيام عمل كثيرة؛ أما الأطفال فقد يمرضون كثيرًا ويصبحون غير قادرين على الأداء الجيد خلال الدراسة؛ فيما قد تنجب الأمهات أطفالًا متوعكين. ويمكن أن تكون كل قناة من هذه القنوات آلية تتحول من خلالها المحن الراهنة إلى فقر مستقبلًا.

أما الأنباء السارة فهي أنه إذا كان الأمر هكذا، فربما لا نحتاج إلا لدفعة واحدة، وجيل واحد يتاح له أن يكبر ويعمل في بيئة صحية، حتى يتسنى التحرر من المصيدة. وهذه هي وجهة النظر التي يتبناها «جيفري ساكس»، مثلًا. وحسبما يُرى، فإنه توجد نسبة كبيرة من الفقراء المعدمين في العالم، بل ودول كاملة، عالقة في مصيدة فقر أساسها هو الصحة. وهو يَسوق مرض الملاريا كأفضل أمثلته على ذلك؛ إذ إن الدول التي تتعرض فيها نسبة كبيرة من سكانها للملاريا هي أكثر فقرًا (وعمومًا، فإن دولًا مثل كوت ديفوار أو زامبيا، اللتين

يتعرض فيهما ما نسبته 50 في المائة أو أكثر من السكان إلى الملاريا، يبلغ دخل الفرد فيها ثلث دخل هؤلاء الذين يعيشون في دول لا يوجد بها مصابون بالملاريا).[59] ولكونهم أشد فقرا فإنه يصبح صعبا عليهم اتخاذ التدابير التي تقيهم من الملاريا، وهو الأمر الذي يبقيهم فقراء. ولكن هذا أيضا يعني، بحسب «ساكس»، أن الاستثمارات التي توجه للصحة العامة بهدف التحكم في الملاريا (مثل توزيع شبكات البعوض التي تبعد البعوض أثناء الليل) في هذه الدول يمكن أن تحقق عوائد عالية؛ إذ سيكون الناس أقل عرضة للإصابة بالمرض وأكثر قدرة على العمل، وسوف تغطي زيادة المداخيل الناجمة عن ذلك بسهولة تكاليف هذه التدخلات وتفيض. ولتوضيح ذلك من خلال منحنى حرف S في الفصل الأول، نجد الدول الأفريقية التي يتوطن بها مرض الملاريا عالقة في الجزء الأيسر من المنحنى، وذلك بعد أن أنهكت الملاريا قواها العاملة إلى حد لم تعد معه قادرة على الإنتاج ثم صارت أفقر من أن تدفع نفقات القضاء على الملاريا. ولكن إن تفضل شخص ما وقام بتمويل عملية القضاء على الملاريا، فسوف تصبح على الجانب الأيمن من المنحنى، وفي سبيلها إلى الازدهار. وهذا السجال ذاته يمكن أن ينطبق على الأمراض الأخرى السائدة في الدول الفقيرة. وذلك هو جوهر الرسالة المتفائلة التي يحملها كتاب ساكس *The End of Poverty* «نهاية الفقر».

لكن المشككين سارعوا بالقول بأنه ليس من الواضح ما إذا كان فقر الدول التي تتفشى بها الملاريا يُعزى إلى انتشار الملاريا، مثلما يفترض «ساكس»، أو ربما يكون عجزها عن القضاء على الملاريا دليلًا على أن هذه الدول تقوم على إدارتها حكوماتٌ سيئة. وإذا كان

الاحتمال الأخير هو الأصح، فإن القضاء على الملاريا وحدها ربما لا يجلب إلا نفعًا ضئيلًا ما دامت الحكومات ضعيفة.

ولكن أي من هاتين القصتين يدعمها هذا الدليل؟ هل يدعم قصة النشطاء أو المشككين؟ لقد تمت دراسة الحملات التي نجحت في القضاء على الملاريا في دول مختلفة. وتقارن كل دراسة من هذه الدراسات بين المناطق ذات الانتشار العالي للملاريا وتلك ذات الانتشار المنخفض، وتتقصى ما يجري للأطفال الذين ولدوا في هذه المناطق قبل الحملة وبعدها. وقد وجدت كل هذه الدراسات أن حظوظ الحياة (مثل التعليم أو المداخيل) للأطفال الذين ولدوا بعد الحملة في المناطق التي شهدت انتشارًا للملاريا تتساوى مع حظوظ هؤلاء الذين ولدوا في المناطق ذات الانتشار المنخفض. ويشير ذلك بقوة إلى أن القضاء على الملاريا يؤدي فعلًا إلى تقليص معدلات الفقر على المدى الطويل رغم أن النتائج ليست بالضخامة التي أشار إليها «جيفري ساكس»، وتشير إحدى الدراسات التي أجريت حول القضاء على الملاريا في جنوب الولايات المتحدة (حيث ظلت الملاريا مستوطنة بها حتى 1951) [60] ودول أخرى في أمريكا اللاتينية[61] أن الطفل الذي يكبر دون أن يتعرض للملاريا يحقق دخلًا أعلى بنسبة في المائة سنويا على مدى حياته كلها، مقارنة بالطفل الذي يتعرض للمرض. وقد وُجدت نتائج نوعية مشابهة في الهند[62] وباراجواي وسريلانكا، وإن كان مقدار الدخل يتباين من دولة لأخرى.[63]

وتشير هذه النتيجة إلى أن العائد المالي للاستثمار في الوقاية من الملاريا يمكن أن يكون عاليًا للغاية. فشبكة البعوض القوية المعالجة ضد الحشرات تكلف

14 دولارًا أمريكيًّا كحد أقصى (بحسب تعادل القوة الشرائية) في كينيا، وتدوم حوالي خمس سنوات. افترض على أقل تقدير أن الطفل الذي ينام تحت شبكة للوقاية من البعوض في كينيا تقل احتمالية إصابته بالملاريا بمقدار 30 في المائة منذ ميلاده وحتى بلوغه السنتين، مقارنة بالطفل الذي لا ينام تحت مثل هذه الشبكة. ويحقق الشخص البالغ في كينيا دخلًا سنويا مقدراه 590 دولارًا أمريكيًّا مع تعادل القوة الشرائية. وهكذا، إذا كانت الملاريا تتسبب فعلًا في خفض الدخل بما يزيد على 50 في المائة، فإن استثمارًا قيمته 14 دولارًا سوف يزيد المداخيل بمقدار 295 دولارًا لدى نسبة الثلاثين في المائة من السكان الذين كانوا سيصابون بالملاريا بدون هذه الشبكات. ويبلغ متوسط العائد المالي 88 دولارًا خلال فترة الحياة العملية كلها لدى الشخص البالغ، وهو ما يكفي لأن يشتري الوالدان شبكات واقية من البعوض تكفي أطفالهما جميعًا على مدى الحياة، وذلك اعتمادًا على قدر يسير من النقود.

وهناك نماذج أخرى لاستثمارات ذات تأثير فعال في مجال الصحة. ومن بينها، الوصول إلى المياه النظيفة وتوفر مرافق الصرف الصحي. وإجمالًا، فإنه في عام 2008، ووفقاً لتقديرات منظمة الصحة العالمية ومنظمة اليونيسيف، كان حوالي 13 في المائة من سكان العالم يفتقرون إلى موارد المياه المعالجة (التي تشمل مياه الأنابيب والآبار) فيما كان حوالي ربع سكان العالم لا يصلون لمياه شرب تتوفر بها الشروط الصحية.[(64)] وكثير من هؤلاء الناس هم من الفقراء المعدمين. وفي جدولنا الخاص ببيانات الثماني عشرة دولة، كان وصول مياه الأنابيب إلى المنازل في المناطق الريفية التي ترزح تحت فقر مدقع تتراوح ما بين 1 في المائة على الأكثر

(في ريف ولايتي راجستان وأوتار براديش في الهند) وبين 36.8 في المائة (في جواتيمالا). وتميل هذه المعدلات لأن تكون أفضل حالًا بكثير لدى الأسر الأكثر غنى، وإن كانت تتباين بشدة من دولة لأخرى (من أقل من 3.2 في المائة في بابوا نيو غينيا إلى 80 في المائة في البرازيل، بالنسبة للطبقة المتوسطة الريفية). وترتفع هذه المعدلات في المناطق الحضرية، وذلك لكل من الطبقات الفقيرة والمتوسطة على السواء. ويندر وجود مرافق الصرف الصحي الجيدة في المناطق الفقيرة، حيث يعيش ما نسبته 42 في المائة من سكان العالم بدون حمامات منزلية.

ويُجمع معظم الخبراء على أن توفر مياه الصنابير ومرافق الصرف الصحي يمكن أن تؤثر تأثيرًا كبيرًا في الصحة. وقد خلصت إحدى الدراسات إلى أن استخدام مياه الصنابير ،وتحسين مرافق الصرف الصحي ، وتنقية موارد المياه بالكلور كانت مسؤولة عن خفض معدلات الوفيات بين الأطفال خلال الفترة من 1900 إلى 1946 بمقدار ثلاثة أرباع، وبمقدار النصف في الانخفاض العام في معدلات الوفيات خلال الفترة نفسها.[(65)] وفوق ذلك فإن نوبات الإسهال المتكررة خلال مرحلة الطفولة تعيق وعلى نحو دائم النمو الجسمي والإدراكي لدى الأطفال. ويُقدَّر أن توصيل مياه غير ملوثة ومنقاة بالكلور إلى المنازل يمكن أن يُخفِّض معدلات الإصابة بالإسهال بنسبة تصل حتى 95 في المائة.[(66)] وتتسبب الجودة المتدنية للمياه وبرك المياه الراكدة في أمراض خطيرة أخرى مثل الملاريا والبلهارسيا والرمد الحبيبي،[(67)] التي يمكن لأيها أن يقتل الأطفال أو يجعلهم، عندما يكبرون، أقل إنتاجية.

ورغم ذلك فإن المقولة السائدة هي أنه اليوم وبتكلفة

تبلغ 20 دولارًا شهريًا للمنزل، يصبح توفير مياه الصنابير ومرافق الصرف الصحي فوق طاقة ميزانيات معظم الدول النامية.[(68)] إلا أن تجربة منظمة «جرام فيكاس»، وهي منظمة غير حكومية تعمل في ولاية أوريسا بالهند، تشير إلى إمكانية توفير ذلك على نحو أرخص بكثير. والرئيس التنفيذي لهذه المنظمة ، «جو ماديات»، وهو شخص يتمتع بحس دعابة مفعم بالتواضع ويحضر الملتقى السنوي لأغنياء العالم وأقويائه في منتدى الاقتصاد العالمي في دافوس، سويسرا، مرتديا ملابس مصنوعة من قطن مغزول منزليا، اعتاد أن يفعل الأشياء بطريقة مختلفة. وقد بدأ «ماديات» حياته العملية كناشط منذ وقت مبكر، إذ كان يبلغ من العمر اثنتي عشرة سنة عندما واجه المشكلات لأول مرة جراء تنظيمه للعمال في المزرعة التي كان يمتلكها أبوه. وكان قد جاء إلى أوريسا في مطلع سبعينات القرن المنصرم برفقة مجموعة من الطلاب اليساريين وذلك للمساعدة في جهود الإغاثة بعد إعصار مدمر ضرب الولاية. وبعد انتهاء أعمال الإغاثة العاجلة، قرر أن يبقى ويرى إن كان بوسعه أن يجد بعض السبل الأكثر ديمومة لمساعدة القرويين الفقراء في الولاية. وفي نهاية المطاف استقر رأيه على توفير الماء والصرف الصحي. كان ما اجتذبه نحو تلك القضية هو كونها تمثل تحديًا يوميًا وفي الوقت ذاته تعتبر فرصة لبدء تغيير اجتماعي طويل المدى. وقد أوضح لنا أن الماء والصرف الصحي في أوريسا يعتبران قضايا اجتماعية. ويصر «ماديات» على أن كل منزل في القرى التي تعمل فيها منظمة «جرام فيكاس» يجب أن يتم توصيلها مباشرة بمصادر المياه نفسها، فالماء يتم توصيله عبر الأنابيب إلى المنازل التي يجب أن يحتوي كل منها على حمَّام

وصنبور وغرفة استحمام، وكل ذلك متصل بالنظام نفسه. كان ذلك يعني أن منازل الطبقة العليا سوف تتشارك في المياه مع منازل الطبقة الدنيا، وهو أمر كان مرفوضًا لدى الكثيرين في أوريسا عندما اقترح لأول مرة. وقد استغرق الأمر بعض الوقت من المنظمة غير الحكومية حتى تحصل على موافقة سكان القرية جميعًا ، حتى إن هناك قرى رفضت ذلك المقترح بالفعل، إلا أن المنظمة التزمت بمبدئها الذي يمنعها من بدء العمل في أي قرية قبل الحصول على موافقة الجميع على المشاركة. وعندما تم التوصل إلى اتفاق في نهاية الأمر، كانت تلك هي المرة الأولى في الأغلب التي تشارك فيها بعض منازل الطبقة العليا ضمن مشروع يضم باقي أفراد سكان القرية.

وحالما توافق قرية على العمل مع «جرام فيكاس»، يتم الشروع في أعمال البناء التي تستمر ما بين عام أو عامين. ولم يكن النظام يتم تشغيله إلا بعد أن يصبح كل منزل به صنبور مياه وحمام. وفي تلك الأثناء، كانت «جرام فيكاس» تجمع شهريًا البيانات حول من لجأ إلى المركز الصحي لتلقي العلاج من الملاريا أو الإسهال. وهكذا يمكننا أن نلاحظ مباشرة ما يحدث في قرية عندما تبدأ المياه تدفقها. وسرعان ما يحقق ذلك نتائج رائعة، تستمر لسنوات في المستقبل، حيث تنخفض حالات الإصابة بالإسهال الحاد بمعدل النصف، فيما تنخفض حالات الإصابة بالملاريا بمعدل الثلث. وتبلغ التكلفة الشهرية لهذا النظام لكل منزل، بما في ذلك أعمال الصيانة، 190 روبية أو 4 دولارات للمنزل الواحد (بحسب أسعار الصرف الحالية للدولار الأمريكية)، وهو ما يعادل 20 في المائة من التكلفة المفترضة تقليديًا لمثل هذا النظام.

بل وهناك طرائق أكثر رخصًا لتجنب الإصابة بالإسهال، مثل إضافة الكلور إلى المياه. ومن بين الطرائق الطبية أو وسائل الصحة العامة الأخرى التي أثبتت فاعليتها رغم رخصها الشديد، يأتي محلول الإرواء الفموي وكذلك تطعيم الأطفال ضد الأمراض والأدوية الطاردة للديدان وممارسة الرضاعة الطبيعية حصرًا حتى الشهر السادس من عمر الطفل، فضلًا عن بعض الإجراءات الاعتيادية التي تسبق عملية الولادة مثل جرعة مرض الكزاز (التيتانوس) للسيدات المقدِمات على الحمل. وهناك أيضا فيتامين (ب) المضاد للعمى الليلي وأقراص الحديد والدقيق المعزز بالحديد وذلك للوقاية من الأنيميا، وغيرها الكثير من الوسائل التي تعتبر قطوفًا دانية في المتناول.

إن وجود هذه التقنيات والوسائل هو سر تفاؤل «جيفري ساكس» وسبب نفاد صبره على السواء. فهو يرى أن هناك مصائد فقر أساسها صحي، إلا أن هناك أيضًا سلالم يمكننا أن نقدمها للفقراء لمساعدتهم على الفكاك من هذه المصائد. وإذا لم يستطع الفقراء تحمل تكلفة هذه السلالم، فإنه يتعين على باقي سكان العالم أن يمدوا لهم يد العون. وهذا هو ما تفعله منظمة «جرام فيكاس» في ولاية أوريسا عبر ما تقدمه من مساعدات لتنظيم القرى ودعمها لتكلفة أنظمة المياه. ومنذ بضع سنوات، أخبرنا «جو ماديات» أنه رفض تمويلًا من مؤسسة «بيل وميلندا جيتس» عندما أصر مسؤول المنحة أنه على سكان القرى أن يدفعوا كامل التكلفة لما سيحصلون عليه (لحسن الحظ، غيرت المؤسسة فيما بعد رأيها حول هذه المسألة). وقد دافع عن وجهة نظره قائلًا إن القرويين لا يستطيعون تحمل 190 روبية في الشهر، حتى وإن كان صحيحًا أن الفوائد الصحية

التي ستتحقق تفوق ذلك بكثير. إن منظمة «جرام فيكاس» لا تطلب من القرويين سوى أن يساهموا بما يتيسر لديهم في صندوق القرية حتى يتسنى مواصلة عمليات الصيانة للنظام وإضافة المزيد من المنازل مع نمو مساحة القرية. أما بقية التكلفة فتجمعها المنظمة من خلال متبرعين حول العالم. ووفقا لرأي «ساكس»، فإن هذه هي الكيفية التي ينبغي للأمور أن تسير عليها.

لماذا لا تُستخدم هذه التكنولوجيا على نطاق أوسع؟

معجزات لا تستخدم إلا قليلًا

هناك خلل واحد يعيب نظرية «ساكس» حول أن الفقراء عالقون في مصيدة الفقر المرتكزة لأساس صحي وأن المال يمكن أن يستنقذهم من هذه المصيدة. إن بعض وسائل التقنية هذه تتميز برخصها الشديد إلى حد يجعل الجميع، وبما في ذلك الفقراء المعدمين، قادرين على تحمل هذه التكلفة. فمثلًا، الرضاعة الطبيعية لا تكلف شيئًا على الإطلاق. ومع ذلك، هناك أقل من 40 في المائة من الأطفال حول العالم يعتمدون حصريًا على الرضاعة الطبيعية لمدة ستة أشهر، وذلك بحسب ما توصي به منظمة الصحة العالمية.[69] وثمة مثال جيد آخر وهو المياه، فإيصال المياه عبر الأنابيب للمنازل (مصحوبًا بتوفير خدمات الصرف الصحي) يكلف 190 روبية في الشهر أو 2280 روبية سنويًا، وهي كما رأينا، تعادل من حيث قدرتها الشرائية حوالي 300 ألف كواشاس زامبي. ويرجح أن سكان القرى الفقراء في زامبيا لن يستطيعوا تحمل

مثل ذلك المبلغ. ولكن بأقل من 2 في المائة من ذلك المبلغ، يمكن لأسرة زامبية تتألف من ستة أفراد أن تشتري كفايتها من الكلور لتنقية كل مياه الشرب التي تستهلكها الأسرة خلال عام. ويبلغ ثمن قنينة الكلور 800 كواشاس زامبي (0.18 دولار بحسب تعادل القوة الشرائية) وهي تكفي لمدة شهر. وهو أمر من شأنه أن يخفض حالات الإصابة بالإسهال بين الأطفال الصغار بنسبة 48 في المائة تقريبا.[70] ويدرك الناس في زامبيا فوائد الكلور؛ فعندما طلب منهم أن يذكروا اسم مادة تستخدم في تنقية مياه الشرب، أفاد 98 في المائة منهم بأن الكلور هو هذه المادة. وبالرغم من أن زامبيا دولة شديدة الفقر، فإن مبلغ 800 كواشاس لشراء قنينة تكفي لمدة شهر ليس مبلغًا كبيرًا في واقع الأمر، لاسيما وأن الأسرة متوسطة الحال تنفق 4800 كواشاس (1.10 دولار بحسب تعادل القوة الشرائية) أسبوعيًا لشراء زيت الطهو فقط. إلا أنه ومع ذلك فإن 10 في المائة فقط من السكان يستخدمون الكلور المبيض بالفعل لمعالجة المياه. وعندما قُدِّمت لبعض الأسر، في إطار إحدى التجارب، قسائم خصم يمكنهم بموجبها الحصول على قنينة الكلور مقابل 700 كواشاس (0.16 دولار بحسب تعادل القوة الشرائية)، فإن 50 في المائة فقط هم من رغبوا في شرائها.[71] لكن هذه النسبة ارتفعت ارتفاعًا كبيرًا عندما تم خفض سعر القنينة لتصبح 300 كواشاس (0.07 دولار بحسب تعادل القوة الشرائية)، ولكن ما يثير الدهشة هو أنه حتى وفي ظل هذا السعر المخفَّض فإن ربع الأشخاص لم يشتروا المنتج.

وعلى نحو مماثل يتسم الطلب على شبكات البعوض بالانخفاض. ففي كينيا، أسست كل من «جسيكا

كوهن» و«باسكالين ديوباس» منظمة غير حكومية تحت اسم «تمتم» TAMTAM التي تعني «معا ضد الملاريا» (Together Against Malaria) ، وذلك لتوزيع شبكات البعوض مجانًا في العيادات الصحية التي تستقبل حالات ما قبل الولادة في كينيا.[(72)] وفي نقطة ما، بدأت المنظمة الدولية للخدمات السكانية (PSI) توزيع شبكات بعوض مدعمة الأسعار، وليست مجانية، في العيادات نفسها. وقد أرادت كل من «كوهن» و«ديوباس» أن تكتشفا ما إذا كانت الحاجة لمنظمتهما مازالت قائمة. وقد أجريا لذلك اختبارًا بسيطًا ، حيث عرضا الشبكات بأسعار متراوحة في عيادات مختلفة، جرى اختيارها عشوائيًا. وقد تراوحت الأسعار من التوزيع المجاني تمامًا في بعض المناطق إلى الأسعار المدعمة من قبل المنظمة في مناطق أخرى. وكما كان الحال في شراء الكلور، فقد وجدا أن شراء الشبكات قد تأثر بشدة بالسعر المقرر للشبكة. فقد أخذ كل شخص تقريبًا الشبكة المجانية إلى منزله. ولكن الطلب على الشبكات انخفض انخفاضا حادا حتى قارب نقطة الصفر عندما بيعت الشبكة بأسعار المنظمة المدعمة (حوالي 0.75 دولار بحسب تعادل القوة الشرائية). وعندما كررت «ديوباس» التجربة في أسواق مدن أخرى إلاّ أنها أعطت الناس وقتًا حتى يذهبوا إلى بيوتهم ويجلبوا النقود (بدلًا من أن يتعين عليهم الشراء في الحال)، اشترى المزيد من الأشخاص الشبكة بالسعر المدعَّم من قبل المنظمة، إلا أن معدل الطلب على الشبكة تضاعف عدة مرات عندما تم تخفيض السعر إلى مستوى الصفر تقريبا.[(73)]

والشيء الأنكى هو أن الطلب على شبكات البعوض، وإن كان يتأثر بشدة بالسعر، فإنه لا يتأثر بنفس القدر بمستوى الدخل. وحتى نصل للجزء الأيمن من المنحنى

s ونبدأ دائرة إيجابية حيث ينعكس التحسن في الصحة والزيادة في الدخل إيجابًا كل منهما على الآخر، فزيادة الدخل التي يحققها شخص يقي نفسه من الملاريا تكفي غالبًا لأن يشتري لأطفاله الشبكة ليقوا أنفسهم من الملاريا أيضًا. لقد قلنا آنفًا بأن شراء شبكات البعوض لخفض احتمال الإصابة بالملاريا يمكن أن يؤدي إلى زيادة المداخيل السنوية بنسبة جيدة تصل إلى 15 في المائة في المتوسط. لكنه ورغم أن نسبة الـ 15 في المائة وهي مقدار الزيادة في الدخل تفوق بكثير جدًا سعر شبكة الأَسرَّة، فإن الأشخاص الأغنى بنسبة 15 في المائة لا تزيد فرصة احتمال شرائهم الشبكة عن غيرهم إلا بمقدار 5 في المائة.[(74)] وبعبارة أخرى، فإن توزيع شبكات البعوض مجانًا لمرة واحدة سيؤدي إلى زيادة في نسبة الأطفال الذين ينامون تحت الشبكة في الجيل التالي من 47 في المائة إلى 52 في المائة، وهذا الأمر لن يضمن نهائيًا أن الجيل القادم سوف ينام تحت شبكات البعوض. وهو ما لا يكفي للقضاء على الملاريا.

إن ما يؤكده النقص في الطلب ربما هو الصعوبة الأساسية التي تنطوي عليها مشكلة الصحة، فالسلالم اللازمة للخروج من فخ الفقر موجودة، لكنها ليست دائمًا في المكان المناسب، ولا يبدو أن الأشخاص يعرفون كيفية الصعود عليها أو حتى يريدون الصعود.

الرغبة في صحة أفضل

لأنهم لا يرغبون في التضحية بالكثير من المال أو الوقت في سبيل الحصول على الماء النظيف وشبكات البعوض، أو من أجل ذلك الأمر، الحبوب الطاردة للديدان أو الدقيق المعزز، برغم ما لهذه الأشياء من فوائد صحية

هائلة، فهل ذلك يعني أن الفقراء لا يأبهون بصحتهم؟ إن العكس هو ما تشير إليه الأدلة. فعندما سئلوا عما إذا كانوا قد شعروا على مدى شهر في الماضي القريب بـ «القلق أو التوتر أو الاضطراب»، أجاب زهاء ربع الفقراء في المناطق الريفية في أودايبور والمناطق الحضرية في جنوب أفريقيا بـ نعم.[(75)] وهذا معدل يفوق بكثير ما نراه في الولايات المتحدة الأمريكية. لقد كانت الحالة الصحية لهؤلاء الأشخاص أو أقاربهم هي السبب الأكثر تكرارًا وراء هذه الضغوط (يمضون 44 في المائة من أوقاتهم في أودايبور). وفي كثير من الدول الثماني عشرة التي لدينا بياناتها، أنفق الفقراء قدرًا معقولًا من أموالهم على الرعاية الصحية. ويبلغ متوسط ما تنفقه الأسرة المعدمة حوالي 5 في المائة من ميزانيتها الشهرية على الصحة في المناطق الريفية في الهند، فيما تتراوح هذه النسبة ما بين 3 إلى 4 في المائة في باكستان وبنما ونيكاراجوا. وفي معظم الدول، يوجد أكثر من ربع عدد الأسر قصد ممارسًا صحيًا مرة واحدة على الأقل خلال الشهر الماضي. وينفق الفقراء أيضا مبالغ كبيرة من المال على الأمور الصحية، فمن بين الأسر الفقيرة في أودايبور، بلغ إجمالي إنفاق 8 في المائة من هذه الأسر على الصحة أكثر من 5000 روبية (288 دولارًا بحسب تعادل القوة الشرائية) في الشهر السابق، وهو عشرة أضعاف الميزانية الشهرية للأسرة العادية، فيما تنفق بعض الأسر (التي تمثل نسبة الواحد بالمائة الأعلى إنفاقًا) حوالي 26 ضعفًا من متوسط الميزانية الشهرية للفرد. وعندما يواجَهون بمشكلة صحية خطيرة، تميل الأسر الفقيرة لخفض إنفاقها وبيع ما لديها من أصول أو الاقتراض مثلما فعلت «إبيو إمبتات»، وغالبا ما يكون الاقتراض بأسعار فائدة

عالية جدًا . وفي أودايبور، فإن كل أسرة ثالثة التقيناها كانت تقوم حاليًا بسداد قرض تم الحصول عليه تلبية لمتطلبات الرعاية الصحية. ويأتي جزء كبير من تلك القروض عبر مقرضي المال بأسعار فائدة عالية جدًا ، ويبلغ سعر الفائدة القياسي 3 في المائة شهريًا (أي 42 في المائة سنويًا).

أموالٌ مُهدَرة

وبناء عليه فإن القضية ليست هي كم ينفق الفقراء على الصحة، وإنما على أي شيء ينفقون هذه الأموال، التي غالبًا ما تذهب إلى علاجات باهظة التكلفة بدلًا من أن تُوجَه نحو سبل الوقاية ذات التكلفة الرخيصة. ولجعل الرعاية الصحية أقل كلفة، يلجأ كثير من الدول النامية إلى إنشاء نظام الحجر الصحي وذلك لضمان حصول الفقراء على الخدمات العلاجية الأساسية بتكلفة زهيدة (وغالبًا مجانية) وبالقرب من منازلهم. وعادة لن يوجد في أقرب المراكز الصحية طبيب، إلا أن الشخص الموجود به سيكون مدرَّبا على علاج الحالات البسيطة واكتشاف الحالات الخطيرة، التي يتم إرسال أصحابها إلى المستوى الأعلى من الرعاية الصحية. ويتعرّض هذا النظام في دول ضغوط شديدة بسبب نقص الكوادر البشرية، إلا أنه في دول كثيرة أخرى، كالهند مثلًا ، توجد المرافق وتتوفر الكوادر البشرية. وحتى في منطقة أودايبور، وهي منطقة نائية وذات وجود سكاني متناثر، تحتاج الأسرة للسير لمسافة ميل ونصف الميل حتى تجد مركزًا صحيًا ثانويًا يضم ممرضة مدرَّبة. إلا أننا ومع ذلك فقد جمعنا بيانات تشير إلى أن هذا النظام يفتقر للفاعلية. فالفقراء غالبًا ما يعافون نظام الرعاية الصحية العامة المجاني. وقد تبين أن

الشخص العادي ضمن أسرة ترزح تحت فقر مدقع يتردد على الجهة المزودة للرعاية الصحية مرة واحدة كل شهرين. ومن إجمالي هذه الزيارات، فإن أقل من ربعها يقصد مركزًا صحيًا حكوميًا.[(76)] أما ما يزيد على نصف هذه الزيارات فقد كان يقصد مراكز الرعاية الصحية الخاصة. أما بقية الزيارات فكانت تتوجه إلى المعالجين التقليديين الذين تتمحور خدماتهم أساسًا حول طرد الأرواح الشريرة.

ويبدو أن الفقراء في أودايبور يختارون التوجه ذات التكلفة المضاعَفة وهو العلاج بدلًا من الوقاية، ولاسيما العلاج لدى أطباء القطاع الخاص بدلا من الممرضات المدربات والأطباء الذين توفرهم الحكومة مجانا. ويمكن أن يُفهم ذلك في حال كان الأطباء القطاع الخاص أكثر كفاءة وتأهيلًا، إلا أنه لا يبدو أن هذه هي الحال. وليس هناك سوى نصف الأطباء الخصوصيين أو أكثر قليلًا ممن لديهم درجة علمية جامعية (ويشمل هذا الدرجات غير العادية مثل بكالوريوس العلوم الطبية التقليدية (BAMS) وبكالوريوس علوم الطب اليوناني (BUMS)، فيما لا يحمل ثلثهم أي درجة جامعية على الإطلاق. وعندما ننظر إلى الأشخاص الذين «يساعدون الطبيب» وهم في معظمهم يقومون بفحص المرضى أيضًا، فإن الصورة تصبح أشد قتامة؛ إذ إن ثلثي هؤلاء الأشخاص لا يحملون أي مؤهلات رسمية في الطب على الإطلاق.[(77)]

وعادة ما يشار في اللغة المحلية إلى هؤلاء الأطباء غير المؤهلين باسم «أطباء بنغاليين» وذلك نظرًا إلى أن إحدى أولى كليات الطب التي أنشئت في الهند كانت في منطقة البنغال، وقد انتشر هؤلاء الأطباء عبر شمال الهند بحثًا عن أماكن لممارسة الطب. وقد تواصل هذا التقليد، إذ مازال الأشخاص يتوافدون على القرى وليس

معهم إلا سماعة طبيب وحقيبة تحوي أنواعًا من الأدوية المتعارف عليها ويقدمون أنفسهم باعتبارهم أطباء بنغاليين، بغض النظر عما إذا كانوا من البنغال أو لا. وقد تحدثنا مع أحد هؤلاء الأشخاص الذي أوضح لنا كيف أصبح طبيبًا : «تخرجت من المدرسة الثانوية ولم أستطع الحصول على وظيفة، وعندئذ قررت أن أقدم نفسي كطبيب.» وقد تلطف معنا للغاية وأبرز شهادته الثانوية التي تبين منها أن مؤهلاته التي يحملها كانت في الجغرافيا وعلم النفس واللغة الهندية القديمة التي تعرف بالسنسكريتية. لكن وجود الأطباء البنغاليين ليس مقصورًا على المناطق الريفية فحسب، إذ كشفت دراسة أجريت على الأحياء القديمة في دلهي أن 34 في المائة فقط من الأطباء هناك كانوا يحملون درجة طبية رسمية.[78]

بالطبع، ليس بالضرورة أن عدم حمل درجة طبية يترادف مع عدم الأهلية، فهؤلاء الأطباء ربما تعلموا جيداً كيف يعالجون الحالات البسيطة ويحيلون البقية إلى مستشفى حقيقي. وقد التقينا مع طبيب بنغالي آخر (وكان فعلا من البنغال) وكان واضحاً جدًا عندما أقر بأنه يعرف حدوده، إذ كان يقدم للمريض دواء الباراسيتامول (مثل تيلينول) ومضادات الملاريا، وربما بعض المضادات الحيوية عندما يبدو له أن المرض ربما يستجيب لمثل هذا العلاج. أما إذا بدا أن حالة المريض صعبة، فكان يحيل المرضى إلى مركز الرعاية الصحية الأولية أو إلى مستشفى خاص.

إلا أنه ولسوء الحظ فإن ذلك النوع من إدراك الذات ليس شاملًا للجميع. وفي المناطق الحضرية من دلهي، بدأ كل من «جيشنو داس» و«جيف هامر»، وهما اقتصاديان في البنك الدولي، العمل على اكتشاف ما

الذي يعرفه الأطباء فعلا.[79] وقد بدآ بعينة تضم جميع أطياف الأطباء (سواء كانوا من القطاع العام أو الخاص أو كانوا مؤهلين أو غير مؤهلين) وقدما لكل منهم خمسة موضوعات قصيرة تتعلق بأمور صحية. فعلى سبيل المثال، وصل طفل يفترض أنه مريض ويشكو من الإسهال، وفي هذه الحالة فإن الإجراء الطبي المفترض بالنسبة للطبيب هو أن يوجه أولا أسئلة كافية ليستدل من خلالها عما إذا كان الطفل يعاني من ارتفاع عال في درجة الحرارة أو القيء، وإذا كانت الإجابة بالنفي، فهذا يعني استبعاد احتمالية الإصابة بمرض خطير، وهو ما يعني أن يصف له محلول الإرواء الفموي. وفي موضوع آخر، وصلت امرأة حامل ولديها أعراض ظاهرة ارتعاج (تسمم) الحمل، وهي حالة صحية تمثل خطرا على حياة الأم وتستدعي الإحالة العاجلة للمستشفى. وكانت إجابات الأطباء وأسئلتهم التي يوجهونها للمريض تقارن مع الأسئلة والإجابات «المثالية» وذلك لتكوين مؤشر عن كفاءة كل طبيب. وقد تبين أن متوسط الكفاءة في العينة شديد الانخفاض. بل وحتى أفضل الأطباء (وهم أفضل عشرين طبيبًا بين المائة طبيب) سألوا أقل من نصف الأسئلة التي كان ينبغي لهم أن يسألوها، أما أسوأ الأطباء (وهم أسوأ عشرين طبيبًا بين المائة) فلم يسألوا سوى سدس تلك الأسئلة. وفوق ذلك، فإن الغالبية العظمى من هؤلاء الأطباء كانوا يوصون بعمل أشياء كانت في أغلب الأحوال، بناء على تقييم لجنة من الخبراء الأطباء، ستجلب الأذى والضرر وليس النفع والفائدة. وقد تبين أن الأطباء الخاصين غير المؤهلين هم الأسوأ بلا منازع، ولاسيما هؤلاء الذين كان منهم من يعمل في المناطق الفقيرة. أما أفضل الأطباء فكانوا الأطباء الخاصين المؤهلين، فيما حل الأطباء العامون

في منطقة وسطى بين هؤلاء وأولئك.

كان هناك أيضًا نمط واضح في الأخطاء: فقد مال الأطباء للتهوين من الحالة المرضية لدى تشخيصهم وكذلك الإفراط في وصف الدواء. وفي دراستنا الصحية في أودايبور، وجدنا أن المريض أُعطي حقنة في 66 في المائة من الزيارات إلى العيادات الخاصة فيما أعطي قطرة في 12 في المائة من هذه الزيارات. ولا يتم إجراء اختبارات طبية إلا في 3 في المائة من هذه الزيارات. ويصف الأطباء المضادات الحيوية والسترويد أو كليهما معا عبر الحقن باعتبارهما الشكل التقليدي للعلاج من حالات الإسهال والحمى والقيء.[(80)]

ولا يعتبر هذا غير ضروري في معظم الحالات وحسب، وإنما ينطوي أيضًا على مخاطر. أولًا، هناك مشكلة تعقيم الإبر المستخدمة في الحقن؛ وكان بعض أصدقائنا يديرون مدرسة ابتدائية في قرية صغيرة تقع على مشارف دلهي، وكان بها طبيب لا تعرف له مؤهلات إلّا أنه يمتلك خبرة واسعة. وخارج عيادته كان يوجد برميل كبير يمتلئ دائما بالماء، وهناك صنبور مياه متصل به. وكان الطبيب بعد مغادرة كل مريض لعيادته، يخرج بدوره إلى خارج عيادته حيث يوجد البرميل ويسعى للفت الأنظار إليه وهو يقوم بغسل الحقنة بماء من البرميل. لقد كانت تلك هي طريقته الخاصة للإشارة إلى حرصه وحذره. لا ندري إن كان قد تسبب في نقل العدوى لأي أحد من خلال حقنته، لكن الأطباء في أودايبور يتداولون فيما بينهم قصة طبيب بعينه أصاب قرية برمتها بمرض التهاب الكبد الوبائي فيروس «ب» باستخدامه المتكرر للحقنة غير المعقمة نفسها.

وتزيد إساءة استخدام أدوية المضادات الحيوية من احتمالية ظهور سلالات بكتيرية مقاومة للدواء لدى

المريض.[81] ويصح ذلك فعلاًا إذا كان برنامج العلاج الموصى به أقصر من النظام المعتاد، لاسيما وأن الكثير من هؤلاء الأطباء قد اعتادوا على توفير أموال مرضاهم. ولذلك فإننا نشهد في أنحاء العالم النامي ارتفاعاً في معدلات مقاومة البكتيريا للمضادات الحيوية. وعلى نحو مشابه، فإن الجرعة غير الصحيحة وعدم التزام المريض الفقير بالتعليمات إنما يفسران ظهور سلالات من طفيل الملاريا مقاومة للأدوية المتعارف عليها في العديد من دول القارة الأفريقية، وهو أمر ينطوي على كارثة يمكن أن تحل بالصحة العامة.[82] وأما في حالة أدوية الاسترويدز، فإن الضرر الناجم عن الإفراط في استعمالها يمكن أن يكون مميتًا. ويمكن لأي باحث ناهز الأربعين من عمره أو أكثر ممن شاركوا في دراسة الفقراء في دول مثل الهند أن يستحضر مثالًا انتابته خلاله الدهشة عندما اكتشف أن شخصًا كان يظنه أكبر سنًا بكثير مما هو في الحقيقة قد تبين له أنه أصغر بكثير. وهناك الكثير من الأسباب التي قد تؤدي إلى الشيخوخة المبكرة، ولا شك أن أحدها هو استخدام الاسترويدز الذي لا يتوقف تأثيره عند جعل الأشخاص يبدون أكبر سنا مما هم عليه في واقع الأمر، وإنما يعجل أيضًا بوفاتهم. إلا أنه ولأن التأثير المباشر للدواء هو أن يجعل المريض يشعر بتحسن سريع، دون أن يخبره أحد بما يمكن أن يحدث لاحقًا، فإن المرض يعود إلى بيته فرحًا مسرورًا.

ما الذي يحدث هنا؟ لماذا يرفض الفقراء أحيانًا وسائل الوقاية الصحية غير المكلفة رغم فاعليتها – وهي الطريقة الأرخص والأسهل لإحداث تحسن لافت في صحة الناس- وبدلًا من ذلك ينفقون أموالًا كثيرة على أشياء لن تفيدهم، بل وقد تلحق بهم ضررا فعليًا؟

هل يمكن لوم الحكومات على ذلك؟

إن جزءًا من الجواب عن هذا السؤال هو أن كثيرًا من الفوائد ذات التكلفة الزهيدة تتحقق من خلال التزام سبل الوقاية، وقد جرت العادة أن تكون الحكومات هي اللاعب الرئيسي في مجال الوقاية. لكن المشكلة هي أن تلك الحكومات لديها أسلوبها الخاص الذي يجعل من الأشياء السهلة أقل سهولة بكثير مما ينبغي. فارتفاع معدلات الغياب والدافعية المتدنية لدى موظفي قطاع الصحة الحكومي يمثلان بكل تأكيد سببين وراء تعذر إيصال وسائل الرعاية الوقائية لطالبيها.

وغالباً ما تكون المراكز الصحية الحكومية مغلقة عندما يُفترض أن تكون مفتوحة. وفي الهند يفترض أن تفتح المراكز الصحية المحلية أبوابها لستة أيام في الأسبوع وست ساعات في اليوم. إلا أننا عندما قمنا بزيارة ما يزيد على 100 مرفق صحي مرة في الأسبوع وفي توقيتات عشوائية خلال ساعات العمل على مدى عام كامل في أودايبور، وجدناها مغلقة في 56 في المائة من هذه الزيارات. وفي 12 في المائة من هذه الحالات كان ذلك لأن الممرضة كانت تؤدي بعض المهام في مكان قريب من المركز. أما في المرات المتبقية، فكانت متغيبة. ويتشابه هذا المعدل من الغياب في أماكن أخرى. وفي عامي 2002 – 2003، أجرى البنك الدولي دراسة عالمية حول الغياب في بنجلاديش والإكوادور والهند وأندونيسيا وبيرو وأوغندا، ووُجد أن متوسط معدل الغياب لدى العاملين في القطاع الصحي (الأطباء والممرضين) 35 في المائة (بلغ ذلك المعدل في الهند 43 في المائة).[83] وفي أودايبور وجدنا أن هذه الغيابات لا يمكن التنبؤ بها أيضاً ، وهو ما يجعل الأمر أكثر صعوبة

لدى الفقراء في حال كانوا يعتمدون على هذه المراكز. أما المرافق الصحية الخاصة فتضمن للمريض أن يكون الطبيب موجودًا. فإذا لم يكن حاضرًا، فلن يحصل على راتبه، فيما سيحصل على ذلك الموظف الحكومي المتغيب.

وفوق ذلك، فحتى عندما يكون أطباء وممرضو الحكومة موجودين في مكان عملهم، فإنهم لا يعالجون مرضاهم كما ينبغي. ولأنه سبق له العمل مع مجموعة الأطباء أنفسهم الذين أجابوا عن الأسئلة النموذجية، فقد جلس أحد أعضاء الفريق البحثي لـ«داس وهامر» مع كل عامل في القطاع الصحي لمدة يوم كامل. وكان الباحث يسجل تفاصيل الزيارة التي قام بها كل مريض بما في ذلك عدد الأسئلة التي سألها الطبيب حول تاريخ المشكلة الصحية والفحوصات التي أجراها المريض والأدوية التي وُصفت له أو أعطيت و(فيما يخص القطاع الصحي الخاص) التكلفة التي تحملها. لقد كانت الصورة العامة التي استخلصناها من خلال بحثهم حول الرعاية الصحية في الهند، سواء كانت للقطاع الحكومي أو الخاص، صورة مفزعة. ويصف فريق «داس وهامر» ذلك من خلال قاعدة 3-3-3: التفاعل المتوسط يستمر لثلاث دقائق؛ أما مقدم الخدمة الصحية فيسأل ثلاثة أسئلة، وأحيانًا يقوم ببعض الفحوصات. أما المريض فيتلقى ثلاثة أدوية (غالبًا ما يصرف مزود الخدمة الصحية الأدوية مباشرة بدلًا من أن يكتب وصفات طبيبة). ويندر أن يتم إحالة المرضى للمستشفى (تبلغ نسبة الإحالة 7 في المائة)؛ ولا يحصل المرضى على تعليمات إلا في حوالي نصف عدد الزيارات ولا يقدم إلا ثلث الأطباء الإرشاد فيما يخص المتابعة. وكأن الأمر ليس سيئًا بما يكفي، فإن هذه

الأشياء تكون أسوأ في القطاع العام عنها في القطاع الخاص. فالقائمون على الخدمة الصحية في القطاع العام يخصصون حوالي دقيقتين لكل مريض في المتوسط، ويسألون أسئلة أقل عددًا، وفي معظم الحالات لا يلمسون المريض مطلقًا. وغالبًا ما يسألون المريض عن تشخيصه لحالته، ثم يعالجونه بناء على ذلك التشخيص. وقد وُجدت نتائج مشابهة في العديد من الدول.(84)

إذن ربما تكون الإجابة بسيطة نسبياً ؛ إن الناس يتجنبون نظام الرعاية الصحية في القطاع العام لأنه لا يعمل بفاعلية. ويمكن لذلك أن يوضح أيضًا السبب وراء ضعف معدلات الاستفادة من الخدمات التي يتم تقديمها عبر النظام الحكومي، مثل التطعيم وفحوصات ما قبل الولادة للأمهات الحوامل.

لكننا نعلم أن هذه ليست هي القصة كلها. فشبكات البعوض لا توزع حصريًا من قبل الحكومة، وكذلك الحال مع كلور تنقية المياه. وحتى عندما تحضر ممرضات القطاع الحكومي إلى مكان عملهن، فإن عدد المرضى الذين يطلبون خدماتهن لا يرتفع. فخلال فترة بلغت ستة أشهر تقريبًا نجحت منظمة «سيفا ماندير» وهي منظمة غير حكومية محلية، بالتعاون مع سلطات الحي خفض معدلات الغياب بشكل قوي – وارتفعت احتمالية وجود شخص في المركز الصحي من 40 في المائة المشؤومة إلى أكثر من 60 في المائة. ولكن ذلك لم يؤثر بأي شكل في أعداد المرضى الذين يترددون على المرافق الصحية.(85)

وفي مبادرة أخرى لمنظمة «سيفا ماندير»، أقامت المنظمة غير الحكومية مخيمًا شهريًا للتطعيم في مجموعة القرى نفسها. وجاء ذلك كرد فعل من المنظمة

إزاء معدلات التطعيم المتدنية بشدة في المنطقة؛ إذ كانت نسبة الأطفال الذين تلقوا مجموعة التطعيمات الأساسية (بحسب ما تحددها منظمة الصحة العالمية ومنظمة اليونيسيف) تقل عن 5 في المائة قبل تدخلٍ هذه المنظمة غير الحكومية. ونظرًا لأن هناك إجماعًا واسعًا للغاية على أن التطعيم ينقذ الحياة (يقدر أن هناك ما بين 2 إلى 3 ملايين شخص يموتون سنويًا من أمراض يمكن الوقاية منها بالتطعيم) وعلى أن تكلفته زهيدة (وبالنسبة للقرويين فهو مجانًا)، فيبدو أن ذلك سيكون هو الأولوية لدى كل رب أسرة. ويُعتقد على نطاق واسع أن معدلات التطعيم المنخفضة إنما تعزى إلى غياب الممرضات عن عملهن، فالأمهات سوف يسأمن من الذهاب سيرًا على أقدامهن وهن يحملن صغيرًا عندما لا يجدن الممرضة المسؤولة.

ولحل هذه المشكلة، قررت منظمة «سيفا مانديز» في العام 2003، أن تقيم مخيماتها الخاصة، التي كان يعلن عنها على نطاق واسع وتقام في اليوم نفسه من كل شهر، وكما تشير بياناتنا، فقد كانت تُعقد بانتظام دقيق للغاية. وقد أدى ذلك إلى حدوث بعض الزيادة في معدلات التطعيم؛ ففي القرى التي أقيم بها المخيم، تلقى 77 في المائة من الأطفال في المتوسط جرعة واحدة، إلا أن المشكلة كانت هي إكمال برنامج التطعيم. وبصفة عامة، زادت معدلات التطعيم الكامل في مجموعة القرى التي تمثل التجربة الضابطة من 6 في المائة إلى 17 في المائة في القرى التي أقيم بها المخيم. ولكن حتى في ظل الجودة العالية، وتوفير خدمات التطعيم مجانًا، وبعد أن أصبحت تصل حتى أبواب منازل أولياء الأمور، فقد ظل هناك ثمانية أطفال من بين كل عشرة لم يتلقوا برنامج التطعيم كاملًا.

وبناء على ذلك فإن علينا أن نقبل باحتمالية مفادها أن الناس إذا لم يقصدوا مراكز الرعاية الصحية الحكومية، فإن ذلك يعود جزئيًا إلى عدم حرصهم التام على الاستفادة من الخدمات التي تقدمها هذه المراكز، ومن بينها التطعيم. لماذا إذن يطلب الفقراء كثيرًا من الرعاية الصحية (السيئة)، ثم يظهرون هذا القدر من اللامبالاة إزاء هذه الخدمات الوقائية، وبشكل أعم إزاء كل الفوائد الرائعة والرخيصة التي ابتكرها الطب من أجلهم؟

فهم الطلب على خدمات الرعاية الصحية

هل مجانية الخدمة تعني عدم جدواها؟

إذا كان الناس لا يُقبلون على التقنيات الوقائية رخيصة التكلفة لتحسين أوضاعهم الصحية، فهل يمكن أن يكون رخص هذه التقنيات هو السبب وراء ذلك؟

وهذا التفسير ليس مستبعدًا مثلما قد يبدو عليه الأمر. إن أبسط مبادئ التوفير الاقتصادي تشير إلى أن التكلفة، عندما تُدفع أو تصبح «غارقة»، لا ينبغي أن يكون لها أدنى تأثير في الاستخدام ، لكن هناك كثيرين ممن يزعمون أنه وكما هو الحال غالبًا، فإن التوفير الاقتصادي يفهم ذلك على نحو خاطئ. وفي حقيقة الأمر، فإن هناك تأثيرًا «نفسيًا للتكلفة الغارقة» – إذ يميل الناس على الأرجح لاستخدام الشيء الذي دفعوا ثمنًا كبيرًا في سبيل الحصول عليه. وفوق ذلك فربما يقيّم الناس الجودة بناء على سعر الشيء، والأشياء ربما تعتبر معدومة القيمة تحديدًا لأنها رخيصة الثمن.

إن كل هذه الاحتمالات تكتسي أهمية لأن الصحة تعتبر مجالًا اعتاد فيه حتى أنصار السوق الحرة من الاقتصاديين على تأييد التوجه نحو دعم خدماتها،

ونتيجة لذلك، تصبح معظم تلك الفوائد الرخيصة متاحة بأسعار تقل عن أسعار السوق. والمنطق الذي يفسر ذلك بسيط، فشبكة البعوض لا تحمي الطفل الذي ينام تحتها وحسب، وإنما أيضًا الأطفال الآخرين الذين لن تصيبهم العدوى من ذلك الطفل. والممرضة التي تعالج الإسهال مستخدمة محلول الإرواء الفموي بدلًا من المضادات الحيوية تمنع انتشار مقاومة الدواء. والطفل الذي يتجنب الإصابة بالتهاب الغدة النكافية لحصوله على جرعات التطعيم اللازمة يساعد على حماية زملائه في المدرسة أيضًا. ولو أن إتاحة هذه التقنيات بأسعار رخيصة يضمن أن مزيدًا من الأشخاص سوف يستخدمونها، فإن الجميع سوف يستفيدون من ذلك أيضًا.

ومن ناحية أخرى، إذا كان الناس عرضة لتأثير التكلفة الغارقة مثلًا، فإن هذه الأنواع من الدعم يمكنها أن تؤدي إلى نتائج عكسية – فمعدلات الاستخدام ستكون متدنية لأن السعر رخيص جدًا . وفي كتابه «العبء الواقع على الرجل الأبيض»،[(86)] يبدو أن «ويليام إيسترلي» يشير إلى أن هذا هو ما يحدث. ويشير إلى أمثلة استخدمت فيها شبكات البعوض كحجاب لثوب زفاف. ويتحدث آخرون عن مراحيض تستخدم كزهريات أو أكثر وضوحًا، استخدام الواقيات الذكرية كبالونات.

إلا أنه توجد الآن مجموعة من التجارب الدقيقة تشير إلى أن هناك تضخيم لتلك النوادر. ولم تجد العديد من الدراسات التي بحثت فيما إذا كان السبب وراء قلة استخدام الأشياء من قبل الناس هو حصولهم عليها مجانًا، لم تجد دليلًا يؤيد مثل هذا السلوك. ولنستحضر تجارب «كوهين» و«ديوباس» من منظمة «تمتم»، التي وجدت أن الناس يميلون على نحو أكبر لشراء شبكات

البعوض عندما يكون ثمنها رخيصًا للغاية أو توزع مجانًا. فهل تلك الشبكات ذات الأسعار المدعمة تُستخدم فعلًا؟ وحتى يتسنى لنا فهم ذلك، فقد أرسلت «تمتم» بعد بضعة أسابيع من التجربة الأولية مسؤولين ميدانيين إلى بيوت الأشخاص الذين اشتروا الشبكات بالأسعار المتنوعة المدعمة. وقد وجدوا أن ما يتراوح بين 60 في المائة و70 في المائة من السيدات اللائي حصلن على شبكة كن يستخدمنها بالفعل. وفي تجربة أخرى، زادت نسبة الاستخدام مع مرور الوقت إلى حوالي 90 في المائة. وفوق ذلك، لم يجدوا فرقًا في معدلات الاستخدام بين هؤلاء الذين دفعوا من جيوبهم الخاصة للحصول عليها وهؤلاء الذين لم يدفعوا أي شيء. إن نفس النوع من النتائج، التي استبعدت احتمالية أن يكون الدعم هو المسؤول عن قلة الاستخدام، قد وُجدت الآن لكن في ظروف أخرى.

ولكن إذا كان الدعم ليس هو السبب وراء ذلك، فأي شيء إذن؟

هل يكون الدين هو ذاك السبب؟

نشأ «أبهجيت» في أسرة تنحدر من منطقتين مختلفتين في الهند. فبينما كانت والدته من مومباي، حيث لا تَعتبر أسرتُها أي وجبة طعام وجبة كاملة ما لم تحتوي على «شباتي» وهو خبز خال من الخميرة ويُصنع من القمح الكامل والذرة البيضاء. أما والده فكان من البنغال، حيث يتناول الناس الأرز مع كل وجبة تقريبا. وتسود كلا المنطقتين أيضًا رؤى مختلفة تماما حول كيفية علاج الحمى. فكل أم في ولاية ماهاراشترا تعرف أن تناول الأرز يساعد على الشفاء السريع. أما في منطقة البنغال، وعلى النقيض من ذلك، فيُحظر تناول

الأرز عند الإصابة بالحمى. وعندما يود شخص من البنغال القول بأن شخصًا ما قد شفي من الحمى، فإنه يقول «إنه سُمح له بتناول الأرز اليوم.» وعندما سأل الطفل «أبهجيت» ذو الأعوام الستة عمته البنغالية عن ذلك التناقض الواضح الذي حيَّره، كان جوابها أن الأمر يتعلق بالدين.

لا شك أن الدين، أو حتى نستخدم المرادفات الأكثر دنياوية، مجموعة معتقداتنا وأفكارنا تمثل عنصرًا مهمًا للغاية في تحديد الكيفية التي نتعامل بها جميعًا مع النظام الصحي. وإلا فكيف لنا أن نعرف أن الدواء الذي وصفه الطبيب سوف يهدئ من تهيج الجلد وأنه لا ينبغي لنا أن نضع بعض العلقيات (ديدان حلقية) بدلًا عن ذلك؟ فلا أحد منا على الأغلب قد شهد تجربة عشوائية أُعطي فيها أشخاصٌ يعانون التهابًا رئويًا مثلًا مضادًا حيويًا فيما أعطي آخرون ديدانًا. ولسنا نملك في واقع الأمر أي دليل مباشر على أن تلك التجربة قد أجريت بالفعل. لكن ما يبعث لدينا الطمأنينة هو الثقة في الطريقة التي يتم بها اعتماد العقاقير من قبل إدارة الغذاء والدواء (الأمريكية) أو أيٍّ من نظيراتها. إننا نشعر أن المضاد الحيوي لم يكن ليُتداول في سوق الدواء لولا أنه خضع لبعض التجارب، وأحيانًا نثق خطأً، نظرًا للإغراءات المالية التي قد تشجع على التلاعب بالتجارب الطبية، في إدارة الغذاء والدواء (الأمريكية) لضمان أن الدراسات التي أجريت بشأن الدواء هي دراسات موثوق بها وأن المضادات الحيوية آمنة وفعالة.

وليس القصد من وراء ذلك على الإطلاق هو التلميح بأن قرارنا بالثقة في وَصفات الأطباء هو قرار يجانبه الصواب، وإنما القصد هو التشديد على حقيقة أن كثيرًا من المعتقدات والأفكار التي ليس لدينا عليها دليل

مباشر أو لدينا عليها دليل واه تُسهم في تلك الثقة. فعندما تتآكل هذه الثقة لسبب أو لآخر في الدول الغنية، فإننا نشهد ثورة ضد أفضل الممارسات المقبولة والمتعارف عليها. وبالرغم من التطمينات المستمرة التي تصدرها اللجان الطبية العليا بأن التطعيمات آمنة، إلا أن هناك أشخاصًا في الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة، مثلًا، يرفضون تطعيم أطفالهم ضد الحصبة بسبب الصلة المزعومة بين لقاحها وبين الإصابة بمرض التوحد. ولذلك فإننا نجد حالات الإصابة بالحصبة آخذة في التزايد في الولايات المتحدة بالرغم من أنها بدأت في التناقص في كل دول العالم الأخرى. [(87)] ولننظر إلى ظروف مواطني الدول الفقيرة ممن هم متوسطي الحال. فإذا كان الناس في الغرب، ورغم كل ما وضع تحت تصرفهم من معارف طوَّرها أفضل علماء العالم، يجدون صعوبة في بناء خياراتهم على أدلة دامغة، فأي صعوبة إذن تلك التي تواجه الفقراء وهم أقل قدرة على الوصول للمعلومات؟ إن الناس يحددون خياراتهم على أساس ما يستطيعون فهمه، ولكن نظرًا لأن معظمهم لم يدرس حتى أوليات علم الأحياء في المدرسة الثانوية، وليس لديهم، مثلما رأينا آنفًا، ما يدفعهم للثقة في كفاءة ومهنية أطبائهم، فإن قرارهم يصبح وعلى نحو كبير خبط عشواء.

فعلى سبيل المثال، يبدو أن الفقراء في دول كثيرة يتبنون نظرية مفادها أنه من المهم أن يتم إيصال الدواء مباشرة إلى الدم – ولذلك نجدهم يرغبون في الدواء الذي يتم تعاطيه عن طريق الحَقن. وحتى ترفض هذه النظرية (المعقولة في ظاهرها)، يتعين عليك أن تلم ببعض المعرفة حول كيفية امتصاص الجسم للمغذيات عبر القناة الهضمية وحول السبب الذي يجعل التعقيم

السليم للحقن يتطلب تعريضها لدرجات حرارة عالية. بعبارة أخرى، فإنك بحاجة لأن تُلم بالمعلومات التي تتيحها دراسة علم الأحياء في المدرسة الثانوية.

وما يزيد الأمر سوءًا، هو أن الإحاطة بشؤون الرعاية الصحية مسألة في غاية الصعوبة لا للفقراء وحدهم، وإنما للجميع أيضًا.[(88)] فإذا كان المرضى مقتنعين على نحو ما بأنهم بحاجة للحقن حتى تتحسن حالتهم الصحية، فإن احتمال إدراكهم لأنهم على خطأ يبقى احتمالًا ضئيلًا. ولأن معظم الأمراض التي تدفع المرضى للجوء إلى الطبيب هي أمراض تنتهي من نفسها (بمعنى أنها ستزول بصرف النظر عن التدخل الخارجي)، فإن هناك احتمالًا كبيراً لأن يشعر المرضى بالتحسن بعد حقنة واحدة من المضاد الحيوي. وهذا بطبيعة الحال يعزز الارتباطات السببية الزائفة، فحتى إذا كان المضاد الحيوي لم يؤثر شيئًا في علاج المرض، فمن الطبيعي أن يُعزى إليه أي تحسن. وعلى النقيض، فإنه ليس من الطبيعي أن تُعزى القوة السببية لعدم القيام بشيء؛ فإذا لجأ شخص مصاب بالأنفلونزا إلى الطبيب، ولم يفعل الطبيب شيئًا، ثم شعر المريض بعدئذ بالتحسن، فإنه سوف يستنتج أن الفضل لا يعود في ذلك للطبيب. وبدلًا من أن يشكر الطبيب لعدم وصفه دواء له، فإن المريض سوف يميل للتفكير بأن الحظ قد خدمه هذه المرة وأن عليه البحث عن طبيب آخر مستقبلًا. إن مثل هذا الأمر يخلق ميلًا طبيعيًا إلى الإفراط في صرف الدواء في السوق الخاصة غير الخاضعة للقواعد والنظم. ويزداد الأمر تعقيدًا إذا ما علمنا أنه، وفي حالات كثيرة، يكون واصف الدواء وصارفه هو الشخص نفسه، سواء كان ذلك لأن الناس يلجؤون إلى صيدليات الأطباء طلباً للمشورة الطبية أو

لأن الأطباء يخزنون الأدوية ويبيعونها في عياداتهم الخاصة.

وربما يصبح الأمر أكثر صعوبة عندما يتعين علينا التعلم من تجاربنا مع التطعيم، وذلك كون الطعم لا يحل مشكلة قائمة، وإنما بدلا عن ذلك يقي من مشكلات مرضية محتملة مستقبلا. فعندما يتم تطعيم طفل ضد الحصبة، فإن ذلك الطفل لن يصاب بها. ولكن ليس كل الأطفال الذين لا يحصلون على التطعيم يصابون بالحصبة فعلا (ولاسيما إذا كان الآخرون المحيطون بهم ممن يُعتبرون مصدرًا محتملًا للعدوى قد تلقوا التطعيم ضد المرض)، ولذلك يصبح صعبًا للغاية أن نجد علاقة واضحة بين التطعيم وبين الخلو من الأمراض. وفوق ذلك، فإن التطعيم لا يقي إلا من بعض الأمراض- فهناك أمراض كثيرة أخرى لا يقي منها – ولا يدرك الآباء غير المتعلمين بالضرورة ما الأمراض التي يفترض بهم أن يحصنوا أطفالهم منها. ولذلك فعندما يمرض الطفل رغم تلقيه التطعيمات، فإن الآباء يشعرون كما لو أنهم قد خُدعوا على نحو ما، وغالبًا ما يُقررون ألا يقبلوا بالتطعيم مرة أخرى. وربما لا يدرك الآباء أيضًا السبب وراء الحاجة لكل الجرعات المقررة في برنامج التطعيم الأساسي، وقد يشعرون بعد تلقي أطفالهم لجرعتين أو ثلاث، بأنهم قد فعلوا ما ينبغي لهم فعله. وهكذا فإنه من السهل للغاية أن تصادف معتقدات مضللة بشأن ما يفيد في مجال الصحة.

المعتقدات الواهية وضرورة التعلق بالأمل

ربما يكون هنالك سبب آخر وراء تمسك الفقراء بمعتقدات قد يتعذر تبريرها؛ فعندما لا يجدون أمامهم سوى القليل الذي يمكن عمله، فإن التمسك بأهداب

الأمل يصبح أمرًا لا غنى عنه. وقد أوضح لنا أحد الأطباء البنغاليين ممن تحدثنا إليهم عن الدور الذي ينهض به في حياة الفقراء، كما يلي: «إن الفقراء في الحقيقة لا يستطيعون تحمل تكاليف التداوي من أي مرض خطير، لأن ذلك يتطلب قيامهم بأشياء مكلِّفة مثل إجراء الفحوصات الطبية والدخول إلى المستشفيات لتلقي العلاج، وهو ما يجعلهم يلجؤون إليّ حتى أداوي عللهم البسيطة، إلى جانب أنني أقدم لهم بعض الأدوية القليلة التي تجعلهم يشعرون بالتحسن.» بعبارة أخرى، من المهم أن تظل تفعل شيئًا حيال صحتك، حتى وإن كنت تدرك أنك لا تقوم بأي شيء حيال المشكلة الكبرى.

وفي الحقيقة، فإن احتمالية لجوء الفقراء للأطباء للتداوي من حالات صحية ربما تتهدد حياتهم مثل آلام الصدر أو وجود دم في البول تقل كثيرًا عن احتمالية لجوئهم للأطباء لدى شكواهم من حالات مثل الحمى والإسهال. ولذلك يتساوى ما ينفقه الفقراء في دلهي على العلل البسيطة التي تصيبهم مع ما ينفقه الأغنياء على العلل ذاتها، إلا أن الأغنياء ينفقون مالا أكثر بكثير عندما يتعلق الأمر بالأمراض المزمنة.[89] وهكذا ربما يكون السبب الحقيقي الذي يجعل آلام الصدر مرشحة طبيعية لأن تُعتبر مرضًا يحتاج معالجًا تقليديًا «مشعوذًا» (وقد شرحت لنا امرأة عجوز ذات مرة المفاهيم المزدوجة للأمراض التي تسببها الأشباح وللأمراض الطبية – وهي تصر على أن الأمراض التي تسببها الأشباح يجب أن يكون علاجها على أيدي المعالجين التقليديين) مثلما هي مرشحة لأن تكون ذبحة صدرية، هو أن معظم الناس لا يستطيعون تحمل تكلفة علاجها لدى الأطباء.

وربما ولنفس السبب نجد أن ثمة حاجة ماسة في كينيا للمعالجين التقليديين والوعاظ في علاج مرض نقص المناعة المكتسبة «الأيدز» (وهم يعلنون عن خدماتهم باعتزاز في كل مدينة عبر لوحات إعلانية رسمت باليد). ولأنه لم يكن هناك الكثير الذي يستطيعه أطباء الطب الغربي إزاء المرض (على الأقل حتى أصبحت أسعار العقاقير المضادة للفيروسات أكثر احتمالًا)، فلماذا إذن لا نُجرِّب أعشاب المعالجين التقليديين وتعاويذهم؟ لاسيما وأنها تتميز برخصها وتمنح المريض على الأقل إحساسًا بأنه يفعل شيئًا ما. ونظرا لأن الأعراض والأمراض الانتهازية تأتي وتزول، فمن الممكن أن يصدقوا، ولو لفترة محدودة، أن هذه الوسائل التقليدية ذات مفعول.

ولا يقتصر هذا النزوع للتعلق ولو في قشة على الدول الغنية. فهذا هو أيضًا ما تفعله القلة الثرية في الدول الفقيرة ومواطنو دول العالم الأول عندما يواجهون مشكلة صحية لا يعرفون لها علاجًا. وفي الولايات المتحدة، نجد مشكلتي الاكتئاب وآلام العمود الفقري ضمن الحالات المرضية غير المفهومة التي تُوهن المصابين بها. ولهذا السبب يتردد الأمريكيون دائمًا على الأطباء النفسيين والمعالجين الروحانيين أو يلتحقون بفصول اليوجا أو يقصدون مُقومي العظام والعمود الفقري. ونظرًا لأن كلا المرضين يأتيان ويزولان، ولكون المصابين بهما تتناوبهم حالات من الأمل والإحباط، فإنهم في كل مرة يريدون أن يصدقوا ولو للحظة على الأقل أن العلاج الجديد سيكون فيه الشفاء.

ربما تكون المعتقدات التي يتمسك بها أصحابها مدفوعين بمصلحة وفائدة ما، أكثر مرونة من تلك التي يكون التمسك بها عائدًا إلى قناعة حقيقية. وقد لمسنا

أدلة على ذلك في أودايبور. فمعظم الأشخاص الذين يلجؤون للمعالج التقليدي يقصدون أيضًا الطبيب البنغالي والمستشفى الحكومي، ولا يبدو أنهم يتوقفون أمام حقيقة أن تلك الأشياء تمثل نسقين فكريين مختلفين تمامًا ومتناقضين معا. إنهم يتحدثون عن الأمراض التي يعالجها المعالج التقليدي وعن الأمراض التي يعالجها الطبيب، لكن عندما يستمر معهم مرض ما، فلا يبدو أنهم يصرون على هذا التمييز بين النسقين، ويرغبون في اللجوء لكليهما.

لقد برزت كثيرًا مسألة ما تحمله المعتقدات من مغزى لدى الناس عندما كان القائمون على منظمة «سيفا ماندير» يفكرون فيما يمكنهم عمله لتحسين معدلات التطعيم، بعد أن تبين لهم أنه حتى وفي ظل نظام المخيمات الشهرية الذي نفذته المنظمة بشكل جيد، يظل هناك أربعة أخماس الأطفال دون تطعيم كامل. وقد أفاد بعض الخبراء المحليين بأن هذه المسألة متجذرة في الأنساق الفكرية للأشخاص، وزعموا بأن التطعيم ليس له مكان في النسق الفكري التقليدي – ففي المناطق الريفية من أودايبور، وبعض المناطق الأخرى، يسود معتقد تقليدي بأن الأطفال يموتون لأنهم يتعرضون للعين الحاسدة، وهم يتعرضون لها عندما يظهرون أمام ملأ من الناس. ولذلك لا يصطحب الآباء أطفالهم خارج المنزل خلال السنة الأولى من أعمارهم. وبناء على ذلك، يرى الخبراء المشككون أنه يصعب للغاية إقناع القرويين بأن يُحصنوا أطفالهم قبل أن يُغيروا معتقداتهم أولًا.

وبالرغم من قوة وجهات النظر هذه، فعندما أقامت منظمة «سيفا ماندير» مخيمات التطعيم في أودايبور، استطعنا أن نقنع «نليمينا خيتان»، وهي الرئيس

التنفيذي لمنظمة «سيفا ماندير»، أن تجرب شيئا على نحو مؤقت؛ وهو أن تقدم رطلين من طعام «الدال» (الفول المجفف، وهو أحد الأغذية الرئيسية في المنطقة) مقابل كل عملية تطعيم ومجموعة من الأطباق المصنوعة من الصلب المقاوم للصدأ مقابل إكمال برنامج التطعيم. وكان الطبيب المسؤول عن البرنامج الصحي في منظمة «سيفا ماندير» رافضًا تمامًا لتجربة هذه الفكرة في أول الأمر. فمن ناحية، بدا أنه من الخطأ أن ترشو الناس حتى يفعلوا الشيء الصحيح، وأنه ينبغي لهم أن يفكروا بأنفسهم فيما يعود على صحتهم بالنفع. ومن ناحية أخرى، فقد بدا الحافز الذي اقترحناه ضعيفًا للغاية؛ فإذا كان الناس لا يُحصِّنون أطفالهم حتى في ظل الفوائد الصحية الهائلة التي سيحققها ذلك، فلابد أن ثمة سببًا قويًا يمنعهم. فإذا كانوا يعتقدون أن اصطحاب أطفالهم للخارج سوف يلحق بهم الأذى، فإن رطلين من «الدال» (الذي يعادل 4 روبية فقط، أو 1.83 دولار بحسب تعادل القوة الشرائية، أي أقل من نصف الأجر اليومي للعمل في موقع أشغال عامة) لن يكونا كافيين لإقناعهم. وكنا قد تعرَّفنا على أشخاص في منظمة «سيفا ماندير» لفترة طويلة أمكننا خلالها أن نقنعهم بأن الفكرة مازالت تستحق التجربة ولو على نطاق ضيق، ثم أقامت المنظمة 30 مخيمًا تم تزويدها بمحفزات. حققت التجربة نجاحًا مدويًا ؛ إذ تضاعف معدل التطعيم في القرى التي أقيمت بها المخيمات سبعة أضعاف وبلغ 38 في المائة. وفي جميع القرى المجاورة، الواقعة في نطاق ستة أميال، كانت النسبة أعلى بكثير. وقد اكتشفت منظمة «سيفا ماندير» أن تقديم «الدال»، وللمفارقة، قد خفَّض تكلفة التطعيم فعليًا عبر رفعه للكفاءة، وذلك لأن الممرضة،

التي كانت تتلقى أجرا بالفعل مقابل عملها، أصبحت تظل مشغولة طيلة ساعات العمل.[(90)]
كان برنامج التطعيم الذي تنفذه منظمة «سيفا مانديرا» أحد أكثر البرامج التي قيَّمناها إثارة للإعجاب، وهو على الأرجح أعلى البرامج إنقاذًا للأرواح. من أجل ذلك فإننا نعمل مع «سيفا ماندير» ومنظمات أخرى، لتشجيع استنساخ هذه التجربة في سياقات أخرى. وما يلفت الانتباه، هو أننا نواجه بعض المقاومة، ويشير الأطباء إلى أن نسبة 38 في المائة ما زالت بعيدة كل البعد عن نسبة 80 أو 90 في المائة اللازمة لتحقيق ما يعرف بـ«مناعة القطيع»، وهي المعدل الذي يصبح عنده المجتمع كله محصَّنًا. وتهدف منظمة الصحة العالمية لتحقيق تغطية وطنية تصل إلى 90 في المائة فيما يخص التطعيمات الأساسية، وإلى 80 في المائة فيما يخص الوحدات الفرعية من التطعيم. ويرى البعض في الأوساط الطبية أنه إذا لم يتم تحقيق الحماية الكاملة للمجتمع، فليس هناك سبب لتشجيع بعضٍ الأسر على القيام بما ينبغي لهم القيام به تحقيقًا لمصلحتهم. وبالرغم من أن تحقيق التغطية الشاملة سيكون أمرًا رائعًا ولا شك، فإن جدلية «الكل أو لاشيء» ليست معقولة إلا في ظاهرها؛ فحتى إن كان تطعيمي لطفلي لن يسهم في استئصال المرض، فإنه لن يقي طفلي وحسب، وإنما الأطفال المحيطين به أيضا.[(91)] وهكذا فما زالت هناك فوائد مجتمعية جمَّة يمكن تحقيقها من زيادة معدلات التطعيم الكامل ضد الأمراض الأساسية من 6 في المائة إلى 38 في المائة.
وفي النهاية، فإن عدم الثقة في محفزات التطعيم تتحدد على أساس المعتقدات الراسخة لدى طرفي الطيف السياسي الرئيس سواء كانوا على يمينه أو

يساره؛ فلا تحاول أن ترشو الأشخاص ليفعلوا أشياء ترى أنه ينبغي لهم عملها. بالنسبة لجناح اليمين، فسبب ذلك هو أن هذه المحفزات سوف تذهب سُدى؛ أما بالنسبة لليسار التقليدي الذي يضم الكثير من أوساط الصحة العامة والطبيب الجيد في منظمة «سيفا مانديز»، فمرجعه أنه يحط من شأن ما يُعطَى ومن شأن الشخص الذي يتلقاه. وبدلًا من ذلك، ينبغي لنا التركيز على إقناع الفقراء بما للتطعيم من فوائد.

ونحن نرى أن كلتا وجهتي النظر هاتين تعتبران إلى حد ما طريقتين خاطئتين في التعاطي مع هذه المشكلة والمشكلات الشبيهة الأخرى، وذلك لسببين: أولًا، تثبت التجارب الخاصة برطلي «الدال» أن الفقراء ربما يؤمنون بكل أنواع المعتقدات، ولو على الأقل في أودايبور، لكن كثيرًا من هذه المعتقدات لا ترتكز إلى قناعات راسخة. فخشيتهم من عين الحسود لا تصل إلى الحد الذي يجعلهم يفرطون في رطلي «الدال». ولا بد أن هذا يعني أنهم يعرفون فعلًا أنهم ليسوا في وضعية تؤهلهم لأن يتبنوا أساسًا قويًا لتقييم تكاليف اللقاحات وفوائدها. فعندما يعرفون ما يريدون بالفعل – مثل تزويج ابنتهم إلى شخص من نفس الطبقة أو الدين، إذا أردنا مثالًا سيئًا لكنه مهم – فلن يكون من السهولة بحال أن يتم رشوتهم. إذن، وبالرغم من أن بعض المعتقدات التي يتبناها الفقراء هي معتقدات يتمسكون بها تمسكًا راسخًا، فمن الخطأ الظن بأن الحال هكذا دائمًا.

وهناك سبب ثان يجعل من ذلك خطأ؛ إذ يبدو أن كلا الجناحين اليمين واليسار يظنان أن الفعل يتبع النية؛ بمعنى أن الناس إن اقتنعوا بما للتطعيم من قيمة، فسوف يتم تطعيم الأطفال. ولكن هذا ليس صحيحًا

دائمًا، وعواقبه بعيدة المدى.

قرارات العام الجديد

وأحد الأدلة الواضحة على أن رفض الناس للتطعيم ليس رفضًا راسخًا هو أن 77 في المائة من الأطفال قد تلقوا اللقاح الأول في القرى التي لم تقدم المخيمات فيها «الدال»، وهو ما يعكس رغبة لدى الناس في بدء عملية التطعيم، حتى من دون أي محفزات. لكن المشكلة تكمن في إقناعهم باستكماله. وهذا هو أيضًا السبب في أن معدلات التطعيم الكامل لا تتجاوز نسبة 38 في المائة – فالمحفزات تجعل الناس يقبلون على تطعيم أطفالهم مرات إضافية أخرى، ولكن ليس بما يكفي لاستكمال الجرعات الخمس كلها، بالرغم من أطباق الصلب المقاوم للصدأ المجانية التي تنتظرهم في حال أتموا البرنامج.

ويبدو أن ذلك ربما يعود في جزء كبير منه إلى السبب نفسه، وهو أننا عاما بعد عام نواجه صعوبة في الالتزام بقرارات العام الجديد من قبيل الانتظام في الذهاب إلى صالة التمارين الرياضية، بالرغم من إدراكنا لأن ذلك قد يجنبنا أزمة قلبية في المستقبل. لقد تم إخضاع عدد من الظواهر الاقتصادية لأبحاث علم النفس الآن وهو ما أظهر أن طريقة تفكيرنا في الحاضر تختلف اختلافاً بيّنا عن طريقة تفكيرنا في المستقبل (وهي نظرية يشار إليها باعتبارها «عدم الاتساق الزمني»).[92] فنحن في الحاضر نتصرف بعفوية، وتحكمنا إلى حد كبير عواطفنا ورغباتنا الآنية: مثل الخسائر البسيطة للوقت (وقوفًا في الطابور لتطعيم الطفل) أو الآلام البسيطة (في عضلات الحوض التي تحتاج للشد) التي يجب تحملها الآن وتبدو أكثر إثارة للضيق في اللحظة الآنية عنها

عندما نفكر بها بدون تعجل (مثلاً ، تناول وجبة طعام كانت دسمة إلى حد يجعلك تستبعد إمكانية القيام بأي تمارين فورية). والنقيض، بالطبع، ينطبق على «المكافآت» الصغيرة (مثل الحلوى والسجائر) التي نشتهيها حقًا في الحاضر؛ إلا أننا عندما نخطط للمستقبل فإن اللذة المرتبطة بهذه المتع تبدو أقل أهمية.

إننا نميل بطبيعتنا إلى إرجاء التكاليف الضئيلة، حتى لا نتجشم مؤونتها في يومنا هذا وإنما في غدنا بدلًا عن ذلك. وسوف نتناول هذه الفكرة مرة أخرى في الفصول القادمة. فربما تكون لدى الآباء قناعة تامة بالفوائد المترتبة على التطعيم – ولكن هذه الفوائد لن تصبح مستحقة إلا مستقبلًا، أما التكلفة فيتم تجشمها اليوم. ومن منظور اليوم، يصبح من المعقول أن ننتظر الغد. ولسوء الحظ، فإن الغد عندما يصبح هو اليوم، فإن المنطق نفسه يسري. وبنفس النمط، فربما نرغب في تأجيل شراء شبكة بعوض أو قنينة كلور لوقت لاحق، وذلك لأن هناك حاجة أخرى أكثر جدوى نريد أن نستخدم النقود فيها الآن (وليكن مثلًا ، شراء بعض فطائر المحار لذيذة الطعم التي يقليها شخص ما عبر الشارع). من السهل أن ندرك السبب في أن تكلفة زهيدة يمكن أن تمثل عائقًا أمام استخدام وسائل تنطوي على إنقاذ للأرواح، أو السبب في أن محفزاً صغيرًا يمكن أن يشجع على استخدام هذه الوسائل. لقد أصبح لرطلي «الدال» فاعلية لأنهما شيء تحصل عليه الأم اليوم، وهو ما يعوضها عن التكلفة التي تتجشمها لتطعيم طفلها (وهي الساعات التي تنفقها لاصطحاب طفلها إلى المخيم أو الحمى الخفيفة التي تسببها الجرعة للطفل).

إذا كان هذا التفسير صحيحًا، فإنه يشير إلى أساس منطقي جديد لفرض تصرفات صحية وقائية محددة أو لتوفير محفزات مالية تتجاوز الجدل الاقتصادي التقليدي الذي أشرنا إليه بالفعل، وهو أنه من المعقول بالنسبة للمجتمع أن يدعم ماليًا أو يفرض تصرفات تعود بالفائدة على الآخرين. إن الغرامات أو المحفزات يمكنها أن تدفع الأفراد للقيام ببعض الأعمال التي يرونها أعمالًا مرغوبة لكنهم دائمًا ما يرجئونها. وعلى نحو أعم، يمثل عدم الاتساق الزمني حجة قوية لتسهيل إمكانية عمل «الشيء» الصحيح قدر الإمكان على الناس، فيما، ربما، تفسح لهم المجال للانسحاب. وفي كتابهما الذي صنف ضمن الأفضل مبيعًا «المحفزات: تحسين القرارات الخاصة بالصحة والثروة والسعادة، Nudge: Decision improving About Health, Wealth, and Happiness يوصي كل من الاقتصادي «ريتشارد ثالر» وأستاذ القانون في جامعة شيكاغو «كاس صانشتاين»، بعدد من وسائل التدخل لعمل ذلك وحسب.[93] وثمة فكرة مهمة وهي فكرة الخيار الافتراضي، حيث ينبغي للحكومة (أو لمنظمة غير حكومية حسنة النية) أن تجعل الخيار الذي تراه الأفضل هو الخيار الافتراضي بالنسبة لمعظم الناس، وذلك حتى يتعين على الناس النأي عنه بحيوية إذا كانوا يريدون ذلك. وهكذا يصبح لدى الناس حق اختيار ما يريدونه، لكن ثمة تكلفة بسيطة سينطوي عليها ممارسة ذلك الحق، وسوف ينتهي الأمر بمعظم الناس، كنتيجة لذلك، لأن يذهبوا للخيار الافتراضي. إن المحفزات البسيطة، مثل توزيع «الدال» مقابل اللقاحات، هي طريقة أخرى لدفع الناس برقة، وذلك بمنحهم سببا للتصرف اليوم، بدلًا من تأجيل ذلك إلى ما لانهاية.

إن التحدي الأهم هو أن نصمم «محفزات» تتواءم مع بيئة الدول النامية. فمثلًا ، التحدي الأهم في معالجة المياه بالكلور في المنزل هو تذكر القيام بذلك، فالمبيض يجب أن يتم شراءه، ويجب إضافة العدد الصحيح من القطرات إلى الماء قبل أن يشرب منها أي أحد. وهذا هو ما يجعل من توصيل المياه للمنازل عبر الأنابيب خيارًا رائعًا، وذلك لأنها تصل إلى البيوت منقاة بالكلور؛ دون أن يتعين علينا أن نشغل بالنا بذلك. لكن كيف يمكن أن نحفز الناس على معالجة مياه شربهم بالكلور في حال لم تتح لهم المياه عبر الأنابيب؟ لقد ابتكر «مايكل كريمر» وزملاؤه طريقة وهي: وعاء كلور (مجاني)، يوضع بجوار بئر المياه في القرية الذي يذهب إليه الجميع للحصول على الماء، وهو وعاء يصرف الكمية المناسبة من الكلور مع كل «لفة» للمقبض. وهو ما يجعل معالجة المياه بالكلور أمرًا في غاية السهولة. ولأن ذلك يجعل الناس يضيفون الكلور في كل مرة يحصلون على الماء، فإن هذه تعتبر أرخص الوسائل للوقاية من الإسهال من بين كل وسائل التدخل الأخرى التي ثبتت من خلال الدليل في التجارب العشوائية.[94]

كُنَّا أقل حظًا (أو، على الأرجح، أقل كفاءة) عندما وضعنا برنامجًا لتعزيز الدقيق بالحديد بالتعاون مع منظمة «سيفا ماندير» بغية مواجهة الأنيميا المتفشية. لقد حاولنا أن نضع البرنامج بخيار «افتراضي» مدمج به، إذ كان يتعين على الأسرة أن تقرر مرة واحدة وحسب ما إذا كانت ترغب بالمشاركة في البرنامج، وعندئذ سيتم دائمًا تعزيز دقيق الأسرة المشاركة . إلّا أنه لسوء الحظ، فقد كان محفز أصحاب الطواحين (الذين كانوا يتقاضون مبلغًا ثابتًا بصرف النظر عن كمية الدقيق التي يضيفون إليها الحديد) هو البدء من الخيار الافتراضي المعاكس،

وهو عدم إضافة الحديد مالم تطلب الأسرة ذلك. وبحسب ما اكتشفنا، فقد كانت التكلفة البسيطة للإصرار على إضافة الحديد للدقيق، عائقاًكبيرًا بما يكفي لتثبيط معظم الأشخاص عن ذلك.[(95)]

التحفيز أم الإقناع؟

في كثير من الحالات، يكون عدم الاتساق الزمني هو الحائل الذي يمنعنا من الانتقال من نطاق النية إلى نطاق الفعل. إلا أنه وفي حالة التطعيم تحديدًا ، فمن الصعب تصديق أن عدم الاتساق الزمني وحده يمكن أن يكفي لجعل الأشخاص يؤجلون القرار على نحو دائم رغم إدراكهم لفوائده. فحتى يستمر الأشخاص في إرجاء تطعيم أطفالهم، فإن عليهم أن يستمروا في خداع أنفسهم. ولا يتعين عليهم الاعتقاد بأنهم يفضلون الذهاب إلى المخيم الشهر التالي بدلا من اليوم وحسب، وإنما عليهم أيضا أن يوقنوا بأنهم سيذهبون الشهر التالي فعلًا. إننا يقينا نمر بحالة من السذاجة ونشعر بثقة زائدة في مقدرتنا على فعل الشيء السليم مستقبلًا. ولكن إن كان الآباء يؤمنون بالفعل بفوائد التطعيم، فيبدو إذن أنه من غير المحتمل أن يستطيعوا الاستمرار في خداع أنفسهم شهرا بعد شهر بادعائهم أنهم سيفعلون ذلك الشهر اللاحق وذلك حتى تنتهي نافذة السنتين ويفوت الأوان. وكما سنرى لاحقًا في الكتاب، فإن الفقراء يجدون طرائق لحمل أنفسهم على الادخار رغمًا عنهم، وهو أمر يتطلب قدرًا كبيرًا من التفكير المالي المتطور. ولو أنهم كانوا يرون في التطعيم حقًا إجراء رائعًا مثلما تعتبره منظمة الصحة العالمية، لكانوا على الأرجح قد اكتشفوا طريقة للتغلب على ميلهم للتسويف. إن التفسير الأكثر وضوحًا هو

أنهم يُسوِّفون ويُهوِّنون من فوائده.

ربما تكون المحفزات مفيدة جدًا عندما تساور الأسر، لأي سبب كان، بعض الشكوك بشأن الفوائد المترتبة على ما يُقدم لهم. وهو أمر يجعل الرعاية الوقائية هي المرشح الأكثر ملائمة لتلك الأساليب؛ فالفوائد لا تتحقق إلا مستقبلًا ومن الصعب إدراك ماهيتها تمامًا . والأنباء السارة هي أن المحفزات ربما تعين أيضًا على الإقناع، الذي ربما يطلق بدوره حلقة تغذية راجعة إيجابية. هل تذكر شبكات البعوض التي قُدمت لأسرة كينية فقيرة؟ لقد قلنا سابقا إنَّ زيادة الدخل، وفي حد ذاتها، التي تحققت من أول شبكة بعوض لم تكن زيادة كبيرة بما يكفي لجعل الطفل الذي حصل على واحدة يشتري واحدة لأطفاله في المستقبل. وحتى إن كانت شبكة البعوض قد أدت إلى زيادة في الدخل بنسبة 15 في المائة للطفل، فإن تلك الزيادة في الدخل تزيد من احتمالية شرائهم لشبكة بزيادة دخل قدرها 5 في المائة فقط. لكن ومع ذلك، فإن زيادة الدخل ليست كل شيء؛ فقد تلاحظ الأسرة أن معدلات إصابة أطفالها بالأمراض قد أصبحت أقل مع استخدامها للشبكة. وفوق ذلك، قد تدرك الأسر أيضًا أن استخدام شبكات البعوض هو الخيار الأسهل وأن النوم تحت هذه الشبكات أقل إزعاجًا مما كانوا يعتقدون في أول الأمر. وفي إحدى التجارب، اختبرت «بسكالين ديوباس» هذه الفرضية من خلال قيامها بمحاولة ثانية لبيع شبكات البعوض للأسر التي سبق وأن قُدمت لها شبكات زهيدة الثمن أو مجانًا، وأيضًا إلى الأسر التي قدمت لها شبكات بسعرها الحقيقي ولم يشتر معظمهم أي شبكات.[96] وقد وجدتْ أن الأسر التي قدمت لها شبكات مجانية أو بأسعار مخفضة جدًا كانت هي نفسها الأسر

التي يُرجح أن تشتري شبكة ثانية (حتى وإن كان لديها واحدة بالفعل) مقارنة بالأسر التي طلب منها أن تدفع الثمن كاملًا للحصول على الشبكة الأولى. وفوق ذلك، فقد وجدتْ أن المعرفة تسري بين الأشخاص، وذلك أن أصدقاء وجيران هؤلاء الذين حصلوا على شبكة مجانية هم الأكثر رجحانًا لأن يشتروا شبكة بأنفسهم.

كيف يبدو المشهد من أريكتنا؟

يبدو أن الفقراء عالقون في المشكلات ذاتها التي تؤثر فينا جميعًا ، ومن بينها نقص المعلومات والمعتقدات الواهية والميل للتسويف. صحيح أننا نحن ممن ليسوا فقراء أفضل تعليمًا واطلاعًا نوعًا ما، لكن الفرق طفيف لأن ما لدينا من معرفة في نهاية المطاف إنما هي معرفة ضئيلة للغاية، وهي يقينًا أقل مما نتصور.

إن تميزنا الحقيقي ينبثق عن الأشياء الكثيرة التي نعتبرها بديهيات. فنحن نسكن منازل تصل إليها مياه شرب نظيفة عبر الأنابيب، ولا يتعين علينا كل صباح أن نتذكر إضافة الكلور إلى مصدر المياه. أما مياه الصرف الصحي فتذهب من نفسها، دون أن نعرف كيف يحدث ذلك فعلًا. ونستطيع غالبًا أن نثق بأن أطباءنا يبذلون ما بوسعهم، ونثق أيضًا في قدرة نظام الرعاية الصحية الحكومي على أن يحدد لنا ما ينبغي وما لا ينبغي. ليس أمامنا من خيار آخر سوى أن نُحصن أطفالنا، فالمدارس الحكومية لن تقبل بهم ما لم يكونوا قد تلقوا التطعيم اللازم، وحتى إن عجزنا عن تطعيمهم، فإنهم سيكونون آمنين لأن نظراءهم المحيطين بهم مُحصنين جميعًا. وترصد لنا شركات التأمين الصحي المكافآت لدى التحاقنا بقاعات ممارسة الرياضة، وذلك خشية من أننا لن نلتحق بهذه القاعات ما لم تفعل ذلك. والأمر الأكثر

أهمية ربما، هو أن معظمنا لا يشغل باله بوجبة طعامه اللاحقة ومن أين سيجيء بها. بعبارة أخرى، إننا نادرًا ما نحتاج للاعتماد على ما لدينا من عزيمة وقدرة على التحكم في الذات، فيما يتعين على الفقراء أن يفعلوا ذلك دائمًا.

ينبغي لنا أن ندرك أنه لا يتوفر لدى أحد الحكمة أو الصبر أو المعرفة التي تكفي لأن يكون مسؤولًا مسؤولية كاملة عن اتخاذ القرارات الصائبة عندما يتعلق الأمر بصحته. وللسبب نفسه الذي يجعل الذين يعيشون في الدول الغنية يعيشون حياة حافلة بالمحفزات غير المرئية، فإن الغاية الرئيسة لسياسات الرعاية الصحية في الدول الفقيرة ينبغي أن تتيح للفقراء سبل الحصول على الرعاية الوقائية كأسهل ما يكون، وفي الوقت نفسه تضبط جودة العلاج المتاح للأشخاص. وأفضل نقطة يمكن الانطلاق منها نحو ذلك، ونظرًا للتأثر البالغ لدى الأشخاص بالأسعار، هي توفير خدمات الرعاية الوقائية مجانًا أو حتى تشجيع الأسر على الحصول عليها عبر المكافآت، وجعل خيار الحصول عليها هو الخيار الطبيعي والافتراضي كلما أمكن ذلك. فأجهزة صرف الكلور يجب أن توضع بجوار مصادر المياه؛ والآباء ينبغي مكافأتهم على تطعيم أطفالهم؛ والأطفال ينبغي إعطاؤهم العقاقير الطاردة للديدان الطفيلية والمكملات الغذائية في المدرسة؛ وينبغي أن تُوجه الاستثمارات العامة إلى مشروعات البنية التحتية للمياه والصرف الصحي، ولو على الأقل في المناطق ذات الكثافة السكانية.

ونظرًا لأنها استثمارات في قطاع الصحة العامة، فإن كثيرًا من هذا الدعم المالي سوف يحقق أضعافًا مضاعفة من المكاسب التي تتحقق مع الانخفاض في

معدلات الأمراض والوفاة، والارتفاع في مستوى الأجور- إذ يرجح أن الأطفال الذين يمرضون على نحو أقل يلتحقون بالمدارس لمدة أطول وبهذايحققون مداخيل أعلى من غيرهم. إلّا أنّه لا يعني أن بوسعنا الافتراض بأن ذلك سيحدث من تلقاء نفسه دون تدخل. فالمعلومات الناقصة حول الفوائد والأهمية الشديدة التي يوليها الأشخاص للحاضر الآني هي ما تحدد مقدار الجهد والمال الذي يرغب الناس في استثماره ولو في الاستراتيجيات الوقائية ذات التكلفة البخسة. وعندما لا تصبح هذه الاستراتيجيات رخيصة التكلفة، فدائمًا ما تبرز مسألة المال بطبيعة الحال. أما عندما يتعلق الأمر بالعلاج، فإن التحدي يصبح مزدوجًا، إذ يجب التأكد من أن ثمن الدواء الذي يحتاجه الناس في متناولهم (كان واضحًا أن «إبيو إمبتات»، لسبب ما، لم تستطع تحمل تكلفة دواء الربو الذي كان ولدها بحاجة إليه)، ويجب أيضًا تقييد الوصول إلى الأدوية التي لا يحتاجونها وذلك للحيلولة دون تزايد الحالات التي لديها مقاومة للعقاقير. ونظرًا لأن تنظيم الحق في إنشاء العيادات الطبية وفي منح بعض الأشخاص لأنفسهم لقب طبيب يبدو عملًا يفوق قدرة معظم الحكومات في الدول النامية، فإن الطريقة الوحيدة لخفض انتشار مقاومة المضادات الحيوية والاستخدام المفرط للعقاقير عالية التأثير هي بذل قصارى الجهد لضبط عمليات بيع هذه العقاقير.

تبدو كل هذه الأمور ممارسات سُلطوية، وهي وعلى نحو ما، كذلك يقينًا. لكن عندئذ فإنه أمر سهل، بل في غاية السهولة، أن نقوم بوعظ الآخرين حول مخاطر الممارسات السلطوية وحول الحاجة لأن نتولى المسؤولية عن حياتنا بأنفسنا، كل ذلك ونحن متربعون

على أريكتنا الوثيرة في منزلنا الآمن والصحي. ألسنا نحن، هؤلاء الذين يعيشون في العالم الثري، المستفيدين الدائمين من الممارسات السلطوية التي أصبحت الآن متجذرة تمامًا في النظام حتى لا نكاد نلمحها؟ إنها لا تضمن لنا فقط أن نُعنى بأنفسنا عناية أفضل مما كنا سنفعل لو كنا أصحاب القرار، وإنما أيضًا، تُعفينا من الاضطرار للتفكير في هذه القضايا، وتمنحنا مساحة ذهنية نحتاجها حتى نركز على بقية شؤون حياتنا. لكن هذا لا يُعفينا من مسؤولية تثقيف الناس وتوعيتهم بالصحة العامة. إننا مدينون للجميع، بما في ذلك الفقراء، بأن نقدم لهم تفسيرًا واضحًا وضوح الشمس يبين لهم أهمية التطعيم، ولماذا يتعين عليهم أن يُتموا جرعات المضادات الحيوية الموصوفة من قبل الطبيب. إلا أنه ينبغي لنا أن نعترف، أو في حقيقة الأمر أن نعتبر، بأن المعلومات وحدها لن تحقق المراد. وهكذا تبدو الأشياء بالنسبة للفقراء مثلما هي بالنسبة لنا.

متوفرة على الرابط

http://www.povertyactionlab.org/policy-lessons/health/child-diarrhea

Nava Ashraf, James Berry, and Jesse Shapiro, "Can Higher Prices Stimulate Product Use (Evidence from a Field Experiment in Zambia," NBER Working Paper W13247 (2007

متوفر على الرابط

http://www.unicef.org/infobycountry/india_statistics.html

John Gallup and Jeffrey Sachs, "The Economic Burden of Malaria," American Journal Tropical Medicine and Hygiene 64 (2001): 1, 85–96

متوفر على الرابط التالي:

http://www.cdc.gov/malaria/history/index.htm#eradicationus

Hoyt Bleakley, "Malaria Eradication in the Americas: A Retrospective Analysis Childhood Exposure," American Economic Journal: Applied Economics 2 (2) (2010): 1–45

David Cutler, Winnie Fung, Michael Kremer, Monica Singhal, and Tom Vogl, "Early- Li Malaria Exposure and Adult Outcomes: Evidence from Malaria Eradication in India," American Economic Journal: Applied Economics 2 (2) (April 2010): 72–94

Adrienne Lucas, "Malaria Eradication and Educational Attainment: Evidence fro Paraguay and Sri Lanka," American Economic Journal: Applied Economics 2 (2) (2010):

46–71

WHO and UNICEF, Progress on Sanitation and Drinking Water, 201

متوفر على الرابط التالي:

http://whqlibdoc.who.int/publications/2010/9789241563956_eng_full_text.p

David Cutler and Grant Miller, "The Role of Public Health Improvements in Healt Advances: The Twentieth-Century United States," Demography 42 (1) (2005): 1–22; and J. Bryce, C. Boschi-Pinto, K. Shibuya, R. E. Black, and the WHO Child Health Epidemiology Reference Group, "WHO Estimates of the Causes of Death in Children," Lancet 365 (2005): 1147–1152

Lorna Fewtrell and John M. Colford Jr., "Water, Sanitation and Hygiene: Interventio (and Diarrhoea," HNP Discussion Paper (2004

World Health Organization, "Water, Sanitation and Hygiene Links to Health: Facts an Figures," 2004

Dale Whittington, W. Michael Hanemann, Claudia Sadoff, and Marc Jeuland, "Sanitatic and Water," Copenhagen 2008 Challenge Paper, p. 21

متوفرة على الرابط التالي:

http://www.who.int/features/factfiles/breastfeeding/en/index.htr

R. E. Quick, A. Kimura, A. Thevos, M. Tembo, I. Shamputa, L. Hutwagner, and E. Mint "Diarrhea Prevention Through Household-Level Water Disinfection and Safe Storage in Zambia," American Journal of Tropical Medicine and Hygiene 66 (5) (2002): 584–589

"?Ashraf, Berry, and Shapiro, "Can Higher Prices Stimulate Product U

Jessica Cohen and Pascaline Dupas, "Free Distribution or Cost-Sharing? Evidence from Randomized Malaria Prevention Experiment," Quarterly Journal of Economics 125 (1) (2010): 1–45

Pascaline Dupas, "What Matters (and What Does Not) in Households' Decision to Invest Malaria Prevention?" American Economic Review: Papers and Proceedings 99 (2) (2009): 224–230

Obinna Onwujekwe, Kara Hanson, and Julia Fox-Rushby, "Inequalities in Purchase Mosquito Nets and Willingness to Pay for Insecticide-Treated Nets in Nigeria: Challenges (for Malaria Control Interventions," Malaria Journal 3 (6) (March 16, 2004

Anne Case and Angus Deaton, "Health and Well-Being in Udaipur and South Africa chap. 9 in D. Wise, ed., Developments in the Economics of Aging (Chicago: University of (Chicago Press, for NBER, 2006

Abhijit Banerjee, Angus Deaton, and Esther Duflo, "Wealth, Health, and Health Servic in Rural Rajasthan," AER Papers and Proceedings 94 (2) (2004): 326–330

Abhijit Banerjee and Esther Duflo, "Improving Health Care Delivery in India," MI (2009), mimeo

Jishnu Das and Jeffrey Hammer, "Money for Nothing: The Dire Straits of Medic Practice in Delhi, India," Journal of Development Economics 83 (1) (2007): 1–36

Jishnu Das and Jeffrey Hammer, "Which Doctor? Combining Vignettes and Ite Response to Measure Clinical Competence," Journal of Development Economics 78 (2) (2005):348–383

Abhijit Banerjee, Angus Deaton, and Esther Duflo, “Wealth, Health, and Health Servic in Rural Rajasthan,” AER Papers and Proceedings 94 (2) (2004): 326–330

World Health Organization, WHO Report on Infectious Diseases 2000: Overcomir Antimicrobial Resistance (Geneva: WHO/CDS, 2000), 2

Ambrose Talisuna, Peter Bloland, and Umberto d’Alessandro, “History, Dynamics, ar Public Health Importance of Malaria Parasite Resistance,” American Society for Microbiology 17 (1) (2004): 235–254

Nazmul Chaudhury et al. “Missing in Action: Teacher and Health Worker Absence Developing Countries,” Journal of Economic Perspectives 20 (1) (2006): 91–116

Kenneth L. Leonard and Melkiory C. Masatu, “Variations in the Quality of Ca Accessible to Rural Communities in Tanzania,” Health Affairs 26 (3) (2007): 380–392; and Jishn Das, Jeffrey Hammer, and Kenneth Leonard, “The Quality of Medical Advice in Low-Income Countries,” Journal of Economic Perspectives 22 (2) (2008): 93–114

Abhijit Banerjee, Esther Duflo, and Rachel Glennerster, “Putting a Band-Aid on a Corps Incentives for Nurses in the Indian Public Health Care System,” Journal of the European .Economic Association 6 (2–3) (2008): 487–500

William Easterly, The White Man’s Burden: Why the West’s Efforts to Aid the Rest Hav .(Done So Much Ill and So Little Good (New York: Penguin Group, 2006

See Michael Specter’s analysis of this and other incidences of “irrational thinking” in h book Denialism: How Irrational Thinking Hinders Scientific Progres, Harms the Planet (and Threatens our Lives (New York: Penguin Press, 2010

Jishnu Das and Saumya Das, “Trust, Learning and Vaccination: A Case Study of a Nor Indian Village,” Social Science and Medicine 57 (1) (2003): 97–112

Jishnu Das and Carolina Sanchez-Paramo, “Short But Not Sweet—New Evidence on Sho Duration Morbidities from India,” Policy Research Working Paper Series 2971, World (Bank (2003

Abhijit Banerjee, Esther Duflo, Rachel Glennerster, and Dhruva Kothari, “Improvir Immunisation Coverage in Rural India: Clustered Randomised Controlled Immunisation .Campaigns With and Without Incentives,” British Medical Journal 340 (2010): c2220

Mohammad Ali, Michael Emch, Lorenz von Seidlein, Mohammad Yunus, David A. Sac Malla Rao, Jan Holmgren, and John D. Clemens, “Herd Immunity Conferred by Killed Oral Cholera Vaccines in Bangladesh: A Reanalysis,” Lancet 366 (2005): 44–49

شق البحث النفسي طريقه في علم الاقتصاد بفضل جهود باحثين من أمثال «ديك ثيلر» من جامعة شيكاغو، و«جورج لوينشتاين» من جامعة كارنيجي ميلون، و«ماثيو رابين» من جامعة بيكرلي، و«دافيد لايبسون» من جامعة هارفارد، وآخرين ممن نستشهد بأعمالهم هنا.

Richard H. Thaler and Cass R. Sunstein, Nudge: Improving Decisions About Healt (Wealth, and Happiness (New York: Penguin, 2008

انظر تحليلًا مقارنًا للتكلفة المجدية على الموقع الإلكتروني لمعمل عبد اللطيف جميل لمكافحة الفقر، متوفر على الرابط

التالي:

http://www.povertyactionlab.org/policy-lessons/health/child-diarrhea

Abhigit Banerjee, Esther Duflo, and Rachel Glennerster, "Is Decentralized Iro Fortification a Feasible Option to Fight Anemia Among the Poorest?" chap. 10 in David Wise, ed., Explorations in the Economic of Aging (Chicago: University of Chicago Press, (2010

Pascaline Dupas, "Short-Run Subsidies and Long-Run Adoption of New Health Product (Evidence from a Field Experiment," draft paper (2010

٤
أنبغ الطلاب في الصف

في صيف العام 2009، وفي قرية نجانادجي الواقعة في ولاية كارناتاكا الهندية، التقينا «شانتاراما»، وهي أرملة في الأربعين من عمرها وأمٌ لستة من الأطفال. مات عنها زوجُها موتة مفاجئة قبل أربع سنوات إثر إصابته بالزائدة الدودية. لم يكن لديه تأمين على الحياة، ولم يترك أي راتب تقاعدي يحق لأسرته الحصول عليه. ظل الأطفال الثلاثة الكبار يداومون على الذهاب للمدرسة حتى الصف الثامن على الأقل، فيما انقطع طفلان آخران – وهما ولدٌ في العاشرة من عمره وفتاة في الرابعة عشرة- عن المدرسة. كانت الفتاة تعمل في حقل يملكه أحد الجيران. كنا نظن أن الموت الذي عاجل الأب هو ما أرغم الأسرة على سحب الأطفال من المدرسة وإرسال الكبار منهم لسوق العمل.

لكن «شانتاراما» صحَّحت لنا ذلك الفهم. فبعد وفاة زوجها، قامت بتأجير الحقول التي تملكها الأسرة وبدأت تعمل كأجيرة بالمياومة. كان ما تتكسبه لقاء ذلك يكفي لتلبية احتياجاتهم الأساسية. وكانت الفتاة قد أرسلت حقًا للعمل في الحقول، بيد أن ذلك لم يحدث إلا بعد انقطاعها عن المدرسة، وذلك لأن الأم لم تكن تريد لها أن تمكث عاطلة في البيت. أما بقية الأطفال فقد واصلوا ذهابهم للمدرسة – ومن بين الأطفال الثلاثة الكبار، كان اثنان منهما ما زالا طالبين عندما التقيناهما (وكانت أكبرهما متزوجة وتبلغ من العمر اثنتين وعشرين سنة وفي انتظار مولودها الأول). علمنا أن الولد الأكبر كان

ملتحقًا بالكلية في مدينة ياتجير، وهي المدينة الأقرب للقرية، حيث يدرس هناك ليكون معلمًا. أما الطفلان الأوسطان فقد تركا المدرسة لا لشيء سوى لأنهما رفضا الذهاب إليها.

كانت توجد مدارس عدة على مقربة من القرية، ومن بينها مدرسة حكومية وبعض المدارس الخاصة. وكان هذان الطفلان مسجلين في المدرسة الحكومية، إلا أنهما دأبا على الهرب من المدرسة المرة تلو الأخرى حتى فقدت أمهما أي أمل في جعلهما يداومان على حضور دروسهما. وقد تمتم الولد ذو السنوات العشر، وقد كان بصحبة أمه عندما التقيناها، بما يفيد أن المدرسة كانت مكانًا يبعث على الضجر.

إن المدارس متاحة لمن يريدها. ومعظم الدول نجدها تتيح التعليم لأبنائها مجانًا، ولو في المستوى الابتدائي على الأقل. ومعظم الأطفال مسجلون في المدارس. إلا أننا مع ذلك، ومن خلال دراسات متنوعة أجريناها حول العالم، وجدنا أن معدلات الغياب تتراوح ما بين 14 في المائة و50 في المائة.[97] وغالبًا ما لا يكون الغياب مدفوعًا بحاجة واضحة تفرضه في البيت. وبالرغم من أن بعض حالات الغياب كانت تنجم عن حالة صحية سيئة؛ فمثلًا، كان الأطفال الذين يعالجون من الديدان المعوية في كينيا يتغيبون بضعة أيام عن المدرسة[98] – فإن كثيرًا من هذه الحالات كان على الأرجح يعكس نفورًا من الذهاب إلى المدرسة (وهو أمر ربما يكون عالميًا، وذلك بحسب ما يتذكره معظمنا عن أيام طفولته)، ويعكس أيضًا حقيقة أن آباء هؤلاء الأطفال ليسوا قادرين أو راغبين في حملهم على الذهاب للمدرسة.

ووفقًا لبعض المنتقدين، فإن ذلك يعتبر دليلًا على

فشل كارثي في الجهود المؤسسية الرامية إلى زيادة معدلات التعليم عبر النهج الفوقي، فتشييد المدارس وتوظيف المعلمين يذهب سُدىً إذا لم يكن يصحب ذلك طلب أساسي وقوي على التعليم؛ بالمقابل، إذا كان ثمة طلب حقيقي على المهارات، فسوف يظهر بطبيعة الحال الطلب على التعليم، ثم يظهر العرض استجابة للطلب. إلا أن تلك النظرة التفاؤلية تبدو غير متسقة مع قصة أطفال «شانتاراما»؛ فلا يوجد بكل تأكيد نقصٌ في الطلب على الأشخاص المتعلمين في ولاية كارناتاكا، فعاصمتها بنجلور تعتبر مركزًا من مراكز صناعة تكنولوجيا المعلومات في الهند. وكانت الأسرة، التي تضم بين أفرادها شابًّا في سبيله لأن يصبح معلمًا تدرك قيمة التعليم وترغب في الاستثمار فيه.

وهكذا، فإذا كان عجز المدارس في الدول النامية عن جذب الأطفال لا يمكن تفسيره بوجود نقص في المدارس أو نقص في الطلب على القوى العاملة المتعلمة أو معارضة أولياء الأمور لتعليم أطفالهم، فأين الخلل إذن؟

حروب العرض والطلب

ظلت السياسات التعليمية، مثلها مثل المساعدات، موضعًا لنقاشات محتدمة. وكما هو الحال في موضوع المساعدات، فإن النقاش لا يتمحور حول ما إذا كان التعليم في حد ذاته أمرًا جيدًا أو سيئًا (فالجميع على الأرجح يوافقون على أن الأفضل للمرء أن يكون متعلمًا عن أن يكون غير متعلم)، وإنما يتمحور بدلًا عن ذلك حول ما إن كان ينبغي للحكومات أن تتدخل أو تعرف كيف تتدخل. وبالرغم من أن ثمة تباينًا في الأسباب المحددة التي تساق في هذا الصدد، فإن خط الصدع

يقسم الميدان أساسا من المكان ذاته الذي يقسم فيه موضوع المساعدات، إذ يؤيد المتحمسون للمساعدات عمومًا السياسات التعليمية القائمة على التدخل، فيما يؤيد المُشككون في المساعدات مبدأ عدم التدخل (الحرية في التصرف).

وقد اعتادت الغالبية العظمى من صناع السياسات، ولو في دوائر السياسات الدولية على الأقل، أن تتبنى وجهة النظر القائلة بأن المشكلة بسيطة في جوهرها؛ وأن علينا العثور على طريقة ما لإدخال الأطفال إلى قاعات الدراسة، ثم تعليمهم بطريقة جذابة على أيدي معلمين تلقوا تدريبًا جيدًا، أما العناصر الأخرى فسوف تشق طريقها بنفسها. وسوف نسمي هؤلاء الأشخاص الذين يعطون الأولوية لـ«توفير التعليم» باسم «مؤيدي العرض» مستعيرين الكلمة الهندية "wallah" للإشارة إلى الشخص الذي يتعهد بتوريد شيء ما، (في أسماء العائلات في غرب الهند هناك أسماء مثل "lakdawallah" أي متعهد الخشب، و "Daruwala" أي متعهد المشروبات الكحولية، و "Bandukwala" أي بائع البنادق) وذلك لتجنب الخلط بينهم وبين مؤيدي اقتصاد المنفعة، وهم اقتصاديون يرون أن «كينز» قد جانبه الصواب في كل ما أتى به، ويعارضون في واقع الأمر أي شكل من أشكال تدخل الحكومة.

ربما أمكننا أن نجد المثال الأوضح على مكانة «مؤيدي العرض» في الأهداف الإنمائية للألفية الخاصة بالأمم المتحدة، وهي الأهداف الثمانية التي توافقت عليها دول العالم عام 2000 وحددت العام 2015 كموعد للوصول إليها. ويشير الهدفان الثاني والثالث من هذه الأهداف، بالترتيب، إلى «ضمان أن يتمكن الأطفال في كل مكان، ذكورًا كانوا أو إناثًا، من إتمام مرحلة التعليم الابتدائي

بحلول العام 2015»، و«إزالة التفاوت بين الجنسين في التعليم الابتدائي والثانوي ويفضل أن يكون ذلك بحلول العام 2005، وبالنسبة لجميع مراحل التعليم في موعد لا يتجاوز عام 2015.» ويبدو أن معظم الحكومات حول العالم تتبنى هذه الفكرة. في الهند، مثلًا، تتوفر لدى 95 في المائة من الأطفال مدرسة تبعد عنهم نصف ميل أو أكثر قليلًا.[(99)] وهناك دول أفريقية عديدة (مثل كينيا وأوغندا وغانا) جعلت التعليم الابتدائي مجانيًا ، حتى اكتظت المدارس بالأطفال. ووفقًا لإحصائية صادرة عن منظمة اليونيسيف، فقد نمت معدلات التسجيل بالمدارس الابتدائية في دول أفريقيا جنوب الصحراء، خلال الفترة من 1999 إلى 2006، من 54 في المائة إلى 70 في المائة. أما في منطقة شرق آسيا وجنوبها، فقد زادت هذه المعدلات من 75 في المائة إلى 88 في المائة خلال الفترة نفسها. أما على الصعيد العالمي، فقد انخفض عدد الأطفال الذين تسربوا خارج التعليم وهم في سن المدرسة من 103 مليون في 1999 إلى 73 مليون في 2006. وفي بياناتنا الخاصة بالدول الثماني عشرة، فإنه حتى بين الفقراء المعدمين (وهم الذين يعيشون على أقل من 99 سنتا في اليوم) فقد تجاوزت هذه المعدلات 80 في المائة، وذلك على الأقل في نصف مجموعة الدول التي لدينا بيانات لها.

وبالرغم من أن الوصول إلى مرحلة التعليم الثانوي (من الصف التاسع فما فوق) لا يندرج ضمن الأهداف الإنمائية للألفية، إلا أنه سجل تقدمًا مع ذلك. فقد زاد إجمالي التسجيل خلال الفترة من 1995 إلى 2008 من 25 في المائة إلى 34 في المائة في دول أفريقيا جنوب الصحراء، ومن 44 في المائة إلى 51 في جنوب آسيا، ومن 64 في المائة إلى 74 في شرق آسيا،[(100)] وذلك

رغم حقيقة أن تكلفة المدارس الثانوية تفوق بكثير تكلفة المراحل التعليمية الأدنى. فمعلمو هذه المرحلة أعلى تكلفة لأنه يتعين أن يكونوا أفضل تأهيلاً، وبالنسبة للآباء والأطفال فإن قيمة الدخل المفقود وخبرة سوق العمل المفقودة تكون أكبر بكثير نظرًا لأن الأطفال في هذه السن بوسعهم العمل وكسب المال.

يعتبر إدخال الأطفال للمدارس خطوة أولى ذات أهمية بالغة، فالمدرسة هي المكان الذي تنطلق فيه عملية التعلم. ولكن هذه الخطوة تصبح محدودة الفائدة إذا كان الأطفال لا يتعلمون هناك شيئًا أو يتعلمون قدرًا ضئيلاً مما ينبغي لهم تعلمه. ومما يبعث على الاستغراب هو أن مسألة التعلم لا تحظى بأهمية بارزة ضمن الإعلانات الدولية. فالأهداف الإنمائية للألفية لا تنص على أنه ينبغي للأطفال أن يتعلموا أي شيء في المدرسة، وتكتفي بالنص على أنهم يجب أن يكملوا مرحلة أساسية من التعليم. وفي البيان الختامي لمؤتمر قمة التعليم للجميع الذي عُقد في العاصمة السنغالية داكار في العام 2000، برعاية منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو)، جاء هدف الارتقاء بجودة التعليم في الترتيب السادس ضمن الأهداف الستة التي تضمنها البيان. وكان الافتراض الضمني، على ما يبدو، هو أن التعلم سوف ينبثق عن الالتحاق بالمدارس. ولكن الأمور، ولسوء الحظ، لا تسير على هذا النحو من البساطة.

وفي عامي 2002 و2003، بعث برنامج المسح العالمي للغياب في المدارس» مسَّاحين على نحو غير معلن إلى عينة تمثيلية من المدارس في ست دول. وقد خلصوا في النتيجة الأساسية إلى أن المعلمين في بنجلاديش والإكوادور والهند وأندونيسيا وبيرو وأوغندا

يتغيبون في المتوسط عن مدارسهم يومًا واحدًا من بين كل خمسة أيام عمل، وأن هذه النسبة ترتفع في كل من الهند وأوغندا. وفوق ذلك، تشير البيانات الخاصة بالهند أنه حتى عندما يوجد المعلمون في المدرسة ويُفترض أن يكونوا داخل صفوفهم، فغالبًا ما يتبين أنهم يحتسون الشاي أو يطالعون الصحيفة أو يتبادلون أطراف الحديث مع زميل. وعمومًا ، فإن هناك 50 في المائة من المعلمين في المدارس الهندية الحكومية لا يوجدون على رأس صفوفهم في الأوقات التي ينبغي أن يكونوا فيها هناك.[101] فكيف ينبغي إذن للأطفال أن يتعلموا؟

وفي العام 2005، قررت منظمة «براتام» وهي منظمة هندية غير حكومية تركز جهودها على التعليم، أن تخطو خطوة للأمام في هذا الصدد وأن تكشف حقيقة ما يتعلمه الأطفال بالفعل. وكانت منظمة «براتام» قد تأسست بمبادرة من «ماداف شافان»، وهو مهندس كيميائي تلقى تعليمه في الولايات المتحدة ولديه إيمان لا يتزعزع بأن جميع الأطفال ينبغي لهم، وبوسعهم، أن يتعلموا القراءة وأن يقرؤوا ليتعلموا. وقد استطاع أن ينهض بمنظمة «براتام» من مجرد جمعية خيرية صغيرة في مدينة مومباي وترعاها منظمة «اليونيسيف» إلى إحدى كبريات المنظمات الأهلية في الهند، بل وربما في العالم أجمع؛ إذ تصل برامج «براتام» إلى حوالي 34.5 مليون طفل في جميع أرجاء الهند، وهي الآن في سبيلها للدخول إلى بقية دول العالم. ودعمًا منها للتقرير السنوي لحالة التعليم، شكلت «براتام» فرقًا من المتطوعين في جميع أحياء الهند الستمائة. وقد اختبرت هذه الفرق ما يزيد على 1000 طفل في قرى تم اختيارها عشوائيًا من كل حي، حيث بلغ الإجمالي 700

ألف طفل- وخرجوا بتقرير أداء لهؤلاء الأطفال. وقد أطلق «مونتيك سينغ أهلواليا» وهو أحد أبرز قيادات الحكومة التي كان يقودها حزب المؤتمر آنذاك، التقرير، إلا أن ما قرأه لم يكن ليدخل على قلبه البهجة. فقد كشف التقرير أن حوالي 35 في المائة من الأطفال الذين تتراوح أعمارهم ما بين سبع سنوات إلى أربع عشرة سنة لا يستطيعون قراءة فقرة بسيطة (من المستوى الأول) فيما لا يستطيع 60 في المائة تقريبًا من الأطفال قراءة حكاية بسيطة (من المستوى الثاني). ولم يستطع سوى 30 في المائة إجراء عملية حسابية من المستوى الأول (عملية قسمة أساسية).[(102)] أما نتائج مادة الحساب فقد جاءت صادمة للغاية، لاسيما وأنه في جميع أنحاء العالم الثالث يُجري الصبيان والفتيات الصغيرات الذين يساعدون أباءهم في كشك أو متجر يعود للأسرة بعمليات حسابية أكثر تعقيدًا طول الوقت ودون الاستعانة بقلم أو ورقة. فهل ما تقوم به المدارس فعلا هو تثبيت جهلهم؟

لكن أعضاء الحكومة لم يكونوا جميعًا في لطف السيد «أهليواليا»، فقد رفضت حكومة ولاية تامل نادو الإقرار بأن أداءها قد بلغ هذا الحد من السوء الذي أشارت إليه بيانات التقرير السنوي لحالة التعليم، ثم كلفت فرقًا خاصة بإعادة هذه الاختبارات، وهي الفرق التي ولسوء الحظ، أكدت صدق الأنباء السيئة. وحاليًا يتم إطلاق نتائج التقرير السنوي لحالة التعليم في الهند عبر مؤتمر يعقد في يناير من كل عام حيث تعبر الصحف عن استيائها من سوء النتائج فيما يتطرق الأكاديميون خلال الجلسات النقاشية للحديث عن الإحصائيات، بيد أن محصلة كل ذلك هي تغيير طفيف للغاية.

ولسوء الحظ، فإن الهند ليست وحدها في ذلك، فقد

وجدت نتائج شديدة الشبه في جارتها باكستان وفي كينيا البعيدة عنها، فضلًا عن دول أخرى عديدة. وفي كينيا، وجد مسح «يويزو»، وهو مسح على غرار التقرير السنوي لحالة التعليم، أن 27 في المائة من الأطفال في الصف الدراسي الخامس لا يستطيعون قراءة فقرة بسيطة باللغة الإنجليزية، فيما لم يستطع 23 في المائة القراءة باللغة السواحيلية (وهما اللغتان المستخدمتان في التعليم في المدارس الابتدائية)، وعجز 30 في المائة عن إجراء عملية القسمة الأساسية.[(103)] أما في باكستان، فقد أخفق 80 في المائة من الأطفال ممن هم في الصف الثالث في قراءة فقرة من المستوى الأول.[(104)]

موقف مؤيدي الطلب

بحسب «مؤيدي الطلب»، وهم مجموعة من المنتقدين (بما في ذلك ويليام إيسترلي) يؤمنون بأنه لا فائدة تُرجى من توفير التعليم ما لم يكن هناك طلب واضح عليه، فإن هذه النتائج تلخص كل أخطاء السياسات التعليمية في العقود القليلة الماضية. وبحسب رأيهم، فإن تدني جودة التعليم يُعزى إلى حقيقة أن الآباء لا يأبهون بها كما ينبغي، وهم لا يأبهون بذلك لأنهم يرون أن الفوائد الفعلية التي يمكنهم جَنْيها من التعليم (وهي ما يسميه خبراء الاقتصاد «عوائد» التعليم) منخفضة. وعندما ترتفع قيمة الفوائدة المرجوة من التعليم بما يكفي، ثم عندما ترتفع قيمة الفوائدة المرجوة من التعليم بما يكفي، فإن معدلات التحاق الأطفال بالمدارس سوف ترتفع أيضًا، دون أن يتعين على الدولة القيام بجهد من جانبها لدفعها. وذلك أن الناس سوف يرسلون بأطفالهم إلى المدارس الخاصة

التي سيتم تأسيسها من أجلهم، أو إن كانت تلك المدارس ذات تكلفة باهظة، فسوف يطالبون الحكومات المحلية بإنشاء مدارس.

إن الطلب يلعب دورًا حاسمًا بالفعل؛ إذ يتأثر الالتحاق بالمدارس بمعدل العوائد التي يحققها التعليم، ولذلك ارتفعت قيمة التعلم خلال الثورة الخضراء في الهند بعد أن رفعت من مستوى المعرفة الفنية المطلوبة حتى يصبح المرء فلاحاً ناجحًا، وهو ما أدى إلى زيادة أسرع في معدلات التعليم في المناطق التي كانت أكثر ملاءمة للبذور الجديدة التي أدخلتها الثورة الخضراء.[(105)] ومؤخرًا، أصبح لدينا نموذج مراكز الاتصالات الموجودة خارج الدول. وفي أوروبا والولايات المتحدة، عادة ما تتعرض هذه المراكز لنقد حاد نظرًا لاقتطاعها لوظائف محلية، أما في الهند فقد كانت هذه المراكز جزءًا من ثورة مجتمعية صغيرة لكونها قد أحدثت زيادة مثيرة في فرص العمل المتاحة أمام الشابات. وفي 2002، اشترك «روبرت جنسن» من جامعة كاليفورنيا في لوس أنجلس مع بعض هذه المراكز لتنظيم جلسات توظيف للشابات في بعض القرى التي اختيرت عشوائيًا وتقع ضمن مناطق ريفية في ثلاث ولايات في شمال الهند، وهي مناطق لن يذهب إليها عادة أصحاب الأعمال. وعلى نحو غير مفاجئ، فقد حدثت زيادة في معدلات توظيف الشابات في مراكز الأعمال الخاصة التي تتعهد بتوفير الموظفين في هذه القرى، مقارنة بقرى أخرى اختيرت عشوائيًا أيضًا ولم تشهد أيًا من جهود التوظيف تلك. وما يثير الاهتمام على نحو أكبر، وبالنظر إلى أن هذا الجزء من الهند تسوده أكثر من غيره ممارسات التمييز ضد المرأة، فإنه بعد ثلاث سنوات من بداية عمليات التوظيف، زادت نسبة التحاق الفتيات في سن خمس

سنوات إلى إحدى عشرة سنة بالمدارس في القرى التي شهدت عمليات التوظيف بمقدار 5 نقاط مئوية، بل وزادت أوزانهن، ما يشير إلى أن الآباء كانوا يمنحونهن قدرًا أكبر من الرعاية، وذلك بعدما تبين لهم أن تعليم الفتيات قد بات يحقق قيمة اقتصادية، ولذلك أخذوا ينفقون عليهن برضا.[(106)]

ونظرًا لأنه بإمكان الآباء الاستجابة للتغيرات التي تطرأ على الاحتياجات من القوى العاملة المتعلمة، فإن السياسات التعليمية المثلى، بالنسبة لمتعهدي الطلب، هي عدم وضع سياسات تعليمية. اجعل الاستثمار في الأعمال التي تتطلب عمالة متعلمة جذابًا وسوف تنشأ الحاجة لعمالة متعلمة، فيتولد ضغط من أجل توفيرها. ثم بعدئذ، يتواصل النقاش، نظرًا لأن الآباء سوف يبدؤون في الاهتمام حقًا بالتعليم، وسوف يضغطون على المعلمين حتى يحققوا النتائج التي يرتجونها. وإذا لم تستطع المدارس الحكومية أن توفر تعليمًا جيدًا ، فسوف تنشأ عندئذ سوق المدارس الخاصة. وهم يرون أن المنافسة في هذه السوق سوف تضمن للآباء الحصول على جودة التعليم الذي يحتاجونه لأطفالهم.

وتقوم وجهة نظر متعهدي الطلب في جوهرها على فكرة مفادها أن التعليم لا يعدو أن يكون شكلًا من أشكال الاستثمار. فالناس يستثمرون في التعليم، مثلما يستثمرون في أي شيء آخر، بُغية جني المزيد من المال على شكل مداخيل متزايدة مستقبلًا. وثمة مشكلة واضحة تعتري هذه النظرة نحو التعليم باعتباره استثماراً وهي أن الآباء هم من يقومون بالاستثمار، فيما يجني الأطفال الثمار، وأحيانًا يأتي حصاد تلك الثمار متأخرًا للغاية. وبالرغم من أن بعض الأطفال

يقومون فعلًا»بسداد» قيمة هذه الاستثمارات عبر ما يوفرونه من رعاية لآبائهم عندما يتقدم بهم العمر، فإن آخرين كُثر يقومون بهذه الرعاية لآبائهم على مضض، أو نجدهم ببساطة «يتخلفون عن السداد» عندما يتنكرون لآبائهم ويتخلون عنهم خلال حياتهم. وحتى عندما يَبَرُ الأطفال آباءهم، فليس من اللازم دائمًا أن القدر الإضافي من المال الذي يكسبه الأطفال لكونهم أمضوا تلك السنة الإضافية في المدرسة سوف يعود بتلك الفائدة الكبيرة على الآباء – وقد صادفنا بكل تأكيد آباء يأسفون على اليوم الذي أضحى فيه أبناؤهم أغنياء على نحو أتاح لهم الانتقال إلى بيوتهم الخاصة ومن ثم تركهم فُرادى يتجرعون حياة الوحدة بعد أن بلغ بهم العمر مبلغه. ويتحدث «تي. بول شولتز»، وهو اقتصادي في جامعة ييل، عن والده، وهو «تيودور شولتز» ذلك الاقتصادي الشهير الذي حاز جائزة نوبل، قائلًا إن أبويه كانا يعارضان تعليمه، لأنهما كانا يريدان منه البقاء في المزرعة.

صحيحٌ أن كثيرًا من الآباء يفاخرون ويُسرون عندما يُبلي أبناؤهم بلاء حسنًا (وينقلون هذه الأنباء السارة إلى جيرانهم). وبهذا المعنى فربما يشعرون بأنهم قد نالوا حقهم وزيادة حتى وإن لم يحصلوا على فلس واحد من أبنائهم. إذن فالتعليم من وجهة نظر الأب مثلًا هو استثمار من ناحية، لكنه ومن ناحية أخرى «هبةٌ» يمنحها الأب لأبنائه. ولكن ثمة جانبًا آخر أيضًا، وهو أن معظم الآباء يتصرفون من منطلق القوة إزاء أطفالهم – فهم الذين يقررون من سيلتحق بالمدرسة من أطفالهم، ومن سيمكث في البيت أو يخرج لسوق العمل، وكيف ينفقون ما يجنونه من مداخيل. فالآباء الذين يساورهم شك إزاء ما يمكنهم الحصول عليه من

دخل أبنائهم عندما يشبون عن الطوق ويصبح بوسعهم تحدي إرادة الأب، ولا يثمنون التعليم كقيمة في حد ذاته، ربما يميلون لإخراج أبنائهم من المدرسة وإرسالهم بدلا عن ذلك إلى سوق العمل عند بلوغهم العاشرة من أعمارهم. بعبارة أخرى، بالرغم من الأهمية الواضحة للعوائد الاقتصادية للتعليم (عندما تقاس بالمداخيل الإضافية التي يحققها الابن المتعلم)، فإن أشياء أخرى كثيرة ربما تؤثر أيضًا، وهي أشياء من قبيل تطلعاتنا للمستقبل وتوقعاتنا لأطفالنا، مهما كنا أسخياء معهم.

ويقول أحد مؤيدي العرض :»تماماً. وهذا هو السبب الذي يجعل بعض الآباء بحاجة لدَفعة. إن المجتمع المتحضر لا يمكن أن يترك حق الطفل في عيش طفولة طبيعية وفي الحصول على تعليم جيد مرهونًا بأهواء أب أو بأطماعه.« إن بناء المدارس وتعيين المعلمين هو خطوة أولى وأساسية لخفض تكلفة إرسال طفل إلى المدرسة، لكن هذه الخطوة وحدها قد لا تكفي. وهذا المبدأ يفسر السبب الذي يجعل معظم الدول الغنية لا تمنح الآباء فرصة للاختيار؛ إذ تلزمهم بأن يرسلوا أبناءهم إلى المدرسة حتى سن معينة، ما لم يستطيعوا أن يثبتوا أنهم يوفرون لهم التعليم المطلوب في المنزل. ولكن ذلك التوجه لا يفلح عندما تكون الدولة محدودة القدرات ولا يمكنها فرض إلزامية التعليم. وفي تلك الحالات، يتعين على الحكومة أن تجعل قيام الآباء بإرسال أطفالهم إلى المدرسة أمرًا مجديًا من الناحية المالية. وهذه هي الفكرة الكامنة وراء الأداة الجديدة التي تتيح الاختيار في السياسات التعليمية، ألا وهي التحويل النقدي المشروط.

التاريخ المثير للتحويلات النقدية المشروطة

شغل «سانتياجو ليفي»، وهو أستاذ سابق في الاقتصاد بجامعة بوسطن، منصب نائب وزير في وزارة المالية المكسيكية في الفترة من 1994 إلى 2000، وأسندت إليه مهمة إصلاح نظام الرعاية المعقد، الذي كان يتألف من عدة برامج مختلفة. وكان يرى بأنه وعبر الربط بين تلقي مدفوعات الرعاية وبين الاستثمار في رأس المال البشري (مثل الصحة والتعليم)، فسيكون بإمكانه ضمان أن ما ينفق من أموال اليوم سوف تسهم في استئصال الفقر، ليس على المدى القصير وحسب لكن على المدى الطويل أيضًا ، وذلك عبر بناء جيل يتمتع بصحة جيدة ويحظى بتعليم جيد. وقد ألهمه ذلك لتصميم برنامج «بروجريسا» (PROGRESA)، وهو برنامج تحويلات «بشروط». وكان برنامج «بروجريسا» أول برنامج تحويل نقدي مشروط، إذ كان يقدم المال للأسر الفقيرة شريطة أن يواظب أطفالها على الحضور إلى المدرسة وأن تحصل الأسرة على وسائل الرعاية الصحية الوقائية. وكانت هذه الأسر تتلقى قدرًا أكبر من المال في حال كان أطفالها في المرحلة الثانوية مما لو كانوا في المرحلة الابتدائية، وفي حال كانت من التحقت بالمدرسة فتاة وليست ولدًا. ولجعل البرنامج مقبولًا من الناحية السياسية، فقد كانت هذه المدفوعات تقدم في صورة «تعويضات» للأسرة عن الأجور المفقودة بالنسبة للأسرة التي تُلحق طفلها بالمدرسة بدلًا من توجيهه إلى سوق العمل. لكن في الحقيقة، فقد كان الهدف هو تحفيز الأسرة، وذلك عندما يصبح إخفاق الأسرة في إلحاق أطفالها بالمدرسة أمرًا

مكلفًا لها، بغض النظر عن رأي الأسرة في التعليم وأهميته.

وكان «سانتياجو ليفي» لديه هدف آخر، وهو أن يضمن استمرارية البرنامج حتى مع تغير الحكومة كل بضع سنوات، نظرًا لأن كل رئيس جديد عادة ما يقوم بإلغاء كل البرامج التي أنشأها سلفه قبل أن يدشن برامجه الخاصة. وكان «ليفي» يرى أنه في حال حقق البرنامج نجاحًا كبيرًا ومشهودًا، فلن يكون تخلص الحكومة الجديدة منه بالأمر السهل. ولذلك أسس مشروعًا تجريبيًا، حيث طرحه فقط ضمن عدة قرى اختيرت عشوائيًا، مما أتاح عقد مقارنات صارمة بين نتائج القرى التي اختيرت وتلك التي لم يقع عليها الاختيار. وقد أثبتت التجربة على نحو لا يدع مجالًا لأي شك مقبول أن ذلك البرنامج يُزيد معدلات التحاق الأطفال بالمدارس على نحو ملموس، ولا سيما في المرحلة الثانوية من التعليم، إذ ارتفعت نسبة الالتحاق بالمدارس الثانوية من 67 في المائة إلى حوالي 75 في المائة للبنات، ومن 73 في المائة إلى 77 في المائة للبنين.[(107)]

وكان ذلك أيضًا من الأدلة الأولى التي برهنت على القوة الإقناعية لتجربة عشوائية ناجحة. فعندما تغيرت الحكومة في حينها، بقي البرنامج، وإن كان تحت مسمى جديد هو «أوبرتينيدادس» أو "Oportunidades". ولكن «ليفي» ربما لم يكن يدرك أنه قد أرسى تقليدين جديدين. الأول، أن برنامج التحويلات النقدية المشروطة قد انتشر مثل النارِ في الهشيم ووصل بقية دول أمريكا اللاتينية، ثم لاحقًا إلى باقي أرجاء العالم، حتى إن عمدة نيويورك «مايكل بلومبرج» قد جرَّبه في مدينة نيويورك. وأما الثاني، فهو أن الدول الأخرى عندما تطلق برامج التحويل النقدي المشروطة الخاصة بها، فإنها

تقوم الآن بإجراء مجموعة من التجارب العشوائية لتقييم هذه البرامج. وفي بعض تلك التجارب، يتم تنويع خصائص البرنامج، وذلك للوقوف على أفضل تصميم ممكن للبرنامج.

ومن المفارقات أن أحد هذه البرامج المستنسخة، وكان في مالاوي، هو ما جعلنا نعيد النظر في نجاح برنامج «بروجريسا». إن عنصر الشَرطية في «بروجريسا» يقوم على أن الزيادة في الدخل ليست كافية وأن الآباء بحاجة لمحفز. وقد راح الباحثون والخبراء يتساءلون عما إذا كان برنامج غير مشروط يمكن أن يحقق النتائج نفسها التي حققها برنامج التحويل المشروط. وقد وجدتْ دراسة أجراها البنك الدولي وعلى نحو مثير، أن عنصر الشرطية لا يهم في شيء على الإطلاق. وقد عرض الباحثون على الأسر التي لديها بنات في سن المدرسة تحويلًا ماليًا يتراوح ما بين 5 إلى 20 دولارًا شهريًا (بحسب تعادل القوة الشرائية). وكان التحويل مشروطًا بإلحاق بناتهن بالمدرسة. أما في المجموعة الأخرى فلم يكن ذلك الشرط موجودًا. أما المجموعة الثالثة (وهي المجموعة الضابطة) فلم تتلق أي تحويل. وكانت النتائج هائلة (فبعد سنة، بلغت نسبة التسرب التعليمي في المائة في المجموعة الضابطة، فيما لم تتجاوز 6 في المائة بين هؤلاء الذين استفادوا من التحويل)، ولكن النتائج كانت متماثلة بالنسبة لهؤلاء الذين تلقوا التحويل المشروط وهؤلاء الذين تلقوا التحويل غِير المشروط، ما يوحي بأن الآباء ليسوا بحاجة لأن يُرغَموا على إرسال أطفالهم للمدرسة، وأن كل ما يحتاجونه هو دعمهم مالياً.[(108)] ولاحقًا، كشفت دراسة أخرى أجريت في المغرب وكانت قد عقدت مقارنة بين التحويلات

المشروطة وتلك غير المشروطة، عن نتائج مشابهة.[109]

وتوجد على الأرجح عناصر عدة توضح السبب الذي جعل التحويل المالي يصنع فرقًا في مالاوي؛ فربما لم يكن باستطاعة الآباء سداد مصروفات المدرسة، أو الاستغناء عن الأموال التي يكسبها أطفالهم. بالطبع، فإن اقتراض الأبوين لأجل تمويل تعليم ابنتهم ذات العشر سنوات استنادًا إلى ما ستصنعه عندما تبلغ العشرين هو حلم يقظة. إن التحويل المالي، وبانتشاله للأبوين من هوة الفقر المدقع، ربما يكون أيضًا قد أوجد الهامش الذهني اللازم للنظر إلى الحياة نظرة طويلة المدى، يصبح معها التعليم شيئا تُدفع تكلفته الآن (فعليك أن تثير ضيق أطفالك أو تجرجرهم لإلحاقهم بالمدرسة الآن)، لكنها تكلفة لا تؤتي ثمارها إلا عندما يكبرون.

من أجل هذه الأسباب كلها، فإن الدخل في حد ذاته يكتسب أهمية عندما يتعلق الأمر بالقرارات ذات الصلة بالتعليم؛ فسوف يتلقى جمال تعليماً أقل مما يتلقاه «جون» وذلك لأن أبويه أفقر، حتى وإن كانت زيادة الدخل التي ستتحقق بفضل التعليم هي نفسها لكليهما. وقد وجدنا بالفعل وضمن بيانات الدول الثماني عشرة أن نسبة الإنفاق على التعليم تزداد كلما تحركنا لأعلى من هؤلاء الذين يعيشون على 99 سنتًا في اليوم إلى هؤلاء الذين يعيشون على 6 إلى 10 دولارات يوميًا. ونظرًا لأن عدد الأطفال الذين يولدون لكل أسرة ينخفض بشدة مع الدخل، فإن هذا يعني أن الإنفاق على التعليم لكل طفل ينمو على نحو أسرع من إجمالي الاستهلاك. وهذا هو نقيض ما يمكن لنا توقعه في عالم يُعتبر التعليم فيه استثمارا كأي استثمار آخر، إلا إذا كنا نرغب في تصديق مقولة أن الفقراء يفتقرون للقدرة

على التعليم وحسب.

وثمة أهمية واضحة ينطوي عليها ذلك، لأنه إذا كان دخل الأبوين يلعب مثل هذا الدور الحيوي في تحديد قيمة الاستثمار في التعليم، فإن الأطفال الأغنياء سوف يحصلون على تعليم أفضل حتى وإن كانوا لا يتمتعون بقدرات خاصة، وأما الأطفال الفقراء ممن يحظون بقدرات خاصة فربما يُحرمون من التعليم. وهكذا فإن ترك الأمر بالكلِّية إلى السوق لن يتيح لكل طفل، أيا كانت بلده، فرصة التعلم وفقا لقدرته. وما لم نستطع إذابة فوارق الدخل تمامًا ، فإن التدخل الحكومي عبر عنصر العرض الذي يجعل التعليم أرخص سيكون أمرًا لازمًا حتى يتم الوصول إلى نتيجة مثمرة اجتماعيًا، وهي ضمان حصول كل طفل على فرصة.

هل تؤتي السياسات التعليمية الفوقية ثمارها؟

إن السؤال، رغم ذلك، هو ما إذا كان ذلك النوع من التدخل الحكومي، حتى وإن كان مرغوبًا من ناحية المبدأ، مجديًا حقًا. فإذا لم يأبه الآباء بتعليم أبنائهم، أليست ثمة مخاطرة بأن ذلك التوجه التعليمي لن يعدو كونه إهدارًا للموارد؟ ويرى «إيسترلي» في كتابه *“The Elusive Quest for Growth”* «السعي المراوغ نحو النمو»، مثلًا، أن الاستثمار في التعليم في الدول الأفريقية لم يساعد تلك الدول على تحقيق النمو.

مرة أخرى، فإن الطريقة المثلى للجواب عن هذا السؤال هي أن نقوم بدراسة ما جرى عندما جُرِّب هذا التوجه في دول معينة. والأنباء السارة هي أنه ورغم الجودة المتدنية للتعليم، فما زالت المدارس مجدية. ففي أندونيسيا، وبعد الطفرة النفطية الأولى التي

شهدتها في العام 1973، قرر رئيسها المستبد حينذاك، الجنرال «سوهارتو» أن يبني عددًا هائلًا من المدارس. [(110)] وقد جرى ذلك وفقًا لبرنامج تقليدي فوقي التوجه ومدفوع بعنصر العرض، فقد بُنيت المدارس بناء على قاعدة محددة سلفًا منحت أولوية صارمة للمناطق التي يوجد فيها أكبر عدد من الطلاب ممن هم خارج المدارس. ولو أن النقص في المدارس في هذه المنطقة كان انعكاسًا لعدم الاهتمام بالتعليم، لكان هذا البرنامج قد فشل فشلًا ذريعًا.

وفي الواقع، فقد حقق برنامج «الأمر الرئاسي» نجاحًا كبيرًا. ولتقييمه، عقدت «إستر» مقارنة بين أجور الأشخاص البالغين، الذين استفادوا خلال طفولتهم من المدارس الجديدة التي شُيِّدت وبين مداخيل الجيل الذي سبقهم مباشرة (وهم الأشخاص الذين فاتتهم فرصة الذهاب إلى هذه المدارس بسبب تجاوزهم سن المدرسة). وقد وجدت «إستر» أنه مقارنة بالجيل الأكبر، فإن أجور الجيل الأصغر كانت أعلى كثيرًا في المناطق التي شُيِّد فيها عددٌ أكبر من المدارس. ولدى نظرتها إلى التأثير الذي أحدثه البرنامج في التعليم والأجور معًا ، خلصت إلى أن كل سنة إضافية في المدرسة الابتدائية بفضل بناء المدرسة الجديدة قد رفعت الأجور بما نسبته 8 في المائة تقريبًا. وهذا التقدير لعوائد التعليم يماثل بشدة التقديرات السائدة في الولايات المتحدة.[(111)]

وثمة برنامج آخر تقليدي وفوقي التوجه وهو التعليم الإلزامي. في 1968، سنَّت تايوان قانونًا ألزم كل الأطفال بإتمام تسع سنوات من التعليم (كان القانون السابق يحدد ذلك بست سنوات فقط). كان للقانون تأثير إيجابي وملموس في تعليم كل من الأولاد والبنات، فضلًا عن

فرص التوظيف المستقبلية، ولا سيما للبنات.[112] إن فوائد التعليم ليست فوائد مالية وحسب، فقد كان للبرنامج التايواني أبلغ الأثر في معدلات الوفيات بين الأطفال.[113] وفي مالاوي، وُجد أن البنات اللائي لم ينقطعن عن المدرسة بفضل التحويل المالي كُنَّ أيضا أقل احتمالًا في أن يَحملن. وقد وُجدت النتائج نفسها في كينيا.[114] وأصبح هناك الآن أدلة دامغة كثيرة تبرهن على التأثيرات بعيدة المدى للتعليم.

وفوق ذلك، يخلص هذا البحث أيضًا إلى أن كل إضافة صغيرة من التعليم تحقق فائدة ما. فالأشخاص الذين لا يجدون صعوبة في القراءة يُرجح أن يقرؤوا الصحف واللوحات الإعلانية والإرشادية أكثر من غيرهم وأن يُعَرَّفوا بالبرامج التي تطلقها الحكومة لأجلهم. أما هؤلاء الذين يواصلون تعليمهم حتى المستوى الثانوي فسوف يحصلون على الأرجح على وظيفة ثابتة تدر دخلًا ثابتا، ولكن حتى هؤلاء منهم الذين لن يستطيعوا الحصول على مثل تلك الوظيفة، سيكون بوسعهم أن يديروا أعمالهم الخاصة على نحو أفضل.

يبدو إذن أن هذا النقاش المحتدم بين الاستراتيجيات المتباينة فلسفيًا يختلط عليه الأمر بشدة مرة أخرى. فليس هناك ما يبرر جعل استراتيجيات العرض والطلب حصرية بشكل تبادلي. فالعرض في حد ذاته يحقق بعض النفع، ولكن الطلب يُعتبر مهما أيضًا. وهناك أشخاص بالفعل يمكنهم بطريقة ما أن يجدوا سُبلًا للحصول على التعليم دون أي مساعدة فوقية عندما تتوفر الخدمات الملائمة في المدينة، ولكن بالنسبة لكثيرين غيرهم، فإن القوة الدافعة التي يستمدونها من وجود مدارس تبنى في منطقتهم تعتبر ذات أهمية حاسمة.

لا شيء من ذلك يعني أن الاستراتيجيات الفوقية تحقق نتائجها المنشودة قدر استطاعتها أو كما ينبغي. وعلى أية حال، وكما رأينا، فإن جودة التعليم الذي توفره المدارس الحكومية قد تكون متدنية. وكون الطلاب يحققون بعض الفائدة من هذه المدارس لا يعني أنها لا يمكن أن تؤدي على نحو أفضل بكثير. هل يمكن هنا للتوجهات المرتكزة على الطلب أن تؤتي ثمارًا أفضل؟ أما المدارس الخاصة فهي استراتيجية معتمدة ومدفوعة بالطلب – إذ يتعين على الآباء أن ينفقوا أموالهم التي حصلوا عليها بشق الأنفس لإلحاق أطفالهم بإحدى هذه المدارس، حتى وإن أُتيحت لهم المدارس الحكومية التي توفر التعليم مجانًا. فهل استطاعت المدارس الخاصة أن تحل مشكلة جودة التعليم؟

المدارس الخاصة

هناك قدر هائل من الاتفاق في الرأي على أن المدارس الخاصة ينبغي لها أن تنهض بدور مهم في سد الثغرات التي قد توجد في النظام التعليمي. ويمثل قانون الحق في التعليم الذي صدر مؤخرًا في الهند وحظي بمساندة قوية من جميع أطراف الطيف السياسي (بما في ذلك اليسار المعروف تقليديًا في جميع أنحاء العالم بمعارضته لدور السوق)، نموذجًا لما يسمى بخصخصة القسائم، بمعنى أن الحكومة توزع على مواطنيها «قسائم» يمكنهم من خلالها سداد مصروفات المدارس الخاصة.

وحتى قبل أن يلفت خبراء التعليم الانتباه إليها، كان هناك كثير من الآباء الطموحين من ذوي الدخل المنخفض حول العالم قد قرروا أن عليهم أن يلحقوا

أطفالهم بمدارس خاصة، حتى وإن اضطرهم ذلك لأن يُقتروا على أنفسهم في سبيل ذلك. وقد أدى ذلك إلى ظاهرة مدهشة وهي انخفاض مصروفات المدارس الخاصة في جنوب آسيا وأمريكا اللاتينية. ويمكن للمصروفات الشهرية في هذه المدارس أن تصل إلى دولار ونصف. وغالبًا ما تكون هذه المدارس شديدة البساطة، أي مجرد بضع غرف في منزل أحد الأشخاص، وغالبًا ما يكون المعلمون من أبناء المنطقة الذين لم يجدوا وظيفة أخرى وقرروا أن ينشؤوا مدرسة. وقد كشفت إحدى الدراسات[115] أنّ أفضل مؤشر على عنصر العرض فيما يخص المدارس الخاصة في قرية باكستانية مثلًا هو ما إذا كانت هناك مدرسة ثانوية للبنات في المنطقة قبل جيل من ذلك. فقد كانت الفتيات المتعلمات اللائي يبحثن عن فرصة لجني بعض المال دون أن يتعين عليهن مغادرة القرية، يلتحقن بشكل متزايد بقطاع التعليم كمعلمات.

وبالرغم مما يثار حولها أحيانًا من شكوك، فإن المدارس الخاصة غالبًا ما تؤدي أداء أفضل من المدارس الحكومية. وقد وجد المسح الدولي لمعدلات الغياب أن المدارس الخاصة في الهند كانت تُنشَأ على الأرجح ضمن القرى التي تسوء فيها بشدة حالة المدارس الحكومية. وفوق ذلك، وعمومًا، فإنه يُرجح أن يُوجد معلمو المدارس الخاصة في مدارسهم في يوم ما بمقدار 8 نقاط مئوية زيادة عن نظرائهم في المدارس الحكومية في نفس القرية. ويحقق الأطفال الذين يلتحقون بالمدارس الخاصة أداء أفضل من نظرائهم في المدارس الحكومية. وفي الهند، وبحسب التقرير السنوي لحالة التعليم، لم يستطع 47 في المائة من طلاب المدارس الحكومية ممن هم في الصف الخامس

قراءة فقرة من المستوى الثاني، مقارنة بنسبة 32 في المائة من طلاب المدارس الخاصة. وفي دراسة جاءت بعنوان «الإنجازات التَعلُّمية والتعليمية في المدارس الباكستانية»، كان الأطفال المنتسبون للمدارس الخاصة فيما بعد الصف الثالث أسبق بسنة ونصف في اللغة الإنجليزية وبسنتين ونصف في الرياضيات مقارنة بنظرائهم المنتسبين للمدارس الحكومية. صحيح أن الأسر التي تقرر إرسال أطفالها لمدارس خاصة ربما تكون مختلفة. لكن ذلك لا يمكن تفسيره على نحو مطلق بأن المدارس الخاصة تجتذب أطفال الأسر الغنية؛ فالفجوة في الأداء بين طلاب المدارس الخاصة والمدارس الحكومية كانت تساوي تقريبًا عشر مرات ضعف متوسط الفجوة بين الأطفال ممن ينتمون للفئات الاجتماعية الاقتصادية العليا والدنيا. وبالرغم من أنها ليست شديدة الاتساع، فما زالت هناك فجوة كبيرة بين الأطفال المنتسبين إلى المدارس الحكومية وهؤلاء المنتسبين إلى المدارس الخاصة حتى في دخل الأسرة الواحدة[116] (ربما يظل ذلك تضخيمًا للفائدة الحقيقية إذا كان الأباء يرسلون الطفل الأكثر موهبة إلى مدرسة خاصة أو يساعدون ذلك الطفل بطرائق أخرى).[117]

وهكذا فإن الأطفال في المدارس الخاصة يتعلمون أكثر مما يتعلمه نظراؤهم في المدارس الحكومية. لكن ذلك لا يعني أن المدارس الخاصة تعمل وفق معايير الكفاءة كما ينبغي. ونحن نرى أنها ليست كذلك عندما نقارن مفعول المدارس الخاصة بمفعول التدخلات البسيطة.

منظمة «براتام» في مقابل المدارس

الخاصة

لا تكتفي منظمة «براتام»، وهي منظمة تعليمية غير حكومية رائعة تدير التقرير السنوي لحالة التعليم، بفضح عيوب النظام التعليمي وحسب، بل أيضًا تحاول إصلاحها. وقد ظللنا نعمل معهم على مدى العشر سنوات الماضية، وكنا نُقيِّم تقريبًا كل نسخة جديدة من برنامجهم الرامي لتعليم الأطفال الحساب والقراءة. كان ارتباطنا بهم قد بدأ في العام 2000 في غرب الهند، في مدينتي مومباي وفادودارا، حيث كانت «براتام» تدير ما كان يسمى ببرنامج «بالساكي» (وهو يعني صديقة الأطفال). كان البرنامج يأخذ من كل صف دراسي عشرين طالبًا الأكثر احتياجًا للمساعدة ويرسلهم للعمل مع «بالساكي»، وهي فتاة شابة من المجتمع المحلي، لتقوية نقاط الضعف التي لديهم. وبالرغم من الزلزال وأعمال الشغب الطائفية، فقد أحرز البرنامج تقدمًا هائلًا في نتائج الاختبارات لهؤلاء الأطفال – في فادودارا مثلًا، بلغ حوالي ضعفي متوسط التقدم الذي تحقق من خلال المدارس الخاصة التي تأسست في الهند.(118) وكلُ ذلك رغم أن هؤلاء الفتيات اللائي كن يعملن في برنامج «صديقة الأطفال» كن أقل تعليمًا بكثير من معلمي المدارس الخاصة أو الحكومية، إذ كانت الكثيرات منهن قد أكملن بالكاد عشر سنوات في المدرسة، فضلًا عن أسبوع من التدريب ضمن «براتام». (119)

وفي ضوء هذه النتائج، فقد كانت الكثير من المنظمات سوف تركن إلى ما حققته من إنجازات. لكن «براتام» ليست كذلك. إن فكرة الاعتماد على أي شيء، ولا سيما على إنجازاتهم، هي فكرة غريبة تمامًا على شخصية «ماداف» أو شخصية «»روكميني بانرجي»

وهو المحرك البشري والقوة الدافعة وراء التوسع المدهش الذي حققته المنظمة. ومن الطرائق التي كانت «براتام» تصل من خلالها لأكبر عدد من الأطفال هي إسناد مهمة تنفيذ البرنامج للمجتمع المحلي. وفي منطقة جاونبور الواقعة في الجزء الشرقي من ولاية أوتار براديش، الولاية الأكبر مساحة في الهند وإحدى أفقر الولايات، كان متطوعو «براتام» ينتقلون من قرية إلى أخرى لاختبار الأطفال وتشجيع أفراد المجتمع على الانخراط في عملية الاختبار حتى يروا بأعينهم ما يعرفه أطفالهم وما لا يعرفونه. لم يكن الآباء يبتهجون بما يرونه، وكانت أولى ردات فعلهم غالبًا هي لطم أطفالهم،لكن مجموعة متطوعين من المجتمع كانت تظهر في نهاية الأمر وتبدي استعدادها لتولي وظيفة مساعدة إخوانهم وأخواتهم الصغيرات. وكانوا في معظمهم طلابًا جامعيين حديثي العهد يعقدون دروسًا في المساء في أحيائهم. وكانت «براتام» تقدم لهم أسبوعًا من التدريب ولكن دون أي تعويض أو مقابل آخر.

وقد أجرينا تقييمًا لهذا البرنامج أيضًا ، وكانت النتائج مثيرة للغاية. فمع نهاية البرنامج، أصبح جميع الأطفال المشاركين الذين لم يكونوا يستطيعون القراءة قبل بداية البرنامج يستطيعون على الأقل التعرف على الحروف (وذلك في مقابل 40 في المائة استطاعوا تهجي الحروف فقط بنهاية السنة في قرى المقارنة). أما هؤلاء الذين كانوا يستطيعون قراءة الحروف وحسب في البداية فقد أصبحوا على الأرجح، مع نهاية العام، أكثر قدرة على قراءة قصة قصيرة بنسبة 26 في المائة لدى مشاركتهم في البرنامج مما لو كانوا لم يشاركوا. (120)

وقد حولت مؤخرا منظمة «براتام» تركيزها نحو العمل

مع قطاع المدارس الحكومية. ففي ولاية بيهار، وهي أفقر ولايات الهند والأعلى تسجيلًا في معدل غيابات المعلمين، أقامت «براتام» مجموعة من المخيمات الصيفية الهادفة إلى تصحيح الخلل لدى أطفال المدارس ودعت معلمي المدارس الحكومية للتدريس فيها. وجاءت نتائج التقييم مدهشة، فعندما قام معلمو المدارس الحكومية الذين يتعرضون لكثير من النقد بالتدريس فعلًا، كان ما تحقق من مكتسبات على أيديهم مساويًا لما تحقق خلال الفصول المسائية في جاونبور.

ونظرًا لأن النتائج التي تحققها منظمة «براتام» تعتبر نتائج لافتة، فإن هناك كثيرًا من النظم المدرسية في الهند وحول العالم تسعى للتواصل معها. فهناك نسخة من البرنامج قيد الاختبار في غانا، وذلك من خلال تجربة ضابطة عشوائية يتم إجراؤها على نطاق واسع كتعاون بين الفريق البحثي وبين الحكومة، وسوف يتم تدريب الشباب الساعي لاكتساب خبرة الوظيفة الأولى حتى يتسنى له المشاركة في عملية تعليم إصلاحية في المدرسة. وقد قام وفدان من وزارتي التعليم في السنغال ومالي بزيارة لعمليات «براتام» وهما بصدد التفكير في استنساخ البرنامج.

إن هذا الدليل يطرح عدة ألغاز: إذا كان بوسع المعلمين المتطوعين وأشباه المتطوعين أن يحرزوا مثل ذلك التقدم، فإن المدارس الخاصة يمكنها أن تنتهج ولا شك الأنماط ذاتها من الممارسات، بل وينبغي لها أن تؤدي أداء أفضل. لكننا نعرف أن ثلث طلاب الصف الخامس في الهند ممن ينتسبون إلى مدارس خاصة لا يمكنهم قراءة فقرة في مستوى الصف الأول. لماذا لا يستطيعون؟ إذا كان بوسع معلمي المدارس الحكومية

النهوض بعملية التدريس على هذا النحو الحسن، لماذا لا نرى ذلك في النظام المدرسي؟ إذا كان مثل هذا التقدم يمكن تحقيقه بهذه السهولة، فلماذا لا يوجد طلبٌ من قبل الآباء عليها؟ وفي واقع الأمر، لماذا لم يحضر سوى 13 في المائة من الأطفال الذين لا يستطيعون القراءة الدروس المسائية التي ينظمها برنامج «براتام» في حي جوانبور؟

لا ريب أن بعض الأسباب المعتادة التي تجعل الأسواق لا تعمل جيدًا كما ينبغي هي أسباب حاضرة هنا. ربما ليس هناك ما يكفي من الضغوط التنافسية بين المدارس الخاصة أو قد يكون الآباء ليسوا مطلعين بما يكفي بشأن ما ينبغي لهم عمله. وربما تفسر بعض القضايا الأوسع نطاقًا في الاقتصاد السياسي التي سنتناولها بالنقاش لاحقًا ضعف الأداء لدى معلمي المدارس الحكومية. ولكن ثمة قضية أساسية يتفرد بها التعليم عن غيره؛ وهي أن الطريقة الغريبة التي يفترض بالتعليم أن يحقق التوقعات من خلالها تفسد الطلب لدى الآباء، وتفسد ما تحققه المدارس الحكومية والخاصة، وما يحققه الأطفال، وهي أمور تنطوي على إهدار هائل.

لعنة التوقعات

الشكل S الوهمي

قبل بضع سنوات قمنا بتنظيم جلسة قص ولصق جمعت بين الآباء وأطفالهم في مدرسة غير رسمية تديرها منظمة «سيفا ماندير» في المناطق الريفية في أودايبور. وكنا قد جلبنا كومة من المجلات الملونة وطلبنا من الآباء قص بعض الصور من هذه المجلات على نحو

يعكس ما يعتقدون أن التعليم سيجلبه لأطفالهم. وكانت الفكرة هي بناء لوحة من الملصقات بمساعدة أطفالهم.

وفي نهاية الأمر خرجت كل لوحات الملصقات متشابهة نوعًا ما. إذ جاءت الرسومات مرصعة بمجوهرات من الذهب والماس وأحدث الطرازات المتنوعة من السيارات. وكانت المجلات تحتوي صورا أخرى مثل مشاهد ريفية هادئة ومراكب صيد وأشجار جوز الهند– ولكن إذا كان لنا أن نصدق دليل لوحات الملصقات، فليس هذا هو كل ما يقوم به التعليم. ويبدو أن الآباء يرون في التعليم وسيلة تتيح لأطفالهم أن يجنوا ثروة كبيرة من المال. ولدى معظم الآباء، فإن المسار المتوقع سلوكه لتحقيق تلك الثروات، هو الوظيفة الحكومية (وليكن معلمًا مثلًا)، أو في حال لم يتسن ذلك، فليكن نوعًا من الوظائف المكتبية. وفي مدغشقر، سئل آباء لديهم أطفال ينتسبون لـ 640 مدرسة عمَّ يتوقعون أن يفعله طفل أتم تعليمه الابتدائي لكسب قوته، وعما سيفعله الطفل الذي أتم تعليمه الثانوي. وقد توقع 70 في المائة منهم أن خريج المدرسة الثانوية سوف يحصل على وظيفة حكومية، في حين أن 33 في المائة منهم هم من يحصلون بالفعل على تلك الوظائف.[(121)]

لكن قليلًا جدًا من هؤلاء الأطفال سوف يبلغون الصف السادس، دعك عن اجتياز امتحان التخرج الذي، كان في تلك الأيام، يمثل الحد الأدنى من المؤهلات اللازمة لأي نوع من الوظائف التي تتطلب درجة تعليمية. ولا يعني هذا أن الآباء لا يدركون ذلك إدراكًا كاملًا، ففي مدغشقر عندما سئل الآباء عن وجهة نظرهم حول العوائد من التعليم، كانوا يجيبون أجوبة صحيحة عمومًا. إلا أنهم يبالغون مبالغة كبيرة في كلا الجانبين الإيجابي

والسلبي. إنهم يرون التعليم كتذكرة لدخول السحب على جائزة اليانصيب، وليس كاستثمار آمن.

وقد قال لنا «باك سودارنو»، وهو جامع خردة يعيش في حي سيكاداس الفقير في باندونج بأندونيسيا، بشكل مجرد تمامًا من الانفعالات بأنه كان معروفًا بأنه «أفقر شخص في الحي»، وقد شرح ذلك ببلاغة. عندما التقيناه في يونيو 2008، كان ابنه الأصغر (وهو الأصغر بين تسعة أطفال) على وشك الالتحاق بالمدرسة الثانوية. وكان يعتقد أن النتيجة الأكثر احتمالًا هي أنه بعد إتمامه للمدرسة الثانوية، فإن الولد سوف يحصل على وظيفة في مركز التسوق القريب، حيث كان شقيقه يشغل وظيفة بالفعل. وكان بإمكانه الحصول عليها بالفعل، لكن «باك سودارنو» رأى مع ذلك أنه من المفيد أن يتم المدرسة الثانوية، حتى وإن كان ذلك سيعني ثلاث سنوات أخرى من الرواتب المهدرة، فيما كانت زوجته تتوقع أن الولد ربما يستطيع الالتحاق بإحدى الجامعات. وهو ما كان «باك سودارنو» يعتبره حلم يقظة، وإن ظل يعتقد أن ثمة فرصة أمامه للحصول على وظيفة مكتبية، وهي عنده أفضل الوظائف الممكنة، نظرًا لما تمنحه من أمان وتوفره من احترام. وبحسب رأيه، فقد كان الأمر يستحق المحاولة.

ويميل الآباء أيضًا إلى الاعتقاد بأن السنوات القليلة الأولى في سلم التعليم تدر دخلًا أقل من السنوات اللاحقة. فمثلًا، كان الآباء يعتقدون أن كل سنة يمضيها أطفالهم في التعليم الابتدائي سوف تزيد دخل الطفل بمقدار 6 في المائة، فيما ستزيده كل سنة في التعليم الإعدادي بمقدار 12 في المائة، أما كل سنة في التعليم الثانوي فستزيده بمقدار 20 في المائة. وقد وجدنا نمطا مشابها للغاية في المغرب. إذ كان الآباء هناك يعتقدون

أن كل سنة إضافية في التعليم الابتدائي سوف تزيد دخل الولد بمقدار 5 في المائة، فيما ستزيد كل سنة إضافية في التعليم الثانوية ذلك بمقدار 15 في المائة. وكان ذلك النمط أكثر صرامة مع البنات. إذ يرى الآباء أن كل سنة إضافية في التعليم الابتدائي لم تحدث زيادة تذكر في الدخل تقريبًا، إلا بمقدار 0.4 في المائة. أما كل سنة إضافية في التعليم الثانوي فكان يُعتقد أنها ستزيد الدخل بمقدار 17 في المائة.

وفي الواقع، تشير التقديرات المتاحة إلى أن كل سنة في التعليم تزيد الدخل على نحو تناسبي تقريبًا.[(122)] وحتى بالنسبة لهؤلاء الأشخاص الذين لا يحصلون على وظيفة ثابتة، فيبدو أن التعليم يعود عليهم بالفائدة، فمثلًا، كان الفلاحون المتعلمون يحققون خلال الثورة الخضراء مداخيل تفوق ذلك الذي كان يحققه نظراؤهم غير المتعلمين.[(123)] وفوق ذلك، هناك أيضًا جميع الفوائد الأخرى غير المالية. بعبارة أخرى، فإن الآباء يرون الشكل S حيثما لا يوجد في الحقيقة.

إن الاعتقاد بالشكل S يعني أنه ما لم يكن الآباء رافضين للتعامل مع أطفالهم على نحو يختلف من طفل لآخر، فإنه يصبح مفهومًا من جانبهم أن يضعوا كل بيضهم التعليمي في سلة الطفل الذي يتصورون أنه سيكون أبرزهم، ويضمنون له أن يحصل على القدر الكافي من التعليم، بدلًا من توزيع هذا الاستثمار بشكل متساو بين كل أطفالهم. وعلى بعد خطوات من بيت «شانتامارا» (وهي الأرملة التي كان كلا طفليها خارج المدرسة)، في قرية نجانادجي، التقينا بأسرة تعمل في مجال الزراعة ولديها سبعة أطفال. لم ينل أيٌ منهم حظًا من التعليم لأبعد من الصف الثاني، عدا أصغرهم، وهو صبي يبلغ من العمر اثني عشر عامًا. لم يكونوا

راضين عن جودة التعليم في المدرسة الثانوية الحكومية التي أمضى بها الصبي سنة. ولذلك كان الصبي يحضر دروسه في الصف السابع في مدرسة داخلية خاصة تقع في القرية. كانت سنة واحدة في المدرسة تكلف الأسرة ما يزيد على 10 في المائة من إجمالي دخلها الذي تُحصِّله من أعمال الزراعة، وهو ما يمثل التزامًا كبيرًا إزاء طفل واحد وإنفاقًا يستحيل ولا شك تخصيصه لكل من الأطفال السبعة. وقد أوضحت الأم لنا أن الصبي المحظوظ كان هو الطفل الذكي الوحيد بين أطفالها. وتتماشى هذه الرغبة الموجودة لدى الأب أو الأم في استخدام كلمات مثل «غبي» و«ذكي» للإشارة إلى أطفالهما، وهو ما يكون غالبًا في حضورهم، تمامًا مع وجهة نظر عالمية تكرس فكرة اختيار فائز (وحشد الآخرين جميعًا لمساندته). وتخلق هذه الفكرة شكلًا غريبًا من التنافس بين الأشقاء. وقد وجدت دراسة في بوركينا فاسو أن التحاق المراهقين بالمدرسة يصبح أمرًا أكثر احتمالًا عندما يحرزون نقاطًا عالية في اختبار الذكاء، لكن هذا الاحتمال يتضاءل إذا كان أشقاؤهم قد أحرزوا نقاطًا عالية.[124]

وقد وجدت دراسة أجريت حول التحويلات النقدية المشروطة في مدينة بوجوتا في كولومبيا دليلًا دامغًا حول الميل لتركيز الموارد على طفل واحد. كان برنامج التحويل النقدي يضم أرصدة محدودة، وأتيح للآباء فرصة إدخال أي من أطفالهم اللائقين عمريا ضمن مسابقة تقوم على أساس السحب. وكان من المقرر أن يحصل آباء الأطفال الفائزين على تحويل نقدي شهري طالما كان الطفل يواظب على حضور دروسه في المدرسة. وكان الأطفال الفائزون في المسابقة يميلون لحضور دروسهم بانتظام في المدرسة، وهو الأمر ذاته فيما

يخص التحاقهم بالمدرسة في كل سنة أكاديمية جديدة. وفي نسخة البرنامج التي يظل جزء من التحويل مشروطًا بالالتحاق بالكلية، كان يُرجح أن يلتحق الفائزون بالكلية أيضا. لكن النتيجة المزعجة التي تمخضت عنها الدراسة هي أنه في الأسرة التي كانت تُدخل طفلين أو أكثر للمسابقة ويفوز أحدهما، كان التحاق الطفل الذي خسر في المسابقة بالمدرسة يصبح أقل رجحانًا من التحاق طفلين منتميين لأسرة واحدة في حال كان كلاهما قد خسر. ويحدث هذا على الرغم مما يطرأ على دخل الأسرة من زيادة، وهو ما كان ينبغي أن يساعد الطفل الآخر. وذلك لأن الاختيار عندما وقع على فائز، فقد وُجهت إليه أو إليها جميع الموارد.[(125)]

إن التصورات الخاطئة يمكن أن تكون بالغة الأهمية. وفي الواقع لا ينبغي أن توجد مصيدة فقر سببها التعليم. فالتعليم شيء ثمين في كل المستويات. ولكن حقيقة أن الآباء يعتقدون أن الفوائد المتحققة من التعليم تأخذ الشكل S تقودهم لأن يتصرفوا كما لو أن هناك مصيدة فقر، ومن ثم يخلقون لأنفسهم مصيدة دون قصد.

أنظمة مدرسية نخبوية

ليس الآباء وحدهم هم من يركزون توقعاتهم للمستقبل على النجاح في امتحان التخرج، فالنظام التعليمي برمته يتواطأ معهم في ذلك. وتعود مناهج المدارس وتنظيمها غالبًا إلى الماضي الاستعماري عندما كان يتم إنشاء المدارس من أجل تدريب نخبة محلية يخرج منها الحلفاء الفاعلون للدولة الاستعمارية، وكان الهدف زيادة المسافة الفاصلة بينهم وبين بقية عامة الشعب. وبالرغم من الأعداد الغفيرة من

المتعلمين الجدد، فما زال المعلمون ينطلقون من مقدمة مفادها أن مهمتهم إعداد أفضل الطلاب للاختبارات الصعبة، وهي في معظم الدول النامية إما أن تكون بوابة إلى السنوات الأخيرة من المدرسة أو ممرًا يقود إلى الكلية. وقد صاحب ذلك ضغط هائل من أجل «تحديث» المنهاج، على نحو يجعله أكثر علمية وقائمًا على أساس علمي، ومن أجل جعل كتب المدرسة «أكثر سُمكًا» (ولا شك أثقل وزنًا) – إلى حد أن الحكومة الهندية الآن تضع سقفًا لوزن حقيبة الكتب التي يُطلَب من تلاميذ الصف الأول والثاني حملها وهو 6.6 أرطال.

وقد رافقنا ذات مرة بعض موظفي «براتام» إلى مدرسة في مدينة فادودارا الواقعة غرب الهند. كانت زيارتهم إلى المدرسة قد أعلن عنها سابقًا، وقد كان جليًا أن المعلم يريد أن يترك انطباعًا جيدًا لديهم، وكانت فكرته أن يرسم شكلًا على درجة هائلة من التعقيد على السبورة، يمثل أحد البراهين الجهنمية الماهرة التي تشتهر بها الهندسة الإقليدية، مصحوبًا بمحاضرة مطولة حول الشكل. وقد تم صف جميع الأطفال (كانوا تلاميذ في الصف الثالث) في صفوف منظمة على الأرض، وجلسوا في صمت تام. ربما كان بعضهم يحاول أن يرسم صورة مشابهة للشكل على ألواحهم الحجرية الصغيرة، ولكن رداءة الطباشير لم تكن تسمح بظهور ما يرسمونه. كان واضحًا أن أحدًا منهم لم يكن لديه أدنى فكرة عما يجري داخل الفصل.

لم يكن هذا المعلم يمثل استثناء. فقد رأينا نماذج لا حصر لها من هذا النوع من التحيز للنخبة بين المعلمين في الدول النامية. وبالتعاون مع «باسكالين ديوباس» و«مايكل كريمر»، ساعدت «إستر» على تصميم عملية

إعادة تنظيم صفوف الدراسة في كينيا، واستغلت ميزة وجود معلمين إضافيين لتقسيم الفصل إلى فصلين. وقد تم تقسيم كل فصل بحسب سجل الإنجازات السابقة، وذلك لمساعدة الأطفال على تعلم ما لم يتعلموه بعد. ثم تم تكليف المعلمين عشوائيًا بالمسار «الأعلى» أو «الأدنى» من خلال مسابقة تقوم على أساس السحوبات العشوائية. وقد غضب المعلمون الذين خسروا المسابقة وبالتالي أُسندت إليهم المسارات السفلية، مبررين ذلك بأنهم لن يجنوا أي فائدة من التعليم وأن اللوم سيوجه إليهم على العلامات المتدنية التي يحققها طلابهم. وقد عدلوا من تصرفاتهم بناء على ذلك؛ فخلال الزيارات العشوائية كان وجود المعلمين الذين كلفوا بالمسار الأدنى داخل فصولهم أقل رجحانًا، وبدلًا عن ذلك كان وجودهم داخل غرف المعلمين يحتسون الشاي هناك أكثر رجحانًا ، مقارنة بهؤلاء الذين أُسند إليهم المسار الأعلى.[(126)]

إن المشكلة لا تكمن فيٍ الطموح العالي في حد ذاته؛ ولكن ما يجعله مدمرًا حقًا هو كونه يترافق مع توقعات متدنية لما يستطيع الطلاب تحقيقه. وقد ذهبنا ذات مرة لمشاهدة بعض اختبارات الأطفال في أوتاراكاند الواقعة فيٍ سفوح جبال الهيمالايا الهندية. كان يومًا خريفيًا رائعًا، وكان من الصعوبة بمكان ألا نشعر بأن عملية الاختبار تنطوي على شيء من الإزعاج من جانبنا. مما لا شك فيه أن الطفل الذي كنا نحاول اختباره قد فكر على هذا النحو. فقد أومأ بحماسة عندما سألناه عما إن كان قد ذهب إلى المدرسة وبدا طيعًا بما يكفي عندما أخبرناه بأننا سوف نسأله بعض الأسئلة، ولكن عندما سلمه الشخص المسؤول عن إجراء المقابلة ورقة ليقرأها، تجاهل الأمر تمامًا معتبرًا أن طفلًا في

السابعة من عمره فقط يمكنه القيام بذلك. حاول الشخص المسؤول عن إجراء المقابلة بكل ما وسعه من جهد أن يغريه حتى يلقي نظرة فقط في الورقة، واعدًا إياه بصور جميلة وقصة مسلية، ولكنه كان قد عزم أمره؛ وظلت أمه تتمتم بكلمات التشجيع، لكن حالة من الفتور التي شابت جهدها أوحت لنا بأنها لم تكن تتوقع منه أن يغير رأيه. وبينما نحن في طريقنا للسيارة بعد الانتهاء من «المقابلة»، سار معنا رجل عجوز يرتدي مئزرًا قصيرًا مغبرًا (وهو غطاء العانة الذي يرتديه الفلاحون في المنطقة) وقميصًا أصفر اللون. وقال: «الأطفال الذين يخرجون من بيوت مثل بيوتنا...» ثم تركنا نُخمن تتمة الجملة. لقد رأينا التشاؤم ذاته في وجه الأم وفي وجوه أمهات كثيرات مثلها. لم تكن ستقول ذلك، ولكننا كنا نضيع وقتنا.

تكثر الإحالات إلى نوع محدد من الحتمية المجتمعية التقليدية، سواء كانت ترتكز على الطائفة أو الطبقة أو العرق، عند الحديث عن الفقراء. وفي أواخر تسعينات القرن المنصرم، أعد فريق بقيادة «جون دريز» تقريرًا حول حالة التعليم في الهند، وجاء تحت عنوان «التقرير العام حول التعليم الأساسي في الهند» (PROBE). وكانت من بين خلاصاته ما يلي:

> يتخوف معلمون كُثر من أن يُرسَلوا إلى مناطق نائية أو قرى «متخلفة». وأحد الأسباب العملية وراء هذا الخوف هو ما يتعرضون له من عناء السفر أو العيش في قرية نائية ذات مرافق بائسة... ومن ضمن الأسباب الشائعة الأخرى هو شعورهم بالاغتراب عن السكان المحليين الذين يقال أحيانا إنهم يهدرون أموالهم على المسكرات ويفتقرون للقدرة على التعليم أو ببساطة «يتصرفون مثل القردة.» ويُنظر إلى

المناطق النائية أو المتخلفة أيضا باعتبارها أرضًا غير خصبة لن تثمر فيها جهود المعلمين شيئًا.

وقد أخبر أحد المعلمين فريق الباحثين على نحو جلي أن التواصل مع «أطفال ينتسبون لآباء أجلاف» هو أمر مستحيل.[(127)]

وفي دراسة كانت تهدف إلى اكتشاف ما إذا كان هذا التحامل يؤثر في سلوك المعلمين مع الطلاب، طُلب من المعلمين أن يصححوا مجموعة من الاختبارات. لم يكن المعلمون يعرفون الطلاب، إلا أنه تم إخطار نصف عدد المعلمين، الذين اختيروا عشوائيًا، بالاسم الكامل لكل طفل (الذي يتضمن اسم الطبقة الاجتماعية). أما بقية الطلاب فكانوا مجهولي الهوية تمامًا. وقد اكتشف الفريق، عمومًا، أن المعلمين يميلون لمنح الطلاب الذين ينتمون لطبقات دنيا درجات أقل كثيرًا عندما يستطيعون معرفة طبقتهم مقارنة بتلك التي يمنحونهم إياها في حال لم يعرفوا ذلك. إلا أن اللافت، هو أن المعلمين الذين ينتمون لطبقات عليا لم يكونوا هم من يفعلون ذلك، وإنما كان هؤلاء المنتمون للطبقات الدنيا في واقع الأمر هم الأكثر ميلًا لأن يمنحوا درجات سيئة للطلاب المنتمين للطبقات الدنيا. ولا بد أنهم كانوا على قناعة بأن هؤلاء الأطفال لن يؤدوا أداء جيدًا.[(128)]

إن الجمع بين التوقعات العالية وضعف الثقة يمكن أن يكون مدمرًا. وكما رأينا، فإن التصديق بمنحنى الشكل S يدفع بالأشخاص نحو اليأس. فإذا كان المعلمون والآباء لا يؤمنون بأن الطفل يمكنه عبور الجزء الأعلى من المنحنى والوصول إلى المنطقة المنحدرة منه، فحري بهم ألا يحاولوا ذلك. إن المعلم يتجاهل الأطفال الذين يتأخرون عن زملائهم فيما يفقد الآباء الاهتمام بتعليمهم.إلا أن ذلك السلوك يخلق مصيدة فقر حتى

وإن كانت لا توجد مصيدة في الأصل. فعندما يتملكهم اليأس، فلن يتسنى لهم أبدًا أن يكتشفوا ما إن كان الطفل بمقدوره أن يحرز النجاح. وعلى النقيض من ذلك، فإن الأسر التي تظن أن بمقدور أطفالها أن يحققوا النجاح، أو الأسر التي لا تريد أن تُسلِّم بأن أطفالها سوف يظلون غير متعلمين ، وهي أسر يحتمل أن تكون، لأسباب تاريخية واضحة، أسرًا أكثر نخبوية، تنتهي إلى تعزيز آمالها «العريضة». وكما يحب أحد معلميه الأوائل أن يستحضروا، فعندما كان «أبهجيت» يتخلف عن أداء واجباته المدرسية في الصف الأول، كان الجميع يقنعون أنفسهم بأن ذلك إنما يُعزى إلى تفوقه الشديد على الفصل وشعوره بالملل. وكنتيجة لذلك، فقد أُرسل إلى الصف التالي، حيث تخلف مرة أخرى عن أداء واجباته المدرسية إلى حد أن المعلم أصبح يعتاد إخفاء واجباته المدرسية حتى لا يُشكك قرناؤه المتفوقون في الحكمة من ترقيته صفًا. ولو أنه كان ابنًا لعاملَين في مصنع بدلًا من كونه ابنًا لأكاديميين اثنين، لكان قد حُوِّل بكل تأكيد للتعليم الإصلاحي أو طُلب منه ترك المدرسة.

ويستخدم الأطفال أنفسهم هذا المنطق عندما يقيمون قدراتهم. وقد برهن عالم النفس الاجتماعي «كلود استيل» على قوة ما يسميه «تهديد الصورة النمطية» في الولايات المتحدة الأمريكية؛ فالنساء يؤدين أداء أفضل في اختبارات الرياضيات عندما يتم إبلاغهن بوضوح بأن الصورة النمطية التي تفيد بأن النساء سيئات في الرياضيات لا تنطبق على هذا الاختبار تحديدًا ؛ وكذلك يؤدي الأمريكيون من ذوي الأصول الأفريقية أداء سيئًا في الاختبارات إذا كان عليهم أن يوضحوا من البداية عرقهم على الغلاف

الخارجي للورقة.[129] وبعد الدراسة التي أجراها «استيل»، أتاح باحثان من البنك الدولي لطفلين ينتميان لطبقة دُنيا من ولاية أوتار براديش أن يتنافسا ضد طفلين ينتميان إلى طبقة عليا في حل متاهة.[130] وقد وجدا أن الطفلين المنتميين للطبقة الدنيا يؤديان أداء جيدًا ضد الطفلين المنتميين للطبقة العليا طالما أن الطبقة ليست ذات أهمية ملحوظة، ولكن بمجرد أن يتم تذكير الطفلين المنتميين للطبقة الدنيا بأنهما ينتميان لطبقة دنيا ويتنافسان مع طفلين من طبقة عليا (وذلك عبر حيلة سؤالهما عن اسميهما بالكامل قبل انطلاق اللعبة)، فإنهما يؤديان أداء سيئًا جدًا. ويرى الباحثان أن ذلك ربما يُعزى في بعضه إلى الخوف من تعرضهما للإجحاف خلال التقييم على أيدي منظمي اللعبة الذين ينتمون بوضوح للنخبة، لكن ربما يكون ذلك أيضًا تدويلًا للصورة النمطية. فالطفلة التي تتوقع أن تكون المدرسة صعبة يُرجح أن تلوم نفسها وليس معلميها عندما يصادفها شيء يستعصي على فهمها، وربما ينتهي بها المطاف لأن تقرر بأنها لم تخلق للمدرسة – وأنها «غبية» مثل معظم أبناء طبقتها– وتتخلى عن التعليم تمامًا، أو تستغرق في أحلام اليقظة خلال وجودها في الفصل أو تحذو حذو أطفال «شانتاراما» بأن ترفض الذهاب إلى المدرسة وحسب.

لماذا تفشل المدارس؟

نظرا لأنه في كثير من الدول النامية يُصمَّم المنهاج وطرائق التدريس لأجل أبناء النخبة وليس لأجل الأطفال العاديين الذين يذهبون للمدارس، فقد جاءت المحاولات الرامية إلى تحسين أداء المدارس عبر تزويدها بمدخلات إضافية مخيبة للآمال في عمومها. وفي مطلع

تسعينات القرن المنصرم، كان «مايكل كريمر» يبحث عن التجربة الأولى حتى يُجري من خلالها واحدة من أولى عمليات التقييم العشوائي للتدخل عبر السياسات في دولة نامية. ولإجراء هذه التجربة الأولى، كان يريد أن يعثر على نموذج غير خلافي يُحتمل أن يحدث التدخل فيه أثرًا كبيرًا. كانت الكتب المدرسية تبدو مثالية، وكانت المدارس في غرب كينيا (حيث كان يعتزم إجراء الدراسة) لا يوجد بها إلا القليل جدًا من هذه الكتب، وكان ثمة إجماع شبه تام على أن الكتب تمثل مدخلات جوهرية. وقد اختيرت خمس وعشرون مدرسة عشوائيًا من بين 100 مدرسة، وتم توزيع الكتب المدرسية (وهي الكتب المعتمدة لتلك الصفوف)، إلا أن النتائج جاءت مخيبة للآمال. فلم يكن هناك فرق في متوسط درجات الاختبار بين الطلاب الذين تسلموا الكتب المدرسية وهؤلاء الذين لم يتسلموها. إلا أنه ومع ذلك، فقد اكتشف «كريمر» وزملاؤه أن الأطفال الذين كانوا يؤدون أداء جيدًافي الأصل (هؤلاء الذين كانوا يحققون درجات تقل قليلًا عن الدرجات النهائية في الاختبار الذي خضعوا له قبل بدء الدراسة) قد حققوا تحسنًا ملحوظًا في المدارس التي وزعت فيها الكتب المدرسية. لقد أصبحت القصة مفهومة الآن. إن لغة التعليم في كينيا هي الإنجليزية ومن الطبيعي أن تكون الكتب المدرسية بالإنجليزية. لكنه بالنسبة لمعظم الأطفال، فإن اللغة الإنجليزية هي مجرد لغة ثالثة (وذلك بعد لغتهم المحلية واللغة السواحيلية وهي لغة كينيا)، وهم يتحدثونها بشكل سيئ جدًا. ولذلك لم تكن الكتب المدرسية الموضوعة بالإنجليزية لتحقق فائدة كبرى لدى غالبية الأطفال.[131] وقد تم تكرار هذه التجربة في أماكن كثيرة بمدخلات أخرى (مثل لوحات التعلم الورقية

وتحسين نسب المعلمين). وهكذا فإنها ما لم تكن مصحوبة بتغيير في أصول التدريس أو في المحفزات، فإن المدخلات الجديدة لن تجدي كثيرًا.

ينبغي أن يكون واضحًا الآن السبب الذي يجعل المدارس الخاصة لا تؤدي أداء أفضل في تعليم الطفل العادي – إن مجمل عملها يتمثل في كونها تُعِدُّ أفضلَ الأطفال أداءً لخوض بعض الاختبارات العامة الصعبة التي تمثل منطلقًا نحو أشياء أكبر، وتتطلب المضي قدمًا وتغطية المنهاج ذي المجالات الواسعة. إن حقيقة أن معظم الأطفال يتخلفون في التحصيل الدراسي هي حقيقة مؤسفة، إلا أنها حقيقة لا مفر منها. فالمدرسة التي كان «أبهجيت» يذهب إليها في مدينة كلكتا كانت تنتهج سياسة شبه معلنة تتمثل في إبعاد الطلاب الذين يكونون في آخر قائمة ترتيب الدفعة، وذلك حتى يتسنى لها الزعم بأنها قد حققت نسبة نجاح قياسية في اختبارات التخرج. وتتبنى المدارس الكينية الاستراتيجية ذاتها، على الأقل بداية من الصف السادس. ونظرًا لأن الآباء يتفقون مع المدارس في هذا التحيز ، فإنهم لا يجدون سببًا قويًا يجعلهم يمارسون ضغوطًا على المدارس حتى تغير من مثل هذه التصرفات. إن الآباء، مثلهم مثل أي شخص آخر، يودون أن تقدم المدارس لأطفالهم ما يعتبرونه تعليمًا «راقيًا» بالرغم من أنه ليس بوسعهم التحقق مما إذا كان ذلك هو ما تقدمه المدرسة فعلًا أو حتى التفكير فيما إذا كان أطفالهم سوف يستفيدون منه. فمثلًا، يحظى استخدام اللغة الانجليزية كوسيلة تدريس بتأييد واسع بين الآباء في جنوب آسيا، إلا أن الآباء الذين لا يتحدثون الإنجليزية لا يمكنهم أن يعرفوا ما إن كان المعلم لديه فعلًا المقدرة على التدريس بالإنجليزية. والوجه الآخر لذلك هو ما

يبديه الآباء من اهتمام فاتر بالمخيمات الصيفية والفصول المسائية – فالأطفال الذين يحتاجون لتلك الفصول لن يفوزوا في اليانصيب، فما الفائدة؟

يمكننا أيضًا أن ندرك السبب الذي جعل المدارس الصيفية التي تقيمها منظمة «براتام» تحقق النجاح المنشود. ويبدو أن معلم المدرسة الحكومية يعرف كيف يدرس للأطفال ضعاف المستوى، بل ولديه الرغبة في أن يبذل بعض الجهد في هذا الصدد خلال فصل الصيف، إلا أنه خلال السنة الدراسية العادية لا يعتبر أن هذه هي وظيفته، أو هكذا جعله من حوله يظن. ومؤخرًا، في بيهار، قمنا بعملية تقييم لمبادرة «براتام» وذلك بهدف إدخال برامج تعليم إصلاحية في المدارس الحكومية بشكل كامل وذلك عبر تزويد المعلمين بالتدريب اللازم لعمل مواد هذه البرامج وأيضًا عبر تدريب المتطوعين للعمل كمساعدين للمعلمين في هذه الفصول. لقد كانت النتيجة مبهرة. ففي تلك المدارس (اختيرت عشوائيًا) التي تقدم تدريبًا للمعلمين والمتطوعين، تحققت فوائد جمة، وهو ما يحاكي جميع النتائج التي حققتها «براتام» أعلاه. أما في الحالات التي لا يكون فيها هناك سوى تدريب للمعلمين، فلم يطرأ أي تغيير ذي بال. فالمعلمون أنفسهم الذين أدوا جيدًا خلال المخيمات الصيفية قد عجزوا عن إحراز أي تقدم، ويبدو أن القيود التي تفرضها السياسات التربوية الرسمية والتركيز الشديد على ضرورة تغطية المنهاج تمثل عقبة كأداء في سبيل ذلك. ولا يمكننا أن نلقي باللوم كله في ذلك على كاهل المعلمين. فبحسب القانون الجديد للحق في التعليم بالهند، فإن إكمال المنهاج أمر يحتمه القانون.

وعلى المستوى المجتمعي الأوسع، فإن هذا النمط

من الأفكار والتصرفات يعني أن معظم النظم المدرسية تنطوي على إجحاف وتبديد في آنٍ معًا. فأطفال الأغنياء يلتحقون بالمدارس التي لا تقدم تعليمًا أفضل وحسب، وإنما أيضا تعاملهم بحنو وتساعدهم على إطلاق قدراتهم الحقيقية. أما الفقراء فينتهي بهم المطاف في المدارس التي تُظهر لهم ومنذ البداية أنهم ليسوا موضع ترحيب ما لم يُظهروا مواهب فذة، ومن المتوقع أن يظلوا يعانون في صمت حتى ينقطعوا عن الدراسة من أنفسهم.

إن من شأن ذلك أن يتسبب في عملية إهدار هائلة للقدرات. فهؤلاء الذين ينقطعون عن الدراسة بداية من المدرسة الابتدائية وحتى المرحلة الجامعية وهؤلاء الذين لم يلتحقوا قط بالمدرسة، إنما هم ضحايا لسوء تقدير وقع هنا أو هناك: فالآباء يتملكهم اليأس سريعًا، والمعلمون لم يكلفوا أنفسهم عناء محاولة تعليمهم الأطفال قط، وعدم الثقة بالنفس من جانب الطلاب أنفسهم أيضًا. ويقينًا أن من بين هؤلاء الأشخاص من كان بمقدوره أن يصبح أستاذًا في الاقتصاد أو رائدًا في مجال ما. وبدلًا من ذلك فقد أصبحوا عمالًا أُجراء أو بائعين في متاجر، أو إن حالفهم الحظ، يظفرون بوظيفة كتابية بسيطة في مكتب. وأغلب الظن أن الأماكن التي تركوها شاغرة قد اقتنصها الأطفال العاديون ممن استطاع آباؤهم أن يوفروا لهم كل الفرص الممكنة حتى ينجحوا في مشوارهم التعليمي.

إن قصص حياة العظماء من العلماء بداية من «ألبرت أينشتاين» ووصولًا إلى عالم الرياضيات الهندي العبقري «رامانوجان»، وكلاهما لم يكمل مشواره التعليمي، هي قصص يعرفها الجميع دون شك. وتشير قصة شركة «رامان بوردز» إلى أن هذه التجربة ليست مقصورة

على قلة من الأشخاص الأفذاذ. فقد أسس مهندس من التاميل شركة «رامان بوردز» في مدينة مايسور في أواخر سبعينات القرن المنصرم. وكانت الشركة تعمل في صناعة المنتجات الورقية مثل ألواح الكرتون التي تُستخدم في صناعة المحولات الكهربية. وفي أحد الأيام، وجد «رامان» شابًا هو «رانجاسوامي»، يقف على باب المصنع طالبًا وظيفة. وعلى حد قوله، فقد كان الشاب ينحدر من أسرة مدقعة الفقر، وكان حاصلًا على بعض التعليم الهندسي، ولكن بدرجة دبلومة فقط وليس درجة جامعية. وتحت تأثير إلحاح الشاب على أن بوسعه أن يؤدي عملًا جيدًا ، اضطر «رامان» لأن يقدم له اختبار ذكاء سريعًا. ولأن نتائج الاختبار قد أثارت إعجابه، فقد قرر أن يشمل الشاب برعايته. فعندما تطرأ مشكلة، كانت تُسند مهمة التعامل معها إلى «رانجاسوامي»، الذي يتصدى لها بشكل مبدئي بالتعاون مع «رامان»، إلا أنه وعلى نحو متزايد بدأ يتصدى للمهمات بمفرده، ويأتي لها بحلول مبتكرة. وفي النهاية استحوذت الشركة السويدية الدولية العملاقة «أيه بي بي» على شركة «رامان»، وهي تعد الآن أكفأ المصانع التي تديرها شركة «أيه بي بي» حول العالم، بما في ذلك السويد. ويرأس الآن قسم الهندسة في المصنع «رانجاسوامي» الذي لم يستطع الحصول على درجة في الهندسة. أما زميله «كريشناشاري» وهو اكتشاف آخر يُحسب لـ«رامان»، وقد عمل في السابق نجارًا ولم يحصل إلا على قدر ضئيل من التعليم الرسمي، فهو من أبرز المدراء في قسم المكونات.

ويدير الآن «آرون»، وهو ابن «رامان»، وكان يدير الشركة قبل بيعها، وحدة صغيرة تعمل في مجال البحث والتطوير مع مجموعة صغيرة من الأشخاص الذين كانوا

معه أيضًا في شركة «رامان بوردز». ويضم فريقه الأساسي للبحث وهو يتألف من أربعة أشخاص، شخصين لم يكملا المدرسة الثانوية، ولا يوجد بينهم أي مهندسين مؤهلين. وعن هذين الشخصين يقول إنهما يتمتعان بذكاء متقد، إلا أن المشكلة في البداية كانت هي أنهما يفتقدان الثقة اللازمة للتحدث دون وَجَل أو تردد، إذن كيف يمكن للمرء أن يعرف ذلك؟ فلولا أنها كانت شركة صغيرة، لكنها تقوم بأعمال كثيرة في مجال البحث والتطوير، لما تم اكتشافهما. وحتى عندئذ فقد تطلب الأمر صبرًا طويلا حتى أمكن اكتشاف قدراتهما، فضلًا عن أنهما كانا بحاجة لتشجيع دائم.

من الجلي أن استنساخ مثل هذا النموذج ليس بالأمر السهل. والمشكلة هي أنه ليس ثمة طرائق مباشرة لاكتشاف الأشخاص ذوي المواهب، ما لم يكن المرء يرغب في أن يمضي كثيرًا من وقت في القيام بما كان ينبغي للنظام التعليمي أن يقوم به ، ألا وهو إتاحة الفرص الكافية أمام الأشخاص حتى يظهروا جوانب نبوغهم. ولكن شركة «رامان بوردز» ليست هي الشركة الوحيدة التي ترى أن هناك الكثير من المواهب والقدرات غير المكتشفة. فقد أنشأت «إنفوسيس»، وهي إحدى الشركات العملاقة في قطاع تكنولوجيا المعلومات في الهند، مراكز اختبار يمكن للناس، بما في ذلك هؤلاء الذين ليست لديهم مؤهلات رسمية كثيرة، دخولها وخوض اختبار ينصب تركيزه على قياس معدل الذكاء والمهارات التحليلية بدلًا من تعلم الكتب المدرسية. ويمكن لمن يحقق نتائج جيدة في هذا الاختبار أن يصبح متدربًا، ويحصل الناجحون منهم على وظيفة. إن مثل هذا المسار البديل يفتح أبواب الأمل أمام هؤلاء الذين سقطوا عبر ثغرات النظام التعليمي.

وعندما أغلقت «إنفوسيس» مراكز اختباراتها إبان الكساد العالمي، احتل ذلك الخبر الصفحة الأولى في الصحف الهندية.

هناك إذن مزيج من أهداف غير واقعية وتوقعات متشائمة على نحو غير مبرر ومحفزات خاطئة للمعلمين تسهم جميعها في جعل النظم التعليمية في الدول النامية تخفق في مهمتيها الأساسيتين، وهما تزويد كل شخص بمجموعة من المهارات الأساسية الملائمة، واكتشاف أصحاب المواهب. وزد على ذلك أن مهمة توفير التعليم عالي الجودة أصبحت تزداد صعوبة يومًا بعد يوم ، وذلك لأن النظم التعليمية في جميع أنحاء العالم باتت تعمل تحت ضغط. وقد شهدت معدلات الالتحاق بالمدارس زيادة سريعة فاقت الزيادة في الموارد اللازمة لذلك، ومع النمو الحاصل في قطاعات التقنية الفائقة، أصبحت هناك زيادة عالمية في الطلب على الأشخاص الذين اعتادوا الاتجاه نحو مهنة التدريس. وذلك لأنهم أصبحوا الآن بدلًا من ذلك يتجهون نحو العمل كمبرمجين ومدراء نظم حاسوبية وموظفي بنوك. إن مثل هذا الحال سوف يخلق وضعًا على جانب كبير من الخطورة عند البحث عن معلمين أكفاء للتدريس في المستوى الثانوي من التعليم وما بعده.

فهل هناك من مخرج أم أننا بصدد مشكلة تستعصي على كل حل؟

إعادة هندسة التعليم

إن أحد الأنباء السارة وهو بالفعل نبأ سار جدًا ، هو أن كل ما لدينا من أدلة تشير بقوة إلى أن التأكد من اكتساب كل طفل للأساسيات في المدرسة لم يعد أمرًا ممكنًا وحسب، وإنما في الحقيقة أمر ميسور نوعًا ما،

طالما أن الشخص يركز على عمل ذلك بالضبط وليس على شيء آخر.

وقد أجريت تجربة اجتماعية لافتة في إسرائيل تشير إلى مدى ما يمكن للمدارس القيام به. ففي العام 1991 تم نقل قرابة 15 ألف يهودي أثيوبي مع أطفالهم جوًا من أديس أبابا خلال يوم واحد، حيث جرى توزيعهم ضمن مجموعات في أنحاء إسرائيل. وهناك، التحق هؤلاء الأطفال، الذين كان أباؤهم قد أمضوا في التعليم ما بين سنة وسنتين في المتوسط، بالمدارس الابتدائية إلى جانب أطفال إسرائيليين آخرين، ممن كانوا مستوطنين منذ سنين طويلة أو هاجروا حديثًا من روسيا وأمضى أباؤهم إحدى عشرة سنة ونصف في التعليم في المتوسط. وهكذا فقد كانت الخلفيات الأسرية لهاتين المجموعتين تختلف أشد الاختلاف. لكنه وبعد سنوات، وعندما أوشك هؤلاء الذين التحقوا بالمدرسة في 1991 على التخرج من المدرسة الثانوية، كانت الفروقات قد ضاقت على نحو بيِّن. فقد تمكن 65 في المائة من الأطفال الأثيوبيين من بلوغ الصف الثاني عشر دون أن يُضطروا للإعادة في أي صف من هذه الصفوف، مقارنة بالنسبة الأعلى قليلًا وهي 74 في المائة من المهاجرين الروس. ويتضح من ذلك أن أسوأ العوائق التي تنجم عن الخلفية الأسرية وظروف الحياة السابقة للأطفال يمكن تعويضها إلى حد كبير، على الأقل في المدارس الإسرائيلية حيث تتوفر الظروف الملائمة.[(132)]

وقد زودتنا التجارب الناجحة بعدد من الأفكار حول كيفية خلق مثل هذه الظروف. وأول ذلك هو التركيز على المهارات الأساسية، والالتزام بفكرة أن الأطفال جميعًا قادرون على إتقان هذه المهارات طالما أنهم ومعلميهم يبذلون فيها جهدًا كافيًا . وهذا هو المبدأ

الأساسي الذي يقف خلف برنامج «براتام»، وهو أيضا توجه تجسده المدارس المستقلة أو ما يعرف بـ Charter Schools في الولايات المتحدة التي لا تقبل بالرسوب أو التأخر الدراسي.(133) وتقدم هذه المدارس، كما هو الحال مع مدارس «برنامج المعرفة قوة» (KIPP) وأكاديمية «منطقة أطفال هارلم» وغيرها، للطلاب القادمين من أسر فقيرة (ولاسيما السود منهم) أساسًا ، منهاجًا يركز على إكسابهم للمهارات الأساسية بشكل تام والتقييم المتواصل لما يعرفه الطلاب بالفعل، إذ إنه بدون ذلك التقييم لحالتهم، سيكون مستحيلًا رصد ما يحرزونه من تقدم في هذا السبيل.

وقد أظهرت دراسات عدة قارنت بين الفائزين والخاسرين في مسابقات اليانصيب هذه المدارس، باعتبارها مدارس فعالة وناجحة للغاية. وتشير إحدى هذه الدراسات التي أجريت حول المدارس المستقلة في بوسطن أن رفع الطاقة الاستيعابية لهذه المدارس بمعدل أربعة أضعاف والحفاظ على نفس التوزيع الديمغرافي الحالي للطلاب يمكن أن يؤدي مستقبلًا إلى رأب حوالي 40 في المائة من الفجوة الحاصلة بين الأطفال البيض والسود فيما يخص علامات اختبارات مادة الرياضيات في المدينة.(134) إن الآلية الفعالة هنا هي بالضبط ما شهدناه في برامج «براتام»؛ فالأطفال المُضيعون تمامًا في النظام المدرسي العادي (الذين تكون علامات اختباراتهم متدنية كثيرًا مقارنة بالأطفال الآخرين عندما يلتحقون بالمدارس المستقلة) يُمنحون الفرصة لتعويض ما فاتهم ، وكثيرون يغتنمون الفرصة.

وثمة نبأ سار آخر يأتينا مما تقوم به «براتام» من أعمال وهو أن المتدرب لا يحتاج سوى القليل نسبيًا من التدريب حتى يصبح معلمًا تصحيحيًا فعالًا ، ولو في

الصفوف الأولى من التعليم على الأقل. لقد كان المتطوعون الذين حققوا هذه النتائج المثيرة في أغلبهم طلابًا جامعيين أو غير ذلك بعد حصولهم على أسبوع أو عشرة أيام من التدريب حول أصول التدريس. وفوق ذلك، فإن هذا يتجاوز مجرد تعليم القراءة وأساسيات الحساب. وفي ولاية بيهار، كان هذا البرنامج نفسه الذي أتاح للمتطوعين دخول الصفوف الدراسية كمعلمين قد استعان بهم أيضًا في تعليم الأطفال الذين يجيدون القراءة استخدام مهارات القراءة لديهم في التعلم – وهو ما تسميه منظمة «براتام» «اقرأ لتتعلم»، وهو امتداد لبرنامجها الأساسي «تعلم القراءة»– وقد حقق ذلك نتائج ملموسة على صعيد التعلم. وتعتمد المدارس المستقلة أساسًا على المعلمين الشباب المتحمسين، وهم قادرون على مساعدة طلاب المدارس الابتدائية والإعدادية على نحو فعال.

وأما النبأ السار الثالث فهو أن إعادة هيكلة المنهاج والصفوف الدراسية على نحو يسمح للأطفال بالتعلم وفق قدراتهم الخاصة يمكن أن يسهم في تحقيق معدلات كبيرة من التقدم، وبالأخص تضمن أن الأطفال الذين يتخلفون في التحصيل الدراسي يمكنهم التركيز على الأساسيات. وتعتبر متابعة أداء الأطفال إحدى السبل الكفيلة بعمل ذلك. وفي كينيا، قارنت دراسة بين نموذجين تم فيهما توزيع طلاب الصف الأول على فصلين اثنين. وفي النموذج الأول، تم توزيع الطلاب عشوائيًا على أحد الفصول. أما في النموذج الآخر، فقد تم تقسيمهم وفقا لمقدار ما يعرفونه بالفعل. وعندما تم توزيع الطلاب وفقًا لمستوياتهم الأولية حتى يتسنى للمعلمين تلبية احتياجاتهم على نحو أفضل، تحسن أداء

الطلاب في جميع مستويات التحصيل الأولية. وقد اتسم التقدم الذي أحرز بالاستمرارية، ففي نهاية الصف الثالث، ظل الطلاب الذين تمت متابعتهم في الصفين الأول والثاني يؤدون أداء أفضل من ذلك الذي يؤديه هؤلاء الذين لم يتم متابعتهم.[135] وعلى نحو بديل، يمكن للمرء أن يجد سبلًا أخرى لإعادة تهيئة التعليم على نحو يناسب احتياجات الطلاب. وإحدى هذه السبل الممكنة هي جعل الحدود الفاصلة بين الصفوف أكثر سيولة، وذلك حتى يتسنى للطفل الذي يضعه عمره الزمني في الصف الخامس لكنه بحاجة لتلقي دروس الصف الثاني في بعض المواد الدراسية أن يفعل ذلك دون وصمة أو حرج.

وعلى نحو أعم، هناك الكثير مما يمكن عمله لتغيير التوقعات غير الواقعية التي توجد لدى كل شخص. فقد أحدث برنامج نفذ في مدغشقر أثرًا إيجابيًا كبيرًا في علامات الاختبارات لمجرد أن القائمين عليه كانوا يخبرون الآباء بمتوسط الزيادة في المداخيل التي ستتحقق في مقابل كل سنة إضافية يقضيها الأطفال من ذوي الخلفيات الاجتماعية المشابهة لخلفياتهم في المدارس، وفي حالة الآباء الذين اكتشفوا أنهم كانوا لا يقدرون التعليم وفوائده حق قدره، فقد جاءت الزيادة في الدخل أكبر بمقدار الضعف.[136] وكانت دراسة سابقة أجريت في جمهورية الدومينكان قد أظهرت نتائج مشابهة مع طلاب المدارس الثانوية.[137] ونظرًا لأن قيام المعلمين بمجرد تمرير بعض المعلومات إلى الآباء هو أمر لا ينطوي على أي تكلفة، فإن هذه الطريقة حتى الآن هي أرخص السبل كلفة لتحسين علامات الاختبارات مقارنة بكل أساليب التدخل التي جرى تقييمها.

ربما تكون فكرة جيدة أيضًا أن تحدد مزيدًا من الأهداف القريبة للأطفال والمعلمين على السواء. فذلك يتيح لكل شخص أن يتوقف عن توجيه كل تركيزه إلى النتيجة المراوغة التي تفصله عنها سنوات طويلة. ولم يدفع برنامج أجري في كينيا وكان يقدم منحة دراسية قدرها 20 ألف دولار بحسب تعادل القوة الشرائية للسنة التالية للفتيات اللائي يحققن علامات ضمن أعلى 15 في المائة في الاختبار، الفتيات لأن يُؤدِّيْنَ أداء أفضل وحسب، وإنما أيضًا وضع ضغطًا على المعلمين لبذل المزيد من الجهد (لمساعدة الفتيات)، وهو ما انعكس أيضًا على تحسن أداء الأولاد، بالرغم من عدم وجود منح دراسية لهم.[(138)] وفي الولايات المتحدة الأمريكية، لم ينجح رصد المكافآت للأطفال في تحقيق الأهداف طويلة المدى (مثل الحصول على تقديرات عالية)، فيما ثبت أن مكافأتهم على ما يبذلونه من جهد في القراءة كانت شديدة الفاعلية.[(139)] وأخيرًا ، ونظرًا لأن المعلمين الأكفاء أصبحوا عملة يعز وجودها ولأن تكنولوجيا المعلومات آخذة في التحسن والرخص يوما وراء يوم، فإنه من المعقول زيادة التعويل عليها. لكن وجهة النظر الحالية المؤيدة لتوظيف التكنولوجيا في التدريس، لا تحظى بترحيب واضح في الأوساط التربوية، وإن كانت وجهة النظر هذه تنبثق أساسًا من تجارب قادمة من الدول الغنية حيث البديل عن تلقى تعليمك عبر جهاز حاسوب هو أن تتلقاه على يَدَي معلم أُحسن تدريبه ويحظى بدافعية عالية. وكما رأينا، فإن هذه ليست دائمًا هي الحال في الدول الفقيرة. وفي واقع الأمر، فإن الشواهد القادمة من دول العالم النامي، وإن كانت متناثرة، تعتبر شديدة الإيجابية. وقد أجرينا تقييمًا لبرنامج تعلم يستعين بالحاسوب وكان قد

نُفذ بالتعاون مع «براتام» في المدارس الحكومية في فادودارا في مطلع الألفية الثالثة (مطلع العام 2000). كان برنامجا بسيطا. إذ كان يتعين على طالبين اثنين من الصفين الثالث والرابع أن يمارسا لعبة على الحاسوب. وكانت اللعبة تتطلب حلا لمسائل حسابية شديدة التعقيد؛ وكان النجاح في حلها يمنح الفائز الفرصة لإطلاق بعض المخلفات في الفضاء الخارجي (هذه اللعبة هي لعبة مستقيمة سياسيًا تمامًا). وبالرغم من حقيقة أنه كان عليهم أن يلعبوا لساعتين في الأسبوع فقط، فقد كان التقدم الذي تحقق عبر هذا البرنامج فيما يخص علامات الحساب تقدمًا كبيرًا، ولا يقل بحال عن أنجح وسائل التدخل في التعلم التي جُرِّبت في ظروف وسياقات متنوعة على مدى سنوات، وقد انطبق ذلك على الجميع فقد تحسن أداء أفضل الأطفال، وكذلك أضعفهم. ويسلط ذلك الضوء على الجانب المفيد لاستخدام الحاسوب كوسيلة من وسائل التعلم، إذ إنه يتيح لكل طفل وطفلة أن تحدد إيقاعها الخاص خلال البرنامج.[(140)]

إن هذه الرسالة التي تدعو لخفض التوقعات والتركيز على القدرات الأساسية وتوظيف التكنولوجيا لإكمال دور المعلم، أو إذا لزم الأمر للعب دور البديل، لا تُرضي بعض الخبراء التربويين. وربما يمكن تفهم ردة فعلهم، إذ يبدو أننا نشير إلى نظام تعليمي يتألف من طبقتين، إحداها لأطفال الأغنياء الذين سيتلقون من دون شك تعليمًا يُلبي أرقى المعايير في مدارس خاصة مرتفعة التكلفة، وطبقة أخرى تضم بقية الأطفال. ولا يمكننا القول بأن هذا الاعتراض غير مبرر تمامًا، لكن يؤسفنا القول بأن الانقسام موجود بالفعل، مع وجود فرق هو أن النظام الحالي لا يقدم شيئًا جوهريًا لشريحة كبيرة

من الأطفال. فإذا جرى تبسيط المنهاج بشكل جذري، وإذا تم تحديد مهمة المعلم بشكل منصف على نحو يجعل كل شخص يتقن كل جزئية به، وإذا أتيح للأطفال أن يدرسوا المنهاج وفقا لإيقاعاتهم الخاصة، وليكن عبر التكرار إذا لزم الأمر، فسوف تخرج الغالبية الواسعة من الأطفال بشيء من السنوات التي يمضونها في المدرسة. وفوق ذلك، فإن الموهوبين منهم سوف يحصلون بالفعل على الفرصة لاستكشاف ما يحظون به من مواهب وقدرات. صحيح أن الأمر سوف يستدعي بعض الجهد والعمل حتى يصبحوا على قدم المساواة مع هؤلاء الأطفال الذين التحقوا بالمدارس المرموقة، ولكن لو أنهم كانوا تعلموا أن يؤمنوا بأنفسهم، فلربما حصلوا على فرصة، ولا سيما إذا كان لدى النظام رغبة في مساعدتهم على الوصول إلى هناك.[(141)] إن الاعتراف بأن المدارس يتعين عليها أن تخدم ما لديها من طلاب، وليس هؤلاء الذين ترغب أن يكونوا لديها، ربما يُعتبر الخطوة الأولى نحو إنشاء نظام تعليمي يمنح الفرصة لكل طفل.

Esther Duflo, Lutter contre la pauvreté: Volume 1, Le développement humain (Paris: I (Seuil, 2010

في أحدث استطلاعاتنا التي أجريناها في المملكة المغربية، وجدنا معدلًا أدنى للغياب.

Edward Miguel and Michael Kremer, "Worms: Identifying Impacts on Education ar Health in the Presence of Treatment Externalities," Econometrica 72 (1) (January 2004): 159–217

The Probe Team, Public Report on Basic Education in India (New Delhi: Oxfo (University Press, 1999

انظر

Higher Education in Developing Countries: Perils and Promises,World Bank, 2000

متوفر على الرابط التالي:

p://siteresources.worldbank.org/EDUCATION/Resources/2782001099079877269/547664–1099079956815/peril_promise_en.pdf; State of the World's Children, Special Edition 2009, UNICEF

متوفر على الرابط التالي:

http://www.unicef.org/rightsite/sowc/fullreport.ph

و

Education for All Global Monitoring Report, Annex (Statistical Tables), United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization, 2009

Nazmul Chaudhury, Jeffrey Hammer, Michael Kremer, Karthik Muralidharan, an Halsey Rogers, "Missing in Action: Teacher and Health Worker Absence in Developing Countries," Journal of Economic Perspectives (Winter 2006): 91–116

Pratham Annual Status of Education Report, 2005, Final Editio

متوفر على الرابط التالي:

http://scripts.mit.edu/~varun_ag/readinggroup/images/1/14/ASER.p

",Kenya National Learning Assessment Report 201(

و

"?Uwezo Uganda: Are Our Children Learnin

وكلا التقريرين متاحان على الرابط التالي:

http://www.uwezo.n

Tahir Andrabi, Jishnu Das, Asim Khwaja, Tara Vishwanath, and Tristan Zajon "Pakistan Learning and Educational Achievement in Punjab Schools (LEAPS): Insights to Inform the Education Policy Debate," World Bank, Washington, DC, 2009

Andrew Foster and Mark Rosenzweig, "Technical Change and Human Capital Returr and Investments: Evidence from the Green Revolution," American Economic Review 86 .(4) (1996): 931–953

Robert Jensen, "Economic Opportunities and Gender Differences in Human Capita .(Experimental Evidence for India," NBER Working Paper W16021 (2010

Paul Schultz, "School Subsidies for the Poor: Evaluating the Mexican Progresa Pover .Program," Journal of Development Economics 74 (1) (2004): 199–250

Sarah Baird, Craig McIntosh, and Berk Ozler, "Designing Cost-Effective Cash Transf Programs to Boost Schooling Among Young Women in Sub-Saharan Africa," World .(Bank Policy Research Working Paper No. 5090 (2009

Najy Benhassine, Florencia Devoto, Esther Duflo, Pascaline Dupas, and Victor Poulique "The Impact of Conditional Cash Transfers on Schooling and Learning: Preliminary .(Evidence from the Tayssir Pilot in Morocco," MIT, mimeo (2010

Esther Duflo, "Schooling and Labor Market Consequences of School Construction Indonesia: Evidence from an Unusual Policy Experiment," American Economic Review .91 (4) (2001): 795–813

David Card, "The Causal Effect of Education on Earnings," in Orley Ashenfelter ar David Card, eds., Handbook of Labor Economics, vol. 3 (Amsterdam: Elsevier Science B.V.,2010), pp. 1801–1863

Chris Spohr, "Formal Schooling and Workforce Participation in a Rapidly Developir Economy: Evidence from 'Compulsory' Junior High School in Taiwan," Asian .Development Bank 70 (2003): 291–327

Shin-Yi Chou, Jin-Tan Liu, Michael Grossman, and Theodore Joyce, “Parental Educatic and Child Health: Evidence from a Natural Experiment in Taiwan,” NBER Working .(Paper 13466 (2007

Owen Ozier, “The Impact of Secondary Schooling in Kenya: A Regression Discontinui (Analysis,” University of California at Berkeley Working Paper (2010

Tahir Andrabi, Jishnu Das, and Asim Khwaja, “Students Today, Teachers Tomorrov .(The Rise of Affordable Private Schools,” working paper (2010

Sonalde Desai, Amaresh Dubey, Reeve Vanneman, and Rukmini Banerji, “Priva Schooling in India: A New Educational Landscape,” Indian Human Development Survey, (Working Paper No. 11 (2010

لكن ومع ذلك، من بين المتقدمين لمسابقة اليانصيب للحصول على قسائم التعليم الثانوي للمدارس الخاصة في العاصمة الكولومبية بوجوتا، استمر الفرق قائما: فقد أبلى الفائزون بلاء أفضل مما فعل الخاسرون في الاختبارات المعيارية، وكانوا أكثر رجحانا بأن يتخرجوا بنسبة عشر نقاط مئوية، كما أنهم حققوا نتائج أفضل في اختبار التخرج. انظر

Joshua Angrist, Eric Bettinger, Erik Bloom, Elizabeth King, and Michael Kremer, “Vouchers for Private Schooling in Colombia: Evidence from a Randomized Natural Experiment,” American Economic Review 92 (5) (2002): 1535–1558; and Joshua Angrist, Eric Bettinger, and Michael Kremer, “Long-Term Educational Consequences of Secondary School Vouchers: Evidence from Administrative Records in Colombia,” American Economic Review 96 (3) (2006): 847–862

”.Desai, Dubey, Vanneman, and Banerji, “Private Schooling in Ind

Abhijit Banerjee, Shawn Cole, Esther Duflo, and Leigh Linden, “Remedying Educatio Evidence from Two Randomized Experiments in India,” Quarterly Journal of Economics .122 (3) (August 2007): 1235–1264

Abhijit Banerjee, Rukmini Banerji, Rachel Glennerster, and Stuti Khemani, “Pitfalls Participatory Programs: Evidence from a Randomized Evaluation in Education in .India,” American Economic Journal: Economic Policy 2 (1) (February 2010): 1–30

Trang Nguyen, “Information, Role Models, and Perceived Returns to Educatio .(Experimental Evidence from Madagascar,” MIT Working Paper (2008

Abhijit Banerjee and Esther Duflo, “Growth Theory Through the Lens of Developme Economics,” in Steve Durlauf and Philippe Aghion, eds., Handbook of Economic Growth,vol. 1A (Amsterdam: Elsevier Science Ltd./North Holland, 2005), pp. 473–552

A. D. Foster and M. R. Rosenzweig, “Technical Change and Human Capital Returns ar Investments: Evidence from the Green Revolution,” American Economic Review 86 (4) (September 1996): 931–953

Richard Akresh, Emilie Bagby, Damien de Walque, and Harounan Kazianga, “Chil Ability and Household Human Capital Investment Decisions in Burkina Faso,” .University of Illinois at Urbana-Champaign (2010), mimeo

Felipe Barrera-Osorio, Marianne Bertrand, Leigh Linden, and Francisco Perez Call “Conditional Cash Transfers in Education: Design Features, Peer and Sibling Effects—

Evidence from a Randomized Experiment in Colombia," NBER Working Paper W13890 .((2008

Esther Duflo, Pascaline Dupas, and Michael Kremer, "Peer Effects, Teacher Incentive and the Impact of Tracking: Evidence from a Randomized Evaluation in Kenya," NBER .(Working Paper W14475 (2008

The Probe Team, Public Report on Basic Education in India (New Delhi: Oxfor .(University Press, 1999

Rema Hanna and Leigh Linden, "Measuring Discrimination in Education," NBE .(Working Paper W15057 (2009

Steven Spencer, Claude Steele, and Diane Quinn, "Stereotype Threat and Women's Ma Performance," Journal of Experimental Social Psychology 35 (1999): 4–28; and Claude Steele and Joshua Aronson, "Stereotype Threat and the Test Performance of Academically Successful African Americans," Journal of Personality and Social .Psychology 69 (5) (1995): 797–811

Karla Hoff and Priyank Pandey, "Belief Systems and Durable Inequalities: A Experimental Investigation of Indian Caste," World Bank Policy Research Working .(Paper No. 3351 (2004

Paul Glewwe, Michael Kremer, and Sylvie Moulin, "Textbooks and Test Scores: Eviden .(from a Prospective Evaluation in Kenya," BREAD Working Paper (2000

Eric Gould, Victor Lavy, and Daniele Paserman, "Fifty-five Years After the Magic Carp Ride: The Long-Run Effect of the Early Childhood Environment on Social and Economic .Outcome," Review of Economic Studies (2010), forthcoming

Joshua Angrist, Susan Dynarski, Thomas Kane, Parag Pathak, and Christopher Walter "Who Benefits from KIPP?" NBER Working Paper 15740 (2010); Atila Abdulkadiroglu, Joshua Angrist, Susan Dynarski, Thomas Kane, and Parag Pathak, "Accountability and Flexibility in Public Schools: Evidence from Boston's Charters and Pilots," NBER Working Paper 15549 (2009); Will Dobbie and Roland Fryer, "Are High Quality Schools Enough to Close the Achievement Gap? Evidence from a Social Experiment in Harlem," (NBER Working Paper 15473 (2009

C. Walters, "Urban Charter Schools and Racial Achievement Gaps," MIT (2010),mim

Pascaline Dupas, Esther Duflo, and Michael Kremer, "Peer Effects, Teacher Incentive and the Impact of Tracking: Evidence from a Randomized Evaluation in Kenya," .American Economic Review, forthcoming

Trang Nguyen, "Information, Role Models and Perceived Returns to Educatio (Experimental Evidence from Madagascar," MIT Working Paper (2008

Robert Jensen, "The (Perceived) Returns to Education and the Demand for Schooling .Quarterly Journal of Economics 125 (2) (2010): 515–548

Michael Kremer, Edward Miguel, and Rebecca Thornton, "Incentives to Learn," Revie .of Economics and Statistics, forthcoming

Roland Fryer, "Financial Incentives and Student Achievement: Evidence fro .(Randomized Trials," Harvard University, manuscript (2010

Abhijit Banerjee, Shawn Cole, Esther Duflo, and Leigh Linden, "Remedying Educatio Evidence from Two Randomized Experiments in India," Quarterly Journal of Economics 122 (3) (August 2007): 1235–1264

ربما يعين على ذلك أن نضمن أن المال لا يمثل أبدا عاملا في قرار الطالب بشأن الالتحاق بأفضل المدارس وأن هناك طريقة يمكن جعل ذلك يحدث من خلالها. وفي تشيلي، حيث يقوم النظام التعليم بشكل كبير على القسائم، يتم منح الطلاب الفقراء قسيمة إضافية، ولكن أي مدرسة تقبل طلاب القسائم (وهي مدارس لا يوجد من بينها سوى حفنة من مدارس النخبة) لا بد أن تقبل هؤلاء الطلاب بدون أي تكلفة إضافية. ولجعل هذا النظام يعمل بفاعلية كاملة، ينبغي، رغم ذلك، للآباء والطلاب أن يكونوا مدركين تماما بأنهم لديهم هذا الاختيار، وأن النتائج هذه التقييمات المعيارية يجب أن يتم دراستها على نحو منتظم وذلك لاختيار أنبغ الطلاب الذين ينتظرهم مستقبل واعد في جميع أنحاء البلاد.

٥

«باك سودارنو» وأسرته الكبيرة

ظل «سانجاي غاندي»، وهو الابن الأصغر لرئيسة الوزراء الهندية «أنديرا غاندي» وخليفتها المنتظر حتى مصرعه في حادث تحطم طائرة في 1981، مقتنعًا بأن التحكم في الزيادة السكانية يجب أن يكون جزءًا أساسيًا من الخطة التنموية في الهند. وكان ذلك الموضوع محور كثير من مناسبات ظهوره العام خلال ما يعرف بفترة «الطوارئ» (منتصف 1975 حتى مطلع 1977)، عندما عُلِّقت مؤقتًا الحقوق الديمقراطية، وكان «سانجاي غاندي» ورغم عدم شغله لأي منصب رسمي، هو من يدير شؤون الدولة بشكل صريح تمامًا. وقد قال في تصريح يُستخف به عادةً إن برنامج تنظيم الأسرة لا بد أن يُمنح «الاهتمام والأهمية العظميين وذلك لأن كل ما نحرزه من تقدم على الصعيد الصناعي والاقتصادي والزراعي لن يكون ذا جدوى إذا ظل عدد السكان يتزايد وفقًا للمعدلات الراهنة.»(142)

كان للهند تاريخ طويل مع تنظيم الأسرة، بدأ في منتصف ستينات القرن المنصرم. ففي العام 1971 قامت ولاية كيرلا بتقديم خدمات التعقيم المتنقلة، وكان التوجه لإقامة «مخيمات التعقيم» هو حجر الزاوية في خطة «سانجاي غاندي» خلال فترة الطوارئ. وبالرغم من أن معظم الساسة الذين سبقوه كانوا قد وضعوا أيديهم على التحكم في الزيادة السكانية باعتبارها إحدى القضايا المهمة، فإن «سانجاي غاندي» قد أضفى على المشكلة مستوى غير مسبوق من الحماس

والقدرة (والرغبة) على لَي أكبر عدد من الأذرع كلما لزم الأمر لوضع سياساته التي حددها موضع التنفيذ. وفي أبريل 1976، أقر مجلس الوزراء الهندي بيانًا رسميًا حول السياسة الوطنية السكانية طالَب باتخاذ عدد من التدابير الرامية لتشجيع تنظيم الأسرة، ولاسيما ما يخص منها الحوافز المالية الكبيرة لهؤلاء الذين يقبلون الخضوع لعمليات التعقيم (في صورة رواتب شهرية أو أولوية في قائمة الإسكان)، والأمر الأكثر إثارة للفزع، هو تفويض كل ولاية في سن قوانين تعقيم ملزمة (مثلًا، لكل شخص لديه طفلان أو أكثر). وبالرغم من أن ولاية واحدة هي من اقترحت مثل هذا القانون (ولم يتم إقراره قط)، فقد كانت الولايات تتعرض لضغوط علنية لتحديد حصص للتعقيم وتحقيقها، ولم يكن هناك سوى ثلاث ولايات فحسب هي من حددت «طواعية» أهدافًا تتجاوز تلك التي اقترحتها عليها الحكومة المركزية؛ وكان إجمالي الأهداف قد بلغ 8.6 مليون حالة تعقيم خلال الفترة من 1976 – 1977.

وكانت الحصص بمجرد إقرارها، يصبح من الصعب التهاون بشأنها. وقد أرسل رئيس مكتب موظفي ولاية أوتار براديش برقية لمساعديه الميدانيين: «أبلغوا كل شخص أن الفشل في تحقيق الأهداف الشهرية لن يؤدي إلى وقف المرتبات فحسب، وإنما أيضًا الإيقاف عن العمل وإنزال أشد العقوبات. استنفروا الجهاز الإداري كله فورًا وأكرر فورًا واستمروا في رفع التقارير حول التقدم الذي يُحرز يوميًا من خلال إرسال البرقيات إليّ وإلى سكرتير رئيس الوزراء.» كان يفترض أن يعرف الجميع بداية من موظفي الحكومة ونزولًا إلى سكان القرى ودون استثناء مفتشي السكك الحديدية ومعلمي المدارس، الهدف المحلي. إذ كان المعلمون

يقومون بزيارة آباء أطفال المدارس ويخطرونهم بأن أطفالهم ربما يُحرمون مستقبلًا

من الالتحاق بالمدرسة إذا لم يقبلوا الخضوع لعملية التعقيم. وكان الأشخاص الذين يسافرون بالقطارات دون الحصول على تذكرة – وهي ممارسة مقبولة على نطاق واسع بين الفقراء في ذلك الحين- تُوقَّع عليهم غرامات باهظة ما لم يقبلوا بالتعقيم. وليس من قبيل الدهشة أن الضغوط ذهبت لما هو أبعد من ذلك بكثير. ففي قرية أوتاوار، وهي قرية مسلمة تقع على مقربة من العاصمة دلهي، ألقى رجال الشرطة القبض على جميع سكان القرية من الذكور ليلًا، حيث اقتيدوا إلى مراكز الشرطة بتهم وهمية، ومن هناك أُرسلوا إلى حيث يتم تعقيمهم.

ويبدو أن هذه السياسة قد حققت أهدافها الآنية، بالرغم من أن المحفزات ربما أدت أيضًا إلى مبالغة في أعداد الأشخاص الذين خضعوا للتعقيم الفعلي. وفي 1 – 1977، ذكرت التقارير أن 8.25 مليون شخص قد خضعوا للتعقيم، منهم 6.5 مليون خضعوا لذلك خلال الفترة من يوليو وحتى ديسمبر 1976 فقط. وبنهاية العام 1976، كان قد تم تعقيم حوالي 21 في المائة من الأزواج في الهند. ولكن عمليات الانتهاك للحريات المدنية التي كانت جزءًا لا يتجزأ من تنفيذ البرنامج قد أثارت حالة من الاستياء الواسع، وفي 1977 عندما أجرت الهند أخيرًا الانتخابات، كانت النقاشات الدائرة حول سياسة التعقيم جزءًا أساسيًا من السجال، وهو ما صوره الشعار الأكثر خلودًا في الذاكرة وهو «أنديرا هاتاو، إنديري باتشاو.» (تخلص من أنديرا وأنقذ قضيبك). ويسود اعتقاد واسع النطاق مفاده أن هزيمة «أنديرا غاندي» في انتخابات 1977 كانت تُعزى في بعض منها إلى كراهية الشعب لهذا البرنامج.

وقد قامت الحكومة الجديدة التي تولت مقاليد السلطة عقب الانتخابات فورا بنقض هذه السياسات.

ومن مفارقات القدر التي يبهج لها المؤرخون، فإنه مما لا يصدقه عقل أن «سانجاي غاندي» قد ساهم في واقع الأمر وعلى المدى الطويل في تسريع معدلات النمو السكاني في الهند. فبعد أن ارتبطت بوصمة الطوارئ، تراجعت سياسات تنظيم الأسرة في الهند بشدة وظلت كذلك – صحيح أن بعض الولايات مثل راجاستان ما زالت تواصل الترويج للتعقيم الطوعي، لكن يبدو أنه لا أحد يعير ذلك اهتمامًا سوى وزارة الصحة. إلا أنه وأثناء ذلك الوقت، فإن التشكيك عموما فيما يحرك الولاية من دوافع يبدو من الرواسب العنيدة لسنوات الطوارئ؛ فمثلًا، ما زال المرء يسمع على نحو متكرر عن أناس ممن يسكنون الأحياء الفقيرة والقرى يرفضون جرعات التطعيم ضد مرض «البوليو» الفتاك اعتقادًا منهم بأنه حيلة تستهدف تعقيم أطفالهم خلسة.

إن هذا المشهد تحديدًا والسياسات الصارمة التي تحدد طفلًا واحدًا لكل أسرة في الصين يمثلان أشهر الأمثلة على تدابير أُنتهجت فيها الشدة من أجل التحكم في الزيادة السكانية، بيد أن معظم الدول النامية لديها شكل من أشكال السياسات السكانية. وفي مقالة نشرت في مجلة «ساينس» في العام 1994، قدَّر «جون بونجارتس» من مجلس السكان، أنه في العام 1990، كان 85 في المائة من سكان العالم النامي يعيشون في دول تتبنى حكوماتها صراحةً وجهات نظر مفادها أن عدد سكانها أكثر مما ينبغي ومن ثم يتعين ضبطه عبر تنظيم الأسرة.[143]

ومن المؤكد أن هناك أسبابًا كثيرة تجعل العالم عمومًا يساوره القلق بشأن النمو السكاني اليوم. ويتحدث

«جيفري ساكس» عن تلك الأسباب في كتابه «الثروة المشتركة.»[144] وأكثر هذه الأسباب وضوحًا هو التأثير المحتمل لهذا النمو في البيئة؛ فالنمو السكاني يسهم في زيادة انبعاثات ثاني أكسيد الكربون المتزايدة ثم يسهم في ظاهرة الاحتباس الحراري. ويومًا وراء يوم، يشح ماء الشرب في بعض مناطق العالم، وهو ما يُعزى في بعض منه إلى أن هناك مزيدًا من الناس يشربون وفي البعض الآخر إلى أن الزيادة في عدد سكان العالم تعني زراعة المزيد من المحاصيل الغذائية واستهلاك المزيد من الماء في ري هذه المحاصيل (تستهلك عمليات الري 70 في المائة من الماء العذب). وتُقدر منظمة الصحة العالمية أن خمس سكان العالم يعيشون في مناطق تعاني شحًا في الماء العذب.[145] توجد هناك بالطبع العديد من القضايا ذات الأهمية الحيوية، لكن الأسر وهي تقرر كم عدد الأطفال الذين سينجبونهم لا يأخذون على الأرجح تلك القضايا بعين الاعتبار تمامًا، وهو ما يعني ضرورة وضع سياسات سكانية. لكن المشكلة تكمن في أنه من المستحيل وضع سياسات سكانية معقولة قبل فهم الأسباب التي تدعو البعض لإنجاب أطفال كُثر؛ هل يعود ذلك لكونهم لا يستطيعون التحكم في مستويات خصوبتهم (مثلًا ، بسبب عدم تمكنهم من الوصول إلى وسائل منع الحمل)، أو أن ذلك مجرد اختيار يقومون به؟ وما هي الأسباب المحددة لتلك الاختيارات؟

ما الذي يعيب الأسر الكبيرة؟

تمتلك الدول الغنية معدلات منخفضة للنمو السكاني. فمثلًا، تعتبر دولة مثل أثيوبيا التي يبلغ معدل الخصوبة الكلي فيها 6.12 طفلًا للمرأة الواحدة، أفقر بمقدار 51

مرة من الولايات المتحدة التي يصل فيها معدل الخصوبة الكلي إلى 2.05 طفل.

لقد أقنعت هذه العلاقة القوية كثيرين، من بينهم أكاديميين وصناع سياسات، بصحة نظرية قديمة كان القس «توماس مالتوس»، وهو أستاذ التاريخ والاقتصاد السياسي في كلية شركة الهند الشرقية، بالقرب من لندن، أول من أطلقها خلال انعطافة القرن الثامن عشر. وكان مالتوس يؤمن بأن موارد الدول ثابتة تقريبًا (ومثاله المفضل الذي يسوقه هو الأرض الزراعية)، لأنه كان يرى أن استمرارية النمو السكاني سوف يجعل هذه الدول أشد فقرًا.[146] ووفقًا لهذا المنطق، فإن الفضل ينبغي أن يُنسب للطاعون الأسود، الذي يُعتقد أنه أودى بحياة نصف سكان بريطانيا خلال الفترة من 1348 إلى 1377، في ارتفاع الأجور خلال السنوات التي أعقبت تلك الكارثة. وقد أعاد «ألوين يونج» وهو اقتصادي في كلية لندن للاقتصاد، مؤخرًا هذه النظرية إلى السطح في سياق معدلات انتشار فيروس نقص المناعة المكتسبة ومرض الإيدز في أفريقيا. وفي مقالة بعنوان «هبة الموت»، ذهب إلى أن وباء الإيدز سوف يجعل الأجيال المستقبلية من الشعوب الأفريقية أفضل حالًا من خلال خفضه لمعدلات الخصوبة.[147] وهذا الانخفاض في الخصوبة سوف يحدث بشكل مباشر نتيجة للعزوف عن ممارسة الجنس غير الآمن، وبشكل غير مباشر نظرًا لأن نقص العمالة الناجم عن ذلك سوف يجعل النساء يفضلن التوجه إلى سوق العمل بدلًا من إنجاب الأطفال. وقد قدَّر «يونج» أن انخفاض السكان في جنوب أفريقيا خلال العقود القادمة سيكون هو «النعمة» التي يعادل تأثيرها حقيقة أن كثيرًا من الأيتام المصابين بالإيدز لن يحصلوا على تعليم جيد؛ بل

ويمكن لجنوب أفريقيا أن تصبح أكثر غنى بمقدار 5.6 في المائة فيما يخص الدخل السنوي الدائم كنتيجة مباشرة لفيروس نقص المناعة المكتسبة. واختتم مقاله بأن علق قائلًا، مخاطبًا قراءه الذين تقززوا لذلك ولا شك،: «لا يمكن للمرء أن يظل إلى الأبد يأسف للعنة النمو السكاني المرتفع التي تصيب بلدان العالم النامي، ثم ينتهي إلى أن تغيير اتجاه هذا النمو يمثل كارثة اقتصادية لا تقل خطرا.»

أثارت مقالة «يونج» جدلًا محتدمًا حول ما إذا كان وباء فيروس نقص المناعة المكتسبة ومرض الإيدز يسبب بالفعل انخفاضًا في الخصوبة. وبالرغم من أن المتابعات الدقيقة[148] التي أجريت منذ ذلك الحين قد دحضت هذا الزعم، إلا أن هناك أناسًا ما زالوا يميلون للتسليم بفرضيته الأخرى – التي مفادها أن خفض الخصوبة سوف يجعل الجميع أكثر غنى.

لكن هذه المسألة ليست بالوضوح الذي تبدو عليه. فرغم كل شيء، فإن كوكب الأرض يحمل على ظهره اليوم أضعافًا مضاعفة من الناس مقارنة بما كان عليه الحال عندما صاغ «مالتوس» فرضيته، فضلا عن أن معظمنا يفوق معاصري «مالتوس» في درجة الغنى. إن التقدم التكنولوجي، الذي لم يظهر في نظرية «مالتوس»، يسهم على نحو ما في إيجاد موارد من حيث لا نحتسب؛ فعندما يوجد مزيد من الأشخاص، فإن هذا يعني أن مزيدًا من الأشخاص يبحثون عن أفكار جديدة، وهكذا يصبح احتمال ظهور المزيد من الاكتشافات التكنولوجية أكثر ورودًا. وفي حقيقة الأمر، فقد كانت المناطق أو الدول التي تضم سكانًا أكثر عددا خلال معظم فترات التاريخ البشري (بداية من مليون سنة قبل الميلاد) هي تلك الأسرع نموا مقارنة بالبقية.

لا يُرجح إذن أن تُحل هذه القضية اعتمادًا على أسس نظرية محضة. وكون الدول التي لديها معدلات خصوبة عالية اليوم هي الدول الأفقر في العالم، لا يعني أن فقرها يُعزى لمعدلات الخصوبة العالية؛ بل وبدلا من ذلك قد تُعزى معدلات الخصوبة العالية لديها لكونها دولًا فقيرة، أو ربما يكون ثمة عامل ثالث هو ما يُسبب الخصوبة العالية والفقر معًا. بل وحتى «حقيقة» أن فترات النمو الاقتصادي السريع تتزامن مع الانخفاضات الحادة في الخصوبة، كما كان الحال في كوريا والبرازيل في ستينات القرن المنصرم، تظل حقيقة ملتبسة في أحسن الأحوال. فهل بدأت الأسر تنجب عددًا أقل من الأطفال عندما تسارع النمو الاقتصادي، ربما لأنه أصبح لديهم وقت أقل لرعايتهم؟ أو هل وفر الانخفاض في الخصوبة موارد يمكن استخدامها في استثمارات أخرى؟

ومثلما كان علينا أن نفعل ذلك مرات كثيرة، فإنه يتعين علينا أن نغير المنظور، وأن نُنحي السؤال الكبير جانبًا ، ونركز على حياة الفقراء وخياراتهم – إذا كنا نريد أن نُبقي على الأمل في إحراز تقدم على صعيد هذه القضية. إن إحدى السبل للبدء في ذلك هي النظر إلى ما يحدث داخل الأسرة؛ هل الأسر الكبيرة أفقر لأنها كبيرة؟ وهل هذه الأسر أقل قدرة على الاستثمار في تعليم أطفالها ورعاية صحتهم؟

كانت من بين الشعارات المفضلة لدى «سانجاي غاندي» شعار «الأسرة الصغيرة أسرة سعيدة.» وكان الشعار يأتي مصحوبًا بصورة كاريكاتورية لزوجين مبتسمين مع طفليهما البدينين، وهي صورة كانت الأكثر انتشارًا في أرجاء الهند في أواخر سبعينات القرن

المنصرم. وربما يكون ذلك الشعار تجسيدًا لفرضية قوية طرحها «جاري بيكر»، الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد؛ عندما أوضح أن الأسر تواجه ما أسماه «معادلة الكم والكيف.» فمع زيادة عدد الأطفال، فإن كلًا منهم سيصبح أقل مستوى من ناحية «الكيف» نظرًا لأن الأبوين سوف يكرسان موارد أقل لأجل توفير الطعام والتعليم لكل منهم بشكل سليم.[(150)] وسوف يصبح ذلك صحيحًا بشكل أكبر إذا كان الأبوان يعتقدان، سواء كان ذلك عن خطأ أو صواب، بأن الأجدى لهما هو الاستثمار أكثر في الطفل الأكثر «موهبة» بين أطفالهم، وهو أمر، مثلما أسلفنا بالفعل، يحدث في عالم الشكل S. وقد ينتهي الحال ببعض الأطفال لأن يُحرموا تمامًا من الفرص التي تتيحها لهم الحياة. فإذا كان الأطفال الذين يولدون لأسر كبيرة هم الأقل رجحانًا في الحصول على تعليم وتغذية ورعاية صحية سليمة (وهو ما يسميه الاقتصاديون الاستثمار في رأس المال البشري)، وإذا كانت الأسر الفقيرة هي أسر كبيرة على الأرجح (وليكن ذلك مثلًا، لأنها لا تستطيع تحمل تكلفة شراء وسائل منع الحمل)، فإن ذلك يخلق آلية لنقل الفقر بين أجيال هذه الأسرة، وهي آلية ينجب فيها الآباء الفقراء الكثير من الأطفال الفقراء. إن مصيدة الفقر هذه يمكن أن تخلق مبررًا لوضع سياسات سكانية، وهو رأي يستعرضه «جيفري ساكس» في كتابه الثروة المشتركة.[(151)] ولكن هل ذلك صحيح فعلًا؟ هل الأطفال الذين ينشؤون داخل أسر كبيرة هم أقل حظًا ؟ وفي قاعدة بيانات الدول الثماني عشرة التي لدينا، يُرجح أن يتلقى الأطفال الذين يولدون لأسر كبيرة تعليمًا أقل، وإن كان ذلك لا ينطبق على كل مكان، فالمناطق الريفية في أندونيسيا[(152)] وكوت ديفوار وغانا[(153)] من بين

الاستثناءات لذلك. إلا أنه ومع ذلك، وحتى في المناطق التي يصح فيها ذلك الرأي، ليس ثمة احتمال لأن يكون كثرة الأشقاء لدى الأطفال هو ما يجعلهم فقراء وأقل تعليمًا. ويمكن أن يكون كل ما هنالك هو أن الأسر الفقيرة التي تقرر إنجاب أطفال كثيرين ربما لا يُقدِّرون التعليم حق قدره وحسب.

ولوضع نموذج «بيكر» موضع الاختبار واكتشاف ما إن كان كبر حجم الأسرة يؤدي إلى خفض الاستثمار في الأطفال كرأس مال بشري، سعى باحثون للتركيز على الحالات التي كان كبر حجم الأسرة فيها يتجاوز قدرة الأسرة على التحكم. وقد كانت النتائج التي توصلوا إليها نتائج مثيرة؛ وذلك أنهم لم يعثروا في تلك الحالات على أي أدلة تشير إلى أن الأطفال الذين يولدون لأسر صغيرة الحجم يصبحون حقا أكثر تعليمًا .

وأحد النماذج للموقف الذي تجد فيه أسرة ما نفسها وقد أصبح لديها أطفال أكثر عددًا مما كانت تتوقع، مع الأخذ بعين الاعتبار أن معظم فقراء العالم لا يستخدمون العلاجات المعززة للخصوبة، هو إنجاب التوائم؛ فإذا كانت الأسرة تخطط مثلًا لأن تكتفي بطفلين، غير أنها أنجبت توأمًا في ثاني ولادة لها، فإنه يصبح لدى الطفل الأول شقيق إضافي أكثر مما كان سيصبح لديه أو لديها لو لم تنجب الأسرة توأمًا. ويعتبر نوع الطفل من ذكر وأنثى عنصرًا آخر في ذلك. فغالبًا ما ترغب الأسر في إنجاب ولد وبنت. وهذا يعني أن الزوجين اللذين ينجبان في الحمل الثاني طفلًا من نوع الطفل الأول نفسه يُرجح أن يُخططا لطفل ثالث مقارنة بالأسرة التي أنجبت بالفعل ولدًا وبنتًا.[154] وفي العديد من الدول النامية، يميل الآباء لأن ينجبوا طفلًا آخر إذا لم يكونوا قد أنجبوا ولدًا بعد. وبعقد مقارنة بين بنت هي الطفلة

الأولى ثم أصبح لديها شقيقة واحدة، وبين بنت لديها شقيق أصغر، فإن الأولى يُرجح أن تكبر برفقة اثنين أو ثلاثة من الأشقاء سواء كانوا ذكورًا أو إناثًا مقارنة بالأخرى، وذلك لسبب عارض تمامًا (على الأقل حتى ظهور تقنيات تحديد نوع الجنين) وهو أنه أصبح لديها شقيقة أصغر منها وليس شقيقًا. وقد كشفت دراسة أُجريت في إسرائيل وركزت على أسباب هذا التنوع في حجم الأسرة، على نحو لافت أن الحجم الكبير للأسرة لم يكن له أي تأثيرات عكسية على تعليم الأطفال، حتى في أوساط عرب إسرائيل، الذين يعاني معظمهم فقرًا شديدًا .[155]

وقد وجدت «نانسي قيان» نتيجة أكثر إثارة عندما أخضعت نتائج سياسة الطفل الواحد المطبقة في الصين للدراسة. وكانت هذه السياسة لا تطبق على نحو صارم في بعض المناطق بما يسمح للأسرة التي يأتي مولودها الأول أنثى أن تنجب طفلًا ثانيًا. وقد وجدت أن البنات اللائي أصبح لديهن شقيق أو شقيقة بسبب هذه السياسة ما كن ليحصلن عليه لولا كونها أنثى، قد حصلت على تعليم أكثر، وليس أقل،[156] وهي نتيجة تمثل تحديًا سافرًا لفرضية «بيكر».

وثمة دليل آخر يأتينا من منطقة «مطلب» في بنجلاديش. فقد كانت هذه المنطقة مسرحا لأروع التجارب في تنظيم الأسرة الطوعي في العالم. ففي العام 1977، اختيرت عينة تضم نصف 141 قرية لتتلقى برنامجا مكثفا في تنظيم الأسرة يسمى «برنامج تنظيم الأسرة وصحة الأم والطفل». وبمقتضى هذا البرنامج، كانت ممرضة مدربة تتولى جلب الخدمات اللازمة لتنظيم الأسرة كل أسبوعين لمنازل جميع المتزوجات ممن هم في سن الحمل ويرغبن في استقبالها. وكانت

تعرض عليهن أيضًا المساعدة في رعاية الحمل والتطعيم. وعلى نحو لا يثير الدهشة ربما، فقد أدى البرنامج إلى انخفاض حاد في عدد الأطفال. وبحلول العام 1996، كان لدى النساء اللائي يعشن في هذه المنطقة التي يغطيها البرنامج ممن هم في سن الثلاثين والخامسة والثلاثين أطفال أقل بمقدار 1.2 طفل مقارنة بأولئك اللائي يعشن في المناطق التي لا يغطيها البرنامج. لقد جاء ذلك التغير مصحوبًا بانخفاض في وفيات الأطفال بمقدار الربع، لكن نظرًا لأن البرنامج كان يستهدف أيضًا بشكل مباشر تحسين صحة الطفل، فليس هناك سبب يدعو لأن نعزو الزيادة في بقاء الأطفال على قيد الحياة إلى التغير في الخصوبة. لكن وبالرغم من الحقائق التي تفيد بأن الخصوبة تناقصت وبأن أموالًا أكثر قد أنفقت لجعل الأطفال أفضل صحة، فإنه وبحلول العام 1996، لم يكن هناك فرق جوهري في طول أو وزن الأطفال أو في معدلات التحاقهم بالمدرسة أو في عدد سنوات التعليم التي يحصل عليها الأولاد أو البنات على السواء. وهكذا يبدو مرة أخرى أن علاقة الكم والجودة علاقة غائبة هنا.[(157)]

ربما لا تكون هذه الدراسات الثلاث ، بطبيعة الحال، هي الكلمة الأخيرة، وثمة حاجة بكل تأكيد لإجراء المزيد من الأبحاث، لكن حتى الآن، فإن قراءتنا للشواهد، وعلى النقيض مما ذهب إليه «جيفري ساكس» في كتابه «الثروة المشتركة»، تشير إلى أن ذلك الدليل القاطع على أن الأسر الأكبر حجما تضر بالأطفال ليس له وجود. وهكذا، فإنه يصبح من الصعب تبرير برامج تنظيم الأسرة التي تنتهج الأسلوب الفوقي وتهدف لحماية الأطفال من أن ينشؤوا ضمن أسرٍ كبيرة العدد.

لكن القول بأن حجم الأسرة لا يؤثر سلبًا في الأطفال

يبدو أمرًا منافيًا للمنطق. فإذا كانت الموارد ذاتها يجب تقاسمها بين عدد أكبر من الأشخاص، فإن ذلك قد يؤدي ببعضهم على الأقل للحصول على نسبة أقل. وإذا لم يكن الأطفال هم من يعانون، فمن إذن يعاني؟ إحدى الإجابات الممكنة على ذلك هي الأم.

يشير برنامج «بروفاميليا» (Profamilia) في كولومبيا إلى أن هذا الأمر يستدعي القلق ولا شك. وكان البرنامج الذي أطلقه طبيب ولادة شاب يُدعى «فرناندو تامايو» في العام 1965، هو المزود الرئيسي لوسائل منع الحمل في كولومبيا على مدى العقود القليلة التالية، يعتبر واحدًا من أكثر برامح تنظيم الأسرة استمرارا في العالم. وبحلول العام 1986، كان هناك ما نسبته 53 في المائة من النساء في كولومبيا ممن هم في سن الإنجاب يستخدمن وسائل منع الحمل، وكن يحصلن عليها بصفة أساسية من برنامج «بروفاميليا». وفوق ذلك فقد حققت النساء اللائي أمكنهن التعرف علي تنظيم الأسرة وهن مراهقات عبر هذا البرنامج عددًا أعلى من السنوات في التعليم وكانت نسبة حصولهن على وظائف ثابتة تزيد بنسبة 7 في المائة عن هؤلاء اللائي لم يتعرفن على البرنامج.[(158)]

وعلى نحو مشابه، كانت النساء البنجلاديشيات اللائي استفدن من البرنامج في منطقة «مطلب» أكبر وزنًا وأطول قامة من هؤلاء اللائي كن في مجموعة المقارنة وكن يحققن أيضًا دخلًا أعلى. إن توفر وسائل منع الحمل يمنح النساء قدرة أكبر علي التحكم في حياتهن الإنجابية – إذ يصبح بوسعهن أن يقررن ليس عدد الأطفال الذين سينجبنهم فقط، وإنما أيضًا متى ينجبنهم. وهناك دليل واضح على أن الحمل في سن مبكرة جدًا يلحق ضررًا بالغًا بصحة الأم.[(159)] وفوق ذلك،

فغالبًا ما يؤدي الحمل المبكر، أو حتى مجرد الزواج، إلى الانقطاع عن المدرسة.[(160)] لكن صياغة قضية تنظيم الأسرة في إطار رغبة المجتمع في حماية الأم إنما تثير سؤالًا جليًا هو: إذا كان الحمل في السن الخطأ ليس في مصلحة الأم، فلماذا يحدث ذلك إذن؟ وبصفة أعم، ما الكيفية التي تتخذ الأسر من خلالها قراراتها بشأن الخصوبة، وما مدى تحكم المرأة في تلك القرارات؟

هل يتحكم الفقراء في قرارت الخصوبة؟

إن أحد الأسباب التي قد تجعل الفقراء غير قادرين على التحكم في خصوبتهم ربما يكون هو عدم تمكنهم من الوصول إلى وسائل منع الحمل الحديثة. ووفقا للتقرير الرسمي للأمم المتحدة بشأن التقدم المحرز لتحقيق الأهداف التنموية للألفية، فإن تلبية «الطلب غير الملبى» على وسائل منع الحمل الحديثة يمكن أن «يؤدي إلى انخفاض بمقدار 27 في المائة في عدد الوفيات بين الأمهات سنويًا وذلك عبر خفض العدد السنوي لحالات الحمل غير المرغوب من 75 مليون إلى 2 مليون.»[(161)] وتعتبر النساء الفقيرات وغير المتعلمات أقل رجحانًا بكثير في استخدامهن لموانع الحمل من النساء الأكثر غنى وتعلمًا. وبالإضافة إلى ذلك، فإنه لم تُسجل خلال العقد الأخير أي زيادة في معدلات استخدام موانع الحمل وسط النساء الفقيرات.

لكن الاستخدام المنخفض لا يعتبر بالضرورة دليلًا على عدم الوصول لموانع الحمل. إن الأنواع نفسها من حروب الطلب والعرض التي أنعشت قطاع التعليم لها نظيراتها في ساحة تنظيم الأسرة، وربما وعلى نحو غير مفاجئ، فإن متعهدي العرض والطلب هم غالبًا الأشخاص أنفسهم . وبينما يؤكد متعهدو العرض (مثل

جيفري ساكس) على أهمية الوصول إلى وسائل منع الحمل، ويشيرون إلى أن الأشخاص الذين يستخدمون طرائق منع الحمل العصرية يصبح لديهم معدلات خصوبةٍ أكثر انخفاضًا ؛ فإن متعهدي الطلب يردون سريعًا بأن هذه العلاقة إنما تعكس حقيقة أن الأشخاص الذين يرغبون في خفض الخصوبة غالبًا ما يجدون سبيلهم إلى النوع المناسب من وسائل منع الحمل دون الحاجة لأي مساعدة خارجية، وهكذا فإن إتاحة موانع الحمل وحسب لن يجدي كثيرًا.

وحتى يتبين ما إذا كانت هذه هي الحال، قامت «دونا جيبونز» و«مارك بيت» و«مارك روزنتسفايج» بعقد مقارنة جادة بين بيانات عدد من عيادات تنظيم الأسرة المتاحة خلال ثلاث فترات زمنية في السنوات (1976 و1980 و1986) في كل حي من الأحياء السكنية الصغيرة في أندونيسيا التي تقدر بالآلاف وبين بيانات المسح القروي حول الخصوبة.[(162)] وقد وجدوا وعلى نحو لا يثير الدهشة أن المناطق التي كانت تضم عيادات أكثر كانت بها معدلات خصوبة أقل. إلا أنهم ومع ذلك، وجدوا أن الانخفاض في الخصوبة مع مرور الوقت لم يكن مرتبطًا بالزيادة في عدد العيادات. وخلصوا إلى أن مرافق تنظيم الأسرة كان يتم توفيرها حيثما يريدها الناس، لكنها لم تكن ذات تأثير مباشر في الخصوبة. وهكذا تصبح النتيجة: مؤيدو الطلب 1؛ ومؤيدو العرض 0.

لقد ظل برنامج منطقة «مطلب» ولمدة طويلة يمثل النموذج الحي لمؤيدي العرض. فهم هنا على الأقل يرون أن ثمة دليلًا قاطعًا على أن توفر موانع الحمل يصنع فارقًا. وكما رأينا، فإن النساء اللائي كانت تتراوح أعمارهن ما بين الثلاثين سنة والخامسة والخمسين في 1996 أنجبن في المتوسط أطفالًا أقل بنسبة 1.2

طفل في المناطق التي يغطيها البرنامج مقارنة بهؤلاء اللائي في المناطق الضابطة. لكن البرنامج المطبق في منطقة «مطلب» كان يؤدي ما هو أكثر من مجرد إتاحة موانع الحمل. فأحد مكوناته الأساسية كانت تلك الزيارة التي تقوم بها عاملة الصحة كل أسبوعين للمنازل حيث تلتقي بالنساء اللائي يرتدين البردة كانت حركتهن محدودة، وتجلب النقاش حول موانع الحمل إلى المناطق التي جرت العادة أن يكون ذلك فيها محظورًا . (وقد أدى ذلك أيضًا لأن يصبح البرنامج عالي الكلفة حتى إن «لانت بريتشت»، الذي أصبح اقتصاديًا في البنك الدولي لاحقًا قدَّر أن تكلفة برنامج «مطلب» تبلغ خمسًا وثلاثين مرة ضعف التكلفة المخصصة لكل امراة خصيبة ولكل سنة من برنامج تنظيم الأسرة المعتاد في آسيا.)[(163)] وهكذا، فمن الواضح أن البرنامج قد غيَّر مباشرة عدد الأطفال المرغوبين لدى كل أسرة، بدلًا من مجرد تزويدهم ببعض الأدوات التي يمكنهم استخدامها في التحكم في خصوبتهم. وفوق ذلك، ومنذ العام 1991 تقريبًا ، توقف الانخفاض في معدلات الخصوبة في المناطق التي يغطيها البرنامج، فيما أخذت مناطق ضابطة أخرى في الانخفاض. وفي 1998، وهو العام الأخير الذي تتوفر لدينا بيانات بشأنه، بلغ معدل الخصوبة الكلي 3.0 في المناطق التي يغطيها البرنامج، و3.6 في المناطق الضابطة، و3.3 في بقية مناطق بنجلاديش.[(164)] ربما يكون برنامج «مطلب» قد سارع وحسب من التوجه نحو خفض الخصوبة الذي كان قائمًا في باقي مناطق الدولة. ولذلك وفي أحسن الأحوال، فإن هذه المرة تبدو تعادلًا.

وتخلص دراسة برنامج «بروفاميليا» الذي نُفذ في كولومبيا أيضًا إلى أن تأثير البرنامج كان طفيفًا للغاية

على الخصوبة الكلية. فقد كان لتمكن النساء من الوصول إلى البرنامج الأثر في أن ينجبن أطفالًا أقل بمقدار 5 في المائة فقط خلال حياتهن، وهو ما يقل عن عُشر إجمالي الانخفاض في الخصوبة الذي حدث منذ ستينات القرن المنصرم. مؤيدو الطلب، 2؛ مؤيدو العرض، 0.

وهكذا يبدو أن البيانات تمنح فوزًا واضحًا لمؤيدي الطلب: فالوصول إلى وسائل منع الحمل ربما يجعل الأشخاص سعداء كونهم يحظون بوسيلة أكثر ملائمة من البدائل المتاحة للتحكم في خصوبتهم. لكن يبدو أنها في حد ذاتها ذات مفعول ضئيل في خفض الخصوبة.

الجنس والزي المدرسي وزواج كبار السن من الصغيرات

يساعد توفر موانع الحمل المراهقين، مع ذلك، على إرجاء عملية الحمل. وذلك هو ما فعله برنامج «بروفاميليا» في كولومبيا حيث ساعد النساء في الحصول على وظائف أفضل في المستقبل. لكن ولسوء الحظ، فإنه يحظر على المراهقين في كثير من الدول الاستفادة من خدمات تنظيم الأسرة ما لم يحصلوا على موافقات رسمية من قبل آبائهم. وربما يكون المراهقون هم أكثر الفئات التي تواجه احتياجات غير ملبَّاة لموانع الحمل، وذلك أساسًا لأن دولًا كثيرة لا تعترف بمشروعية رغباتهم الجنسية أو تفترض بأن قدرتهم على التحكم ضعيفة للغاية بما سيجعلهم غير قادرين على استخدام موانع الحمل بشكل سليم. والنتيجة هي ارتفاع معدلات الحمل بين المراهقين ارتفاعًا شديدًا في الكثير من الدول النامية، ولا سيما في دول أفريقيا جنوب الصحراء وأمريكا اللاتينية.

وبحسب منظمة الصحة العالمية، فإن معدل الحمل بين المراهقين يزيد عن 10 في المائة في كوت ديفوار والكونغو وزامبيا؛ أما في المكسيك وبنما وبوليفيا وجواتيمالا فتتراوح المعدلات ما بين 8.2 و9.2 مولود لكل مائة امرأة مراهقة (في الولايات المتحدة حيث أحد أعلى معدلات حمل المراهقات في العالم المتقدم، يوجد 4.5 مولود لكل مائة امرأة مراهقة).[(165)] وبالإضافة لذلك، فإن القليل الذي يتم القيام به حيال هذه القضية أو قضية انتشار الأمراض المنقولة جنسيا ذات الصلة (بما في ذلك فيروس نقص المناعة المكتسبة ومرض الإيدز) لا يحقق شيئًا.

وقد وجدت «إستر» مثالًا واضحًا على نتائج من هذا النوع للجهود غير الموفقة في كينيا. وبرفقة «باسكالين ديوباس» و«مايكل كريمر»، تابعت فتيات المدارس – في البداية ممن تتراوح أعمارهن بين الثانية عشرة والرابعة عشرة، اللائي لم يسبق لهن الحمل قط.[(166)] وبعد سنة وثلاث وخمس سنوات، بلغ متوسط معدلات الحمل بينهن 5 في المائة، و14 في المائة، و30 في المائة على التوالي. ولا تعتبر حالات الحمل المبكر مكروهة في حد ذاتها وحسب، وإنما أيضًا مؤشرًا على الجنس غير الآمن، وهو ما يعني في كينيا احتمالًا أكبر للإصابة بفيروس نقص المناعة المكتسبة ومرض الإيدز. إن الاستراتيجية الرسمية لمواجهة هذه المشكلة في كينيا، والنتيجة التي تمخض عنها العمل المتوازن الذي توصلت إليه المجموعات المدنية، والكنائس المتعددة والمنظمات الدولية والحكومة، تؤكد في معظمها على أن العفة الجنسية هي الحل الوحيد والمضمون. وتشير الرسالة الرئيسة إلى تراتبية واضحة للاستراتيجيات: «امتنع عن الجنس، كن وفيًا لشريك حياة واحد،

استخدم واقيًا ذكريًا... وإلا فلتمت.» وفي المدارس، يتم تعليم الأطفال اجتناب الجنس قبل الزواج، ولا تتطرق النقاشات هناك إلى استخدام الواقيات الذكرية. ولسنوات كثيرة، ظل هذا التوجه يحظى بتشجيع حكومة الولايات المتحدة الأمريكية التي كانت توجه معوناتها المالية إلى برامج الوقاية من الإيدز التي تقوم حصرًا على الامتناع عن ممارسة الجنس.[167]

وتفترض هذه الاستراتيجية أن المراهقين يفتقرون لحس المسؤولية أو لم يبلغوا درجة الوعي التي تمكنهم من حساب عواقب النشاط الجنسي وفوائده واستخدام الواقيات الذكرية. وإذا كانت هذه هي الحال بالفعل، فإن صرفهم عن الجنس برمته (أو على الأقل عن الجنس خارج نطاق الزواج) سيكون هو السبيل الوحيد لحمايتهم. إلا أن العديد من الدراسات المتزامنة التي أجرتها «إستر» و«باسكالين ديوباس» و«مايكل كريمر» في كينيا تشير إلى أن المراهقين، وعلى العكس تمامًا من ذلك، يتخذون قرارات محسوبة بعناية، إن لم تكن قرارات واعية تمامًا ، فيما يخص مع من يمارسون الجنس وفي ظل أي ظروف.

في الدراسة الأولى، جرى تقييم استراتيجية «امتنع عن الجنس، كن وفيًا لشريك حياة واحد، استخدم واقيًا ذكريًا... وإلا فلتمت»، وذلك عبر تدريب المعلمين في 170 مدرسة اختيرت عشوائيًا ليتولوا تدريس منهاج هذه الاستراتيجية. وعلى نحو غير مفاجئ، فقد أدى هذا التدريب لزيادة الوقت المخصص للتوعية بالإيدز في المدارس، إلا أنه لم يطرأ أي تغير يذكر على السلوك الجنسي أو حتى في مستوى الوعي بالإيدز. وفوق ذلك، فعندما قيست معدلات حمل المراهقات في المدارس بعد انقضاء سنة واحدة وثلاث سنوات وخمس

سنوات على هذا التدخل، وُجد أن معدلات الحمل بين المراهقات في المدارس التي تلقى معلموها التدريب مماثلة لنظيراتها في المدارس التي لم يتلق معلموها هذا التدريب، وهو ما يشير إلى أنه لم يطرأ أي تغير على مستويات الجنس غير الآمن.

ولا تختلف كثيرًا نتائج الاستراتيجيتين الأخريين اللتين جُرِّبتا في المدارس نفسها عن ذلك. وكانت الاستراتيجية الثانية تقوم على مجرد إبلاغ الفتيات بشيء لم يكنَّ يعرفنه، مثل حقيقة أن الرجال الأكبر سنا هم أكثر عرضة للإصابة بفيروس نقص المناعة المكتسبة من هؤلاء الأصغر سنًّا. ومن الخصائص اللافتة لفيروس نقص المناعة المكتسبة هي أن النساء اللائي في سن الخامسة عشرة حتى التاسعة عشرة يكنَّ عرضة للإصابة بالفيروس بمقدار خمس مرات أكثر من الرجال ممن هم في نفس السن. ويبدو أن ذلك يعود إلى كون النساء صغيرات السن يمارسن الجنس مع رجال يكبرنهن سنًا وهي فئة عمرية ترتفع بينها نسب العدوى بالمقارنة. كان القائمون على برنامج «الزواج من الرجال الأثرياء من كبار السن» يبلغون الطالبات وحسب بفئات الأشخاص الأكثر عرضة للعدوى. وكان البرنامج يهدف إلى خفض ممارسة الجنس مع الرجال الأثرياء من كبار السن خفضًا كبيرًا ولكن، أيضًا وعلى نحو مثير، تعزيز الجنس الآمن مع أولاد من نفس أعمارهن. وبعد عام، سجلت معدلات الحمل 5.5 في المائة في المدارس التي لم تتلق البرنامج و3.7 في المائة في المدارس التي تلقته. ويعزى هذا الانخفاض بالأساس إلى انخفاض بمقدار الثلثين في حالات الحمل التي يشترك فيها رجل عجوز.

أما البرنامج الثالث فقد جعل الاستمرار في المدرسة أكثر سهولة على الفتيات وذلك عبر سداد قيمة زي المدرسة. فقد انخفضت معدلات الحمل بين المراهقات في المدارس التي كان يوزع فيها زي المدرسة من 14 في المائة إلى 11 في المائة بعد عام. وللتعبير عن ذلك بشكل مختلف قليلًا، فمن بين كل ثلاث فتيات ممن استمررن في المدرسة بفضل الزي المجاني، أرجأت اثنتان حملهما الأول. وعلى نحو مثير، فقد انحصر ذلك التأثير تمامًا في المدارس التي لم يتدرب فيها المعلمون على منهاج التربية الجنسية الجديد. أما في المدارس التي نُفذ بها برنامجا فيروس نقص المناعة المكتسبة والزي المجاني معًا ، فلم تكن الفتيات أقل رجحانًا في الحمل من هؤلاء اللائي في المدارس التي لم يُنفذ بها أي برامج. وبدلًا من أن يؤدي إلى خفض النشاط الجنسي في أوساط المراهقين، فإن منهاج التوعية حول فيروس نقص المناعة المكتسبة ومرض الإيدز قد أبطل في حقيقة الأمر التأثير الإيجابي الذي تمخض عن توزيع الزي المدرسي.

وعند وضعنا لهذه النتائج المختلفة معًا ، تتبلور أمامنا قصة متماسكة. فالفتيات في كينيا يعرفن تمام المعرفة أن الجنس غير الآمن يؤدي إلى الحمل. ولكن إن كن يعتقدن أن الأب المأمول سوف يضطر لأن يكلأهن بالرعاية بمجرد أن يلدن طفله، فربما يصبح الحمل لديهن ليس بذلك الشيء شديد السوء على أية حال. وفي الحقيقة، فإن الفتيات اللائي لا يستطعن تحمل تكلفة الزي المدرسي ثم لا يستطعن الاستمرار في المدرسة، قد يجدن في وضع طفل وتأسيس أسرة خاصة بهن خيارًا جذابًا نسبيًا، وذلك مقارنة بمجرد بقائهن في المنزل وبأن تصبح الواحدة منهن «هي

مسؤولة البيت» في أعين أفراد الأسرة كلهم، وهي النتيجة المعتادة للمراهقات غير المتزوجات اللائي ينقطعن عن الدراسة. وهو ما يجعل الرجال الأثرياء من كبار السن أزواجًا أكثر جاذبية من الشباب صغير السن الذي لا يقدر بعد على تحمل تكاليف الزواج (على الأقل عندما لا تدرك الفتيات أنهن سوف يصبحن أكثر عرضة للإصابة بفيروس نقص المناعة المكتسبة). إن توزيع زي المدرسة يؤدي إلى خفض معدلات الخصوبة عبر تمكينه الفتيات من الاستمرار في المدرسة، وهو ما يعتبر سببًا يحول بينها وبين الحمل. لكن برنامج التربية الجنسية، ولأنه ينفر من ممارسة الجنس خارج إطار الزواج ويشجع على الزواج، فهو يصرف تركيز الفتيات للبحث عن زوج (سيكون تقريبًا عجوزًا وثريًا)، وفي ذلك ما يبطل التأثير الذي يحدثه التوزيع المجاني لزي المدرسة.

وثمة شيء واضح نسبيا وهو أن الفقراء، في معظمهم، بما في ذلك الفتيات ممن هم في سن المراهقة يتخذون قرارات واعية فيما يخص خصوبتهم وحياتهم الجنسية ويجدون طرائق – وإن كانت ربما غير ممتعة- للتحكم فيها. وإذا حملت الفتيات بالرغم من سوء العواقب المترتبة على الحمل، فلا بد أن ذلك يعكس قرارًا واعيا اتخذه شخص ما.

من الذي يملك حق الاختيار؟

إحدى القضايا التي تواجهنا مباشرة عند التفكير في خيارات الخصوبة، رغم ذلك، هي: مَن الذي يملك حق الاختيار؟ في العادة تتخذ القرارات ذات الصلة بالخصوبة من قبل الزوجين، لكن النساء في نهاية الأمر هن من يتجشمن معظم التكلفة الجسمانية لحمل الأطفال.

ولعله ليس من قبيل المفاجأة أن ما يفضلنه بشأن الخصوبة يتباين تمامًا في النهاية مع ما يفضله الرجال. وفي مسوح أجريت حول حجم الأسرة وكانت المقابلات تُجرى خلالها مع الرجال والنساء على نحو منفصل، اعتاد الرجال أن يعبروا عن رغبة في تكوين أسرة مثالية كبيرة الحجم فيما يقل دائمًا طلبهم على وسائل منع الحمل مقارنة بزوجاتهم. ونظرًا لاحتمالية نشوب الخلاف بين الطرفين حول ذلك، فإن قوة رأي المرأة داخل الأسرة سوف تكون ذات أهمية جلية. ومن الواضح، مثلًا ، أن المرأة التي تصغر زوجها سنًا بكثير أو الأقل تعليمًا منه بكثير (وكلا الأمرين نتيجة للزواج المبكر) سوف تجد صعوبة في الوقوف في وجه زوجها. لكن الأمر يتوقف أيضًا على ما إذا كان بوسعها العثور على وظيفة وعلى مدى حريتها في الحصول على الطلاق وخياراتها فيما يخص إعالتها لنفسها في حالة الطلاق. إن هذه الحالات الطارئة، بدورها، تتوقف على الظروف القانونية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي تعيشها هي وزوجها، التي قد تتأثر بالسياسات العامة. ففي بيرو على سبيل المثال، عندما تم منح سكان العشوائيات من واضعي اليد حقوق الملكية، انخفضت معدلات الخصوبة في الأسر التي حصلت على صك الملكية (مقارنة بهؤلاء الذين لم يحصلوا على تلك الحقوق)، شريطة أن يتم وضع اسم الزوجة على صك الملكية إلى جانب اسم الزوج.[(169)] وأحد التفسيرات المحتملة لذلك هي أنه عندما أصبح اسم المرأة مدرجًا ضمن صك الملكية، اكتسبت المرأة مزيدًا من الصلاحيات التفاوضية داخل الأسرة ومن ثم أصبحت تمتلك ثقلًا أكبر عندما يتعلق الأمر باتخاذ القرارات ذات الصلة بحجم الأسرة.

وبينما يشير صراع الأزواج والزوجات ضمنيًا إلى أن توفر وسائل منع الحمل في حد ذاته ربما لا يؤدي إلى خفض واضح للخصوبة، فإن تغييرات طفيفة في الطريقة التي يتم من خلالها توفير هذه الموانع يمكن أن تأتي بنتائج أكبر أثرًا . وقد زودت «نافا أشرف» و«إريكا فيلد» 836 امرأة متزوجة في العاصمة الزامبية لوساكا، بقسائم تضمن لهن الحصول على مجموعة من موانع الحمل الحديثة مباشرة ومجانًا عند حضورهن لموعد خاص مع ممرضة مختصة بتنظيم الأسرة. وكانت بعض الزوجات تتلقين القسيمة بمفردهن فيما تتلقينها أخريات في حضرة أزواجهن. وقد وجدت «أشرف» و«فيلد» أن ذلك قد أحدث فارقًا هائلًا، فعند المقارنة بالحالات التي كان الأزواج حاضرين فيها، وُجد أن احتمال قيام الزوجات اللائي تسلمن القسائم بمفردهن بزيارة ممرضة تنظيم الأسرة يزيد بمقدار 23 في المائة، فيما يزيد احتمال سؤالهن عن شكل من أشكال منع الحمل يمكن إخفاؤه نسبيًا (مثل موانع الحمل التي تستعمل عبر الحقن أو تلك التي تُزرع داخل الرحم) بمقدار 38 في المائة، ويقل احتمال إبلاغهن عن ولادة لم تكن مرغوبة بمقدار 57 في المائة بعد فترة تتراوح ما بين تسعة إلى أربعة عشر شهرًا .[(170)] وأحد الأسباب التي جعلت برنامج «مطلب» أكثر قدرة من البرامج الأخرى لتنظيم الأسرة على تغيير الخيارات ذات الصلة بالخصوبة ربما هو كونه يتضمن القيام بزيارات للنساء في منازلهن، ولاسيما عندما يُفترض أن أزواجهن غير موجودين بالمنازل، وهو ما قد يتيح لعاملة الصحة أن تقنع بعضهن باتباع وسائل تنظيم الأسرة دون علم زوجها. وعلى النقيض، فإن النساء اللائي يتقيدن بتقاليد ما يعرف بالبردة (التي تحظر عليهن مغادرة منازلهن

دون صحبة أزواجهن) سوف يتعين أن يصحبهن أزواجهن حتى يحصلن على تلك الخدمات في مكان رئيسي، وهو ما قد يجعلهن يغيرن قراراتهن.

وثمة تفسير محتمل للنتائج الكبيرة نسبيًا التي تحققت خلال برنامج «مطلب»، ولاسيما في مراحله الأولى، وهو أنه قد سارع من إيقاع التغير الاجتماعي. فأحد الأسباب التي تجعل التحول في معدلات الخصوبة يستغرق وقتًا هو أن أناسًا آخرين غير الزوجة والزوج لهم رأي يدلون به حول ذلك الأمر. فالخصوبة في جزء منها تُعتبر عُرفًا اجتماعيًا ودينيًا ويعاقب أي انحراف عنه (إما بالنبذ أو بالسخرية أو بالعقاب الديني). ومن هنا تنبع أهمية ما يعتبره المجتمع سلوكًا ملائمًا. وكان ذلك التغير أسرع إيقاعًا في المناطق المشمولة بتغطية «مطلب» ، مقارنة بأي منطقة أخرى – فعاملات الصحة اللائي ينتمين للمجتمع المحلي، وقد كُن على الأرجح يحظين بقدر جيد نسبيًا من التعليم ويمتلكن شخصيات حازمة، وأصبحن يمثلن تجسيدًا للعرف الجديد وناقلات ينشرن الأخبار بشأن الأعراف المتحولة في باقي أرجاء العالم.

وقد درس «كايفان مونشي» الدور الذي تلعبه الأعراف الاجتماعية في قرارات منع الحمل في برنامج «مطلب». ويستشهد بامرأة شابة وصفت كيف كانت قريناتها من النساء يناقشن مسألة «كم عدد الأطفال الذين سننجبهم، وما الوسيلة المثلى لمنع الحمل... وما إذا كان ينبغي لنا اتباع تنظيم الأسرة أو لا، وكل هذه الموضوعات...لقد اعتدنا أن نعرف من الناس أنهم استعملوا «وسائل منع الحمل». وإذا لجأ زوجان لأي من هذه الوسائل، فإن أخبار ذلك سوف تنتشر بطريقة ما.»[171]

ووجد «مونشي» أنه في القرى التي نُفذ فيها برنامج «مطلب» حيث كانت توجد عاملة الصحة وسط المجتمع، كان من المرجح أن تكون النساء أكثر إقبالًا على وسائل منع الحمل إذا كان أبناء القرية ممن ينتمون لطائفتها الدينية يستخدمون هذه الموانع بمعدل عال على مدى الأشهر الستة السابقة. وبالرغم من أن كلًا من الهندوس والمسلمين داخل القرية كانوا يتساوون في إمكانية الوصول إلى عاملة الصحة نفسها ووسائل منع الحمل ذاتها، فقد أقبل الهندوس على استخدام موانع الحمل عندما وجدوا هندوسًا آخرين يفعلون ذلك، وهو ما فعله المسلمون أيضًا بأن أقبلوا على استخدام موانع الحمل عندما وجدوا مسلمين آخرين يفعلون ذلك. لكن الإقبال على استخدام موانع الحمل من قبل الهندوس لم يكن يؤثر في شيء على استخدام جيرانهم المسلمين لهذه الموانع، والعكس بالعكس. ويختتم «مونشي» قائلًا بأن هذا النمط لا بد وأنه يعني أن النساء كن يكتسبن تدريجيًا السلوك المقبول داخل مجتمعاتهن.

ربما يكون النقاش بشأن التحولات التي تطرأ على الأعراف الاجتماعية داخل المجتمعات التقليدية أمرًا بالغ التعقيد. فليس من السهولة بمكان، مثلًا، أن تطرح أسئلة معينة (هل منع الحمل يخالف تعاليم الدين؟ وهل سيجعلني عقيمة دائمًا ؟ وأين يمكنني العثور عليه؟) وذلك لأن عملية السؤال نفسها تكشف عن ميولك. وكنتيجة لذلك، غالبًا ما يختار الناس أشياء من مصادر مستبعدة تمامًا وفي البرازيل، وهي دولة كاثوليكية، ظلت الدولة حريصة على النأي بنفسها عن تشجيع تنظيم الأسرة. لكن ورغم ذلك كان التلفزيون يحظى هناك بجماهيرية عارمة، ولاسيما المسلسلات

التلفزيونية التي تُعرض في فترة الذروة على إحدى القنوات الرئيسية وهي «ريدي جلوبو». وقد ظلت نسبة مشاهدة قناة «ريدي جلوبو» تزداد على نحو مثير بداية من سبعينات القرن المنصرم وحتى التسعينات من القرن نفسه، وهو ما صاحبه زيادة مماثلة في نسبة مشاهدة المسلسلات. وفي ذروة الشعبية التي حققتها هذه المسلسلات في ثمانينات القرن المنصرم، كانت الشخصيات الدرامية على الأرجح تختلف اختلافًا شديدًا عن المواطن البرازيلي العادي فيما يخص الطبقة والتوجهات الاجتماعية على السواء. وبينما كانت المرأة البرازيلية العادية تنجب ستة أطفال تقريبا في 1، كانت معظم الشخصيات النسائية ممن هن تحت سن الخمسين في المسلسلات ليس لديهن أطفال، فيما لم تكن بقيتهن قد أنجبن إلا طفلًا واحدًا. وبعد أن تُتاح المسلسلات في منطقة ما، كان ثمة انخفاض حاد يطرأ على عدد المواليد؛ بل وفوق ذلك، فإن النساء اللائي تنجبن في تلك المناطق كن يُسمين أطفالهن بأسماء الشخصيات الرئيسة في العمل الدرامي.[172] وهكذا فقد بلغ الأمر بالمسلسلات أن أصبحت تعكس رؤية لحياة جيدة تختلف اختلافًا بيِّنًا عن تلك التي اعتادها البرازيليون، وما يصحب ذلك من تأثيرات تاريخية. ولم يكن ذلك غير مقصود تمامًا – ففي المجتمع البرازيلي المعروف بتزمته، أصبح المسلسل في نهاية الأمر متنفسًا يعبر من خلاله كثيرٌ من الفنانين المبدعين وأصحاب التفكير التقدمي عن خياراتهم.

ورغم خشيتنا من أن نبدو، ربما أكثر مما ينبغي، مثل «الاقتصاديين من ذوي البالَيْن» الذين استثاروا غضب «هاري ترومان» ذات مرة، فإن الجواب على سؤال: «هل الفقراء يتحكمون في قراراتهم الأسرية؟» يبدو أنه يتألف

من خطوتين. في المستوى الأكثر وضوحًا، نعم إنهم يتحكمون: فقرارات الخصوبة لديهم تأتي نتاجًا لاختيار، بل وحتى عدم توفر وسائل منع الحمل لا يبدو أنه يمثل عائقًا كبيرًا. وفي الوقت نفسه، فإن ما يدفعهم لا تخاذ هذه القرارات ربما يكون في بعضه عوامل تقع خارج سيطرتهم المباشرة؛ فالنساء تحديدًا قد تتعرض لضغوط من قبل أزواجهن أو حمواتهن أو الأعراف الاجتماعية السائدة حتى تحملن بعدد أكبر مما ترغبن فيه من الأطفال. ويطرح ذلك مجموعة سياسات تختلف كثيرًا عن تلك التي تبناها «سانجاي غاندي»، أو تتبناها اليوم المنظمات الدولية حسنة النية، وهي أن توفير وسائل منع الحمل وحدها لن تكون كافية. ربما يكون التأثير في الأعراف الاجتماعية أصعب مما يُتصور، بيد أن الدور الذي لعبه التلفزيون في البرازيل يبرهن أن ذلك التأثير أمر ممكن. ولكن الأعراف الاجتماعية ربما تعكس أيضا المصالح الاقتصادية في مجتمع من المجتمعات. فإلى أي مدى يرغب الفقراء في إنجاب الكثير من الأطفال لا لشيء سوى لأنهم يعتبرونهم استثمارًا اقتصاديًا حسنًا؟

الأطفال باعتبارهم أدوات مالية

يرى كثير من الآباء أن أطفالهم هم عقودهم الاقتصادية الآجلة، وأنهم بمثابة وثيقة تأمين ومنتج ادخاري وبضع تذاكر لمسابقة يانصيب وقد تم لفها جميعًا في حزمة صغيرة.

كان «باك سودارنو»، جامع الخردة الذي يقطن حي سيكا داس الفقير في أندونيسيا، ويرسل أصغر أبنائه إلى المدرسة الثانوية لأن ذلك بدا له رهانًا يستحق ما يُبذل في سبيله من عناء، لديه تسعة أطفال وعدد كبير

من الأحفاد. وعندما سألناه عما إن كان سعيدًا لكونه أنجب هذا العدد الكبير من الأطفال، أجاب قائلًا: «بالطبع.» وأوضح لنا أنه مع أطفاله التسعة، يمكنه أن يضمن أن اثنين منهم على الأقل سوف يصبحان على ما يرام ويكلآنه برعايتهما عندما يتقدم به العمر. لكن ما لا شك فيه أيضا هو أن إنجاب الكثير من الأطفال يزيد من احتمالية أن يلحق بأحدهم على الأقل سوء. وبالفعل، فقد عانى أحد أبناء «سودارنو» التسعة من اكتئاب حاد لكنه زال عنه قبل ثلاث سنوات. صحيح أن ذلك أحزنه، لكنه على الأقل كان لديه ثمانية أطفال آخرين يواسونه.

إلا أنّ كثيرًا من الآباء في الدول الغنية ليسوا بحاجة للتفكير على هذا النحو تمامًا، نظرًا لأن لديهم سبلًا أخرى للتعامل مع سنوات كهولتهم – فلديهم الضمان الاجتماعي والأرصدة المتبادلة وبرامج التقاعد والتأمين الصحي سواء كان عامًّا أو خاصًّا. وسوف نناقش في الفصول التالية وببعض الإسهاب الأسباب التي تجعل كثيرًا من هذه الخيارات غير متاحة فعلًا أمام شخص مثل «باك سودارنو»، ولكننا سوف نكتفي الآن بالإشارة إلى أن معظم فقراء العالم يعتبرون فكرة أن الأطفال (والأسرة إجمالًا من أشقاء وأولاد عمومة وهلم جرا) سوف يقومون برعاية الآباء في الكِبر وفي أوقات الشدة هي الفكرة الأكثر طبيعية. وفي الصين، على سبيل المثال، كان ما يربو على نصف كبار السن يعيشون مع أبنائهم في عام 2008، وهي نسبة ترتفع إلى 70 في المائة لدى هؤلاء الذين أنجبوا سبعة أو ثمانية أطفال (كان ذلك قبل فرض سياسة تنظيم الأسرة، عندما كان إنجاب الكثير من الأطفال أمرا مرغوبا بالفعل من الناحية السياسية).[(173)] وقد كان الآباء المسنون يتلقون أيضا إعانات مالية منتظمة من أبنائهم،

ولا سيما الأولاد منهم.
وإذا كان الأطفال يمثلون على نحو ما طريقة للادخار تحسبًا للمستقبل البعيد، فإنه بوسعنا أن نتوقع ارتفاع المدخرات المالية عندما تنخفض الخصوبة. وتقدم لنا الصين، وعبر القيود التي تفرضها حكومتها على حجم الأسرة، المثال الأكثر لفتًا للأنظار لهذه الظاهرة. فبعد تشجيعها لمعدلات الخصوبة العالية بعد الثورة مباشرة، راحت الصين تشجع تنظيم الأسرة في 1972، ثم أقرَّت سياسة الطفل الواحد في 1987. وقد قام «أبهجيت»، ومعه مؤلفتان صينيتان مشاركتان هما «نانسي قيان» (طفلة وحيدة ولدت في عصر سياسة الطفل الواحد)، و«زين منج» (واحدة من أربعة أطفال ولدوا قبل بدء هذه السياسة)، بدراسة ما جرى لمعدلات الادخار بعد تطبيق سياسة تنظيم الأسرة.[(174)] فقد أصبح لدى الأسر التي أنجبت طفلها الأول بعد عام 1972 طفلًا واحدًا أقل في المتوسط من تلك الأسر التي أنجبت ذلك الطفل قبل عام 1972، فيما أصبحت معدلات ادخارها أعلى بـ 10 نقاط مئوية تقريبًا. وقد تشير هذه النتائج ضمنًا إلى أن حوالي ثلث الزيادة الهائلة في معدلات الادخار في الصين خلال العقود الثلاثة الماضية (حيث زادت نسبة المدخرات الأسرية من 5 في المائة في عام 1978 إلى 34 في المائة في عام 1994) يمكن تفسيره بانخفاض الخصوبة وأنه نَجم عن تطبيق سياسات تنظيم الأسرة؛ وكان التأثير بالغ القوة بالنسبة للأسر التي أنجبت بنتًا وليس ولدًا من أول حمل، وهو ما يتماشى مع وجهة النظر التي تفيد بأن الأولاد هم الذين يفترض أن يقوموا برعاية آبائهم.
يعتبر ذلك التأثير تأثيرًا هائلًا، إلا أن «التجربة» الصينية هي بالطبع تجربة متطرفة نوعًا ما؛ فقد أحدثت انخفاضًا

هائلًا ومفاجئًا وقسريًا في حجم الأسرة، لكن ومع ذلك فقد حدث شيء مشابه في منطقة «مطلب» في بنجلاديش. وبحلول عام 1996، أصبح لدى الأسر المقيمة في القرى التي أتيحت فيها وسائل منع الحمل أصولٌ متنوعة (مجوهرات وأراض وماشية وتحسينات في المنازل) تفوق بكثير ما لدى الأسر الموجودة في قرى المقارنة التي لم تُتح بها وسائل منع الحمل. وعمومًا، فقد كانت الأسرة في المنطقة التي يغطيها البرنامج تحقق أصولًا تزيد بمقدار 55 ألف «تاكا» (3600 دولار أمريكي بحسب تعادل القوة الشرائية، وأكثر من ضعف الناتج المحلي الإجمالي لكل شخص في بنجلاديش) عن تلك الأسر الموجودة في مناطق المقارنة. وثمة صلة أيضًا بين الخصوبة ومقدار الأموال التي يمنحها الأبناء لآبائهم؛ فهؤلاء الموجودون في المناطق التي يغطيها البرنامج كانوا يتلقون سنويًا من أبنائهم تحويلات سنوية أقل بمقدار 2146 تاكا في المتوسط.[(175)]

إن العلاقة التبادلية شديدة القوة بين حجم الأسرة وبين معدل الادخار ربما تساعدنا على إيضاح النتيجة المفاجئة التي تفيد بأن إنجاب أطفال أقل عددًا لا يُترجم إلى أطفال أفضل صحة أو تعليمًا. فإذا كان الآباء الذين أنجبوا أطفالًا أقل عددًا يتوقعون تحويلات مالية أقل مستقبلًا، فإنه يتعين عليهم أيضًا أن يدخروا أكثر تحسبًا لذلك، وهو ما يقتطع من الأموال المتاحة للاستثمار في الأطفال. وفي حقيقة الأمر، فإذا كان الاستثمار في الأطفال يمكن أن يحقق عوائد أعلى بكثير من تلك التي تتحقق عبر الاستثمار في الأصول المالية (وإطعام طفل على أية حال ليس مكلفًا لهذا الحد)، فإن الأسر ربما تكون فعلًا أكثر فقرًا خلال حياتها عندما تنجب أطفالًا أقل عددًا.

ويخبرنا المنطق ذاته أيضًا بأنه إذا كان الآباء لا يتوقعون أن تحقق لهم بناتهم نفعًا يقارب ذلك الذي سيحققه لهم أولادهم فيما يخص مسألة الرعاية، مثلًا، وذلك نظرًا لأنه يتعين عليهم دفع المهور لتزويج بناتهم أو لأنه من المتوقع لهن أن يتزوجن وما إن يفعلن ذلك حتى تنتقل السلطة الاقتصادية عليهن لأزواجهن – فإن الآباء سوف يستثمرون أقل في حياة بناتهم. ولا تختار الأسر العدد الأمثل من الأطفال وحسب، وإنما أيضًا التركيب النوعي من حيث الذكورة والأنوثة. إننا عادة ما نفكر في نوع أطفالنا باعتباره شيئًا ليس لنا أن نقرره، إلا أنه قد تبين أن ذلك غير صحيح. فالإجهاض الانتقائي وفقًا لنوع الجنين، وهو متاح الآن على نطاق واسع ويمكن إجراؤه بتكلفة زهيدة، يتيح للآباء أن يقرروا ما إن كانوا يرغبون في إجهاض الجنين الأنثى. وتشير إلى ذلك الملصقات الموجودة على حواجز الطرق الرئيسة في دلهي التي تعلن عن خدمات تحديد نوع الجنين (غير القانونية): «ادفع 500 روبية الآن ووفّر 50 ألف روبية لاحقا» (على المهور). وحتى قبل أن يصبح الإجهاض الانتقائي وفقا لنوع الجنين عملية قابلة للإجراء، ففي ظل ظروف قد تتحول خلالها مجموعة كبيرة من أمراض الطفولة بسهولة لأمراض فتّاكة إذا لم يتم معالجتها بالطريقة السليمة، هناك دائمًا عنصر الإهمال، سواء كان متعمدًا أو غير ذلك، الذي قد يكون طريقة ناجعة للتخلص من أي أطفال غير مرغوبين.

وحتى إذا لم يتعرض أطفالهم للوفاة قبل الولادة أو بعدها، فإن الآباء عندما يفضلون الأولاد، فربما يواصلون إنجاب الأطفال حتى يبلغوا عدد الأولاد الذي يريدونه. وهو ما يعني أن البنات سوف يكبرن على الأرجح ضمن أسر كبيرة العدد، وأن كثيرات منهن سوف يولدن في

أسرة كانت ترغب حقًا في إنجاب الأولاد. وفي الهند، يتم فطام الإناث عن الرضاعة الطبيعية قبل الذكور الرُضع، ما يعني أنهن يبدأن شرب الماء مبكرا ويزداد تعرضهم للأمراض المنقولة عبر الماء التي قد تهدد حياتهن مثل الإسهال.[176] وفي أغلب الأحوال، هذه هي النتيجة غير المرغوبة لكون الرضاعة الطبيعية تعمل عمل موانع الحمل. فبعد مولد البنت (ولاسيما إذا لم يكن لها أشقاء من الأولاد)، من المرجح أن يرغب الآباء في إيقاف الرضاعة الطبيعية على نحو أسبق، وذلك لزيادة فرص الزوجة في الحمل مرة أخرى.

وأيا كانت سُبل التمييز ضد الإناث من الأطفال (أو الإناث المحتملات من الأطفال)، تظل الحقيقة هي أن العالم يضم بناتًا أقل بكثير مما تتوقعه البيولوجيا البشرية. وفي ثمانينات القرن المنصرم، وفيما تعتبر الآن مقالة كلاسيكية نشرتها نيويورك رفيو أوف بوكس، قدَّر «أمارتيا سن» أن هناك 100 مليون «امرأة مفقودة» في العالم.[177] وكان ذلك قبل أن يصبح الإجهاض الانتقائي وفقا لجنس الجنين متاحًا- ومنذ ذلك الحين والأمور تسير من سيئ إلى أسوأ. وفي بعض المناطق في الصين، يوجد اليوم 124 ذكرا مقابل كل 100 أنثى. وخلال الفترة من 1991 إلى 2001 (وهو تاريخ آخر إحصاء أجري في الهند)، زاد عدد الذكور ممن تقل أعمارهم عن سبع سنوات بالنسبة لكل 100 أنثى من نفس الفئة العمرية من 105.8 إلى 107.8 في جميع أرجاء الهند. وفي ولايات البنجاب وهاريانا وجوقارات، وهي من أغنى الولايات الهندية، لكنها أيضًا أكثر الولايات التي تشهد أعلى مستويات التمييز ضد الإناث، بلغت نسبة الذكور فيها 126.1 و122.0 و113.8 ذكر على الترتيب مقابل كل 100 أنثى في العام 2001.[178] وحتى وفقًا لتقارير الدراسات

الذاتية، التي من المؤكد أنها تُهون من خطورة الظاهرة، فإن أعداد حالات الإجهاض ترتفع ارتفاعًا واضحًا في تلك الولايات: ففي الأسر التي أنجبت أنثيين، كانت 6.6 في المائة من مرات الحمل تنتهي بإجهاض متعمد فيما تنتهي 7.2 في المائة بإجهاض «تلقائي».

ولكن ذلك لا يصبح مشكلة حيثما تكون الإناث أكثر قيمة سواء في سوق الزواج أو سوق العمل. وفي الهند، لا يُفترض أن تتزوج البنات داخل نطاق قراهم. وعادة، ما تكون هناك مناطق محددة، لا هي بشديدة القرب من القرية ولا هي بالنائية، تتزوج فيها غالبية الإناث وينتقلن إليها. وكنتيجة لذلك، فمن الممكن أن تنظر لما يحدث عندما يكون هناك نمو اقتصادي في منطقة «استجماع» للزواج، وهو ما يُرجح أنه يسهل من إمكانية العثور على أسرة ميسورة لتزويج البنت فيها. وقد قام «أندرو فوستر» و«مارك روزينستفايج» بدراسة هذا الأمر ووجدا أن الفرق في معدل الوفيات بين الذكور والإناث يتقلص عندما تصبح فرص الأنثى في الزواج أعلى؛ وعلى النقيض من ذلك، فإن النمو الاقتصادي في القرية، التي تزيد فيها قيمة الاستثمار في الذكور (لأنهم يظلون في البيت)، يؤدي إلى توسيع الفجوة بين عدد الوفيات من الذكور والإناث.[(179)]

وربما يأتينا النموذج الأوضح حول كيفية ارتباط معاملة الإناث داخل الأسر بالقيمة النسبية للذكور والإناث من الصين التي تسجل إحدى أعلى نسب الخلل بين الذكور والإناث. وخلال ما يعرف بالحقبة الماوية، ركزت الأهداف المرصودة للإنتاج الزراعي المخطط مركزيًا على المحاصيل الأساسية، فيما سمح للأسر في مطلع فترة الإصلاح (1978 – 1980)، بزراعة المحاصيل التي تدر مداخيل نقدية، مثل الشاي والفاكهة. وتميل

النساء لأن يكن أجدى من الرجال في حصاد الشاي، إذ يحتاج قطافه لأنامل دقيقة. على النقيض من ذلك، يعتبر الرجال أجدى من النساء في إنتاج محاصيل الفواكه، التي تتطلب رفع أحمال ثقيلة. وقد أثبتت «نانسي قيان» أننا عندما نقارن بين الأطفال الذين ولدوا في سنوات ما قبل وما بعد الإصلاح، نجد أن عدد الإناث قد ارتفع في مناطق زراعة الشاي (وهي مناطق مرتفعة وممطرة)، فيما انخفض في المناطق التي كانت أكثر ملاءمة لبساتين الفاكهة.[(180)] أما في المناطق التي لم تكن ملائمة بوضوح سواء لإنتاج الشاي أو محاصيل الفاكهة، حيث زاد الدخل الزراعي على نحو شامل بدون تفضيل لأي من النوعين، فإن التركيب النوعي للأطفال لم يتغير.

إن ما يؤكده كل ذلك هو أن ثمة عنفًا يمارس، بشكليه الظاهر والخفي، في إطار الأسرة التقليدية. وحتى وقت قريب، كان معظم (وليس كل) الاقتصاديين يغضون الطرف غالبًا عن ذلك، ويفضلون الإبقاء على ذلك الصندوق الأسود مغلقًا. لكن معظم المجتمعات تعتمد عمومًا على حسن النية لدى الآباء لضمان حصول الأطفال على التغذية والتعليم والتنشئة الاجتماعية والرعاية. ونظرًا لأن هؤلاء هم الآباء أنفسهم الذين يدبرون لموت بناتهم الصغيرات، فأي ثقة إذن ينبغي لنا أن نضعها في قدرتهم على النهوض بتربية الأطفال على نحو فعال؟

الأسرة

وفي سبيل النماذج التي يضعونها، غالبًا ما يتجاهل الاقتصاديون تلك الحقيقة المؤرِّقة التي تفيد بأن الأسرة ليست فردًا واحدًا. إننا نتعامل مع الأسرة باعتبارها

«وَحدة» واحدة، مفترضين أنها عندما تتخذ قرارًا فإنما تفعل ذلك كما لو أنها فرد واحد. وعليه، فإن رب الأسرة هو من يقرر بالنيابة عن زوجته وأطفاله ما الذي تستهلكه الأسرة، ومَن من بين أفرادها يتعلم وإلى أي مدى، ومن يرث تركته، إلخ. ربما يكون رب الأسرة مثالًا للإيثار مع أبنائه، بيد أنه ولا شك قادرٌ على كل شيء في نطاق الأسرة. لكن ومثلما يعرف كل شخص كان يومًا ما فردًا ضمن أسرة، فليست هذه بالضبط الكيفية التي تُسيَّر بها الأمور داخل الأُسر. إن هذا التبسيط غالبًا ما يكون مضللًا وعلى صعيد السياسات ثمة عواقب مهمة تنجم عن تجاهل المحركات المعقدة التي تتسم بها الأسرة. وقد رأينا، مثلًا، كيف أن تضمين النساء في صك ملكية العقار قد منح خياراتهن أهمية فيما يخص الخصوبة، وذلك ليس لأنه يجعل الزوجة تغير وجهة نظرها حول عدد الأطفال الذين ترغب في إنجابهم، وإنما لكونه يعطي وجهة نظرها ثقلًا أكبر.

لقد أدى إدراك حقيقة أن النموذج المبسَّط كان يفتقر لجوانب مهمة حول الكيفية التي تسير بها الأمور داخل الأسرة إلى خضوع ذلك النموذج لإعادة تقييم خلال ثمانينات وتسعينات القرن المنصرم.[(181)] إذ أصبح يُنظر إلى صناعة القرار الأسري باعتبارها محصلة لعملية تفاوضية تجري بين أفراد الأسرة (أو على الأقل بين الأبوين). فالشريكان يتفاوضان فيما بينهما حول ماذا يشتريان، وأين يذهبان لقضاء العطلة، ومَن يجب أن يعمل، وكم عدد ساعات ذلك العمل، وكم عدد ما ينجبان من أطفال، لكنهما يفعلان ذلك على نحو يخدم مصالح الطرفين قدر الإمكان. وبعبارة أخرى، فحتى وإن كانا سيختلفان حول كيفية إنفاقهما للمال، وحتى إن أمكن لأحدهما أن يحقق سعادته دون إلحاق الضرر بالآخر،

فإنه ينبغي لهما التأكد من أن ذلك قد تم. وعادة ما يشار لتلك النظرة نحو الأسرة باعتبارها نموذجًا لـ«الأسرة الناجحة»؛ فهي نظرة تقر بأن للأسرة خصوصية تميزها عما سواها– فأفرادها، ومهما يكن، لم يجمعهم مجرد لقاء عابر جرى أمس ويُفترض أن هناك عُرى وُثقى تربطهم على المدى الطويل. ومن ثم ينبغي أن يكون باب التفاوض حول كل قراراتهم مفتوحًا (وفي مصلحتهم) لضمان أنهم يؤدون الأداء الأمثل كأسرة. فمثلًا، إذا كانت الأسرة تدير مشروعًا صغيرًا (وليكن مزرعة أو شركة صغيرة)، فينبغي لها دائمًا أن تسعى من خلاله نحو تحقيق أكبر قدر ممكن من المكاسب المالية، ثم بعد أن يتحقق لها ذلك، وليس قبله، تبحث عن طريقة ما لتقاسم المكاسب بين أفرادها.

وقد اختبر «كريستوفر أودري» هذا المسار المتوقع في المناطق الريفية في بوركينا فاسو، حيث يعمل كل فرد في الأسرة (الزوج والزوجة أو الزوجات) في قطعة أرض منفصلة.[(182)] أما في الأسرة الناجحة، فإن جميع المدخلات (مثل عمالة الأسرة والسماد، إلخ) ينبغي أن تُوزع على قطع الأراضي المتنوعة بطريقة تُعظم من قيمة المكاسب الإجمالية للأسرة. لكن البيانات تدحض تماما وجهة النظر هذه: فبدلًا من ذلك، كانت قطع الأرض التي تستزرعها نساء تحصل عادة على قدر أقل من السماد والعمالة سواء كانت عمالة الرجال أو الأطفال، مقارنة بما تحصل عليه الأراضي التي يستزرعها رجال. وكنتيجة لذلك، كانت هذه الأسر عادة ما تنتج أقل مما يمكنها إنتاجه. صحيح أن استخدام قدر ضئيل من السماد في قطعة أرض يؤدي إلى زيادة كبيرة في إنتاجيتها، بيد أن زيادة هذا القدر من السماد بما يتجاوز المستوى الأولي لا يفيد كثيرًا– ولذلك

سيكون استخدام قدر ضئيل من السماد في الأراضي جميعها أكثر فاعلية من استخدام قدر كبير من السماد في قطعة أرض واحدة فقط. لكن معظم السماد كان يستخدم في قطعة الأرض التابعة للزوج في أسر بوركينا فاسو: وكان بوسع هذه الأسرة أن تزيد إنتاجيتها بمقدار 6 في المائة دون أن تنفق فلسًا إضافيًا واحدًا فيما لو تم إعادة تخصيص بعض السماد فضلًا عن بعض العمالة لفائدة الأراضي التابعة للزوجات. لقد كانت الأسر تبعثر المال في واقع الأمر لأن أفرادها عجزوا عن الاتفاق حول الطريقة المثلى للاستفادة من الموارد المتاحة لديهم.

ويبدو أن السبب الذي كان يدفعهم للتصرف على هذا النحو واضح وجلي؛ فحتى وإن كانا يمثلان جزءًا من أسرة واحدة، فإن ما يزرعه الزوج في أرضه كان على ما يبدو يحدد ما يمكنه استهلاكه، والأمر ذاته ينطبق على زوجته أيضًا.[183] وفي كوت ديفوار جرت العادة، أن يزرع الرجال والنساء محاصيل مختلفة؛ فبينما يزرع الرجال القهوة والكاكاو، نجد النساء يزرعن الموز والخضراوات وبعض المحاصيل الأخرى. ولأن المحاصيل الزراعية تتباين في درجة تأثرها بظروف الطقس، فقد يؤدي نمط معين من أنماط سقوط الأمطار إلى موسم حصاد جيد في محاصيل الرجال وموسم حصاد سيئ في محاصيل النساء. وفي دراسة أجرتها بالتعاون مع «أودري»، وجدت «إستر» أنه في السنوات التي كانت محاصيل «الرجال» جيدة، زادت نسبة ما أُنفق على المشروبات الكحولية والتبغ والسلع الكمالية الشخصية لدى الرجال (مثل شراء الملابس). أما في السنوات التي كانت محاصيل «النساء» فيها جيدة، فقد زادت نسبة ما أُنفق على السلع الكمالية التي تشبع رغبة لدى النساء،

ونسبة ما أنفق أيضا على مشتريات الطعام الخاصة بالأسرة. إن الغريب حقا في هذه النتائج هو أنه يبدو أن الزوجين لا «يَكفُلان» بعضهما بعضا. لكن ولإدراك كليهما أنهما سيظلان معًا لزمن طويل، فقد يهدي الزوج زوجاته بعض الوجبات الخفيفة التي تفيض عن حاجته عندما يكون لديه موسم حصاد جيد وذلك مقابل المعاملة بالمثل عندما ينقلب حال الطقس. وإذا كان مثل هذا النوع من اتفاقيات التأمين غير الرسمية بين الأسر التي تنتمي للمجموعة العرقية نفسها يعتبر أمرًا شائعًا في كوت ديفوار،[184] فلماذا إذن لا ينجح داخل الأسرة؟

وتقدم لنا نتائج بحث أجري في كوت ديفوار لمحة جيدة عن السبب الذي يجعل الأسر تختلف عن الأفراد؛ فهناك «لاعب» ثالث في مسألة الأسرة – إنه محصول اليام البسيط، وهو محصول ذو قيمة غذائية ويسهل تخزينه في هذه المنطقة. يُعتبر اليام عادة محصولا «رجاليًا»، بيد أنه ومثلما يوضح عالم الأنثروبولوجيا الفرنسي «كلود ميلاسو»، ليس بالمحصول الذي يمكن للزوج أن يبيعه بحرية وينفق من ثمنه.[185] يُزرع اليام باعتباره القوت الأساسي للأسرة، ولا يمكن بيعه إلا في حال أراد الزوج أن يقوم بسداد رسوم المدارس أو تكاليف الرعاية الصحية للأطفال، ولكن ليس لشراء سترة جديدة أو بعض التبغ. وفي الحقيقة، عندما يكون ثمة موسم حصاد جيد لمحصول اليام، فإن الأسرة تستهلك المزيد منه، وهو أمر ليس بمستغرب، بيد أن الإنفاق على الأغذية المشتراة من السوق وعلى التعليم يزداد أيضًا. وهكذا فإن اليام يضمن لكل فرد في الأسرة أن يتغذى ويتعلم على نحو سليم.

وهكذا، يصبح ما يميز الأسرة ليس كون أفرادها ينجحون في التفاوض مع بعضهم بعضًا، وإنما على

العكس تمامًا، هو كونهم يراعون قواعد بسيطة يفرضها المجتمع مثل «ينبغي لك ألا تبيع طعام طفلك من أجل أن تشتري حذاء جديدًا» وهي قواعد تحمي مصالحهم الأساسية، دون الحاجة لأن يتفاوضوا طوال الوقت. وثمة نتائج أخرى تزيد الأمر جلاء إذا نظرنا إليها في ضوء ذلك. لقد رأينا أن النساء عندما يجنين مالًا أكثر من أراضيهن، فإن الأسرة تتناول طعامًا أكثر. وربما يكون ذلك نتاجا لقاعدة أخرى يصفها «ميلاسو» فيما يلي: إن المرأة هي المسؤولة عن إطعام الأسرة؛ إذ يعطيها زوجها مبلغًا ثابتًا من المال لإنفاقه في ذلك الغرض، لكن مهمتها بعدئذ أن تتبين الطريقة المثلى لعمل ذلك على أحسن وجه.

إذن فالأسرة كيان مترابط؛ ليس نتيجة لتناغم تام أو انطلاقا من قدرتها على تقاسم الموارد والمسؤوليات على نحو ناجح، وإنما بناء على «عقد» غير مكتمل وبدائي إلى حد كبير وغالبا ما يفتقر للدقة بشدة، يحدد واجبات كل فرد في الأسرة إزاء الأفراد الآخرين. وهو عقد يجب أن يقوم على تنفيذه المجتمع على الأرجح؛ إذ ليس باستطاعة الأطفال التفاوض مع الآباء، أو الزوجات مع الأزواج، على قدم المساواة، لكن المجتمع يستفيد من جميع أفراد الأسرة الذين لديهم ما يشبه الحصة العادلة من الموارد. وتعكس الطبيعة غير المكتملة للعقد على الأرجح الصعوبة التي تكتنف تطبيق أي شيء آخر يكون أكثر تعقيدًا. فليس ثمة طريقة يمكن من خلالها لأي شخص ضمان أن يُطعم الآباء أبناءهم العدد المناسب من وجبات اليام، لكن ربما يقدر المجتمع على معاقبة الآباء الذين يبيعون اليام حتى يشتروا أحذية رياضية أو إظهار الاستهجان حيالهم.

وإحدى المشكلات المصاحبة للقواعد التي تعتمد في

تطبيقها على الأعراف الاجتماعية هي أن هذه الأعراف تتغير على نحو بطيء، ولهذا هناك دائمًا خطورة أن تصبح هذه القواعد منفصلة تمامًا عن الواقع، وهو ما يؤدي أحيانًا إلى نتائج كارثية. وقد التقينا في أندونيسيا في العام 2008، زوجين كانا في منتصف عمرهما داخل منزلهما. كان بيتهما بناء صغيرًا من الخيزران وقد بُني على أعمدة ودُهن باللونين الأبيض والأخضر، فيما يقف إلى جواره مباشرة منزل آخر دُهن باللونين الأبيض والأخضر أيضًا، ولكنه يكبره حجمًا بكثير، ويحظى بنظام تهوية جيد وقد تم تشييده بالخرسانة. كان هذا المنزل الأخير مملوكًا لابنتهما التي كانت تعمل خادمة في إحدى دول الشرق الأوسط. كان جليًا أن الزوجين يرزحان تحت فقر شديد، فالزوج كان يعاني سعالًا وصداعًا مزمنين بدا أنهما لا يفارقانه مطلقًا، وهو ما جعل العمل بالنسبة إليه شيئًا مضنيًا. ولم يكن يستطيع تحمل تكلفة الذهاب إلى طبيب، فيما كان ابنهم الأصغر قد انقطع عن الدراسة بعد المرحلة الإعدادية عندما عجز عن تحمل أجرة الحافلة التي تقله إلى المدينة. وفجأة، دلفت إلى الغرفة طفلة تبلغ من العمر أربع سنوات. كان واضحًا عليها أنها بصحة جيدة وتتغذى جيدًا، وتلبس ثوبًا جميلًا وحذاء مزودًا بمصابيح صغيرة كانت تومض كلما جرت في أرجاء الغرفة. تبين أن جديها كان يقومان برعايتها في غيبة ابنتهما. وكانت أمها ترسل مالًا يغطي نفقات الطفلة لكن دون أي شيء إضافي للزوج أو الزوجة. لقد بدا أنهما ضحية لعُرف لم يكن قد تغير بعد، ألا وهو أن البنات المتزوجات لَسن مطالبات برعاية آبائهن، وبرغم الظلم السافر الذي ينطوي عليه ذلك العرف، فقد ظل الجدان يشعران بأنهما ملزمان برعاية حفيدتهما.

وبالرغم مما يعتري نموذج الأسرة من أوجه قصور كثيرة وجلية، فإن المجتمع ليس لديه نموذج آخر قابل للحياة يمكن تنشئة الأطفال من خلاله، وبالرغم من أن برامج التقاعد الاجتماعي والتأمين الصحي سوف تحرر كبار السن من الاحتياج لأبنائهم في رعايتهم عندما يتقدم بهم العمر، فإنه من غير الواضح تمامًا أن ذلك سوف يجعلهم (أو يجعل أبناءهم) أكثر سعادة. إن الدور الصحيح للسياسات ليس أن تحل محل الأسرة بشكل كبير، وإنما أن تُكمل عملها، وأحيانًا، أن تحمينا من تعسفها. ولذلك يعتبر الفهم السليم للكيفية التي تعمل بها الأسرة أمرا بالغ الأهمية في جعل السياسات تقوم بهذا الدور بنجاح.

ويسود حاليًا، مثلًا، اعتقاد واسع النطاق مفاده أن برامج الدعم الحكومي التي تسلم المال مباشرة إلى النساء، مثل برنامج «بروجريسا»، ربما تكون أكثر فاعلية في توجيه الموارد لصالح الأطفال. وفي جنوب أفريقيا، ومع أفول سياسة التفرقة العنصرية، أصبح يحق للرجال جميعًا ممن تخطوا سن الخامسة والستين وللنساء ممن تخطين الستين وليس لديهم راتب تقاعدي خاص، أن يتقاضوا معاشًا حكوميًا سخيًا. ولأن كثيرين من هؤلاء الكبار في السن يعيشون مع أبنائهم وأحفادهم، فقد كان المال يتم مشاركته مع الأسرة. بيد أن الحفيدة لم تكن تستفيد من ذلك المال إلا إذا كانت جدتها تعيش معها. وكان من غير المرجح تمامًا أن تواجه هؤلاء الفتيات تأخرًا في النمو. أما المعاشات التي كان يحصل عليها الجد فلم تكن تحدث مثل ذلك الأثر. وزد على كل ذلك أن هذا الأثر لم يكن يُلمس إلا في حال كانت جدة البنت لأمها هي من تلقت المعاش.[(186)]

ويميل أحدنا على الأقل إلى تفسير هذا الدليل بأنه

يعني أن الرجال يفوقون النساء أنانية. وربما يُفسَّر الأمر أيضًا بأن الأعراف والتوقعات الاجتماعية التي سبق وأن قلنا بأنها تلعب دورًا مهمًا في صناعة القرار داخل الأسرة، تعمل عملها هنا أيضًا. ولذلك فربما يُنتظر من المرأة أن تقدم للأسرة شيئًا عند حصولها على مكسب مالي لا تتوقعه فيما لا يُنتظر ذلك من الرجل. وإذا كانت هذه هي الحال، فسوف يكون من المهم أيضًا ألا نعرف من الذي يكسب المال فحسب، وإنما أيضًا كيف اُكتسب هذا المال؛ فربما لا تشعر النساء بأن المال الذي اكتسبنه من عملهن الخاص أو مشروعهن الصغير تعود «مِلكيته» لأسرتهن أو لأطفالهن. ومن المفارقات أن الدور التقليدي الذي تنهض به النساء داخل الأسرة تحديدًا هو ما يجعل السياسات العامة تجني الفوائد من خلال تمكينها للمرأة.

والآن نعود إلى السؤال عما إذا كان الفقراء يرغبون حقا في تكوين تلك الأسر كبيرة العدد. لقد أنجب «باك سودارنو» أطفاله التسعة بإرادته. ولم تأت أسرته الكبيرة هذه للوجود نتيجة لعجز لديه عن ضبط الذات، أو لعدم تمكنه من الوصول لوسائل منع الحمل أو حتى لعرف يفرضه المجتمع (بالرغم من حقيقة أنه كان عليه أن يتخذ القرار الذي لم يتخذه؛ فإن زوجته لم تخبرنا عما كانت تريده هي نفسها في هذا الصدد). لكنه وفي الوقت ذاته، كان يعتقد أن إنجابه الأطفال التسعة هو ما أوصله لحالة الفقر التي يعيشها. ولذلك فإنه في حقيقة الأمر لم يكن «يرغب» في إنجاب أطفال كثيرين، وإنما كان احتياجه لإنجاب الأطفال التسعة ينبثق من أنه ليس لديه طريقة أخرى تضمن له أن واحدًا منهم على الأقل سوف يوفر له الرعاية لاحقًا في حياته عندما يتقدم به العمر. ولو أنه كان يعيش في عالم مثالي،

لكان قد أنجب عددًا أقل من الأطفال ولسعى بكل جهده لتنشئتهم التنشئة المُثلى، ولما اضطر للاعتماد عليهم لاحقًا.

وبالرغم من أن كثيرًا من كبار السن في الولايات المتحدة الأمريكية يفضلون أن يمضوا وقتًا أطول مع أبنائهم وأحفادهم (على الأقل إذا كان لنا أن نصدق برامج الست كوم)، فإن حقيقة أن بوسعهم إعالة أنفسهم – وذلك جزئيًا بفضل الضمان الاجتماعي والرعاية الطبية- ربما تمثل أهمية بالغة لكرامتهم وإحساسهم بذواتهم. وهو ما يعني أنهم ليسوا بحاجة لإنجاب الكثير من الأطفال حتى يضمنوا أن أحدهم سيوفر لهم الرعاية التي يحتاجونها. وهكذا فإن باستطاعتهم أن ينجبوا العدد الذي يريدونه حقًا من الأطفال، وإذا ما تبين لهم ألا أحد منهم يرغب في رعايتهم أو يستطيع ذلك، فإنه يظل بإمكانهم دائمًا اللجوء إلى البرامج العامة التي توفرها الحكومة.

وبناء على ذلك فإن أنجح السياسات السكانية ربما هي تلك التي تجعل إنجاب عدد كبير من الأطفال (ولاسيما الذكور منهم) أمرًا غير ضروري. ويمكن لشبكات الضمان الاجتماعي الفاعلة (مثل التأمين الصحي أو معاش التقدم في السن) أو حتى التنمية المالية التي تتيح للأشخاص الادخار على نحو مربح استعدادا للتقاعد أن تؤدي إلى خفض كبير في معدلات الخصوبة، وربما تؤدي أيضًا إلى الحد من التمييز ضد الإناث. وسوف نبحث في سبل تحقيق ذلك خلال القسم الثاني من هذا الكتاب.

الاستشهاد هنا يعود إلى مقالة لـ:

Davidson R. Gwatkin, “Political Will and Family Planning: The Implications of India’s (Emergency Experience,” *Population and Development Review* 5 (1): 29–59 (1979

وهي مرجعنا حول هذه التقرير الخاص بالتعقيم الإجباري خلال

فترة الطوارئ.

John Bongaarts, “Population Policy Options in the Developing World,” Science 263 (514
(1994): 771–776

Jeffrey Sachs, Common Wealth: Economics for a Crowded Planet (New York: Alle
(Lane/Penguin, 2008

World Health Organization, Water Scarcity Fact File, 2009, available
/http://www.who.int/features/factfiles/water/en

Thomas Malthus, Population: The First Essay (Ann Arbor: University of Michigan Pres
(1978

Alywn Young, “The Gift of the Dying: The Tragedy of AIDS and the Welfare of Futu
African Generations,” Quarterly Journal of Economics 120 (2) (2005): 243–266

Jane Forston, “HIV/AIDS and Fertility,” American Economic Journal: Applied Economi
1 (3) (July 2009): 170–194; and Sebnem Kalemli-Ozcan, “Aids, ‘Reversal’ of the Demographic Transition and Economic Development: Evidence from Africa,” NBER
(Working Paper W12181 (2006

Michael Kremer, “Population Growth and Technological Change: One Million B.C.
1990,” Quarterly Journal of Economics 108 (3) (1993): 681–716

Gary Becker, “An Economic Analysis of Fertility,” Demographic and Economic Change
(Developed Countries (Princeton: National Bureau of Economic Research, 1960

Sachs, Common Weal

Vida Maralani, “Family Size and Educational Attainment in Indonesia: A Coho Perspective,” California Center for Population Research Working Paper CCPR-17–04
((2004

Mark Montgomery, Aka Kouamle, and Raylynn Oliver, The Tradeoff Between Number Children and Child Schooling: Evidence from Côte d’Ivoire and Ghana. (Washington,
(DC: World Bank, 1995

Joshua Angrist and William Evans, “Children and Their Parents’ Labor Supply: Eviden from Exogenous Variation in Family Size,” American Economic Review 88 (3) (1998):
450–477

Joshua Angrist, Victor Lavy, and Analia Schlosser, “New Evidence on the Causal Lin
(Between the Quantity and Quality of Children,” NBER Working Paper W11835 (2005

Nancy Qian, “Quantity-Quality and the One Child Policy: The Positive Effect of Fami
(Size on School Enrollment in China,” NBER Working Paper W14973 (2009

T. Paul Schultz and Shareen Joshi, “Family Planning as an Investment in Female Huma Capital: Evaluating the Long Term Consequences in Matlab, Bangladesh,” Yale Center
(for Economic Growth Working Paper No. 951 (2007

Grant Miller, “Contraception as Development? New Evidence from Family Planning
Colombia,” Economic Journal 120 (545) (2010): 709–736

Kristof and WuDunn, Half the Sk

انظر مثلا:

Attila Ambrus and Erica Field, “Early Marriage, Age of Menarche, and Female Schooling Attainment in Bangladesh,” *Journal of Political Economy* 116 (5) (2008): 881–

930; and Esther Duflo, Pascalin Dupas, Michael Kremer, and Samuel Sinei, “Education and HIV/AIDS Prevention: Evidence from a Randomized Evaluation in Western (Kenya,” World Bank Policy Research Working Paper 4024 (2006

The Millennium Development Goals Report, 2010, United Natio

Mark Pitt, Mark Rosenzweig, and Donna Gibbons, “The Determinants and Consequenc of the Placement of Government Programs in Indonesia,” World Bank Economic Review 7 (3) (1993): 319–348

Lant H. Pritchett, “Desired Fertility and the Impact of Population Policies,” Populatic and Development Review 20 (1) (1994): 1–55

Mizanur Rahman, Julie DaVanzo, and Abdur Razzaque, “When Will Bangladesh Reac Replacement-Level Fertility? The Role of Education and Family Planning Services,” working paper, Department of Economic and Social Affairs, Population Division, United Nations

متوفرة على الرابط التالي:

/http://www.un.org/esa/populatic

متوفرة على الرابط التالي:

.http://apps.who.int/ghodata/ under the heading MDG 5, adolescent fertility

Esther Duflo, Pascaline Dupas, Michael Kremer, and Samuel Sinei, “Education ar HIV/AIDS Prevention: Evidence from a Randomized Evaluation in Western Kenya,” (World Bank Policy Research Working Paper 4024 (2006

انظر الوصف في كتاب «كريستوف» و«ودان» المعنون «نصف السماء»، الصفحة ١٣٧

Kristof and WuDuun, Half the Sky, p. 137

Pascaline Dupas,“Do Teenagers Respond to HIV Risk Information? Evidence from a Fiel Experiment in Kenya,” American Economic Journal: Applied Economics 3 (1) (January 2011): 1–36

Erica Field, “Fertility Responses to Urban Land Titling Programs: The Roles Ownership Security and the Distribution of Household Assets,” Harvard University (2004), mimeo

Nava Ashraf, Erica Field, and Jean Lee, “Household Bargaining and Excess Fertility: A Experimental Study in Zambia,” Harvard University (2009), mimeo

Kaivan Munshi and Jacques Myaux, “Social Norms and the Fertility Transition,” Journ of Development Economics 80 (1) (2005): 1–38

Eliana La Ferrara, Alberto Chong, and Suzanne Duryea, “Soap Operas and Fertilit (Evidence from Brazil,” BREAD Working Paper 172 (2008

Abhijit Banerjee, Xin Meng, and Nancy Qian, “Fertility and Savings: Micro-Evidence fo (the Life-Cycle Hypothesis from Family Planning in China,” working paper (2010

Abhijit Banerjee, Xin Meng, and Nancy Qian, “Fertility and Savings: Micro-Evidence fo (the Life-Cycle Hypothesis from Family Planning in China,” working paper (2010

Ummul Ruthbah, “Are Children Substitutes for Assets: Evidence from Rural Bangladesh (MIT Ph.D. dissertation (2007

Seema Jayachandran and Ilyana Kuziemko, “Why Do Mothers Breastfeed Girls Less tha Boys? Evidence and Implications for Child Health in India,” NBER Working Paper (W15041 (2009

Amartya Sen, “More Than 100 Million Women Are Missing,” New York Review of Bool (37 (20) (1990

Fred Arnold, Sunita Kishor, and T. K. Roy, “Sex-Selective Abortions in India,” Populatic and Development Review 28 (4) (December 2002): 759–784

Andrew Foster and Mark Rosenzweig, “Missing Women, the Marriage Market ar (Economic Growth,” working paper (1999

Nancy Qian, “Missing Women and the Price of Tea in China: The Effect of Sex-Specif Income on Sex Imbalance,” Quarterly Journal of Economics 122 (3) (2008): 1251–1285

أجرى كل من «فرانسوا بورجوينون» و«بيير أندريه تشيابوري» و«مارجوري ماكليروي» و«دانكان توماس» بعض أهم الأبحاث في هذا المجال.

Christopher Udry, “Gender, Agricultural Production and the Theory of the Household Journal of Political Economy 104 (5) (1996):1010–1046

Esther Duflo and Christopher Udry, “Intrahousehold Resource Allocation in Cô d’Ivoire: Social Norms, Separate Accounts and Consumption Choices,” NBER Working (Paper W10489 (2004

Franque Grimard, “Household Consumption Smoothing Through Ethnicities: Eviden from Côte d’Ivoire,” Journal of Development Economics 53 (1997): 391–422

Claude Meillassoux, Anthropologie économique des Gouros de Côte d’Ivoire (Paris: (Maspero, 1965

Esther Duflo, “Grandmothers and Granddaughters: Old Age Pension and Intra-Househo Allocation in South Africa,” World Bank Economic Review 17 (1) (2003): 1–25

القسم الثاني:
المؤسسات

٦
مدراء صناديق التحوط الحفاة

تمثل المخاطر جزءا أساسيًا من واقع حياة الفقراء؛ فهم غالبًا إما يديرون مشروعات صغيرة أو مزارع، أو يعملون أُجَراء بالمياومة دون أن تتوفر لديهم أي ضمانة للحصول على عمل منتظم. وفي مثل تلك الحياة يمكن لأي حظ عاثر أن يتسبب في عواقب وخيمة.

في صيف 2008، كانت «إبيو تينا» تعيش مع والدتها المعاقة وشقيقيها وأطفالها الأربعة الذين كانت أعمارهم تتراوح ما بين ثلاثة إلى تسع عشرة سنة في منزل صغير في منطقة «سيكا داس»، وهي حي شعبي كبير في مدينة باندونج بأندونيسيا. كان ثلاثة من أطفالها مسجلين في المدرسة وذلك من الناحية الاسمية على الأقل، فيما كان الرابع وهي أكبرهم سنًا قد انقطعت عن الدراسة بالفعل. أما شقيقاها غير المتزوجين، وكان أحدهما يعمل أجيرًا بالمياومة في قطاع البناء فيما الآخر يعمل سائقًا لسيارة أجرة، فكانا يمثلان وقاء للأسرة من الانزلاق التام نحو شظف العيش، بيد أنه لم يتوفر لديها مالٌ يكفي قط لتغطية مصروفات المدرسة ونفقات المأكل والملبس التي يحتاجها أطفالها فضلًا عن توفير الرعاية لأمها المُسنة.

لكن حياة «إبيو تينا» لم تكن دائمًا تسير على هذا المنوال. فقد عملت في مصنع ملابس عندما كانت صغيرة، ثم وبعد زواجها التحقت بشركة ملابس يملكها زوجها. كان يعمل لديهما أربعة من العاملين وكانت الشركة تؤدي أداء جيدًا. لكن المشكلات بدأت تعرف

طريقها إليهما عندما حرر لهما أحد معارفهما في مجال العمل شيكًا بدون رصيد كانت قيمته 20 مليون روبية (3750 دولار أمريكي بحسب تعادل القوى الشرائية). وقد توجها لمركز الشرطة، لكن رجال الشرطة طلبوا الحصول على 2.5 مليون على سبيل الرشوة حتى يوافقوا على بدء التحقيق حول الاتهام؛ وبعد أن حصلوا على المبلغ المطلوب، تمكنوا من إلقاء القبض على محرر الشيك، الذي أمضى في السجن أسبوعًا قبل أن يُطلَق سراحه بعد تعهده بسداد مبلغ الدين. وبعد أن قام بسداد أربعة ملايين روبية إلى «إبيو تينا» (وهو المبلغ الذي اقتطع منه رجال الشرطة مليوني روبية أخرى) وتعهد بأن يسدد باقي المبلغ على فترات، اختفى ولم يُعلم عنه شيء منذ ذلك الحين. وهكذا وجدت «إبيو تينا» وزوجها أنهما قد دفعا 4.5 مليون روبية في شكل رشى لاستعادة أربعة ملايين.

وقد ظلا على مدى السنوات الثلاثة أو الأربعة التالية، يبذلان محاولات مضنية للتعافي من أثر الخسارة حتى حصلا في نهاية المطاف على قرض بقيمة 15 مليون روبية (2800 دولار أمريكي بحسب تعادل القوة الشرائية) من برنامج إقراض حكومي يسمى «باك». وقد استخدما أموال القرض في تأسيس شركة لتجارة الملابس. وكانت أولى الطلبيات وأكبرها هي طلبية سراويل رياضية قصيرة. اشتريا السراويل من مصانع الملابس ثم قاما بكيها وتعبئتها تمهيدًا لبيعها، ولكن متاجر التجزئة تراجعت عن إتمام الصفقة، وتركوا لهما آلاف السراويل التي لا يريدها أحد.

تسببت هذه الكوارث المتعاقبة في ضغوط هائلة على زواجهما، وبعد فترة وجيزة من الحادثة الثانية وقع الطلاق بينهما. انتقلت «إبيو تينا» إلى منزل والدتها

مصطحبة معها أطفالها الأربعة وأجولة من السراويل. وعندما التقيناها كانت ما زالت تجاهد من أجل التعافي من تلك الصدمة العنيفة التي تعرضت لها، وقالت إنها غير قادرة حقا على بداية حياة جديدة. كانت توقعاتها تذهب إلى أنها سوف تفتح محل بقالة صغير في جزء من منزل والدتها عندما تشعر بالتحسن، وربما تبيع بعض السراويل خلال عيد فطر المسلمين.

وكان ما زاد الطين بلة هو أن ابنتها الكبرى كانت بحاجة لرعاية خاصة. فقد تعرضت قبل أربع سنوات، وعندما كانت في الخامسة عشرة من عمرها، لعملية إختطاف من قبل متشرد يعيش بجوار منزلهم. وقد أُطلق سراحها بعد بضعة أيام من ذلك، بيد أن الفتاة التي انتابتها صدمة عنيفة جراء تلك الحادثة ظلت ملازمة للبيت منذ ذلك الحين، ولم تستطع العمل أو الذهاب للمدرسة.

هل واجهت «إبيو تينا» حظا عثرا؟ إلى حد ما، من المؤكد أنها واجهت ذلك. لقد كانت تنظر لاختطاف ابنتها باعتباره حادثًا عرضيًا (بالرغم من أنه يتعذر النظر إلى ما حدث بمعزل عن حقيقة أن منزل الأسرة كان واقعًا بالقرب من خط السكة الحديد، حيث اعتاد أن يعيش كثير من المتشردين)، ولكنها أيضًا كانت تعتقد اعتقادًا راسخًا بأن العثرات التي واجهت شركتها هي أحداث مصاحبة لحياة أصحاب الشركات الصغيرة.

مخاطر الفقر

دأب صديق لنا يعمل في عالم المال والأعمال على ترديد مقولة مفادها أن الفقراء يشبهون مدراء صناديق التحوط - فهم يعيشون في ظل قدر هائل من المخاطر ولا يختلفان إلا مستوى مداخيلهم. لكنه في حقيقة

الأمر يُهون كثيرًا من جسامة المخاطر التي يتحملها الفقراء بذلك التشبيه: إذ ليس هناك مدير لصندوق تحوط يتحمل مسؤولية 100 في المائة من خسائره، وذلك على النقيض تقريبا من كل صاحب مشروع صغير أو مزرعة صغيرة. وفوق ذلك، فإنه غالبًا ما يتعين على الفقراء استدانة كل رأس المال الخاص بأعمالهم، سواء كان ذلك من خلال الثروة «المتراكمة» لدى أسرهم أو عبر الاقتراض من مكان ما، وهو وضع لا يُضطر إليه أبدًا معظم مدراء صناديق التحوط.

تدير نسبة كبيرة من الفقراء مشاريع صغيرة أو مزارع؛ وبحسب مجموعة بيانات الثماني عشرة دولة التي لدينا، فإن هناك ما نسبته 50 في المائة في المتوسط من فقراء المدن لديهم مشروعات غير زراعية، فيما تتراوح نسبة فقراء الريف ممن لديهم مزارع ما بين 25 في المائة إلى 98 في المائة (الاستثناء الوحيد لذلك هو جنوب أفريقيا، حيث كان يُحظر على السود من السكان امتلاك المزارع في الماضي). وبالإضافة إلى ذلك، توجد نسبة كبيرة من هذه الأسر تدير أيضًا مشروعات غير زراعية. وفوق ذلك، فإن معظم الأراضي التي يستزرعها الفقراء لا تُسقى عن طريق الري. وهو أمر يجعل مداخيل المزرعة متوقفة على أحوال الطقس؛ فموسم جفاف واحد أو حتى تأخر موسم الأمطار يمكن أن يتسبب في تلف المحصول في الأراضي التي لا تُسقى بالري، وربما يتبدد نصف مدخول السنة.

وليس أصحاب المشاريع أو المزارع هم وحدهم من يتعرضون لمخاطر في مداخيلهم. فثمة شكلٌ أساسي آخر يعمل الفقراء من خلاله وهو العمالة المؤقتة التي تتقاضى أجرها بنظام المياومة؛ و ويُقدَّر بأن أكثر من نصف الفقراء المعدمين في المناطق الريفية يعملون

كأجراء بالمياومة. أما في المناطق الحضرية، فتبلغ نسبة هؤلاء 40 في المائة. وعندما يحالفهم الحظ، فإن هؤلاء العمال المؤقتين يجدون وظائف تستمر لأسابيع عديدة أو حتى لبضعة أشهر في موقع من مواقع البناء أو مزرعة، وإن كان الغالب في ذلك هو أن تستمر الوظيفة لبضعة أيام أو أسابيع فإن هذه العمالة المؤقتة يجدون وظائف تستمر لأسابيع عديدة أو حتى لبضعة أشهر في موقع من مواقع البناء أو مزرعة، ولكن الغالب هو أن تستمر الوظيفة لبضعة أيام أو أسابيع. إن العامل المؤقت لا يعرف أبدًا ما إذا كان سيجد عملا بعد انتهاء نوبة العمل الحالية. فإذا واجه المشروع الذي تعمل به مشكلة ما، فإن هذه الوظائف هي أولى الوظائف التي يتم التضحية بها. ولم يستغرق الأمر طويلًا حتى فقد «باك سولهين»، الذي التقيناه في الفصل الثاني، وظيفته عندما ارتفعت أسعار السماد والزيت، ومن ثم قرر الفلاحون خفض اعتمادهم على العمالة المستأجرة. وكنتيجة لذلك، يُرجح أن تعمل العمالة المؤقتة لأيام أقل على مدار السنة مقارنة بالعمالة المنتظمة، بل وهناك نسبة كبيرة منهم تعمل لأيام قليلة جدًا على مدار السنة. وقد كشفت دراسة أجريت في جوقارات الهندية أن العمالة المؤقتة تعمل سنويًا لمدة 254 يوما في المتوسط (مقارنة بـ 354 يومًا للعمالة الدائمة، و338 يومًا للعمالة الحرة)، فيما يعمل الثلث الأقل لـ137 يومًا فقط.[187]

تحظى الكوارث الزراعية الكبرى مثل موجة الجفاف التي ضربت بنجلاديش في عام 1974 (وتسببت في خفض الأجور بنسبة 50 في المائة فيما يخص القوة الشرائية، وبحسب بعض التقديرات، قضى فيها نحو مليون شخص)[188] أو أزمات الغذاء في أفريقيا (مثل

موجة الجفاف التي ضربت النيجر من 2005 إلى 2006)، باهتمام واسع من وسائل الإعلام، بيد أنه وحتى في السنوات «العادية»، فإن مداخيل النشاط الزراعي تشهد تفاوتًا هائلًا من سنة لأخرى. ففي بنجلاديش قد تصل الأجور الزراعية في أي سنة عادية إلى 18 في المائة أعلى أو أقل من متوسط معدلاتها.[189] وكلما كانت الدولة أشد فقرًا، زادت حدة هذا التفاوت. وعلى سبيل المثال، تتفاوت أجور العمل الزراعي في الهند بمقدار واحد وعشرين مرة أكثر من تفاوتها في الولايات المتحدة.[190] وليس في ذلك مفاجأة. فالفلاحون في أمريكا يحظون بالتأمين، ويحصلون على دعم حكومي ويستفيدون من برامج التأمين الاجتماعي العادية؛ ولهذا لا يجدون أنفسهم مضطرين لفصل العمال أو تخفيض أجورهم عندما يواجههم موسم حصاد سيئ.

وكأن أضرار تقلبات الطقس وحدها لم تكن تكفي، فإننا نجد أن أسعار المحاصيل الزراعية تتذبذب أيضًا على نحو هائل. فقد شهد العالم ارتفاعًا غير مسبوق في أسعار الغذاء خلال الفترة من 2005 إلى 2008، ثم انهارت هذه الأسعار خلال الأزمة المالية العالمية، لتعود وترتفع ثانية إلى مستوى أسعارها الذي كانت عليه قبل اندلاع الأزمة العالمية خلال العامين الماضيين. ومبدئيًا يجب أن تعود أسعار الغذاء العالية بالفائدة على المنتجين (وهم فقراء الريف) فيما تلحق الضرر بالمستهلكين (فقراء المدن). لكننا وفي صيف 2008 ورغم أن أسعار الغذاء والسماد كانت قد بلغت وقتذاك مستويات قياسية، فقد لمسنا لديهم ومن خلال أحاديثنا معهم جميعًا في دول مثل أندونيسيا والهند شعورًا بالغُبن. لقد كان الفلاحون يرون أن تكاليف الزراعة قد زادت بمعدل أكبر مما زادت به أسعار المحاصيل؛

واشتكى العمال من كونهم لا يجدون عملًا لأن الفلاحين أخذوا يُرشدون الإنفاق؛ فيما كان سكان المدينة في الوقت نفسه يصارعون من أجل سداد فاتورة غلاء الأسعار الذي لحق بغذائهم. بيد أن المشكلة لم تقتصر على مسألة الأسعار فحسب، وإنما تسببت أيضا في حالة من اللايقين بشأن الموضوع برمته. فمثلًا، لم يكن الفلاحون الذين يتحملون أسعارًا مرتفعة لدى شرائهم للسماد على يقين مما إذا كانت الأسعار التي سيبيعون بها محاصيلهم سوف تكون مجزية.

ولا تقتصر أوجه المخاطر لدى الفقراء على مسألتي الدخل والغذاء، فقضية الصحة التي تناولناها في فصل سابق تعتبر مصدرا رئيسًا للمخاطر. وهناك أيضًا العنف السياسي والجريمة (كما هو في حالة «إبيو تينا») والفساد.

تمتلئ الحياة اليومية للفقراء بمخاطر كثيرة للغاية، وهي للمفارقة تُعتبر أحداثًا كارثية في الدول الغنية، بيد أنها غالبًا لا تعلق حتى بأذهان الفقراء. وفي فبراير 20، حذر رئيس البنك الدولي «روبرت زوليك» زعماء العالم قائلًا: «هناك نُذر بأن الأزمة الاقتصادية العالمية (التي اندلعت إثر انهيار بنك «ليمان براذرز» في سبتمبر 2008) قد تتحول لأزمة إنسانية في دول نامية كثيرة ما لم تتخذ هذه الدول تدابير تكفل حماية الضعفاء في مجتمعاتها. وبينما يركز الكثيرون في العالم على إنقاذ البنوك ومدِّها بحُزم التحفيز، فإنه لا ينبغي لنا أن ننسى أن الشعوب الفقيرة في الدول النامية ستكون أكثر انكشافًا إذا ما ترنحت اقتصاداتها.»[191] وأضافت هذه الملاحظة الصادرة عن البنك الدولي أنه في ظل انخفاض الطلب العالمي، فإن الفقراء سوف يفقدون أسواق منتجاتهم الزراعية، ووظائفهم المؤقتة في

مواقع البناء، ووظائفهم في المصانع. وسوف تخفض الحكومات ميزانياتها المخصصة للمدارس والمرافق الصحية وبرامج الإغاثة وذلك تحت وطأة الضغوط المتزامنة الناتجة عن انخفاض عوائد الضرائب وانهيار المساعدات الدولية.

وفي يناير 2009، صَحبنا «سوميني سينجوبتا»، وكانت عندئذ مراسلة لصحيفة «نيويورك تايمز» في الهند، في رحلة إلى حي مالداه الريفي الواقع في منطقة غرب البنغال. كانت « سينجوبتا» التي نشأت في كاليفورنيا لكنها تجيد اللغة البنغالية، تعتزم كتابة تقرير صحفي حول مدى تأثر الفقراء بالأزمة العالمية بعد أن تناهى لعلمها أن عمالًا كثيرين في مواقع البناء القائمة في دلهي كانوا من حي مالداه، وعرفت أن قطاع الإنشاء في دلهي يشهد حالة تباطؤ. انتقلنا برفقتها من قرية إلى أخرى ورحنا نسأل الشباب حول تجاربهم مع الهجرة.

كان كل شخص التقيناه يعرف آخر سلك طريق الهجرة، وتصادف أن كثيرًا من المهاجرين أنفسهم كانوا موجودين في بيوتهم وذلك احتفاء بحلول شهر المحرم الذي يحتفل به كثير من مسلمي الهند. كان الجميع سعداء بالحديث إلينا عن تجربتهم مع الهجرة، فحدثتنا الأمهات عن مدن نائية تقع في جنوب الهند أو شمالها، وأماكن مثل لودهيانا وكويمباتور وبارودا حيث كان يعيش ويعمل أبناؤهم وأبناء أخواتهم وإخوانهم. بطبيعة الحال كانت هناك بعض الحكايات المأساوية، فقد تحدثت إحدى السيدات عن ابنها الذي وافته المنية في دلهي إثر إصابته بمرض غامض هناك – لكنها كانت تتحدث بنبرة مستبشرة للغاية. وعندما سألتها «سينجوبتا»: «هل توجد وظائف في المدينة؟» فأجابت

بأنه توجد وظائف كثيرة. «هل سمعت عن تسريح للعمالة ؟» فأجابت بأنه لا يوجد تسريح للعمالة في مومباي وأن الأوضاع رائعة. ثم توجهنا إلى محطة القطار لنرى إن كان هناك أشخاص في سبيل عودتهم إلى بيوتهم بعد فقدان وظائفهم. وهناك التقينا ثلاثة من الشباب في طريقهم إلى مومباي. كان أحدهم لم يسبق له الذهاب إلى هناك قط؛ أما الآخران، وكانا قد تمرَّسا في ذلك، فكانا يطمئنانه بأن العثور على وظيفة لن يمثل مشكلة. وفي النهاية، تخلت «سينجوبتا» عن فكرة التقرير الذي كانت تريد أن تكتبه حول معاناة الفقراء من الركود العالمي.

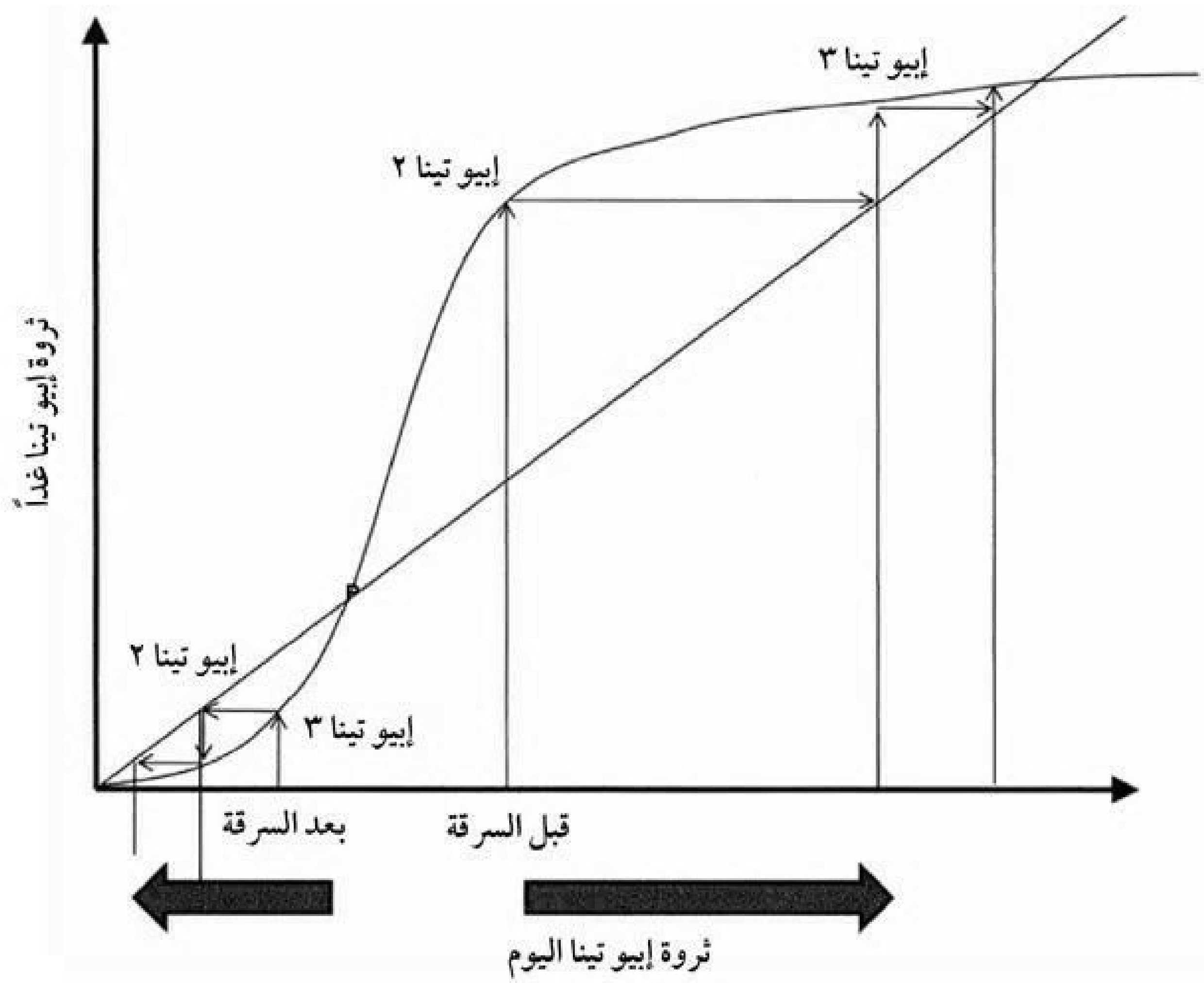
وليس القصد هنا هو أن أحدًا لم يفقد وظائفه في قطاع الإنشاء في مومباي خلال الأزمة – فلابد أن البعض قد فقدوا وظائفهم من دون شك- لكن الحقيقة الأهم لدى معظم هؤلاء الشباب في الوقت الراهن هي أن فرصهم للحصول علي الوظائف هناك ما زالت قائمة، وهي وظائف يمكنهم أن يجنوا من خلالها ضعف ما يجنونه وهم في القرية. ومقارنة بما تحملوه – مثل القلق المعتاد من ألا يحصلوا على عمل على الإطلاق، وانتظار المطر لأجل غير معلوم والحياة كمهاجر يعمل في قطاع البناء ما زالت تبدو حياة جذابة للغاية.

لا شك أن الأزمة العالمية قد زادت المخاطر التي يواجهها الفقراء، لكنها أضافت القليل إلى إجمالي المخاطر التي يتعين عليهم التعامل معها بصفة يومية، حتى عندما لا يكون ثمة أزمة تثير قلق البنك الدولي. وخلال الأزمة الأندونيسية في 1998، فقدت الروبية 75 في المائة من قيمتها وارتفعت أسعار الغذاء بنسبة 250 في المائة، فيما انخفض الناتج المحلي الإجمالي بمقدار 12 في المائة، إلا أنّ مزارعي الأرز، وهم على

الأرجح من بين الأشد فقرًا هناك، حققوا مكاسب في واقع الأمر فيما يتعلق بالقوة الشرائية.[(192)] لقد كان موظفو الحكومة وأصحاب المداخيل النقدية الثابتة نسبيًا هم من ساءت أحوالهم خلال الأزمة. وحتى في 1997 – 1998، وهي سنة الأزمة التايلاندية الكبرى، عندما انكمش الاقتصاد بمقدار 10 في المائة، قال ثلثا الأشخاص الذين بلغوا تقريبًا 1000 شخص ممن استطلعت أراؤهم أن السبب الرئيس وراء الانخفاض في مداخيلهم هو الجفاف.[(193)] ولم يذكر سوى 26 في المائة منهم فقدان الوظيفة، وكان فقدان الوظائف تقريبًا ليس ناجما كليةً عن الأزمة. وفي معظمها، فإنه يبدو، مرة أخرى، أن الأوضاع لم تكن أشد سوءًا لدى الفقراء مما كانت عليه في أي سنة أخرى، وذلك تحديدًا لأن وضعهم سيئ دائمًا. فقد كانوا يتعاملون مع مشكلات كانت جميعها مألوفة لهم للغاية. وبالنسبة للفقراء، فإن كل سنة تبدو وكأنهم في غمرة أزمة مالية هائلة.

ولا يعيش الفقراء حياة تحفها المخاطر على نحو أكبر من تلك التي يعيشها الأشخاص الأقل فقرًا وحسب، بل أيضًا يرجح أن يَلحَق بهم ضررٌ أكبر إثر أي حظ عاثر من نفس الدرجة. أولًا، يتسبب خفض الاستهلاك في ألم أكبر للشخص الذي يستهلك بالفعل أقل القليل. فعندما يتعين على أسرة ليست شديدة الفقر أن تخفض مقدار استهلاكها، فإن أفرادها قد يضحون ببعض الدقائق من الحديث عبر الهاتف النقال، ويخفضون من مرات شرائهم للحوم، أو يرسلون الأطفال إلى مدرسة داخلية أقل تكلفة. لا شك أن ذلك أمر مؤلم. أما بالنسبة للفقراء، فإن انخفاضًا كبيرًا في الدخل ربما يعني اقتطاعًا من النفقات الأساسية؛ وخلال السنة السابقة، تعين على

الأشخاص البالغين في 45 في المائة من الأسر في فقر مدقع التي استطلعنا آراءها في حي أودايبور الريفي أن يخفضوا حجم وجباتهم من الطعام عند نقطة معينة. وخفض الوجبات شيء يكرهه الفقراء، وقد أفاد الأشخاص المستطلعة آراؤهم الذين كان عليهم أن يخفضوا حجم وجباتهم بأنهم أكثر تعاسة من هؤلاء الذين لم يضطروا لعمل ذلك.



الشكل 1: تأثير الصدمة على ثروة «إيبيو تينا»

ثانيا، عندما تأخذ العلاقة بين الدخل اليوم والدخل المستقبلي شكل S، فإن تأثير ذلك في الفقراء تعساء

الحظ ربما يصبح في الواقع أسوأ بكثير من التعاسة الوقتية. وفي الشكل 1، رسمنا العلاقة بين الدخل اليوم والدخل مستقبلًا لدى «إبيو تينا»، سيدة الأعمال الأندونيسية.

وفي الفصل الأول، رأينا أن ثمة إمكانية للوقوع في مصيدة الفقر عندما تحقق الاستثمارات عائدًا قليلًا نسبيًا لهؤلاء الذين يقومون باستثمارات ضئيلة، وتحقق عائدًا أكبر في حال كان باستطاعتهم القيام باستثمارات كافية. وفي حالتها، كانت العلاقة بين الدخل غدًا والدخل اليوم تأخذ شكل S لأن شركتها كانت بحاجة للحد الأدنى من الإنتاج حتى تحقق ربحًا (في الفصل التاسع، سوف نرى أن هذه سمة أساسية في الأعمال التي يديرها الفقراء، ولذلك فإن حالتها ليست فريدة من نوعها). قبل السرقة، كانت هي وزوجها لديهما أربعة عمال ومال يكفي لشراء المواد الخام ولاستخدام ما لديهما من آلات نسيج وعمال لصناعة الملابس. كان ذلك العمل يدر عليهما أرباحًا كبيرة. وبعد ذلك، كان كل ما يستطيعان عمله هو شراء السراويل الجاهزة وتعبئتها، وهو نشاط كان أقل ربحية (أو ليس مربحًا على الإطلاق). وقبل كارثة الشيك المرفوض لأنه كان بدون رصيد، لم «إبيو تينا» وزوجها عالقين في مصيدة الفقر. وإذا اتبعنا مسارهما على مدار الوقت، سنرى أنهما كانا في طريقهما لأن يحققا في نهاية المطاف دخلًا محترمًا. لكن السرقة بدَّدت كل ما يملكانه من أصول، وهو ما تسبب في أن يصبحا في نطاق مصيدة الفقر. ولم يجنيا بعد ذلك إلا القليل من المال وهو أمر كان يُفقرهما أكثر وأكثر مع مرور الوقت. وعندما التقينا «إبيو تينا»، كان الحال قد تدهور بها حتى أنها باتت تعيش على ما يقدمه شقيقها لها من بر وإحسان.

وهكذا، فإن حظًا عاثرًا لمرة واحدة ضمن عالم الشكل S يمكن أن يخلّف وراءه عواقب دائمة. فعندما تأخذ العلاقة بين الدخل اليوم والدخل غدًا شكل S، فإن الأسرة يمكن أن تتردى من حالة السير نحو الطبقة الوسطى إلى حالة الفقر الدائم.

وتتعزز هذه العملية غالبًا بالعامل نفسي. إن فقدان الأمل والإحساس بأنه ليس ثمة مخرج سهل يجعل من الصعب على المرء أن يبلغ حالة الانضباط الذاتي التي يحتاجها حتى يتسنى له تسلق الجبل من جديد. وقد رأينا ذلك في الفصل الثاني مع «باك سولهين»، الذي كان في الماضي عاملًا في مزرعة والآن يعمل صيادًا بالمياومة، ورأيناه مع «إبيو تينا». كان يبدو أنهما ليسا في الحالة الذهنية الملائمة التي تتيح لهما الوقوف على أقدامهما وبداية حياة جديدة. وفي حي أودايبور التقينا رجلًا قال ردًا على سؤال معتاد في استطلاع أجريناه إن «قلقًا وتوترًا شديدين» قد استبدا به على نحو أفسد عليه حياته اليومية الطبيعية مثل النوم والعمل وتناول الطعام على مدى أكثر من شهر. فسألنا عن سبب ذلك، فأجاب بأن بعيره قد نَفَق، وانخرط في البكاء وما زال القلق مستبدًا به منذئذ. وربما على نحو ساذج نوعًا ما، تابعنا أسئلتنا له وسألناه عما إذا كان قد فعل شيئًا حيال شعوره بالاكتئاب (مثل الحديث إلى صديق أو استشارة طبيب أو معالج تقليدي). بدا عليه الانزعاج وقال: «لقد فقدت البعير. أمر طبيعي أن أكون مهمومًا. ما باليد حيلة.»

ربما تكون هناك قوى نفسية أخرى تعمل عملها أيضًا: فمواجهة المخاطر (ليست مخاطر ضياع الدخل وحسب وإنما أيضًا مخاطر الموت أو المرض) تجعلنا قلقين، والقلق يجعلنا نشعر بالإجهاد والاكتئاب. ولذلك تسود

أعراض الاكتئاب على نحو أوسع بين الفقراء. إن شعورك بالإجهاد يجعل من الصعب عليك التركيز، وهو أمر ربما يجعلنا أقل إنتاجية. وهناك على الخصوص ثمة رابط قوي بين الفقر ومستوى الكورتيزول الذي ينتجه الجسم ويعد مؤشرًا على الإجهاد. وعلى العكس من ذلك، نجد مستويات الكورتيزول تنخفض عندما تحصل الأسر على بعض المساعدات. فمثلًا، تبين أن أطفال الأسر المستفيدة من برنامج «بروجريسا»، وهو البرنامج المكسيكي الخاص بالتحويلات النقدية، كانت لديهم مستويات أقل بكثير من الكورتيزول مقارنة بالأطفال الذين لم تستفيد أمهاتهم من البرنامج. وهذا أمر مهم وذلك لأنه تبين أن الكورتيزول يتلف القدرة الإدراكية والقدرة على اتخاذ القرارات: فإطلاق الكورتيزول الناجم عن الإجهاد يؤثر على مناطق في الدماغ مثل القشرة الدماغية الأمامية واللوزة الدماغية والحصين وهي مناطق مهمة في إتمام الوظائف الإدراكية، ولاسيما القشرة الدماغية الأمامية ذات الأهمية في كبح الاستجابات المندفعة. ولهذا فليس من قبيل المفاجأة أنه عندما يتم وضع عناصر التجربة تحت ظروف ضغط مصطنعة في المختبر، فإن اتخاذهم القرار الصائب اقتصاديًا يصبح أقل رجحانًا عندما يطلب منهم الاختيار من بين بدائل مختلفة.[(194)]

التحوط

ما الذي يمكن للفقراء عمله لمواجهة هذه المخاطر؟ إن ردة الفعل الطبيعية لمن يواجه تدنيًا في أجره أو دخله هي أن يسعى للنهوض بمزيد من العمل. لكن ذلك ربما ينطوي أحيانًا على حالة من الانهزام الذاتي. إذا كان الفقراء من العمال يرغبون جميعًا في النهوض

بمزيد من العمل عندما تسوء أحوالهم (كأن تحل بهم موجة جفاف أو ترتفع أسعار المواد المدخلة في الإنتاج)، فإنهم يتنافسون مع بعضهم بعضًا، مما يؤدي إلى تدني الأجور. وتفاقم أحوالهم المعيشية إذا لم يعثروا على وظيفة خارج القرية. والنتيجة هي أن موجة الجفاف نفسها تخلِّف أثرًا أكثر سلبية في الأجور في القرى الأكثر عزلة في الهند حيث يصعب على العمال العثور على عمل خارج حدود القرية. وفي تلك المناطق، ليس بالضرورة أن تكون مضاعفة العمل بالوسيلة الفعالة في مواجهة تدني الأجور.[195]

وإذا كان التعاطي مع الصدمات عبر القيام بمزيد من العمل ليس خيارًا جيدًا في حقيقة الأمر، فإن الخيار الأمثل في أغلب الأحوال هو محاولة الحد من الانكشاف على المخاطر وذلك بالحذو حذو مدراء صناديق التحوط، وبناء محفظة استثمارية متنوعة، ومن الواضح أن الفقراء يستثمرون قدرًا كبيرًا من براعتهم في عمل ذلك. لكن الفارق الوحيد هو أنهم ينوعون الأنشطة، وليس الأدوات المالية وحسب. ومن الحقائق اللافتة بشأن الفقراء هو العدد الكبير من المهن التي تمارسها الأسرة الواحدة؛ فقد أظهر مسحٌ شمل سبعًا وعشرين قرية في ولاية غرب البنغال، أنه حتى الأسر التي أفادت بأنها تستزرع قطعة من الأرض كانت تُمضي 40 في المائة فقط من وقتها في أعمال الزراعة.[196] ووفقًا لهذا المسح، فقد كانت الأسرة المتوسطة تضم ثلاثة أفراد عاملين وسبع مهن. وعمومًا، ورغم أن معظم الأسر الريفية تؤدي أعمالا ترتبط على نحو ما بالزراعة، إلا أنه من النادر أن تكون الزراعة هي المهنة الوحيدة لديهم. وقد يكون هذا التوجه وسيلة لخفض المخاطر – حتى إذا تعثر نشاط ما، وجدوا أنشطة أخرى

توفر لهم الدعم اللازم- وإن كانت، وكما سنرى، هناك أسباب أخرى أيضًا.

إن الاحتفاظ بأكثر من قطعة أرض في مناطق مختلفة من القرية، بدلًا من قطعة واحدة كبيرة، يوفر أيضًا بعض التنويع للمخاطر. فعندما تضرب آفة زراعية منطقة ما من القرية، فربما تُفلت مناطق أخرى من تلك الآفة؛ وعندما ينقطع هطول المطر، تصبح فرصة النجاة لمحاصيل قطعة الأرض التي تروى بالمياه الجوفية أفضل؛ وما يثير الدهشة حقًا، هو أن المناطق المختلفة من نفس القرية ربما تضم مناطق مناخية صغرى، وذلك وفقًا لمعدلات التعرض للشمس والانحدار والارتفاع والرطوبة.

ويمكننا في هذا الإطار تفسير تيارات الهجرة المؤقتة. فمن غير الشائع نسبيًا أن تنتقل أسر كاملة إلى المدينة. فعادة ما يهاجر بعض أفراد الأسرة – وغالبًا ما يكون هؤلاء من الرجال والفتيان ممن هم في سن المراهقة في الهند أو المكسيك، والفتيات الأكبر سنًا في الصين والفلبين وتايلاند، فيما تمكث بقية أفراد الأسرة في المنزل. وهو أمر يضمن للأسرة ألا تُعول في ثروتها كلها على وظيفة شخص واحد يعمل في المدينة، كما يتيح لها الحفاظ على ما يجمعها من صلات بالقرية، وهي صلات غالبا، وبحسب ما سنرى، تثبت فاعليتها.

ومن الطرائق الأخرى التي تتيح للفقراء الحد من المخاطر هي التزامهم بأعلى درجات الحذر في إدارتهم لمزارعهم أو أعمالهم. فمثلًا، ربما يعرفون أن صنفًا جديدًا وأكثر إنتاجية من محصولهم الرئيسي قد أصبح متاحًا، ومع ذلك يقررون ألا يستخدموه. ومن بين مزايا التقيد بالتقنية التقليدية هي أن الفلاحين لا يضطرون

معها لشراء بذور جديدة – وإنما يخزنون كفايتهم من البذور اعتمادًا على محصول الموسم السابق بغية إعادة استنباتها – وذلك أن شراء البذور الجديدة غالبًا ما يثقل كاهلهم بتكاليف باهظة. وحتى إن كانت البذور الجديدة تحقق أضعاف ما أنفق في شرائها عندما تسير الأمور على ما يرام، يظل هناك دائما احتمال ضئيل لأن يتعرض المحصول للتلف (وليكن مثلًا بسبب عدم هطول المطر) وبهذا يخسر الفلاح قيمة الاستثمار الإضافي الذي ضخه من خلال البذور الجديدة.

وثمة طرائق أخرى مبتكرة تُستخدم فيها الأسرة كوسيلة لتوزيع المخاطر. إذ تستخدم الأسر التي تعمل في النشاط الزراعي في الهند الزواج كوسيلة لتنويع «محفظة المخاطر» لدى أسرهم الممتدة. فعندما تنتقل امرأة بعد زواجها إلى القرية التي يعيش بها أقارب زوجها، فإن ذلك ينشئ رابطة بين الأسرة التي قدمت منها والأسرة التي تزوجت فيها، ويصبح بوسع الأسرتين أن تمد كل منهما يد العون للأخرى خلال الشدائد.[197] وتميل الأسر التي تعمل في النشاط الزراعي لتزويج بناتها في قرى قريبة على نحو يسمح بالحفاظ على علاقة ثنائية، لكن بعيدة أيضًا على نحو يسمح بوجود نمط مناخي مختلف نوعًا ما بين القريتين. وهكذا، فإذا انقطع هطول المطر في قرية دون الأخرى، صار بوسعهم أن يساعدوا بعضهم بعضا. وربما يكون إنجاب أطفال كثيرين هو طريقة أخرى لبلوغ الإحساس بالأمان. وتذكروا هنا أن «باك سودارنو» أنجب تسعة أطفال حتى يضمن أن أحدهم على الأقل سوف يكون له عونًا وسندًا عندما يبلغ به العمر مبلغه.

ويرجح أن تكون كل هذه السبل التي يلجأ إليها الفقراء لمواجهة المخاطر باهظة التكلفة. وهو أمر يحظى

بدرجة عالية من التوثيق فيما يخص النشاط الزراعي؛ ففي الهند، يستخدم الفلاحون الفقراء المواد التي يحتاجونها في إنتاجهم الزراعي على نحو أكثر ترشيدًا لكن أقل كفاءة عندما يعيشون في مناطق تكون عُرضة لأمطار غير منتظمة.[(198)] وترتفع معدلات ما يحققه الفلاحون الفقراء من أرباح بمقدار 35 في المائة عندما يعيشون في مناطق يكون النمط السنوي لهطول الأمطار نمطًا متوقعًا. وفوق ذلك، فإن تأثير المخاطر بهذه الطريقة يطال الفقراء فقط؛ ففي حالة الفلاحين الأكثر غنى، ليست ثمة علاقة بين معدلات أرباح المزرعة والتذبذب في هطول الأمطار، وذلك لأنهم يستطيعون على الأرجح تحمل خسارة الحصاد ولهذا يرغبون في المخاطرة.

وثمة استراتيجية أخرى غالبًا ما يطبقها الفلاحون الفقراء وهي أن يستأجر قطعة أرض بالشراكة، مما يعني أن يدفع المالك جزءًا من تكلفة الزراعة ويحصل في المقابل على حصة من الإنتاج، ما من شأنه أن يقلص من انكشاف الفلاح على المخاطر وإن كان على حساب المحفزات، وذلك أن دافع الفلاح لأن يكدّ في عمله يضعف عندما يدرك أن المالك سوف يحصل (مثلًا) على نصف ما تنتجه الأرض. وقد أظهرت دراسة في الهند أن الفلاحين يبذلون جهودًا تقل بمقدار 20 في المائة في الأرض التي يشاركهم أحد آخر في محصولها مقارنة بتلك التي يؤول إليهم فيها كامل المحصول.[(199)] وكنتيجة لذلك، تُزرع هذه الأراضي على نحو أقل كثافة وأقل كفاءة.

إن ممارسة العديد من المهن، وهو أمر يفعله فقراء كثيرون، هي ممارسة تفتقر للكفاءة، فمن الصعب أن يجيد المرء شيئًا دون أن يتخصص فيه. فالنساء اللائي

يُدرن ثلاثة مشروعات مختلفة والرجال الذين لا يكرسون كل جهدهم للوظيفة الثابتة في المدينة لأنهم يودون البقاء على اتصال بالقرية عبر العودة إليها كل بضعة أسابيع إنما يفوتون الفرصة لاكتساب المهارات والخبرات في مهنهم الأساسية، وبتفويتهم لهذه الفرص، فإنهم يضيعون أيضا المكاسب التي تتحقق من تخصصهم فيما يجيدون عمله حقًا.

وهكذا فإن المخاطر التي يتحملها الفقراء لا تكلفهم غاليًا عندما يتعرضون للصدمة وحسب، وذلك أن الخوف من أن مصيبة ربما تحل بهم هو أمر يوهن عزائمهم ويحول دونهم ودون إطلاق قدراتهم كاملة.

تبادل العون

ومن الطرائق الأخرى وربما الأفضل في التعامل مع المخاطر هي أن يتعاضد سكان القرى ويساعد بعضهم بعضًا. إن معظم الفقراء يقطنون القرى أو الضواحي فتتكون لديهم شبكة واسعة من الأشخاص الذين يعرفونهم حق المعرفة، سواء كان ذلك على أساس الأسر الممتدة أو الطوائف الدينية أو العرقية. وبالرغم من أن بعض الكوارث قد تطال جميع أفراد الشبكة (كأن تكون عواصف ماطرة)، فإن نطاق بعض الكوارث الأخرى قد يكون أكثر تخصيصًا. فإذا مدَّ هؤلاء الذين لديهم سَعة من العيش الآن يد العون لهؤلاء الذين يواجهون ظروفًا عصيبة، وذلك مقابل عون مشابه عند عكس الأدوار، فإن من شأن ذلك أن يعود بالنفع على الجميع ويجعلهم أحسن حالًا. ولا ينبغي أن ينظر لهذا التعاضد باعتباره برًا أو إحسانًا.

وتوضح دراسة أجراها «كريستوفر أودري» أوجه القوة والقصور في مثل هذا التأمين الشعبي. وعلى مدى

سنة أمضاها في مناطق ريفية داخل نيجيريا، أقنع «أودري» إخوانه من القرويين بأن يدونوا كل هدية أو قرض غير رسمي قدمها كل منهم للآخر، بالإضافة إلى الشروط التي سددوا بموجبها تلك القروض.[(200)] وقد اعتاد أن يسألهم أيضًا كل شهر عما إن كان قد لحق بهم سوء. وقد وجد في كل مرة أن الأسرة المتوسطة إما دائنة أو مدينة لأسرتين ونصف أخريين. وفوق ذلك، فقد كانت شروط القرض يتم تعديلها على نحو يعكس ظروف المقرض والمقترض. فعندما كان المقترِض يتعرض لأزمة، فإنه غالبًا ما يقوم برد المبلغ المقترَض بأقل من قيمته الأصلية؛ لكن عندما يكون المقرض هو من واجهته أزمة من الأزمات، فإن المقترض يقوم في واقع الأمر برد مبلغ الدين بأكبر من قيمته الأصلية. لقد أسهمت الشبكة الواسعة من الاقتراض والإقراض المتبادل إسهامًا قويًا في خفض المخاطر التي كان يواجهها الأفراد. بالرغم من ذلك، فقد كان ثمة سقف محدد لما يمكن لهذا التضامن الشعبي أن يحققه، فما زالت معدلات الاستهلاك تنخفض لدى الأسر كلما تعرضت لأزمة من الأزمات، حتى وإن لم يكن قد طرأ أي تغيير على الدخل الإجمالي للمنتمين لشبكتهم مجتمعين.

وتشير مجموعة واسعة من الدراسات التي أجريت حول التأمين الشعبي حيث أُستقصيت هذه الظاهرة في دول تمتد من كوت ديفوار إلى تايلاند، إلى نتيجة واحدة مفادها أن شبكات التضامن التقليدية وإن كانت تسهم في امتصاص الصدمات، فإن التأمين الذي توفره هو أبعد ما يكون عن المثالية. إذ لو كانت المخاطر قد تم تأمينها جيدًا، لأصبح بإمكان الأسرة أن تستهلك دائمًا القدر نفسه تقريبًا، وذلك بناء على متوسط دخلها؛ ففي

أوقات الرخاء، سوف يمدون يد العون للآخرين، فيما يمد لهم الآخرون يد العون بدورهم في أوقات الشدة والضيق. لكن هذا هو ما لا نراه عادة.

تحظى الأزمات الصحية على وجه الخصوص بغطاء تأميني غاية في السوء. ففي إندونيسيا يتدنى الاستهلاك بنسبة 20 في المائة عندما يعتري أحد أفرادها مرض حاد.[201] وترصد دراسة أجريت في الفلبين أن مستوى التضامن بين القرى يتدنى بشدة عند التعرض للأمراض غير المميتة.[202] فعندما تواجه أسرة موسم حصاد سيئ، أو عندما يفقد أحد أفرادها وظيفته، نجد أسرًا أخرى من القرية تهب لنجدته، وتحصل الأسرة التي ينتمي إليها على هدايا وقروض بلا فوائد، فضلًا عن أشكال أخرى من المساعدات. إلا أنّ الحال على ما يبدو لا يكون كذلك عندما يتعرض الأفراد لأزمة صحية. إذ تترك الأسرة لتواجه المرض وحدها.

إن عدم تغطية التأمين للأزمات الصحية لهو أمر يثير الدهشة، وذلك نظرًا لأن الأسر تساعد بعضها بعضًا بطرائق أخرى. وفي فصل سابق، تحدثنا عن «إبيو إمبتات»، وهي امرأة التقيناها في قرية صغيرة في جزيرة جاوا، كان زوجها يشكو من عينيه. وتعين على ابنها أن ينقطع عن الدراسة عندما لم تتحمل تكلفة دواء الربو الذي يحتاجه. وكانت «إبيو إمبتات» قد اقترضت 100 ألف روبية (18.75 دولار أمريكي بحسب تعادل القوة الشرائية) من مقرض أموال محلي وذلك حتى تدفع تكلفة العلاج اللازم لعيني زوجها، وعندما التقيناها، كانت قد أصبحت مدينة بمليون روبية وذلك نتيجة تراكم الفائدة على الدين الأصلي. انتابها قلق بالغ لأن مقرض الأموال كان يهددها بمصادرة كل ما لدى الأسرة من موجودات. إلا أننا ومع ذلك، وخلال إجراء المقابلة،

اكتشفنا أن إحدى بناتها قد أهدتها لتوها جهاز تلفزيون. وكانت ابنتها قد اشترت لتوها جهازا جديدا بحوالي 800 ألف روبية (150 دولار أمريكي بحسب تعادل القوة الشرائية) وقررت أن تهدي الجهاز القديم (الذي كان ما زال بحالة جيدة للغاية) إلى والديها. انتابتنا بعض الدهشة بهذه العملية؛ ألم يكن من الأحرى بالبنت أن تحتفظ بالتلفزيون القديم وتقدم لوالديها المال حتى تعينهما على سداد القرض؟ سألناها: «ألا يستطيع أحد أبنائك أن يساعد على سداد هذا الدين؟» هزت «إبيو إمبتاب» رأسها وأجابت أن لديهم مشاكلهم الخاصة وأسرهم الخاصة التي يتعين عليهم رعايتها - وقالت ضمنًا إنه لا يحق لها أن تطرح سؤالًا حول شكل الهبة. لقد بدا لنا أنها ترى أنه من الطبيعي ألا يقدم لها أحد العون فيما يخص النفقات على الصحة.

ترى ما الذي يمنع الناس من عمل المزيد لمساعدة بعضهم بعضًا؟ ولماذا توجد بعض أشكال المخاطر غير مغطاة تأمينيًا، أو غير مغطاة جيدًا؟

هناك أسباب كافية ربما تجعلنا غير مستعدين لأن نقدم مساعدة غير مشروطة لأصدقائنا وجيراننا. وأول هذه الأسباب هي قلقنا من أن ضمان الآخرين للحصول على المساعدة ربما يغريهم على التراخي - وهذا ما تسميه شركات التأمين الخطر الأخلاقي. أو لأن الناس ربما يزعمون أنهم محتاجون حتى وهم ليسوا كذلك. أو لأن الوعد برد المساعدة ربما لا يُوفى به؛ فعندما أساعدك، ويحين دورك لرد المساعدة، تكون في غاية الانشغال.

إن كل ما سبق تفسيرات للأسباب التي قد تجعلنا نتقاعس قليلًا عن تقديم المساعدة، إلا أنه ليس واضحًا إن كان ذلك يمكن أن يفسر التقاعس عن تقديم

المساعدة لهؤلاء الذين ألّم بهم مرض شديد الوطأة للتو، لا سيما وأن الإصابة بالأمراض ليست على الأرجح خيارًا يختاره الناس. أما الاحتمال الآخر فهو أن الكيفية التي ينظر بها غالبية الاقتصاديين للتأمين الشعبي باعتباره مواقف نتخذها لمساعدة الآخرين لأننا ربما نحتاج لمساعدتهم مستقبلًا، ربما لا تمثل القصة كاملة.
وربما يكون الأمر هو أننا نقدم العون لجيراننا الذين يتضورون جوعًا حتى ونحن لا نتوقع أن نواجه وضعًا مشابهًا، مثلًا، وذلك لأنه سيكون من غير الأخلاقي أن تدع جيرانك يموتون جوعًا. ويصف كتاب ألفه كل من «بتسي هارتمان» و«جيم بويس» حول الحياة في ريف بنجلاديش في أواسط السبعينات من القرن المنصرم[203] حالة أسرتين جارتين، وكانت إحداهما هندوسية فيما الأخرى مسلمة، ولم تكن تجمعهما ألفة واضحة. فقدت الأسرة الهندوسية عائلها الأساسي حتى أصبحت تتضور جوعًا؛ وتعبيرًا عما استبد بها من يأس كانت ربة البيت في تلك الأسرة تزحف عبر السور إلى داخل باحة منزل الأسرة الأخرى وتسرق بعض أوراق النباتات الصالحة للأكل من حين لآخر. اكتشف «هارتمان» أن الأسرة المسلمة كانت على معرفة بما يجري من ورائها ولكنها قررت أن تغض الطرف. وقال الرجل: «أعرف أنها ليست سيئة الطوية. لو كنت في مكانها، لكنت على الأرجح قد سرقت أيضًا. كنت أحاول أن أكظم غيظي عندما تختفي أشياء بسيطة. أعتقد أن «الشخص الذي أخذ تلك الأشياء إنما هو أشد جوعًا مني.»»
إن حقيقة أن الناس ربما يساعد بعضهم بعضًا وقت الشدة انطلاقًا من إحساسهم بالالتزام الأخلاقي، بدلًا من أن يكون ذلك نابعًا من كونهم ينتظرون بالضرورة أن

تُرد لهم هذه المساعدة مستقبلًا، يمكن أن يساعد على تفسير الأسباب التي تجعل الشبكات الشعبية غير جاهزة للتعامل مع الأزمات الصحية. وحتى عندما ترى أسرة شديدة الفقر لكن لديها ما يسد رمقها جارة لها لا يتوفر لديها ذلك، فإنها تتقاسم معها ما لديها. لكن تقديم العون للأشخاص حتى يتمكنوا من دفع نفقات الدخول إلى المستشفيات، مثلًا، يتطلب الذهاب لما هو أبعد من مجرد عملية تقاسم؛ فسوف يتعين على أسر كثيرة أن تسهم كل منها بنصيب لجمع المال، نظرًا لارتفاع تكلفة تلقي العلاج في المستشفيات. وكنتيجة لذلك، يصبح منطقيًا أن تُستثنى الأزمات الصحية المكلفة من الالتزام الأخلاقي الأساسي لتقديم العون للفقراء المحتاجين، لأن ذلك سوف يتطلب عقدًا اجتماعيًا أكثر تفصيلًا لإتمام ذلك.

إن هذه النظرة إلى التأمين باعتباره في الأساس واجبًا أخلاقيًا يستدعي تقديم العون لشخص يمر بضائقة، توضح لنا الأسباب التي تجعل القرويين، في القرى النيجيرية، يساعد بعضهم بعضًا على أساس فردي، بدلا من أن يساهموا جميعًا في وعاء مشترك، بالرغم من حقيقة أن تقاسم المخاطر بهذه الطريقة الأخرى سيكون أكثر فاعلية. وربما تفسر أيضًا السبب الذي حدا بابنة «إبيو إمبتات» أن تُهدي والدتها تلفزيونًا دون أن تتحمل تكاليف علاج والدها. إن الابنة لم تكن ترغب في أن تكون هي المسؤولة الوحيدة عن توفير الرعاية الصحية لوالديها (ولم تكن ترغب في الرهان على سخاء أشقائها). ولذلك اختارت أن تقوم إزاءهم بعمل لطيف دون أن تُحمل نفسها فوق طاقتها.

أين شركات التأمين من الفقراء؟

نظرًا للكلفة العالية للمخاطر ومحدودوية التأمين الذي يمكن للمرء الحصول عليه من شبكات التضامن غير الرسمية، فلا بد للمرء أن يتساءل عن الأسباب التي تَحول بين الفقراء وبين وصولهم للتأمين الرسمي، وهو التأمين الذي توفره شركات التأمين؛ إذ يندر أن يجد المرء تأمينًا رسميًا من أي نوع كان في أوساط الفقراء. فالتأمين الصحي والتأمين ضد الطقس وضد نفوق الماشية، وهي منتجات تأمين معتادة في حياة الفلاحين في الدول الغنية، تغيب تقريبا في العالم النامي.

والآن وقد أصبح الإقراض متناهي الصغر شيئًا يعرفه الجميع، يبدو أن توفير التأمين للفقراء قد بات هدفًا واضحًا وممكنًا للمستثمرين المبتكرين من ذوي المثل العليا (وقد أطلقت مجلة فوربس في إحدى مقالات الرأي بها على ذلك اسم «سوق طبيعية بِكر»).[204] إن الفقراء يتحملون قدرًا هائلًا من المخاطر وينبعي أن يكونوا مستعدين لدفع قسط تأميني معقول حتى يتسنى لهم التأمين على حياتهم أو صحتهم أو ماشيتهم أو حصادهم. ولأن هناك بلايين الفقراء ينتظرون هذا التأمين، فإن ربحًا ولو كان ضئيلًا في كل وثيقة تأمين سوف يجعل منه نشاطًا استثماريًا هائلًا، وفي الوقت ذاته، سوف يقدم عونًا كبيرًا لفقراء العالم. وكل ما يحتاجه الأمر هو شخص ينظم هذه السوق، الأمر الذي دفع منظمات دولية (مثل البنك الدولي) ومؤسسات كبرى (مثل مؤسسة جيتس) لاستثمار مئات الملايين من الدولارات لتشجيع تطوير خيارات التأمين المتاحة أمام الفقراء.

وهناك بطبيعة الحال مجموعة من الصعوبات الجَلية التي تعوق توفير التأمين. وهذه المشكلات ليست

مقصورة على الفقراء وحدهم؛ فهي مشكلات أساسية، بيد أنها أكبر حجمًا في الدول الفقيرة، وذلك في ظل الصعوبة المتزايدة لتنظيم شركات التأمين ومراقبة المستفيدين من التأمين. لقد أشرنا آنفًا إلى «الأخطار الأخلاقية»؛ فالناس قد يبدلون سلوكهم (كأن يمارسوا الزراعة بحذر أقل أو ينفقوا أموالًا أكثر على الرعاية الصحية، وهلم جرًّا) عندما يعرفون أنهم لن يتحملوا النتائج المترتبة على ذلك كاملة. ولتنظر في بعض المشكلات التي تعترض توفير التأمين الصحي، مثلًا. لقد رأينا أنه حتى وبدون التأمين الصحي، فإن الفقراء يلجؤون لبعض موفري الخدمات الصحية طول الوقت. ما الذي سيفعلونه في حال أصبح ذلك مجانًا؟ ألن يمنح ذلك الأطباء دافعًا لأن يصفوا أدوية وتحاليل غير ضرورية، ولا سيما إن كانوا أيضًا يملكون مختبرًا (وهو أمر معهود في كل من الولايات المتحدة والهند) أو يحصلون على عمولات من الصيدلية؟ يبدو أن كل شيء يدفع في الاتجاه نفسه؛ فالمرضى يريدون أن يروا نتيجة، لذلك يميلون لتفضيل الأطباء الذين يبالغون في وصف الأدوية، وغالبًا ما يجني الأطباء أموالًا أكثر كلما وصفوا مزيدًا من الأدوية. وهكذا يبدو أن توفير التأمين الصحي على أساس التعويضات المالية للمرضى في نظام العيادات الخارجية بالمستشفيات، وضمن دولة يعاني فيها قطاع الرعاية الصحية من سوء التنظيم في أحسن الأحوال، وحيث يستطيع أي شخص أن يفتح عيادة باعتباره «طبيبًا»، يمكن أن يمثل الخطوة الأولى نحو الإفلاس.

وثمة مشكلة أخرى تواجه توفير التأمين للفقراء وهي «الانتقاء المعاكس.» فإذا كان التأمين غير إلزامي، فإن هؤلاء الذين يدركون أنهم قد يواجهون مشكلة ما

مستقبلًا، سوف يلجؤون على الأرجح للتأمين. إن ذلك سوف يكون أمرًا لا غبار عليه طالما أن شركة التأمين تعرف ذلك أيضًا، إذ يمكن أن يتم إيضاح ذلك ضمن قسط التأمين. وأما إذا كانت شركة التأمين غير قادرة على تحديد هؤلاء الذين ينضمون إليها مدفوعين بحاجة آنية من جانبهم لرعاية صحية، فإن كل ما تستطيعه إزاء ذلك هو رفعها لقيمة الأقساط التأمينية على الجميع. لكن رفع السعر سوف يزيد الوضع سوءًا، وذلك أنه يصدّ هؤلاء الذين يعرفون أنهم لن يحتاجوا على الأرجح للتأمين عن الانضمام، الأمر الذي يفاقم المشكلة الأصلية. ولهذا السبب يعتبر الحصول على تأمين صحي وفق أسعار معقولة في الولايات المتحدة الأمريكية أمرًا بالغ الصعوبة على هؤلاء الذين لا يمكنهم الحصول عليه عبر الشركات التي يعلمون لديها. ولهذا السبب يَغلُب أن تكون برامج التأمين الصحي ذات الأسعار المعقولة إلزامية – فإذا كان يتعين على كل شخص الانضمام للبرنامج، فإن شركة التأمين لن تتورط مع الفئات عالية المخاطر فحسب.

أما المشكلة الثالثة التي تعترض ذلك فهي ما يعرف بالغش الصريح: فما الذي يمنع مستشفى ما من أن تقدم لشركة تأمين مجموعة مطالبات وهمية أو تتقاضى ثمن الخدمة التي تقدمها للمريض بما يفوق تكلفتها بكثير؟ وإذا كان هناك فلاح يطلب تأمينًا لجاموسته، فما الذي يمنعه من الادعاء بأن الجاموسة قد نفقت؟ وقد قصَّ علينا «ناشيكت مور» و«بندو أنانت»، وكلاهما ينتميان لبنك (ICICI) ويعتبران الأكثر التزامًا في القطاع المالي الهندي إزاء تطوير أفضل الخدمات المالية للفقراء، قصًّا علينا بخفة ظل مفعمة بالتواضع قصة محاولتهما الكارثية الأولى التي قاما بها قبل

سنوات طويلة، وطرحا من خلالها غطاء تأمينيا للماشية. فبعد أن ادّعت المجموعة الأولى من حاملي وثائق التأمين أن ماشيتهم قد نفقت، قررا أنه وحتى يدعي أحدهم بأن ماشية له قد نفقت، فإنه يتعين على المالك أن يأتي بأذن البقرة النافقة. وكانت النتيجة أن نشأت سوق رائجة للاتجار في آذان الأبقار؛ إذ كان يتم بتر أذني كل بقرة تنفق، سواء كانت مغطاة تأمينيًا أو غير مغطاة، ثم تباع الأذن لهؤلاء الذين لديهم تأمين لبقرة. وبتلك الطريقة يمكنهم المطالبة بقيمة التأمين مع الاحتفاظ ببقرتهم. وفي صيف 2009، ذهبنا إلى اجتماع حضره «ناندان نيليكاني»، وهو المؤسس والرئيس التنفيذي السابق لعملاق البرمجيات الهندية «إنفوسيس» وكان قد كُلِّف من قبل الحكومة الهندية بعمل «بطاقة إثبات هوية فريدة» لكل هندي، وكان يشرح خطته من أجل أدلة هوية غير قابلة للتكرار. وقد طمأن الحضور بأن أصابع اليد العشرة وصورة لبؤبؤ العينين تمثل معًا أدلة كافية لإثبات هوية أي شخص على نحو لا يقبل التكرار. وكان « ناشيكت مور» يصغي باهتمام، وما إن توقف «نيليكاني» عن الكلام حتى رفع «مور» صوته قائلًا: «كم هو سيئ أن الماشية ليست ذوات أصابع.»

ولعل هناك بعض أنواع المخاطر التي يسهل على شركات التأمين تغطيتها مقارنة ببعض المخاطر الأخرى. ولنأخذ الطقس كمثال. ينبغي للفلاح أن يقدر قيمة وثيقة التأمين التي تدفع له مبلغًا معلومًا (على أساس القسط الذي دفعه) عندما تنخفض قياسات هطول المطر في محطة الأرصاد القريبة لما هو أدنى من المستوى الحرج. ولأنه ليس لأحد سلطان على أحوال الطقس وليس ثمة إمكانية لإصدار تقييم حول ما ينبغي

فعله (على العكس من الرعاية الصحية حيث يوجد شخص يتعين عليه أن يقرر أي التحاليل أو العلاجات مطلوبة)، فليس هناك مجال للخطر الأخلاقي أو الغش.

عندما يتعلق الأمر بالرعاية الصحية، فيبدو أن تأمين المشكلات الصحية الكارثية- سواء كانت أمراضًا خطيرة أو حوادث – أسهل بكثير من تغطية الرعاية الصحية التي تقدم في العيادات الخارجية. إذ ليس هناك من يريد أن يخضع لعملية جراحية أو لعلاج كيماوي دون سبب يستدعي ذلك، فضلًا عن أنه يسهل التحقق من العلاج. صحيح أن المبالغة في وصف الدواء يظل خطرًا قائمًا، إلا أن شركة التأمين يمكنها أن تحدد ما ستتحمله من أدوية لكل مرض. لكن تظل القضية الكبرى وهي الانتقاء؛ فشركة التأمين لا تريد ألا يلتحق ببرامجها سوى المرضى وحسب.

وحتى تتلافي شركات التأمين مشكلة الانتقاء المعاكس، فإن الحيلة هنا تتطلب الانطلاق من تجمع كبير من الأشخاص الذين يكون تجمعهم لسبب آخر غير الصحة، كأن يكونوا مثلًا موظفين لدى شركة كبرى أو عملاء قروض متناهية الصغر أو حاملي بطاقات عضوية ضمن منظمة ما... وتحاول أن تشملهم جميعًا في برامج تأمينها.

وهذا هو السبب الذي دعا مؤسسات التمويل متناهي الصغر للتفكير في طرح منتجات التأمين الصحي، إذ يتوفر لديها تجمع كبير من المقترضين يمكنها أن تقدم لهم المنتجات التأمينية. ونظرًا لأن المشكلات الصحية الخطيرة أحيانًا ما تدفع عملاء القروض متناهية الصغر للتعثر في السداد حتى وإن كانوا قد اعتادوا الانتظام الشديد قبل ذلك، فإنّ توفير التأمين الصحي لهم سوف يصبح أيضًا ولو بقدر بسيط تأمينًا لمؤسسات التمويل

متناهي الصغر. وفوق ذلك، سيكون من السهولة بمكان تحصيل الأقساط من العملاء، نظرًا لأن موظفي القروض يلتقونهم أسبوعيًا بالفعل– بل وفي واقع الأمر، يمكنهم دمج القسط مع القرض.

في العام 2007، طرحت شركة «إس كي إس مايكروفاينانس» (SKS Microfinance)، وكانت عندئذ كبرى مؤسسات التمويل متناهي الصغر في الهند، برنامجًا تجريبيًا للتأمين الصحي تحت اسم «سوايام شاكتي» كان يقدم فوائد تأمينية لرعاية الأمومة والعلاج لدى المستشفيات وضد الحوادث. وقد تم جعله إلزاميًا للمجموعات التي قُدم لها وذلك لتحاشي الانتقاء المعاكس. ولمواجهة احتمالية الغش، تم تحديد سقوف للفوائد وجرى تشجيع العملاء بقوة على الذهاب إلى المستشفيات التي كانت شركة «إس كي إس» تحتفظ معها باتفاقات ثنائية طويلة المدى. ولجعل العرض أكثر جاذبية، كان العملاء الذين يذهبون لتلك المستشفيات تقدم لهم «خدمات تأمين غير نقدية»: إذ لا يتعين عليهم أن يدفعوا أي مقابل طالما أن العلاج الذي يتلقونه هو لمرض يغطيه التأمين - ثم تقوم شركة «إس كي إس» بالدفع مباشرة إلى المستشفيات.

ولدى طرحها للمنتج لأول مرة، حاولت شركة «إس كي إس» جعله إلزاميًا لعملائها من المقترضين. لكن العملاء رفضوه، ولذلك قررت الشركة جعل المنتج إلزاميًا فقط عند تجديد القرض لأول مرة. وكانت النتيجة أن بعض العملاء قرروا ألا يجددوا قروضهم، ومن ثم بدأت «إس كي إس» تخسر عملاء في المنطقة التي كانوا يقدمون فيها برنامج التأمين. وبعد أشهر قليلة، شهدت معدلات التجديد لقروض «إس كي إس» تراجعًا من 60 في المائة إلى حوالي 50 في المائة. وعندما سئلنا من

جانب الرئيس التنفيذي لإحدى المؤسسات المنافسة التي تعمل في التمويل متناهي الصغر عن طبيعة عملنا مع «إس كي إس»، وأخبرناها بأننا نجري تقييمًا للتأثير الناجم عن طرح برامج تأمين صحي ملزمة لعملاء القروض متناهية الصغر، ضحكت وقالت: «يا إلهي، إنني أعرف ذلك التأثير! أينما جعلت «إس كي إس» هذا المنتج إلزاميا، حصلنا على المزيد من العملاء. إن عملاء «إس كي إس» يتركونها وينضمون لمؤسستنا!» لكن حوالي ربع العملاء ممن يرغبون في مواصلة الاقتراض من «إس كي إس» دون القبول ببرنامج التأمين، قد عثروا على ثغرة. فقد دفعوا قرضهم مباشرة قبل نهاية القسط السنوي. وبهذه الطريقة عندما حان وقت تجديدهم للقرض، كانت ما زالت لديهم تغطية، ولهذا لم يكن يتعين عليهم سداد القسط الجديد. وأمام هذه المقاومة، تراجعت «إس كي إس» وقررت جعل المنتج طوعيًا. لكن المنتج الطوعي الذي لا يُقبل عليه سوى عملاء قليلين سوف يصبح مرة أخرى عرضة للانتقاء المعاكس والخطر الأخلاقي. ولذلك شهدت تكلفة التغطية التأمينية لكل عميل زيادة هائلة، مما ألحق خسائر بشركة «آي سي آي سي لومبارد» وهي الشركة التي كانت «إس كي إس» تطرح التأمين نيابة عنها، فطلبت من «إس كي إس» التوقف عن قبول أي طلبات تأمين لعملاء جدد. وقد تعرضت مؤسسات أخرى لمشكلات مشابهة عندما حاولت تقديم برامج مشابهة وذلك في ظل رفض العملاء لإلزامية الالتحاق بالبرامج.

لم يكن التأمين الصحي المصغر هو الشكل الوحيد من التأمين الذي تعترضه الصعوبات. فقد سعى عدد من الباحثين، كان من بينهم «روبرت تاونسند» زميلنا في معهد ماساتشوستس، لقياس تأثير إمكانية الوصول

لبرنامج تأمين بسيط ضد الأضرار التي قد تنجم عن الطقس. ويقدم البرنامج، الذي يشبه إلى حد كبير ذلك الذي تناولناه أعلاه، مبلغًا معينًا من المال عندما يقل مستوى هطول الأمطار عن قدر معين.[(205)] وقد تم تسويق المنتج في منطقتين في الهند – هما ولايتا جوقارات وأندرا براديش – وكلاهما منطقتان جافتان وتتعرضان لموجات جفاف متكررة. وفي كلا المنطقتين، بيع البرنامج من خلال إحدى مؤسسات التمويل متناهي الصغر التي تحظى باحترام كبير وشهرة واسعة. وقد جربت الشركة سُبلًا شتى لطرح وتقديم التأمين للفلاحين، لكن مع ذلك ظلت معدلات التقدم للبرنامج متدنية للغاية؛ ففي أحسن الأحوال، اشترى 20 في المائة من الفلاحين بعض منتجات التأمين، وحتى ذلك المستوى من الطلب على المنتجات لم يحدث إلا عندما قام موظفو مؤسسات التمويل متناهي الصغر ذات الشهرة الواسعة بزيارات مباشرة لهؤلاء الفلاحين للترويج للمنتج. و على الرغم من ذلك، فحتى هؤلاء الذين اشتروا بعض منتجات التأمين فإنما اشتروا قدرًا ضئيلًا للغاية؛ فقد اشترى معظم الفلاحين وثائق تأمين لن تغطي سوى 2 إلى 3 في المائة من خسائرهم في حال لم يهطل المطر.

ما الذي يجعل الفقراء يُعرضون عن التأمين؟

إن أولى الاحتمالات التي تُطرح لتفسير انخفاض الطلب على التأمين هي أن الحكومة قد أفسدت السوق. وهذه هي وجهة النظر التي يسوقها مؤيدو الطلب: عندما يلحق الخلل بالأسواق، فإن اللوم على الأرجح يُلقى على إغراق السوق الذي تمارسه

الحكومة أو المؤسسات الدولية. والحجة التي تقدم هنا هي أنه عندما تحل كارثة ما، فإن الأشخاص الخيرين يهبون من تلقاء أنفسهم لتقديم المساعدة، وبالتالي فليس هناك فعلًا حاجة لدى الناس للتأمين.

صحيح أن المناطق الهندية تتنافس فيما بينها خلال سنوات الرياح الموسمية العاتية حول أيها يتم توصيفها باعتبارها «مناطق متضررة من الجفاف»، نظرًا لأن ذلك يفتح الباب أمامها للحصول على المساعدات الحكومية. فيتم منحها وظائف في مواقع الإنشاءات الحكومية ويوزع على سكانها الغذاء، وهلم جرًّا. إلا أنه ينبغي أن يكون واضحًا أن ذلك لا يعدو أن يكون جزءًا بسيطًا مما يحتاجه الفقراء، وذلك لما يلي: أن الحكومة لا تتدخل إلا في الحالات التي تشهد كوارث واسعة النطاق، وبالتالي فهي لا تفعل ذلك عند نفوق جاموسة أو عندما تدهس سيارة شخصًا ما. بل وحتى معونات الإغاثة التي تقدم لمتضرري الكوارث، في معظم الحالات، تصبح غير كافية إلى حد كبير عند وصولها لأيدي الفقراء.

وثمة احتمال آخر وهو أن الفقراء لا يدركون مفهوم التأمين جيدًا. صحيح أن التأمين يختلف عن معظم العمليات التي اعتاد الفقراء القيام بها، فهو شيء تدفع ثمنه، فيما يحدوك الأمل ألا تضطر لاستخدامه أبدًا. وعندما تحدثنا إلى عملاء «إس كي إس»، التقينا أشخاصًا كثيرين كانوا غاضبين لأن أقساطهم التي دفعوها في التأمين الصحي لم تُرد إليهم رغم أنهم لم يقوموا بأي مطالبات تأمين خلال العام السابق. من المؤكد أنه يمكن شرح مفهوم التأمين على نحو أفضل، لكنّه من الصعوبة أن تتخيل أن أناسًا استطاعوا بعبقرية اكتشاف ثغرة في نظام «إس كي إس» لا يمكنهم فهم المبدأ الأساسي للتأمين. وفي إطار سعيه للترويج

لبرنامج التأمين ضد أضرار الطقس، أجرى «تاونسند» تدريبًا حتى يكتشف من خلاله ما إذا كان الناس يفهمون الكيفية التي يعمل من خلالها التأمين. وأثناء زيارته لكل فلاح، كان مندوب المبيعات يتلو بصوت عال وصفًا موجزًا لمنتج التأمين الافتراضي (تأمين ضد درجة الحرارة) ثم يوجه مجموعة من الأسئلة الافتراضية البسيطة للعميل المحتمل حول متى سوف تدر وثيقة التأمين مالًا. وقد توصل الأشخاص الذين طرحت عليهم للإجابات الصحيحة في ثلاثة أرباع الأسئلة. وليس واضحًا إذا ما كان شخص أمريكي أو فرنسي عادي سوف يحقق نتيجة أفضل بكثير. وبناء على ذلك فليس من قبيل المفاجأة أن المحاولات التي بذلت لجعل منتج تأمين هطول المطر أكثر وضوحًا لم تؤثر في شيء على رغبة الفلاحين في شراء المنتج.[206]

لقد استطاع الفلاحون أن يفهموا الفكرة الأساسية للتأمين والآلية التي يعمل من خلالها، لكنهم ببساطة لم يجدوا فيه ما يجذبهم لشرائه. إلا أن أشياء صغيرة نسبيًا كانت تجعلهم يتأرجحون في قرراتهم، فزيارة منزلية بسيطة، دون بذل أي جهد محدد في التسويق، تزيد نسبة الأشخاص الذين يقبلون على شراء منتج التأمين ضد أضرار الطقس بمضاعفات العدد أربعة. وفي الفلبين، كانت الأسر التي اختيرت عشوائيا لملء مسح رأي أساسي يحتوي أسئلة كثيرة حول الصحة أكثر رجحانًا في الاشتراك في التأمين الصحي في نهاية الأمر مقارنة بالأسر التي لم تملأ المسح الأساسي. وأغلب الظن أن إجابتهم على جميع الأسئلة التي تدور حول المشكلات الصحية التي يحتمل أن تواجههم قد ذكرتهم بما يمكن أن يحدث لهم.[207]

وفي ضوء ما يواجهه الفقراء من مخاطر عالية، لماذا لا

يبدي الفقراء حماسًا أكبر حيال مزايا التغطية التأمينية، حتى في غيبة تلك المحفزات؟

إن المشكلة الرئيسة، في اعتقادنا، هي أنه وبسبب المشكلات التي ذكرناها سابقًا، فإن نمط التأمين الذي يمكن للسوق أن تطرحه لا يغطي الناس إلا ضد السيناريوهات الكارثية. وهذا بدوره يخلق كمًّا كبيرًا من المشكلات.

تمثل المصداقية دائمًا مشكلة عندما يتعلق الأمر بمنتجات التأمين؛ فنظرًا لأن عقد التأمين يلزم الأسرة بالدفع مقدمًا، على أن يسدد لها ما دفعته مستقبلا وفقا لتقدير شركة التأمين، فلابد أن تثق الأسرة في شركة التأمين ثقة كاملة. ففي حالة التأمين ضد أضرار الطقس، كان أعضاء الفريق المكلف بتسويق المنتج يذهبون أحيانًا بصحبة شخص من منظمة «باسيكس»، وهي منظمة يعرفها الفلاحون معرفة جيدة، وأحيانا أخرى يذهبون بمفردهم. وقد تبين لهم أن وجود شخص من «باسيكس» كان له تأثير واضح نوعا ما في معدلات الاشتراك، مما يوحي بأن الثقة تمثل مسألة حيوية في هذا الصدد.

ولسوء الحظ فإن انعدام المصداقية ربما تكون حالة سائدة، وذلك نظرًا لطبيعة المنتجات والطريقة التي تتعامل بها شركات التأمين مع إي احتمالية للغش. وقد قمنا في شتاء 2009 بزيارة بعض عملاء «إس كي إس» الذين كانوا قد قرروا عدم تجديد تأمينهم الصحي. وأفادت إحدى السيدات بأنها قررت عدم التجديد بعد أن رفضت «إس كي إس» أن تسدد عنها قيمة العلاج عندما ذهبت إلى المستشفى شاكية من مرض في المعدة. ولأن وثيقة التأمين لم تكن تغطي سوى الحوادث الفاجعة، فإن ألم المعدة، ومهما كان مبرحًا، لا يدخل

ضمن ذلك. بيد أنه كان من غير الواضح إن كانت قد فهمت الفرق- وعلى أية حال فقد ذهبت للمستشفى وتلقت العلاج. وتحدثت هذه السيدة أيضًا عن امرأة من مجموعة اقتراض أخرى (كما هو حال معظم مؤسسات التمويل متناهي الصغر، فإن «إس كي إس» تقوم بتقسيم عملائها إلى مجموعات) مات عنها زوجها متأثرًا بمرض خطير، إلا أن الوفاة وقعت بعد أن كانت زوجته قد صرفت قدرًا كبيرًا من المال على الأدوية والأطباء. وبعد وفاته، قدمت فواتير هذه التكاليف لشركة التأمين، لكن الشركة رفضت أن تدفع لها قيمة ذلك نظرًا لأنها لم تقض ليلة واحدة في المستشفى. وتعبيرًا عن بالغ استياء هاتين السيدتين من تلك الحادثة، قررت مجموعة كاملة من النساء أن يتوقفن عن دفع أقساطهن. وإذا ما احتكمنا إلى وجهة نظر قانونية محضة، فإن شركة التأمين كانت على حق عندما رفضت دفع قيمة الفواتير. لكن ومن ناحية أخرى، أي شيء آخر يمكن أن يكون أكثر مأساوية مما حدث لتلك السيدة الأخيرة؟

ويواجه التأمين ضد أضرار الطقس كثيرًا من هذه المشكلات نفسها؛ فقد يتعرض المحصول للجفاف وقد يتضور الفلاح جوعًا، إلا أنه طالما كان معدل هطول المطر فوق عتبة محددة في محطة قياس المطر، فإن أحدًا في تلك المنطقة لن يحصل على أي أموال من شركة التأمين. لكن ومع ذلك فهناك الكثير من المناطق المناخية الصغرى؛ ففي أي سنة عندما يكون متوسط هطول المطر في المنطقة أعلى بقليل من حدّ الجفاف، فلابد أن فلاحين كثيرين سيواجهون ظروفًا تجعلهم على حافة الجفاف، وذلك بحسب قوانين الاحتمال. ولن يكون سهلًا على فلاحين يكابدون ظروفًا صعبة أن يقبلوا

بحكم محطة الأرصاد، ولا سيما إذا كان ذلك في بيئة ليس الفساد فيها غريبًا.

والمشكلة الثانية هي مشكلة عدم الاتساق الزمني، التي تناولناها في فصل الصحة. عندما نقرر ما إذا كنا سنشتري أو لا نشتري منتج تأمين، فإن علينا أن نقوم بالتفكير في ذلك الآن (وندفع القسط)، ولكن حصولنا على التعويض، في حال تم ذلك، لن يتحقق إلا مستقبلًا. لقد رأينا بالفعل أن البشر لا يجيدون هذه الطريقة من التفكير على الإطلاق. وتزداد المشكلة صعوبة عندما يكون التأمين ضد حادثة فاجعة؛ فذلك يعني أن التعويض لن يتم في المستقبل وحسب، وإنما في مستقبل بغيض جدًا ولا أحد يرغب بالتفكير فيه فعلًا. وربما يكون عدم الاستغراق في التفكير بشأن توقع هذه الحوادث هو رد فعل وقائي وطبيعي، وهو ما قد يفسر السبب الذي جعل الناس أكثر ميلًا لشراء منتجات التأمين بعد أن اُضطروا للتفكير فيه خلال إجابتهم على أسئلة وردت في استطلاع رأي.

ولهذه الأسباب، فربما لا يصبح التأمين المصغر، في حال تُرك وشأنه، سوق المليار عميل القادمة؛ إذ يبدو أن ثمة أسباب جذرية تجعل معظم الناس لا يشعرون بارتياح كبير حيال منتجات التأمين بأنواعها المطروحة في السوق. لكن من ناحية أخرى، فإنّ الفقراء ولا شك يتحملون مستويات غير مقبولة من المخاطر.

وهكذا يجب أن يكون ثمة دور تتدخل من خلاله الحكومة. لا يعني هذا أنه يتعين على الحكومة أن تحل محل سوق التأمين الخاصة، لكنه وحتى تتاح الفرصة لظهور سوق تأمين حقيقية، فإنه يتعين على الحكومة في أغلب الأحوال أن تتدخل. تستطيع الشركات الخاصة مواصلة بيعها لأنواع التأمين التي ترغب في

بيعها حاليا (تأمين الكوارث في إطار سقف صارم، والتأمين ضد أضرار الطقس، وهلم جرًّا). لكنه في الوقت الراهن، ينبغي للحكومة أن تسدد جزءًا من أقساط التأمين عن الفقراء. ويحضرنا دليل على أن ذلك يمكن أن يؤتي ثماره بالفعل؛ ففي غانا، عندما جرى طرح التأمين ضد أضرار الطقس على الفلاحين مع تخفيض كبير لقيمة الأقساط، أقبل عليه تقريبًا جميع الفلاحين الذين طرح عليهم. ولأن العيش في ظل الخوف من الصدمات السيئة يؤدي بالفقراء إلى تبني برامج تخفيف المخاطر المكلفة، فإن تخفيض أقساط التأمين يمكن أن يؤتي ثماره في شكل مداخيل مرتفعة للفقراء. وفي غانا، كان الفلاحون الذين حصلوا على تأمين رخيص أكثر رجحانًا في استخدام السماد في محاصيلهم من هؤلاء الذين لم يتلقوا ذلك التأمين، وكانوا كنتيجة لذلك أحسن حالًا. وكانت احتمالية تفويتهم لوجبة طعام أقل بكثير.[22] ومع مرور الوقت ربما أمكن إيقاف الدعم الذي تقدمه الحكومة لأقساط التأمين، وذلك عندما يبدأ الناس في معرفة الآلية التي يعمل من خلالها التأمين وتأخذ السوق في النمو. لكن حتى وإن تعذر إيقاف هذا الدعم، نظرًا للمكاسب الهائلة التي يمكن تحقيقها عندما لا يتعين على الفقراء أن يعملوا كمدراء صناديق تحوط لحياتهم، فإن هذا الدعم يبدو مجالًا رائعًا لاستخدام الأموال العامة في تعزيز المنفعة العامة.

Jeemol Unni and Uma Rani, "Social Protection for Informal Workers in Indi Insecurities, Instruments and Institutional Mechanisms," Development and Change 34 (1) (2003): 127–161

Mohiuddin Alamgir, Famine in South Asia: Political Economy of Mass Starvatic ((Cambridge, MA: Oelgeschlager, Gunn and Hain, 1980

(Martin Ravallion, Markets and Famines (Oxford: Clarendon, 19

Seema Jayachandran, "Selling Labor Low: Wage Responses to Productivity Shocks

Developing Countries," Journal of Political Economy 114 (3) (2006): 538–575

Crisis Hitting Poor Hard in Developing World, World Bank Says," World Bank Press Release, 2009/220/EXC, Feb. 12, 2009

Daniel Chen, "Club Goods and Group Identity: Evidence from Islamic Resurgence Durin the Indonesian Financial Crisis," Journal of Political Economy 118 (2) (2010): 300–354

Mauro Alem and Robert Townsend, "An Evaluation of Financial Institutions: Impact c Consumption and Investment Using Panel Data and the Theory of Risk-Bearing," (working paper (2010

B. P. Ramos and A. F. T. Arnsten, "Adrenergic Pharmacology and Cognition: Focus on tl Prefrontal Cortex," Pharmacology and Therapeutics 113 (2007): 523–536; D, Knoch, A. Pascual-Leone, K. Meyer, V. Treyer, and E. Fehr, "Diminishing Reciprocal Fairness by Disrupting the Right Prefrontal Cortex," Science 314 (2006): 829–832; T. A. Hare, C. F. Camerer, and A. Rangel, "Self-control in Decision-Making Involves Modulation of the vmPFC Valuation System." Science 324 (2009): 646–648; A. J. Porcelli and M. R. Delgado, "Acute Stress Modulates Risk Taking in Financial Decision Making," Psychological Science: A Journal of the American Psychological Society/APS 20 (2009): 278–283; and R. van den Bos, M. Harteveld, and H. Stoop, "Stress and Decision-Making in Humans: Performance Is Related to Cortisol Reactivity, Albeit Differently in Men and Women," Psychoneuroendocrinology 34 (2009): 1449–1458

Seema Jayachandran, "Selling Labor Low: Wage Responses to Productivity Shocks i Developing Countries," Journal of Political Economy 114 (3) (2006): 538–575

Nirmala Banerjee, "A Survey of Occupations and Livelihoods of Households in We Bengal," Sachetana, Kolkata (2006), mimeo

Mark Rosenzweig and Oded Stark, "Consumption Smoothing, Migration, and Marriag Evidence from Rural India," Journal of Political Economy 97 (4) (1989): 905–926

Hans Binswanger and Mark Rosenzweig, "Wealth, Weather Risk and the Composition ar Profitability of Agricultural Investments," Economic Journal 103 (416) (1993): 56–78

Radwan Shaban, "Testing Between Competing Models of Sharecropping," Journal c Political Economy 95 (5) (1987): 893–920

Christopher Udry, "Risk and Insurance in a Rural Credit Market: An Empiric Investigation in Northern Nigeria," Review of Economic Studies 61 (3) (1994): 495–526

Paul Gertler and Jonathan Gruber, "Insuring Consumption Against Illness," America Economic Review 92 (1) (March 2002): 51–70

Marcel Fafchamps and Susan Lund: "Risk-Sharing Networks in Rural Philippines Journal of Development Economics 71 (2) (2003): 261–287

Betsy Hartman and James Boyce, Quiet Violence: View from a Bangladesh Village (Sa (Francisco: Food First Books, 1985

Andrew Kuper, "From Microfinance into Microinsurance," Forbes, November 26, 20(

Shawn Cole, Xavier Gine, Jeremy Tobacman, Petia Topalova, Robert Townsend, ar James Vickery, "Barriers to Household Risk Management: Evidence from India," (Harvard Business School Working Paper 09–116 (2009

المصدر ذاته

Alix Zwane, Jonathan Zinman, Eric Van Dusen, William Pariente, Clair Null, Edwa

Miguel, Michael Kremer, Dean S. Karlan, Richard Hornbeck, Xavier Giné, Esther Duflo, Florencia Devoto, Bruno Crepon, and Abhijit Banerjee, “The Risk of Asking: Being Surveyed Can Affect Later Behavior,” Proceedings of the National Academy of Sciences, (forthcoming (2010

7
رجال كابول وخصيان الهند

إقراض الفقراء ... اقتصاد يكتنفه التعقيد (لا ينقصه التعقيد)

تشيع رؤية باعة الفاكهة والخضراوات وهم يقفون بأعداد كبيرة جنبًا إلى جنب على نواصي شوارع المدن في معظم الدول النامية. ويمتلك كل من هؤلاء الباعة (عادة ما يكونون نساء) عربة صغيرة أو مجرد ملاءة من القماش تُفرش فوق الرصيف حيث تُعرض الطماطم والبصل أو أي شيء تصادف أنهن يبعنه. وتشتري البائعات بضاعتهن في الصباح من بائع الجملة، وعادة ما يكون الدفع آجلًا، ثم يَبِعنها خلال النهار، ويسددن له الثمن ليلًا. وأحيانًا ما تكون العربة التي يستخدمنها في حمل الخضراوات وعرضها هي الأخرى مستأجرة لهذا اليوم.

وهذه هي الطريقة التي تعمل بها كثير من الشركات في الدول الغنية أيضًا؛ إذ يحصلون على قرض لرأسمال عامل لإنتاج البضائع وشرائها، ثم يقومون بسداد القروض من الإيرادات. إن ما يلفت النظر هو مقدار ما يسدده الفقراء، مقارنة بالأغنياء. وفي مدينة تشيناي الهندية، عندما تدفع بائعة الفاكهة العادية لتاجر الجملة 1000 روبية (51 دولارًا أمريكيًّا بحسب تعادل القوة الشرائية) ليلًا كثمن للخضراوات التي اشترتها صباحا، فإنها تعطيه 1.04 روبية في المتوسط. إن هناك فائدة قيمتها 4.69 في المائة تُدفع عن كل يوم.[1] ولمعرفة ما الذي يعنيه هذا،

جرِّب العملية الحسابية التالية: إذا اقترضت مائة روبية (5.10 دولار أمريكي بحسب تعادل القوة الشرائية) اليوم وأبقيتها معك حتى الغد، فسوف يتعين عليك أن تسدد 104.6 روبية. فإذا أبقيت هذا المبلغ لأربع وعشرين ساعة أخرى وردتها اليوم التالي، فسوف يتعين عليك دفع روبية. وبعد ثلاثين يومًا، سوف تصبح مدينًا بـ 400 روبية تقريبًا، وبعد سنة سوف يصبح مبلغ الدين 1842459409 روبية (93.5 مليون دولار أمريكي بحسب تعادل القوة الشرائية). إذن فإن المعادل لقرض قيمته 5 دولارات، إذا لم يتم سداده على مدى عام، سوف يخلِّف دَينًا تصل قيمته تقريبًا إلى 100 مليون دولار.

لقد كانت هذه الأسعار شديدة الارتفاع لفوائد القروض هي الدافع الذي دعا مؤسسي التمويل متناهي الصغر (microfinance) للتحرك. فمثلًا، أخبرتنا السيدة «بادماجا ريدي»، الرئيس التنفيذي لـمؤسسة «سباندانا»، وهي إحدى كبريات مؤسسات التمويل متناهي الصغر في الهند، أنها استلهمت فكرة إنشاء «سباندانا» بعد حوار بدأته مع سيدة تعمل في جمع القمامة في مدينة «جونتور» في ولاية أندرا براديش. وقد أدركتْ أنه لو استطاعت جامعة القمامة أن تأتي بمبلغ لشراء عربة واحدة، فقد تصبح في وضع يُمكّنها من شراء «عشرات العربات» خلال بضعة أسابيع مما ستوفره من نقود عندما لا يتعين عليها أن تدفع قيمة الإيجار اليومي للعربة. لكن جامعة القمامة لم يكن لديها ما يكفي من المال لشراء عربة. وتساءلت «بادماجا» مع نفسها، لماذا لا يرغب أحد في إقراض هذه السيدة المال حتى تشتري عربة واحدة؟ وبحسب «بادماجا» فقد أشارت جامعة القمامة إلى أن البنك لن يقرض شخصًا مثلها. كان بوسعها الحصول على قرض من مُقرض أموال

تقليدي (مُرابٍ)، لكن أسعار الفائدة ستكون بالغة الارتفاع لدرجة تجعل الأمر لا يستحق عناء الاقتراض. وفي النهاية، قررت «بادماجا» أن تمنحها قرضًا. وقد سددت جامعة القمامة القرض كاملًا وازدهرت أحوالها. وبعد ذلك مباشرة، أصبح الناس يصطفون طوابير على عتبة باب «بادماجا» طلبًا للقروض، وقررت أن تترك وظيفتها وتنشىء شركة «سباندانا». وبعد ثلاث عشرة سنة، في يوليو 2010، كان لدى «سباندانا» 4.2 مليون عميل حصلوا على قروض، وبلغت محفظة قروضها القائمة 42 مليار روبية.

لا تختلف القصة التي ترويها لنا السيدة «بادماجا» كثيرًا عن تلك التي يَقصها محمد يونس، الذي يعتبر الأب الروحي للتمويل متناهي الصغر في صورته العصرية؛ فالبنوك لا ترغب في الاقتراب من الفقراء. وفي هذا الفراغ البنكي يقفز مقرضو الأموال والتجار الجشعون الذين يتقاضون أسعار فوائد باهظة الارتفاع. إن التمويل متناهي الصغر، في هذا السياق، إنما هو فكرة بسيطة ورائعة. إذ يمكن لشخص ليس من غايته جمع المال من الفقراء أن يدخل السوق، ويتقاضى من الفقراء الفائدة التي تكفل له الاستمرار من الناحية المالية، وربما أمكنه أن يحقق ربحًا مقبولًا، لكن ليس أكثر من ذلك. ومن خلال مفعول المراكمة، يمكن لانخفاض طفيف في سعر الفائدة أن يحدث تحولًا في حياة العملاء. وانظر مثلًا لباعة الفاكهة؛ تخيل أنهم يستطيعون الحصول على قرض قيمته ألف روبية (51 دولار أمريكي بحسب تعادل القوة الشرائية)، حتى ولو كان بفائدة باهظة نسبيا، ولتكن 10 في المائة شهريًا. سيكون بوسعهم الآن شراء الخضراوات نقدًا، بدلًا من شرائها بالأجل. وفي شهر واحد، سوف يوفر كل منهم أربعة آلاف روبية

(203 دولار أمريكي بحسب تعادل القوة الشرائية) كانت تُدفع في شكل فوائد لتاجر الجملة، أي ما يكفي ويزيد لسداد قيمة القرض لوكالة التمويل متناهي الصغر. وهكذا يمكنهم أن يُنمّوا أعمالهم وينجوا من مخالب الفقر في غضون شهور، ولو نظريًا على الأقل.

لكن حتى هذه النظرية البسيطة تثير تساؤلات. إن هناك كثيرًا من باعة الفاكهة بالجملة في تشيناي، فلماذا لم يقرر أحدهم أو مقرض مال رائد أن يُخفض قليلًا من سعر الفائدة التي يتقاضها من النساء؟ إن مثل ذلك الشخص كان بوسعه أن يستحوذ على السوق كاملة، ويحقق هامش ربح معقولًا في الوقت نفسه. ولماذا كان يتعين على باعة الفاكهة الانتظار حتى يظهر أشخاص مثل محمد يونس أو «بادماجا ريدي»؟

بهذا المعنى، فإن مؤيدي التمويل متناهي الصغر يُظهرون تواضعًا أكثر مما ينبغي: فلا بد أن ما يفعلونه يفوق مجرد إدخال عنصر المنافسة في مجال كان يسوده الاحتكار. لكنهم ومن ناحية أخرى، ربما يكونون أيضًا متفائلين أكثر مما ينبغي بقدرة القروض الصغيرة على انتشال الناس من براثن الفقر. وبالرغم من كل الحكايات الفردية حول باعة الفاكهة الذين يتحولون إلى تجار كبار للفاكهة وهي حكايات يمكن للمرء أن يجدها على العديد من مواقع الإنترنت الخاصة بمؤسسات التمويل متناهي الصغر، فما زال هناك الكثير من باعة الفاكهة ممن لا يزالون فقراء في تشيناي. وهناك كثير منهم لا يقترضون من مؤسسات التمويل متناهي الصغر، بالرغم من وجود الكثير من هذه المؤسسات في مدينتهم. فهل السبب هو أنهم يرفضون بطاقات خروجهم من الفقر، أو أن التمويل متناهي الصغر لم يصل إلى مستوى المعجزة التي تُحكى لنا عنه؟

إقراض الفقراء

قليلة للغاية هي الأسر الفقيرة التي تحصل على قروض من مؤسسات إقراض رسمية مثل بنك تجاري أو جمعية تعاونية. وتكشف دراسة أجريناها في أودايبور في ريف الهند، أن ثلثي الفقراء تقريبًا حصلوا على قرض. ومن هؤلاء، كان هناك 23 في المائة حصلوا على هذه القروض من شخص تجمعهم به صلة قربى، و18 في المائة من مقرض أموال، فيما حصل 37 في المائة عليها من صاحب متجر، ولم يحصل سوى 6.4 في المائة عليها من مصدر رسمي. ولا يعود السبب في تدني حصة القروض البنكية إلى تعذر الوصول إلى البنوك، وذلك لأن نمطًا مشابهًا قد وجد في حيدر أباد وهي منطقة حضرية، حيث تقترض الأسر التي تعيش على أقل من دولارين في اليوم بالأساس من مقرضي أموال (52 في المائة) أو أصدقاء أو جيران (24 في المائة) أو أفراد العائلة (13 في المائة). ولم تتجاوز القروض البنكية التي حصلوا عليها نسبة 5 في المائة. وفي قاعدة البيانات التي تضم الثماني عشرة دولة، وجد أن أقل من 5 في المائة من فقراء القرى قد حصلوا على قرض بنكي، فيما فعل ذلك أقل من 10 في المائة من فقراء المدن.

يميل الاقتراض من المصادر غير الرسمية لأن يكون مكلفًا. وفي دراسة أودايبور، فإن هؤلاء الذين يعيشون على أقل من 99 سنتًا في اليوم يدفعون في المتوسط 3 في المائة شهريًا (وهو ما يساوي معدلًا سنويًا قدره 57 في المائة) للإقراض الذي يحصلون عليه من مصادر غير رسمية. وحتى ديون بطاقات الائتمان في الولايات المتحدة، المعروفة بالارتفاع الشديد في كلفتها، فإنها لا

تصمد عند المقارنة مع الاقتراض من المصادر غير الرسمية. إذ يبلغ سعر الفائدة في بطاقة الائتمان العادية لبنك أمريكا حوالي 20 في المائة سنويًا. أما هؤلاء الذين ينفقون ما بين 99 سنتًا وبين دولارين في اليوم لكل شخص فيدفعون أقل من ذلك بقليل: 3.13 في المائة شهريًا. وهناك سببان لهذا الفرق في أسعار الفائدة. أولًا، إن الأشخاص الأقل فقرًا بنسبة طفيفة يقل اعتمادهم على مصادر الاقتراض غير الرسمية فيما يزيد اعتمادهم على المصادر الرسمية مقارنة بالأشخاص مدقعي الفقر، فضلًا عن أن المصادر الرسمية تكون أرخص. لكن ثانيًا، يُرجح أن تكون أسعار الفائدة التي تتقاضاها المصادر غير الرسمية أعلى بالنسبة للفقراء منها بالنسبة لمن هم أقل فقرًا. وينخفض متوسط سعر الفائدة في حال كان الاقتراض من مصدر غير رسمي بنسبة 0.4 في المائة شهريًا بالنسبة لكل هكتار إضافي من الأرض التي يمكلها الشخص الذي يتقدم للحصول على القرض.

وتتباين أسعار الفائدة من قطاع لآخر ومن دولة لأخرى، لكن المحصلة النهائية دائمًا هي ذاتها: إن أسعار الفائدة السنوية التي تتراوح ما بين 40 إلى 200 في المائة (أو حتى أعلى من ذلك) تمثل المعدلات الطبيعية، وإن الفقراء يدفعون أكثر مما يدفع الأغنياء. وهكذا فإن النتائج المترتبة على حقيقة أن هناك أشخاصًا كثيرين يقترضون بأسعار الفائدة هذه تعتبر نتائج صاعقة للغاية. فهناك الملايين من الأشخاص الذين يرغبون في الاقتراض بسعر فائدة يتمنى المدخر الأمريكي العادي لو استطاع أن يقرض أمواله به. ولماذا لا يُهرع المستثمرون إليهم بأكياس المال؟

ولا يعود ذلك إلى انعدام المحاولات في هذا الصدد.

فمنذ ستينات القرن المنصرم وحتى أواخر ثمانينات القرن نفسه، أطلقت كثير من الدول النامية برامج إقراض تحظى برعاية حكومية، وعادة بأسعار فائدة مدعمة، وتستهدف فقراء القرى. فمثلًا، في الهند وبداية من العام 1977، كان يتعين على كل بنك أن يفتح أربعة أفرع إضافية في مناطق ريفية لا يوجد بها بنوك في مقابل كل فرع يفتحه في مدينة من المدن. وفوق ذلك، كانت التوجيهات التي تصدر للبنوك تفيد بأن عليها أن تقرض 40 في المائة من محافظها إلى «القطاع ذي الأولوية»: مثل الشركات الصغيرة والزراعة والتعاونيات وما شابه. وقد أوضح كل من «روبين برجس» و«روهيني باند» أنه أينما فُتحت المزيد من أفرع البنوك نتيجة لهذه السياسة، كانت معدلات الفقر تتناقص على نحو أسرع.[2]

لكن المشكلة هي أن برامج الإقراض الإلزامية لم تؤت ثمارها على النحو المنشود كبرامج إقراض. فقد بلغت معدلات التعثر في السداد بين المقترضين مستويات كبيرة (40 في المائة خلال ثمانينات القرن المنصرم). وكانت عملية الإقراض تدفعها على الأغلب أولويات سياسية أكثر مما تدفعها الحاجة الاقتصادية (كانت كثير من القروض تمنح للفلاحين قبيل الانتخابات في المناطق التي يُتوقع أن تكون المنافسة فيها محتدمة).[3] وكانت الأموال تصل في نهاية المطاف على الأغلب لأيدي النخبة المحلية. وحتى دراسة «برجس» و«باند» الداعمة لذلك عمومًا خلصت إلى أن زيادة مداخيل الفقراء بمقدار روبية واحدة إنما يكلف أكثر من روبية واحدة عند فتح أفرع البنوك. وفوق ذلك، أشارت دراسات لاحقة أن المناطق التي فُتح بها أفرع بنوك أكثر ربما تصبح على المدى الطويل أشد فقرًا.[4] وفي

العام 1992، وفي خضم موجة الإصلاح الاقتصادي في الهند نحو اقتصاد السوق، تم إسقاط المطلب الخاص بفتح أفرع بنكية في المناطق الريفية، وأصبح ثمة توجه مشابه نحو تقليص الدعم الحكومي لبرامج الإقراض العامة في معظم الدول النامية.

وربما يُعزى فشل تجربة البنوك الاجتماعية إلى أن الحكومة لا ينبغي لها أن تتدخل في عملية الإقراض المدعَّم. فالسياسيون لا يستطيعون مقاومة الإغراء الذي يمثله استخدامهم للقروض كعطايا وهبات، وليس هناك هبة أفضل من قرض ليس على المرء أن يسدده. ولكن لماذا لا يرغب مسؤولو البنوك الخاصة في إقراض رواد الأعمال الصغار؟ فإذا كانوا مستعدين لدفع حوالي 4 في المائة شهريًا، وهو سعر فائدة يساوي أضعاف ما يحققه البنك من قرضه العادي، أليس من المنطق أن يحاولوا إقراضهم؟ وإذا كانت بعض مواقع الشبكة العنكبوتية في الولايات المتحدة أصبحت تتيح للمقرضين المحتملين الآن في الدول الغنية أن يُقرضوا رواد الأعمال في الدول الفقيرة، فهل يعني ذلك أنهم أدركوا أخيرًا شيئًا فات الجميع؟

أو بدلًا عن ذلك، ربما يكون ثمة شيء يستطيع مقرضو الأموال غير الرسميين فعله ولا تستطيعه البنوك. فأي شيء ذلك إذن؟ ولماذا يكون إقراض الأكثر غنى من الناس أرخص؟

إقراض الفقراء ... اقتصاد يكتنفه التعقيد

وأحد التفسيرات المتعارف عليها التي تُقدم للسبب الذي يضطر البعض للقبول بأسعار فائدة عالية هو أنهم على الأرجح سوف يتخلفون عن السداد. وهذه مسألة حسابية بسيطة؛ فإذا كان لابد لمقرض الأموال أن

يسترد 110 روبية في المتوسط مقابل كل مائة روبية يقرضها وذلك حتى يضمن استمراريته في العمل (فمثلًا، لأن تلك هي تكلفة أمواله)، فإنه يمكنه أن يتقاضى فائدة قدرها 10 في المائة في حال لم يتعثر أحد من المقترضين في السداد. لكن إذا تخلف نصف المقترضين عن السداد، فعندئذ سيتعين عليه أن يسترد 2 روبية على الأقل من نصفهم الذي يسدد بالفعل ،ولهذا فإنه يتقاضى سعر فائدة إجمالي بمقدار 120 في المائة. إلا أن معدلات تخلف المقترضين عن سداد القروض غير الرسمية، على النقيض من تلك التي يتم الحصول عليها عبر بنوك الإقراض التي تحظى برعاية الحكومة، ليست بالغة الارتفاع. فقد يتم سداد بعض تلك القروض مع بعض التأخير، لكن عدم سدادها نهائيًا هو أمر نادر الحدوث في واقع الأمر. وقد كشفت دراسة شملت مقرضي الأموال في المناطق الريفية في باكستان أن متوسط التخلف عن السداد بين المقترضين لا يتجاوز 2 في المائة، بالرغم من أن متوسط سعر الفائدة الذي يتقاضاه المقرضون كان يبلغ 78 في المائة.[5]

والمشكلة هي أن المعدلات المتدنية للتخلف عن السداد لا تحدث من تلقاء ذاتها بأي حال؛ وإنما تتطلب جهدًا جادًا من جانب المقرض. فتنفيذ عقود الإقراض ليس بالمهمة السهلة أبدًا. فإذا سُمح للمقترض أن يبدد إيرادات القرض، أو تعرض على نحو ما لحظ عاثر ولم تعد لديه سيولة كافية، فلن يكون هناك ما يسترده المقرض. وفي تلك النقطة، لن يكون هناك إلا القليل الذي يمكن للمقرض فعله حتى يسترد قرضه. ومن هنا، فإن هذا يغري المقترض بأن يحتال للأمر ويتظاهر بأنه لا يملك مالًا حتى وإن كان لديه المال، وهو ما يزيد الوضع

سوءًا أمام المقرض. وإذا سُمح لذلك أن يمر بلا رادع، فإن المقرض لن يسترد قرضه أبدًا، حتى وإن نجح مشروع المقترض في الواقع.

إن الطريقة التي يحمي بها المقرضون أنفسهم حول العالم من التخلف المتعمد عن السداد هي مطالبتهم بعربون، كضمان إضافي، أو ما يسمى أحيانا بإسهام تعزيزي، وهي جزء من رأس مال المشروع الذي يأتي من جيب رائد الأعمال. وإذا تخلف المقترض عن سداد القرض، فيمكن للمقرض أن يعاقبه على ذلك باحتجاز مبلغ الضمان. وكلما زاد المبلغ الذي يخاطر به المقترِض، قلَّ ما يغريه بالاستيلاء على الأموال المقترَضة. لكن هذا يعني أنه كلما زاد ما يتعهد به المقترض، زادت قيمة القرض الذي يستطيع أن يمنحه إياه المقرض. وهكذا تصبح لدينا تلك القاعدة المألوفة (على الأقل قبل أيام الازدهار التي كانت قروض الرهن العقاري تُمنح خلالها بلا ضمانات) حيث يرتبط حجم القرض بمقدار المال الذي يحتفظ به المقترض بالفعل. وكما يقول الفرنسيون: «لا تُقرض إلا الأغنياء».

وهذا يعني أن المقترضين الأشد فقرًا سوف يقترضون مبالغ أقل لكن ذلك في حد ذاته، لا يوضح الأسباب التي تجعل الفقراء يدفعون أسعار فائدة عالية أو تجعل البنوك ترفض إقراضهم. إلا أن ثمة شيئًا آخر يظهر هنا. فحتى يتمكن المقرض من تحصيل قروضه، فإنه يتعين عليه أن يُلمَّ بأشياء كثيرة حول المقترض، ومن هذه الأشياء معلومات يريد المقرض أن يتبينها قبل أن يقرر الإقراض من قبيل ما إذا كان المقترض جديرًا بالثقة. وهناك أشياء أخرى، مثل المكان يُوجد فيه المقترض وطبيعة عمله، يمكنها أن تساعده على تحصيل القرض في حال طرأت مشكلة. وربما يرغب المقرض أيضًا في

أن تكون عينُه على المقترض، فيقوم بزيارته من حين لآخر حتى يطمئن قلبه إلى أن المال يُستخدم حسبما تعهد المقرض ويدفع المشروع صوب الوجهة المنشودة إذا لزم الأمر. لا شك أن كل هذه الجهود تتطلب وقتًا، والوقت مثل المال. ولذلك يجب رفع سعر الفائدة حتى يغطي كلفتها.

وفوق ذلك، فإن كثيرًا من هذه المصروفات لا تتلاءم وحجم القرض. فليس هناك من سبيل لتجنب جمع بعض المعلومات الأساسية حول المقترض، حتى وإن كان القرض صغيرًا جدًا. وكنتيجة لذلك، فكلما قل حجم القرض، زادت تكاليف المراقبة والتدقيق باعتبارها جزءًا من حجم القرض، ولأن هذه التكاليف يجب أن تغطيها الفوائد المحصَّلة، فسوف ترتفع أسعار الفائدة.

ولزيادة الطين بلة، فإن ذلك ينشئ ما يسميه الاقتصاديون «الأثر المضاعف». فعندما يرتفع سعر الفائدة، يصبح لدى المقترض مزيد من الأسباب التي تدفعه للبحث عن طريقة تجنبه سداد القرض. وهو الأمر الذي يستوجب فرض رقابة على المقترضين ومتابعتهم بدقة أكبر، مما يزيد من تكاليف الإقراض. وهذا يدفع بدوره بسعر الفائدة لأعلى أكثر وأكثر، ويتطلب تدقيقًا أكبر وهكذا دواليك. إن الضغوط الصاعدة تتكاثر من تلقاء نفسها، تجعل أسعار الفائدة ترتفع بشدة على نحو مفاجئ. أو وكما يحدث غالبًا في الواقع العملي، فربما يقرر المقرض أنه لا فائدة ستعود عليه من إقراضه الفقراء؛ فقروضهم ستكون صغيرة الحجم ولن تستحق عناء منحها.

وعندما نفهم ذلك، فسوف تسير أمور كثيرة على ما يرام. ونظرًا لأن العائق الأساسي أمام الإقراض للفقراء هو التكلفة التي يتحملونها لقاء ما يجمعونه من

معلومات حولهم، فإنه يصبح منطقيًا عندئذ أن يقترضوا غالبًا من أشخاص يعرفونهم بالفعل مثل جيرانهم أو شركاتهم أو الأشخاص الذين يعملون معهم بالتجارة أو أحد مقرضي الأموال المحليين، وهو ما يحدث بالضبط. وبالرغم مما يبدو عليه ذلك من غرابة، فإن هذا التركيز على تنفيذ العقد قد يدفع الفقراء أيضًا للاقتراض ممن لديهم القدرة على إلحاق الضرر بهم حقا إذا ما تخلفوا عن السداد، نظرا لأن مثل هؤلاء المقرضين لن يتعين عليهم أن ينفقوا وقتًا طويلًا على مراقبة المقترضين (ولن يجرؤ المقترضون على التهرب)، فضلًا عن أن القروض ستكون أرخص. وخلال الستينات والسبعينات من القرن المنصرم، كان الكثير من مقرضي الأموال يسمون «كابوليوالاس» أي (رجال من كابول) – وهم رجال طوال القامة يرتدون ملابس أفغانية ويُعلقون على أكتافهم حقائب من القماش وينتقلون من منزل إلى منزل، متظاهرين بأنهم يبيعون فاكهة ومكسرات مجففة، فيما هم في واقع الأمر يستخدمون ذلك كستار لتنفيذ عمليات الإقراض. ولكن لماذا لا يستطيع أن يقوم بعملية الإقراض تلك شخص محلي؟ إن الإجابة الأكثر رجحانًا هي أن هؤلاء الرجال معروفون بالشراسة وقوة الشكيمة، وهي صورة نمطية تدعمها قصة يدرسها كل أطفال المدارس في البنغال في كتبهم المدرسية، وفيها يقتل الرجل القادم من كابول صاحب القلب الطيب والطباع العنيفة في آن معًا، شخصًا كان يحاول خداعه. وهذا هو المنطق ذاته الذي يفسر السبب الذي جعل عصابات المافيا في الولايات المتحدة تصبح «الملاذ الأخير للاقتراض» لدى الكثيرين.

وثمة نموذج آخر أكثر غرابة يصور مدى التأثير الذي يحدثه التهديد وهو ما يمكن تَلَمُسه في تقرير أوردته

صحيفة «صانداي تليجراف» في لندن، في 22 أغسطس ، تحت عنوان "Pay Up-or We Will Send the Eunuchs to See You". أو «سدد ما عليك وإلا سوف نرسل لك الخصيان.»[6] ويشير التقرير إلى أن مُحصِّلي الديون في الهند يستغلون حالة قديمة من التحامل المجتمعي حيال قيام الخصيان بجمع الديون ممن يتخلفون لفترات طويلة عن السداد. فلأن الناس كانوا يعتقدون بأن رؤيتهم للأعضاء التناسلية لأحد الخصيان قد تجلب لهم النحس، فقد كان المقرضون يطلبون من الخصيان الذهاب إلى منزل الشخص المتخلف عن السداد وتهديده بأنهم سوف «يظهرون له أعضاءهم» إذا ما ظل على عدم تعاونه.

ويسهم ارتفاع تكلفة جمع المعلومات حول المقترض أيضا في تفسير السبب الذي يجعل المنافسة حتى في ظل وجود العديد من مقرضي الأموال ضمن القرية الواحدة، لا تؤدي إلى خفض سعر الإقراض. فعندما يتحمل أحد مقرضي الأموال تكلفة تقييمه لحالة المقترض، وعندما يستطيع المقترض أن يحقق لنفسه سمعة طيبة، فإن تخلي أحدهما عن الآخر يصبح أمرًا صعبًا. فإذا لجأ المقترض لمقرض آخر، فسوف يتعين على المقرض الجديد القيام بعملية الفحص والتقصي مرة أخرى، وهو أمر مكلِّف ويؤدي لمزيد من الارتفاع في أسعار الفائدة. وفوق ذلك، سيصبح هذا العميل الجديد مثار ريبة المقرضين وشكوكهم؛ فما الذي يجعل شخصًا يرغب في إنهاء علاقة قائمة، ولاسيما عندما يكون ذلك عالي الكلفة؟ وبهذا سيكون مقرض الأموال أشد حذرًا، وهو ما قد يرفع أسعار الفائدة أكثر. وهكذا ورغم أن المقرضين يحظون بحرية اختيار واضحة، فإن المقترضين يتقيدون نوعًا ما بالمقرض الذي يعرفونه

بالفعل، وهو أمر يمكن لمقرضي الأموال استغلاله لمصلحتهم في رفع أسعار الفائدة.

ويفسر ذلك أيضا السبب الذي يجعل البنوك تحجم عن إقراض الفقراء. فمسؤولو البنوك ليسوا في وضع يمكنهم من تنفيذ عملية الفحص والتقصي اللازمة؛ فهم لا يقيمون في القرى، ولا يعرفون هؤلاء الأشخاص، ويتم تدويرهم على المناطق بشكل دوري. والبنوك المحترمة ليست في وضع يمكنها من التنافس مع «رجال كابول»؛ إذ لا يمكنهم بسهولة إطلاق التهديدات بكسر أرجل الأشخاص أو حتى بإرسال الخصيان إليهم. وقد تعرض الفرع الهندي من «سيتي بنك» لمشكلات كبيرة عندما تبين أنه استعان بخارجين على القانون لتهديد المقترضين الذين لم يسددوا قروض السيارات. ولا يعتبر اللجوء للمحاكم خيارًا متاحًا هو الآخر؛ إذ أفادت المفوضية القانونية للهند في عام 1988 أن 40 في المائة من قضايا تسييل أصول (لمقترضين أفلسوا) ظلت معلقة لأكثر من ثماني سنوات.[7] وإذا أمعنت النظر فيما يعنيه ذلك من وجهة نظر المقرضين، فسوف تجدهم يدركون أنهم حتى وإن كانوا على يقين من كسب قضاياهم ضد الشركة المتعثرة، فلن يستطيعوا الاستحواذ على الأصول المتعهد بها إلا بعد سنوات عديدة (وهو ما يمنح المقترض فرصًا كثيرة لتحويل الأصول). ومن وجهة نظر المقرضين، فإن هذا يعني لهم بطبيعة الحال أن قيمة الأصول المملوكة للمقترض سوف تتدنى كثيرًا عما كانت عليه عند الحصول على القرض. وقد أوضح لنا «ناتشيكت مور»، وكان عندئذ أحد نواب الرئيس في بنك (ICICI) الهندي، ذات مرة أن الطريقة التي توصل إليها لجعل الفلاحين يسددون قروضهم الزراعية كانت طريقة ذكية. إذ كان قبل صرفه

لكل قرض، يطلب منهم شيكا مصرفيا آجل الدفع بنفس المبلغ. وكانت الرؤية الرائعة وراء ذلك هي أنه في حال لم يسدد الفلاح القرض، فسوف يكون باستطاعة البنك أن يرسل الشرطة لتحصيل مبلغ الشيك، وذلك لأن عدم الوفاء بشيك يعتبر جرمًا جنائيًا. وقد ظلت هذه الطريقة تحقق الهدف المنشود لفترة، إلا أنها بدأت بعد ذلك تضعف. وعندما أدرك رجال الشرطة أن مئات الشيكات المرفوضة التي يتعين عليهم متابعتها قد تراكمت لديهم، راحوا يخبرون البنك على نحو مهذب بأنهم غير مخولين القيام بمثل هذا العمل في الحقيقة.

وحتى عندما تتمكن البنوك من استرداد أموالها، فإن ذلك قد يأتي بنتائج عكسية؛ فالبنوك لا ترغب في عناوين صحفية تقرنها بعمليات «انتحار الفلاحين». وحتى يزداد الطين بلة نجد مسؤولي الحكومات يميلون لشطب القروض المستحقة ولاسيما عند اقتراب موسم الانتخابات. وفي ضوء كل ما سبق، فليس من قبيل المفاجأة أن تفضل البنوك النأي بنفسها عن إقراض الفقراء تمامًا، وأن تترك المجال لمقرضي الأموال. إلا أنه على الرغم من الميزة التي يحظى بها مقرضو الأموال في استرداد أموالهم، فإنهم يدفعون أكثر للحصول على الأموال التي يقرضونها مقارنة بالبنوك. وذلك لأننا نقدم مدخراتنا راضين إلى البنك لحفظها في مكان آمن حتى وإن كان يدفع لنا فوائد أقل أو حتى لا يدفع فوائد على الإطلاق، لكن أناسًا قليلين سوف يفكرون في إيداع مدخراتهم لدى مقرضي الأموال. وإلى جانب التأثير المضاعف والسلطة الاحتكارية التي يحظى بها غالبًا مقرضو الأموال، فإن ذلك يفسر السبب الذي يجعل الفقراء يواجهون مثل هذه الأسعار العالية للفوائد.

إن الابتكار الذي أتى به أشخاص مثل محمد يونس و«بادماجا ريدي»، عندئذ، لم يكن مجرد فكرة الإقراض للفقراء بأسعار فائدة أكثر احتمالاً، وإنما تجاوز ذلك إلى كيفية وضع هذه الفكرة موضع التطبيق.

أفكار صغيرة لبرنامج كبير

انطلاقًا من بداياته المتواضعة في منتصف سبعينات القرن المنصرم في بنجلاديش مع لجنة المساعدات التأهيلية البنجلاديشية (المعروفة عالميا باسم منظمة «براك») وبنك «جرامين»، فقد بات الإقراض متناهي الصغر الآن ظاهرة عالمية. فقد استفاد منه ما يتراوح بين 150 و 200 مليون مقترض، معظمهم من النساء، وأصبح متاحًا أمام كثيرين غيرهم. وأحيانًا ما يوصف، وكأنه شخصية في أسطورة يونانية، باعتباره وحشًا له حلمتان – هما المهمة الربحية والمهمة المجتمعية – وبجميع الآراء، فقد حقق نجاحًا مذهلًا على كلا الجبهتين. فمن ناحية، جاءت جائزة نوبل للسلام التي منحت لمحمد يونس وبنك جرامين، تتويجًا لسلسلة الجوائز العامة التي حصل عليها؛ لكن ومن ناحية أخرى، فقد جاء الاكتتاب العام على «كومبارتاموس»، وهي مؤسسة مكسيكية كبيرة تختص في التمويل متناهي الصغر، في ربيع العام 2007 انتصارًا (مثيرا للجدل) للجانب التجاري. فقد جمع الاكتتاب على «كومبارتاموس» ما قيمته 467 مليون دولار، بالرغم من لفته الانتباه أيضًا إلى أسعار الفائدة التي تتقاضاها وتزيد عن 100 في المائة. (وكان يونس قد أعرب صراحة عن استيائه، متهمًا الرؤساء التنفيذيين في كومبارتاموس بأنهم المرابون الجدد، لكن هناك مؤسسات تمويلية أخرى شبيهة تحذو حذوهم فعلًا:

ففي يوليو 2010، جمع الاكتتاب العام لمؤسسة «إس كي إس مايكروفينانس»، وهي كبرى مؤسسات التمويل متناهي الصغر في الهند، ما قيمته 354 مليون دولار أمريكي.)

ويستطيع المرء أن يدرك السبب الذي جعل يونس ربما لا يحب أن يقترن عمله بالمراباة، لكن الإقراض متناهي الصغر بمعناه العام (الحسن) هو عملية إقراض أموال أعيد اختراعها لتلبي غايات مجتمعية. ومثلما هو حال مقرضي الأموال التقليديين، فإن مؤسسات التمويل متناهي الصغر تعتمد على قدرتها في متابعة العميل متابعة حثيثة، لكنها تفعل ذلك جزئيًا عبر إشراكها لمقترضين آخرين يتصادف أنهم يعرفون العميل. ويشمل العقد العادي لمؤسسة تمويل متناهي الصغر منح قروض لمجموعة من المقترضين، يتحمل كل منهم المسؤولية عن قروض الآخرين، ثم يتولد لدى كل منهم الحرص على قيام الآخرين بسداد قروضهم. وتفترض بعض المؤسسات من المقترضين أن يعرف بعضهم بعضًا عندما يأتون للاقتراض، فيما تجمع بينهم مؤسسات أخرى عبر تنظيم اجتماعات أسبوعية يحضرونها. إن هذا اللقاء الأسبوعي في حد ذاته يساعد على أن يتعارف العملاء فيما بينهم بشكل أفضل وتصبح لديهم رغبة أكبر في مد يد العون لمن يواجه منهم صعوبات مؤقتة.[8]

ومثلما يفعل مقرضو الأموال، فإن مؤسسات التمويل متناهي الصغر تتوعد عملاءها الذين يتخلفون عن السداد بالتوقف عن إقراضهم مستقبلًا، بل ولا تتردد في الاستعانة بعلاقاتها داخل الشبكات الاجتماعية في القرية لممارسة الضغوط على المقترضين المخالفين. وعلى العكس من مقرضي الأموال، فإن سياساتهم

الرسمية هي عدم التهديد مطلقًا باللجوء للقوة.[9] إلا أنه يبدو أن الشعور بالخزي كافٍ. وقد التقينا في حيدر أباد مقترضة كانت تكابد لسداد قروض حصلت عليها من عدة مؤسسات تمويل متناهي الصغر. وقالت إنها لم تتأخر قط عن قسط واحد، حتى وإن ترتب على ذلك أن تقترض المال من أبنائها أو تقضي يومًا دون طعام؛ إذ كانت كارهة لفكرة أن يأتيها أخصائي الإقراض حتى باب منزلها ويسبب لها الحرج أمام جيرانها جميعًا.

وفي حين تختلف مؤسسات التمويل متناهي الصغر بوضوح عن مقرضي الأموال التقليديين في كونها تزيل أشكال المرونة كلها تقريبًا، فإن مقرضي الأموال يمنحون المقترضين حق الاختيار في آلية الاقتراض وآلية السداد– فبعضهم قد يسدد مرة واحدة أسبوعيًا، فيما يسدد آخرون كلما توفر المال في أيديهم، بينما يكتفي غيرهم بدفع الفائدة حتى يصبحوا جاهزين لسداد كامل المبلغ. أما العميل لدى مؤسسة من مؤسسات التمويل متناهي الصغر، وعلى النقيض من ذلك، فيتعين عليه عادة أن يسدد مبلغًا ثابتًا أسبوعيًا، وذلك بعد أسبوع من استلام القرض، وعادة ما يظل هذا المبلغ ثابتًا فيما يخص القروض الأولى على الأقل. وفوق ذلك يتعين على المقترض أن يقوم بالسداد خلال الاجتماع الأسبوعي، وهو اجتماع يُعقد في موعد ثابت لكل مجموعة. وميزة ذلك هو أن تسجيل المبالغ المدفوعة يصبح سهلًا للغاية؛ إذ يتعين على موظف القروض أن يحصي عدد الحضور ليتأكد إن كان قد تسلم إجمالي المبلغ الذي يفترض أن يُحصِّله من تلك المجموعة، وإذا حدث ذلك، وهو الأمر المعتاد دائما، فيمكنه إنهاء الاجتماع واستقبال المجموعة التالية. وتتيح هذه الطريقة لموظف القروض أن يُحصِّل الدفعات

المسددة مما يتراوح بين 100 إلى 200 شخص يوميًا، فيما يتعين على مقرض الأموال التقليدي أن يعيش رهن الانتظار وهو لا يعرف متى ستأتيه أمواله. وفوق ذلك، ونظرًا للبساطة الشديدة للعملية، فلا يتعين أن يكون موظف القروض على قدر كبير من التعليم أو التدريب، وهو ما يقلص التكلفة أيضًا. وبالإضافة إلى ذلك، يحصل موظفو القروض على رواتبهم وفقًا لعقود تحفيزية تصاعدية، وذلك بناء على العملاء الجدد الذين يستقطبهم وتأكده من أن الجميع يسددون ما عليهم.

إن كل هذه الأمور المبتكرة تسهم في خفض التكاليف الإدارية للإقراض، التي، وكما أسلفنا في هذا الكتاب، تتضخم بفعل الأثر المضاعف وتجعل إقراض الفقراء عملية باهظة الكلفة. وهذه هي الآلية التي تنتهجها مؤسسات التمويل متناهي الصغر في جمعها للأموال في جنوب آسيا عبر إقراض الفقراء بأسعار فائدة تتراوح حول 25 في المائة سنويا، فيما يتقاضى مقرضو الأموال المحليين عادة أسعار فائدة تتراوح ما بين ضعفي وأربعة أضعاف ذلك. وترتفع أسعار الفائدة في مناطق أخرى من العالم (وأحد التفسيرات المحتملة لذلك هو أن رواتب موظفي القروض أعلى)، وتزيد أحيانًا حتى عن 100 في المائة سنويا، لكنها تظل أدنى بكثير مقارنة بالبدائل الأخرى المتاحة أمام الفقراء. وفي المناطق الحضرية في البرازيل، مثلا، تطرح مؤسسات التمويل متناهي الصغر قروضها بسعر فائدة يتراوح حول 4 في المائة في الشهر (60 في المائة في السنة)، أما البديل الأسهل لذلك، وهو إعادة تمويل دين بطاقة ائتمان فتكلف ما بين 12 في المائة إلى 20 في المائة في الشهر (289 في المائة إلى 800 في المائة تقريبًا في السنة). ويندر بشدة حدوث حالات من التخلف في

السداد، وذلك على الأقل خارج الأزمات المدفوعة سياسيا. وقد بلغت «محفظة المخاطر» (وهي القروض التي ربما تواجه تخلفًا في السداد، لكنها لن تواجه ذلك جميعها) أقل من 4 في المائة في جنوب آسيا وما لا يزيد على 7 في المائة في معظم دول أمريكا اللاتينية وأفريقيا في العام 2009. [10] وهكذا فقد حفر التمويل متناهي الصغر لنفسه، وعبر قاعدة عملائه التي تتراوح ما بين 150 إلى 200 مليون عميل، مكانًا باعتباره إحدى أكثر السياسات المناهضة للفقر بروزًا. لكن هل يؤتي هذا النوع من التمويل ثمارًا؟

هل القروض متناهية الصغر تؤتي ثمارًا؟

لا شك أن الجواب يتوقف على ماذا تعنيه بـ«تؤتي ثمارها». وفقًا لأكثر مؤيدي التمويل متناهي الصغر حماسا، فإنها تعني إحداث تحولات في حياة الناس. وقد أفادت المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء (CGAP)، وهي منظمة تنضوي تحت مظلة البنك الدولي وتختص بتعزيز الإقراض متناهي الصغر، في القسم الخاص بالأسئلة الشائعة على موقعها على شبكة الإنترنت أن «هناك أدلة متزايدة تبرهن على أن توفر الخدمات المالية الموجهة للأسر الفقيرة – التمويل متناهي الصغر- يمكن أن يساعد على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية»[11] (بما في ذلك التعليم الابتدائي العام ووفيات الأطفال والصحة الإنجابية على سبيل المثال). والفكرة الأساسية لذلك هي أنها تضع القوة الاقتصادية في أيدي النساء، والنساء يُعنين بهذه الأمور أكثر مما يُعنى الرجال.

لكن ولسوء الحظ، وعلى النقيض من ادعاءات المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء، فحتى وقت

قريب للغاية لم يكن هناك في الواقع سوى أدلة ضئيلة للغاية على هذه الأسئلة أيا كانت. إذ تبين أن ما كانت تسميه المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء أدلة، لم يكن سوى دراسات حالة تجريها غالبا مؤسسات التمويل متناهي الصغر نفسها. وبالنسبة لكثير من مؤيدي الإقراض متناهي الصغر، فيبدو أن ذلك كان كافيًا. التقينا بمستثمر شركات بارز في مشروع ضمن وادي السليكون، وكان مؤيدًا للإقراض متناهي الصغر (كان مساندًا في السابق لشركة «إس كي إس»)، وأخبرنا أنه ليس بحاجة للمزيد من الأدلة. فقد رأى من «البيانات المستقاة من الحكايات الشخصية» ما يكفي لإدراك الحقيقة. لكن البيانات المستقاة من الحكايات الشخصية لا تجدي مع المتشككين الموجودين هناك، بما في ذلك جزء كبير من الحكومات التي يساورها القلق من أن يصبح الإقراض متناهي الصغر هو «المراباة الجديدة.» وفي أكتوبر 2010، أي بعد شهرين مباشرة من الاكتتاب الناجح الذي أجرته «إس كي إس»، أنحت حكومة أندرا براديش باللائمة على «إس كي إس» في انتحار سبعة وخمسين فلاحًا،يقال إنهم تعرضوا لضغوط لا تحتمل على أيدي موظفي القروض الذين مارسوا ضدهم سبل الإكراه لاستعادة القروض. وقد ألقي القبض على عدد قليل من موظفي القروض لدى كل من «إس كي إس» و«سباندانا»، وسنَّت الحكومة قانونًا يُصعب من عملية التحصيل الأسبوعية للقروض، فضلًا عن مجموعة أخرى من التدابير التي اشترطت حضور مسؤول منتخب لعمليات السداد، وكان من شأن ذلك أن يرسل رسالة واضحة مفادها أنه لم يعد يتعين على المقترضين سداد ما اقترضوه. ومع مطلع ديسمبر، كان جميع موظفي القروض في

المؤسسات الكبرى للتمويل متناهي الصغر (إس كي إس، و«سباندا» و«شير») لا يحركون ساكنًا فيما الخسائر في تصاعد. لكن الحكايات الشخصية، وتأكيدات الرئيس التنفيذي لـ«إس كي إس»، السيد «فيكرام أكولا» بأن الفلاحين السبعة والخمسين الذين انتحروا لم يكونوا متعثرين في السداد ولذلك لا يُحتمل أنهم قرروا الانتحار تحت وطأة ضغوط موظفي القروض في «إس كي إس»، لم تُغير من الوضع شيئًا.

وأحد الأسباب التي تجعل مؤسسات التمويل متناهي الصغر تفتقر لحجة قوية في دفاعها هو أن هذه المؤسسات كانت غير متحمسة حيال جمع الأدلة الدقيقة لإثبات قوة تأثيرها. وعندما تحدثنا مع بعضها (بداية من العام 2002 تقريبا) مقترحين أن نعمل معًا في عملية تقييم، كان جوابهم المعتاد هو، «لماذا ينبغي لنا أن نخضع لأي تقييم آخر بعد أن يُقيِّمَنا بائعُ تفاح؟» وكانوا يعنون بذلك أنه طالما كان العملاء يعودون إليهم طلبًا لمزيد من القروض، فلا بد أن الإقراض متناهي الصغر قد حقق لهم نفعًا. ولأن مؤسسات التمويل متناهي الصغر قادرة على تحقيق الاستدامة المالية، ولا تعتمد على سخاء المتبرعين، فإن تقييم مدى نفعها تحديدًا يعتبر أمرًا غير ضروري. لكن ذلك ينطوي على خداع ما، فمعظم مؤسسات التمويل متناهي الصغر تعتمد على سخاء المتبرعين وعلى الجهود الحماسية للعاملين فيها، وهو ما ينبثق عمومًا من إيمان هؤلاء بفكرة أن الإقراض متناهي الصغر هو أحدى من سبل أخرى لمساعدة الفقراء. بل وأحيانًا تتلقى هذه المؤسسات أيضًا دعمًا على مستوى السياسات؛ ففي الهند، يُنظر للتمويل متناهي الصغر باعتباره «قطاعًا ذا أولوية»، وهي سياسة تحصل بموجبها البنوك على حوافز مالية

قوية لدى إقراضها لهذه المؤسسات بأسعار فائدة ذات شروط ميسرة، وهو ما يعتبر دعمًا ضمنيًا هائلًا.

وفوق ذلك، فليس واضحًا ما إن كان الناس يفكرون بعقلانية تامة عندما يكونون بصدد اتخاذ قرارات بعيدة المدى من قبيل الحصول على قرض – وتزخر الصحافة الأمريكية بقصص أناس ورَّطوا أنفسهم بسبب الاستخدام المفرط لبطاقاتهم الائتمانية. ويبدو أن كثيرًا من منظمي الصناعة يرون أن الناس قد يحتاجون لحماية ما من المقرضين. ولذلك كانت وجهة نظرالحكومة في ولاية أندرا براديش هي أن المقترضين لم يكونوا يدركون حقيقة ما هم مقدمون عليه عندما حصلوا على قروض لم يكن باستطاعتهم سدادها.

ونتيجة لمثل هذه الانتقادات من ناحية، ونظرًا لأن كثيرًا من قادة مؤسسات التمويل متناهي الصغر من ناحية أخرى يودون فعلًا أن يعرفوا ما إذا كانوا يقدمون العون للفقراء، فقد شرعت العديد من هذه المؤسسات في تقييم برامجها. وقد شاركنا في إحدى تلك التقييمات التي أجريت لبرنامج «سباندانا» في حيدر أباد. ويسود اعتقاد بأن «سباندانا» هي إحدى أكثر مؤسسات هذا القطاع تحقيقًا للربحية وكانت ضمن الأهداف الرئيسة للتدخل الحكومي في ولاية أندرا براديش. وقد ولدت «بادماجا ريدي»، وهي الرئيس التنفيذي لـ«سباندانا» ومؤسِّستها، لأسرة ثرية تعمل بالزراعة في منطقة «جونتور». وهي امرأة شابة وتتسم بالحيوية والذكاء الحاد. وكان شقيقها هو أول شخص في القرية يكمل تعليمه الثانوي، وواصل مساره حتى أصبح طبيبًا يُشار له بالبنان. وقد أقنع والديه بأن يسمحا لشقيقته «بادماجا» بالالتحاق بالكلية ثم الدراسة بعد ذلك لنيل درجة ماجستير إدارة الأعمال.

ولأنها كانت ترغب في مساعدة الفقراء، فقد بدأت بالعمل مع إحدى المنظمات غير الحكومية، وخلال ذلك التقت جامعة القمامة التي وصفناها آنفًا، وشجعتها على تأسيس شركة لمنح القروض متناهية الصغر. وعندما رفضت المنظمة غير الحكومية التي كانت تعمل معها ذلك المقترح، لجأت لتأسيس شركة «سباندانا». وبالرغم من نجاحها والتزامها إزاء التمويل متناهي الصغر، فإن «بادماجا ريدي» تتحدث بشكل متواضع عن الفوائد الممكنة. وهي ترى أن أهمية التمويل متناهي الصغر تكمن في كونه يفتح طريقًا أمام الفقراء يمكنهم من خلاله أن يرسموا مستقبلهم على نحو لم يكن متاحًا من ذي قبل، وهذه هي أولى الخطوات نحو حياة أفضل. وسواء كانوا يشترون معدات أو أدوات مطبخ أو جهاز تلفزيون لبيوتهم، فإن الفرق المهم هو أنهم يعملون في سبيل تحقيق رؤية لحياة يريدونها، تارة عبر الادخار وتارة عبر الاستدانة وأخرى عبر الكد في أعمالهم كلما تتطلب الأمر ذلك، بدلًا من مجرد العيش هكذا دون هدف في حياتهم.

وربما لكونها حريصة دائمًا على عدم المبالغة في إطلاق الوعود، فقد وافقت على العمل معنا في تقييم برنامج «سباندانا». وقد استغل التقييم قيام «سباندانا» بالتوسع في بعض مناطق حيدر أباد.[12] ومن بين 104 مناطق، اختيرت اثنتان وخمسون منطقة عشوائيًا حتى تدخلها «سباندانا». أما بقية المناطق فقد تركت باعتبارها مجموعة مقارنة. وعندما عقدنا مقارنة بين الأسر في هاتين المجموعتين، بعد مرور ما بين خمسة عشر شهرًا وثمانية عشر شهرًا على دخول «سباندانا» فيها للإقراض، كان ثمة دليل واضح على أن التمويل متناهي الصغر يؤتي ثمارًا. إذ كان قاطنو المناطق التي

دخلتها «سباندانا» هم الأكثر رجحانًا في تأسيسهم للمشروعات وشرائهم للسلع المعمرة مثل الدراجات أو الثلاجات أو التلفزيونات. وقد تبين أن الأسر التي لم تؤسس مشروعًا جديدًا كانت أكثر استهلاكًا في هذه المناطق، أما هؤلاء الذين أسسوا مشروعات جديدة فكانوا بالفعل أقل استهلاكًا، بل ويشدون الأحزمة على بطونهم لتحقيق الاستفادة القصوى من الفرصة الجديدة. ولم يكن ثمة دليل واضح على عملية إنفاق أهوج وهو ما كان يتخوف من حدوثه بعض المراقبين. وفي الحقيقة، فقد رأينا نقيض ذلك تمامًا؛ فقد بدأت الأسر تنفق مالًا أقل على ما باتت تعتبره نفقات صغيرة تنطوي على «تبذير» مثل الشاي والوجبات الخفيفة، وهو ما يعتبر ربما علامة، كما تنبأت «بادماجا»، على أن هذه الأسر قد أصبح لديها الآن فكرة واضحة عن وجهتها التي تقصدها.

ومن ناحية أخرى، لم يكن ثمة علامة تنبئ عن وجود تحول جذري. فلم نعثر على دليل يفيد بأن النساء أصبحن أكثر تمكينًا، حتى وإن كان ذلك عبر أبعاد قابلة للقياس على الأقل. فلم يصبح، مثلًا، لديهن سلطة أكبر بشأن كيفية إنفاق الأسرة لأموالها. ولم نلمس أي فروق في الإنفاق على التعليم أو الصحة، أو في احتمال إلحاق الأطفال بمدارس خاصة. وحتى عندما كنا نرى أثرًا يمكن تلمسه، كما هو الحال في المشروعات الجديدة، فإن نتيجة ذلك لم تكن مؤثرة. وقد ازدادت نسبة الأسر التي أسست مشروعات جديدة على مدى الخمسة عشر شهرا من 5 في المائة إلى ما يزيد قليلًا عن 7 في المائة – وهذه الزيادة وإن كانت تمثل فرقًا على أي حال، إلا أنها لا ترقى لمستوى الثورة.

وقد ابتهجنا كثيرًا كاقتصاديين بهذه النتائج؛ إذ بدا أن

الهدف الرئيس للتمويل متناهي الصغر قد تحقق. صحيح أنه لم يصل إلى حد المعجزة، لكنه كان يؤتي ثمارًا. ولذلك ينبغي إجراء المزيد من الدراسات للتحقق من أن الأمر لم يكن مجرد ضربة حظ، وسيكون من المهم أن نرى الكيفية التي ستكون عليها الأمور على المدى الطويل، إلا أنه حتى الآن، فهو شيء جيد للغاية. وفي رأينا، فقد اكتسب الإقراض متناهي الصغر ما يستحق من مكانة باعتباره أداة أساسية في الحرب على الفقر.

وما يثير الاهتمام هو أن النتائج الرئيسة لا تظهر على هذا النحو في وسائل الإعلام وعالم المدونات على شبكة الإنترنت. فقد كان الاستشهاد بالنتائج لا يتم أساسًا إلا لدى البحث عن الآثار السلبية والبرهان على أن التمويل متناهي الصغر لم يحقق ما كان يُراد له أن يحققه. وبالرغم من أن بعض مؤسسات التمويل متناهي الصغر قد سلَّمت بهذه النتائج كما هي (ومن بينهم، «بادجاما ريدي» التي قالت إن ذلك هو تمامًا ما كانت تتوقعه، وقررت تمويل موجة ثانية من الدراسات لبحث الآثار طويلة المدى)، فإن اللاعبين الدوليين الكبار في قطاع التمويل متناهي الصغر قد قرروا بدء الهجوم.

عقد ممثلو «الستة الكبار» وهي «يونيتاس» (Unitas)، و«أكسيون إنترناشونال» (ACCION International)، و«مؤسسة المجتمع الدولي للمساعدات» (Foundation For International Community Assistance)، و«مؤسسة جرامين» (Grameen Foundation)، و«مؤسسة الفرص الدولية» (Opportunity International)، و«الأعمال البنكية للنساء» (Women’s World Banking)، وهي كبرى مؤسسات التمويل متناهي الصغر في العالم، اجتماعًا في العاصمة الأمريكية واشنطن، بعد فترة وجيزة من إعلان

نتيجة الدراسة. وقد وجهوا لنا دعوة للمشاركة، فذهب زميلنا «إقبال داليوال» إلى هناك، معتقدًا أنه سيشارك في حوار ما حول نتائج الدراسة. لكن بدلًا عن ذلك، فقد تبين أن كل ما كان يريده الستة الكبار هو أن يعرفوا متى ستظهر نتائج دراسات التأثير العشوائي، حتى يتسنى لهم أن يؤلفوا فريقًا لتقييم نقاط «القوة والضعف والمزايا والتهديدات» والاستعداد للرد (كانوا على ما يبدو مقتنعين بأن جميع الدراسات ستكون سلبية الطابع). وبعد بضعة أسابيع، قام الفريق بأولى محاولاته للحد من الضرر. وقد ردت مؤسسات التمويل متناهي الصغر على الأدلة التي أتت بها كلا الدراستين (دراستنا، والدراسة الأخرى التي أجراها «دين كارلان» و«جوناثان زينمان» التي كانت نتائجها أكثر فتورًا)[13] بست حكايات شخصية عن المقترضين الناجحين. وقد أُتبع ذلك بمقالة رأي نشرتها صحيفة «سياتل تايمز» بقلم «بريجيت هلمز»، الرئيس التنفيذي لـ«يونيتاس»، التي أشارت فيها كاتبتها بصراحة إلى الدراستين قائلة: «هاتان الدراستان تقدمان انطباعًا غير دقيق بأن زيادة إمكانية الوصول للخدمات المالية الأساسية ليست ذات جدوى حقيقية.»[14] كان مثيرًا للدهشة أن نقرأ ذلك، نظرًا لأن أدلتنا كانت تشير، وعلى النقيض تمامًا، أن التمويل متناهي الصغر يعتبر منتجًا ماليًا مفيدًا. لكن ذلك على ما يبدو لم يكن كافيًا. ولأنهم ظلوا أسرى لعقود من المبالغة في الوعود، فقد قرر كثير من اللاعبين البارزين في عالم التمويل متناهي الصغر أنهم سيعمدون إلى قوة الإنكار بدلًا من تقييم موقفهم وإعادة رص صفوفهم والإقرار بأن التمويل متناهي الصغر لا يعدو كونه سهمًا واحدًا ضمن جعبة سهام أخرى يمكن استخدامها في الحرب على الفقر.

ولحسن الحظ، فليست هذه هي الطريقة التي يبدو أن بقية القائمين على القطاع ينتهجونها. فأثناء أحد المؤتمرات الذي انعقد في مدينة نيويورك في خريف 201، حيث جرى تقديم نتائج مشابهة، أجمع الحضور كافة على أن الإقراض متناهي الصغر كما نعرفه ينطوي على جوانب قوة وأوجه قصور، وأن المهمة التالية هي أن نرى ما الذي يمكن لهذه المؤسسات التمويلية فعله حتى يمكنها أن تقدم المزيد لعملائها.

أوجه القصور في القروض متناهية الصغر

لماذا لم تحقق القروض متناهية الصغر أكثر مما حققت؟ ولماذا لم تبدأ المزيد من الأسر مشروعات جديدة، طالما أنه بوسعهم الآن الحصول على رأس المال بأسعار فائدة محتملة؟ وجواب ذلك هو أن كثيرًا من الفقراء لا يرغبون أو لا يستطيعون بدء مشروع، حتى عندما يمكنهم الاقتراض (ستكون الأسباب وراء تلك الحالة هي الموضوع الرئيس للفصل التاسع الذي نناقش فيه ريادة الأعمال). إن الشيء الأكثر إرباكًا هو أنه ورغم وجود ثلاث مؤسسات تمويل متناهي الصغر أو حتى أكثر كانت تقدم قروضًا في المناطق العشوائية في حيدر أباد، فإن حوالي ربع الأسر فقط هو من اقترض منها، فيما لجأ أكثر من نصف عدد الأسر إلى مقرضي الأموال التقليديين الذين أقرضوهم بأسعار فائدة أعلى بكثير ولم تتأثر تقريبًا تلك الشريحة بوجود القروض متناهية الصغر. إننا لا ندعي القدرة على أن نقدم تفسيرًا كاملًا للأسباب التي تجعل هذا النوع من القروض لا يحظى برواج أكبر، ولكن ذلك على الأرجح يتعلق تحديدًا بما يجعله قادرًا على الإقراض بأسعار فائدة أرخص وأن يكون أكثر فاعلية – أي، قواعده

الصارمة وقيود الوقت التي يفرضها على عملائه.

إن صرامة وخصوصية النموذج العادي للقروض متناهية الصغر تعني، من ناحية، أنه نظرًا لأن أعضاء المجموعة مسؤولون عن بعضهم بعضًا، فإن النساء اللائي لا يستمتعن بالتدخل في أعمال الآخرين لن يرغبن في الالتحاق. وربما يرفض أعضاء المجموعة قبول هؤلاء الذين لا يعرفونهم جيدًا ضمن مجموعتهم، وهو الأمر الذي ينطوي على تمييز ضد الملتحقين الجدد. ويعيق هذا النوع من المسؤولية المشتركة هؤلاء الذين يرغبون في المخاطرة، فعندما تكون عضوًا ضمن مجموعة ما، فسوف تود دائمًا لو مارس باقي أعضاء المجموعة جميعًا أعمالهم بأكبر قدر ممكن من الأمان.

ولا يعتبر بدء السداد عقب أسبوع من الحصول على القرض أمرًا مثاليًا لدى الأشخاص الذين يكونون بحاجة عاجلة إلى المال لكنهم غير متأكدين تمامًا بشأن متى سيكون بوسعهم البدء في السداد. وهو أمر تدركه مؤسسات التمويل متناهي الصغر ولذا فإنها تقدم أحيانًا استثناءات بشأن نفقات الرعاية الصحية الطارئة، بيد أن هذه الرعاية لا تعدو أن تكون سببًا واحدًا ضمن أسباب كثيرة محتملة تجعل المرء يحتاج قرضًا عاجلًا. فعلى سبيل المثال، ماذا يحدث عندما تسنح لابنك فجأة فرصة للحصول على دورة سوف تساعده بقوة في مساره المهني، إلا أن تكلفة الدورة تبلغ مليون روبية (179 دولار أمريكي بحسب تعادل القوة الشرائية)، ويجب أن تُدفع الأحد القادم؟ فإنك على الأرجح سوف تقترض من مقرض مال محلي، وتدفع تكلفة الدورة، ثم تبدأ عندئذ في البحث عن عمل إضافي حتى يتسنى لك سداد القرض، لكنك لن تحظى بهذه المرونة مع

الجهات المانحة للقروض متناهية الصغر.

ولا بد أن المطلب نفسه سوف يجعلك تحجم عن الدخول في المشروعات التي لا تؤتي ثمارًا إلا بعد فترة من الوقت، وذلك نظرًا لأنه ينبغي أن تتوفر لديك سيولة كافية حتى تتمكن من سداد الدفعات المجدولة أسبوعيًا. وقد أقنع «روهيني باند» و«إريكا فيلد» إحدى مؤسسات التمويل متناهي الصغر في الهند، وهي جمعية رفاهية القرية التي تتخذ من كلكتا مقرًا لها، أن تسمح لمجموعة من العملاء يتم اختيارهم عشوائيًا بالبدء في سداد الأقساط المجدولة بعد شهرين من حصولهم على القرض، بدلًا من أسبوع كما كان الحال. وعندما قارنا بين العملاء الذين كان عليهم السداد متأخرين وبين هؤلاء الذين ظلوا ملتزمين بالجدول العادي لسداد القرض، وجدا أن المجموعة الأولى كانت على الأرجح تبدأ مشروعات أكثر مخاطرة وأكبر حجمًا، مثل شراء ماكينة حياكة بدلًا من مجرد شراء بعض ثياب الساري وإعادة بيعها.[15] وهو ما يعني أنهم على الأرجح سوف يكونون أقدر على جني مال أكثر. إلا أنه ومع ذلك، ورغم الزيادة الواضحة في رضا العملاء، فقد قررت مؤسسة التمويل متناهي الصغر العودة لنموذجها التقليدي نظرًا لأن معدلات التخلف عن السداد في المجموعات الجديدة، ورغم أنها ما زالت متدنية بشدة، كانت أعلى بنسبة 8 نقاط مئوية مقارنة بتلك التي في برنامج الإقراض الأصلي.

وحتى نقدم تلخيصًا لكل هذه النتائج فإننا نرى أن الإصرار على بلوغ مستوى «الصفر في التخلف عن السداد» الذي يُميّز معظم مؤسسات التمويل متناهي الصغر يعتبر أمرًا شديد الصرامة بالنسبة لكثير من المقترضين المحتملين. وبالأخص، فهناك توتر واضح بين

روح الإقراض متناهي الصغر وجوهر ريادة الأعمال الحقيقية، التي ترتبط عادة بالإقدام على المخاطر، وإن كانت ولا شك تفشل أحيانًا. وقد قيل، مثلًا، إن النموذج الأمريكي الذي يسهل فيه الإفلاس نسبيًا (أو على الأقل كان سهلًا) دون أن تصحبه بالضرورة وصمة عار كبيرة (على النقيض من النموذج الأوربي بالأخص)، يعود بشكل كبير إلى حيوية ثقافة ريادة الأعمال في المشروعات. لكن وعلى النقيض، نجد أن قواعد مؤسسة التمويل متناهي الصغر قد أُرسيت على نحو لا يتسامح مع الفشل.

هل تصيب مؤسسات التمويل متناهي الصغر عندما تصر على بلوغ مستوى الصفر في التخلف عن السداد المقترضين؟ هل يمكن لهذه المؤسسات أن تؤدي على نحو أفضل، على المستويين المجتمعي والتجاري، عبر إرسائها لقواعد تترك هامشًا لبعض التخلف عن السداد؟ ويؤمن معظم قادة مؤسسات التمويل متناهي الصغر إيمانًا راسخًا بأن الحالة ليست هكذا، وأن خفض تحوطهم من التخلف عن السداد يمكن أن يفضي إلى نتائج كارثية. وربما يكونون على صواب تام في ذلك؛ فما زالوا على أية حال يعملون ضمن بيئات لا توفر لهم سوى ملاذات قليلة جداً يمكنهم اللجوء إليها في حال قرر عميل ألا يسدد لهم القرض، ما يعني أنهم تمامًا مثلما هو الحال مع البنوك، سيكون عليهم اللجوء إلى نظام المحاكم البطيء والمزعج. ومن نواحٍ عدة، فإن نجاحهم ينبثق عن جعل عملية السداد اتفاقًا اجتماعيًا ضمنيًا، وفيه يضمن المجتمع أن القروض سوف تُسدَّد فيما تواصل مؤسسة التمويل متناهي الصغر تقديم المزيد من القروض. وربما يكون هذا البناء المتدرج للثقة هو أحد الأسباب التي جعلت كثيرًا من مؤسسات

التمويل متناهي الصغر تبتعد تدريجيًا عن المطلب الرسمي الخاص بالمسؤولية المشتركة. وفي الحقيقة، فإن إحدى الدراسات لم تجد فرقًا في عملية السداد سواء كان العملاء ملزمين رسميًا بعقود مسؤولية مشتركة أو لا، طالما أنهم يواصلون لقاءاتهم الدورية (وقد وجدت دراسة أخرى أن العلاقات الاجتماعية ضمن المجموعة لا تتعزز سريعًا عندما لا يلتقون أسبوعيًا، وإنما بدلًا عن ذلك شهريًا، وفي نهاية المطاف ترتفع نسبة التخلف عن السداد بين المقترضين).[16]

ولكن لا بد أن التوازن الاجتماعي الذي يرتكز على ثنائية المسؤولية الجماعية والحرص على استمرارية العلاقة مع مؤسسة التمويل يعتبر توازنًا هشاً نوعًا ما. فإذا كان ما يدفعني لسداد القرض هو كون الجميع يفعلون ذلك، وكون ذلك سيتيح لي الحصول على قرض جديد مستقبلًا، فإن مسألة ما إذا كنت سأسدد القرض أو لن أسدده تصبح متوقفة على ما أعتقد أن الآخرين سيفعلونه وعلى مستقبل المؤسسة. وإذا ما أقنعني أحد بأن الجميع بصدد التخلف عن السداد، فسوف يذهب ظني إلى أن المؤسسة على حافة الإفلاس وفي هذه الحال سأتوقف عن الحصول على المزيد من القروض منها. وهكذا، يمكن للموقف أن يَتَكشف سريعًا عندما يحصل تحول في الأفكار.

وذلك هو ما حدث مع مؤسسة «سباندانا» في منطقة كريشنا بولاية أندرا براديش التي تعتبر مركز حركة التمويل متناهي الصغر في الهند. فقد كان بعض مسؤولي الحكومة وبعض السياسيين في هذه المنطقة يحرصون على تعزيز مكانة مؤسسة التمويل الخاصة بهم، ولهذا قرروا التخلص من منافسيهم. وعليه

فقد حفلت الصحف الناطقة باللغة المحلية (أو بحسب رواية البعض، كانت صحفًا زائفة صممت على نحو تبدو معه وكأنها صحف حقيقية) وذلك خلال العام 2005، بتقارير إخبارية حول «بادماجا ريدي». وأوردت بعضها خبر هروبها إلى الولايات المتحدة فيما ذهبت أخرى إلى أنها قتلت زوجها. وكان تلك التقارير مؤداها أن مستقبل «سباندانا» قد انتهى، وأنه لم يعد هناك ما يدعو لسداد القرض. بل ورأينا إحدى صفحات هذه «الصحف» تدعي أن «بادماجا» نفسها اقترحت على المقترضين أن يتخلفوا عن السداد، وذلك لأنها قد جمعت ما يكفيها من المال وفي سبيلها لمغادرة الدولة.

لقد كان عملاً بارعًا أن تحدث تحولًا في الأفكار بالطريقة ذاتها التي يمكنك من خلالها أن تقوض المؤسسة؛ فإقناع الناس بأن إحدى مؤسسات التمويل متناهي الصغر لا ينتظرها أي مستقبل هو أيسر السبل لضمان أنه لن يكون لها مستقبل بالفعل – نظرًا لأن التخلف عن السداد سوف يصبح عندئذ في مصلحة الجميع. انتابت «بادماجا» حالة من الارتباك (رغم سخريتها من فكرة هروبها لأمريكا حتى تتحاشى مواجهة التزاماتها – وعلى أية حال، فقد كان المقترضون هم من بحوزتهم أموالها، وليس العكس)، لكنها كانت عازمة على التصدي لذلك. فقادت سيارتها عبر الولاية، وراحت تشارك في تجمعات ضمن كل البلدات الصغيرة والقرى الكبيرة، وهي تقول: «ما زلت هنا، لست ذاهبة إلى أي مكان.»

وهكذا تم نزع فتيل هذه الأزمة. ولكن ما هي إلا بضعة أشهر، حتى اندلعت في مارس 2006 «فضيحة» جديدة كشفت عن جانب جديد من جوانب الهشاشة. وفي هذه المرة، اُتهمت «سباندانا» و«شير»، إحدى

منافساتها، بأنهما السبب وراء إقدام مجموعة من الفلاحين على الانتحار. وبحسب سلسلة جديدة من المقالات الصحفية، فقد دفع موظفو القروض العملاء للاقتراض بإفراط، ثم بعدئذ مارسوا عليهم ضغوطًا تفتقر للنزاهة حتى يقوموا بالسداد. وقد أنكرت كلا المؤسستين هذه الاتهامات جملة وتفصيلًا، بيد أنه وقبل التوصل لأي حلول، كان المفوض الإداري لحي كريشنا قد اتخذ قرارًا بأن سداد الأشخاص للقروض المستحقة لـ»سباندانا» أو «شير» يعتبر ....غير قانوني. وما هي إلا أيام حتى توقف العملاء جميعًا تقريبًا في حي كريشنا عن السداد. وكانت قيمة الديون المستحقة لـ»سباندانا» في حي كريشنا تبلغ 590 مليون روبية تقريبا (34.5 مليون دولار بحسب تعادل القوة الشرائية) عندما اندلعت الأزمة، وهو ما كان يمثل 2 في المائة من محفظة إجمالي قروض «سباندانا» عبر الهند في 2006.

وبالرغم من أن مسؤولي مؤسسات التمويل متناهي الصغر توجهوا إلى رؤساء المفوض وتمكنوا سريعًا من إقناعهم بإلغاء القرار، فإن الضرر كان قد أصبح واقعًا. وهكذا فإن الناس عندما يقومون بالسداد فإنما يفعلون ذلك لآن الآخرين يقومون بالسداد، وعندما يتوقف الناس عن ذلك، يصبح من الصعوبة بمكان جعلهم يستأنفون السداد. فرغم انقضاء سنة على تلك الأزمة، كان هناك 70 في المائة من القروض المستحقة ما زال يتعين سدادها. وقد عاد منذ ذلك الحين موظفو القروض في «سباندانا» إلى كل قرية من القرى التي تأثرت بذلك حيث عرضوا على عملائهم قروضًا جديدة في حال قاموا بسداد القروض القديمة وحسب (بدون أي فوائد إضافية). صحيح أن هذه العروض تحدث تأثيرًا في بعض

القرى حيث تمكن الموظفون من استعادة نصف القروض المستحقة، إلا أنه لا يمكن إغفال العامل النفسي الذي يجعل المقترضين يحذون حذو الآخرين.[17] ففي بعض القرى، كان الجميع يقوم بالسداد، وفي أخرى، كان الجميع يرفضون، بما في ذلك هؤلاء الذين لم يكن قد تبقى عليهم سوى قسطين حتى يحق لهم الحصول على قرض جديد. بل وحتى وسط هؤلاء الذين لم يكن قد تبقى عليهم سوى قسط واحد حتى يستحقوا الحصول على قرض جديد (حتى إن سداد حوالي 150 روبية كان سيأتي لهم بـ800 روبية إضافية، ويمكنهم عندئذ أن يقوموا بسدادها أو حتى يدسوها في جيوبهم، إذا ما قرروا التخلف عن السداد مرة أخرى)، فإن ربع القروض التي لم يكن قد بقي فيها سوى دفعة واحدة لم تُسدد. ويُرجَّح أن يكون هؤلاء المتأخرين عن السداد أعضاء ضمن مجموعات لم يكن فيها أحد آخر يقوم بالسداد.

وما لبثت أزمة سداد القروض في كريشنا أن تكررت في ولايتي كارناتاكا وأوريسا خلال عامي 2008 و2009 على الترتيب، وإن كان لم يصحبها تدخل سياسي واضح في هاتين المرتين، مما أدى إلى إفلاس مؤسسة «كي أيه أس» (KAS)، وهي إحدى مؤسسات التمويل متناهي الصغر الأخرى الكبيرة. فقد توقف الجميع عن السداد بعد أن نفدت السيولة لدى «كي إيه أس» ولم تعد تستطيع صرف قروض جديدة. وكانت أزمة خريف 2010 التي وقعت في أندرا براديش تمثل تقريبًا سيناريو مكررًا لأزمة 2006، لكن على نطاق أوسع. إذ استغل السياسيون مرة أخرى عمليات انتحار الفلاحين كذريعة لمهاجمة مؤسسات التمويل متناهي الصغر وتحميلها المسؤولية، ومرة أخرى توقف سداد القروض

تمامًا بمجرد تدخل الحكومة. وقد تسبب ذلك في إيصال بعض أكبر مؤسسات التمويل متناهي الصغر مثل «أس كي أس» و«سباندانا» و«شير» إلى حافة الإفلاس. وتشير مثل تلك الحوادث إلى أن مؤسسات التمويل متناهي الصغر ربما تكون على حق عندما تركز على إدارة آليات التحول في التفكير لدى المقترضين، وبهذا ربما يكون منطقيًا بالنسبة لهم أن يصروا على جعل الأولوية للانضباط في السداد فوق كل شيء آخر. ففتح الباب أمام التخلف عن السداد، حتى ولو كان كوسيلة للتشجيع على مواجهة المخاطر الضرورية، ربما يؤدي لفسخ العقد الاجتماعي الذي يتيح لهم الحفاظ على معدلات سداد عالية وإبقاء أسعار الفائدة منخفضة نسبيًا.

إن التركيز الضروري على الانضباط في السداد يعني ضمنا أن التمويل متناهي الصغر ليس هو الطريقة الطبيعية أو المثلى لتمويل رواد الأعمال الذين يريدون أن يقوموا بأعمال أكبر من المشروعات الصغيرة. وفي مقابل كل رائد أعمال ناجح في وادي السليكون أو في أي مكان آخر، كان هناك كثيرون يتعرضون للفشل. إن نموذج التمويل متناهي الصغر، كما رأيناه، لم يتم تصميمه على نحو يسمح بوضع مبالغ مالية كبيرة في أيدي أشخاص قد يكونون عُرضة للفشل. وليست هذه مصادفة، ولا سبب قصور في الرؤية الخاصة بالإقراض متناهي الصغر؛ وإنما توابع حتمية للقواعد التي أتاحت لمؤسسات التمويل متناهي الصغر أن تقرض أعدادًا كبيرة من الفقراء بأسعار فائدة منخفضة.

وفوق ذلك، ربما لا يمثل الإقراض متناهي الصغر الطريقة الفعالة لاكتشاف رواد الأعمال الذين سيواصلون مسيرتهم عندئذ لتأسيس مشروعات

كبرى؛ فهو يوفر لعملائه الدوافع الكافية لحملهم على تفادي المخاطر، ولذلك فهو ليس الأسلوب الملائم لاكتشاف الأشخاص ممن لديهم شهية للمخاطر. بالطبع، هناك دائمًا نماذج عكسية – إذ تتباهى وكالات التمويل متناهي الصغر على مواقعها عبر شبكة الإنترنت بمتاجر صغيرة تحولت إلى سلاسل محلات تجزئة، إلا أنها تبقى نماذج قليلة ومتباعدة. إن متوسط القرض الذي تمنحه «سباندانا» يزداد فقط من 7 آلاف روبية (320 دولارًا أمريكيًا بحسب تعادل القوة الشرائية) في الدورة الأولى إلى 10 آلاف روبية (460 دولارًا أمريكيًا بحسب تعادل القوة الشرائية) بعد ثلاث سنوات، وليست هناك قروض تتجاوز 15 ألف روبية (686 دولارًا أمريكيًا بحسب تعادل القوة الشرائية). وبعد ما يربو على ثلاثين سنة من العمل، ما زالت قروض بنك «جرامين»، في معظمها، صغيرة جدًا.

كيف يمكن تمويل شركات أكبر؟

ولكن قد لا يهم في شيء أن الإقراض متناهي الصغر ليس مُهيئًا لإقراض كبار المقترضين. وكما رأينا، فإن قيود الإقراض تصبح على الأرجح أشد صرامة على المقترضين شديدي الفقر منها على هؤلاء الأغنى نوعًا ما. ربما تكون هناك عملية تَدرُّج طبيعية – فتبدأ أولًا بالاقتراض من مؤسسة تمويل متناهي الصغر، وتُنمي مشروعك، ثم بعد ذلك تنتقل لأحد البنوك.

ولسوء الحظ، فإنه لا يبدو أن المشروعات الأكثر رسوخًا تحصل على القروض بتلك الدرجة من السهولة. وخصوصًا، أن هذه المشروعات تواجه مخاطر تجعلها فوق قدرة مقرضي الأموال التقليديين ووكالات التمويل متناهي الصغر معًا، ولكنها أيضًا أدنى من أن تحصل

على تمويل بنكي. وفي صيف 2010، كان «مياو لي» قد أصبح رجل أعمال ناجحًا في مدينة هانجتسو الصينية. ولأنه كان مهندسًا بالتدريب، فقد تسنى له العمل كفني تركيب أنظمة الحاسوب في العديد من الشركات المحلية. لكن المشكلة كانت تكمن في أنه كان يتعين عليه أن يشتري الأجهزة والبرمجيات أولًا، ولا يحصل على أجره عن ذلك إلا بعد تركيب النظام. لم يكن هناك أحد يمكن أن يمنحه قرضًا. وذات مرة، سنحت له فرصة التقدم للحصول على عقد مربح جدًا، بيد أنه كان من الواضح أن الفوز بذلك العقد سيحتاج قدرًا من السيولة يفوق ما كان متوفرًا لديه. لكن ونظرًا لأن الإغراء كان قويًا فقد مضى قدمًا وتقدم للمناقصة. ويستحضر «مياو لي» تلك الأيام التي أعقبت فوز شركته بالعقد، عندما راح يطرق كل الأبواب حتى يجمع المال المطلوب، لكن دون جدوى. كان تعثره في تنفيذ العقد يعني نهاية محتومة لمستقبله. وفي محاولة مستميتة من جانبه، قرر خوض مغامرة كبرى؛ فقد كان ثمة عقد آخر للمناقصات طرحته شركة مملوكة للدولة، وهو عقد كان سيحصل بموجبه على دفعة من قيمته مقدمًا في حال فاز به، ورأى أن بوسعه استخدامها في تمويل العقد الأول. ثم بعد ذلك، ربما، يمكنه استخدام الأموال التي يجنيها من العقد الأول في تمويل الثاني. قرر أن يتقدم بمناقصة بالغة الجرأة – ولم يأبه بخسارة بعض المال في سبيل الفوز بها. وما زال يذكر ذلك المساء عندما كان يترقب نتيجة المناقصة التي تقدم بها وما إن كانت ستحظى بالقبول. طلب من موظفيه الذهاب لمنازلهم باكرًا وأمضى هو الساعات يذرع أرض المكتب الخاوي جيئة وذهابًا. وفي النهاية، فاز العطاء الذي تقدم به، وعلى نحو ما حُلَّت مشكلته. بدأ المال يتدفق عليه،

وجاءه مسؤولو البنوك يسعون ومعهم القروض (عندما تجاوزت إيرادته حاجز الـ20 مليون يوان، بدأ مسؤولو البنوك يطرقون بابه).

لقد كان على «مياو لي» وهو حاصل على درجة علمية جيدة ويطبق نموذج أعمال مقبولًا، أن يخاطر حتى يتمكن من البقاء. أما «نارايان مورثي» و«ناندان نيليكاني»، ورغم درجاتهما العلمية التي حصلا عليها من معهد الهند للتكنولوجيا العريق، فلم يستطيعا الحصول على قرض لبدء شركتهم «إنفوسيس»، بعد أن رفض ذلك مسؤول البنك متعللًا بأنهما لا يملكان موجودات يمكن للبنك أن يقرضهما على أساسها. واليوم أصبحت «إنفوسيس» إحدى كبريات شركات البرمجيات في العالم. ويصعب أن نفترض أنه لا يوجد آخرون كثيرون مثل هؤلاء الأشخاص الثلاثة، لكن النجاح لم يحالفهم عندما تعذر عليهم الحصول على التمويل المناسب في الوقت المناسب.

وحتى تلك المشروعات التي يتم إطلاقها ثم تستمر وتنمو حتى تبلغ حجمًا معينًا لا يمكنها أن تتفادى صعوبة الحصول على رأس المال. تعتبر مدينة «تيريبور» الواقعة في جنوب الهند، هي مركز صناعة قمصان الـ»تي شيرت» في الهند (يتم هناك إنتاج 70 في المائة من الثياب المخيطة في الهند). وتحظى الشركات التي تعمل في المنطقة بسمعة عالمية؛ إذ يأتي المشترون من شتى بقاع العالم إلى هناك لتقديم طلبيات كبيرة للبضائع التي يريدونها. وبطبيعة الحال، اجتذبت المدينة رواد أعمال موهوبين ممن يعملون في صناعة النسيج من جميع أنحاء الهند، فضلا عما تضمه من رواد أعمال محليين كثر، وهم أبناء الأسر الثرية العاملة في مجال الزراعة (ممن ينتمون لطبقة الجوندر). كان رواد الأعمال

القادمين من خارج المدينة، وبما لا يدعو للدهشة، يحظون بخبرة أكبر في هذا النوع من الأعمال؛ فالشركات التي يديرونها تفوق في كفاءتها تلك التي أسَّسها المنتمون لطبقة الجوندر. ويمكنهم بأي قدر من رأس المال، أن ينتجوا ويصدروا كميات أكبر. ومما يدعو لدهشة أشد، مع ذلك، أن الشركات العادية التي يملكها أشخاص ينتمون لطبقة «الجوندر» تبدأ برأس مال يبلغ قدره ثلاثة أضعاف ما تبدأ به تلك المملوكة للقادمين من خارج المدينة.[18] وبدلًا من إقراضهم المال للقادمين من خارج المدينة ممن لديهم خبرة هذا النوع من الأعمال، فقد أسس أثرياء الجوندر شركاتهم الخاصة، برغم افتقارهم التام للخبرة في هذا المجال. فلماذا فعلوا ذلك؟ أو لماذا لم تتدخل البنوك وتساعد هؤلاء القادمين من الخارج على تأسيس شركات أكبر في هذه الحالة؟ وجواب ذلك هو أنه حتى هذه الشركات الكبيرة نوعًا ما (كانت الشركة العادية التي يملكها شخص من خارج المدينة تملك أسهم رأس مال قدرها 2.9 مليون روبية أو 347 ألف دولار أمريكي بحسب تعادل القوة الشرائية) كانت تتعرض للمشكلات التي تناولناها سابقا. لقد أسس المنتمون لطبقة «الجوندر» شركاتهم الخاصة لأنهم كانوا يثقون في مجتمعهم، ولم يكونوا مستيقنين من أن هؤلاء القادمين من الخارج سوف يسددون لهم ما يحصلون عليه من قروض.

وإدراكًا من الدول النامية لهذه المشكلة، فقد حاولت هذه الدول الاستعانة بالقوانين لحمل البنوك على إقراض هذه الشركات الكبيرة نوعًا ما؛ ولذلك توجد في الهند قوانين تنظم «قطاع الأولوية»، وهي قوانين تلزم البنوك بإقراض 40 في المائة من محافظها إلى قطاع الأولوية الذي يشمل الزراعة والتمويل متناهي الصغر

والمشروعات الصغيرة والمتوسطة التي يمكنها أن تضم شركات كبيرة (تمثل أكبر الشركات التي تنطبق عليها الشروط ما يزيد على 95 في المائة من الشركات المملوكة للهنود). ولا شك أن بعض الشركات قد استطاعت أن تجني ثمارًا من بعض هذا التمويل. وعندما تم توسعة قطاع الأولوية في العام 1998 ليشمل الشركات الأكبر نوعًا ما، استثمرت الشركات التي أصبحت مؤهلة مؤخرًا قروضًا إضافية حصلت عليها بموجب دخولها ضمن قطاع الأولوية وحققت مكاسب كبيرة. فقد أدت زيادة قدرها 10 في المائة في القروض إلى زيادة قدرها 9 في المائة في الأرباح، بعد سداد القرض.[19] وهي نسبة عوائد رائعة. إلا أن ثمة توجهًا في هذه الأيام يميل لإلغاء هذا النوع من الإقراض الإلزامي، ويعود ذلك في بعضه إلى شكوى البنوك من أن إقراض هذه الشركات باهظ الكلفة عليها وينطوي على مخاطر عالية.

إن هناك أناسًا يسعون لاكتشاف الشركات الواعدة الجديدة كيما يوفرون لها التمويل. وهذا هو ما يفعله بالضبط رجل الأعمال الصيني «مياو لي»، مدفوعًا ربما بتجربته الشخصية، فضلًا عن شرائه للأسهم في الشركات الشابة الواعدة. لكننا أبعد ما نكون عن رؤية ما يمكن اعتباره ثورة في التمويل متناهي الصغر للشركات الصغيرة والمتوسطة؛ فحتى الآن لم يستطع أحد التوصل إلى كيفية القيام بذلك على نطاق واسع مع تحقيق الربحية. لكن ربما يكون إدخال بعض التغييرات على بيئة الأعمال، مثل تحسين أداء المحاكم، سببًا في حدوث فرق ما؛ فعندما تم تسريع إجراءات التقاضي في المحاكم الهندية، كان من شأن ذلك أن يؤدي إلى سرعة أكبر في استعادة القروض وبالتالي

منح قروض أكبر وأسعار فائدة أقل. إلا أن هذا التحسين لأداء المحاكم لا يرقى لأن يكون هو العصا السحرية. فعندما تأسست محاكم استعادة الديون، زادت معدلات للشركات الكبرى، فيما انخفض في الواقع للشركات الأصغر.[20] ويبدو أن ذلك كان سببه أن مسؤول البنك قد وجد الأمر أكثر ربحية نسبيًا عندما يقرض الشركات الكبرى التي يوقن أنه يستطيع تحصيل القروض التي حصلت عليها اعتمادًا على ما تقدمه من أصول.

وتنشأ هذه المشكلة أساسًا عن هيكلية البنوك نفسها؛ فنظرًا لأنها مؤسسات كبيرة، بطبيعتها، يصبح من الصعب عليها أن تقدم لموظفيها محفزات تدفعهم للتقصي عن الشركات ومراقبة المشروعات وتنفيذ استثمارات جديرة بالاهتمام. وإذا قررت البنوك مثلًا معاقبة موظفي القروض على حالات التعثر في السداد (وهو أمر لا بد منه وفق حدّ ما)، فإن موظفي القروض سيشرعون في البحث عن المشروعات الآمنة تمامًا، وهي مشروعات لا يُرجح أن تكون شركات صغيرة أو غير معروفة. وهكذا فإن أي نماذج مستقبلية مشابهة لـ«مياو لي» أو «نارايان مورثي» ربما لن تحصل على التمويل الذي تحتاجه.

لقد أثبتت حركة التمويل متناهي الصغر أن إقراض الفقراء أمر ممكنٌ رغم ما يكتنفه من صعاب. وبالرغم من أن مدى التأثير الذي تحدثه هذه القروض في حياة الفقراء يظل أمرًا قابلًا للجدل، فإن مجرد وصول مؤسسات التمويل متناهي الصغر بقروضها إلى الحجم التي هي عليه حاليًا يُمثل إنجازًا رائعًا في حد ذاته. ولم تتمكن سوى بضعة برامج أخرى من تلك الموجهة للفقراء من الوصول إلى أعداد كبيرة من الناس. بيد أن هيكل البرنامج الذي هو مناط نجاحه في إقراض

الفقراء، لا يمكن الاعتماد عليه كمنصة إطلاق للمشروعات الكبيرة وتمويلها. وعليه فإن التحدي الكبير المقبل أمام صناعة التمويل في الدول النامية هو إيجاد السبل الكفيلة بتمويل المشروعات المتوسطة.

٨
الادخار لبنة لبنة

عندما يقود المرء سيارته منطلقًا من وسط المدينة صوب الضواحي الأقل غنىً في أي دولة نامية تقريبًا، يلفت انتباهه عادة ذلك العدد الكبير من البيوت التي لم يُستكمل بناؤها. فهناك بيوت ذات حوائط أربعة لكنها غير مسقوفة، وأخرى مسقوفة بيد أن نوافذها لم تُركَّب بعد، وهناك بيوت قيد الإنشاء وربما بها حائط أو اثنان لم يكتملا، فيما تبرز من أسقُف أخرى أعواد حديد التسليح، وهناك حوائط شرع أحدهم في دهانها ثم لم يُكمل ذلك الذي ابتدأه قَط. لكن المرء لا يرى خلال هذا المشهد خلاطات أسمنت أو بنائين؛ فمعظم هذه البيوت لم يعمل فيها أحد منذ شهور. وفي بعض الأحياء الجديدة من مدينة طنجة المغربية، تجد هذا المشهد الطاغي على ما سواه حتى إن البيوت المكتملة والمطلية حديثًا هي ما تشذ وسط كل ذلك.

وإذا سألت أصحاب هذه البيوت عن السبب وراء إبقائهم إياها غير مكتملة، فسيأتيك جوابهم بسيطًا: إنهم هكذا يدخرون مالهم. إنها قصة مألوفة لدى الجميع، فقد كان جد «أبهجيت» يضيف غرفة إلى بيته كلما كسب قدرًا إضافيًا من المال. وعلى هذا المنوال، أي البناء غرفة غرفة في كل مرة تقريبًا، تم تشييد البيت الذي لم تزل عائلته تسكنه. أما الأشخاص الأشد فقرًا فليس بوسعهم حتى أن يتحملوا تكلفة بناء غرفة كاملة في المرة الواحدة. ولذلك اعتاد سائقُ أسرة «أبهجيت» أن يطلب من حين لآخر إجازة ليوم واحد،

حيث يشتري كيسا من الأسمنت وكيسًا من الرمل وكومة من الطوب ثم يأخذ إجازة من العمل ليوم واحد يرص خلاله بعض اللبنات. وعلى هذا النحو، استغرق بناؤه لبيته سنوات طويلة، إذ كان في كل مرة يرص 100 طوبة.

ولأول وهلة، لا تبدو البيوت غير المكتملة أكثر الأدوات الادخارية جذبًا؛ إذ لا يستطيع المرء أن يسكن بيتًا غير مسقوف؛ ويمكن للبيت نصف المبني أن ينهار بفعل الأمطار؛ وإذا ظهرت حاجة عاجلة للمال قبل الانتهاء من أعمال البناء وتعين أن يتم بيعه غير مكتمل، فإن ثمن البناء غير المكتمل ربما لن يساوي التكلفة الأصلية للطوب. لهذه الأسباب كلها، سيكون الأمر أكثر فائدة لو تم ادخار المال (وليكن في بنك مثلًا) حتى يجمع منه ما يكفي لبناء غرفة كاملة بسقفها على الأقل دفعة واحدة.

وإذا كان الفقراء ما زالوا يدخرون لبنة لبنة، فلا بد أن يكون سبب ذلك هو أنه ليست أمامهم طريقة ادخار أفضل. فهل السبب في ذلك هو كون البنوك لم تجد بعد طريقة لجمع مدخرات الفقراء، فيما توشك «ثورة ادخار مُصغَّر» أن تندلع؟ أو لعل هناك شيئًا ما لم يَجُل في خاطرنا بعد يجعل من البيت غير المكتمل استثمارًا جاذبا؟ وهل ينبغي لنا أن نُعجب بالصبر الطويل لأناس غالبا ما يعيشون على أقل من 99 سنتًا في اليوم، ويَحرمون أنفسهم لذات الحياة البسيطة لسنوات حتى يتسنى لهم إكمال بيوتهم؟ أو أنه ينبغي لنا أن ندهش لكونهم، إن كان بناء البيت لبنة لبنة هو السبيل الوحيد لامتلاك بيت، لا يحاولون ادخار المزيد لبنائه على نحو أسرع؟

لماذا لا يدخر الفقراء أكثر

إذا كانت مصادر التمويل التي يمكن للفقراء الاعتماد عليها في تمويل مشروعاتهم ضئيلة، وإذا كان التأمين الذي يحتاجونه لمواجهة المخاطر محدودًا، أفلا ينبغي لهم إذن أن يسعوا نحو الادخار بكل جهدهم؟ فالادخار سوف يكون لهم ردءًا من موسم زراعي سيئ يحل بهم أو مرض يصيبهم. بل يمكن أيضًا أن يفتح أمامهم الطريق لتأسيس أحد المشروعات.

وهنا يتبادر إلى الذهن تساؤل شائع، ألا وهو «كيف للفقراء أن يدخروا، فهم لا يملكون مالًا؟» ولكنه تساؤل غير معقول سوى في مستواه السطحي: فالفقراء ينبغي لهم أن يدخروا لأنهم مثل الجميع، لديهم حاضر وينتظرهم مستقبل. وهم اليوم لا يملكون من المال إلا قليلًا، وما لم يكونوا ينتظرون أن يقعوا على كنز خلال الليل، فسوف يظلون في الغد على الأرجح لا يملكون من المال إلا قليلًا. وفي واقع الأمر، ينبغي أن تكون الأسباب التي تدفعهم للادخار أكثر من تلك التي تحرك الأغنياء، إذا كان هناك على الأقل إمكانية ضئيلة لأن يجدوا، في المستقبل، مَصدًّا بسيطًا يدرأ عنهم المصائب. إن مثل هذا المَصدّ المالي سوف يتيح مثلًا، للأسر الفقيرة في حي أودايبور بالهند أن تتفادى خفض عدد وجبات الطعام التي يتناولها أفرادها عند نفاد مالهم، وهو أمر يقولون إنه يحز كثيرًا في نفوسهم. وعلى نحو مماثل في كينيا، عندما يصاب أحد باعة السوق بالملاريا، فإن أسرته تضطر لأن تنفق جزءًا من رأس المال العامل في المشروع حتى تسدد ثمن الدواء، وهو ما يعوق المريض المتعافي عن استئناف عمله بعد أن بات لا يملك إلا النزر اليسير أو لا يملك

شيئًا على الإطلاق حتى يبيعه. أمَا كان بوسع الأسرة أن تتفادي كل ذلك لو أنها كانت قد ادخرت بعضًا من المال لدفع ثمن الدواء؟

وقد كان الناس في العصر الفيكتوري ينظرون إلى الفقراء باعتبارهم قليلي الصبر ولا يستطيعون التفكير في المستقبل على نحو وافٍ. وعليه، فقد كانوا يرون أن السبيل الأوحد للحيلولة بين الفقراء وبين الانغماس في حياة الكسل والتراخي هو أن تتوعدهم بأشد صنوف البؤس إذا ما حادوا عن الطريق القويم. ولذلك بنوا ما يعرف بملاجئ الفقراء الرهيبة (وهو مأوى المعوزين) وسجون الدائنين التي كتب عنها «تشارلز ديكنز». وقد ظلت هذه النظرة إلى الفقراء باعتبارهم أناسًا يختلفون في جوهرهم سائدة على مر السنين، وباعتبار أن نزوعهم الفطري نحو التصرفات قصيرة النظر هو ما يبقيهم فقراء، حتى وإن أخذت هذه النظرة أشكالًا تتباين فيما بينها تباينًا طفيفًا. ونحن نرى النظرة ذاتها اليوم بين منتقدي مؤسسات التمويل متناهي الصغر الذين يتهمون هذه المؤسسات بأنها تستغل الأنماط السلوكية لدى الفقراء التي تميل إلى الإسراف الشديد. وفي سياق مختلف تمامًا، ذهب «جاري بيكر»، وهو الحائز على جائزة نوبل والأب الروحي للاقتصاد العصري للأسرة، في بحث أجراه في العام 1997، إلى أن حيازة الأشخاص لثروة تشجعهم على الاستثمار وتجعلهم أطول صبرًا؛ وهو ما يعني ضمنًا أن الفقر يجعل الأشخاص (وعلى نحو دائم) أقل صبرًا.[1]

وإحدى المزايا الكبيرة لذلك التوجه الذي ظهر مؤخرًا في أوساط المتحمسين للإقراض متناهي الصغر وغيرهم، نحو الإقرار بأن ثمة مستثمرًا ناشئا داخل كل رجل وامرأة من الفقراء، هي أنه يأخذنا بعيدًا عن تلك

النظرة للفقراء باعتبارهم أشخاصا بلا هموم أو ليسوا أكفاء بالمرة. وفي الفصل السادس الذي تناولنا فيه التأمين والمخاطر، رأينا الفقراء في واقع الأمر أشخاصًا دائمي القلق حيال المستقبل (ولاسيما حيال الكوارث المحدقة بهم)، ورأيناهم يتخذون كل أنواع التدابير الوقائية سواء كانت تدابير مبتكرة أو عالية الكلفة للحد من المخاطر التي يتعرضون لها. بل ويظهر الفقراء النوع ذاته من العبقرية عندما يديرون شؤونهم المالية، ونادرًا ما يحتفظون بحساب في مؤسسة ادخارية رسمية. وفي قاعدة بياناتنا الخاصة بالثماني عشرة دولة، نجد أنه في أندونيسيا (وهي دولة تتوسط هذه القائمة) يحتفظ 7 في المائة من فقراء الريف و8 في المائة من فقراء الحضر بحسابات ادخارية رسمية. لكن هذه النسبة تنخفض في البرازيل وبنما والبيرو لتصبح أقل من 1 في المائة. إلا أنهم يدخرون، رغم ذلك. ويتحدث «ستيوارت راذرفورد»، وهو مؤسس شركة «سيف سيف» (SafeSave)، وهي مؤسسة تمويل متناهي الصغر في بنجلاديش ينصب اهتمامها على مساعدة الفقراء على الادخار، حول كيفية قيامهم بذلك عبر كتابين رائعين هما «الفقراء وأموالهم»، The Poor and Their Money و «مَحافِظ الفقراء» Portfolios of the Poor.[2] وحتى نقدم لمحة عن ذلك الكتاب، فقد قامت 250 أسرة فقيرة في بنجلاديش والهند وجنوب أفريقيا بوصف كل العمليات المالية التي يقومون بها لباحثين دأبوا على زيارتهم مرتين في الشهر خلال عام كامل. ومن بين النتائج الرئيسة لهذه الدراسة هو أن الفقراء يستطيعون إيجاد طرائق عبقرية للادخار، وأنهم ينشؤون «جمعيات» للادخار بالاشتراك مع مدخرين آخرين، حيث يُفترض أن يتأكد كل عضو من أن الأعضاء الآخرين يحققون أهدافهم

الادخارية. وينشؤون «مجموعات مساعدة الذات»، التي تنتشر على نطاق واسع في الهند وتوجد أيضًا في دول أخرى كثيرة، وهي جمعيات للادخار تقدم أيضًا القروض لأعضائها من خلال المدخرات المتراكمة للمجموعة. وفي أفريقيا، فإن أكثر الأدوات انتشارًا هي الجمعيات الدوارة للادخار والإقراض، وهي تعرف باسم “merry-go-rounds” في الدول الأفريقية الناطقة بالإنجليزية، فيما تعرف باسم “tontines” في الدول الأفريقية الناطقة بالفرنسية. ويلتقي أعضاء هذه الجمعيات الدوارة بشكل منتظم ويقومون جميعًا في كل مرة يلتقون فيها بإيداع نفس القدر من المال في وعاء مشترك. وفي كل مرة، وعلى أساس تناوبي، يحصل أحد الأعضاء على كل محتوى الوعاء. ومن بين أشكال الادخار الأخرى هناك أساليب من قبيل دفع بعض المال لجامعي الودائع وإيداعها في بنك، أو ادخار الودائع مع مقرضي أموال محليين، أو ترك الودائع لدى ما يُعرف بـ«حراس الأموال» (وهم المعارف الذين يحفظون مبالغ صغيرة من المال مقابل رسوم ضئيلة أو من دون مقابل)، وكما رأينا، فهناك أيضًا بناء منزل على نحو بطيء كشكل من أشكال الادخار. و في الولايات المتحدة توجد مؤسسات شبيهة أيضًا، وهي في معظمها تعمل في أوساط جاليات المهاجرين الذين انتقلوا حديثًا إلى هناك.

وتمثل «جنيفر أوما»، وهي بائعة في إحدى أسواق مدينة بومالا الصغيرة في غرب كينيا، تجسيدًا حيًّا لهذا التعقيد. وتبيع «أوما» الذرة الصفراء والذرة البيضاء والفول. وخلال حوارنا معها، كانت تقوم ببراعة بفرز الفول، إذ تضع الأحمر في جانب والأبيض في الجانب الآخر. وعندما التقيناها، كانت مُسجَّلة فيما لا يقل عن ست جمعيات تتباين في حجمها ومرات اجتماعها.

فكانت تسهم في إحداها بـ 1000 شلن كيني (17.50 دولارًا أمريكيًا بحسب تعادل القوة الشرائية)، شهريًا، فيما تدفع في أخرى 580 شلن كيني مرتين في الشهر (تودع منها 500 في الوعاء، وتخصص 50 للسكر الذي يضاف للشاي، وهو مكون أساسي في طقوس المناسبات، و30 شلن لصندوق الرفاه). وفي جمعية أخرى، بلغت مساهمتها 500 شلن شهريًا، بالإضافة إلى 20 شلن كمدخرات إضافية. وهناك أيضا جمعية أسبوعية (150 شلن أسبوعيًا)، وأخرى كانت تلتقي ثلاث مرات أسبوعيًا (50 شلن)، وأخرى يوميًا (20 شلن). وقد أوضحت لنا أن كل جمعية كانت ذات غرض محدد ومستقل عن الأخريات. وكانت تخصص الجمعيات الصغيرة لسداد قيمة الإيجار (كان ذلك قبل بنائها لبيتها)، وأما الجميعات الأكبر فكانت تذهب للمشروعات طويلة المدى (مثل إجراء تحسينات منزلية) أو لسداد رسوم المدارس. كانت «أوما» ترى في هذه الجمعيات كثيرًا من المزايا ترجح كفتها على حسابات الادخار التقليدية؛ إذ لا يوجد بها رسوم، ويمكنها أن تضع ودائع صغيرة، وتستطيع عمومًا الوصول إلى الوعاء على نحو أسرع بكثير مما لو كانت تدخر المبلغ ذاته كل أسبوع. وفوق ذلك، فقد كانت مجموعة الجمعية مكانًا جيدًا يصلح لطلب النصيحة والمشورة.

ولكن محفظتها المالية لم تكن لتنتهي عند هذه الجمعيات الستة. فقد حصلت على قرض من أحد الأوعية الادخارية لهذه الجمعيات في مطلع مايو 2009 (قبل شهرين أو أكثر قليلًا من لقائنا معها) وذلك لشراء ذرة صفراء بقيمة 6000 شلن كيني (105 دولار أمريكي بحسب تعادل القوة الشرائية). وكانت أيضا عضوًا في بنك الادخار في القرية، حيث تحتفظ بحساب ادخاري،

وإن كان الآن شبه خاو. وقد استخدمت تلك النقود في شراء أسهم في بنك القرية بما قيمته 12000 شلن (210 دولار بحسب تعادل القوة الشرائية). وإلى جانب بعض الأسهم التي كانت تمتلكها بالفعل (كان كل سهم يخول المقترض اقتراض أربعة شلن كيني من بنك القرية)، وهو ما سمح لها أن تقترض 70000 شلن (1222 دولارًا أمريكيًا بحسب تعادل القوة الشرائية) وأن تبني لنفسها بيتًا. وفوق ذلك، كانت تدخر بعض رزم النقود التي تخبئها في أماكن متنوعة من بيتها وذلك تحسبًا للطوارئ البسيطة مثل الاحتياجات الصحية، وإن كانت قد أوضحت أن النقود المخصصة للصحة كانت تذهب أحيانًا لإطعام الضيوف. وأخيرًا، فقد كان لها ديون مستحقة على عدد من الأشخاص تشمل 1200 شلن كيني على زبائنها و4000 شلن كيني على عضو سابق في مجموعة المسؤولية المشتركة ضمن البنك الادخاري بالقرية. وكان قد تعثر في سداد القرض عندما كان لم يزل مدينًا للبنك بـ60000 شلن كيني (1050 دولارًا أمريكيًا بحسب تعادل القوة الشرائية)، وهو ما يلزم أعضاء المجموعة بتغطيته، وكان قد بدأ لتوه الآن يسدد للبنك ببطء.

ولكونها كانت تعمل بائعة في أحد الأسواق ومتزوجة من فلاح، فقد كانت «جنيفر أوما» على الأرجح تعيش على أقل من دولارين في اليوم. لكنها مع ذلك كانت تمتلك باقة مُنوعة من الأدوات المالية ذات التناسق الجيد فيما بينها، وهو ما يمثل نوعًا من العبقرية المالية التي نلمسها مرارًا وتكرارًا في أوساط الفقراء.

لكن كل هذه البراعة التي يوظفها الفقراء في الادخار ربما تكون مجرد شواهد على أنهم لا يستطيعون الوصول إلى الأبدال الأكثر تقليدية وبساطة. فالبنوك لا

ترغب في إدارة حسابات صغيرة، وذلك أساسًا بسبب الكلفة الإدارية لإدارتها، فضلًا عن أن المؤسسات المُخوَّلة تلقي الودائع تكون مثقلة باللوائح والقوانين- وهي قوانين مُبرَّرة، فالقلق يساور الحكومات حيال الأشخاص معدومي الضمير الذين يستولون على مدخرات الناس ويهربون بها– ولكن هذا يعني أن إدارة كل حساب تتطلب من موظفي البنك ملء بعض الاستمارات والقيام بأعمال ورقية، وهي أمور يمكن أن تصبح عملًا في غاية الإرهاق بما لا يتناسب مع الأموال التي يجنيها البنك من وراء هذه الحسابات الصغيرة. وقد أوضحت «جنيفر أوما» لنا أن حسابها الادخاري في بنك القرية الادخاري ليس هو المكان الأمثل لادخار مبالغ صغيرة، نظرا لأن رسوم السحب كانت أعلى مما ينبغي؛ إذ كان سحب أي مبلغ يقل عن 500 شلن كيني يتطلب دفع 30 شلن كيني كرسوم؛ فيما يتم دفع 50 شلن كيني مقابل كل عملية سحب تتراوح ما بين 500 إلى 1000 شلن كيني؛ أما أي عملية سحب أكبر من ذلك فيدفع مقابلها 100 شلن كيني. وهكذا فإنه وبسبب مثل هذه الرسوم الإدارية، ربما لا يرغب معظم الفقراء في فتح أي حساب بنكي حتى عندما يحق لهم ذلك.

إن كون الفقراء يلجؤون إلى استراتيجيات ادخارية بديلة رغم ما يشوبها من تعقيد ورغم كلفتها العالية عندما يحال بينهم وبين الوصول إلى الحسابات البنكية يعني أيضًا أنهم يدخرون أقل مما يمكنهم ادخاره لو أتيح لهم أن يفتحوا حسابات بنكية. وحتى نتبين ما إذا كانت هذه هي حقيقة الأمر، فقد قامت كل من «باسكالين ديوباس» و«جوناثان روبنسون» بدفع رسوم فتح حسابات ادخارية في بنك القرية المحلي، وذلك نيابة عن عينة عشوائية من أصحاب المشروعات الصغيرة

(مثل سائقي دراجات الأجرة، وباعة في أسواق، ونجارين وما شابه) في قرية بومالا. كان للبنك مكتب في السوق الرئيسة حيث يدير كل هؤلاء الناس أعمالهم، ولم تكن الحسابات تقدم أي فوائد على المدخرات. بل وبدلًا عن ذلك، فقد كانت تتقاضى رسومًا مقابل كل عملية سحب.[3]

وفي النهاية لم يستخدم هذه الحسابات سوى عدد ضئيل من الرجال، فيما نفذ حوالي ثلثي العميلات من النساء عملية إيداع واحدة على الأقل. وقد فاقت مدخرات هؤلاء النسوة تلك التي ادخرتها الأخريات ممن لم يحصلن على حساب، فضلًا عن أنهن استثمرن أكثر في أعمالهن، وكن أقل رجحانًا في اعتمادهن على رؤوس أموالهن العاملة عندما يصيبهن مرض. وبعد ستة أشهر، كان باستطاعتهن عمومًا أن يشترين لأنفسهن ولأسرهن طعامًا أكثر بمقدار 10 في المائة يوميًا.

ورغم أن الفقراء يجدون فعلًا طرقًا معقدة لادخار بعض المال، فإن هذه النتيجة تظهر أنهم سيكونون أحسن حالًا فيما لو أصبح فتحهم لحساب بنكي أقل كلفة. وفي كينيا يُكلف فتح حساب بنكي 450 شلن كيني، ويتعين إيداع حوالي 5000 شلن كيني في المتوسط في أي حساب استخدم ولو لمرة واحدة. وهذا يعني أنه لولا أن «ديوباس» و«روبنسون» قد دفعا الرسوم نيابة عنهم، لكان على هؤلاء العملاء الفقراء أن يدفعوا «ضريبة» تبلغ 10 في المائة تقريبًا مقابل فتحهم لحساب، هذا إذا ما غضضنا الطرف عن رسوم السحب. وإلى هذا ينبغي أن نضيف التكلفة التي يتحملها الفقراء لدى ذهابهم إلى البنك، الذي عادة ما يقع وسط المدينة، وفي مكان يبعد عن مناطق سكناهم. وهكذا، يتعين على البنوك أن تُخفض كثيرًا الرسوم التي تتقاضاها لإدارة مبالغ

المدخرات الضئيلة، وذلك حتى تصبح حسابات الفقراء الادخارية قابلة للاستمرار من الناحية الاقتصادية.

وتمثل «مجموعات المساعدة الذاتية» واسعة الانتشار في الهند وغيرها من الدول إحدى الطرائق الكفيلة بخفض التكلفة، وهي تعتمد على فكرة أنه في حال قام أعضاء المجموعة بتوحيد مدخراتهم وتنسيق سحوباتهم وإيداعاتهم، فإن القيمة الإجمالية للحساب سوف تصبح أكبر، وسيكون البنك مستعدًا لفتحه وإدارته. ويمكن للتكنولوجيا أيضًا أن تلعب دورًا ما في هذا الصدد، ففي كينيا تتيح خدمة تحويل الأموال عبر الهاتف النقال لمستخدميه إيداع الأموال في حساباتهم المرتبطة بالهواتف ثم إرسال هذه الأموال إلى حسابات أشخاص آخرين عبر الهاتف النقال ودفع قيمتها لهم. ويمكن لشخص مثل «جنيفر أوما»، مثلًا أن تودع مبلغًا نقديًا في محل بقالة محلي يتصادف أنه ضمن مراسلي خدمة تحويل الأموال عبر الهاتف النقال، فيتم إضافة المبلغ إلى حسابها على الشبكة. ويمكنها عندئذ إرسال رسالة نصية إلى ابن عمها في قرية لامو، الذي يستطيع عندئذ أن يبرز الرسالة النصية إلى المراسل المحلي للحصول على المال. وبمجرد حصوله على النقود، يتم خصمها من حسابها في خدمة تحويل الأموال عبر الهاتف النقال. وعندما يتم ربط هذه الخدمة بالبنوك، فسوف يصبح بوسع الأشخاص إرسال النقود من وإلى حساباتهم الادخارية عبر المراسل المحلي للشبكة، دون أن يتعين عليهم قطع مسافات طويلة في سبيل الوصول إلى مكان البنك.

بالطبع، لا توجد تكنولوجيا يمكنها إلغاء الحاجة لتنظيم الحسابات البنكية. لكن جزءًا من المشكلة ينشأ من حقيقة أنه في ظل النظم الحالية، لا يُسمح عمومًا إلا

لموظفي البنك من ذوي الرواتب العالية بالتعامل مع أموال المودعين. وهو أمر ليس ضروريًا على الأرجح. وبدلًا من ذلك، يمكن للبنك الاستعانة بصاحب متجر محلي لاستلام الإيداعات، وطالما أن صاحب المتجر المحلي سوف يحرر للمودع إيصالًا يفيد باستلامه الأموال التي يلتزم البنك قانونًا بالوفاء بها، فإن المودع يصبح محميًا. وعندئذ تصبح مسؤولية البنك التحقق من أن صاحب المتجر لن يهرب بأموال المُدخرين. فإذا كان البنك يرغب في تحمّل هذه المخاطرة– وكثير من البنوك يسعدها أن تفعل ذلك– إذن فلماذا يقلق المُشرّع؟ وقد بدأ هذا الإنجاز يصل إلى النظام في السنوات الأخيرة بعد أن شرعت بعض الدول في سن قوانين جديدة تسمح بهذا النوع من استلام الإيداعات (في الهند، على سبيل المثال، يسمى ذلك قانون التراسل البنكي). وربما يؤدي هذا في نهاية المطاف إلى إحداث ثورة في عالم الادخار برمته.

وفي الوقت الراهن تُبذل جهود بارزة على المستوى الدولي، حيث تنهض بها في الأساس مؤسسة «بيل وميلندا جيتس»، بغية تعزيز إمكانية وصول الفقراء إلى الحسابات الادخارية. لقد أصبح الادخار متناهي الصغر مرشحًا لأن يصبح الثورة المقبلة في عالم التمويل متناهي الصغر. لكن هل عدم الوصول إلى الحسابات الادخارية الرسمية هو المشكلة الوحيدة؟ وهل ينبغي لنا أن نركز جهودنا حصرًا على جعل الادخار عملية سهلة وآمنة؟ تشير النتائج التي توصلت إليها «ديوباس» و«روبنسون» أن تلك ليست هي القصة كاملة. أولًا، هناك الحقيقة المزعجة التي تفيد بأن الرجال في معظمهم لم يستخدموا حساباتهم المجانية، فيما لم تستخدمها معظم النساء أيضًا، أو

أنهن استخدمنها على نحو طفيف للغاية؛ إذ لم تقم 40 في المائة من النساء بأي عملية إيداع، فيما قامت أقل من نصفهن بأكثر من عملية؛ أما الكثيرات ممن بدأن في استخدام الحساب، فقد توقفن عن ذلك بعد فترة. وفي دراسة أخرى أجريت في مدينة بوسيا الواقعة غرب كينيا،[4] لم يقم سوى 25 في المائة من الأزواج الذين مُنحوا ثلاثة حسابات مجانية (حساب لكل من الزوجين وحساب ثالث مشترك) بإيداع أي أموال في أي من الحسابات الثلاثة. وترتفع هذه النسبة مسجلة 31 في المائة بين هؤلاء الذين تلقوا بطاقة صراف آلي مجانية لاستعمالها في إنجاز عمليات السحب والإيداع على نحو أسهل وأرخص. لا شك أن الحسابات الادخارية تفيد بعض الناس، بيد أن عدم وجودها ليس الشيء الوحيد الذي يحول بين الناس وبين الادخار.

لقد رأينا في الفصل السابق نموذجًا آخر لأشخاص يحظون بفرص ادخار مربحة لكنهم لا يغتنمونها، مثل باعة الفاكهة في تشيناي، الذين كانوا يقترضون حوالي 1000 روبية (45.75 دولار أمريكي بحسب تعادل القوة الشرائية) كل صباح بسعر فائدة 4.69 في المائة في اليوم. وهب أن هؤلاء الباعة قرروا أن يخفضوا عدد أكواب الشاي التي يحتسونها بمقدار كوبين على مدى ثلاثة أيام. إن من شأن ذلك أن يوفر لهم 5 روبيات في اليوم، وهو مبلغ يمكن استخدامه في خفض قيمة ما يتعين عليهم اقتراضه. وبعد انقضاء أول يوم يحتسون فيه أكواب شاي أقل، سوف يتعين أن يقترضوا مبلغًا يقل عما اعتادوا عليه بمقدار 5 روبيات. وهو ما يعني أنه مع نهاية اليوم الثاني، سيتعين عليهم أن يسددوا مبلغًا يقل بمقدار 5.23 روبيات عما اعتادوا عليه (الروبيات الخمس التي لم يقترضوها بالإضافة إلى 23 بيزة

كفوائد)، التي، عند إضافتها إلى الروبيات الخمس التي ادخروها في اليوم الثاني بخفضهم لعدد أكواب الشاي التي يحتسونها، سوف تتيح لهم أن يقترضوا مبلغًا يقل عما اعتادوا عليه بمقدار 10.23 روبية. وبالمنطق نفسه، فسوف يكون لديهم في اليوم الرابع 15.71 روبية يمكنهم استخدامها في شراء فاكهة بدلًا من الاقتراض. والآن، لنفترض مثلًا أنهم عاودوا احتساء كوبي الشاي اللذين تخلوا عنهما سابقًا مع استمرارهم في إعادة استثمار الـ15.71 روبية التي وفروها إثر خفض عدد أكواب الشاي خلال ثلاثة أيام (وهذا يعني اقتراض مبلغ أقل). ومع استمرار نمو ذلك المبلغ المتراكم (مثلما تحولت الـ10 روبيات إلى 10.71 روبية بعد يومين) سوف يصبحون بعد تسعين يومًا بالضبط، بلا ديون تمامًا. وسوف يدخرون 40 روبية في اليوم، وهو مبلغ يعادل أجر نصف يوم. وكل ذلك مقابل ستة أكواب من الشاي تم الاستغناء عنهم!

وخلاصة ذلك هي أن هؤلاء الباعة يستظلون بما تبدو أنها شجرة أموال تشبه تمامًا تلك التي يرجح أن نجدها في أي مكان. فلماذا لا يهزونها أكثر من ذلك؟ وكيف يمكننا أن نوائم ذلك مع التخطيط المالي المعقد الذي لمسناه لدى «جنيفر أوما»؟

سيكولوجية الادخار

إن فهم الكيفية التي يفكر بها الناس حيال المستقبل يمكن أن تسهم في حل هذه التناقضات الظاهرة. وقد قص علينا «أندريه شلايفر»، وهو ربما أقوى مؤيدي نظرية أن أناسًا كثيرين يرتكبون أحيانًا أشياء ساذجة (وقد اشتق أو على الأقل ساهم في رواج مصطلح «متداولو الضجيج» ليصف به سلوك متداولي الأسهم

السُذّج الذين يقعون ضحية الاستغلال البشع للمتداولين الأكثر حُنكة)، وكان قد عاد لتوه من كينيا، قص علينا شيئًا لاحظه هناك، وهو الفرق الهائل بين المزارع التي تديرها مجموعة راهبات وتتميز بازدهارها وحيويتها، وتلك التي كان يديرها جيرانهن، وكانت أقل إثارة للإعجاب بكثير. لقد كانت الراهبات تستخدمن السماد والبذور المُهَّجنة. وسألنا، لماذا لم يستطع الفلاحون القيام بما كانت الراهبات يقمن به؟ هل يمكن أن يكون ذلك علامة على أنهم كانوا أقل صبرًا بكثير (كانت مهنة الراهبات على الأرجح تجعلهن أكثر صبرًا لأن الثواب الذي يأملنه كان ينتظرهن بالأساس في الحياة الآخرة)؟

لقد توصل لشيء ظل أمد طويلًا يمثل لغزًا لنا. وخلال دراسات أُجريت على مدى سنوات عديدة، وجد كل من «مايكل كريمر» و«جوناثان روبنسون» و«إستر» أن حوالي 40 في المائة فقط من الفلاحين في منطقة بوسيا الواقعة غرب كينيا (لا تبعد كثيرًا عن ساوري، القرية التي التقى فيها «جيفري ساكس» و«أنجلينا جولي» الشاب «كيندي»، ذلك الفلاح الذي لم يكن يستخدم السماد قبل أن يعطيه إياه المشروع) قد استخدموا السماد من قبل، وأن 25 في المائة فقط استخدموا السماد في أي سنة من السنوات.[5] وتشير تقديرات متحفظة، اعتمدت على توفير السماد المجاني لمجموعة عشوائية من الفلاحين لاستخدامه في جزء من حقولهم ثم مقارنة الحصاد في تلك القطعة من الأرض بمحصول قطعة الأرض المشابهة المملوكة لنفس الفلاح، إلى أن متوسط العائد السنوي لاستخدام السماد يتجاوز 70 في المائة؛ ففي مقابل دولار واحد يدفع في شراء السماد، سوف يحقق الفلاح العادي

زيادة في محصول الذرة الصفراء قدرها 1.70 دولار. صحيح أن ذلك لا يساوي تمامًا العوائد التي يحققها باعة الفاكهة، لكن على ما يبدو فالأمر يستحق الجهد المبذول لادخار القليل. لماذا لم يكونوا يكثرون من استخدام السماد؟ ربما يكون السبب هو أن الفلاحين لا يعرفون تمامًا كيف يستخدمون السماد، أو ربما يُهوِّنون بالعوائد التي تتحقق مع استخدامه. ولكن إن صح ذلك، فإنه ينبغي للفلاحين الذين حصلوا على السماد المجاني على الأقل (وتعلموا كيفية استخدامه على النحو الأمثل) وحققوا أعلى العوائد من ذلك، أن يكونوا شديدي الحماس إزاء استخدامه في المواسم الزراعية اللاحقة. وفي الحقيقة، فقد اكتشفت «إستر» و«كريمر» و«روبنسون» أن الفلاحين الذين أعطوا سمادًا مجانيًا في موسم واحد كانوا الأكثر ميلًا لاستخدام السماد في الموسم التالي مباشرة بزيادة قدرها 10 نقاط مئوية في المتوسط بعد الدراسة، لكن ذلك كان يعني أن الغالبية قد عادت إلى عدم استخدام السماد. وليست المشكلة في أنهم لم يقتنعوا بما رأوه يتحقق أمام أعينهم؛ فقد عبرت الغالبية عن اقتناعهم وقالوا مبدئيًا إنهم سوف يستخدمون السماد بكل تأكيد.

وعندما سألنا بعض الفلاحين عن السبب الذي جعلهم لا يستخدمون السماد، أجاب معظمهم بأن المال الذي كان لديهم لم يكف لشراء السماد عندما جاء الموسم الزراعي وحان وقت استخدامه. إن ما يبعث على الدهشة هنا هو أن السماد يمكن شراؤه (واستخدامه) بكميات ضئيلة، مما يجعله فرصة استثمارية في متناول الفلاحين حتى وإن لم يتوفر في أيديهم سوى مبلغ ضئيل من المال. ويشير ذلك إلى أن القضية، مرة أخرى، هي أن الفلاحين يجدون صعوبة في أن يوفروا ولو قدرًا

ضئيلًا للغاية من المال خلال الفترة الممتدة ما بين موسم الحصاد وموسم الزراعة. وكما يوضح كل من «مايكل» و«أنَّا موديمبار»، وهما زوجان يستزرعان الذرة الصفراء بالقرب من بودالنجي في غرب كينيا، فإن الادخار عملية تكتنفها الصعاب. فقد استخدما السماد في مزرعتهما خلال الموسم الزراعي الماضي، لكنهما لم يستخدماه في الموسم الذي سبقه، وذلك لأنه لم يتبق لديهما من المال شيء لشرائه عندئذ. وهما يوضحان أن الادخار في البيت أمر محفوف بالصعاب، وذلك لأن هناك دائمًا شيئًا سوف يطرأ ويتطلب مالا (فقد يمرض شخص فيما يحتاج آخر لملابس أو يحل ضيف على الأسرة يجب إطعامه)، ومن الصعوبة أن تقول لا.

وقد وجد فلاحٌ آخر التقيناه في اليوم نفسه، وهو «وايكليف أوتينو»، طريقة لحل هذه المشكلة. إذ كان دائما ما يتخذ قراره بشأن ما إن كان سيشتري سمادًا أو لن يشتري، عقب موسم الحصاد مباشرة. فإذا جاء الحصاد كافيًا لدفع نفقات المدرسة وتوفير الطعام لأسرته، فإنه يبيع باقي المحصول على الفور ويستخدم عوائد ذلك في شراء البذور المُهجنة، وإذا ما تبقت أي أموال بعد ذلك، فإنها تذهب لشراء السماد. وكان يخزن البذور والسماد حتى الموسم الزراعي التالي. وقد أوضح لنا أنه كان دائمًا ما يشتري السماد مقدمًا، لأنه، مثلما هو الحال مع أسرة «موديمبا» كان يعرف أن النقود المحفوظة في المنزل لن تُدخر، وبحسب رأيه، فإنه عندما يكون ثمة مال في المنزل، فدائمًا ما تطرأ أشياء وينفد المال.

وسألناه عما كان يفعل عندما يشترى السماد بالفعل (لكنه لم يستخدمه بعد) ثم يحدث أن يُصاب أحد بمرض؟

ألم يكن هناك ما يدفعه لأن يبيعه بثمن بخس؟ وكان جوابه هو أنه لم يواجه أبدًا ضرورة تدفعه لبيع السماد. وبدلًا من ذلك، كان يميل لإعادة تقييم مدى الإلحاح الحقيقي لأي ضرورة عندما لا يتوفر لديه مال بين يديه. وإذا طرأ شيء يتعين عليه دفع ثمنه، فإنه يذبح دجاجة أو يعمل لساعات أطول كسائق دراجة أجرة (وهي وظيفة إضافية كان يقوم بها كلما تبقى لديه وقت من عمله بالزراعة). وبالرغم من أنهم لم يشتروا السماد مقدمًا قَط، فقد كانت أسرة «موديمبا» تتبنى وجهة النظر ذاتها. وإذا واجه أفراد الأسرة مشكلة ما ولم يجدوا مالًا (مثلا، لأنهم قد اشتروا السماد)، فسوف يجدون حلًا، ربما يكون عبر الاقتراض من أصدقاء أو، على حد قولهم، «تعليق المسألة»؛ ولكنهم لن يبيعوا سمادًا اشتروه سابقًا. وكانوا يرون أنه سيكون مفيدًا لهم لو اضطروا للبحث عن بديل، بدلًا من استخدامهم للنقود الموجودة في البيت.

ولذلك وحتى يمكنهم مساعدة أشخاص مثل أسرة «موديمبا»، صَمَّم «كريمر» و«روبنسون» و«إستر» برنامجًا عُرف باسم مبادرة الادخار والسماد. فكانوا عقب الحصاد مباشرة حيث يتوفر المال لدى الفلاحين، يمنحونهم الفرصة لشراء قسيمة تتيح لهم الحصول على السماد عندما يحل موسم الغرس.[6] وقد أُسندت مهمة تنفيذ البرنامج لمنظمة «آي سي أس أفريقيا»، وهي منظمة غير حكومية تعمل في المنطقة. كان السماد يباع بسعر السوق، لكن مسؤول الحقول في «آي سي أس» كان يقوم بزيارة الفلاحين في بيوتهم حتى يبيعهم القسائم، فيما يتم إيصال السماد إلى بيتوهم عندما يطلبونه. لقد أدى البرنامج إلى زيادة بمقدار 50 في المائة على الأقل في نسبة الفلاحين

الذين استخدموا السماد. ومثلما تنبأ «مايكل» و«أنا موديمبا» و«وايكليف أوتينو»، فطالما أنه يصل إلى أعتاب بيوتهم في الوقت المناسب، فإن الفلاحين كانوا يشترون السماد وهم في غاية السرور.

لكن ذلك لم يوضح الأسباب التي تجعل الفلاحين يحجمون عن شراء السماد مقدمًا من تلقاء أنفسهم. وقد اختارت الغالبية الساحقة من الفلاحين الذين اشتروا القسائم التسليم الفوري للسماد، ثم قاموا بتخزينه واستخدموه لاحقًا. بعبارة أخرى، وكما أخبرنا «وايكليف أوتينو»، فهم لا يبيعون السماد عندما يحصلون عليه. ولكن إن كانوا حقًا يريدون سمادًا، فلماذا لم يبادروا بشرائه بأنفسهم؟ وقد سألنا أسرة «موديمبا» حول ذلك. وكان جواب الزوجين أن السماد لم يكن دائمًا متوفرًا في منافذ بيعه بعد الحصاد مباشرة – ولم تكن هذه المنافذ توفره إلا لاحقًا، أي قبل موسم الغرس مباشرة. وكما قال «مايكل موديمبا»: «عندما يتوفر المال لدينا، لا يتوفر السماد لديهم. وعندما يصلهم السماد، لا يتاح لدينا المال.» وبالنسبة لـ«وايكليف أوتينو»، فإن هذا الأمر لم يكن يمثل مشكلة كبيرة؛ فلأن وظيفته كسائق دراجة أجرة كانت تتيح له الذهاب إلى المدينة طول الوقت، فقد كان يستطيع أن يتحرى بشكل منتظم ما إذا كان السماد متوفرًا أم لا، ثم يشتريه من أي متجر يتصادف أنه يبيعه. ولكن بالنسبة للفلاحين من أمثال أسرة «موديمبا»، الذين كان يفصلهم عن سوق المدينة ساعة سيرًا على الأقدام ولم يكن لديهم أسباب قوية تدفعهم إلى الذهاب إلى هناك، فقد كان التحري بشأن ما إذا كان السماد متوفرًا في المتاجر أمرًا أكثر صعوبة. وهذه العقبة الصغيرة المتمثلة في ترقب وصول السماد (الطلب من صديق أن يتقصى ذلك أو الاتصال

بالمتجر) هي ما كان يعوق نمو مدخراتهم وإنتاجيتهم. إن كل ما حققه التدخل الذي نفذناه هو أنه خلصنا من هذا المأزق البسيط.

الادخار والانضباط الذاتي

تشير تجربتا باعة الفاكهة في الهند والفلاحين في كينيا إلى أن أناسًا كثيرين يعجزون عن الادخار حتى وإن سنحت لهم فرصٌ ادخارية جيدة، وهو ما يعني أن عوائق الادخار لا تُعزى جميعها لعوامل خارجية؛ وأن المشكلة تعود في جزء منها إلى النفس البشرية. ولعل معظمنا ما زال يحتفظ ببعض الذكريات وهو يحاول أن يوضح لأبيه الغاضب أننا بالقرب من برطمان حلوى وأن الحلوى قد نفدت على نحو ما. لقد كنا ندرك أن تناول الحلوى سوف يسبب لنا المشكلات، إلا أن إغواء تناولها كان لا يقاوم.

ومثلما أسلفنا في الفصل الثالث عن الصحة الوقائية، فإن العقل البشري يتعاطى مع الحاضر على نحو يختلف تمامًا عن تعاطيه مع المستقبل. ويبدو أننا في الأساس نملك رؤية للكيفية التي ينبغي أن نتصرف بمقتضاها في المستقبل، وهي كيفية غالبًا ما لا تتسق مع الطريقة التي نتصرف بها اليوم أو سنتصرف بها في المستقبل. وأحد الأشكال التي يأخذها «عدم الاتساق الزمني» هذا هو أن ننفق الآن وفي الوقت ذاته نخطط للادخار في المستقبل. بعبارة أخرى، فإننا نأمل أن تكون «ذاتنا في الغد» أكثر قدرة على الصبر من «ذاتنا اليوم».

وثمة مظهر آخر يدل على عدم الاتساق الزمني وهو أن نشتري ما نشتهيه اليوم (مثل المشروبات الكحولية والأطعمة السكرية أو الدسمة والحلي) ونحن ننوي أن

يكون إنفاقنا للمال غدًا أكثر مسؤولية (مثل نفقات الدراسة وشبكات البعوض وترميم الأسقف). بعبارة أخرى، فإن الأشياء التي نشعر بالفخر أو باللذة لدى تخيلنا لشرائها في المستقبل ليست هي دائمًا ما نشتريه اليوم في النهاية. إن معرفتنا أنا سوف نحتسي غدًا شرابًا واحدًا لمرات ومرات لا يُشعر معظمنا باللذة – بل في واقع الأمر يُشعرنا بالتعاسة– ومع ذلك عندما يأتي الغد لا يستطيع كثيرون منا مقاومته. وبهذا المعنى، فإن المشروبات الكحولية هي سلعة إغواء لكثير من الناس، وهي شيء يؤثر فينا تأثيرًا مباشرًا دون أن يمنحنا أي لذة متوقعة. على النقيض من ذلك، ربما لا يكون التلفزيون سلعة إغواء، فكثير من الناس يخططون ويدخرون على مدى شهور أو حتى سنوات لشراء تلفزيون واحد.

وقد اشتركت مجموعة من خبراء الاقتصاد وعلماء النفس والأعصاب في دراسة سعوا من خلالها لإثبات أن هناك أساسًا فيزيائيًا لمثل هذا الانفصال في عملية اتخاذ القرار.[7] وقد منحوا المشاركين الفرصة للاختيار من بين جوائز متنوعة سوف يحق لهم الحصول عليها في توقيتات زمنية مختلفة، وذلك باستخدام بطاقات هدايا محددة بالوقت والتاريخ. وهكذا كان يتعين على كل مشارك أن يتخذ مجموعة من القرارات. فمثلًا، يتلقى 20 دولارًا الآن أو 30 دولارًا في غضون أسبوعين (الحاضر في مقابل المستقبل)؛ أو يتلقى 20 دولارًا في غضون أسبوعين أو 30 دولارًا في غضون أربعة أسابيع (المستقبل في مقابل مستقبل أبعد)؛ أو يتلقى 20 دولارًا في غضون أربعة أسابيع أو 30 دولارًا في غضون ستة أسابيع (مستقبل أبعد في مقابل مستقبل أبعد وأبعد). وتقوم فكرة ذلك على أن المشاركين كانوا

يتخذون هذه القرارات داخل جهاز تصوير يعتمد على تقنية الرنين المغناطيسي الوظيفي، مما يتيح للباحثين معرفة أي المناطق من أدمغتهم تنشط. وقد اكتشفوا أن أجزاء الدماغ المتصلة بالأطراف (كان التفكير يستجيب للمكافآت الأكثر فورية وحسب) تنشط فقط عندما ينطوي القرار على مقارنة بين مكافأة اليوم ومكافأة المستقبل. وعلى النقيض، كانت القشرة الجبهية الجانبية (وهي جزء في الدماغ أكثر اختصاصًا بالحسابات) تستجيب بكثافة متشابهة لكل القرارات، بغض النظر عن توقيت الخيارات المطروحة.

إن الأدمغة التي تعمل على هذا المنوال سوف تنتج كثيرًا من النوايا الطيبة غير المُحققة. وهي تلك النوايا التي نراها كثيرًا في واقع الأمر من قبيل قرارات العام الجديد وعضوية قاعة تمرينات الألعاب الرياضية التي تظل غير مُفعلة. إلا أن كثيرًا من الناس، مثل أسرة «موديمبا» أو «وايكليف أوتينو» يدركون تمامًا هذا النوع من عدم الاتساق. لقد تحدثوا عن تجميد أموالهم في شكل سماد وذلك كطريقة لتفادي عدم الاتساق. لقد كانوا أيضًا مقتنعين بأن بعض «الأمور الطارئة» التي واجهوها كانت في الحقيقة سلعة إغواء على نحو ما، وذلك لأن إنفاق المال في اللحظة الحاضرة أسهل من مجرد «تعليق المسألة» (على حد قول مايكل موديمبا)، أو المكوث في البيت بدلًا من الخروج لتحقيق مكسب إضافي.

وفي حيدرأباد، سألنا قاطني الأحياء الشعبية صراحة عما إذا كانت هناك سلع يودون لو خفَّضوا قيمة ما ينفقونه فيها، وجاءنا على الفور جوابهم يشير إلى الشاي والوجبات الخفيفة والمشروبات الكحولية والتبغ. وبناء على ما قالوه لنا وعلى البيانات التي جمعناها،

فقد اتضح بالفعل أن أجزاء كبيرة من ميزانيتهم تذهب في النهاية إلى هذه السلع. وقد كانت معرفتهم بذواتهم هذه حاضرة أيضًا عندما طلبت «إستر» و«كريمر» و«روبنسون» من مجموعة من المشاركين في برنامج السماد الكيني، قبل أن يحل موعد الحصاد، أن يحددوا اليوم الذي يمكنهم المجيء فيه إليهم لبيع القسائم، وكان طلب شريحة كبيرة منهم هو المجئ مبكرًا (أي قبل الحصاد بكثير)؛ إذ كان الفلاحون يدركون أن المال سيتوفر بأيديهم عقب الحصاد مباشرة، لكنه سرعان ما سينفد بعد ذلك.

وفي ضوء هذا الوعي بالذات، لن يكون من قبيل الدهشة أن نجد أن طرائق كثيرة من تلك التي يلجأ إليها الفقراء لادخار أموالهم لا تهدف لجعل المال في مأمن من الآخرين وحسب، وإنما أيضا لحمايته من أنفسهم. فمثلًا، إذا كنت تسعى لتحقيق هدف ما (وليكن شراء بقرة أو ثلاجة أو تشييد سقف المنزل)، فإن الانضمام إلى جمعية دوارة حيث يكفي إجمالي مبلغ الوعاء الادخاري فيها لتغطية ثمن ذلك الهدف سيكون خيارًا رائعًا؛ فبمجرد انضمامك لها، سوف تصبح ملزمًا بالإسهام بمبلغ معين من المال أسبوعيًا أو شهريًا، وعندما تحصل على الوعاء، سوف يصبح لديك ما يكفي لشراء ما كنت تتطلع لشرائه، ثم يمكنك عمل ذلك في الحال قبل أن تنزلق النقود من بين أصابعك. وربما يكون بناؤك لبيت لبنة لبنة بمثابة طريقة أخرى تضمن بها أن مدخراتك ستظل موجهة صوب هدف ملموس.

وإذا ما بلغ نقص الانضباط الذاتي حدًّا خطيرًا حقًا، فإن الأحرى بنا أن ندفع لشخص ما كي يرغمنا على الادخار. وعلى سبيل المثال، ربما نُؤثِر التعرض لمخاطر من قبيل ذوبان الملاط عن حوائطنا المبنية حديثًا بفعل

الأمطار على الاحتفاظ بالنقود التي تصبح عِرضة، تحت تأثير نزوة ما، لأن تَنفد جميعها في سبيل التجهيز لحفلة نقيمها. ومن المفارقات أن بعض عملاء مؤسسات التمويل متناهي الصغر ربما يلجؤون إلى الاقتراض باعتباره وسيلة من وسائل الادخار. وقد أخبرتنا امرأة التقيناها في أحد الأحياء الشعبية في حيدرأباد أنها اقترضت 10000 روبية (621 دولار أمريكي بحسب تعادل القوة الشرائية) من مؤسسة «سباندانا» ثم أودعت على الفور ربع القرض في حساب ادخاري. وهكذا، فقد كانت تدفع سعر فائدة سنوية قيمته 24 في المائة إلى «سباندانا»، فيما تحصل هي على حوالي 4 في المائة على حسابها الادخاري. وعندما سألناها ما الذي يجعل ذلك مقبولًا لديها، أوضحت أن ابنتها، وهي الآن في السادسة عشرة من عمرها، سيحين زواجها خلال عامين. وأن الـ10000 روبية كانت بداية لمهرها. وعندما سألناها لماذا لم تقرر ببساطة أن تودع المال الذي كانت تدفعه لـ«سباندانا» للقرض في حسابها الادخاري مباشرة كل أسبوع، أوضحت أن ذلك لم يكن ممكنًا؛ فهناك حاجات أخرى تطرأ لها على نحو مستمر.

انتابنا بعض الارتباك إزاء هذا الوضع غير المألوف وواصلنا طرح الأسئلة. اجتذب ذلك انتباه مجموعة أخرى من النساء اللائي تَنَدَّرن بوضوح بجهلنا. أما كنا نعرف أن ما يفعلنه هو أمر طبيعي تماما؟ والفكرة، مثلما فهمناها في نهاية الأمر، هي أن الالتزام بسداد دَين إلى «سباندانا»– وهو أمر لا مناص عنه– إنما يفرض على المقترضين نمطًا من الانضباط ربما لا يستطيعون التقيد به من تلقاء أنفسهم.

لكنه من الجلي، مع ذلك، أن أحدًا لا ينبغي له أن يدفع 20 في المائة أو يزيد في السنة كي يتسنى له الادخار.

ولذلك قد يحقق تصميم منتجات مالية تشبه عقود التمويل متناهي الصغر في إلزاميتها، دون أن تشمل أسعار الفائدة التي تصحبها، فوائد جمة لكثير من الناس. وقد تعاون عدد من الباحثين مع أحد البنوك التي تتعامل مع الفقراء في الفلبين بغية تصميم مثل ذلك المنتج،[8] وهو نوع جديد من الحسابات يتم ربطه بأهداف ادخارية لدى كل عميل. وهذه الأهداف إما أن تكون مبلغًا من المال (يلتزم العميل بألا يسحب أمواله حتى يبلغ حسابه رصيدًا معينًا) أو تاريخًا (يلتزم العميل بترك أمواله في الحساب حتى يحل ذلك التاريخ). وكان العميل يختار نوعية الالتزام والهدف المحدد. إلا أنه، ما إن يتم تحديد تلك الأهداف، فإنها تكون ملزمة، وبهذا تصبح مهمة البنك القيام بتنفيذها. لم يكن سعر الفائدة بأعلى مما هو في الحساب العادي. وقد طرحت تلك الحسابات على مجموعة من العملاء مختارة عشوائيًا. ومن بين العملاء الذين عرضت عليهم هذه الحسابات، قَبِلَ عميل من بين كل أربعة بفتح مثل ذلك الحساب. ومن بين هؤلاء الذين قبلوا بفتح الحساب، اختار ما يربو قليلًا على ثلثيهم التاريخ هدفًا، فيما اختار الثلث المتبقي مبلغ الحساب هدفًا. وبعد سنة، وُجد أن أرصدة الحسابات الادخارية لهؤلاء الذين حصلوا على حساب كانت أعلى بنسبة 81 في المائة في المتوسط مقارنة بحسابات عملاء مجموعة المقارنة، بالرغم من حقيقة أنه من بين كل أربعة عملاء عُرض عليهم الحساب، كان هناك عميل واحد فقط هو من قَبِلَ العرض. وقد جاءت النتائج غالبًا أدنى مما كان متوقعًا لها، وذلك لأنه ورغم الالتزام بعدم سحب أي أموال، فلم تكن هناك أي قوة إيجابية تدفع العميل للادخار فعلًا، وقد ظل الكثير من هذه الحسابات حسابات خاملة.

لكن معظم الأشخاص كانوا يفضلون عدم القبول بعروض مثل هذه الحسابات. فقد كان ثمة قلق واضح يساورهم إزاء إلزامهم أنفسهم بعدم السحب حتى يبلغوا الهدف الذي حددوه. وقد واجهت «ديوباس» و«روبنسون» المشكلة نفسها في كينيا – فقد أحجم كثيرون عن استخدام هذه الحسابات، وهو شيء فعله بعضهم تفاديًا لدفع رسوم السحب التي كانت أعلى مما ينبغي، فضلًا عن أنهم لم يريدوا لأموالهم أن تَعلَق في الحساب. وهذا بدوره يسلط الضوء على مفارقة مثيرة للاهتمام: وهي أن هناك طرائق يمكن من خلالها تفادي مشكلات الانضباط الذاتي، بيد أن الاستفادة من هذه الطرائق عادة ما يتطلب عملًا أوليًا لتحقيق الانضباط الذاتي. وتبرهن «باسكالين ديوباس» و«جوناثان روبنسون» على هذا بدقة في دراسة أخرى أجرياها مع باعة سوق بومالا في كينيا.[9] وكانا قد لاحظا أن كثيرًا من المشروعات الصغيرة تتقلص مبيعاتها عندما يمرض صاحبها (أو أحد أفراد أسرته) ويلزمه شراء بعض الدواء. ولذلك فقد فكرا في مساعدة الناس على تخصيص بعض مدخراتهم لمثل هذه الأمور الطارئة تحديدًا، أو لشراء منتجات الصحة الوقائية (مثل الكلورين أو شبكات البعوض). وقد اتصلا بالأشخاص المنضوين ضمن جمعيات دوارة وعرضا عليهم صندوقًا مقفلًا يمكن استخدامه في الادخار لمواجهة الطوارئ الصحية على وجه الخصوص. وقد أُعطي بعض الناس (اختيروا عشوائيًا) مفتاح الصندوق، فيما احتفظت الباحثة الميدانية التابعة للمنظمة غير الحكومية بالمفتاح الخاص بآخرين. فكانت تأتي وتفتح الصندوق عندما يصبح الأشخاص بحاجة لبعض المال لمواجهة أزمة صحية. وقد أسهم مثل هذا الصندوق الخاص بالصحة

في زيادة معدلات ما ينفقه الأشخاص على الصحة الوقائية، إلا أن ما أثار دهشة «ديوباس» و«روبنسون» هو أن تقديم الصندوق مقفلًا لهم لم يفعل ذلك؛ ولذا لم يُودعوا فيه مالًا كثيرًا. وقد أفاد الأشخاص بأنهم لم يستخدموه أو أنهم أودعوا فيه مبالغ بسيطة وحسب، وذلك تحسبًا من جانبهم لأن يحتاجوا إلى المال في شيء آخر ثم لا يستطيعون الحصول عليه.

وهكذا فإن مجرد الوعي بمشكلاتنا لا يعني بالضرورة أنها قد حُلَّت. ربما يعني أن بوسعنا التوقع الدقيق لمكامن فشلنا وحسب.

الفقر ومنطق الانضباط الذاتي

نظرًا لأن الانضباط الذاتي صفة يصعب شراؤها، فإن من بيدهم صنع القرار ويتحلون بوعي ذاتي يتخذون تدابير دفاعية أخرى ضد احتمال تعرضهم للإغواء في المستقبل. وإحدى الاستراتيجيات الواضحة لتحقيق ذلك هي ألا ندخر الكثير؛ وذلك لإدراكنا أننا سوف نبدد غدًا ما ادخرناه اليوم. بل وربما نستسلم للإغواء اليوم، طالما أن كل ما سنفعله هو الاستسلام له غدا. إن هذا المنطق الفاسد لمصادر الإغواء يعمل لدى الفقراء على نفس النحو الذي يعمل به لدى الأغنياء، إلا أن هناك أسبابًا كافية تجعل عواقب الإغواء أشد ضررًا على الفقراء منها على الأغنياء.

وتميل الإغواءات على الأرجح لأن تكون تعبيرًا عن حاجات غريزية (أي أشياء مثل : الجنس والسكر والأطعمة الدسمة والسجائر، ليس ضروريًا أن تأتي وفقًا لهذا الترتيب). وفي تلك الحالة، يسهل على الأغنياء أن يكونوا قد بلغوا فعلًا النقطة التي أشبعوا فيها «ذواتهم التي أغويت.» وعندما تحين لحظة

اتخاذهم لقرار الادخار أو عدم الادخار، فيمكنهم أن يفترضوا أن أي أموال إضافية تُخصَّص للمستقبل سوف تستخدم في تحقيق الأهداف بعيدة المدى. وهكذا فإن كان الشاي المُحلَّى بالسكر نموذجًا لسلعة إغواء، كما بدا لدى هؤلاء النسوة في حيدرأباد، فمن غير المرجح عندئذ أن يقلق الأغنياء بشأنه – لا لكونه لا يغويهم وإنما لأنهم يستطيعون تحمل كلفة احتساء الكثير من الشاي (أو أبدال أخرى له) دون أن يساورهم القلق حيال تبديدهم لمدخرات جمعوها بشق الأنفس على أكواب شاي إضافية.

وما يُعزز هذه النتيجة هي حقيقةُ أن سلعًا كثيرة من تلك التي يتطلع إليها الفقراء من قبيل امتلاك ثلاجة أو دراجة أو إلحاق الطفل بمدرسة أفضل، هي سلع غالية الثمن نسبيًا، وهو ما يعني أنه عندما يتوفر لديهم قدر قليل من المال، فسوف تصبح سلع الإغواء هذه في وضعية ممتازة تغري على تَملُكها (لن تتمكن أبدًا من ادخار ما يكفي لأن تشتري هذه الثلاجة، هكذا يلح عليك صوت عقلك. لتحتس كوبًا من الشاي بدلًا عن ذلك...). وهو ما ينتج عنه دائَرة مفرغة يصبح فيها الادخار أقل جاذبية لدى الفقراء، نظرًا لأن هدفهم المنشود قد بات بعيد المنال، وهم يدركون أن الطريق أمامهم سيكون محفوفا بإغواءات كثيرة. لكنهم وبطبيعة الحال، إذا لم يدخروا، فسوف يظلون على فقرهم.[10]

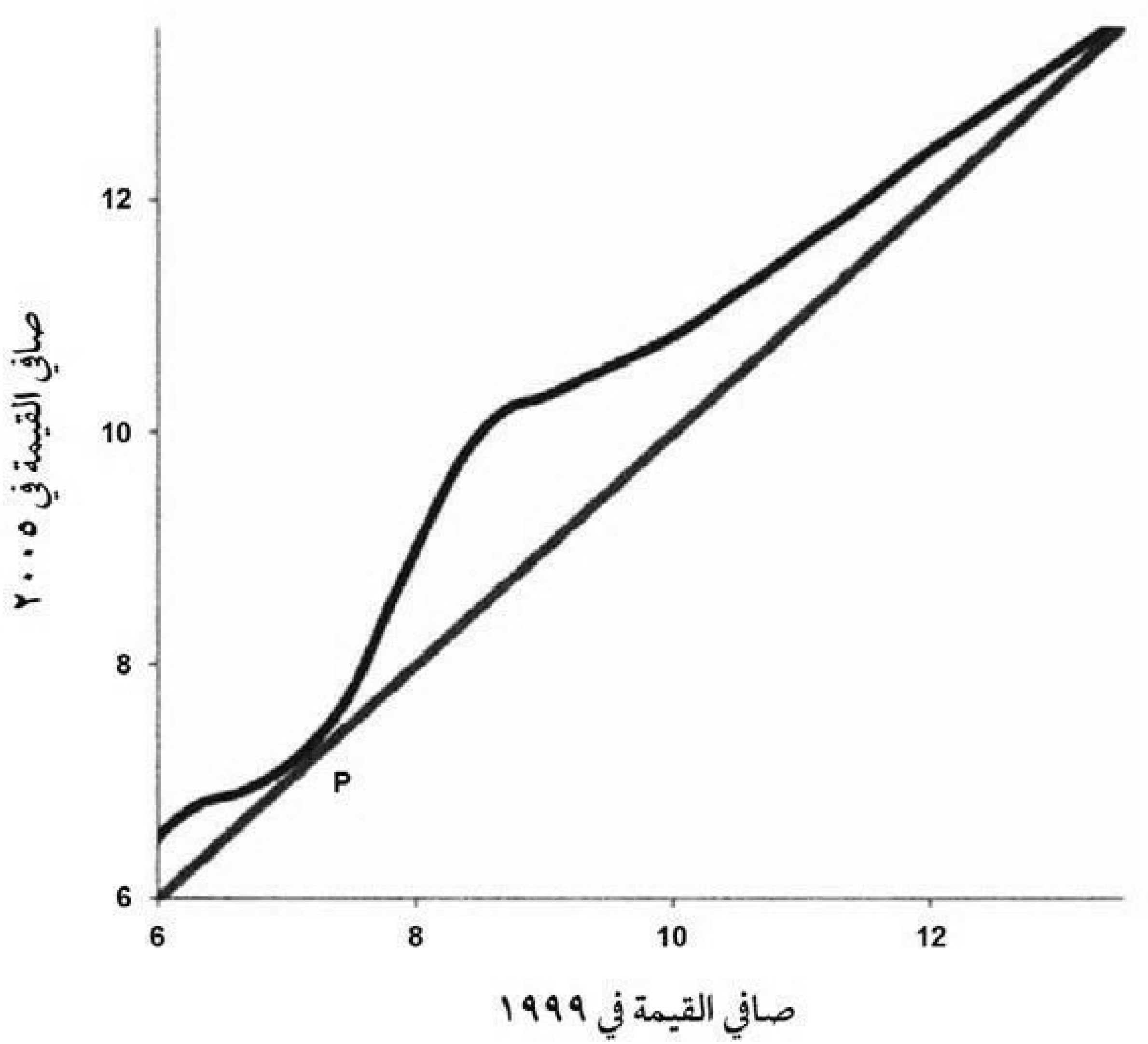
وثمة سبب آخر ربما يجعل الانضباط الذاتي أَشق على الفقراء؛ فالقرارات التي تحدد مقدار ما ينبغي ادخاره هي قرارات يصعب اتخاذها على الجميع، أغنياء كانوا أو فقراء. وهي قرارات تتطلب التفكير بشأن المستقبل (وهو مستقبل غالبًا ما يَنفر فقراء كثيرون من التفكير فيه)، ووضع تصور دقيق لحزمة طوارئ،

والدخول في مفاوضات مع الزوجة أو الطفل. وكلما ازددنا غنىً، زاد عدد القرارات التي تُتخذ بالنيابة عنا. فالموظفون من ذوي الرواتب الثابتة يشتركون في برنامج للضمان الاجتماعي، فيما يشترك أرباب أعمالهم بمبالغ أكبر في صندوق أو برنامج للتقاعد. وإذا أرادوا الادخار أكثر، فما عليهم إلا أن يقرروا ذلك لمرة واحدة، وبعدها سوف يتم تلقائيًا اقتطاع المبلغ من حساباتهم البنكية. أما الفقراء فليس بوسعهم الوصول لأي من هذه الأدوات، بل وحتى الحسابات الادخارية التي يفترض أنها تسهل لهم إلزام أنفسهم ببلوغ هدف محدد، فتتطلب خطوة أولى وهي إيداع الأموال. وحتى يكون بوسعهم الادخار أسبوعيًا أو شهريًا، فإنه يتعين عليهم التغلب على مشكلات الانضباط الذاتي التي تواجههم مرات ومرات. والمشكلة هنا هي أن الانضباط الذاتي أشبه بعضلة الإنسان، فهي تصاب بالإرهاق لدى استخدامه لها، ولهذا ليس مفاجئًا أن يكون الادخار أصعب وأشق على الفقراء.[11] وهو أمر يصبح أكثر تعقيدًا في ضوء حقيقة ما تناولناه بالنقاش في الفصل السادس حول المخاطر، وهي أن الفقراء يتعرضون لضغوطات هائلة، ولذلك تدفعهم المستويات العالية من الكورتيزول التي تنجم عن هذه الضغوط لاتخاذ قرارات أكثر تهورًا. وهو ما يجعل الفقراء يجدون أنفسهم أمام مهمة أشق وموارد أقل.

ولكلا السببين، فإننا نتوقع من الأغنياء أن يدخروا نسبة أكبر من أموالهم الحالية (خذ مثلًا الثروة والدخل) ولأن ما يدخرونه اليوم سيكون جزءًا من أموالهم في الغد، فإن ذلك سوف يخلق على الأرجح علاقة تأخذ شكل S بين أموال اليوم وأموال الغد. أما الفقراء فيدخرون قليلًا نسبيًا ،وبهذا يُرجّح أن تكون مواردهم

المستقبلية متدنية. وعندما يصبح الأشخاص أغنياء، فإنهم يشرعون في ادخار نسبة أكبر من مواردهم، مما يعني أنهم سيمتلكون مستقبلًا موارد تفوق ما لدى الفقراء نسبيًا. وأخيرًا، فعندما يبلغ الأشخاص مستوى كافيًا من الغنى، فلن يتعين عليهم أن يدخروا الكثير من أموالهم لتلبية طموحاتهم المستقبلية، وذلك على النقيض من أفراد الطبقة الوسطى (الذين ربما يكون الادخار هو سبيلهم الوحيد لشراء منزل مثلًا).

إننا نرى بالفعل الشكل S في العلاقة بين أموال اليوم وأموال المستقبل في عالم الواقع. ويحدد الشكل 1 العلاقة بين الموارد التي كانت لدى الأسر في العام 1 وما أصبح لديها عقب خمس سنوات في تايلاند.[12] ويأخذ المنحنى شكل S ، لكنه مسطح وممدود (لا شك أننا نرهق الشكل S قليلا). إن أغنياء اليوم (يمتلكون موارد أكثر) سوف يصبحون عمومًا أكثر غنى في الغد، وهو أمر متوقع بطبيعة الحال. أما الأمر اللافت فهو الكيفية التي تصبح بها العلاقة مسطحة نوعًا ما عند المستويات الدنيا من الموارد ، لكنها ترتفع بشكل حاد قبل أن تصبح مسطحة تماما.



الشكل 1: الثروة في عام 1999 والثروة في عام 2005، تايلاند.

وينشئ هذا الشكل S، كما رأينا من قبل، مصيدة فقر. فهؤلاء الذين يبدؤون مباشرة من يسار النقطة التي يلامس فيها منحنى الثروة خط الـ45 درجة مئوية لن يصبحوا أغنى من ذلك الحد؛ ولن يراكموا ثروة أكبر من ذلك – لأنهم عالقون في المصيدة. أما هؤلاء الذين على يمين هذه النقطة، P، فيدخرون أكثر مما يحتاجونه كي يبقوا في المستوى ذاته ويصبحوا أكثر غنىً. وهكذا يظل الفقراء فقراء لأنهم لا يدخرون على نحو كاف.

الخروج من المصيدة

يعتمد السلوك الادخاري للأفراد في جوهره على ما يتوقع الناس حدوثه في المستقبل. فالفقراء الذين يشعرون بأن فرصًا كثيرة سوف تواتيهم لتحقيق ما لديهم من طموحات، سوف تتوفر لديهم دوافع قوية لخفض الإنفاق على السلع الاستهلاكية «التافهة» والاستثمار في ذلك المستقبل. أما هؤلاء الذين يشعرون بأنه ليس لديهم ما يخسرونه، فسوف يتخذون على الأرجح قرارات تعكس تلك الحالة من اليأس. إن ذلك ربما لا يكشف الفروق بين الأغنياء والفقراء فحسب وإنما أيضًا الفروق بين الفقراء أنفسهم.

ومرة أخرى، نجد في باعة الفاكهة مثالًا جيدًا. فقد قام «دين كارلان» و«سنديل موليناثان» بسداد القروض التي حصلت عليها مجموعة صغيرة، اختيرت عشوائيًا، من هؤلاء الباعة (في كل من الهند والفلبين).[13] فقد تمكن كثير من هؤلاء الباعة من البقاء لفترة ما بلا ديون. وبعد عشرة أسابيع، كان 40 في المائة منهم ما زالوا بلا ديون في الفلبين. وهو ما يعني أن باعة الفاكهة لديهم من الصبر ما يعينهم على البقاء لفترة بلا ديون. لكنهم عادوا ووقعوا جميعًا تقريبًا في نهاية المطاف في الديون. وعادة ما تكون أزمة من الأزمات (مثل مرض أو حاجة طارئة) هي ما زجت بهم مرة أخرى للوقوع في براثن الديون، وما إن يحدث ذلك، فإنهم يصبحون غير قادرين على سداد الدين مرة أخرى بأنفسهم. إن ذلك الفرق (عدم الاتساق) بين القدرة على البقاء بلا ديون وعدم القدرة على التحرر من الديون يوضح الدور الذي يلعبه الإحباط في جعل فرض الانضباط الذاتي أكثر صعوبة.

على النقيض من ذلك، فإن التفاؤل والأمل يمكنهما أن

يحدثا فرقًا هائلًا. فالأمل يمكن أن يكون شيئًا بسيطًا مثل معرفتك بأنه سوف تستطيع شراء التلفزيون الذي ترغب في شرائه. وعندما كنا نعكف على تقييم برنامج «سباندانا» للإقراض متناهي الصغر، اصطحبتنا ذات مرة «بادماجا ريدي» في جولة للالتقاء بعملائها في الأحياء الفقيرة في جونتور، وهي المنطقة التي انطلقت منها المؤسسة. كانت الساعة حوالي 10:30 صباحا عندما دخلنا إلى منطقة مفتوحة صغيرة داخل الحي، حيث كانت توجد عشرُ نساء أو أكثر يجتمعن معا. وعندما سألتهن «بادماجا»، التي بدا واضحًا أنهن يعرفنها، عما كن يفعلن، انخرطن في قهقهات قصيرة. اعترانا بعض الارتباك عندما رأينا النسوة يغمزن لبعضهن بعضًا، وتبين لنا بعد ذلك أنهن كن يصنعن شايا. راحت «بادماجا» تشاركهن الضحك، لكنها عندئذ، بدأت تُلقنهن درسًا، فيما تحافظ على ابتسامتها، حول كيفية تحسين فرصهم المستقبلية عبر خفض ما ينفقنه في الشاي والوجبات الخفيفة.

ترفض معظم مؤسسات الإقراض متناهي الصغر منح القروض عندما تكون لشراء سلع استهلاكية – ويبذل بعضها جهدًا كبيرًا لضمان أن هذه القروض سوف تُنفق في أصول تدر دخلا. أما «بادماجا» فكان تشعر بالرضى طالما أن العملاء سوف يستخدمون المال في تحقيق أي من أهدافهم بعيدة المدى. وهي ترى أن التفكير بشأن الأهداف بعيدة المدى والاعتياد على بذل تضحيات قصيرة المدى في سبيل الوصول لتلك الأهداف إنما يمثل الخطوة الأولى على طريق الخلاص من أشد جوانب الفقر تسببا في الإحباط.

وبسبب إصرار «بادماجا» على النتائج السلبية للإفراط في احتساء الشاي، مثلما أوضحنا سابقًا، فقد تراءى لنا

أن نسأل هؤلاء النسوة بالفعل عن أي الأشياء التي قد يرغبن لو أنفقن عليها مالًا أقل، قبل أن نبدأ في برنامجنا لتقييم «سباندانا». وعندما بدأنا الدراسة، توقعت «بادماجا» واثقة بأن الناس عندما يدركون بأن ثمة إمكانية لتحويل المال الذي ينفقونه على الشاي إلى أشياء تهمهم حقًا، فإنهم لن يجدوا صعوبة تُذكر في خفض ما ينفقونه على أوجه «الصرف التي تنطوي على تبذير». لكننا لم نر فائدة ترجى من أن نُذكّرها بأن ذلك يتعارض تمامًا مع الرأي الذي سمعناه من كثيرين، وهو أن أسوأ ما في منح الفقراء قروضًا سهلة هو أنه يجعل إشباعهم لنزواتهم أمرًا ميسورًا، ولكن ذلك ظل حاضرًا في أذهاننا بوضوح عندما بدأنا النظر في البيانات، بعد مرور ثمانية عشر شهرًا على الدورة الأولى من القروض. ما كان ينبغي لنا أن نقلق؛ وذلك لأن «بادماجا»، وكما تردد كثيرًا، تعرف كيف يفكر عملاؤها. ومثلما رأينا في الفصل السابع الذي تناولنا فيه الإقراض، فإن إحدى أوضح الآثار التي تترتب على الحصول على قروض متناهية الصغر خفض معدلات استهلاك السلع التي أخبرتنا النسوة بأنهن يردن التخلي عنها مثل الشاي والوجبات الخفيفة والسجائر والكحول. فقد انخفض إجمالي الإنفاق الشهري على هذه السلع بمقدار 100 روبية (5 دولارات بحسب تعادل القوة الشرائية) لكل أسرة من الأسر التي حصلت على قرض إضافي من هذا النوع في إطار البرنامج، أو حوالي 85 في المائة مما تنفقه الأسرة العادية. وفي حد ذاته، يمكن لهذا النوع من خفض الإنفاق أن يسدد عُشر القسط الشهري لقرض قيمته 10000 روبية (450 دولارًا أمريكيًا بحسب تعادل القوة الشرائية) بسعر فائدة قدره 20 في المائة. ولاحقًا، وجدنا نتائج مشابهة

للغاية لدى عملاء مؤسسة الأمانة التي تعمل في مجال التمويل متناهي الصغر في ريف المملكة المغربية؛ فقد خفَّضوا من نفقاتهم الاجتماعية (وبالنسبة لبعضهم، شمل ذلك شتى أنواع النفقات)، وزادوا من مدخراتهم.[14]

إن الإقراض متناهي الصغر ولا شك، هو مجرد طريقة ضمن طرائق كثيرة نستطيع من خلالها أن نساعد الفقراء على التفكير في مستقبل يرون فيه بعض أهدافهم بعيدة المدى تتحقق. وربما يؤدي توفير تعليم أفضل لأطفالهم إلى النتيجة ذاتها. وهو ما يمكن لوظيفة ثابتة ومضمونة أن تفعله أيضًا، وهذا موضوع سنعود إليه في الفصل التالي. وكذلك الأمر مع التأمين الصحي أو التأمين ضد أضرار الطقس، وذلك حتى لا يساورهم قلق من أن ما يدخرونه ذُخرًا للمستقبل قد يذهب أدراج الرياح. والأمر ذاته يمكن أن تؤديه شبكة الضمان الاجتماعي: فهي توفر دعمًا ماليًا يحق للأشخاص الحصول عليه في حال قلَّت مداخيلهم عن حد معين، وهو ما يحررهم من العيش في ظل هاجس توفير المال الذي يضمن لهم البقاء في هذه الحياة. وهذا الإحساس بالأمان الذي توفره أيٌّ من هذه الوسائل سوف يشجع على الادخار وذلك لسببين: أولهما أنه يولد لديهم إحساسًا بأن ثمة مستقبلًا زاهرًا في انتظارهم، وثانيهما أنه يقلِّص من مستوى الضغوط التي تعوق قدرتهم على صناعة القرار. والأهم هو أن قليلًا من الأمل وبعضًا من الطمأنينة والراحة يمكن أن يخلق دافعية قوية. ويسهل على هؤلاء الذين لديهم ما يكفيهم، ويعيشون حياة آمنة تقوم على أهداف يمكننا التطلع نحو تحقيقها بثقة ودون شطط (مثل شراء الأريكة الجديدة والشاشة المسطحة ذات الخمسين

بوصة والسيارة الثانية)، وعلى مؤسسات تساعدنا على الحصول على (حسابات ادخارية وبرامج تقاعد وقروض الأصل العقاري) حتى يتسنى لنا أن نقول، مثلما يقول معاصرو الحقبة الفكتورية، إن الدافعية والانضباط شيئان فطريان. وكنتيجة لذلك، فثمة قلق دائم بشأن التدليل الزائد للفقراء الذين يميلون إلى حياة الكسل. إنّ رأينا هو أنّ المشكلة في الجزء الأعظم منها هي على النقيض من ذلك: فمن الصعب جدًا أن تظل على حماسك ودافعيتك وأنت ترى كل ما ترنو إليه قد بات مستحيلًا عليك بلوغه. ولربما كان تحريك الأهداف حتى تصبح أقرب منالًا هو ما يحتاجه الفقراء تحديدًا كي يشرعوا في الركض نحوها.

٩
رواد الأعمال الحرة المترددون

روى لنا رجلُ أعمال كان يجلس بجوارنا في الطائرة قبل سنوات كثيرة كيف أن عمه قد اصطحبه لدى عودته إلى الهند في منتصف سبعينات القرن الماضي بعد إكمال دراسته في الولايات المتحدة الأمريكية ونيله الماجستير في إدارة الأعمال، في جولة خارجية أراد من خلالها أن يُعلمه درسًا في ريادة الأعمال الحقيقية. فقد توجه برفقة عمه في الصباح الباكر ذات يوم إلى سوق بومباي (حسبما كانت تُسمى مومباي وقتذاك) للأوراق المالية. ولكن بدلًا من أن يذهبا إلى البرج الحديث الذي يضم سوق الأوراق المالية، أراد عمه أن يُريه أربعا من النسوة كُنَّ تجلسن على رصيف المشاة في مواجهة الطريق المار من أمام سوق الأوراق المالية. وقف رجل الأعمال الطامح وعمه لبضع لحظات وهما يشاهدانهن. لم تكن النسوة الأربع يفعلن أي شيء تقريبًا. لكنهن كن، كلما توقفت حركة السيارات في الشارع، ينهضن من مكانهن ويكشطن شيئًا من أرضية الشارع، ثم يعبئنه في جِوالٍ من البلاستيك وُضع بجوارهن قبل أن يعدن إلى مقاعدهن. بعد أن حدث ذلك مرات عدة، سأله عمه إن كان قد فهم نموذج الأعمال الذي تنتهجه هؤلاء النسوة. بيد أنه اعترف أن الأمر قد اختلط عليه. ولذلك كان على العم أن يفسر له ما يحدث: في كل صباح قبل الفجر تقصد هؤلاء النسوة شاطئ البحر، حيث يجلبن رمال البحر المُبللة من هناك ثم تفرشنها بعدئذ على نحو متساوٍ في نهر الطريق قبل

أن تنطلق الحركة الحقيقية للسيارات. وعندما تبدأ السيارات في السير فوق الرمال، فإنها تجف تحت وطأة حرارة إطارات السيارات. إن كل ما عليهن فعله عندئذ هو أن تكشطن الطبقة العليا من الرمال، التي جفت. وبحلول الساعة التاسعة أو العاشرة، يصبح لديهن كمية من الرمال الجافة التي يحملنها إلى الحي لبيعها في عبوات صغيرة تُصنع من أوراق الجرائد القديمة؛ وكانت نسوة الحي يستخدمن هذه الرمال الجافة في جلي الأطباق والأواني. وبرأي العم، فإن هذه هي ريادة الأعمال الحقَّة؛ فإذا كنت لا تملك إلا النزر اليسير، فاستعن بعبقريتك كي تخلق شيئا من لا شيء.

إن نسوة يسكُنَّ أحياء فقيرة ويستطعن أن يكسبن أقواتهن مباشرة من تحت عجلات السيارات في بومباي إنما يجسدن روح الابتكار وريادة الأعمال الحرة التي يتحلى بها الفقراء في أغلب الأحوال. ويمكن لهذا الكتاب أن يتم حشوه بقصص تدور حول ما يُظهره أصحاب المشروعات الصغيرة من قدرة على الابتكار وصلابة في مواجهة الصعاب. لقد كانت مثل هذه الصور بمثابة الدافع القوي وراء حركة التمويل متناهي الصغر و«المشروعات ذات التوجه المجتمعي»، التي تنطلق من مقدمة مفادها أن الفقراء هم رواد أعمال بطبيعتهم، وأننا نستطيع القضاء على الفقر إذا أوجدنا لهم البيئة الملائمة ومنحناهم بعض المساعدة التي تمكنهم من إطلاق أعمالهم. وبحسب كلام «جون هاتش»، الرئيس التنفيذي لـ «فينكا»، وهي إحدى كبريات مؤسسات التمويل متناهي الصغر في العالم: «امنح المجتمعات الفقيرة الفرص، وابتعد عن طريقهم.»

لكن هناك حالات، رغم ذلك، قد تثير الدهشة ويبدو فيها الفقراء، عندما تبتعد عن طريقهم، غير مستعدين

للمضي قدما. وقد عملنا منذ العام 2007 مع مؤسسة «الأمانة»، وهي إحدى كبريات مؤسسات التمويل متناهي الصغر في المملكة المغربية، بغية تقييم مدى الأثر الذي أحدثه توفير القروض متناهية الصغر في مناطق ريفية ظلت سابقًا محرومة من أي مصادر تمويل رسمية. وبعد سنتين تقريبًا، بات واضحًا أن مؤسسة «الأمانة» لا تستقطب عملاء كثيرين بالقدر الذي كان متوقعًا في القرى. وعلى الرغم من انعدام الابدال، فإنه من بين كل ست أسر تستوفي الشروط، كان هناك أقل من أسرة واحدة تبدي اهتمامًا بالحصول على قرض. ورغبة منا في فهم السبب وراء ذلك، ذهبنا برفقة بعض موظفي مؤسسة «الأمانة» والتقينا بضع أسر في قرية تسمى «حفرة بن طيب» وهي قرية لم يُقدم أحد من بين سكانها على الاقتراض. وهناك استقبلنا «علال بن سيدان»، وهو أب لثلاثة من البنين وابنتين، كانوا جميعًا قد كبروا. وكان يملك أربع بقرات وحمارًا وثمانين شجرة زيتون. كان أحد أبنائه يعمل لدى الجيش؛ فيما كان الثاني يهتم بالماشية؛ أما الثالث فكان عاطلًا في أغلب الأحوال (كان عمله الأساسي هو صيد القواقع عندما يحين موسمها). وقد سألنا «ابن سيدان» عما إن كان يرغب في الحصول على قرض كي يشتري بضع بقرات أخرى يمكن لابنه العاطل أن يرعاها. فما كان جوابه إلا أن قال إن مساحة حقله شديدة الصغر- وأنه إن اشترى مزيدًا من البقر فلن تجد مكانًا ترعى فيه. لكننا وقبل أن نتركه، سألناه عما إن كان ثمة شيء آخر يمكنه فعله باستخدام القرض. فأجاب: «لا، لا شيء. لدينا ما يكفينا. لدينا بقر نبيعه وزيتون نحصده ونبيعه. وذلك يكفي أسرتنا.»

وبعد بضعة أيام، التقينا فؤاد عبد المومني، وهو

مؤسس (ثم لاحقًا الرئيس التنفيذي) مؤسسة الأمانة، وكان رجلًا مفعمًا بالحماس ومتقد الذكاء، وقد أمضى من حياته السابقة سنوات في السجن عندما كان ناشطًا سياسيًا قبل أن يكرس حياته كلها لاحقًا لتحسين أحوال الفقراء. وقد ناقشنا معه التدني الشديد للطلب على القروض متناهية الصغر، وأحلناه خصوصًا لقصة «ابن سيدان» ،الذي كان على قناعة بأنه ليس بحاجة للمزيد من المال. لكن فؤاد رسم له خطة عمل واضحة الجدوى، مشيرًا إلى أنه يستطيع أن يحصل على قرض ويبني حظيرة ثم يشتري أربع بقرات صغيرة. وهذه البقرات الصغيرة لن تحتاج للرعي في الحقل وإنما يمكنها أن تتغذى في الحظيرة. وخلال ثمانية أشهر، يمكنه أن يبيعها ويجني من وراء ذلك أرباحًا طائلة. كان فؤاد مقتنعًا بأن «ابن سيدان» سوف يدرك حصافة هذه الخطة ويحصل على قرض لو أن أحدًا أوضح له ذلك.

لقد لفت انتباهنا هذا التناقض بين حماس فؤاد من ناحية وإصرار «ابن سيدان» على أن أسرته ليست بحاجة لأي شيء من ناحية أخرى. لكن «ابن سيدان» مع ذلك لم يكن راضيًا بالبقاء فقيرًا، فقد كان فخورًا للغاية بابنه الذي كان قد تدرب كممرض وبات يعمل ضمن الطواقم الطبية في الجيش. كان يعتقد أن أمام ابنه فرصة حقيقية لأن يعيش حياة أفضل. إذن فهل كان فؤاد مصيبًا عندما رأى أن «ابن سيدان» لا يحتاج سوى لمن يرشده نحو خطة عمل؟ أو أن «ابن سيدان» ، الذي، على أية حال، أمضى معظم سني حياته العملية في تربية الأبقار، كان يخبرنا بشيء على جانب من الأهمية؟

غالبًا ما يصف محمد يونس، مؤسس بنك «جرامين»

الذي ذاعت شهرته حول العالم، الفقراء بأنهم روادُ أعمالٍ بطبيعتهم. وعندما نجمع بين هذا الوصف وبين دعوة مُرشد الأعمال الراحل «سي. كي. براهالاد» لرجال الأعمال لزيادة التركيز على ما كان يسميه «قاعدة الهرم،»[1] فإن الفكرة التي مفادها أن الفقراء يتحلون بروح ريادة الأعمال تساعدنا على أن نجد موطئًا ضمن خطاب سياسات مكافحة الفقر يجعل الشركات الكبرى ومؤسسات التمويل تشعر بالارتياح وهي تشارك في ذلك الجهد. إن الاستراتجيات التقليدية للعمل العام تحظى بدعم الأعمال الخاصة، وغالبًا ما يقوم بها قادة في عالم المؤسسات (مثل، بيير أوميديار في شركة eBay)، التي تستهدف مساعدة الفقراء على تحقيق قدراتهم الحقيقية الكامنة كرواد أعمال.

إن الفكرة الأساسية في نظرة يونس للعالم، التي يشاطره فيها كثيرون من حركة التمويل متناهي الصغر، هي أنه يحق لكلِ شخص أن يجرب حظه في أن يكون رائد أعمال ناجحًا. وعلى نحو أخص، فهناك سببان مختلفان يرجحان بشدة إمكانية أن يجد الفقراء فرصًا مدهشة. أولًا، أنهم لم يحصلوا على فرصة، ولذلك يحتمل أن تكون أفكارهم جديدة ومن غير المرجح أن تكون قد جُرِّبت من ذي قبل. وثانيا، أن السوق وحتى الآن قد تجاهلت قاعدة الهرم. وكنتيجة لذلك، فإن الابتكارات التي من شأنها أن تُحسِّن حياة الفقراء يجب أن تكون قطوفًا دانية، ومن هو أفضل من الفقراء أنفسهم للتفكير في ماذا تكون هذه القطوف؟

مستثمرون بلا رؤوس أموال

صحيح أن كل مؤسسة من مؤسسات التمويل متناهي الصغر تطلق موقعًا إلكترونيًا على شبكة

الإنترنت وتضع عليه عددًا من قصص النجاح التي حققها عملاء تلقوا منها قروضًا متناهية الصغر واغتنموا فرصة غير عادية لاحت لهم فاستطاعوا أن يصنعوا ثروة. وهذه القصص قصص حقيقية؛ فقد التقينا كثيرًا من أصحابها؛ ففي جونتور، الواقعة في ولاية أندرا براديش، التقينا إحدى عميلات مؤسسة «سباندانا» التي أسست مشروعًا لجمع القمامة وفرزها استطاعت من خلاله أن تحقق نجاحًا باهرًا. وقد بدأت حياتها العملية كجامعة قمامة، وهي مهنة متدنية للغاية في الهرم الاجتماعي والاقتصادي في الهند. ثم استطاعت ومن خلال أول قرض حصلت عليه من «سباندانا»، أن تسدد قرضًا آخر كانت قد حصلت عليه من مقرض أموال بسعر فائدة تعجيزي. كانت تعرف أن الشركات التي تشتري القمامة منها تقوم بفرزها قبل بيعها إلى شركات تدوير المخلفات – وأن القمامة تضم قطعًا من المعادن وأسلاك التنجستن التي تؤخذ من بقايا المصابيح الكهربية المستعملة ومواد بلاستيكية ومواد عضوية تستخدم كمخصبات زراعية، وهكذا، كانت كل منها تذهب إلى شركة تدوير مختلفة. ومع المُتنفس الذي وفره لها القرض الأول، قررت أن تتولى بنفسها عملية الفرز لجني مزيد من المال. ومستعينة بقرضها الثاني وما استطاعت ادخاره من الأول، اشترت عربة، مما ساعدها على جمع المزيد من القمامة، ولأنه أصبح لديها الآن قمامة أكثر عليها أن تفرزها، فقد أقنعت بطريقة أو بأخرى زوجها، الذي اعتاد أن يقضي معظم وقته في الشراب، في العمل معها. ومعا أصبحا يجنيان مالا أوفر بكثير، ثم وبعد أن حصلا على القرض الثالث، أخذا يشتريان قمامة من الآخرين. وعندما التقيناها، كانت ترأس شبكة ضخمة من جامعي القمامة، بل ولم

تعد تجمع القمامة بنفسها وإنما تقوم على تنظيم عملية الجمع. وفوق ذلك، فقد أصبح زوجها يعمل طول الوقت: ورأيناه يطرق قطعة من المعدن، ويبدو غير ثملٍ وإن كان كالح الوجه قليلًا.

تروج مؤسسات التمويل متناهي الصغر لقصص النجاح الأكثر إبهارا التي حققها مقترضون منها، إلا أن هناك أيضا رواد أعمال يستطيعون تحقيق النجاح حتى عندما لا يكون التمويل متناهي الصغر في متناولهم. وفي 1982، كانت «زو آيهوا» إحدى أفضل طالبات المدرسة المتوسطة في قريتها، في منطقة شاوزنج في مقاطعة تسيجيانج في الصين. كان والداها فلاحين فقيرين، وكما هو حال الفلاحين كلهم تقريبًا، فإنهما لم يكن لديهما سوى النزر اليسير من المال. إلا أنها مع ذلك كانت متقدة الذكاء حتى إن القرية قررت إرسالها لمدة سنة إلى مدرسة محلية تختص بتصميم الأزياء (أيا كان ما يعنيه ذلك تحديدًا، نظرًا لأن الجميع كانوا ما يزالون يلبسون بزَّات ماو). كانت الفكرة هي أنها سوف تضطلع في نهاية الأمر بدور قيادي في المشروع المحلي الذي كان قد تأسس لتوه في البلدة والقرية (كان ذلك خلال السنوات الأولى لتحرير الاقتصاد الصيني). إلا أنها عندما عادت بعد حصولها على التدريب اللازم، تراجع كبار رجالات القرية وخافوا – فقد اعتبروها طفلة على أية حال، ولم تناهز بعد العشرين من عمرها. ولذلك أعادوها بشكل غير رسمي للبيت حيث مكثت بلا وظيفة.

لم يكن لدى «زو آيهوا» نية للبقاء عاطلة؛ فقررت أن تفعل شيئًا، لكن والديها كانا شديدي الفقر ولا يسعهما أن يساعداها. ولذلك استعارت مكبر صوت وراحت تطوف القرية مبدية استعدادها لتعليم فتياتها الحياكة مقابل 15 يوان (13 دولار أمريكي بحسب تعادل القوة

الشرائية). استطاعت أن تستقطب خلال ذلك 100 طالبة، فيما استعانت بالمال الذي جمعته لتوها لشراء ماكينة حياكة مستعملة وبعض النسيج الفائض عن حاجة المصانع المحلية المملوكة للدولة، ثم بدأت تعليمهن. وفي نهاية الدورة، استبقت معها أفضل ثماني طالبات وأنشأت شركة. كانت الفتيات يأتين كل صباح إلى المصنع وهن يحملن على ظهورهن ماكينات الحياكة الخاصة بهن (أقنعت كل منهن والديها أن يشتريا لها واحدة)، ثم يبدأن في التفصيل والحياكة. وقد حِكن الزي الذي يرتديه عمال المصنع المحلي. في البداية كن يعملن في بيت «زو آيهوا»، لكن مع توسع المشروع ومع قيام «زو آيهوا» بتدريب المزيد من الفتيات وتوظيفهن، انتقلن إلى بناية كانت استأجرتها من بلدية القرية.

ومع حلول العام 1991، كانت قد ادخرت مالًا كثيرًا مما يدره مشروعها من أرباح وأصبح بمقدورها أن تشتري ستين ماكينة حياكة آلية مقابل 54 ألف يوان (27600 دولار بحسب تعادل القوة الشرائية). وخلال ثماني سنوات تضاعف إجمالي رأسمالها الثابت مئات المرات، إذ كان ينمو بمقدار 80 في المائة سنويا. وحتى إذا سلمنا بوجود معدل تضخم قدره 10 في المائة سنويا، فإن معدل نمو حقيقي، وهو صافي التضخم، يفوق 70 في المائة سنويا إنما هو معدل نمو مذهل. وكانت قد رسخت عندئذ مكانتها كرائدة أعمال، وسرعان ما حصلت على عقود تصدير بعد ذلك، وهي الآن تبيع إلى «ماكاي» و«بنتون» و«جي سي بيني»، وغيرها من متاجر التجزئة الكبرى. وفي العام 2008، نفذت أولى استثماراتها في القطاع العقاري الذي بلغت قيمته 20 مليون يوان (4.4 مليون دولار)، وبحسب قولها، فقد كان

لديها فوائض مالية وهو ما لم يكن متوفرًا لدى معظم الناس.

وبطبيعة الحال فإن «زو آيهوا» ليست بالحالة النمطية التي يمكننا القياس عليها. فقد كانت حادة الذكاء فضلًا عن أن قريتها أرسلتها إلى المدرسة. إلا أننا لا نعدم قصص نجاح يكون أبطالها رواد أعمال قدموا من خلفيات فقيرة. وليس هناك نقص بكل تأكيد في رواد الأعمال الحرة؛ فبحسب قاعدة بيانات الدول الثماني عشرة، فإن هناك في المتوسط 50 في المائة من الأشخاص ذوي الفقر المدقع ممن يقطنون مناطق حضرية (يعيشون على أقل من 99 سنتا في اليوم) يديرون مشروعات غير زراعية. وحتى وسط الأشخاص شديدي الفقر في الريف، فإن كثيرين - تتراوح نسبتهم ما بين 7 في المائة في أودايبور لتصل إلى 50 في المائة في الإكوادور (و20 في المائة في المتوسط) - يديرون مشروعًا غير زراعي، فضلًا عن أعداد كبيرة ممن يديرون مزرعة. وبين هؤلاء الأقل فقرًا نجد عدد رواد الأعمال هو نفسه تقريبًا في نفس الدول. قارن ذلك بالمتوسط السائد في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية حيث يصف 12 في المائة من هؤلاء الموجودين في قوة العمل أنفسهم بأنهم يمارسون أعمالًا حرة. وإذا قَصَرْنا النظر على المهن التي يصرح بها أصحابها، فإن معظم فئات الدخل في الدول الفقيرة تبدو أكثر ارتباطًا بالعمل الحر من نظيراتها في العالم المتقدم- ولا يقل الفقراء في ذلك عن الآخرين، وهي ملاحظة كانت بمثابة الإلهام للأستاذ «تارون خانا» من كلية هارفارد للأعمال في كتابه المعنون «رواد أعمال بالمليارات» Billions of Entrepreneurs.[2]

وبالرغم من أن العدد الكلي لأصحاب المشروعات بين

الفقراء يبعث على الإعجاب، إلا أنه يبدو أن كل شيء يناوئ ضد إمكانية أن يصبح الفقراء رواد أعمال؛ فهم يملكون رؤوس أموال ضئيلة (بالكاد تكفيهم)، وكما رأينا في الفصلين 6 و7، فإن قدرتهم على الوصول إلى الطرق الرسمية للتأمين والبنوك ومصادر التمويل الأخرى غير المكلفة هي قدرة محدودة. ويتقاضى مقرضو الأموال، وهم المصدر الرئيسي للتمويل غير المشروط لدى هؤلاء ممن لا يستطيعون اقتراض ما يكفيهم من الأصدقاء أو الأسرة (يعتبر القرض التجاري مثالاً للتمويل المشروط لأنه مرتبط بشراء شيء و لا يمكن استخدامه في دفع رواتب)، أسعار فائدة تصل إلى 4 في المائة في الشهر أو أكثر. وكنتيجة لذلك، يصبح الفقراء هم الأقل قدرة على تنفيذ الاستثمارات التي يتطلبها تشغيل أي مشروع على نحو ملائم، وهم أيضًا الأكثر عرضة لأي مخاطر إضافية تنبثق عن المشروع نفسه. وغالبًا ما يتم تفسير كونهم يتساوون مع نظرائهم الأغنياء في احتمالية تأسيس مشروع كعلامة على روح المبادرة التي يتحلون بها.

ولا بد أن كَون الفقراء ما زالوا يجنون مالًا يكفي لأن يسددوا منه قروضهم رغم حصولهم عليها بأسعار فائدة بالغة الارتفاع (وقد رأينا أن تعثرهم في السداد أمرٌ نادر للغاية)، يعني أنهم يجنون مالًا أكثر مقابل كل روبية يستثمرونها. ولو أن الأمر كان غير ذلك لكفوا عن الاقتراض. وهو ما يعني ضمنًا أنهم يحققون معدلات عوائد عالية جدًا على الأموال التي يستثمرونها في مشروعاتهم. إن تحملهم لسعر فائدة يصل إلى 50 في المائة سنويًا، وهو ما يسدده كثير منهم، إنما يفوق بكثير ما يمكنك الحصول عليه عبر الاستثمار في شركات «داو جونز» (ولاسيما في أيامنا هذه، ولكن

حتى متوسط العائد طويل الأجل يبلغ حوالي 9 في المائة سنويا).
وبطبيعة الحال فإنهم لا يقترضون جميعًا؛ فلا يقترض ربما سوى قليل من رواد الأعمال ممن يحققون عوائد مرتفعة من مشروعاتهم، أما الآخرون فيحققون عوائد متدنية للغاية. إلا أن مشروعًا تم تنفيذه في سريلانكا يشير إلى غير ذلك. فقد دُعي عدد من أصحاب المشروعات الصغيرة مثل متاجر البيع بالتجزئة وورش الإصلاح وصانعي أقمشة التطريز للمشاركة في مسابقة لليانصيب. وكان الفائزون (ثُلثا المشاركين) سيحصلون على منحة لمشروعاتهم تعادل 10000 روبية (250 دولارًا بحسب تعادل القوة الشرائية) أو 20000 روبية (500 دولار أمريكي بحسب تعادل القوة الشرائية).[3]
كانت هذه المنح ضئيلة بالمقاييس العالمية لكنها تبدو كبيرة نوعًا ما عند توجيهها لمثل هذه المشروعات؛ بل إن منحة الـ 250 دولارًا كانت لدى كثيرين هي رأس المال الكامل الذي بدؤوا به مشروعهم. لم يجد الفائزون باليانصيب أدنى مشكلة في الاستفادة من هذا المال على نحو مفيد. وكان العائد على أول 250 دولارًا يربو على 60 في المائة سنويًا للمشروع العادي. وعليه، فقد تم تكرار العملية نفسها مع المشروعات الصغيرة في المكسيك[4]، حيث تحققت هناك عوائد أعلى تراوحت ما بين 10 – 15 في المائة شهريًا.
ويُثبت برنامجٌ آخر، صممته مؤسسة «براك» BRAC للتمويل متناهي الصغر في بنجلاديش وتقوم دولٌ نامية أخرى حاليًا بمحاكاته، أنه لدى حصولهم على المساعدة الملائمة، فإنه حتى أفقر الفقراء يصبح لديهم القدرة على النجاح في إدارة المشروعات الصغيرة، وهي مشروعات يمكنها أن تغير حياتهم. ويستهدف

البرنامج هؤلاء الذين يعتبرهم زملاؤهم القرويون الأشد فقرًا بينهم، ويعيش كثير منهم على العطايا التي يحصلون عليها من الآخرين. وعادة ما ترفض مؤسسات التمويل متناهي الصغر إقراض هؤلاء العملاء، الذين يُنظر إليهم باعتبارهم لا يقدرون على إدارة مشروع والانتظام في سداد ما يحصلون عليه من قروض. ولإقناعهم بالبدء، فقد صممت مؤسسة «براك» برنامجًا يحصلون بموجبه على أصل من الأصول (وليكن بقرتين أو بضع عنزات أو ماكينة حياكة، إلخ)، بالإضافة إلى مبلغ مالي صغير لبضعة أشهر (ليكن بمثابة رأس مال عامل ولضمان أنهم لن ينساقوا وراء إغواء تسييل الأصل)، وكثير من أشكال الدعم والإسناد الأخرى مثل اللقاءات المنتظمة وفصول تعليم القراءة والتشجيع على الادخار ولو كان نذرًا يسيرًا أسبوعيًا. وهناك نماذج متنوعة من ذلك البرنامج يجري تقييمها حاليًا في ست دول باستخدام التجارب الضابطة العشوائية. وقد شاركنا في إحدى هذه الدراسات، بالشراكة مع مؤسسة «باندان»، وهي مؤسسة تمويل متناهي الصغر تقع في ولاية غرب البنغال. فقد قمنا بزيارة الأسر التي وقع عليها الاختيار قبل انطلاق البرنامج وسمعنا من كل فرد فيها قصصًا عن أزمات وأوضاع بائسة: فأحد الأزواج كان مدمنًا للخمر ويضرب زوجته كثيرًا؛ فيما قضى آخر في حادث مُخلِّفًا وراءه أطفالًا في عمر الزهور؛ ووجدنا أيضًا أرملة هجرها أبناؤها؛ وهكذا. ولكن بعد سنتين، كان الفارق يبعث على الإعجاب؛ فلدى مقارنة هذه الأسر بتلك الأسر شديدة الفقر التي لم يقع عليها الاختيار للمشاركة في البرنامج، كان المستفيدون من البرنامج قد أصبحوا يملكون ماشية وأصولًا لمشروعات أخرى؛ وباتوا يكسبون أكثر من خلال الماشية والحيوانات

الأخرى، لكنهم أيضا يعملون لساعات أطول ويكسبون أكثر عبر العمل لدى الآخرين. لقد ارتفع إجمالي الإنفاق الشهري لديهم بمقدار 10 في المائة؛ وكانت نسبة الإنفاق على الطعام هي الأكثر ارتفاعًا، ولا يرجح أن يشتكوا من كونهم لا يجدون ما يسد رمقهم. وما يثير الإعجاب أكثر هو أن تغيرًا ما قد طرأ على نظرتهم إلى الحياة؛ إذ أصبحت الطريقة التي يتحدثون بها عن صحتهم وسعادتهم ووضعهم الاقتصادي أكثر إيجابية بكثير. إنهم يدخرون أكثر ومن المرجح أن يقولوا إنهم يرغبون في الاقتراض- لاسيما وأنهم باتوا الآن أكثر أهلية للاقتراض من مؤسسات التمويل متناهي الصغر – ويشعرون بالثقة في قدرتهم على إدارة الأصول.

صحيح أن ذلك لم يجعلهم أغنياء بأي معيار من المعايير – لكنهم أصبحوا أكثر غنىً عن ذي قبل بنسبة 10 في المائة بعد سنتين من حيث معدلات الاستهلاك، ما يعني أنهم ما زالوا فقراء. ولكن يبدو أن المنحة التي حصلوا عليها في بادئ الأمر قد أطلقت دائرة إيجابية؛ ويبدو أنه إذا سنحت لهم الفرصة، فإنه حتى هؤلاء الأشخاص الذين تعرضوا لأوقات عصيبة في حياتهم كان باستطاعتهم أن يقودوا دفة حياتهم ويبدؤوا طريق خلاصهم من براثن الفقر المدقع.[5]

مشروعات الفقراء

عندما نرى مثل هذه النتائج، فلن يكون صعبًا علينا أن نحظى بحماس مماثل لما لدى محمد يونس أو فؤاد عبد المومني إزاء إمكانية الاستثمار في الفقراء؛ فقد استطاع كثيرون منهم أن يصبحوا رواد أعمال رغم الصعوبات الكثيرة التي جابهتهم، واستطاعوا أن يصنعوا الكثير من أقل القليل. لكنه مع ذلك تبقى هناك نقطتان

معتمتان تبعثان على القلق في تلك الصورة المشرقة. أولًا، رغم أن فقراء كثيرين لديهم مشروعات يديرونها، فإنهم أساسًا يديرون مشروعات صغيرة. وثانيًا، إن هذه المشروعات الصغيرة في معظمها لا تدر إلا النزر اليسير من المال.

مشروعات شديدة الصغر ولا تُدر ربحًا

في قاعدة بيانات الدول الثماني عشرة التي بحوزتنا، لا تعتمد غالبية المشروعات التي يديرها فقراء على موظفين يتقاضون أجورًا، حيث يتراوح متوسط عدد الموظفين الذين يتقاضون أجورًا ما بين الصفر في ريف المغرب وبين 0.57 في المناطق الحضرية في المكسيك. ويحتمل أن تكون أصول هذه المشروعات محدودة للغاية. وفي حيدرأباد، لا يوجد سوى لـ 20 في المائة من هذه المشروعات غرفة مخصصة لها. ولا يملك سوى عدد قليل للغاية من هذه المشروعات ماكينات أو سيارة. وتعتبر الطاولات والموازين وعربات اليد هي الأصول الأكثر شيوعًا ضمن هذه المشروعات.

من الواضح أنه لو كان لدى هؤلاء الناس مشروعات كبيرة وناجحة، لما ظلُّوا فقراء. وبرغم القصتين الرائعتين لجامعة القمامة أو لـ«زو آيهوا»، فإن المشكلة هي أن الغالبية الكبيرة من المشروعات التي يديرها الفقراء لا تنمو أبدًا إلى الحد الذي يجعلها تستعين بموظفين أو تحقق نموًا كبيرًا على مستوى الأصول. وفي المكسيك، مثلًا، كان 15 في المائة من هؤلاء الذين يعيشون على أقل من 99 سنتًا في اليوم يملكون مشروعًا في العام 2002. وبعد ثلاثة أعوام، وعندما تمت زيارة الأسر نفسها مرة أخرى، لم يكن هناك سوى 41 في المائة من هذه المشروعات ما زالت قيد التشغيل.

ومن بين المشروعات التي خضعت للملاحظة خلال كلا الفترتين، كان هناك مشروع واحد من بين كل خمسة مشروعات من تلك التي لم يكن بها أي موظفين في العام 2002 قد أصبحت تضم موظفًا واحدًا بحلول عام 2005. لكن نصف المشروعات التي كانت تضم موظفًا في 2002 قد أصبحت بلا موظفين في 2005. وعلى نحو مماثل، في أندونيسيا، لم يدم ثلثا إجمالي مشروعات الفقراء لأكثر من خمس سنوات. ومن بين تلك المشروعات التي بقيت، فإن نسبة المشروعات التي توظف موظفًا واحدًا أو أكثر لم تزد على مدى السنوات الخمس.

وهناك سمة أخرى تميز مشروعات الفقراء وأشباه الفقراء وهي أنها، إجمالًا، لا تحقق مكاسب كبيرة. وعند حسابنا لأرباح المشروعات الصغيرة ومبيعاتها في حيدرأباد تبين أن متوسط مبيعاتها الشهرية قد بلغ 11751 روبية (730 دولارًا أمريكيًا بحسب تعادل القوة الشرائية)، فيما بلغ الوسط الحسابي 3600 روبية. أما متوسط الأرباح الشهرية بعد خصم أي مبالغ مدفوعة في الإيجار دون أن يشمل ذلك ساعات العمل غير المدفوعة التي أمضاها أفراد الأسرة فبلغت 1859 روبية (115 دولارًا أمريكيًا بحسب تعادل القوة الشرائية) فيما سجل المتوسط 1035 روبية: وكأن المشروعات المتوسطة تدر مالًا يكفي لدفع حوالي 34 روبية للفرد الواحد في اليوم، أو حوالي دولارين أمريكيين بحسب تعادل القوة الشرائية. وفي مجموعة بيانات حيدر أباد التي بحوزتنا، كان هناك 15 في المائة من المشروعات قد خسرت أموالًا في الشهر السابق، بعد اقتطاع قيمة الإيجار. وعندما قمنا بتقدير ساعات العمل التي أمضاها أفراد الأسرة في المشروع، حتى وإن تم احتسابها بسعر منخفض هو ثمانية روبيات لكل ساعة عمل (وهو

سعر سوف يحقق للشخص قرابة الحد الأدنى لأجر ثماني ساعات من العمل في اليوم)، فقد أصبح متوسط الأرباح سلبيا نوعا ما. وفي تايلاند، بلغ متوسط الأرباح السنوية التي تحققت من مشروع صغير 5000 بات (305 دولار بحسب تعادل القوة الشرائية) بعد خصم تكاليف العمل ولكن دون احتساب ساعات العمل التي أمضتها الأسرة. وتعرضت 7 في المائة من المشروعات التي تديرها أسر لخسائر في العام الماضي، وذلك أيضا قبل احتساب قيمة ساعات العمل التي أمضتها الأسرة.[6]

ويفسر تدني الربحية في المشروعات التي يديرها الفقراء أيضا السبب في كون القروض متناهية الصغر لا تُحدث تحولا جذريا في حياة العملاء الذين حصلوا عليها، وهو ما رأيناه خلال الفصل السابع (في تجربتنا العشوائية الضابطة لبرنامج «سباندانا»، مثلا). فإذا كانت المشروعات التي يديرها الفقراء غير مربحة عموما، فربما يكون ذلك هو السبب في أن منحهم القرض لبدء مشروع جديد لا يفضي إلى تحسن ملموس في جودة حياتهم.

العائد الحدي والمتوسط

ولكن مهلا. ألم نستهل ذلك بقولنا إن عائد الاستثمار في هذه المشروعات الصغيرة هو عائد مرتفع للغاية؟

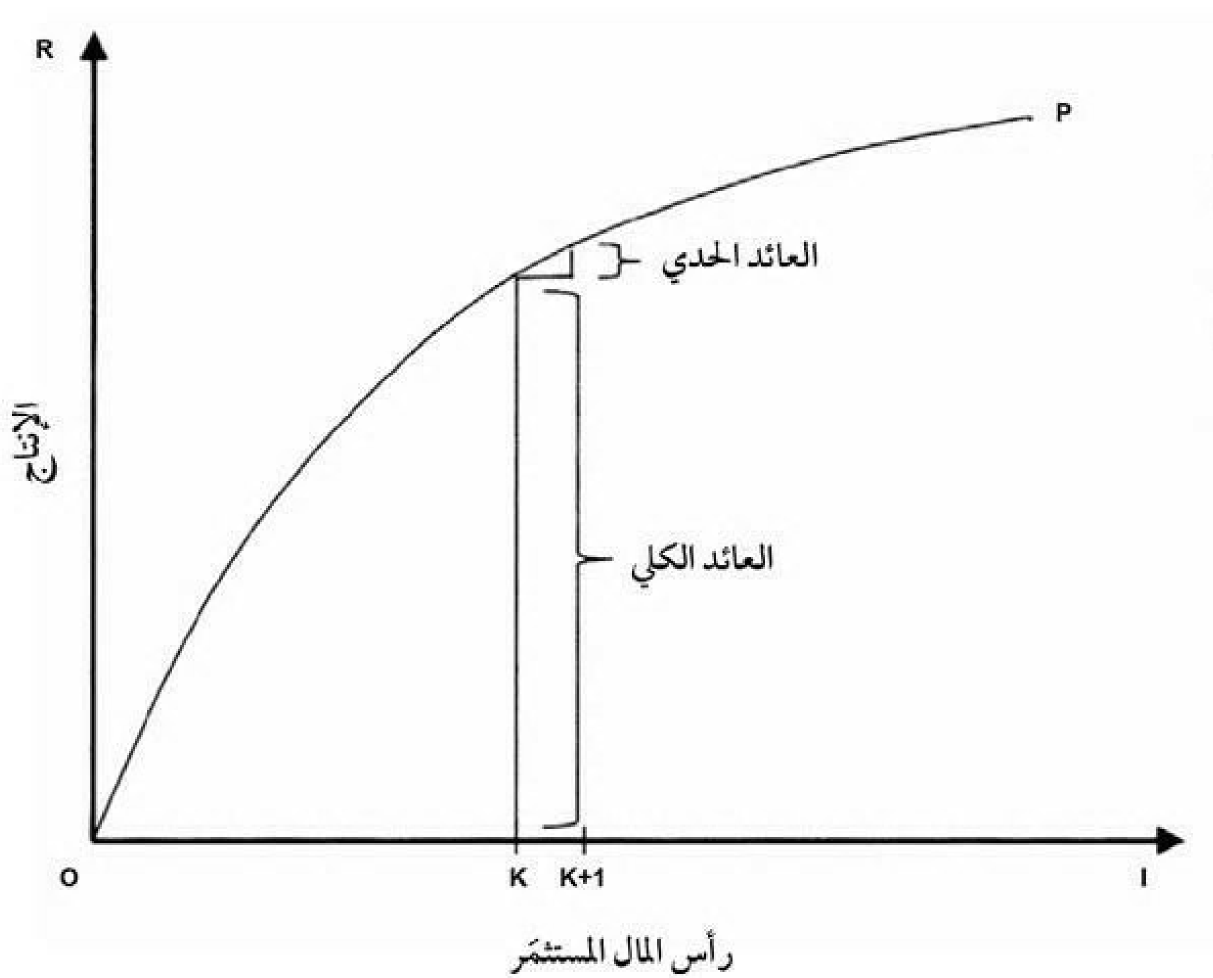
إن السبب في اختلاط الأمر هنا هو أن ثمة استخدامين ممكنين لكلمة عائد. فخبراء الاقتصاد (في هذه الحالة، وعلى نحو مفيد ربما) يميزون بين العائد الحدي على دولار واحد والعائد الإجمالي الذي يتحقق من مشروع. فالعائد الحدي لدولار واحد هو الجواب على سؤال: ماذا سيحدث لصافي الإيرادات التي تتحقق من إجمالي التكاليف التشغيلية (ولكن دون أن تشمل

تكاليف الفوائد) إذا كان عليك أن تخفض استثمارك بمقدار دولار واحد أو تزيده بمقدار دولار واحد؟» إن العائد الحدي هو ما يهم عندما تسأل عما إن كان عليك أن تخفض استثماراتك قليلًا (أو تزيدها قليلًا): إذا كان استثمار ما يقل عن دولار واحد سيسمح لك بخفض اقتراضك بقيمة دولار واحد ثم تسدد المبلغ الرئيسي والفائدة بأقل من قيمتهما بمقدار 4 سنتات، فإنك سترغب في عمل ذلك إذا كان العائد الحدي أقل من 4 في المائة وليس العكس (غير ذلك). ولذلك عندما يقترض الأشخاص بسعر فائدة قيمته 4 في المائة في الشهر، فلابد أن ذلك يعني أن عائدهم الحدي يبلغ 4 في المائة على الأقل شهريا. إن قدرة الفقراء على الاقتراض والسداد وما حققوه من أرباح عالية للغاية بفضل منحة الـ 250 دولارًا أمريكيًا الإضافية التي حصلوا عليها في تجربة سريلانكا تثبت لنا أن مشروعات الفقراء تدر عائدًا حديًا كبيرًا؛ وأن توسيع حجم هذه المشروعات قليلًا سيكون أمرًا يستحق ما يبذل فيه من جهد.

أما العائد الكلي لمشروع ما، فهو صافي الإيرادات الكلية للنفقات التشغيلية (تكاليف المواد وأي أجور تدفعها لعمالك إلخ). وهذا هو العائد الذي يمكنك أن تحمله معك إلى بيتك في آخر اليوم. وعليك أن تنظر إلى العائد الكلي حتى تقرر ما إن كان ينبغي لك مواصلة هذا المشروع أو لا. فإذا لم يكن العائد مرتفعًا على نحو يكفي لتغطية قيمة الوقت الذي تمضيه في المشروع، بالإضافة إلى ما تكلفته في سبيل تأسيس المشروع، وإذا لم تكن تتوقع تحسنًا ملموسًا في سير المشروع، فعليك عندئذ إغلاق المشروع.

وهذه المفارقة تفسرها حقيقة أن العوائد الحدية قد

تكون مرتفعة حتى وإن كانت العوائد الكلية منخفضة. وفي الشكل 1 أدناه، يمثل المنحنى OP العلاقة بين قيمة الاستثمار في الشركة (مُقاسًا عبر المحور الأفقي، OI) وعوائده الكلية (مقاسة عبر المحور الرأسي، OR)، أو ما يسميه خبراء الاقتصاد تكنولوجيا الإنتاج. إن العائد الكلي لأي رأسمال مستثمر مقداره K هو مقدار ارتفاع المنحنى، أما العائد الحدي فهو التغير في الارتفاع عندما تنتقل من K إلى K+1. ويدلنا ذلك على المقدار الذي يزداد به العائد الكلي عندما نزيد الاستثمار في الشركة بقدر ضئيل.



الشكل 1: العائد الحدي والعائد المتوسط

ويشبه المنحنى في الشكل 1 منحنى حرف L المقلوب الذي تناولناه في الفصل الأول؛ إذ تكون العوائد في البداية عالية، ثم تنخفض بعد ذلك. ويصبح منحنى OP أكثر انحدارًا عندما يكون الاستثمار ضئيلًا (أقرب ما يكون إلى O) ثم ينبسط ببطء (مع اقترابه من P) - وهو ما يعني أن زيادة القيمة المستثمرة تحدث أكبر زيادة ممكنة في العوائد عندما يكون الاستثمار الأوّليّ ضئيلًا، وهذه الزيادة تتضاءل في نهاية المطاف. بعبارة أخرى، فإن العائد الحدي يكون مرتفعًا عندما يكون الاستثمار ضئيلًا.

وحتى يمكنك أن ترى كيف يعمل ذلك، خذ مثلًا امرأة تكون قد أسست لتوها متجرًا في بيتها. فقد أنفقت بعض المال في تركيب الأرفف وخزينة الدفع، ثم ما لبث المال أن نفد دون أن يكون لديها ما تبيعه. وهناك يكون العائد الكلي لمشروعها صفرًا، أي ليس مرتفعًا على نحو يكفي لتغطية تكلفة الأرفف. وعندئذ أقرضتها والدتها 100 ألف روبية (18 دولارًا أمريكيًا بحسب تعادل القوة الشرائية)، فاشترت بضع علب من الحلوى لتضعها فوق الأرفف الخاوية لمتجرها. ويلاحظ أطفال الحي أنها تبيع نوعًا يستلذونه من الكعك، ويأتون لشراء الكعك كله، فتجني من ذلك 150 ألف روبية. وهكذا فإن العائد الحدي هو 1.5 روبية لكل روبية من القرض الذي أقرضتها إياه والدتها، أو صافي 50 في المائة، وهو عائد ليس سيئًا أن يتحقق خلال أسبوع على الإطلاق. لكن العائد الكلي رغم ذلك هو 50 ألف روبية بالضبط- وذلك لا يغطي تكلفة ساعات العمل التي تمضيها في المتجر وتركيبها للأرفف وخزينة البيع.

وعندئذ تحصل صاحبة المتجر على قرض قيمته 3 ملايين روبية وتشتري من الكعك والحلوى ما يكفي

لملء أرفف متجرها. والآن يخبر الأطفال أصدقاءهم بذلك فتبيع الكثير من بضاعتها، لكن مع مرور الوقت وتوافد الزبائن جميعهم إلى هناك، كان بعض الكعك قد تعفن ولم يعد بيعه ممكنًا. إلا أنها مع ذلك استطاعت أن تجني 3 مليون روبية خلال أسبوع. لقد أصبح العائد الحدي الآن أدنى بكثير من 50 في المائة – وكان استثمارها أكبر بمقدار ثلاثين ضعفًا (3 ملايين مقابل 100000) لكن إيراداتها لا تتجاوز اثنى عشر ضعفًا. رغم ذلك فإنها تحقق الآن عائدًا كليًا محترمًا يبلغ 600000 ألف روبية (107 دولار أمريكي بحسب تعادل القوة الشرائية)، وهو ما يكفي لجعل إبقائها على المشروع قيد التشغيل أمرًا ممكنًا فعلًا.

هكذا يبدو الأمر بالضبط لدى الكثير من الفقراء. إن الأرفف الخاوية، خصوصًا، ليست من بنات خيالنا؛ فخلال زيارة قمنا بها لمتجر في ضواحي مدينة جولبارجا في شمال ولاية كارناتاكا، ولا يبعد عن حيدرأباد سوى خمس ساعات بالسيارة، كان المخزون من البضاعة كلها عبارة عن برطمانات خاوية من البلاستيك في معظمها وقد رُصَّت في غرفة خافتة الإضاءة. ولم يستغرق الأمر وقتًا طويلًا حتى نقوم بجرد المخزون:

جرد مخزون متجر عام في قرية واقعة في ريف ولاية كارناتاكا الهندية:

1 برطمان لوجبات خفيفة
3 برطمانات من الحلوى الطرية
1 برطمان و1 كيس صغير من الحلوى الصلبة الملفوفة
2 برطمان من الحمص
1 برطمان من القهوة
1 كيس من الخبز(خمس قطع)
1 كيس من «بابادم» (رقائق خبز تصنع من العدس)

1 كيس من بسكويت خال من السكر (20 قطعة)
2 كيس من الكعك
36 من أعواد البخور
20 قطعة صابون لوكس
180 حبة من التنبول وتبغ للمضغ
20 كيسًا من الشاي
40 كيسًا من مسحوق الكركم
5 قنينات من مسحوق بودرة التلك
3 علب سجائر
55 علبة صغيرة من السجائر المنَّكهة
35 علبة كبيرة من السجائر المنَّكهة
3 علب من مسحوق الغسيل (كل علبة 500 جرام)
15 علبة صغيرة من الكعك (المصنوع من دقيق البر)
6 عبوات صغيرة من الشامبو

وخلال ساعتين أمضيناهما مع هذه الأسرة، لم نر سوى زبونين. أحدهما اشترى سيجارة واحدة، فيما اشترى الآخر بضعة أعواد من البخور. لا شك أن العائد الحدي لزيادة حجم المخزون قليل ربما كان مرتفعًا للغاية، ولاسيما إذا كان بوسع الأسرة أن تشتري بعض السلع التي لا تتوفر لدى المتاجر الأخرى في القرية. لكن العائد الكلي للنشاط التجاري كان متدنيًا للغاية؛ وفي ظل مثل هذا القدر من المبيعات، فإن الأمر لا يستحق فعلًا عناء المكوث طوال اليوم في المتجر.

وفي الدول النامية هناك عدد لا حصر له من تلك المتاجر، تضم كل قرية العديد منها، فيما تنتشر الآلاف في أزقة المدن الكبيرة، ويبيع جميعها نفس البضاعة المحدودة للغاية. والأمر نفسه ينطبق على باعة الفاكهة وباعة جوز الهند وأكشاك الوجبات الخفيفة. ومن يمشي في الشارع الرئيسي في أكبر الأحياء

الفقيرة في مدينة جونتور في التاسعة صباحًا، لن تخطئ عينه ذلك الطابور الطويل من النساء اللائي يبعن ما يعرف بـ«دوساس»، وهي فطائر من الأرز والعدس وهي بمثابة «كرواسو» الصباح في جنوب الهند. وتباع الفطيرة المغطاة بالصلصة الحارة، والملفوفة في قطعة من ورق الجرائد أو ورق شجر الموز مقابل روبية واحدة (تقريبا 5 سنتات بحسب تعادل القوة الشرائية). ووفقًا لحسابنا الخاص، فقد كانت هناك بائعة فطائر واحدة لكل ستة بيوت. والنتيجة هي أنه في أي وقت من الأوقات، فقد كانت هؤلاء النسوة يجلسن في انتظار الزبائن. وبدا واضحًا أنه إن أمكنهن دمج كل ثلاثة من هذه المشروعات معًا، وأرسلن الأخريات في مشروع آخر، لكان باستطاعتهن أن يجنين مالًا أكثر.

وهذه هي المفارقة لدى الفقراء ومشروعاتهم؛ إنهم مفعمون بالحيوية والطاقة ولا يعدمون حيلة ويمكنهم أن يحققوا الكثير بأقل القليل. إلا أن كثيرًا من هذه الطاقة يذهب سدى في مشروعات متناهية الصغر ولا تتميز بأي حال عن المشروعات المحيطة بها. وكنتيجة لذلك، تنعدم الفرصة أمام القائمين على هذه المشروعات في كسب العيش والحياة الكريمة. لقد لمحت النسوة المبتكرات اللائي تُجففن الرمال في مومباي فرصة سانحة فاستخدمن من خلالها ما أتيح لهن من موارد بشكل مربح، ألا وهما وقت الفراغ ورمال الشطآن. إلا أن عم رجل الأعمال الذي استهللنا به هذا الفصل قد فاته أن يوضح أن الأرباح التي كانت النسوة الأربع تحققنها من هذا العمل، ورغم ما تتمتعن به من عبقرية، كانت أرباحًا طفيفة للغاية.

إن الحجم بالغ الصغر لكثير من هذه المشروعات هو ما

يفسر لنا التدني الشديد في عوائدها الكلية في أغلب الأحوال وذلك على الرغم من عوائدها الحدّيّة المرتفعة. لكن ذلك يضعنا أمام لغز جديد. إنّ كون العوائد الحدّيّة مرتفعة يعني أنه من السهل زيادة العوائد الكلية – وذلك عبر ضخ المزيد من المال في المشروع وحسب. إذن لماذا لا تحقق المشروعات الصغيرة كلها نموًّا سريعًا فعلًا؟

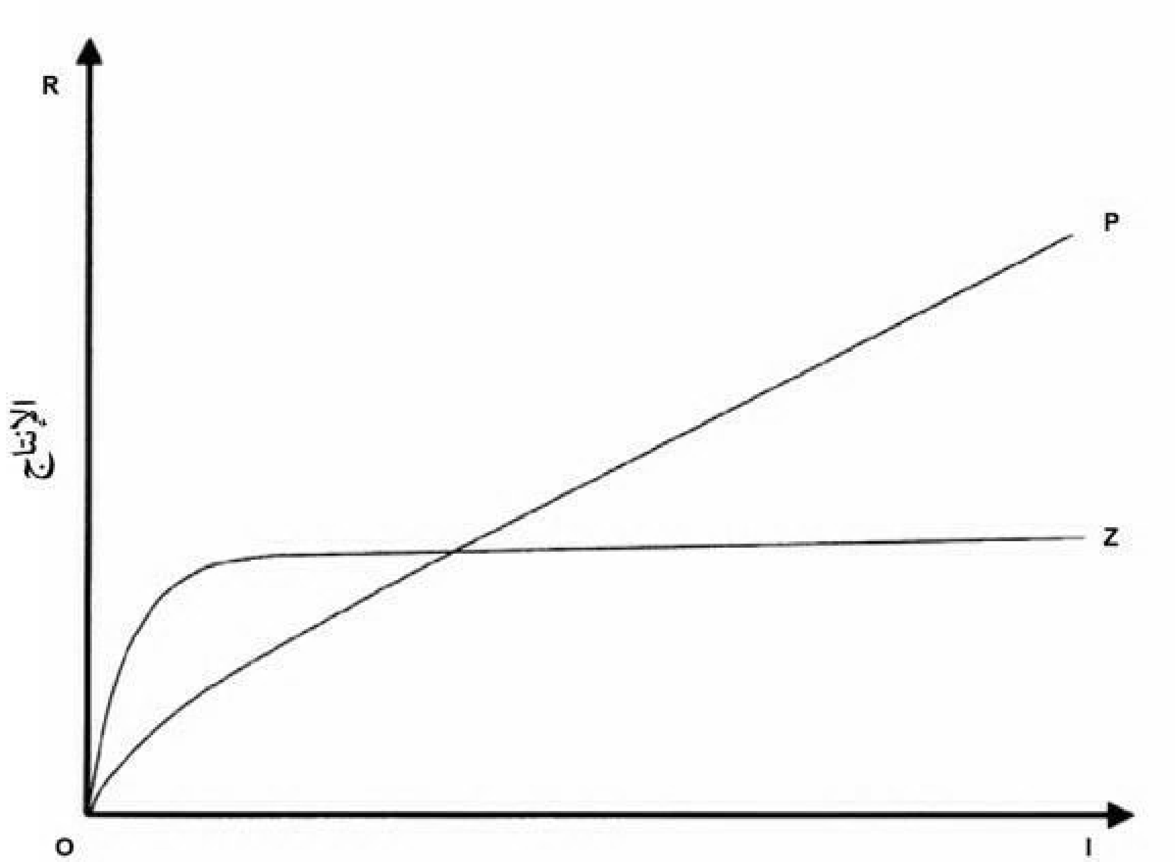
إننا نعرف بالفعل جزءًا من الإجابة عن ذلك– فمعظم هذه المشروعات ليس بوسعها أن تقترض كثيرًا، وما تقترضه يجعلها تتحمل تكاليف باهظة. لكن هذه ليست الإجابة كاملة. أولًا، ومثلما رأينا، ورغم أن هناك ملايين الأشخاص ممن حصلوا على قروض متناهية الصغر، إلا أن هناك أكثر منهم ممن أتيحت لهم فرصة الاقتراض إلا أنهم اختاروا ألا يقترضوا. وأحد هؤلاء هو «ابن سيدان». فقد كان يعمل في تربية الأبقار وبوسعه أن يُنمي مشروعه بحصوله على قرض متناهي الصغر، لكنه قرَّر غير ذلك. وحتى في حيدرأباد، حيث العديد من مؤسسات التمويل متناهي الصغر التي ينافس بعضها بعضًا، لم يتجاوز معدل التقدم للحصول على أي قروض متناهية الصغر بين الأسر المستوفية للشروط 27 في المائة، فضلًا عن أن 20.6 في المائة فقط ممن لديهم مشروع صغير هم من حصلوا على قرض متناهي الصغر.

وفوق ذلك، فإنه حتى هؤلاء الذين لا يستطيعون الاقتراض فيمكنهم الادخار. انظر لأسرة صاحب المتجر في جولبارجا. لقد كانوا يعيشون بحوالي دولارين لكل فرد. وفي حيدر أباد القريبة، تظهر بياناتنا أن أصحاب هذا المعدل الاستهلاكي ينفقون حوالي 10 في المائة من إجمالي نفقاتهم الشهرية على الرعاية الصحية، فيما

ينفق هؤلاء الذين يعيشون على أقل من 99 سنتًا في اليوم حوالي 6.3 في المائة. ولو أن صاحب المتجر، بدلًا من إنفاقه لـ 3.7 في المائة من ميزانيتهم كزيادة على الرعاية الصحية، قد استخدم تلك النسبة في زيادة مخزونه من البضائع، لأمكنه مضاعفة هذا المخزون خلال عام. وكبديل، يمكن للأسرة أن تستغني تمامًا عن السجائر والمشروبات الكحولية وتدخر حوالي 3 في المائة من النفقات اليومية لكل شخص. وهو ما سيتيح لهم مضاعفة مخزونهم من البضائع في غضون خمسة عشر شهرًا. فلماذا لا يفعلون؟

وتقدم لنا التجربة التي أجريت في سريلانكا دليلًا واضحًا آخر يؤكد أن التمويل ليس العقبة الوحيدة التي تحول دون توسيع الفقراء لمشروعاتهم. تذكر أن رائد الأعمال الذي كان يحصل على 250 دولارًا أمريكيًا قد جنى أموالًا كثيرة – على نحو يفوق بكثير، قياسًا بما استثمره من دولارات، ما حققته معظم الشركات الناجحة في الولايات المتحدة. لكن ها هنا تكمن المشكلة، إذ إن الأرباح التي حققها رواد الأعمال الصغار ممن حصلوا على منحة الـ 500 دولار لم تزد بأي شكل عن أرباح هؤلاء الذين تلقوا منحة الـ 250 دولارًا أمريكيًا، على نحو مطلق. ويعود ذلك في جزء منه إلى أن هؤلاء الذين تلقوا منحة الـ 500 دولار لم يقرروا استثمارها جميعها في مشروعهم، وإنما استثمروا قرابة نصفها، فيما أنفقوا الجزء المتبقي في شراء حاجيات منزلية.

ما الخطب؟ هل يمكن أن يكون لدى أصحاب هذه المشروعات حقًا شيء أفضل يمكنهم فعله بهذا المال المجاني، وذلك في ضوء هذا المستوى المرتفع من العائد الحدّيّ؟



الشكل 2: نوعان من التكنولوجيا

إن الحقيقة التي لا تخطئها عين هي أن رواد الأعمال الصغار في سريلانكا قد استثمروا الشريحة الأولى من الدولارات. ولو أنهم اختاروا ألا يستثمروا الشريحة الثانية، فربما يعود ذلك لكونهم اعتقدوا أن مشروعاتهم لن تَستوعب ذلك. لقد كان استثمار المبلغ كاملًا سيعني مضاعفة رأسمال المشروع العادي ثلاث مرات، وربما تتطلب خطوة من هذا القبيل تعيين موظف جديد أو إيجاد مستودع تخزين أكبر، وهو ما كان سيكلف أموالًا تفوق ذلك بكثير.

وهكذا فإنه يبدو لنا أن جزءًا من الأسباب التي تعوق مشروعات الفقراء عن النمو إنما تعود في بعضها ، على ما يبدو لنا، إلى طبيعة المشروعات التي يديرونها. تذكر شكل حرف L المقلوب في شكل 1، الذي يوضح أن

العوائد الكلية يمكن أن تنخفض حتى وإن ارتفعت العوائد الحدية. أما الشكل 2، فيظهر نسختين من المنحنى في الشكل 1: الأولى، ويرمز إليها بـ OP وهي تنحدر بشدة في البداية ثم سرعان ما تنبسط. أما الأخرى، ويرمز إليها بـ OZ وهي ترتفع بسرعة أقل في البداية لكنها تظل ترتفع لمسافة طويلة.

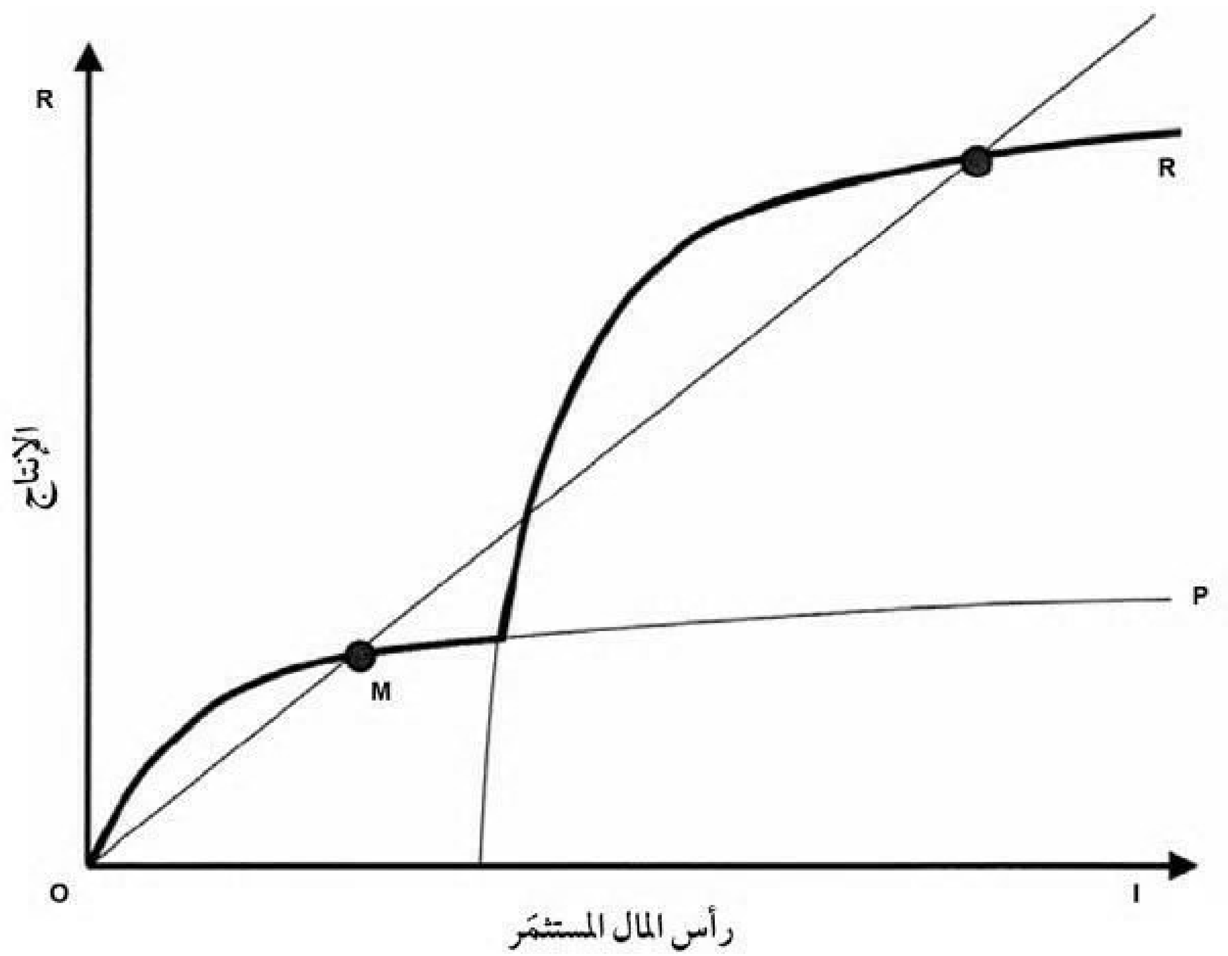
ولو أن مشروعات الفقراء، في عالم الواقع، تشبه المنحنى OP، فسيكون سهلًا عندئذ على شركة صغيرة جدًا أن تنمو، لكن أفق ذلك النمو سرعان ما يتضاءل. وهذا يشبه مثال صاحبة المتجر؛ فعندما تخصص غرفة في بيتك كمتجر وتلزم نفسك بالعمل فيه بضع ساعات يوميًا، فسوف تحقق أرباحًا أعلى بكثير، طالما كانت لديك سلع تكفي لملء الأرفف وشغل وقت فراغك مما لو لم يكن لديك شيء (كما هو حال كثير من المتاجر). أما عندما تمتلئ أرفف متجرك، فإن أي توسع إضافي لن يحقق على الأرجح عائدًا حدّيًّا يكفي لدفع أسعار الفائدة شديدة الارتفاع على القرض الذي قد تحصل عليه لعمل ذلك. وهكذا فسوف تظل كل المشروعات صغيرة على حالها. أما إذا كان الشكل أكثر شبهًا بـ OZ، فسيكون هناك مجال أوسع لنمو المشروع. إن قراءتنا للدليل تفيد بأن العالم بالنسبة لمعظم الفقراء أكثر شبهًا بـ OP.

إننا نعرف وبطبيعة الحال أن العالم لا يمكن أن يشبه كله OP – وإلا فلن يكون ثمة شركات كبرى في أي مكان. ربما تشبه مشروعات أصحاب المتاجر والخياطين وباعة ثياب «الساري» الـ OP، لكن لابد أن يكون ممكنًا لأنواع أخرى من المشروعات أن تستخدم رأسمال أكثر إنتاجية. ومن الواضح أن إدارة سلاسل التجزئة الضخمة أو مصانع النسيج تصبح أمرًا ممكنًا إذا استطاع المرء أن

يشتري المعدات المناسبة، إلا أن النهوض بمثل هذه المهمة يتطلب حتمًا إما مهارات خاصة أو استثمارات أكبر بكثير يتم ضخها مُقدمًا. فيمكنك أن تؤسس شركة «مايكروسوفت» في مرآب سيارات بمكان ما ثم تسعى لتوسيعها، ولكن حتى تفعل ذلك يتعين عليك أن تكون شخصًا رائدًا وطليعيًا. ولدى معظم الناس، فليس ذلك بالخيار الحقيقي. والبديل هو أن تستثمر ما يكفي للحصول على تكنولوجيا الإنتاج التي تتيح لمشروعك أن يعمل على نطاق واسع. وهنا نستحضر «زو آهيوا»، تلك الفتاة الصينية التي بدأت مشروعها بماكينة حياكة واحدة قبل أن تتمكن لاحقا من بناء إمبراطوريتها في صناعة الملابس. لقد تحققت انطلاقتها الكبرى لدى حصولها على طلبية تصدير، ولولا ذلك لكانت قد اصطدمت سريعا بحدود السوق المحلية. إلا أنها، وحتى يتم أخذها بعين الاعتبار من قبل أصحاب طلبية التصدير، كان عليها الحصول على مصنع حديث يضم ماكينات حياكة آلية. وقد استدعى ذلك منها أن تستثمر مبلغا يزيد على 100 ضعف رأس المال الأولي الذي وضعته في الشركة.

يمثل الشكل 3 فكرة هذين النوعين من تكنولوجيا الإنتاج؛ فهناك OP على اليسار، ولكن بعيدا إلى اليمين هناك تكنولوجيا إنتاج جديدة وهي QR، التي لا تدر عوائد من أي نوع حتى يتم القيام بالحد الأدنى من الاستثمار، ولكنها تحقق عوائد عالية فيما بعد. لاحظ أيضا الكيفية التي ميزنا بها أجزاء من OP وQR بخط سميك الحجم لعمل خط واحد متصل هو OR – وهو ما يمثل العائد الفعلي على استثمار مبلغ معين من المال. عندما يكون استثمارك قليلا، فإنك تستثمر في OP؛ ولا يكون هناك ما يدفعك لأن تستثمر في QR لأن QR لا تدر عائدا في

أول الأمر. وعندما تستثمر أكثر، تصبح OP صفقة سيئة، وتظل هكذا لفترة، وتكون العوائد الحدية متدنية تماما. إلا أنك وعندما تتوفر لديك أموال تكفي، ربما تتحول إلى QR. وهذا إنما يعكس تاريخ «زو آيهوا»؛ فقد بدأت بـ OP من خلال ماكينة الحياكة المستعملة التي اشترتها وعند نقطة ما تمكنت من التحول إلى QR والماكينات الآلية.



الشكل 3: الجمع بين التكنولوجيا والشكل S في ريادة الأعمال

ماذا تشبه OR؟ إنها تشبه نوعًا من الشكل S، هل ذلك صحيح؟ ثمة حدبة في الوسط، وهي النقطة التي يتعين عليك بلوغها حتى تجني مالًا يعتد به. إن OR تعيدنا إلى مأزق الشكل S: استثمر قليلًا، واجن مالًا

قليلًا، وابق في فقر مدقع يعوقك عن أن تستثمر أكثر، أو استثمر ما يكفي لجعلك تَعبُر الحدبة، فتصبح غنيًا، فتستثمر أكثر حتى تصبح أكثر غنىً. لكن المشكلة هي أن عبور الحدبة لدى معظم الناس ليس خيارًا مقبولًا. ورغم أن القروض الصغيرة ربما تكون متاحة، فلن يكون هناك من أحد (ولا حتى مؤسسات التمويل متناهي الصغر، التي، كما رأينا، تحب أن تنأى عن المخاطر) يقرض رواد الأعمال الصغار ما يكفيهم من المال. وفوق ذلك، فإن الوصول إلى هناك ربما يتطلب أيضًا بعض الإدارة والمهارات الأخرى التي لا تتوفر لديهم ولا يمكنهم تحمل تكلفة شرائها. فيظلون صغارًا. وأحيانًا، يأتي الانبساط الأولي للعوائد سريعًا جدًا حتى أن الشخص نفسه ينتهي به الأمر وهو يدير ثلاثة مشروعات مختلفة بدلًا من أن يحاول توسيع أي منهم، مثل، بيع فطائر «دوساس» في الصباح، وبيع «الساري» خلال النهار، ووصل الخرز لصناعة القلائد في المساء.

ولكن كيف حققت «زو آيهوا» ذلك إذن؟ تذكر أنها زادت ما لديها من ماكينات بمقدار 70 في المائة سنويًا على مدى ثماني سنوات وذلك عبر إعادة ضخ ما تجنيه من أرباح في المشروع. وبناء عليه، فلابد أنها كانت تحقق أرباحًا تبلغ 70 في المائة على الأقل من قيمة ماكيناتها، بعد أن تستوفي دفع أجور عمالها، بل ولا بد أن عوائدها الكلية كانت أعلى. يمثل ذلك النمط نمطاً مربحًا بشكل استثنائي وقد لاحظنا في مسح أجريناه في حيدر أباد أن المشروع الصغير العادي سوف يخسر بالفعل أموالًا إذا كانت ستدفع منه أجورا قليلة. إننا نعتقد أن ذلك يعكس في جزء منه أن «زو آيهوا» كانت امرأة تحظى بموهبة خاصة، فيما يعكس في جزء آخر حقيقة أنه في تلك الأيام الأولى من تطبيق سياسة الانفتاح في

الصين، كانت هناك منافسة ضئيلة للغاية فيما كان الطلب عاليًا، ولذلك فقد تصادف حضورها في المكان المناسب والوقت المناسب.

متطلبات الأعمال الحرة تتجاوز قدرة الفقراء

إذا كان تشخيصنا صائبًا، فإن السبب في كون الفقراء لا يُنمُّون مشروعاتهم هو أن ذلك بالنسبة لمعظمهم، يفوق قدراتهم؛ فهم لا يمكنهم الاقتراض لعبور الحدبة، فضلًا عن أن لجوءهم للادخار حتى يبلغوا ذلك سوف يستغرق منهم وقتا أطول مما ينبغي ما لم تكن مشروعاتهم تدر عوائد كلية بالغة الارتفاع. فمثلًا، تخيل أنك تبدأ مشروعًا بمبلغ 100 دولار أمريكي و، مثلما كانت «زو آيهوا»، فسوف يتعين عليك أن تستثمر 100 ضِعفها (أي 10000 دولار) لشراء الماكينة الجديدة. وافترض أنك تحقق أرباحًا مغرية جدًا بقيمة 25 في المائة لكل دولار تستثمره ثم تعيد استثمار كل ذلك. وبعد عام، سوف يكون لديك 125 دولارًا أمريكيًا لاستثمارها. وبعد سنتين، سيكون لديك 156 دولارًا. وبعد ثلاث سنوات، 195 دولارًا. وهكذا سوف يستغرق الأمر منك إحدى وعشرين سنة حتى تستطيع عبور الحدبة وشراء الماكينة الجديدة. أما إذا كنت بحاجة لبعض المال للعيش منه أثناء ذلك وكنت لا تدخر سوى نصف أرباحك، فإن أربعين سنة ستكفي بالكاد. ولا يأخذ ذلك بعين الاعتبار الضغوط المرتبطة بالمخاطر التي ينطوي عليها الانخراط في مشروع، والعمل الشاق والأيام الطوال.

وفوق ذلك، فعندما تدرك رائدة أعمال صغيرة أنها ربما تكون عالقة في الجزء الأدنى من المنحنى S ولن يكون بوسعها أبدًا أن تجني مالًا كثيرًا، فربما يصعب عليها أن تلتزم التزامًا كاملًا إزاء أعمالها. وتخيل رائدة أعمال أو

رائد أعمال يجد نفسه أسفل النقطة M في الشكل 3. وقد يكون هو أو هي صاحب أو صاحبة المتجر التي التقيناها في جولبارجا. إن باستطاعتها أن تزيد من أرباحها عبر ادخار بعض المال والحصول على بعض السلع الأكثر جذبًا ولو قليلًا. ولكن حتى إن فعلت ذلك، فلن تكون قادرة على تجاوز تلك النقطة M. فهل يستحق ذلك العناء الذي يبذل في سبيله؟ على الأرجح، حتى إذا كان ذلك هو كل ما تتمناه، فإنه لن يُغير حياتها على أي نحو ذي مغزى. ونظرًا لأن مشروعها محكوم عليه بأن يظل صغيرًا وبألا يدر مالًا وفيرًا أبدًا، فربما تقرر أن تكرس اهتمامها ومواردها لأشياء أخرى.

ومثلما يدخر الفقراء أقل مما تدخره الطبقة الوسطى لأنهم يعرفون أن مدخراتهم لن تكفي لأن يحققوا هدفهم الاستهلاكي الذي يتطلعون إليه، فإنهم ربما لا يستثمرون كثيرًا (ولا يقتصر ذلك على المال وحسب، وإنما يشمل أيضًا الانفعالات والطاقة العقلية) في مشروعاتهم لأنهم يدركون بالفعل أنهم لن يستطيعوا أن يصنعوا فرقًا حقيقيًا. وربما يفسر ذلك الفجوة التي تفصل بين نظرة «ابن سيدان» الفلاح المغربي، وبين فؤاد عبد المومني؛ ربما يكون فؤاد مصيبًا في أن «ابن سيدان» لم يفكر في إمكانية تربية الماشية داخل حظيرة، أو ربما يكون قد فكر في ذلك، لكنه رأى أن الحصول على قرض وما ينطوي عليه من إجراءات وبناء حظيرة جديدة لأربع بقرات فقط، ثم بيعها في النهاية لا يستحق ما يبذله في سبيله من عناء– فعلى أية حال، ستظل أسرته ترزح تحت وطأة الفقر الشديد. وهكذا وعلى نحو ما فقد كان كلاهما مصيبًا، فقد أصاب فؤاد لأن نموذج أعماله يمكن أن يؤتي ثماره، فيما أصاب «ابن سيدان» لأن نموذج أعماله لم يكن يستحق ما يُنفق

في سبيله من جهد ووقت.

إن كون معظم رواد الأعمال الصغار قد لا يُبدون التزامًا كاملًا نحو الاستفادة من كل فلس ربما يفسر أيضًا النتائج المخيبة التي تتمخض عن برامج التدريب على المشروعات التي بدأت تقترحها كثير من مؤسسات التمويل متناهي الصغر على عملائها كخدمة مضافة. ويتم خلال لقاءات أسبوعية إطلاع العملاء على كيفية الحفاظ على حسابات أفضل وكيفية إدارة مخزوناتهم وفهم أسعار الفائدة وما شابه. وقد تم تقييم مثل هذه النوعية من البرامج في كل من البيرو والهند[7]، وكشفت نتائج البحث الذي أجري في كلا الدولتين عن تحسن طفيف في المعرفة بالمشروعات لكن دون أن يصحب ذلك تغير في الأرباح أو المبيعات أو الأصول. إن هذه البرامج إنما يدفعها إحساس بأن هذه المشروعات لا تدار جيدًا، ولكن إن كانت هذه المشروعات تدار على هذا النحو بسبب نقص في الحماس وليس نقصًا في المعرفة، فلن نُفاجَأ عندما يتبين لنا أن التدريب لا يسهم إلا بدور محدود للغاية في هذا الصدد. وفي جمهورية الدومينيكان، حيث جُرِّب منهاج مبسط في برنامج تدريبي آخر إلى جانب نموذج التدريب المعتاد، حيث اُقترح على رواد الأعمال أن يركزوا على القواعد البسيطة المجرَّبة (مثل الفصل بين نفقات المشروع وبين نفقات المنزل وتخصيص الشخص راتبًا لنفسه).[8] هنا مرة أخرى، كان التدريب المعتاد معدوم الجدوى، إلا أن توجيه النصائح المبسطة لرواد الأعمال قد أدى إلى زيادة في الأرباح. وربما يُعزى ذلك إلى أن الناس كانوا يرغبون في تبني هذه القواعد المجرَّبة التي أسهمت بالفعل في تبسيط حياتهم بدلًا من إثقال كاهلهم بالمزيد من الأعباء الذهنية.

وعند النظر إليهما معًا، فإن هذا الدليل يجعلنا نرتاب فعلًا في فكرة أن صاحب المشروع الصغير العادي هو «رائد أعمال» بطبيعته على النحو الذي نفهم به هذا الاصطلاح عمومًا، وهو مصطلح يشير إلى الشخص الذي يزخر مشروعه بإمكانات النمو ويستطيع أن يخاطر ويكد في عمله ويظل يسعى لتحقيق ما يصبو إليه رغم الصعاب المتعددة. إننا بالطبع لا نقول بأنه ليس ثمة رواد أعمال حقيقيين بين الفقراء – فقد التقينا كثيرًا من أمثال هؤلاء الرواد. لكن هناك كثيرين منهم ممن يديرون مشروعات محكوم عليها بأن تظل صغيرة وغير مربحة.

شراء وظيفة

إنّ ذلك يحيلنا بطبيعة الحال إلى السؤال التالي: لماذا إذن يدير فقراء كثيرون مشروعًا في الأصل؟ وقد تلقينا جوابًا عن هذا السؤال من «باك أوان» وزوجته، وهما زوجان في مقتبل عمرهما يقطنان حي «سيكا داس»، وهو أحد الأحياء الفقيرة في مقاطعة باندونج بأندونيسيا. وكانا يمتلكان متجرًا صغيرًا يديرانه انطلاقًا من إحدى غرف منزل والديه. كان «باك أوان» يعمل في قطاع البناء كعامل بالمياومة، لكنه كان عادة ما لا يجد عملًا. وعندما التقينا الزوجين في صيف 2008، كان «باك أوان» عاطلًا عن العمل منذ شهرين. ونظرًا لأنه كان يعول طفلين صغيرين، فقد كانت الأسرة بحاجة إلى مصدر دخل إضافي، ولذلك كان على زوجته أن تعثر على عمل. كانت زوجته ترغب في الحصول على وظيفة في مصنع، إلا أنها لم تكن مؤهلة لمثل هذه العمل؛ فالمصانع تبحث عن الشباب أو غير المتزوجين أو الأشخاص ذوي الخبرة. ولم تكن لديها المؤهلات اللازمة لمثل هذا العمل؛ لأنها وبعد تخرجها من

المدرسة الثانوية، قامت بدراسة السكرتارية، لكنها لم تتمكن من اجتياز الاختبارات المطلوبة للحصول على الوظائف التي تتقدم لها، ما دفعها في نهاية المطاف للتخلي عن هذا المجال برمته. ولذلك كان بدء مشروع صغير هو خيارها الوحيد المتبقي. وكانت أولى محاولاتها هي إعداد وجبات طعام خفيفة وبيعها في المدينة، إلا أنها كانت ترغب في عمل تستطيع ممارسته من المنزل كي يتسنى لها أن تُعنى بطفليها. ولذلك فقد أسست برفقة زوجها متجرًا مستعينة بقرض حصل عليه «باك أوان» من جمعية تعاونية كان منضمًا إليها، وذلك رغم وجود متجرين آخرين بالفعل ضمن الخمسين ياردة المحيطة بمتجرهما.

لم يكن «باك أوان» وزوجته يستمتعان بإدارة المشروع. وكان يحق لهما الحصول على قرض ثان من الجمعية التعاونية، مما يتيح لهما توسيع متجرهما، بيد أنهما قررا ألا يُقْدِما على تلك الخطوة. ولسوء حظهما، فقد اُفتتح متجرٌ رابع في المنطقة وبات يمثل تهديدًا لمصدر عيشهما بعرضه لسلع أكثر تنوعًا، وعندما التقيناهما، كانا بصدد الحصول على قرض جديد لشراء المزيد من البضاعة. وكانا يأملان لطفليهما أن يكبرا ويحصلا على وظيفة تضمن لهما راتبًا ثابتًا، ويُحبذان لو أنها كانت عملًا ما لدى جهة حكومية.

وغالبًا ما تبدو مشروعات الفقراء كوسيلة لشراء وظيفة عندما لا تُتاح أمامهم فرصة عمل تقليدية أكثر من كونها انعكاسًا لدافع خاص للانخراط في عالم الأعمال الحرة. وهناك مشروعات كثيرة تُقام لا لشيء إلا لأن شخصًا في الأسرة لديه (أو يُظن أن لديه) وقت فراغ، ولأن كل شيء مهما صَغُر يمكن أن يُعين على أعباء الحياة. وغالبًا ما يكون هذا الشخص امرأة، وهي

عادة ما تقوم بذلك بجانب عملها المنزلي؛ وفي الواقع فإنه ليس واضحًا أنها ستحظى دائما بكثير من الخيارات عندما تسنح لها فرصة لبدء مشروع. وقد بدأ الرجال في الغرب مؤخرًا يتظاهرون بالثناء على كثير من الأمور التي تؤديها لهم زوجاتهم «اللائي لا يعملن»؛ ولن يكون مستغربًا أن يتيح الرجال في الدول النامية لزوجاتهم وقت فراغ أطول مما يحظين به بالفعل. ولهذا فإنه من الممكن تمامًا، أن نجد كثيرًا من أصحاب المشروعات، ولاسيما النساء منهم، لا يستمتعون كثيرًا بإدارة مشروعاتهم، بل وفي حقيقة الأمر، يخشون حتى التفكير في توسيعها. وربما يكون ذلك السبب في أن أصحاب المشروعات من النساء في سريلانكا عندما عرض عليهن منحة قدرها 250 دولارًا أمريكيًا اسميًا لاستثمارها في مشروعاتهن، قامت كثيرات منهن بعمل أشياء أخرى بالمبلغ، وذلك على النقيض من أصحاب المشروعات من الرجال الذين التقيناهم سابقًا فقد استثمروا المال وحققوا من ورائه عوائد عالية.[9] وربما لا تُعتبر المشروعات الكثيرة التي ينفذها الفقراء دليلًا على تمتعهم بروح ريادة الأعمال بقدر ما هي علامة على الفشل الذريع من جانب الاقتصادات التي يعيشون في كنفها والتي لم توفر لهم حياة أفضل.

الوظائف الجيدة

لقد بدأنا في إدراج السؤال: «ما طموحاتك لأطفالك؟» ضمن استطلاعات الرأي التي كانت تُقدم للفقراء حول العالم. وكانت النتائج تبعث على الاهتمام. ففي كل مكان وجهنا السؤال، كان الحلم الأكثر شيوعًا لدى الآباء الفقراء هو أن يحصل أبناؤهم على وظائف لدى القطاع الحكومي. ومن بين الأُسر الأشد فقرًا في أودايبور،

مثلًا، هناك 34 في المائة من الآباء يرغبون في رؤية ابنهم مُعلمًا في مدرسة حكومية فيما يريد 41 في المائة منهم أن يُعيَّن في وظيفة حكومية ،لكن في غير قطاع التدريس؛ وكان هناك أكثر من 18 في المائة يريدونه أن يصبح موظفًا يتقاضى راتبًا ثابتًا في شركة من شركات القطاع الخاص. أما بالنسبة للبنات، فهناك 31 في المائة يرغبون في رؤية ابنتهم معلمة، فيما يريد لها 31 في المائة أن تحصل على وظيفة حكومية من نوع آخر، وكان هناك 19 في المائة يريدون لها أن تصبح ممرضة. وهكذا فإن الفقراء لا يرون الأعمال الحرة شيئًا يُطمح إليه.

إن التركيز على الوظائف الحكومية تحديدًا يشير إلى رغبة في الاستقرار، وذلك نظرًا لما تتسم به هذه الوظائف على الأرجح من أمان وظيفي كبير حتى وإن كانت تفتقر إلى الإمتاع. وفي الحقيقة، يبدو أن الاستقرار الوظيفي هو أبرز ما تتميز به الطبقات الوسطى على الفقراء. وفي قاعدة بيانات الثماني عشرة دولة التي بحوزتنا، نجد الأشخاص المنتمين إلى الطبقة الوسطى يميلون أكثر من غيرهم إلى الوظائف التي تمنحهم أجورًا أسبوعية أو شهرية، لا تلك التي تسير بنظام المياومة، وهي طريقة فجة لفصل الوظائف المؤقتة عن الوظائف الأكثر ثباتًا. وفي المناطق الحضرية في باكستان، مثلًا، وجدنا 74 في المائة ممن يشغلون وظائف ويعيشون على 99 سنتًا أو أقل في اليوم يحصلون على أجر أسبوعي أو شهري، فيما وجدنا 90 في المائة من هؤلاء الذين يتقاضون أجورًا تتراوح ما بين 6 إلى 10 دولارات في اليوم يحصلون على أجر أسبوعي أو شهري. أما في المناطق الريفية، فكان 44 في المائة من هؤلاء الأشد فقرًا ويشغلون

وظائف يحصلون على أجور منتظمة، فيما يفعل ذلك 64 في المائة من الطبقة الوسطى.

ويمكن لتوفير الوظائف الآمنة أن يُحدث تغييرًا جذريًا. وفي كثير من المناطق الريفية في حي أودايبور، تعيش معظم الأسر على أقل من دولارين في اليوم. لقد قمنا ذات مرة بزيارة إلى قرية بدت في ظاهرها لا تختلف عن غيرها من القرى الكثيرة التي زرناها في المنطقة، بيد أنها كانت في حقيقة الأمر تختلف اختلافًا تامًا؛ إذ كانت علامات الازدهار النسبي بادية في جنباتها؛ فقد رأينا منزلًا سقفه من الخرسانة وتقف في باحته دراجتان بخاريتان، فيما يظهر فتى في سن المراهقة وقد مُشِّط شعرُه بعناية وألبِس زيًا مدرسيًا مُنَشًى. ثم تبين لنا أن مصنعًا للزنك قد أنشئ على مشارف القرية وأنه من كل أسرة كان هناك شخص واحد على الأقل ممن التقيناهم في القرية يعمل في هذا المصنع. وفي إحدى الأسر، حصل رب أسرة (وهو رجل في أواخر الخمسينات من عمره) على نحو ما على وظيفة في مطبخ المصنع ثم استثمر ذلك للحصول على وظيفة داخل المصنع نفسه. كان ابنه من بين الدفعة الأولى (ثمانية) من الطلاب الذين أكملوا تعليمهم الثانوي في القرية؛ ثم التحق هو بمصنع الزنك وظل يعمل هناك حتى أحيل إلى التقاعد بوظيفة فني. وكان كلا ولديه قد أكملا تعليمهما الثانوي. وبينما كان أحدهما يعمل في مصنع الزنك نفسه، استطاع الآخر أن يحصل على وظيفة في أحمدأباد، عاصمة ولاية جوقارات المجاورة. وكان لديه أيضًا ابنتان كانتا قد أكملتا تعليمهما الثانوي قبل زواجهما. وهكذا فقد كان إنشاء مصنع الزنك في الموقع الذي أنشئ فيه بمثابة ضربة حظ أولية بالنسبة لهذه الأسرة، وأطلق دائرة إيجابية

لاستثمار رأس المال البشري، وللترقي في السلم الوظيفي.

وتكشف دراسة أجراها كل من «أندرو فوستر» و«مارك روزينسفايج» أن الدور الذي لعبته وظائف المصانع في تعزيز نمو الأجور في القرى الهندية يتجاوز هذه الحكايات المحددة.[10] وقد مرت الهند خلال الفترة من 19 إلى 1999، بمرحلة من النمو السريع على صعيد الإنتاج الزراعي إلا أن ذلك قد صحبته أيضا زيادة سريعة جدًا في عدد العاملين في المصانع التي أُنشئت داخل القرى أو على مشارفها، وهو ما يُعزى جزئيًا إلى سياسات الدولة الداعمة للاستثمار في مناطق الريف. وقد تضاعف عدد الوظائف في تلك المصانع الريفية منذ مطلع ثمانينات القرن المنصرم وحتى العام 1999؛ إذ كان نصف القرى تقريبًا التي قام بدراستها «فوستر» و«روزنسفايج» تقع على مقربة من أحد المصانع في العام 1999، بعد أن كانت جميعها ريفية الطابع في بداية الأمر، فضلًا عن أن ما نسبته 10 في المائة من العمال الذكور في تلك القرى كانوا يشغلون وظائف في مصانع. وعادة ما كانت هذه المصانع تُقام في قرية تشهد تدنيًا في مستوى الأجور في أول الأمر، وقد أدى نمو الفرص الوظيفية في المصانع إلى زيادة في مستويات الأجور فاقت كثيرًا تلك التي صاحبت نمو الإنتاج الزراعي خلال الثورة الخضراء الشهيرة. وفوق ذلك، فقد حقق الفقراء مكاسب متباينة من النمو الصناعي، وذلك أن الوظيفة مجزية الأجر باتت متاحة حتى لهؤلاء من أصحاب المهارات المتدنية.

وعندما تظهر مثل هذه الوظيفة، فإنها قد تحدث تغييرًا هائلًا في حياة الأشخاص الذين يحصلون عليها. وعادة ما تنفق الطبقة الوسطى على الصحة والتعليم أكثر

مما ينفق الفقراء. بالطبع، ومبدئيًا، ربما يكون الأشخاص الذين يتميزون بالصبر والمثابرة ويميلون إلى الاستثمار في مستقبل أبنائهم، هم الأكثر قدرة على التمسك بالوظائف الجيدة. ولكننا نشك في أن يكون ذلك التفسير كاملًا، وأن ذلك النمط من الإنفاق يعزى لحقيقة أن الآباء الذين يعولون أسرًا أفضل حالًا لديهم وظائف ثابتة؛ فالوظيفة المستقرة في حد ذاتها يمكنها أن تغير نظرة الأشخاص للحياة على نحو حاسم. وتكشف دراسة مثيرة أجريت حول طول قامة الأطفال المكسيكيين ممن تعمل أمهاتهم في مصانع التصدير في المكسيك عن مدى تأثير الوظيفة الجيدة.[11] فقد كانت مصانع التصدير تحظى عمومًا بسمعة تقرنها باستغلال الفقراء وإعطائهم أجورًا متدنية. إلا أن وجود هذه المصانع، لاسيما لدى النساء ممن لم يكملن تعليمهن الثانوي، كان يمنحهن الأمل في وظيفة أفضل من وظائف قطاعات خدمية مثل تجارة التجزئة والغذاء أو النقل التي كُنَّ سيلجأن إليها فيما لو لم توجد تلك المصانع- إن الأجور التي يحصلن عليها مقدرة بالساعة ليست أعلى بكثير، إلا أنهن يعملن لساعات أطول وبانتظام أكبر. وقد قارن «دافيد أتكينز» من جامعة «يال» (Yale) بين طول القامة لدى الأطفال الذين ولدوا لأمهات عِشن في مدينة اُفتتح بها مصنع تصدير عندما كانت المرأة في السادسة عشرة من عمرها وبين الأطفال الذين لم تتح لأمهاتهم مثل هذه الفرصة. وقد تبين أن الأطفال الذين كانت أمهاتهم يعشن في مدينة يوجد بها مصنع كانوا أطول قامة من هؤلاء الذين وُلدوا لأمهات مماثلات يعشن في مدن مختلفة. ويعتبر هذا التأثير هائلًا جدًا حتى إنه قد يسد كامل الفجوة في الطول بين طفل مكسيكي فقير وبين طفل أمريكي عادي يحصل

على تغذية جيدة.

وفوق ذلك، يوضح «أتكينز» أن الالتحاق بوظيفة في مصنع تصدير لم يكن ذا تأثير كبير في مستوى دخل الأسرة بما يكفي لأن يفسر تمامًا الزيادة في طول القامة. ربما يكون الإحساس بأن مستقبلهم قد أصبح بأيديهم وهو إحساس يستمده الأشخاص من إداركهم بأن ثمة دخلًا سيأتيهم نهاية كل شهر وليس الدخل في حد ذاته، هو ما يسمح لهؤلاء النساء أن يركزن على بناء مساراتهن المهنية ومسارات أبنائهن. وربما تكون فكرة أن هناك مستقبلًا ينتظرهم هو ما يصنع الفارق بين الفقراء والطبقة الوسطى. ويُلخص العنوان الذي اختاره «أتكينز» لدراسته: «العمل من أجل المستقبل» ذلك بدقة.

وقد سبق واستعرضنا خلال الفصل السادس أمثلة على الأثر الذي يمكن أن تحدثه المخاطرة في سلوك الأسر؛ فالأسر الفقيرة تتخذ تدابير وقائية للحد من المخاطر حتى لو ضحّت في سبيل ذلك بمستويات أعلى من الدخل. وهنا تواجهنا نتيجة أخرى، يُحتمل أنها أعمق تأثيرًا، وهي أن الإحساس بالاستقرار ربما يكون ضروريًا للأشخاص حتى يتسنى لهم تبني هذه النظرة الاستشرافية للمستقبل. وربما يميل الأشخاص الذين يفتقرون إلى تصور واضح حول تحسن ملموس في جودة حياتهم المستقبلية إلى الكف عن محاولة تحقيق ذلك، وبهذا ينتهي بهم المطاف لأن يظلوا حبيسي واقعهم الراهن. وسوف تتذكر أن كثيرًا من الآباء يعتقدون (ربما على نحو خاطئ) أن فوائد التعليم تأخذ الشكل S. وهو ما يعني بالنسبة لهم ألا جدوى من الاستثمار في التعليم طالما أنهم لا يرون أنه سيكون بوسعهم مواصلة الاستثمار في ذلك الصدد. فإذا كان

ثمة قلق يساورهم بشأن قدرتهم على تحمل نفقات إلحاق أطفالهم بالمدارس مستقبلًا، مثلًا، لأنهم يعتقدون أن مشروعهم ربما يفشل فربما يقررون أن الأمر لا يستحق حتى عناء المحاولة.

لا شك أن وجود دخل ثابت ومنتظم يجعل الالتزام بالنفقات المستقبلية أمرًا ممكنًا، بل ويجعل عملية الاقتراض أيسر وأقل كلفة الآن. وهكذا فإذا كان ثمة فرد في الأسرة لديه وظيفة ثابتة، فسوف تقبل المدارس أطفاله بسهولة أكبر؛ وستقدم المستشفيات له خدمات علاجية أكثر كلفة، لإدراكها بأنها سوف تحصل على مستحقاتها؛ وربما يستطيع أفراد آخرون من الأسرة أن يقوموا بالاستثمارات اللازمة لمشروعاتهم حتى تنمو.

وهذا هو ما يجعل «الوظيفة الجيدة» ذات أهمية؛ فالوظيفة الجيدة هي وظيفة تُدر راتبا ثابتا ومجزيا، وهي تتيح لصاحبها أيضا الهامش الذهني اللازم بما يسمح له بالنهوض بكل الأشياء التي تقوم بها الطبقة الوسطى على نحو جيد. وهذه فكرة دأب الاقتصاديون على رفضها، متعللين بأسباب منطقية وهي أن الوظائف الجيدة ربما تكون مكلِّفة، والوظائف المكلِّفة ربما تتسبب في خفض عدد الوظائف. ولكن إن كانت الوظائف الجيدة تعني أن ينمو الأطفال في بيئة تتيح لهم التوظيف الأمثل لمواهبهم وقدراتهم، فقد تستحق إذن التضحية التي ينطوي عليها خلق عدد قليل منها.

ونظرًا لأن معظم الوظائف الجيدة توجد في المدينة، فقد يكون الانتقال إلى المدينة هو الخطوة الأولى لتغيير مسار الأسرة. وفي صيف 2009، كنا في أحد الأحياء الفقيرة في مدينة حيدرأباد حيث تحدثنا إلى امرأة كانت في الخمسينات من عمرها. وقد أخبرتنا أنه لم يسبق لها قط الذهاب إلى المدرسة، وأن ابنتها،

التي أنجبتها عندما كانت في السادسة عشرة من عمرها، قد التحقت بالمدرسة ولكنها انقطعت عن الدراسة بعد الصف الثالث ثم تزوجت سريعًا عقب ذلك. لكنها أضافت بشكل عابر تقريبًا أن ابنها الثاني يدرس للحصول على درجة «إم سي أيه» MCA . لم نكن قد سمعنا قط عن مثل هذه الدرجة العلمية، وسألناها عما تكون (كنا نظنها درجة مهنية من نوع ما). لم يكن لديها معرفة بذلك، إلا أن ابنها خرج علينا وأوضح أنها ماجستير في تطبيقات الحاسوب. وكان قد حصل قبل ذلك على درجة البكالوريوس في علوم الحاسوب. أما شقيقه الأكبر فكان قد تخرج أيضًا من إحدى الكليات وكان يعمل في وظيفة مكتبية في شركة خاصة، فيما كان شقيقه الأصغر لم يزل في المدرسة الثانوية وعلى أعتاب الالتحاق بإحدى الكليات. كانت الأسرة تأمل في إرساله إلى أستراليا للدراسة هناك، في حال استطاعت الحصول على أحد القروض التفضيلية التي تُقدَّم للمسلمين.

تُرى ما الذي جرى لهذه الأسرة ما بين الوقت الذي انقطعت ابنتهم الأولى عن الدراسة وبين تخرج الإبن الأول من المدرسة الثانوية حتى يُحدث مثل هذا التحول في طموحات الأطفال الأصغر سنًا؟ لقد تقاعد الأب من عمله في الجيش، ولكنه استطاع من خلال علاقاته التي كونها خلال فترة خدمته أن يحصل على وظيفة حارس لدى إحدى شركات القطاع العام في حيدرأباد. ولأنه أصبح الآن يملك وظيفة لا تتطلب منه تنقلات متكررة، فقد انتقل بأسرته جميعها إلى المدينة (عدا ابنته التي كانت قد تزوجت). كانت حيدرأباد تضم عددًا من المدارس التي تتقاضى رسومًا معقولة وتقدم تعليما ذا جودة عالية نسبيًا للأطفال المسلمين، وهو

نتاج طبيعي لحقيقة أنها ظلت مملكة إسلامية تحظى باستقلال شبه تام حتى العام 1948. وقد أُلحق الأطفال بتلك المدارس ونجحوا.

لكن لماذا لا ينتهج أناس أكثر وأكثر لهذه الاستراتيجية؟ فالمدارس مهما يكن هي أفضل حالًا في معظم المدن، بما في ذلك تلك التي لا تحظى بالتاريخ المميز لحيدرأباد. والفقراء (ولاسيما مَن في مقتبل العمر منهم) دائما ما ينتقلون بحثًا عن وظيفة. وفي منطقة أودايبور الريفية مثلا، كان 60 في المائة من الأسر التي التقيناها تضم فردًا واحداً على الأقل عمل في مدينة ما خلال العام السابق. ولكن قلة ضئيلة منهم هي من كانت تهاجر لفترات زمنية أطول – كان متوسط الفترة الزمنية للرحلة يبلغ شهرًا واحدًا، ولم يكن هناك سوى 10 في المائة فقط من الرحلات التي تتجاوز ثلاثة أشهر.

وعندما يخرجون في هذه الرحلات، فهم غالبًا ما يتركون وراءهم أسرَهم. والنمط المعتاد هو قضاؤهم لبضعة أسابيع في العمل وأخرى مماثلة في البيت. ويندر نسبيًا أن تحدث هجرة دائمة داخل الدولة. وفي مجموعة بيانات الدول الثماني عشرة التي بحوزتنا، لم تتجاوز نسبة الأسر مُدقَعة الفقر التي وُلد أحد أفرادها في مكان ما ثم هاجر منه لدواعي العمل 4 في المائة في باكستان و6 في المائة في كوت ديفوار و6 في المائة في نيكاراجوا و10 في المائة تقريبًا في البيرو. ومن بين النتائج المؤقتة للهجرة هي أن هؤلاء العمال لا يبلغون أبدًا حدًا يجعلهم عمالة لا يمكن لصاحب العمل الاستغناء عنها وعلى نحو يُمكِّنهم من التحول إلى عمالة دائمة ،أو تلقي تدريب خاص؛ ويظلون عمالة مؤقتة طوال حياتهم. ولهذا لا تنتقل أسرهم إلى

المدينة، ولا تستفيد مطلقًا مما يترتب على ذلك من فوائد مثل المدارس الأفضل وراحة البال التي تنبثق عن شغل المرء لوظيفة دائمة.

وقد سألنا عامل بناء مهاجرًا قادمًا من ولاية أوريسا، وكان في زيارة إلى بلدته، لماذا لم يمكث فترة أطول في المدينة. وأجاب بأنه لا يستطيع اصطحاب أسرته لأن ظروف السكن هناك غير ملائمة تمامًا من الناحية الصحية. وفوق ذلك، فإنه لم يكن يرغب في الابتعاد عنهم أطول مما يحتمل. وفي معظم مدن الدول النامية تتسم المناطق التي قد يسكنها الأشخاص الأشد فقرًا بافتقارها الشديد للتخطيط. والنتيجة المترتبة على ذلك هي أنه على الفقراء أن يتكدسوا في كل بقعة أرض يتسنى لهم انتزاعها على نحو ما من المدينة، وهي غالبًا ما تكون مستنقعًا أو حتى مقلب قمامة. وعند المقارنة، فإن المناطق التي يسكنها المعدَمون من الفقراء الذين يعيشون في القرى تتسم بأنها أكثر اخضرارًا وأفضل تهوية وأقل ضجيجًا؛ فضلًا عن أن البيوت تكون أوسع مساحة؛ وتضم مكانًا يمكن للأطفال ممارسة ألعابهم فيه. ربما تفتقر الحياة لأجواء الإمتاع، لكن بالنسبة لهؤلاء الذين نشؤوا في القرية، فذلك هو المكان الذي يسكنه أصدقاؤهم. وفوق ذلك، فإن شابًا عندما يمكث بمفرده في المدينة بضعة أسابيع أو حتى بضعة أشهر، لا يحتاج في واقع الأمر إلى سكن؛ إذ يمكنه النوم أسفل جسر ما أو تحت إحدى المظلات، أو داخل المتجر أو موقع البناء الذي يعمل فيه. ويمكنه أن يوفر المال الذي كان سيدفعه لسداد قيمة الإيجار ويعود إلى القرية حيث بيته بوتيرة أعلى. لكنه لا يريد مثل هذه الحياة لأسرته.

وهناك أيضًا عنصر المخاطرة. هبْ أنك تحملت تكلفة

بناء بيت في المدينة وانتقلت بأسرتك إلى هناك، ثم حدث أن فقدت وظيفتك فجأة. وإذا لم يكن لديك بالفعل وظيفة محترمة في الأصل وقمت بالادخار، فكيف لك أن تتحمل كُلفة هذا الانتقال؟ وماذا سيحدث لو ألمَّ بأحدهم مرض شديد؟ صحيح أن الرعاية الصحية في المدينة أفضل مما هي عليه في القرية، لكن من الذي سيرافقك إلى المستشفى أو يمنحك بعض المال إذا احتجت ذلك؟ وطالما أن أسرتك ما زالت تقيم في القرية، فحتى إذا ألمَّ بك مرضٌ وأنت في المدينة وأُدخلت إلى المستشفى، فيمكنك الاعتماد على معارفك في القرية. لكن ماذا سيكون عليه الحال لو اجتثثت جذورك وهاجرت؟

وهذا هو ما يجعل الانتقال أكثر سهولة إذا كان لديك أشخاص تعرفهم في المدينة. إذ يمكنهم أن يوفروا لك ولأسرتك المأوى لدى وصولك أول الأمر، وأن يمدوا لك يد العون في حال ألمَّ مرضٌ مفاجئ بأحد أفراد أسرتك، وأن يساعدوك على العثور على وظيفة – بإرشادك إلى أحد معارفهم أو بأن يوظفوك هم أنفسهم. وقد وجد «كايفان مونشي» مثلًا أن سكان القرى في المكسيك يهاجرون إلى المدن عندما يكون هناك أشخاص من قراهم قد هاجروا بالفعل، حتى وإن كانت الموجة الأولى من الهجرة قد جاءت بمحض الصدفة.[12] وجليٌ أيضا أن الانتقال يصبح أيسر إذا كان لديك وظيفة ثابتة بالفعل أو توفرت لديك بعض المصادر الأخرى لدخل ثابت. فقد كان لدى الأسرة المسلمة في حيدرأباد راتب تقاعدي من الجيش ووظيفة، كانت بدورها نتاجًا لامتلاك الأب لعلاقات ملائمة. وفي جنوب أفريقيا، عندما يحصل الآباء الكبار في السن على راتب تقاعدي، فإن أبناءهم الأكثر إنتاجية يغادرون منزل الأسرة للعيش في

المدينة.[13] ولابد أن الراتب التقاعدي هو ما يمنحهم هذا الإحساس بالأمان، ويتيح لهم أن يسددوا ما تجشموه من تكاليف في سبيل انتقالهم.

كيف إذن يمكن خلق المزيد من «الوظائف الجيدة»؟ ومن الواضح أنه سيكون أجدى لو أن الهجرة إلى المدن كانت أسهل، وهو ما يجعل تطوير السياسات الخاصة باستخدام الأراضي في المناطق الحضرية وتوفير السكن منخفض التكلفة مسألتين لهما أهمية حيوية واضحة. والأمر الأقل وضوحًا، هو أن شبكات الضمان الاجتماعي الفعالة، التي تتألف من الإعانات الحكومية وسوق التأمين، يمكنها أن تجعل الهجرة أسهل عبر خفضها الاعتماد على الشبكات المجتمعية التي يشكلها المعارف من الأشخاص.

ولكن نظرًا لأن الانتقال إلى المدينة لن يكون متاحًا للجميع، فمن الأهمية بمكان أن يتم خلق المزيد من الوظائف الجيدة ليس في المدن الكبرى وحسب وإنما أيضًا في القرى الأصغر في جميع أرجاء الدولة. وحتى يصبح ذلك ممكنًا، لابد أن يكون ثمة تحسن ملموس في البنية التحتية في المناطق الحضرية والصناعية في المدن من هذا النوع. وتكتسب البيئة التنظيمية أهمية أيضًا في خلق الوظائف؛ إذ تلعب قوانين العمل دورًا في ضمان الأمان الوظيفي، إلا أنها إن أصبحت ذات طبيعة مُشدَّدة فسوف تجعل الجميع يعزفون عن التوظيف، ثم تصبح القوانين مُعوِّقة. وربما يظل الإقراض مشكلة كبرى، نظرًا لطبيعة الشكل S التي تتخذها تكنولوجيا الإنتاج؛ فإقامة المشروعات التي تخلق وظائف كثيرة (بدلًا من وظيفة وحيدة لرائد الأعمال وحده) تحتاج أموالًا أكثر من تلك التي يمكن لصاحب المشروع العادي في العالم النامي الحصول عليها،

وكما أشرنا في الفصل السابع بشأن الإقراض، فليس واضحًا كيف يمكن إقناع القطاع المالي بإقراض المزيد من الأموال لهؤلاء الناس.

وينتج عن ذلك، (ورغم كونها فكرة لا تحظى بتأييد واضح في أوساط الاقتصاديين)، أنه قد يكون هناك مبرر لاستخدام الحكومة لبعض مواردها للمساعدة على إقامة مشروعات كبيرة عبر تقديمها لضمانات لقروض المشروعات المتوسطة مثلًا. وقد حدث شيء مشابه في الصين حيث سُلِّمت بهدوء مشروعاتُ الدولة أو على الأقل جزء من معداتها وأرضها ومرافقها إلى موظفيها. وكان ذلك أيضًا، وعلى نحو أكثر وضوحًا، جزءًا من السياسات الصناعية في كوريا. وربما يُطلق ذلك دائرة إيجابية على نحو ما، فالأجور المرتفعة والمستقرة سوف تتيح للعمال الموارد المالية والراحة الذهنية والتفاؤل اللازم للاستثمار في أطفالهم وادخار المزيد. وبما توفره الوظيفة الثابتة من مدخرات وتذليلها لإمكانية الاقتراض، فسوف يتسنى للأشخاص الأكثر موهبة بينهم بدء مشروعات كبيرة في نهاية الأمر، وهو ما يعني أنهم، بدورهم، سيقومون بتوظيف آخرين.

إذن فهل هناك حقًا مليار رائد أعمال حفاة الأقدام، حسبما يميل للاعتقاد قادة مؤسسات التمويل متناهي الصغر وخبراءُ الأعمال ذوي التوجهات المجتمعية؟ أم أن ذلك مجرد وهم ينجم عن ارتباكنا بشأن ما نسميه «رائد أعمال»؟ إن هناك ما يربو على مليار شخص يديرون مزارعهم أو مشروعاتهم، بيد أن معظمهم يفعلون ذلك لأنه ليس أمامهم من خيار آخر. ومعظمهم يفعل ذلك على نحو جيد يضمن لهم البقاء على قيد الحياة، ولكن دون أن تتوفر لديهم الموهبة أو المهارات أو الاستعداد لمواجهة المخاطر اللازمة لتحويل مشروعاتهم الصغيرة

إلى مشروعات ناجحة فعلًا. وفي مقابل كل «زو آيهوا» التي بدأت إمبراطورية في صناعة الملابس دون أن يكون لديها سوى بعض التدريب وقدر كبير من الموهبة، فإن هناك الملايين من «ابن سيدان» الذي يصر على أن المخرج من الفقر ليس ببناء حظيرة أخرى يضع فيها بعض البقرات، وإنما بابن يعمل في وظيفة مضمونة في الجيش. إن القروض متناهية الصغر وغيرها من السبل الكفيلة بدعم المشروعات الصغيرة ما زال يتعين عليها النهوض بدور مهم في حياة الفقراء، وذلك لأن هذه المشروعات الصغيرة سوف تظل، خلال المستقبل المنظور على الأغلب، هي السبيل الوحيد الذي يمكن للفقراء أن يسلكوه حتى يتمكنوا من البقاء على قيد الحياة. ولكننا نخدع أنفسنا إذا اعتقدنا أنها قادرة على أن تُعبِّد الطريق لأجل خلاص جماعي من ربقة الفقر.

١٠
السياسات والسياسة

مِن المعروف أنه حتى تلك السياسات المدروسة بإمعان والمبنية على أكبر قدر من حسن النية ربما لا تُحدث أثرًا يُذكر ما لم تُطبَّق على أرض الواقع بشكل سليم. ولسوء الحظ فإن الفجوة بين النية والتطبيق قد تكون واسعة جدًا، وغالبًا ما تُقدَّم جوانب القصور الكثيرة التي تشوب أداء الحكومات باعتبارها السبب وراء فشل السياسات الجيدة. وهذا القصور في أداء الحكومات يُعتبر أيضًا من بين الحجج القديمة التي يسوقها بعض المشككين في جدوى المساعدات وذلك لتفسير الأسباب التي تجعل المساعدات الخارجية وباقي المحاولات الأخرى التي تبذلها أطراف خارجية للتأثير في السياسات المجتمعية غالبًا ما تُزيد الوضع سوءًا في الدول الفقيرة بدلا من أن تُحسِّنه.[1]

تقدم الحكومة الأوغندية للمدارس منحًا بحسب عدد الطلاب المنتسبين إليها كي يتسنى لهذه المدارس صيانة المرافق وشراء الكتب الدراسية وتمويل أي برامج إضافية قد يحتاجها طلابها (يتم دفع رواتب المعلمين من الميزانية مباشرة). وفي العام 1996، شرع كل من «ريتفا رينيكا» و«جاكوب سفينسون» في الإجابة على سؤال بسيط: كم من هذه الأموال التي تخصصها الحكومة المركزية للمدارس تصل بالفعل إلى المدارس؟[2] لقد كانت دراسة مباشرة نسبيا. فقد أرسل الباحثان فرق مسح إلى المدارس وسألوا المدارس عن مقدار ما تلقته من أموال. ثم قاموا بمقارنة الأرقام

بالسجلات الحاسوبية التي ترصد مقدار ما أرسل من أموال. وقد جاءت النتيجة صادمة تقريبًا: إن ما وصل إلى المدارس من الأموال لم يتجاوز 13 في المائة مما تم إرساله، فيما لم يتلق ما يزيد على نصف عدد المدارس أي أموال على الإطلاق. وأشارت التحقيقات إلى أن كثيرًا من هذه الأموال قد وصلت في نهاية المطاف إلى جيوب مسؤولي الحي.

من السهولة بمكان أن يصيبك الاكتئاب عندما تواجهك مثل تلك النتائج (التي تؤكدها دراسات مشابهة في العديد من الدول الأخرى). وكنا غالبًا ما نُسأل عن السبب الذي يجعلنا نفعل ما نفعل: «لماذا تأبهون؟» إن هذه هي الأسئلة «الصغيرة». وقد تعرَّض «ويليام إيستريلي»، مثلًا، بالنقد للتجارب الضابطة العشوائية عبر صفحات مدونته على النحو التالي: «إن التجارب الضابطة العشوائية تصبح تجارب معدومة الجدوى عندما يتعلق الأمر بكثير من الأسئلة الكبرى حول التنمية مثل تأثير المؤسسات الجيدة في الاقتصاد برمته أو سياسات الاقتصاد الكلي الرشيدة.» ثم اختتتم ذلك بقوله «لقد دفع إجراء التجارب الضابطة العشوائية الباحثين التنمويين إلى خفض أسقف طموحاتهم.»[3]

كان هذا البيان انعكاسًا جيدا لوجهة النظر المؤسسية التي تحظى برواج قوي في اقتصاد التنمية اليوم. ووفقًا لوجهة النظر هذه، فإن المشكلة الحقيقية أمام التنمية ليست وضع سياسات جيدة، وإنما تنقية أجواء العملية السياسية. فإذا كانت هناك عملية سياسية جيدة، فسوف تنبثق عن ذلك سياسات جيدة في نهاية الأمر. وعلى النقيض من ذلك، فإنه في غياب عملية سياسية جيدة، سيكون مستحيلًا أن تضع أو تنفذ سياسات جيدة، على الأقل ليس على أي نطاق. وليس

ثمة فائدة تُرجى من وضع تصور لأفضل السبل الكفيلة بإنفاق دولار واحد على المدارس، طالما أن 87 سنتًا منه لن تجد طريقها أبدا إلى المدرسة بأي حال من الأحوال. وهو ما يعني (أو هكذا يُفترض) أن «الأسئلة الكبرى» تحتاج «إجابات كبرى» – من قبيل الثورات الاجتماعية والتحول إلى نظام ديمقراطي فعَّال.

وعلى الطرف الآخر، ينظر «جيفري ساكس» إلى الفساد، وعلى نحو ربما لا يثير الدهشة، باعتباره مصيدة فقر؛ فالفقر يتسبب في الفساد، والفساد يؤدي إلى الفقر. وهو يقترح أن ثمة إمكانية لكسر المصيدة بالتركيز على جعل الناس في الدول النامية أقل فقرًا؛ وأما المساعدات فينبغي أن يتم توجيهها لتحقيق أهداف محددة (مثل السيطرة على انتشار الملاريا والإنتاج الغذائي ومياه الشرب الآمنة والصرف الصحي) يمكن مراقبتها بسهولة. ويرى «ساكس» أن رفع مستوى المعيشة سوف يمكِّن المجتمع المدني والحكومات من صيانة حكم القانون.[4]

ويفترض هذا الرأي أنه من الممكن تنفيذ مثل هذه البرامج بنجاح على نطاق واسع في الدول التي ترزح تحت نير الفقر والفساد. وبحسب تقرير منظمة الشفافية الدولية في 2010، فقد جاءت أوغندا في المرتبة 127 من إجمالي 178 دولة فيما يتعلق بمدى تفشي الفساد بها (وهي في ذلك أفضل من نيجيريا، فيما تتقاسم المرتبة نفسها مع نيكاراجوا وسوريا، لكنها أسوأ من أريتريا). فهل يمكننا إذن أن نتوقع لأوغندا أن تحرز تقدمًا يُذكر في التعليم قبل أن تحل مشكلتها الكبرى مع الفساد؟

إلا أنه كانت ثمة نتيجة مثيرة لدراسة «رينيكا» و«سفينسون»؛ فعندما كشفا عن نتائجهما في أوغندا،

قوبل ذلك بضجة كبيرة، حتى إن وزارة المالية بدأت تزود الصحف الوطنية الرئيسية (ونسخها التي تصدر باللغة المحلية) شهريًا بالمعلومات حول مقدار الأموال التي أُرسلت إلى الأحياء وتم تخصيصها للمدارس. وبحلول العام 2001، عندما أعاد «رينيكا» و«سفينسون» دراستهم المسحية للمدارس، وجدا أن المدارس تحصل، في المتوسط، على 80 في المائة من الأموال الإضافية التي يحق لهم الحصول عليها. وقد تقدم زهاء نصف مدراء المدارس بشكاوى رسمية لكونهم تلقوا أموالًا تقل عما ينبغي لهم تلقيه، وقد تلقى معظمهم في النهاية أموالهم دون أن تصدر ضدهم أو ضد الصحف التي نشرت التقرير أي إجراءات انتقامية. ويبدو أن مسؤولي الحي كانوا يبادرون إلى اختلاس الأموال عندما لم يكن ثمة أحد يراقبهم، لكنهم كفوا عن ذلك عندما بات الأمر أكثر صعوبة. وهكذا يبدو أن نهب الأموال العامة كان ممكنًا، وذلك لأنه لم يكن هناك من أحد أساسًا يعبأ بالأمر.

وثمة حل مثير يقترحه مدراء المدارس الأوغندية. فإذا كان بوسع مدراء المدارس الواقعة في المناطق الريفية أن يكافحوا الفساد، فربما يكون من غير الضروري الانتظار حتى الإطاحة بالحكومة أو حتى إحداث تحول عميق في بنية المجتمع حتى يتسنى تنفيذ سياسات فُضلى. إن التفكير الواعي وعمليات التقييم الصارمة يمكنهما أن يساعدانا على تصميم الأنظمة الكفيلة بوضع الفساد وعدم الكفاءة تحت السيطرة. إننا لا «نُخفض من سقف طموحاتنا»، وإنما نرى أن التقدم التدريجي وتراكمية التغييرات الصغيرة يمكنها أحيانًا أن تحقق في النهاية ثورة هادئة.

الاقتصاد السياسي

يخلق الفساد، أو ما يعرف بالتقاعس البسيط عن أداء المسؤولية، حالة هائلة من انعدام الكفاءة. فإذا تقاعس المعلمون أو الممرضات عن الحضور لأماكن عملهم، فسوف لا يتسنى تنفيذ أي سياسة تعليمية أو صحية على أرض الواقع. وإذا استطاع سائقو شاحنات النقل الثقيل أن يدفعوا رِشى صغيرة حتى يتاح لهم قيادة شاحناتهم بحمولاتها الزائدة جدًا عن المسموح، فسوف تُهدَر مليارات الدولارات في إنشاء الطرق التي سوف تتلف تحت وطأة إطارات هذه الشاحنات.

ويُعتبر زميلُنا «دارون أسيموجلو» وشريكه الدائم في التأليف، «جيمس روبنسون» من هارفارد، من المؤيدين الأعمق فكرًا لوجهة النظر التي تتسم بالسوداوية نوعا ما وتسود اقتصاد اليوم، ألا وهي أنه لن يتسنى للدول أن تتطور حقًا إلا عندما يتم إصلاح مؤسساتها السياسية، إلا أن إصلاح هذه المؤسسات يعتبر أمرًا عسيرًا. ويُعرِّف «أسيموجلو» و«روبنسون» المؤسسات كما يلي: «المؤسسات الاقتصادية تحدد شكل المحفزات الاقتصادية، بما في ذلك محفزات التعليم ومحفزات الادخار والاستثمار والابتكار وتبني التكنولوجيات الجديدة، وهكذا. أما المؤسسات السياسية فتحدد قدرة المواطنين على التحكم في السياسيين.»[5]

وعادة ما يفكر علماء السياسة والاقتصاد في المؤسسات بوضعها في منزلة عالية للغاية. فهم يتصورون المؤسسات، إذا راق لك ذلك، بأحرف بارزة - فهناك مؤسسات اقتصادية مثل حقوق الملكية أو نظم الضرائب؛ ومؤسسات سياسية مثل الديمقراطية أو

حكم الفرد أو السلطة المركزية أو غير المركزية، وحق التصويت العام أو المحدود. ويقوم رأي «أسيموجلو» و«روبنسون» في كتابهما المعنون «لماذا تفشل الدول» Why Nations Fail [6]، الذي يعكس وجهة نظر سائدة على نطاق واسع بين علماء[7] الاقتصاد السياسي، على أن هذه المؤسسات واسعة النفوذ هي المحركات الرئيسة لنجاح المجتمع أو فشله. فالمؤسسات الاقتصادية الجيدة سوف تشجع المواطنين على الاستثمار ومراكمة الثروة وتطوير أنواع جديدة من التكنولوجيا، وسوف تفضي إلى ازدهار المجتمع. أما المؤسسات الاقتصادية الرديئة فسوف ينجم عنها نتائج معاكسة. وإحدى المشكلات هي أن الحكام، الذين يمتلكون صلاحية تشكيل المؤسسات الاقتصادية، لا يجدون بالضرورة أن مصلحتهم تكمن في السماح لمواطنيهم بالنجاح والازدهار. وربما يكونون على المستوى الشخصي أفضل حالًا في ظل اقتصاد يفرض قيودًا كثيرة على من يفعل ماذا (وهي قيود يقومون بإرخائها على النحو الذي يصب في مصلحتهم)، وربما يساعدهم إضعاف المنافسة فعلًا على البقاء في السلطة. وهذا هو ما يضفي أهمية على المؤسسات السياسية، فهي تنشأ من أجل منع الزعماء من تنظيم الاقتصاد على النحو الذي يعزز مصلحتهم الخاصة. وعندما تؤدي أداء جيدًا، فإن المؤسسات السياسية تفرض ما يكفي من القيود على الزعماء وذلك لضمان أنهم لن يحيدوا كثيرًا عن المسار الذي يحقق المصلحة العامة.

ولسوء الحظ فإن المؤسسات الرديئة على الأرجح تُديم وجود المؤسسات الرديئة، وهو ما ينشئ دائرة مُفرَغة، تسمى أحيانا «القانون الحديدي لحكم النخبة».

فهؤلاء الذين يملكون السلطة في ظل المؤسسات السياسية الراهنة يسعون إلى ضمان أن المؤسسات الاقتصادية تعمل على جعلهم أغنياء، وعندما يصبحون أغنياء سيكون بوسعهم أن يُسخِّروا ثراوتهم لإجهاض كل المحاولات الرامية إلى إخراجهم من دائرة السلطة.

إن النفوذ الكبير للمؤسسات السياسية الرديئة، بالنسبة لـ «أسيموجلو» و«روبنسون»، هو السبب الرئيس وراء عجز كثير من دول العالم النامي عن تحقيق النمو. فقد ورثت هذه الدول عن الحقبة الاستعمارية مؤسسات أنشأها الحكام الاستعماريون لا لأجل تنمية الدولة وإنما تعظيمًا لاستغلال الموارد بما يعود بالنفع على القوى الاستعمارية. وبعد التحرر من الاستعمار، وجد الحكام الجدد أنه من الأجدى لهم التمسك بالمؤسسات الاستغلالية نفسها وتسخيرها على النحو الذي يخدم مصلحتهم، وهو ما يعني بدء دائرة مُفرغة. وقد أوضح كل من «أسيموجلو» و«روبنسون» و«سيمون جونسون»، على سبيل المثال، في مقالة أصبحت كلاسيكية الآن أن المستعمرات السابقة التي حالت الأمراض المتوطنة بها دون حدوث عمليات استيطان واسعة النطاق من قبل الأوروبيين كانت على الأرجح تضم مؤسسات أكثر رداءة خلال الحقبة الاستعمارية (وذلك لأن القوى الاستعمارية كانت تقرر استغلالها عن بُعد)، وقد واصلت هذه المؤسسات الرديئة مسيرة وجودها حتى بعد زوال الاستعمار.[8]

وقد وجد «أبهجيت» و«لاكشمي آير» مثالًا لافتًا على النفوذ الكبير للمؤسسات السياسية في الهند.[9] فأثناء الاحتلال البريطاني، كانت هناك مناطق متباينة تطبق نظما مختلفة في جباية إيرادات الأراضي، وذلك

لأسباب عابرة في عمومها (وهي أن أي مؤسسة يتم اختيارها تتوقف أساسًا على الأيديولوجية التي يتبناها الحاكم البريطاني المسؤول عن المنطقة وعلى وجهات النظر السائدة في بريطانيا أثناء الاحتلال). وفي نظام «زاماندراي»، كانت مسؤولية جباية ضرائب الأرض تُسند إلى مالك الأراضي المحلي؛ وهو الأمر الذي أدى لتعزيز سلطته وتدعيم العلاقة الإقطاعية. أما في نظام «راياتواري»، فكان الفلاحون مطالبون كلٌ بمفرده بدفع ضرائبهم الخاصة؛ وقد شهدت هذه المناطق علاقات اجتماعية أكثر تعاونية وأفقية. والأمر اللافت هنا هو أن المناطق التي وُضعت تحت هيمنة النخبة ما زالت تعاني من علاقات اجتماعية أكثر توترًا، وما زال إنتاجها من المحاصيل الزراعية متدنيًا، فضلا عن كونها تضم مدارس ومستشفيات أقل من تلك التي تُديرها القرية اليوم، رغم أنه انقضى على ذلك 150 عامًا ورغم توقف جباية إيرادات الأراضي منذ زمن.

ولا يعتقد «أسيموجلو» و«روبنسون» بأن إفلات المستعمرات السابقة من تلك الدائرة المفرغة التي تضعها بين فكيٌ مؤسسات سياسية رديئة ومؤسسات اقتصادية رديئة يعتبر أمرا مستحيلا. ولكنهما يقولان إن ذلك سوف يحتاج رصًا ملائما للموارد، مصحوبا بقدر معقول من الحظ. ويستشهدان بنموذجين هما «الثورة المجيدة» في إنجلترا والثورة الفرنسية، إلا أن كونهما ثورتين كبيرتين اندلعتا قبل 200 سنة على الأقل ليس بالأمر المشجع تماما. ويختتم «أسيموجلو» و«روبنسون» كتابهما ببعض المقترحات حول ما يمكن أن يسهم في تحقيق هذا التغيير، وإن كانا يأخذان منحى شديد الحذر في ذلك.

وهناك وجهتا نظر أخريان مؤثرتان تتفقان مع الموقف

الأساسي الذي يتبناه «أسيموجلو» و«روبنسون» بشأن أهمية المؤسسات، دون أن تشاطراهما تشاؤمهما الشديد. وتسعى المجموعتان كلاهما لأن تأخذانا في اتجاهات معاكسة تماما: وبحسب إحدى وجهتي النظر، فإنه إذا كانت الدول عالقة في الفقر بسبب مؤسساتها الرديئة، فإنه يتعين على دول العالم الغنية أن تساعدها على إقامة مؤسسات أفضل، بل وإذا لزم الأمر، أن تستخدم القوة في سبيل ذلك. أما وجهة النظر الأخرى، فتذهب إلى أن أي محاولة فوقية للتلاعب بالمؤسسات أو السياسات سيكون محكومًا عليها بالفشل، وبأن التغيير لا يمكن أن ينشأ إلا من الداخل.

وإحدى الطرائق الممكنة لكسر الدائرة المفرغة التي تُنشئها المؤسسات الرديئة استيراد التغيير من الخارج. وقد توصل «بول رومر»، المعروف بأعماله الرائدة حول النمو الاقتصادي منذ عقدين من الزمان، لما يبدو أنه حل رائع: إذا كنت لا تستطيع أن تدير دولتك، فلتعهد بها إلى شخص آخر يكون بوسعه القيام بذلك.[10] إلا أن إدارة دولة بأكملها ربما يظل أمرًا تكتنفه الصعاب. ولذلك فإنه يقترح البدء بالمدن، فهي صغيرة على نحو يجعل إدارتها أمرًا ممكنًا ولكنها كبيرة على نحو يجعلها تصنع فارقًا. ومستلهمًا نموذج هونج كونج، التي تم تطويرها بنجاح عظيم من قبل البريطانيين قبل تسليمها إلى الصين، فقد استطاع أن يصوغ مفهوم «المدن المستقلة». وهو مفهوم تُسلِّم بمقتضاه الدول قطاعًا خاليًا من الأرض إلى قوة خارجية، تتولى بدورها مسؤولية تطوير مدينة جديدة بمؤسسات جيدة. ونظرًا للبدء من نقطة الصفر، فمن الممكن وضع مجموعة جيدة من القواعد التنظيمية (وتتنوع أمثلته ما بين رسوم الازدحام المروري وتسعير التكلفة الحدية للكهرباء، وتشمل

بالطبع الحماية القانونية لحقوق الملكية). ونظرا لأن أحدًا لا يُرغم على الانتقال إلى هناك ولأن كل عمليات الانتقال تتم بشكل طوعي – كان القطاع خاليًا في البداية- فلن يكون لدى الناس مبرر من أي نوع للشكوى من القوانين الجديدة.

وثمة عيب واحد وبسيط يعتري هذا النظام وهو أنه من غير الواضح أن قادة الدول التي تدار على نحو سيئ سوف يقبلون طوعًا الدخول في اتفاق من هذا النوع. وحتى إن فعلوا ذلك، فليس واضحًا أنهم سيجدون مشتريًا: إن الالتزام بعدم الاستحواذ على قطاع الأرض عندما ينجح فعلًا سيكون التزامًا صعبًا للغاية. ولذلك يذهب بعض خبراء التنمية لأبعد من ذلك. وفي كتابيه المعنونين: «مليار القاع: لماذا تفشل الدول الأشد فقرًا وما الذي يمكن عمله حيال ذلك؟» The Bottom Billion: Why the Poorest Countries Are Failing and What Can Be Done About It و«حروب ومدافع وأصوات انتخابية: الديمقراطية في مناطق خطرة» Wars, Guns, and Votes: Democracy in Dangerous Places يحاجج «بول كوليير»، وهو أستاذ في جامعة أوكسفورد وخبير اقتصادي سابق في البنك الدولي، بأن هناك ستين دولة «ميؤوسًا منها» (خذ مثلا تشاد والكونغو، إلخ) يعيش فيها حوالي مليار نسمة.[11] وهذه الدول ما تزال عالقة في دائرة مفرغة من المؤسسات الاقتصادية والسياسية الرديئة، ويتعين أن يتحمل العالم الغربي مسؤولية انتشالها من هذه الدائرة، حتى لو استلزم الأمر اللجوء للتدخلات العسكرية. ويستشهد «كوليير» بمثال لمثل هذا النوع من التدخل الناجح الذي تحقق بالدعم البريطاني للجهود الوليدة التي بذلتها سيراليون للتحول نحو الديمقراطية.

ويأتي «ويليام إيسترلي» هنا باعتباره أبرز المناوئين المتوقعين لمقترح «كولبير».[12] وهو يوضح على نحو صحيح، أن الاستحواذ على دولة ما يعتبر أسهل من معرفة كيفية إدارتها إدارة سليمة. وتحضرنا هنا المحاولة الكارثية التي قامت بها مؤخرا الولايات المتحدة الأمريكية لإقامة ديمقراطية ترتكز إلى اقتصاد السوق في العراق.[13] ولكن بصفة عامة، فإن مقاسًا واحدًا لا يناسب الجميع. فالمؤسسات يتعين تصميمها وفقًا للبيئة المحلية، ولهذا فإن أي محاولة فوقية لتغييرها سوف تأتي بنتائج عكسية. والإصلاح، إذا كان ممكنًا على الإطلاق، لا بد أن يكون تدريجيًا، ولا بد أن يعترف بأن المؤسسات القائمة إنما هي موجودة في أغلب الأحوال لتلبية حاجة ما.[14]

إن انعدام الثقة الذي يبديه «إيسترلي» إزاء خبراء الخارج يدفعه لأن يكون شديد الارتياب ليس في محاولات الاستحواذ الخارجية وحسب، وإنما أيضًا في المساعدات الخارجية عمومًا، وهو ارتياب يُعزى في بعضه إلى كون المساعدات عادة ما تأتي مصحوبة بمحاولات ترمي للتأثير على السياسات، وهو أمر غالبًا ما يتسبب في زيادة الوضع السياسي سوءًا في واقع الأمر عبر الاستمرار في صرف المساعدات حتى وإن كانت تذهب لزعماء فاسدين.[15]

لكن «إيسترلي» ليس متشائمًا رغم ذلك. فهو يعتقد أن الدول يمكنها أن تشق طريقها الخاص نحو النجاح، بيد أنه ينبغي لها أن تُترك وشأنها وهي تفعل ذلك. وبالرغم من رفضه للخبراء وزعمه بأنه لا توجد حلول من فئة «المقاس الواحد الذي يناسب الجميع»، فإن «إيسترلي» يقدم نصيحة خبير – وهي الحرية. والحرية تعني الحرية السياسية بقدر ما تعني الحرية

الاقتصادية، و الأسواق الحرة هي «أكثر اختراع بشري مبخوس القدر».[16] ويمثل ذلك جزءًا من وجهة نظره التي تشير إلى أنه يتعين علينا أن ندع «7 مليار خبير» يأخذون مصائرهم بأيديهم.[17] فالأسواق الحرة سوف تمنح رواد الأعمال المحتملين فرصًا لبدء مشروعاتهم ثم جمع الثروات إذا حالفهم النجاح. وباعتباره مؤيدًا مخلصًا لمحورية الطلب، فإن «إيسترلي» يريد أيضًا من الحكومات أن تكف عن محاولات فرض التعليم والرعاية الصحية على شعبٍ غير مكترث، وأن تتيح لأفراده بدلًا عن ذلك الحرية في أن يجدوا سُبلَهم لتوفير التعليم والصحة لأنفسهم، وذلك عبر عملهم الجماعي.

بالطبع، هناك نماذج كثيرة يشعر فيها أفراد المجتمع بأن النتائج التي تتمخض عن السوق الحرة الكاملة ربما لا تكون هي النتائج المُثلى. أولا، وكما يوضح «إيسترلي»،[18] فربما لا يقدر الفقراء على الانخراط في السوق، وينبغي مساعدتهم حتى تجد السوق طريقا إليهم. وثانيا، هناك بعض القواعد التي لا غنى عنها حتى تعمل الأسواق والمجتمع. فمثلًا، ربما يرغب الأشخاص الذين لا يعرفون كيف يقودون سيارة في قيادة سياراتهم. لكن المجتمع يرى أنه من الأفضل ألا يفعلوا، وذلك لما يمكن أن يصيب بقية أفراد المجتمع جراء ذلك. فمن الواضح أن تطبيق السوق الحرة في الحصول على رخص قيادة المركبات لن يحل هذه المشكلة. وتكمن المشكلة في أنه إذا كانت الدولة ضعيفة أو فاسدة، فإن السوق الحرة سوف تظهر ثانية على الأرجح من خلال الرِشا والفساد. وقد كشفت دراسة أجريت حول إصدار رخص القيادة في دلهي أن معرفة القيادة لم تكن في الحقيقة العامل الأكثر ترجيحًا في حصول المرء على الرخصة فعلًا، وإنما رغبته في

دفع المزيد من المال حتى يحصل عليها سريعًا.[19] وفي واقع الأمر فإن دلهي لديها سوق حرة في إصدار رخص القيادة، وذلك هو بالضبط ما لا نريده. إن التحدي الماثل هو كيف تُقنع الدولة بأن تضطلع بوظيفة ما عندما يصبح تفادي النتائج التي يتمخض عنها تطبيق السوق الحرة هو بعينه الهدف المنشود.

لذلك يتعين على الحكومات أن توفر السلع الأساسية العامة وتطبق القواعد والمعايير التي تتطلبها السوق حتى تؤدي وظيفتها. وبحسب «إيسترلي»، فإن الديمقراطية سوف تسهم في توفير التغذية الراجعة من أسفل لأعلى على نحو يحمِّل الحكومة المسؤولية. والسؤال التالي، بعدئذ، هو كيف ستنشأ مؤسسات السوق الحرة والديمقراطية؟ ويتفق «إيسترلي» مع نفسه، إذ يوضح أن الحرية لا يمكن فرضها من الخارج، وإلا فلن تكون حرية. وهذه المؤسسات، إذن، ينبغي أن تنشأ محليًا وتنطلق من أسفل إلى أعلى. وكل ما يمكن فعله هو الدفاع عن الحقوق ومبادئ المساواة بين الأفرد.[20]

إن الدرس الأساسي المستخلص من التحليل التاريخي الذي يقدمه «أسيموجلو» و«روبنسون»، مع ذلك، هو أن المؤسسات الرديئة شديدة الرسوخ، وقد لا توجد عملية طبيعية قادرة على استئصالها. ونحن نشاطرهما القلق من خطورة الاعتماد على استراتيجية فرض تغيير المؤسسات جملةً واحدة من الخارج، ونشاركهما تَشككهما في الأمل بأن الأمور سوف تُصلح نفسها في نهاية المطاف إذا تركنا الناس وشأنهم. أما ما نخالفهما فيه فهو أننا ما زلنا متفائلين؛ فنحن في واقع الأمر نرى كثيرًا من التغييرات المؤسسية المهمة تجري على الهامش، رغم عدم وقوع غزو خارجي أو

اندلاع ثورة اجتماعية شاملة.

وفي الحقيقة فإن ثمة شعورًا يخامرنا بأن هذا السجال برمته ينقصه شيء أساسي فيما يخص تعريف المؤسسات؛ فالمؤسسات هي التي تحدد قواعد الاشتباك. وهذا بكل تأكيد يشمل المؤسسات التي كانت موضعًا لتحليلات كثيرة، على الأقل من قبل علماء الاقتصاد والسياسة، وما زالت تهيمن على السجال قضايا من قبيل الديمقراطية واللامركزية وحقوق الملكية ونظام الطبقات، إلخ. ولكن كل مؤسسة تنشأ عند هذا المستوى على أرض الواقع من خلال كثير من المؤسسات المحلية المحددة. فحقوق الملكية، على سبيل المثال، تتشكل عبر مزيج من مجموعة كاملة من القوانين – تدور حول من الذي يمكنه أن يملك ماذا (فمثلًا، نجد سويسرا تحظر على الأجانب تملك الشاليهات)، وما الذي تعنيه الملكية (في السويد يحق للناس السير حيثما أرادوا، حتى إذا كان ذلك على أراض مملوكة للغير)، وكيف يعمل النظام القضائي والشُرَطي معا لوضع تلك القوانين موضع التنفيذ (ينتشر نظام المحلفين في الولايات المتحدة في المحاكمات، ولكن ليس في فرنسا أو أسبانيا)، وغير ذلك الكثير. إن الديمقراطيات تتضمن قوانين تحدد من الذي يحق له الترشح ولأي منصب يستطيع ذلك، ومن يمكنه التصويت في الانتخابات، وكيف ينبغي أن تدار الحملات الانتخابية، ونظم الحماية القانونية التي تُسهل تقريبا شراء الأصوات أو تخويف المواطنين. وفيما يخص ذلك الأمر، فحتى أنظمة الحكم الفردي أحيانًا ما تترك هامشا محدودا لمشاركة المواطنين. وقد رأينا مرارا وتكرار في هذا الكتاب مدى أهمية التفاصيل. ولا تُعتبر المؤسسات استثناء من ذلك. وحتى نفهم حقا تأثير

المؤسسات على حياة الفقراء، فإن ما نحتاجه هو التحول في المفهوم من المؤسسات (الكبيرة) إلى المؤسسات institutions (الصغيرة) – أي «النظرة من أسفل.[21]

التغيير على الهامش

ويعود تشاؤم «أسيموجلو» و«روبنسون» في جزء منه إلى حقيقة أنه يندر أن نرى تغييرًا جذريًا لنظام ينتقل من الحكم المطلق والفساد إلى ديمقراطية فاعلة ويحالفه النجاح في ذلك. وأول شيء تسمح لنا النظرة من أسفل برؤيته هو أنه ليس من الضروري دائمًا أن نغير المؤسسات تغييرًا جذريًا حتى يتحسن مستوى المحاسبية وتنخفض مستويات الفساد.

وبالرغم من أن حالات الإصلاح الديمقراطي الشامل لا تمثل سوى حالات قليلة ومتباعدة فيما بينها، فإن هناك حالات كثيرة تم التحول فيها إلى الديمقراطية بشكل محدود وعلى مستوى محلي داخل نظام حكم مطلق. وقد تم تنفيذ إصلاحات انتخابية في دول ترزح تحت الحكم المطلق مثل أندونيسيا عندما كانت تحت حكم «سوهارتو»، والبرازيل خلال فترة الديكتاتورية العسكرية، والمكسيك في ظل حكم الحزب الثوري الدستوري. ومؤخرًا، أجريت انتخابات في فيتنام في العام 1998، والمملكة العربية السعودية في العام 2005، واليمن في 2001. وكانت الإصلاحات عادة ما تقابَل بارتياب من الغرب؛ فالانتخابات غالبًا ما يجري تزويرها، والمسؤولون المنتخبون عادة ما يكونون ذوي صلاحيات محدودة للغاية. لكن ثمة دليلًا دامغًا على أنه حتى أسوأ انتخابات محلية يمكنها أن تحدث فرقًا جوهريًا في كيفية إدارة الحكومة المحلية. وفي مطلع ثمانينات القرن

الماضي، كان هناك توجه تدريجي لإدخال الانتخابات على مستوى القرية في المقاطعات الريفية في الصين. وفي مراحلها الأولى، كان الحزب الشيوعي ما زال صاحب القرار فيما يتعلق بمَن يُسمح له بالترشح. وقد واصل فرع الحزب الشيوعي عمله في القرية، من خلال سكرتيره المُعين. ولم تكن أوراق الاقتراع دائمًا لا تحمل أسماء الناخبين، وغالبًا ما كانت تشير التقارير إلى امتلاء صناديق الاقتراع عن آخرها. لكن على الرغم من هذه العيوب التي شابت العملية الانتخابية، فقد أظهرت دراسة[22] أن ثمة نتائج هائلة قد انبثقت وعلى نحو يثير الدهشة عن هذا الإصلاح، وهو ما يضع قدرًا كبيرًا من المسؤولية على عاتق سكان القرى. فعندما تبدأ القرية في إجراء الانتخابات، يصبح من المرجح أن يقوم رؤساء القرى بالتخفيف من وطأة السياسات المركزية التي لا تحظى بشعبية بين سكان القرية، مثل السياسة التي تمنع الأسر من إنجاب أكثر من طفل واحد. ويُرجح أيضًا أن يعود إعادة توزيع الأراضي الزراعية الذي يحدث من حين لآخر في القرى الصينية بالفائدة على الفلاحين من «الطبقة الوسطى». ويرجح أن تعكس النفقات العامة احتياجات القرويين.

وعلى نحو مماثل، يبدو أن محاربة الفساد تبدو نوعًا ما أمرًا ممكنا حتى بدون إصلاح المؤسسات الكبرى. فقد حققت التدخلات المباشرة نسبيًا نجاحًا مدهشًا، مثلما كان الحال مع الحملة الصحفية التي نفذتها بنجاح الحكومة الأوغندية. وهناك حكاية أخرى مثيرة تأتينا هذه المرة من أندونيسيا، التي ما زالت موسومة بالفساد الحاد حتى بعد سقوط «سوهارتو». وقد حلَّت في العام 2010 في المرتبة 110 من بين 178 دولة وذلك على مؤشر الفساد في منظمة الشفافية الدولية. وقد ظهر الفساد

واضحًا في برنامج حكومي، كان يموله البنك الدولي، يوفر للقرى المال حتى يتسنى لها إقامة بنيتها التحتية المحلية بما في ذلك الطرق. وكانت أيسر السبل أمام مسؤول القرية لاكتناز بعض هذه الأموال لنفسه هو المبالغة في قيمة المواد المسجلة في الفواتير بالإضافة إلى تسجيل أجور لم تدفع مطلقًا ضمن تقاريره. وقد استعان زميلنا «بنجامين أولكن» بفِرق من المهندسين لحفر جزء صغير من طريق في 600 قرية أو يزيد وذلك حتى يتحقق من مقدار المواد التي تم وضعها بالفعل في إنشاء الطريق. وكان تقدير التكلفة عندئذ يتم مقارنته بما هو مسجل في التقارير. وقد أجرى فريق آخر مقابلات مع بعض الأشخاص الذين سبق لهم أن عملوا في المشروع حول مقدار ما حصلوا عليه بالفعل من أجور. وقد تبين أن السرقة كانت مستشرية؛ فقد تلاشت بطريقة ما 27 في المائة من قيمة الأجور التي تقول التقارير أنها دُفعت، وحدث الأمر نفسه مع 20 في المائة من مواد الإنشاء. وما يفاقم الأمر سوءًا هو أن إهدار الأموال لم يكن سوى عنصر واحد في الإهدار. فقد كان طول الطرق التي أنشئت يطابق طولها في التقارير (وإلا لكانت السرقة قد أصبحت واضحة وضوح الشمس)، لكن مواد الإنشاء المفقودة كانت تعني أن الطرق قد أنشئت بجودة أقل، وبهذا تصبح عرضة على نحو أكبر لأن تتآكل خلال الموسم التالي لسقوط الأمطار.[23]

وفي مسعى منهم لمحاربة الفساد، أبلغ مسؤولو الحكومة الذين يشرفون على البرنامج مسؤولي القرى أنه سيتم إخضاع برامج الإنشاءات للمراجعة، وأن نتائج ذلك سيتم إظهارها للعلن. لم تستعن الحكومة بمراجعين شديدي النزاهة فقد كانوا جزءًا من النظام

القائم. لكن، «أولكن» أوضح أن التلويح بالمراجعة في حد ذاته قد قلَّص مستوى سرقة الأجور ومواد الإنشاء بمقدار الثلث، مقارنة بالقرى التي لم تُنفذ فيها تلك المراجعة (كانت القرى التي أُجريت فيها المراجعة قد اختيرت عشوائيًا).

وفي ولاية «راجاستان» الهندية، أرسلنا بالتنسيق مع إدارة الشرطة «متسوقين زائفين» أو «طُعمًا» إلى مراكز الشرطة بعد أن زُودوا بتعليمات كان مفادها أن يحاولوا تسجيل محاضر حول قضايا بسيطة من اختلاقهم مثل سرقة هواتف نقالة وتحرش بالنساء في الشوارع، والقضايا المشابهة.[24] ولأنه يتم تقييم الشرطة الهندية بناء على عدد القضايا التي لم تُحل، مما يعني أنه كلما زاد عدد القضايا التي بدون حل، جاء التقييم سيئًا، فإن أيسر الطرائق للحصول على أفضل التقييمات هي تسجيل أقل عدد ممكن من القضايا. وفي المجموعة الأولى من الزيارات الوهمية التي رتبناها، لم تصل سوى 40 في المائة فقط من القضايا للنقطة التي يرغب عندها رجال الشرطة في تسجيلها (وهي النقطة التي كان يتعين على متسوقينا الزائفين أن يكشفوا حقيقة أمرهم ويقولوا إن الأمر مجرد اختبار). ولهذا فليس من قبيل الدهشة أن نجد الفقراء نادرًا ما يسعون لإبلاغ الشرطة عن أي جرائم بسيطة.

وتمثل الشرطة في الهند مثالًا نموذجيًا تقريبًا للمؤسسة الاستعمارية المستمرة. وبالرغم من كونها قد أُنشئت في الأصل من أجل حماية مصالح المستعمرين، إلا أنه لم تُبذَل أي محاولات لإصلاح الشرطة الهندية بعد استقلال الهند. فما زال قانون الشرطة لسنة 1861 هو القانون المعمول به! ومنذ العام 1977، أوصت سلسلة من اللجان التي شُكلت لإصلاح

الشرطة بإجراء تغييرات واسعة النطاق، بيد أن الأخذ بتلك التوصيات ظل محدودًا حتى الآن. لكن النظام المتبع لدى الشرطة ليس بهذه الدرجة من التعنت التي يوحي بها هذا السرد التاريخي.

وفي نهاية كل زيارة مفتعلة وعندما يوشك رجل الشرطة أن يسجل القضية، كان المشتكون الزائفون يكشفون حِيَلهم؛ عندها أدرك رجال الشرطة أن هناك حيلًا تدار من حولهم، الأمر الذي جعلهم يسجلون كل قضية تَعرِض لهم مهما كانت بسيطة. ورغم أنهم لم يُطلعوا رؤساءهم صراحة على بيانات هذه الزيارات، ورغم أنه لم تصدر بشأنها أي عقوبات، فإن معدل تسجيل القضايا قد ارتفع من 40 في المائة في المجموعة الأولى من الزيارات إلى 70 في المائة مع المجموعة الرابعة من الزيارات. لم يكن لدى رجال الشرطة طريقة يمكنهم من خلالها اكتشاف هذه الحيل (التي كان يقوم بها مجموعة أشخاص تم تزويدهم بحكايات مختلقة)، ولذلك فلابد أن معدلات التسجيل قد شهدت ارتفاعًا في جميع القضايا؛ وذلك لأن الخوف من الوقوع في مثل هذه الشراك كان كافيًا لأن يجعل رجال الشرطة يؤدون عملهم على نحو أفضل.

وليست الرقابة الفوقية بالفكرة الجديدة تمامًا، لكن عمليات المراجعة والشراك تبدو فعالة، وذلك لأنها عندما تُظهر المعلومات للعلن على الأرجح، فإن هناك احتمالًا لاستخدامها في عقاب المخطئين. وربما يكفي أن يكون لدينا أناس قلائل ضمن النظام ممن يؤمنون بمكافحة الفساد.

ويمكن لتكنولوجيا المعلومات أن تفيد في ذلك الصدد؛ حيث تبذل الهند جهودًا غير مسبوقة حتى توفر لكل مقيم على أرضها «رقما فريدًا لإثبات الهوية» على

أساس بصمات الأصابع وصورة لقزحية العين، وهي جهود يقودها «ناندان نيلكاني»، الذي كان على رأس شركة «إنفوسيس»، إحدى كبريات شركات البرمجيات في الدولة. والهدف من ذلك هو أن يكون كل شخص مسجل في النظام قادرًا على إثبات هويته في أي مكان مزود بجهاز التعرف على البصمات. وعندما يتم الانتهاء من ذلك، سيكون بالإمكان، مثلًا، إلزام الأشخاص بالتصوير الضوئي لبصمات أصابعهم عند استلامهم أي حبوب مدعَّمة من المتاجر الحكومية التي تبيع السلع بأسعار معقولة. وسوف يُصعب ذلك من إمكانية أن يبيع أصحاب المتاجر الحبوب بأسعار السوق ثم يزعمون أنهم باعوها للفقراء. ورغم أن أوجُه الخلل الرئيسة في النظام المؤسسي في الهند سوف تبقى، فإن هناك احتمالية لأن يسهم ذلك «الإصلاح الفني» فعلًا في تحسين حياة الفقراء بشكل ملموس (وإن كنا لم نحصل بعد على دليل؛ فما زال النظام قيد التطوير).

اللامركزية والديمقراطية في واقع الممارسة

بالرغم من أن ثمة أفقًا لتحسين مستوى المساءلة والفساد حتى وإن جرى ذلك في إطار المؤسسات «الرديئة» عمومًا، فإنه ليس ثمة ضمان، في المقابل، بأن المؤسسات الجيدة (الكبيرة) ستعمل جيدًا بالضرورة في واقع الممارسة. ومرة أخرى، فإن الأمر يتوقف على الكيفية التي تعمل بها هذه المؤسسات على أرض الواقع. وعند مستوى ما، تبدو هذه النقطة واضحة نسبيًا، وهي نقطة يتفق معها هؤلاء الذين يتبنون مواقف متشائمة من مستقبل المؤسسات. لكن النقطة

التي لا تُقبل على نطاق واسع فهي مدى أهمية التأثير الذي يمكن أن تُحدثه تغييرات قد تبدو طفيفة في القوانين.

وقد شهدت البرازيل نموذجًا لافتًا للتأثير الذي يمكن أن تحدثه مثل هذه التغييرات الطفيفة. فقد اعتادت البرازيل أن تستخدم أوراق اقتراع معقدة؛ إذ كان يتعين على الناخبين أن يختاروا مرشحًا واحدًا من بين قائمة طويلة، ثم يكتبون اسم (أو رقم) المرشح الذي يريدون التصويت لصالحه في ورقة الاقتراع. وفي دولة يُعتبر ربع عدد البالغين فيها تقريبًا أميين لا يقرؤون ولا يكتبون، فقد كان هذا يعني في واقع الأمر حرمان عدد كبير من الناخبين من حق التصويت. وفي الانتخابات العادية، كان هناك ما نسبته 25 في المائة تقريبًا من الأصوات تعتبر باطلة فلا يتم احتسابها. وفي أواخر تسعينات القرن الماضي، تم إدخال نظام التصويت الإلكتروني، الذي طُبِّق في البلديات الكبيرة في أول الأمر، قبل أن يُعمِّم بعد ذلك في جميع البلديات. وكانت هناك واجهة مستخدم بسيطة تتيح للناخبين أن يختاروا رقم مرشحهم، فتظهر صورة المرشح على الشاشة قبل أن يؤكد الناخبون اختياراتهم. لقد جلب هذا الإصلاح، الذي أُدخل في الأساس لتسهيل عملية إحصاء نتائج الانتخابات، نتائج غير مقصودة؛ إذ انخفض عدد الأصوات الباطلة بنسبة 11 في المائة في البلديات التي طبَّقت التصويت الإلكتروني، مقارنة بالبلديات الشبيهة التي لم تكن قد تحولت بعد إلى النظام الجديد. وكان الناخبون الجُدد الذين أتاح لهم نظام التصويت الجديد ممارسة حق التصويت أشد فقرًا وأقل تعليمًا؛ وكانت السياسات التي صوتوا لصالحها تستهدف الفقراء على الأرجح؛ فقد حدثت زيادة في الإنفاق العام على الصحة

وانخفض عدد المواليد منخفضي الوزن الذين يولدون لأمهات أقل تعليما. وهكذا فقد غيَّر إجراءٌ فني يبدو في ظاهره بسيطًا، ولا ينطوي على أي معارك سياسية كبيرة، الطريقة التي كانت أصوات الفقراء تؤخذ بها بعين الاعتبار في العملية السياسية في البرازيل.[25]

إعطاء السلطة للشعب

وثمة مثال آخر على القدرة المدهشة للتغييرات الضئيلة في القواعد الحاكمة للعمليات السياسية البلدية. إن الأيديولوجية الجديدة المتبناة في كثير من المؤسسات الدولية هي أنه ينبغي لنا أن نُسلم المستفيدين مسؤولية التحقق من أن المدارس والعيادات الطبية والطرائق المحلية تعمل على نحو جيد. وهو ما يحدث عادة دون سؤال الفقراء عما إن كانوا يريدون الاضطلاع بهذه المسؤولية أو لا.

وبالرغم من فشل الدولة الواضح في توفير الخدمات العامة للفقراء، وهو فشل سجله هذا الكتاب عبر فصوله المختلفة، فإن فكرة إعادة سياسات مكافحة الفقر إلى الفقراء هي فكرة لا تقاوم في ظاهرها. فعندما يتدنى مستوى الخدمات، فإن ضرر ذلك يلحق أول ما يلحق بالمستفيدين منها، وبهذا يتعين عليهم أن يكونوا هم الأكثر حرصًا عليها؛ فضلًا عن أنهم هم من لديهم المعلومات الأدق حول ما يريدونه وما يحدث على أرض الواقع. ولذلك فإن منحهم سلطة التحكم في مزودي الخدمات (من معلمين وأطباء ومهندسين) – سواء كان ذلك يشمل القدرة على توظيفهم وفصلهم، أو على الأقل صلاحية رفع الشكاوى ضدهم- يضمن أن هؤلاء الذين تتوفر لديهم المحفزات المناسبة والمعلومات السليمة هم أنفسهم الذين بيدهم سلطة

اتخاذ القرارات. وقد أفاد تقرير البنك الدولي حول التنمية العالمية 2004، الذي يختص بتوفير الخدمات الاجتماعية بأنه: «إذا كانت المخاطر عالية جدًا، فإنه يتعين أن تتصدى المجتمعات للمشكلات.»[26] وفوق ذلك، فإن العمل معًا في حد ذاته على مشروع جماعي ربما يساعد المجتمعات على إعادة بناء اللحمة الاجتماعية بعد أن تتعرض لحرب أهلية واسعة النطاق. إن المشروعات التي تسمى مشروعات التنمية الموجهة مجتمعيًا، وتختار المجتمعات من خلالها المشروعات الجماعية وتديرها، تمثل آخر صيحة في المناطق التي سبق أن شهدت صراعات مثلما حدث في سيراليون ورواندا وليبريا وأندونيسيا.

لكن ومع ذلك فإن تطبيق المشاركة المجتمعية والتخلي عن المركزية على أرض الواقع يعتبر مسألة ذات أهمية حيوية؛ إذ كيف يعبر المجتمع بدقة عن تفضيلاته، بالنظر إلى أن الأشخاص المختلفين عادة ما يتبنون وجهات نظر مختلفة؟ وكيف لنا أن نضمن أن مصالح الفئات الأقل حظًا (مثل النساء والأقليات العرقية والطبقات الدنيا والمعدمين) قد تم تمثيلها؟

إن نزاهة ونتائج عملية صنع القرار في مثل تلك الأجواء تعتمد بشكل كبير على تفاصيل من قبيل القواعد المنظمة لاختيار المشروع (هل يتم ذلك الاختيار خلال اجتماع أو بناء على تصويت؟)، ومن الذي يُدعى لحضور الاجتماعات، ومن الذي يُمنح حق التحدث، ومن الذي تُسند إليه مسؤولية تنفيذ المشروع يومًا بيوم، وكيف يتم اختيار قادة هذه المشروعات، وغير ذلك الكثير. فإذا كانت القواعد تعمل على استبعاد الأقليات أو الفقراء، فليس من المتوقع أن يساعدهم مثل هذا النوع من اللامركزية أو أن يسهم تسليم

السلطة إلى البلدية في صيانة الوفاق المجتمعي. بل على النقيض، ربما تصبح الفئات التي تكتشف الآن أنها حُرمت حق التصويت من قبل جيرانها أشد سُخطًا في واقع الأمر.

ولتأخذ اجتماع القرية مثالًا، وهو يعتبر بمثابة مؤسسة رئيسة في إدارة الحكم المحلي. فهذا الاجتماع هو المكان الذي تُناقش فيه المظالم، ويتم التصويت خلاله على الميزانيات، وتُقترح المشروعات وتحظى بالاعتماد. وربما تستدعي فكرة اجتماع القرية صورًا طريفة من الاجتماع الجماهيري السنوي الذي كان يعقد في فيرمونت، وهي صور مليئة بالمودة والدعابة الحادة. لكن واقع اجتماعات الحكومة المحلية في الدول النامية يجعلها أقل جاذبية بكثير. وكانت الاجتماعات التي تعقد من أجل مشروع تنمية منطقة كيكامتان في أندونيسيا (وهو مشروع قام بتمويله البنك الدولي وكانت المناطق تحصل بموجبه على المال لإنشاء أو إصلاح بنيتها التحتية مثل الطرق المحلية أو قنوات الري) تحقق نسبة حضور تقارب 50 شخصًا، وذلك من بين مئات الأشخاص البالغين في القرية، وكان نصف هؤلاء الحضور من النخبة المحلية. وكان معظم الحضور لا يُمنحون فرصة التحدث. وفي اجتماعات مشروع كيكامتان، كان ثمانية أشخاص في المتوسط هم من يقولون شيئًا بالفعل، منهم سبعة ينتمون للنخبة.

سوف يكون مُغريًا أن نَخلُص إلى أن القانون الحديدي لحكم النخبة كان يعود ويؤكد قوته في القرى. لكن تغييرًا بسيطًا في القواعد كان كفيلًا بأن يُبدِّل كل شيء. ففي بعض القرى الأندونيسية التي اختيرت عشوائياً كانت الدعوة توجه رسميًا عبر الرسائل للأشخاص لحضور الاجتماعات، وهو ما أحدث فرقًا كبيرًا في

معدلات الحضور: إذ ارتفعت نسبة المشاركة إلى 65 شخصًا في المتوسط، كان منهم 38 شخصًا ليسوا من النخبة. وقد أخذ المزيد من سكان القرى يتحدثون في هذه الاجتماعات، وأصبحت الاجتماعات أكثر حيوية. وفوق ذلك، تضمنت بعض رسائل الدعوات صيغ تعليقات تستفسر عن الطريقة التي كان مشروع كيكامتان ينفذ على أساسها، وفي عدد من القرى التي اختيرت عشوائيًا، كانت هذه الدعوات توزع على كل أطفال المدرسة لأخذها معهم إلى البيوت. أما في بقية القرى، فكانت الرسائل تُسلَّم إلى رئيس القرية لتوزيعها. وعندما كانت صيغ التعليقات توزع من خلال المدارس، كانت التعليقات في عمومها أشد نقدًا مما لو كانت قد وُزعت من خلال رؤساء القرى.

وإذا كان تغيير بسيط في القواعد يمكنه أن يصنع مثل هذا الفرق، فإن من يُخوَّل حق وضعها إذن يصبح على قدر بالغ الأهمية. فإذا تُركت القرية وشأنها، فالأرجح على ما يبدو أن النخبة سوف تستأثر بوضع هذه القواعد وصياغتها. ولذلك ربما يكون الأجدى هو أن تقوم سلطة مركزية بوضع الأطر المُحدِّدة لعملية اللامركزية، مع الأخذ بعين الاعتبار مصالح الأشخاص الأقل حظًا أو الأقل نفوذًا. وهو ما يعني أنه ينبغي تسليم السلطة للشعب، لكن ليست السلطة كلها.

وأحد الأمثلة الخاصة بمثل هذا التدخل الفوقي هو فرض قيود من شأنها أن تحدد من يمكن انتخابهم من بين سكان القرية كممثلين عنها. وربما تكون ثمة حاجة لهذه القيود حتى نضمن تمثيلًا كافيًا للأقليات، وهي قيود ربما تصنع فرقًا.

ويتضمن نظام حكومات القرى في الهند أو ما يعرف بمجلس القرية، مثل تلك القيود. وهو مجلس يتم

انتخابه كل خمس سنوات على المستوى المحلي، ويتولى مسؤولية إدارة البنية التحتية المحلية على مستوى القرية، مثل الآبار وبناء المدارس والطرق المحلية، إلخ. ولحماية الفئات الأقل تمثيلًا في المجلس، يتم تخصيص مواقع قيادية ضمن مجلس القرية للنساء ولأفراد من الأقليات المختلفة (بما في ذلك الطبقات الدنيا). وإذا استحوذت النخبة على مجلس القرية بشكل كامل، فإن أي تمثيل متفق عليه للنساء أو الأقليات لن يؤثر في شيء؛ إذ سيظل الرؤساء الحقيقيون للقرى هم المسيطرون حيث ستضعهم زوجاتهم وخدمهم المنتمي للطبقة الدنيا على الأرجح في الواجهة، كلما كان محظورًا على الرؤساء أنفسهم الترشح للمنصب. وفي الحقيقة، عندما شرع كل من «راجابندرا تشاتوبادياي» من المعهد الهندي للإدارة في كَلكُتا، و«إستر» في إجراء دراسة مسحية حول مجلس القرية في عام 2000 للبحث فيما إذا كانت القيادات النسائية قد وجَّهت الاستثمارات نحو أنواع مغايرة من البنى التحتية، تلقى كلاهما تحذيرات من الجميع، بداية من وزير التنمية الريفية في كلكتا وصولًا إلى مسَّاحيهم (فضلًا عن الكثير من الأكاديميين المحليين)، وهي تحذيرات مفادها أن مسعاهما سيكون معدوم الجدوى. وقد ادعى الجميع أن رئيس المجلس هو من بيده مقاليد الأمور، وأن النساء الخجولات اللائي غالبًا ما يكنَّ أميَّات وتغطي الكثيرات منهن رؤوسهن، فلا يتخذن أي قرارات بأنفسهن.

لكن الدراسة مع ذلك كشفت نقيض ذلك؛ ففي ولاية غرب البنغال، وبموجب نظام المحاصصة، كان يتم تخصيص منصب رئيس القرية في ثلث مجالس القرى التي تُختار عشوائيًا كل خمس سنوات للمرأة: وفي

تلك القرى المختارة، لا يحق إلا للنساء وحدهن أن يترشحن للمنصب. وقد قارن «تشاتوبادياي» و«إستر» بين البنية التحتية الموجودة في القرى التي ترأسها امرأة وتلك الموجودة في القرى التي لا ترأسها امرأة، وذلك بعد عامين فقط من بداية العمل بنظام المحاصصة.[27] وقد وجدا أن القيادات النسائية قد استثمرن جزءًا أكبر من الميزانيات الثابتة في البنية التحتية التي تريدها النساء– وكان ذلك في غرب البنغال، يعني الطرق ومياه الشرب– فيما استثمرن أقل في المدارس. ثم تكررت النتائج نفسها في ولاية راجاستان المعروفة بأنها إحدى أكثر ولايات الهند تعصبًا ضد النساء (وتفضيلًا للرجال)؛ فقد وجدا أن النساء يرغبن في توفير مصادر مياه أكثر قربًا قبل كل شيء، فيما كان الرجال يرغبون في مد الطرقات. وكما هو متوقع، فقد أنفق رؤساء القرى من النساء على مياه الشرب أكثر مما أنفق على الطرق.

وأوضحت دراسات أجريت في مناطق أخرى من الهند أن رؤساء القرى من النساء دائما ما يصنعن فرقًا، وأن النساء مع مرور الوقت ينجزن أكثر مما ينجز الرجال وبنفس الميزانية المحدودة، فضلًا عن كونهن أيضًا أقل ميلًا لقبول الرِشا. إلا أننا وعندما نقدم هذه النتائج في الهند، سنجد من يقول لنا إنها نتائج خاطئة، وأنهم قد ذهبوا بأنفسهم إلى القرية وتحدثوا إلى رئيسة القرية، تحت إشراف زوجها؛ ورأوا ملصقات دعاية سياسية تظهر فيها صورة زوج المرشحة بشكل أكثر بروزًا من صورة المرشحة نفسها. وهم على صواب في ذلك، فقد أجرينا نحن أيضًا مثل تلك الحوارات ورأينا تلك الملصقات. إن حَمْل النساء على الترشح كقيادات سياسية ليس هو الثورة الآنية التي يتخيلها البعض

أحيانًا، لاسيما وأن نساء قويات يسعين سعيًا محمومًا لتولي المسؤولية وتنفيذ الإصلاحات في قراهم. وغالبًا ما توجد صلة قربى بين النساء اللائي يُنتخبن وبين شخص آخر خاض العمل السياسي من قبل. ويرجح ألا يترأسن اجتماعات القرية، كما أنهن خلال هذه الاجتماعات يكنَّ أقل تحدثًا. فهن أقل تعليمًا وأقل خبرة سياسية. ولكن برغم كل هذا، وبرغم التعصب الجلي الذي يواجهنه، فإن كثيرات من النساء يتقدمن الصفوف بهدوء.

موازاة الانقسامات العرقية

ونسوق هنا مثالًا أخيرًا حول الدور الذي يلعبه التعصب العرقي في عملية التصويت، وما يدعو للقلق في هذا الصدد هو أن التصويت غالبًا ما يتحدد وفقًا للولاءات العرقية، ولهذا فإنّ المُرشح المتحدر من المجموعة العرقية الكبرى هو من سيفوز غالبًا، بصرف النظر عن جدارته الذاتية بمثل ذلك المنصب.

وحتى يتسنى له قياس مدى الأفضلية السياسية التي تتحقق من التعصب العرقي، استطاع «ليونارد وانتشيكون»، وهو أستاذ للعلوم السياسية في جامعة نيويورك وناشط طلابي سابق في دولة بنِّين، أن يقنع مرشحي الانتخابات الرئاسية (وكان يعرفهم جيدًا منذ أيام الدراسة عندما كانوا جميعًا جزءًا من الحراك المساند للديمقراطية) بإجراء لقاءات سياسية في قرى مختلفة حيث ألقوا خطابات متباينة تمامًا.[28] وفي قائمة «القرى ذات المصالح الفئوية»، كان الخطاب يؤكد على الأصل العرقي للمرشح ويعد ببناء المدارس والمستشفيات في المنطقة وبتوفير الوظائف الحكومية لعشيرته. أما في القرى التي تتمثل فيها

«الوحدة الوطنية»، فكان المرشح ذاته يعد بالعمل من أجل إصلاح قطاعي الصحة والتعليم على المستوى الوطني وتعزيز السلام بين المجموعات العرقية كافة في بنِّين. وكان اختيار القرى التي تُلقى فيها هذه الخطابات المتباينة يتم عشوائيًا، لكنها كانت كلهاتقع ضمن المعقل السياسي للمرشح. وكان الخطاب المتمركز حول «المصالح الفئوية» هو الفائز بلا منازع؛ إذ حصل المرشح المرتبط بالمصالح الفئوية على 80 في المائة من الأصوات في المتوسط، مقارنة بـ70 في المائة في قرى الوحدة الوطنية.

إن السياسة التي تحكمها الولاءات العرقية تُحدث آثارًا مدمرة وذلك لأسباب عديدة؛ أحدها هو أن اختيار الناخبين إذا جاء مبنيًا على أساس العرق وليس على أساس الجدارة، فسوف تتأثر جودة المرشَّحين الذين يمثلون الأغلبية؛ ولن يتعين على هؤلاء المرشحين أن يبذلوا جهودًا كبيرة لكونهم يتحدرون من الطبقة أو المجموعة العرقية «الصحيحة» سيوفر لهم ضمانة كافية لأن يُعاد انتخابهم. وتمثل ولاية أوتار براديش الهندية، وهي ولاية أصبحت السياسة فيها بشكل متزايد قائمة على أساس الطبقة خلال ثمانينات وتسعينات القرن المنصرم، دليلًا واضحًا يثبت ذلك. ومع مرور الزمن، أصبحت هناك زيادة كبيرة للغاية في معدل الفساد بين السياسيين الذين يفوزون بالانتخابات ممن ينتمون للطبقة المهيمنة عدديًا في جميع المناطق.[29] ولم يكن يهم إن كانت المنطقة واقعة تحت هيمنة الطبقة الدنيا أو الطبقة العليا: فقد كان الفائزون من المجموعة المهيمنة يميلون أكثر من غيرهم لأن يكونوا فاسدين. ومع حلول تسعينات القرن المنصرم، كان ربع عدد أعضاء الجمعية التشريعية قد رُفعت ضدهم دعاوى

قضائية جنائية.

فهل هو أمر حتمي أن ينتهي الأمر بعملية التصويت في الدول النامية لأن تهيمن عليها الولاءات العرقية؟ هناك سلسلة طويلة من العلماء يعتقدون ذلك. وهم يبنون وجهة نظرهم على أساس أن الولاءات العرقية هي الأساس الذي تقوم عليه المجتمعات التقليدية ويُحتمل أن تظل مهيمنة على المواقف السياسية حتى يبلغ المجتمع مرحلة الحداثة.[30] ولكن الدليل يشير إلى أن التصويت على أساس العرق ليس مستحكمًا بالقدر الذي يُعتقد بأنه عليه غالبًا. ففي تجربة أجريت في ولاية أوتار براديش خلال انتخابات الولاية التي عُقدت عام 2007، حيث عمل كل من «أبهجيت» و«دونالد جرين» و«جنيفر جرين» و«روهيني باندي» مع منظمة غير حكومية كانت تدير حملة محايدة (باستخدام مسرحيات الشوارع وعروض الدمى) حول شعار بسيط هو «لا تصوّت على أساس الطبقة، وإنما صوِّت على أساس قضايا التنمية،» وذلك في قرى اختارتها المنظمة عشوائيًا. وكان أن قلَّصت هذه الرسالة البسيطة فرصة تصويت الناخبين للمرشح الذي ينتمي لطبقتهم من 25 في المائة إلى 18 في المائة.[31]

لكن لماذا يصوّت بعض الناس على أساس الطبقة ثم سرعان ما يُبدِّلون آراءهم عندما تطالبهم منظمة غير حكومية بإعادة النظر في اختيارهم؟ وأحد التفسيرات التي تقدم لذلك هي أن الناخبين لا يعرفون، غالبًا، إلا قليلًا عما هم بصدد اختياره وعادة ما لا يلتقون بالمرشح إلا في موسم الانتخابات فقط، عندما يَظهر عليهم جميع المرشحين ويطلقون الوعود نفسها تقريبًا. وليس هناك، مثلًا، آلية واضحة تتيح التعرف على من هو الفاسد ومن ليس كذلك، وإن كان هناك اتجاه يميل لافتراض أنهم

في الفساد جميعًا سواء. ولا يُلم الناخبون إلمامًا جيدًا بالصلاحيات الفعلية للمُشرِّعين: في الهند، غالبًا ما نسمع سكان المدن ينحون باللائمة على مُشرِّع الولاية عندما يتعلق الأمر بحالة الصرف الصحي في أحيائهم، فيما يُفترض في الواقع أن مشرِّعهم المحلي من يتعين عليه أن يُعنى بحل هذه المشكلات، الأمر الذي يجعل المُشرِّعين يشعرون بأن اللوم سيوجه إليهم مع كل خلل يقع، وهو ما لا يوفر لهم حافزًا قويًا على الأداء.

ونظرًا لأن المرشحين جميعهم يُشبهون بعضهم بعضًا تقريبًا أمام الناخبين (وربما يكونون في السوء سواء)، فربما يشعر الناخبون بأن الأفضل لهم التصويت على أساس الطبقة: فهناك فرصة ضئيلة لأن يؤتي الولاء للطبقة ثماره ويساعدهم السياسي الذي صوتوا لصالحه، وأيًّا كان الأمر، ماذا عساهم أن يخسروا؟ بيد أن كثيرين منهم لا يشعرون على الأرجح بالحماس نحو ذلك، وهو ما يُفسر إمكانية ثنيهم بسهولة عن التصويت على هذا الأساس.

وتُعتبر البرازيل من بين الدول التي سعت لتزويد الناخبين بمعلومات مفيدة حول المرشحين. ومنذ العام 20، يتم إجراء سحب شهري لاختيار ستين بلدية عشوائيًا في مسابقة يانصيب تُنقل عبر شاشات التلفزيون، ليتم مراجعة حساباتها. ثم تُعلن نتائج هذه المراجعات عبر شبكة الإنترنت ووسائل الإعلام المحلية. ولأن الخضوع للمراجعة يلحق الضرر بالمسؤولين الفاسدين، ففي انتخابات 2004، كان احتمال انتخابهم يتقلص بمقدار 12 نقطة مئوية في حال ما إذا كُشف اللثام عن نتائج المراجعة قبل إجراء الانتخابات. أما المسؤولون الشرفاء، في الجانب الآخر، فكان احتمال انتخابهم يزيد بمقدار 13 نقطة مئوية في حال ما إذا كُشف اللثام عن

نتائج المراجعة الخاصة بهم قبيل الانتخابات. وقد وُجدت نتائج مشابهة في أحياء دلهي الفقيرة؛ حيث صوَّت الناخبون الذين أُطلعوا على أداء مسؤوليهم ضد هؤلاء المسؤولين في حال تبين أن أداءهم كان سيئًا.[32]

وهكذا فإن السياسة لا تختلف كثيرًا عن السياسات؛ إذ يمكن (ولابد من) تحسينها في الهامش، وعلى ما يبدو فإن التدخلات البسيطة يمكنها أن تُحدث فروقًا كبيرة. وتنطبق هنا أيضًا الفلسفة نفسها التي أيدناها خلال صفحات هذا الكتاب – من حيث العناية بالتفاصيل وفهم كيفية اتخاذ الأشخاص لقراراتهم والرغبة في إجراء التجارب – بنفس القدر على السياسة مثلما تنطبق على كل شيء آخر.

ضد الاقتصاد السياسي

يُعرَّف الاقتصاد السياسي بأنه النظرة التي تُعلي السياسة على الاقتصاد (وهي نظرة يتبناها عدد من الخبراء التنمويين كما رأينا): فالمؤسسات هي ما تحدد وتؤطر نطاق السياسات الاقتصادية.

لكن هناك، وكما أوضحنا توًّا، أفقًا لتحسين أداء المؤسسات، حتى في الأجواء المناوئة لذلك نسبيًا. ولا شك أنه لن يتسنى حل المشكلات كلها على هذا النحو؛ فوجود أشخاص متنفذين يُحتمل أن يتعرضوا لخسائر إثر تحقيق الإصلاحات المنشودة يعني أنهم سوف يسعون لوضع عراقيل للحد من المدى الذي يمكن الذهاب إليه في تغيير الأمور، ولكن يظل هناك الكثير الذي يمكن عمله: فالسياسيون البرازيليون الذين كانت عملية المراجعة ستفضحهم لم يتمكنوا من إيقاف التشريع، والصحف في دلهي لم تتراجع عن نشر سجلات المُشرِّعين. وفي أندونيسيا والصين، قرر نظاما

الحكم المطلقان من تلقاء نفسيهما أن يسمحا بقدر من الديمقراطية. والدرس المهم هنا هو الاستفادة من كل هامش تُتاح فيه الحركة. والأمر نفسه ينطبق على السياسات؛ فالسياسات لا تُرسم كلها من قبل المسؤولين السياسيين، وهناك سياسات رشيدة تُنفذ (أحيانًا) في خضم ظروف سياسية سيئة. والأمر الأكثر أهمية هو أن السياسات الرديئة ربما توضع (غالبًا) في ظل ظروف سياسية جيدة تمامًا.

وتُعتبر أندونيسيا في ظل حكم سوهارتو نموذجًا للحالة الأولى. فقد كان سوهارتو ديكتاتورًا عُرف عنه أنه موغل في الفساد. وعندما مرِض مرضًا شديدًا، هَوت قيم الشركات المملوكة لأقاربه في سوق الأوراق المالية، وهو ما يثبت بما لا يدع مجالا للشك أن قرابتهم منه كانت تعود عليهم بالنفع.[33] رغم ذلك، ومثلما أسلفنا في الفصل الرابع، فإنه في عهد سوهارتو استخدمت أموال النفط في بناء المدارس؛ إذ كان يرى أن التعليم يمثل وسيلة فعالة في إذابة الأيديولوجية وفرض لغة موحدة وخلق إحساس وطني بالوحدة داخل الدولة. وقد أدت السياسات، كما قلنا، إلى زيادة في التعليم، ثم ارتفاع في الأجور بين الأجيال التي استفادت من هذا التعليم. وقد صاحب عملية التوسع في التعليم برنامجٌ ضخم يعمل على تعزيز ممارسات التغذية الأفضل للأطفال، وذلك جزئيًا عبر تدريب مليون متطوع من بين سكان القرى كان عليهم إيصال الرسالة إلى قراهم. وربما جزئيًا وبفضل هذا التدخل، انخفضت معدلات سوء التغذية بمقدار النصف بين الأطفال في أندونيسيا خلال الفترة من 1973 – 1993. إننا لا نزعم هنا أن نظام حكم سوهارتو كان نافعًا للفقراء في أندونيسيا، وإنما نود التأكيد وحسب على أن دوافع

النخبة السياسية هي من التعقيد بدرجة ربما تجعل من مصلحة هذه النخبة، في وقت معين ومكان محدد، أن تنفذ بعض السياسات التي يتصادف أن تعود بالنفع على الفقراء.

ومرة أخرى، فإن نقيض ذلك ينطبق هنا أيضًا. فالنيات الحسنة تمثل على الأرجح مكونًا لازمًا في السياسات الرشيدة، لكن كل ما هنالك هو أنها تذهب بعيدًا. وأحيانًا ما تولد أسوأ السياسات من رحم أصلح النيات، وذلك عند القراءة الخاطئة لماهية المشكلة الحقيقية: فنظام المدارس الحكومية يُرسِّب غالبية الطلاب لأن الجميع يعتقدون أن النخبة وحدها هي من تستطيع التعلم. والممرضات لا يذهبن لعملهن مطلقا، لأن أحدًا لم يحاول التحقق من أن ثمة طلبًا على ما تقدمنه من خدمات، وبسبب توقعات غير واقعية بشأن ما تستطعن عمله. والفقراء لا يجدون مكانًا آمنًا لحفظ مدخراتهم لأن القواعد المنظِمة التي تضعها الحكومة للمؤسسات المسموح لها قانونا باستلام مدخراتهم هي قواعد مُغَالىً بها بشدة.

وأحد جوانب المشكلة هي أنه حتى عندما تتوفر لدى الحكومات عنصر حُسن النية، فإن ما تسعى للنهوض به تكتنفه صعوبات أساسية. فالحكومات تتشكل أساسًا من أجل حل المشكلات التي لا تستطيع الأسواق حلها وقد رأينا بالفعل أن تدخل الحكومة في حالات كثيرة يصبح ضروريًا ولاسيما عندما لا تستطيع السوق، لسبب أو لآخر، أن تؤدي هذه المهمة. فمثلًا، ربما لا يقوم بعض الآباء بتطعيم أطفالهم أو إعطائهم الحبوب الطاردة للديدان المعوية في النهاية، وذلك لأنهم لا يأخذون بعين الاعتبار الفوائد التي ستعود على الآخرين نتيجة لذلك، بالإضافة إلى مشكلات عدم الاتساق

الزمني التي ناقشناها في الفصل الثالث. وربما لا يختارون لأطفالهم المستوى المناسب من التعليم، وذلك جزئيًا لأنهم ليسوا متأكدين مما إذا كان أطفالهم سوف يتمكنون من أن يردوا لهم ذلك عندما يكبرون. والشركات تفضل ألا تُشغل مصنع معالجة المياه الإضافي لديها، وذلك جزئيًا لأنه سيكلفها مالًا، في حين أنها لا تعبأ إن كانت المياه ملوثة. وفوق ذلك فإننا عندما نكون أمام مفترق طرق، فإننا نفضل المُضي قدمًا بدلًا من التوقف أمام الضوء الأحمر. وهكذا. ونتاجًا لذلك، فإن مسؤولي الحكومة (من موظفي ومفتشي تلوث ورجال شرطة وأطباء) لا يحصلون على رواتبهم مباشرة مقابل القيمة التي يقومون بإيصالها لنا فعندما تصدر بحقنا مخالفة مرورية من رجل شرطة، فإننا نتذمر، ولا نكافئه على أدائه الجيد لعمله الذي يجعل الطرق آمنة أمام الجميع. قارن ذلك مع صاحبة متجر البقالة؛ فهي تقوم بإيصال القيمة عبر بيعها البيض، وعندما ندفع لها قيمة البيض، فإننا نعرف أننا نسدد ثمن القيمة الاجتماعية التي تقوم هي بإيصالها.

وهذه الملاحظة البسيطة تنطوي على نتيجتين بالغتي الأهمية: أولًا، ليس ثمة طريقة سهلة لتقييم أداء معظم العاملين لدى الحكومة. ولذلك السبب نجد أن هناك قواعد كثيرة للغاية تحدد ما ينبغي وما لا ينبغي لموظفي الحكومة (أو رجال الشرطة أو القضاة) أن يفعلوه. ثانيًا، إن إغواء مخالفة القواعد إغواء موجود دائمًا، سواء لدى موظفي الحكومة أو لدينا، وهو ما يؤدي إلى الفساد والتقاعس عن أداء الواجب.

وهكذا فإن الفساد والإهمال يمثلان خطرين ملازمين لأي حكومة، لكن كليهما يُحتمل أن يكونا أشد ضراوة وجسامة في ظل حالات ثلاث: أولًا، في الحالات التي

تحاول فيها الحكومة حمل الناس على القيام بأشياء لا يُثمنون قيمتها، مثل ارتداء الخوذة لسائقي الدراجات البخارية أو تطعيم الأطفال. وثانيًا، عندما تكون قيمة ما يحصل عليه الناس تفوق بكثير الثمن الذي يدفعونه مقابله؛ فمثلًا، السرير الذي يتم توفيره مجانًا في المستشفى لمن يحتاجه من المرضى، بغض النظر عن دخل هذا الشخص، يُغري الأشخاص الأكثر غنى ممن يريدون القفز على قواعد الدور على تقديم رشوة. وثالثًا، عندما يتقاضى موظفو الحكومة رواتب ضعيفة، ويتحملون أعباء عمل فوق طاقتهم، ولا يخضعون لرقابة لصيقة، ويصبح لديهم القليل الذي يمكن أن يخسروه في حال تعرضوا للفصل من العمل في أي الأحوال.

وتشير الشواهد الكثيرة التي سقناها في الفصول السابقة إلى أن هذه المشكلات على الأرجح ستكون أكثر تفاقمًا في الدول الفقيرة. فنقص المعلومات الملائمة وسجل الإخفاقات الحكومية يجعل الناس أقل ثقة فيما يَصدر عن الحكومة من تعليمات. فالفقر المدقع يجعل من اللازم على الحكومة أن تقدم كثيرًا من الخدمات بأسعار أقل من أسعار السوق. ولأن الناس لا يعرفون ما حقوقهم بالضبط، فلن يكون بوسعهم في الواقع أن يطالبوا بأداء معين أو بمراقبة هذا الأداء؛ فضلًا عن أن موارد الحكومة التي تعتمد عليها في دفع رواتب موظفيها هي موارد محدودة.

وهذا هو أحد الأسباب المهمة وراء فشل البرامج الحكومية (والبرامج الشبيهة التي تديرها المنظمات غير الحكومية والمنظمات الدولية) غالبًا. إن المشكلة تكتنفها صعاب عميقة والتفاصيل بحاجة إلى الكثير من الاهتمام. والإخفاقات عندما تحدث فإنها لا تحدث غالبًا نتيجة لتخريب تنفذه مجموعة معينة، كما يرى كثير من

علماء الاقتصاد السياسي، وإنما لأن النظام بأكمله قد وُلد مَعيبًا من البداية ولم يتجشم أحد مشقة إصلاحه. وفي مثل تلك الحالات، يتوقف التغيير على تحديد الأشياء التي ستؤتي ثمارًا ويمكنها أن تقود التغيير.

وخير مثال على ذلك هو الغياب عن العمل بين موظفي القطاع الصحي، وإن كان مثالًا يبعث على الأسى. وربما تتذكر من الفصل الثالث الذي تمحور حول الصحة، هؤلاء الممرضات في حي أودايبور اللائي تضايقن منا لأننا كنا جزءًا من مشروع يهدف لجعلهن يواظبن على الحضور في أماكن عملهن. ومثلما تبين، فإنهن كن من ضحكن أخيرًا، وذلك أن البرنامج الذي كنا نعمل فيه مع الحكومة المحلية ومنظمة «سيفا ماندير» غير الحكومية قد فشل فشلًا ذريعًا.

كان البرنامج قد بدأ بعد أن رأى رئيس إدارة الحي البيانات التي قمنا بجمعها بالتعاون مع منظمة «سيفا ماندير»، التي أشارت إلى أن الممرضات يتغيبن نصف ساعات العمل على الأقل، وذلك عندما قرر أن يشدد القواعد المنظمة لحضور الممرضات. ووفقًا للنظام الجديد، كان يتعين على الممرضة الأساسية أن تكون موجودة في المركز ليوم كامل كل أسبوع، وهو يوم الاثنين. وفي هذا اليوم، لم يكن مسموحًا لها بالقيام بزيارات منزلية لمرضاها (وكان تلك الزيارات هي الحجة الجاهزة لمن لا يأتين منهن للعمل). كانت منظمة «سيفا ماندير» هي المسؤولة عن مراقبة الحضور، وكانت كل ممرضة تُعطى خاتمًا به الوقت والتاريخ ويتعين عليها أن تختم سجلًا معلَّقًا على حائط المركز عدة مرات يوم الاثنين لإثبات حضورها. وكان يتم الاستقطاع من رواتب هؤلاء اللائي لم تتواجدن في 50 في المائة من الوقت.

وحتى نتبين ما إذا كانت هذه السياسة الجديدة قد

أحدثت فرقًا، أرسلنا باحثين مستقلين لتسجيل الغياب في كل المراكز التي كانت تتولى «سيفا ماندير» رقابتها وفي المراكز الأخرى أيضًا (التي كانت تطبق بها القواعد ذاتها ولكن من دون رقابة من أحد).[34] كان كل شيء في أول الأمر يسير حسبما هو مخطط له؛ فقد قفز معدل حضور الممرضات الذي كان يتراوح حول 30 في المائة قبل إطلاق البرنامج، ليصبح 60 في المائة بحلول أغسطس 2006 في المراكز التي كانت تتولى «سيفا ماندير» رقابتها، إلا أن هذا المعدل ظل دون تغيير يذكر في المراكز الأخرى. غمرت حالة من الابتهاج الواضح الجميع (باستثناء الممرضات، وذلك حسبما أوضحن لنا لاحقًا في اليوم الذي التقيناهن فيه). ثم وخلال شهر نوفمبر، تحول الاتجاه. فقد بدأت معدلات حضور الممرضات في المراكز الخاضعة للرقابة تتراجع، وواصلت ذلك التراجع. وبحلول أبريل 2007، تساوى أداء المراكز الخاضعة للرقابة وتلك غير الخاضعة تمامًا من ناحية السوء.

وعندما أمعنا النظر فيما حدث، كانت الحقيقة اللافتة هي أن حالات الغياب المسجلة ظلت منخفضة حتى بعد انهيار البرنامج. لكن الذي شهد ارتفاعًا حادًا كان «أيام الإعفاء» – وهي الأيام التي ادعت فيها الممرضات أن هناك أسبابًا حالت بينهن وبين الحضور (كان التدريب والاجتماعات هي الأسباب الأكثر شيوعًا لذلك). وقد حاولنا أن نفهم السبب الذي جعل أيام الإعفاء ترتفع بهذه الحدة وعلى هذا النحو المفاجئ؛ لكننالم نجد أي سجلات تشير إلى اجتماعات أو برامج تدريب خلال الأيام المزعومة. إن التفسير الوحيد الممكن هو أنه لا بد أن جميع المسؤولين عن الإشراف على الممرضات قد قرروا أن يغضوا الطرف عندما بدأت أيام الإعفاء تُسجل

زيادة قدرها 30 في المائة. وفي واقع الأمر، فقد استفادت الممرضات في المراكز الخاضعة للرقابة من المشهد بأكمله- فقد اكتشفن مدى ضآلة ما يبديه رؤساؤهن من اهتمام بما إذا كُن سيحضرن إلى أماكن عملهن، وبناء على ذلك، أدركن أنهن كُن يُداومن على الحضور لأعمالهن أكثر مما ينبغي. بل وفي بعض الأوقات، انخفضت معدلات الحضور بالفعل في المراكز الخاضعة للرقابة حتى أصبحت تقل عن نظيراتها غير الخاضعة للرقابة، وظلت متدنية حتى نهاية الدراسة. وفي النهاية، انتهى الحال بالممرضات العاملات في المراكز الخاضعة للرقابة لحضور ما نسبته 25 في المائة فقط من وقت العمل. ولم تصدر عن أحد أي شكاوى من ذلك. فقد كان سكان القرى قد أَلِفوا تمامًا فكرة أن المراكز لا تعمل إلى حد أنهم فقدوا الاهتمام بالنظام بأكمله. وخلال زياراتنا للقرية، لم نجد هناك من يدرك أن الممرضات كن يتغيبن. لقد يئس الجميع من النظام ولم يعودوا يرونه يستحق الوقت الذي سينفقونه حتى يتبينوا ما الذي كانت الممرضات يفعلنه، ناهيك عن الشكوى من ذلك.

وقد طرحت «نليما خيتان» وهي رئيسة منظمة «سيفا ماندير» وتعتبر من الشخصيات الرائدة، تفسيرًا مثيرا لما حدث. وهي في حياتها المهنية تلزم نفسها بمعايير عالية من التصرفات وتتوقع من الآخرين أن يحذوا حذوها. لقد أثارت الممرضات قلقها لأنه بدا وأنهن غير مكترثات البتة بإهمالهن. وكانت قد اكتشفت، رغم ذلك، أن ما كان يفترض بهن فعله يفوق طاقة البشر؛ وهو أن يأتين إلى العمل ستة أيام في الأسبوع؛ فيُوقعن بالحضور، ثم يحملن حقيبة الدواء ويتوجهن إلى إحدى القرى للقيام بجولاتهن. وحتى يبلغن أي قرية فإنه

يتعين عليهن أن يمشين على أقدامهن قرابة 3 أميال، حتى وإن كانت الحرارة 100 فارنهايت في الظل. ثم ينتقلن من بيت إلى آخر ليفحصن الحالة الصحية للنساء اللائي في سن الحمل بالإضافة إلى أطفالهن. وفوق ذلك تحاول كل منهن إقناع بضع سيدات ممن لا يعبأن بأن يُعقمن أنفسهن. وبعد خمس أو ست ساعات من الانهماك في عمل ذلك، تعود أدراجها إلى المركز، فتُوقع بالانصراف ثم تستقل حافلة للذهاب إلى بيتها الذي يبعد عن المركز مسيرة ساعتين.

لا شك أن أحدًا لا يقوى على النهوض بمثل ذلك يومًا تلو يوم. إن ما حدث هو أن الجميع قد سلَّموا بأن الممرضات لم يكن يُنتظر منهن حقًا أن يؤدين وظائفهن كما ينبغي. ولكن في ضوء ذلك، ما الذي يجب عليهن حقًا فعله؟ يجب على الممرضات أن يضعن بأنفسهن القواعد المنظمة لعملهن. وقد قلن لنا بوضوح تام خلال اللقاءات التي جمعتنا بهن أنه لا ينبغي لنا أن نتوقع منهن الحضور إلى العمل قبل العاشرة صباحًا، فيما كان المركز يفتح أبوابه من الثامنة صباحًا كما هو موضَّح على الحائط الخارجي.

لا شك أن القواعد عندما وضعت لم توضع بهدف تقويض فاعلية نظام الرعاية الصحية برمته في الهند. بل على العكس، فقد دونَّها موظف حكومي حسن النية وعبَّر من خلالها عن وجهة نظره فيما ينبغي على النظام أن ينجزه دون أن يلتفت كثيرًا لما قد يتطلبه ذلك على أرض الواقع. إن ذلك هو ما نسميه، باختصار، «الأيديولوجية والجهل والقصور الذاتي.» وهذه المشكلة تصيب كثيرًا من الجهود التي يُفترض بها أن تساعد الفقراء.

لقد كان حجم العمل يقوم على أيديولوجية تريد أن

ترى الممرضات أخصائيات اجتماعيات متفانيات، وهي أيديولوجية وُضعت وسط حالة من الجهل بالظروف القائمة على أرض الواقع، وغالبًا ما تعيش على الورق وحسب، بسبب القصور الذاتي. ربما لن يكون كافيًا أن نقوم بتغيير القواعد على نحو يجعل الوظائف أكثر قابلية للتطبيق ويتيح للممرضات الحضور إلى أعمالهن بشكل منتظم، إلا أن ذلك يمثل خطوة أولى ضرورية.

لقد قوضت هذه المشكلات الثلاث وعلى نحو مشابه الجهود التي قامت بها الهند لجعل المدارس تتحمل المسؤولية أمام أولياء الأمور والطلاب. وقد أثمرت آخر هذه الجهود الإصلاحية الكبيرة التي قامت به الهند في قطاع التعليم عن فكرة إشراك أولياء الأمور في الإشراف على المدارس الابتدائية. وبموجب برنامج «سارفا سيكشا أفيان» SSA، وهو برنامج ينطوي على جهد هائل تموله الحكومة الفيدرالية بغية تحسين جودة التعليم، كان يُفترض بكل قرية أن تُشكل ما يعرف بلجنة التعليم في القرية (وهي لجنة تعادل نظيرتها في أمريكا المعروفة باسم رابطة الآباء والمعلمين) وذلك للمساعدة على إدارة المدرسة، وإيجاد السبل الكفيلة بتحسين جودة التدريس، والإبلاغ عن أي مشكلات. وكان يحق للجنة التعليم في القرية أن تطلب تمويلًا للاستعانة بمعلم إضافي في المدرسة، وإذا حصلت على التمويل اللازم، فإنها تُخوَّل الحق في تعيين المعلم المطلوب، بل ويمكنها لاحقًا، إذا لزم الأمر، أن تقوم بفصل هذا المُعلم الإضافي. وتعتبر هذه سلطة كبيرة، نظرًا لأن المعلمين لا يتقاضون رواتب ضئيلة. بيد أننا وفي دراسة أجريناها في حي جوانبور الواقع في ولاية أوتار براديش (وهي أكثر ولايات الهند سكانًا)، بعد خمس سنوات تقريبًا من إطلاق البرنامج، وجدنا أن 92

في المائة من الآباء لم يسمعوا قط عن لجنة التعليم في القرية. بل وفوق ذلك، عندما التقينا الآباء الذين كانوا أعضاء ضمن لجنة التعليم في القرية، لم يكن ثلثهم تقريبًا على علم ببرنامج «سارفا سيكشا أفيان» وبحقهم في توظيف المعلمين.

لقد تعرض هذا البرنامج للمشكلات التقليدية الثلاث المشار إليها أعلاه؛ فنظرًا لأنه يستلهم أيديولوجية مفادها أن منح السلطة للأشخاص أمر جيد ولأنه صُمِّم وسط حالة من الجهل بما يريده الناس وبالكيفية التي تعمل من خلالها القرية، فقد لحق به القصور الذاتي عندما بدأنا دراسته. لم يُلق أحدٌ بالًا لذلك على مدى سنوات كثيرة، عدا بعض موظفي الحكومة الذين كانت مهمتهم هي التأكد من فحص جميع الملفات.

وخلال عملنا مع منظمة «براتام» وهي منظمة غير حكومية تعمل في مجال التعليم في الهند ومسؤولة عن التقرير السنوي لحالة التعليم وبرنامج «اقرأ الهند» الذي ناقشناه في الفصل الرابع حول التعليم، كنا نعتقد أن توعية الآباء بحقوقهم يمكن أن تبعث حياة جديدة في لجنة التعليم في القرية. فقد أرسل الباحثون الميدانيون إلى خمس وستين قرية اختيرت عشوائيًا لتوعية الآباء بشأن حقوقهم التي يكفلها برنامج «سارفا سكشا أفيان».[35] ونظرًا لأن فريق «براتام» كان يتشكك في أن مجرد إخبار الأشخاص بما يمكنهم عمله يمكن أن يُحدث أثرًا دون إخبارهم بالسبب الذي لأجله ينبغي لهم عمل ذلك، فقد قام فريق «براتام» في مجموعة أخرى من القرى الخمس والستين بتعليم سكان القرى ممن لديهم اهتمام بكيفية قراءة «أدوات القياس المتنوعة» وباختبارات الحساب التي تعتبر أساس التقرير السنوي لحالة التعليم في الهند وإعداد تقارير أداء لقراهم. وكان

نقاش تقارير الأداء (التي كشفت أن أعداد الأطفال الذين يستطيعون القراءة والكتابة كان متدنيًا على نحو يثير الشفقة في معظم القرى) هو نقطة الانطلاق للنقاش حول الدور المستقبلي لأولياء الأمور ولجنة التعليم في القرية.

ولكن أيًا من هذين التدخلين لم يحدث تغييرًا يُذكر في مشاركة أولياء الأمور في لجنة التعليم في القرية، أو في تفعيل اللجنة أو تعليم الأطفال (وهو ما يهمنا في نهاية المطاف) بعد سنة. ولم يكن ذلك سببه أن المجتمع غير جاهز للاستنفار؛ فقد استدعى فريق «براثام» بعض المتطوعين الذين تم تدريبهم وفق طرائق برنامج براثام «اقرأ الهند» لتعليم الأطفال كيفية القراءة، ثم بعد ذلك تم إقامة فصول لتعليم القراءة بعد انتهاء اليوم الدراسي للأطفال. وقد بادر المتطوعون، وقاموا بتعليم تلاميذ فصول عدة القراءة كل على حدة. ومثلما رأينا في الفصل الرابع، فقد تحسنت مستويات القراءة لدى الأطفال في تلك القرى.

وهذا الفرق الذي حدث إنما يعود إلى كون سكان القرى قد حصلوا على مَهمة واضحة ومحددة: وهي اختيار المتطوعين وإرسال الأطفال ممن بحاجة للمساعدة إلى فصول التقوية. كانت تلك المهمة أكثر وضوحًا من ذلك الهدف بالغ الطُموح الذي يتمثل في إقناع الأشخاص بالضغط على الإدارة للحصول على معلمين أكثر، أو إرغام المعلمين على الحضور إلى المدرسة، مثلما سيفعل برنامج «سارفا سيكشا أفيان. وفي كينيا، نجحت إحدى الدراسات التي أسندت إلى لجان المدارس وأولياء الأمور مَهمة صغيرة في جعل الناس يقومون بأدائها. لقد حصلت اللجان على مبلغ من المال وطُلب منها أن توظف معلمين إضافيين مستعينة

بهذا المبلغ، وفي بعض المدارس، تم منحهم مسؤولية إضافية تمثلت في مراقبة ما يفعله هذا المعلم الإضافي والتأكد من أن المدرسة لا تسيء استخدام هذا المعلم. تم تنفيذ البرنامج على نحو جيد في جميع المدارس، وكانت نتائجه أكثر قوة في المدارس التي طُلب فيها من لجنة التعليم في القرية أن تركز اهتمامها على الكيفية التي يعمل من خلالها.[36] وهكذا يمكن لمشاركة الآباء في المدارس أن تصبح ذات فاعلية، ولكنها تتطلب بعض التفكير حول الأمور التي يُطلب من الآباء القيام بها.

إن ما يوضحه هذان المثالان (الممرضات واللجان المدرسية) هو أن الإهدار واسع النطاق وفشل السياسات عندما يحدثان فغالبًا ما لا يكون سببهما هو وجود مشكلة هيكلية عميقة وإنما تفكير متكاسل حدث في مرحلة تصميم السياسات. والوضع السياسي الجيد ربما وربما لا يكون ضروريًا من أجل وضع سياسات جيدة؛ لكنه من المؤكد غير كاف.

إذن ليس ثمة داع للاعتقاد بوجهة نظر الاقتصاد السياسي التي مفادها أن السياسة دائما ما تطغى على السياسات. والآن يمكننا الذهاب خطوة للأمام وعكس هذه التراتبية بين السياسات والسياسة. فهل يمكن للسياسات الجيدة أن تكون خطوة أولى نحو السياسة الرشيدة؟

إن الناخبين يغيرون وجهات نظرهم بناء على ما يلمسونه على أرض الواقع، حتى وإن كانوا منحازين في أول الأمر. ويحضرنا هنا مثال صانعي السياسات بين النساء في الهند. فبينما ظلت النخبة في دلهي على قناعة بأنه من المتعذر تمكين المرأة عبر قرارات رسمية لها قوة القانون، فإن المواطنين على أرض

الواقع كانوا أكثر تقبلًا للرأي المعاكس. وقبل أن تُطبَّق السياسة التي خُصِّص بمقتضاها ثلثُ مقاعد مجلس القرية للمرأة، كانت النساء اللائي سبق لهن أن اُنتخبن لشغل مناصب قيادية قلة قليلة. وفي ولاية غرب البنغال حيث لم تُخصص مجالس القرى قط للقيادات النسائية، كان 10 في المائة من رؤساء القرى من النساء في عام 2008. وقد قفزت هذه النسبة وعلى نحو لا يدعو للدهشة إلى 100 في المائة عندما جرى تخصيص مقاعد للمرأة. ولكن ما إن يتم إعادة مقعد سبق تخصيصه للمرأة للمنافسة المفتوحة، فإن كِفة المرشحات من النساء تجعل إعادة انتخابهن أكثر رجحانًا: وهكذا ارتفعت حصة النساء المنتخبات إلى 13 في المائة من المقاعد غير المخصصة حاليًا للنساء ولكن سبق وأن خُصصت لهن مرة، فيما زادت هذه الحصة إلى 17 في المائة في حال كانت المقاعد قد سبق وأن خصصت للنساء مرتين. والأمر نفسه ينطبق على ممثلي حكومة المدينة في مومباي.[37] وأحد الأسباب وراء ذلك هو أن تغيرًا ما قد طرأ على موقف الناخبين إزاء النساء. وفي ولاية غرب البنغال،[38] وفي محاولة لقياس التحامل على الكفاءة، كان يُطلب من سكان القرى أن يستمعوا لخطاب مسجل للرئيس. وكان سكان القرية جميعًا يستمعون للخطاب نفسه، لكن بعضهم كان يسمعه وهو يُلقى بصوت رجل فيما كان الآخرون يسمعونه مُلقى بصوت امرأة. وبعد سماعهم للمادة المسجلة، كان يطلب منهم تقييم جودته. وقد تبين أنه في القرى التي لم يحدث أن خصصت فيها قط مقاعد للمرأة، بمعنى أنهم لم يكن لديهم سابق خبرة بامرأة تشغل منصب الرئيس، تبين أن الرجال الذين استمعوا للخطاب المسجل بصوت

«رجل» قد أعطوا درجات تقييم أعلى من تلك التي أعطاها هؤلاء الذين سمعوا الخطاب ملقى بصوت امرأة. وعلى الجانب الآخر، كان الرجال في القرى التي خُصصت فيها مقاعد للنساء من قبل، يميلون لتفضيل الخطاب الملقى بصوت امرأة. لقد أدرك الرجال أن النساء كن قادرات على تنفيذ سياسات جيدة ولهذا غيَّروا آراءهم حول القيادات النسائية. وهكذا فإن تخصيص ثلث المقاعد للنساء بشكل مؤقت يمكنه ألا يؤدي إلى زيادة في مصادر مياه الشرب وحسب وإنما قد يُحدث تحولًا دائمًا في الدور الذي يمكن للنساء أن يضطلعن به في السياسة.

ويمكن للسياسات الجيدة أن تساعد أيضًا على كسر الدوائر المُفرغة للتوقعات المتدنية: فإذا بدأت الحكومة في تحقيق الإنجازات، فسوف يأخذ الناس السياسة على نحو أكثر جدية ويمارسون الضغوط على الحكومة حتى تحقق المزيد من الإنجازات، بدلًا من إيثار الابتعاد أو التصويت بدون تفكير لمصلحة من يشاركهم في العرق أو حمل السلاح ضد الحكومة.

وقد قارنت دراسة في المكسيك[39] بين السلوك التصويتي في الانتخابات الرئاسية للعام 2000 في القرى التي حصلت على مساعدات من برنامج الرعاية الاجتماعية «بروجريسا» – الذي كان يمنح الأسر الفقيرة تحويلات نقدية عند مداومة أطفالهم على المدرسة وترددهم على المراكز الصحية – على مدى ستة أشهر وفي قرى أخرى كانت قد حصلت على البرنامج نفسه لمدة واحد وعشرين شهرا. وجاءت نسبة المشاركة في التصويت والأصوات التي حصل عليها الحزب الدستوري الثوري (PRI) (الحزب الذي جلب لهم برنامج «بروجريسا») أعلى في القرى التي استفادت من

البرنامج خلال مدى زمني أطول. ولا يمكن أن يُعزى ذلك إلى أن الأسر قد تم «شراؤها» بالبرنامج، لأنهم كانوا جميعًا في ذلك لوقت يستفيدون من البرنامج ويعرفون القواعد. لكن بفضل النجاح الذي حققه البرنامج في تحسين الصحة والتعليم ولأن الأسر التي حصلت عليه لمدة أطول بدأت تلمس أثر هذه الفوائد في حياتها، فقد رأوا أن يتجاوبوا مع ذلك بأن يصبحوا أكثر انخراطًا (نسبة مشاركة أعلى) وأن يكافئوا الحزب الذي أطلق البرنامج (تصويت أعلى لمصلحة الحزب الدستوري الثوري). وفي ظل سياق تُطلَق فيه الكثير من الوعود ثم تُخلَف، فإن الإنجازات الملموسة هي ما توفر معلومات مفيدة للناخبين حول ما يمكن للمرشحين القيام به في المستقبل.

ويمكن لانعدام الثقة أن يفسر لماذا وجد «وانتشيكون» في تجربته في بِنِّين خلال انتخابات العام 2001، أن رسالة «المصالح الفئوية» كانت أكثر نجاحًا من المناشدات التي تتوسل الصالح العام. فعندما كان السياسيون يلقون كلامًا عامًّا يدور حول «الصالح العام»، فإن أحدًا لم يكن يأخذهم على محمل الجد، فيما يمكن للناخبين على الأقل أن يثقوا على نحو ما في رسالة المصالح الفئوية. فإذا كانت رسالة «الصالح العام» أكثر وضوحًا، وأكثر تركيزًا على مقترحات محددة، وتقدم برنامجا يمكن للناخبين من خلاله محاسبة المرشحين عليه في حال تم انتخابهم، فربما تؤثر فيهم على نحو أكبر.

وتشير تجربة أجراها «وانتشيكون» كمتابعة من جانبه قبل انتخابات 2006 أن الناخبين مستعدون في الحقيقة لدعم هؤلاء السياسيين الذين يتعاطون مع مسألة وضع السياسات الاجتماعية وشرحها بجدية.[40] وقد بدأ

«وانتشيكون» وقادة آخرون للمجتمع المدني في بنين بعقد مؤتمر موسع تحت عنوان: «انتخابات 2006: ما هي السياسات البديلة؟» وقد تضمن المؤتمر أربع جلسات حول التعليم والصحة العامة والحكومة والتخطيط العمراني وقدم أربعة خبراء (اثنان منهم من بنين وآخران من دولتي النيجر ونيجيريا المجاورتين) تقريرا يتضمن السياسات الموصى بها. وكانت كلها مقترحات عامة، دون أن تتضمن أي رسائل ترتكز على مصالح فئوية. وقد شهد المؤتمر حضورًا من قبل جميع الأحزاب الممثلة في الجمعية الوطنية إلى جانب ممثلين عن منظمات غير حكومية متنوعة. وبعد المؤتمر، تطوعت أحزاب عدة باستخدام المقترحات التي جرى تقديمها خلال المؤتمر كوثائق انتخابية بشكل تجريبي. وقد فعلوا ذلك في قرى اختيرت عشوائيا، وفي لقاءات جماهيرية حيث جرى تقديم المقترحات مُفصلة وحصل المشاركون على فرصة الرد والتفاعل. وفي قرى المقارنة، أقيمت اللقاءات السياسية ذات الطبيعة الاحتفالية كالعادة، مع الخلط المعتاد بين الرسائل المرتكز على مصالح فئوية ومقترحات فضفاضة ولكن غامضة حول السياسات. وفي هذه المرة، انقلب اتجاه النتائج: فبدلا من إبداء الدعم لرسالة المصالح الفئوية، كانت المشاركة والدعم للحزب الذي يدير الحملة أعلى في القرى التي عقدت بها اللقاءات الجماهيرية ونوقشت فيها مقترحات حول سياسات محددة.

وتشير النتيجة إلى أن الرسالة ذات المصداقية يمكنها أن تقنع الناخبين أن يصوتوا لمصلحة سياسات الصالح العام. وبمجرد أن توجد الثقة، فإن الدوافع الفردية لدى رجل السياسة تتغير هي الأخرى. إذ يبدأ في الشعور بأنه إن فعل شيئًا حسنًا فسوف يكافأ على ذلك ويُعاد

انتخابه. وتنتاب أناسًا كثيرين ممن يشغلون مناصب في السلطة دوافع مختلطة فهم يرغبون في أن يفوزوا بحب الآخرين أو أن يؤدوا أداء حسنًا، لأن ذلك يهمهم ويضمن لهم منصبهم، حتى وإن كانوا فاسدين. إن هؤلاء الأفراد لن يمانعوا في القيام بأشياء من شأنها أن تشجع على التغيير، طالما أن ذلك يتوافق مع أهدافهم الاقتصادية. وعندما تثبت الحكومة أنها تسعى لتحقيق الإنجازات، والفوز بثقة الناس، فإن ثمة مسؤولية إضافية تنشأ عن ذلك. وعندئذ يمكن للحكومة أن تصبح أقل انشغالًا بما يحدث على المدى القصير، وأقل حرصًا على الفوز بدعم الناخبين مهما كان الثمن، وأقل اضطرارًا للانجرار نحو توزيع الهبات؛ فهذه هي فرصتها لوضع سياسات أفضل وأبعد نظرًا. ومثلما رأينا في الفصل الرابع، فقد شجع النجاح المشهود لبرنامج «بروجريسا» الرئيس «فيسنت فوكس» الذي تولى الرئاسة بعد خسارة الحزب الدستوري الثوري (PRI) للسلطة في المكسيك، أن يوسع من نطاق البرنامج بدلًا من إلغائه. بل والأكثر من ذلك، فقد انتشرت برامج مشابهة في جميع أنحاء أمريكا اللاتينية، ومنها انطلق إلى باقي مناطق العالم. وربما تحقق هذه البرامج في أول الأمر شعبية أقل مما تحققه الهِبات البسيطة، وذلك لأنه بحصولها على المال، يصبح على الأسرة أن تفعل شيئًا لم تكن لتفعله بدون ذلك، ولكنه يُعتقد أن (رغم أن ذلك، ومثلما رأينا، ربما يكون خطأ) المشروطية تمثل جزءًا لا يتجزأ من مَهمة «كسر دائرة الفقر». ومما يثلج القلب أن الأحزاب، سواء كانت يسارية أو يمينية، تشعر الآن بأن عليها أن تتنافس وفق أسس تضع هذه الرؤية طويلة المدى في الصميم من برامجها.

وهناك كثير من الباحثين وصانعي السياسات في

الغرب يبدون تشاؤمًا شديدًا إزاء المؤسسات السياسية في بلدان العالم النامي. وانطلاقًا من ميولهم السياسية، فإنهم ربما يلقون باللوم على المؤسسات الزراعية العتيقة، أو على الخطيئة الأصلية الآتية من الغرب وهي الاستعمار ومؤسساته السياسية الاستغلالية أو على الثقافة البائسة التي تَعلَق بها الدول. وأيًا كان السبب، فإن وجهة النظر هذه تعتبر أن المؤسسات السياسية الرديئة في معظمها مسؤولة عن إبقاء البلدان الفقيرة على فقرها، بل وجعل خروجها من تلك الحالة أمرًا تكتنفه الصعاب. وهناك من يعتبر ذلك سببًا يدعو إلى اليأس؛ فيما يرغب آخرون في فرض التغيير المؤسسي من الخارج.

أما «إيسترلي» و«ساكس» فلا يستسيغ كلاهما هذا الرأي، وذلك لأسباب مختلفة. فلا يرى «إيسترلي» مبررًا لأن يصدر «خبراء» من الغرب أحكامًا حول ما إذا كانت مجموعة من المؤسسات السياسية في مكان آخر هي بالضرورة جيدة أو رديئة في سياق محدد. أما «ساكس» فيرى أن المؤسسات الرديئة إنما هي مرض قد أصيبت به البلدان الفقيرة، وأنه يمكننا التصدي للفقر بنجاح، ربما على نحو محدود، حتى في البيئات المؤسسية الرديئة، وذلك عبر التركيز على البرامج الملموسة التي يمكن قياس نتائجها؛ فجعل الناس أكثر غنى وتعليما يمكنه أن ينشئ دائرة إيجابية تنبثق عنها المؤسسات الجيدة.

ونحن نتفق معهما؛ فالتركيز على المؤسسات الكبيرة INSTITUTIONS كشرط لازم وكاف لعمل أي شيء جيد هو تركيز في غير موضعه الصحيح نوعا ما. إن القيود السياسية حقيقة ماثلة، وهي تُصعب من إمكانية العثور على حلول كبيرة للمشكلات الكبيرة. ولكن ثمة

تراخيًا كبيرًا فيما يتعلق بتحسين المؤسسات والسياسات الموجودة في منطقة الهامش.

إن فهما واعيا للدوافع والقيود الموجودة لدى الجميع (الفقراء والموظفين الحكوميين ودافعي الضرائب والسياسيين المنتخبين وغيرهم) يمكن أن يؤدي إلى سياسات ومؤسسات أفضل تصميمًا وأقل رجحانًا في أن يخربها الفساد أو التقاعس عن الواجب. وسوف تكون هذه التغييرات تراكمية، لكنها سوف تدوم وتعزز نفسها. ويمكنها أن تصبح نقطة انطلاق لثورة هادئة.

بدلًا عن الخلاصات الحاسمة

يبدو أن الاقتصاديين (وخبراء آخرين) ليس لديهم شيء ذو بال يمكنهم قوله بشأن الأسباب التي تجعل بعض الدول تحقق نمًوا فيما تراوح أخرى مكانها. فالحالات الميؤوس منها مثل بنجلاديش أو كمبوديا تتحول إلى معجزات صغيرة. وأطفال الملصقات مثلما هو الحال في كوت ديفوار يُصنفون ضمن «مليار القاع». وبنظرة للوراء، يمكننا دائمًا أن ننشئ نسقًا لما حدث في كل دولة. لكن الحقيقة، هي أننا عموما غير قادرين على التنبؤ بـأين سيحدث النمو، ولا نفهم جيدًا الأسباب التي تجعل الأشياء تعمل على نحو مفاجئ.

ونظرًا لأن النمو الاقتصادي يتطلب قوى عاملة وقدرات عقلية، فإنه يبدو معقولًا، مع ذلك، أنه عندما تحدث تلك الشرارة، فإن الأمر الأكثر احتمالًا هو أنها سوف تشتعل إذا كان النساء والرجال يحظون بتعليم وطعام جيدين ويحيون حياة صحية، وإذا كان المواطنون يشعرون بما يكفي من الأمان والثقة التي تجعلهم يستثمرون في أطفالهم ويسمحون لهم بمغادرة البيت بحثًا عن وظائف جديدة في المدينة.

وربما يكون من الصحيح أيضًا أنه وإلى أن يحدث ذلك، فإن هناك شيئًا ينبغي فعله حتى يصبح انتظار الشرارة أكثر احتمالًا. فإذا سُمح للبؤس والإحباط أن يسيطرا، وللسخط والعنف أن يسودا، فليس واضحًا ما إذا كانت هذه الشرارة ستنطلق. وربما تمثل السياسات الاجتماعية الفعالة، التي تحول بين الأشخاص وبين التصرف وفقًا لأهوائهم عندما يشعرون بأنه ليس هناك ما يخسرونه، خطوة بالغة الأهمية للحفاظ على موعد

الدولة مع الإقلاع المراوغ.
وحتى إذا كان كل ذلك ليس صحيحًا– بمعنى أن السياسات الاجتماعية ليس لها علاقة بالنمو– فإن الحاجة للقيام بكل ما هو ممكن في سبيل تحسين حياة الفقراء الآن، وعدم انتظار شرارة النمو، سوف تظل حاجة ماسة. لقد استعرضنا الجانب الأخلاقي في الفصل الأول: وإلى أن نعرف كيف نعالج الفقر، ليس ثمة ما يبرر القبول بإهدار الحياة والقدرات التي يتسبب بها الفقر. ومثلما أوضح هذا الكتاب، بالرغم من أننا لا نملك عصا سحرية لاستئصال الفقر، وليس لدينا علاج فيه شفاء لكل داء، إلا أننا نعرف الآن مجموعة أشياء يمكنها أن تُحسِّن حياة الفقراء وهي ما نوجزه في خمسة دروس أساسية:
أولا، يفتقر الفقراء غالبًا إلى معلومات ذات أهمية بالغة بالنسبة لهم ويؤمنون بأفكار خاطئة. فهم لا يثقون في فوائد تطعيم الأطفال؛ ويعتقدون أن ما يكتسبه الأطفال خلال السنوات الأولى القليلة من تعليمهم هي أشياء ضئيلة القيمة؛ ولا يعرفون ما مقدار السماد الذي تحتاجه أراضيهم؛ ولا يعرفون أي الطرائق أسهل للإصابة بفيروس نقص المناعة المكتسبة المسبب لمرض الأيدز؛ ولا يعرفون ما الذي يفعله سياسيوهم وهم في السلطة. وعندما يتبين لهم خطأ أفكارهم التي كانوا يتمسكون بها بقوة، فإنهم يتخذون القرار الخاطئ في نهاية المطاف، وأحيانًا ما يصاحب ذلك عواقب وخيمة– ولتأخذ مثلًا الفتيات اللائي تمارسن الجنس غير الآمن مع رجال يكبرنهن سنًا أو الفلاحين الذين يستخدمون ضعف كمية السماد التي يتعين عليهم استخدامها. وحتى عندما يعرفون أنهم لا يعرفون، فإن حالة عدم اليقين الناجم عن ذلك يمكنها أن

تكون ذات أثر مدمر. فمثلًا، نجد أن عدم يقينهم من فوائد تطعيم الأطفال يصحبه ميل للتسويف بشأن قرار التطعيم وهو ميل يسود كل العالم، الأمر الذي ينتج عنه أن كثيرًا من الأطفال لا يتلقون اللقاحات اللازمة. والمواطنون الذين يدلون بأصواتهم في انتخابات دون اطلاع أو معرفة يرجح أن يصوتوا للشخص الذي ينتمي لمجموعتهم العرقية، وهو أمر يؤدي إلى استشراء التعصب والفساد.

لقد رأينا حالات كثيرة كان الإلمام بمعلومة بسيطة فيها كفيلًا بأن يصنع فارقًا كبيرًا. إلا أنه ومع ذلك، فليست كل حملة توعوية يحالفها النجاح. ويبدو أنه وحتى تؤتي الحملة التوعوية ثمارًا، فلابد أن تتوفر بها شروط عدة: لا بد أن تقدم شيئًا لا يعرفه الناس فعلًا (فالعظات العامة مثل «لا جنس قبل الزواج» تبدو أقل فاعلية)؛ ويتعين أن يتم ذلك على نحو جذاب ومُبسَّط (عبر فيلم أو مسرحية أو عرض تلفزيوني أو تقرير أداء جيد التصميم)؛ ويتعين أن تأتي عبر مصدر موثوق به (الأمر اللافت هو أن الصحف ينظر إليها باعتبارها مصدرًا يحظى بالمصداقية). ومن النتائج الطبيعية التي تترتب على ذلك هي أن الحكومات تتكبد خسائر كبيرة بسبب المصداقية المفقودة عندما تصدر عنها أشياء مُضللة أو مربكة أو زائفة.

وثانيا، يتحمل الفقراء مسؤولية جوانب كثيرة من شؤون حياتهم. وكلما ازداد المرء غنى، كثرت القرارات «الصائبة» التي يتخذها الآخرون لأجله. أما الفقراء فلا يحصلون على المياه التي تُوزع عبر الأنابيب، ولهذافإنهم لا يستفيدون من الكلور الذي تضيفه حكومة المدينة إلى مصادر المياه. وإذا كانوا يرغبون في مياه شرب نظيفة، فإن عليهم أن يتولوا تنقيتها بأنفسهم. ولا

يمكنهم أن يتحملوا تكلفة وجبات الإفطار الجاهزة ذات التركيز الغذائي العالي، وبالتالي يتعين عليهم التأكد أنهم ومعهم أطفالهم يحصلون على عناصر التغذية الكافية. ويفتقر الفقراء أيضًا إلى وسيلة تلقائية تساعدهم على الادخار، مثل برامج التقاعد أو الاشتراك في برنامج ضمان اجتماعي، ولذلك يتعين عليهم أن يجدوا سبيلًا يضمن لهم الادخار. إن مثل هذه القرارات هي قرارات يصعب على الجميع اتخاذها، وذلك لكونها تتطلب بعض التفكير الآن أو بعض التكلفة البسيطة اليوم، فضلًا عن أن فوائدها المرجوة لا تُجنى عادة إلا في المستقبل البعيد. وهو أمر يفتح الباب أمام التسويف الذي يعوق اتخاذ القرار بسهولة. وبالنسبة للفقراء، فإن الأمر تُفاقمه حقيقة أن حياتهم تكتنفها بالفعل صعوبات تفوق ما يكتنف حياتنا؛ فكثير من الفقراء يديرون مشروعات صغيرة في مجالات شديدة التنافسية؛ فيما تعمل بقيتهم كعمال بالمياومة ونتيجة لذلك يلازمهم القلق دائمًا بشأن الحصول على العمل التالي ومن أين سيأتيهم. وهذا يعني أن حياتهم يمكن أن تتحسن إذا ما جرى تذليل العقبات التي تحول بينهم وبين القيام بالأشياء الصحيحة قدر الإمكان- وذلك بناء على كل شيء آخر نعرفه - باستخدام قوة الخيارات الافتراضية والمحفزات الخفيفة: فالملح المُعزَّز بالحديد واليود يمكن خفض سعره حتى يصبح في متناول الجميع. ويمكن أيضًا إتاحة الحسابات الادخارية للجميع على نحو أكثر يسرًا، وهي نوعية من الحسابات يَسهُل إيداع المال بها فيما يكلف سحبه بعض الشيء، وإذا لزم الأمر، يمكن دعم الرسوم التي تفرضها البنوك مقابل فتح هذه الحسابات للفقراء. ويمكن أيضا أن يتم توفير الكلور بجانب كل مصدر من مصادر المياه عندما

يتبين أن توصيل المياه عبر الأنابيب سيكون باهظ الكلفة. وهناك كثير من الأمثلة المشابهة.

ثالثا، هناك أسباب مقنعة تجعل بعض الأسواق غائبة لدى الفقراء، أو تجعل الفقراء يواجهون أسعارًا غير محتملة في هذه الأسواق. فبينما يحصل الفقراء على أسعار فائدة سلبية من حساباتهم الادخارية (هذا في حال أسعفهم الحظ وكانت لديهم حسابات) فإنهم يدفعون أسعار فائدة مرتفعة للغاية على قروضهم (هذا في حال تمكنوا من الحصول على قرض) وذلك لأن إدارة مبلغ ما حتى وإن كان ضئيلًا يتطلب تكلفة ثابتة. ولم تتطور أيضًا سوق التأمين الصحي بالنسبة للفقراء، بالرغم من الآثار المدمرة التي تتركها المشكلات الصحية الخطيرة على حياتهم، وذلك لكون الخيارات التأمينية المحدودة التي يمكن للسوق أن تتحملها (مثل التأمين الصحي ضد الكوارث والتأمين ضد أحوال الطقس العادي) ليست هي ما يريده الفقراء من التأمين. وهكذا.

وفي بعض الحالات، ربما يسمح ابتكار تقني أو مؤسَسي للسوق بأن تنشأ وتتطور حيثما كانت غائبة. وهذا هو ما حدث في حالة الإقراض متناهي الصغر، الذي أتاح للملايين من الفقراء إمكانية الحصول على قروض صغيرة بأسعار فائدة معقولة، وإن كان ذلك لم يبلغ الفقراء المعدمين بعد. وربما تؤدي أنظمة تحويل الأموال الإلكترونية (عبر الهواتف النقالة وما شابه) وإمكانية إثبات هوية الأشخاص إلى خفض شديد في تكلفة خدمات الادخار والتحويل لدى الفقراء خلال السنوات القليلة القادمة. إلا أنه يتعين علينا في بعض الحالات الاعتراف بأن الشروط الواجب توفرها حتى تتطور سوق ما بشكل ذاتي هي ببساطة غير موجودة.

وفي تلك الحالات، ينبغي على الحكومات أن تتدخل لدعم السوق حتى يتسنى خلق الظروف اللازمة، وإذا لم تُفلح في ذلك، فعليها أن تُفكر في توفير هذه الخدمات بنفسها.

وينبغي لنا أن ندرك أن ذلك ربما ينطوي على تقديم بعض السلع أو الخدمات مجانا (مثل شبكات البعوض أو استقبال الحالات في مركز الصحة الوقائية) أو حتى تقديم المكافآت للأشخاص لدى قيامهم، حتى وإن بدا ذلك غريبا، بأشياء تعود عليهم بالفائدة. وقد ذهب خبراء كثيرون إلى أبعد مما ينبغي على الأرجح في إبداء سوء الظن في التوزيع المجاني للسلع والخدمات، حتى وإن كان ذلك من وجهة نظر التكلفة والفائدة المحضة. فغالبًا ما يصبح توزيع الخدمة مجانًا أرخص، بالنسبة لكل شخص يحصل عليها، من محاولة بيعها بسعر رمزي في نهاية الأمر. وفي بعض الحالات، ربما ينطوي ذلك على ضرورة أن يكون سعر المنتج المباع جذابًا بما يسمح للسوق أن تتطور. فمثلًا، يمكن للحكومات أن تدعم أقساط التأمين أو تقوم بتوزيع قسائم يُسمح للآباء بأخذها لأي مدرسة، سواء كانت خاصة أو عامة، أو يرغموا البنوك على تقديم حساب ادخاري مجاني «بدون إضافات» مقابل مصاريف رمزية. ومن الأهمية بمكان أن نأخذ بعين الاعتبار أنه يتعين تنظيم هذه الأسواق المدعومة بحذر وذلك لضمان أنها تعمل جيدًا. فمثلًا، تعمل قسائم المدارس على نحو جيد عندما تتوفر لدى الآباء طريقة يمكنهم من خلالها اكتشاف المدرسة الأنسب لأطفالهم؛ وإلا فإنها ستتحول إلى طريقة لمنح الآباء الأكثر ذكاء ميزة خاصة.

رابعًا، إن الدول الفقيرة ليس محكومًا عليها بالفشل لكونها فقيرة، أو لكونها مرت بتاريخ حافل بالبؤس.

صحيح أن أمور هذه الدول غالبًا ما لا تسير على ما يرام: فالبرامج التي يفترض أنها لمساعدة الفقراء تصل في النهاية لغير مستحقيها، والمعلمون إما يُدرِّسون بشكل غير منهجي أو لا يدرِّسون على الإطلاق، والطرقات التي تُنهكها سرقة مواد الإنشاءات تنهار تحت وطأة الشاحنات المحملة بالحمولات الزائدة، وهكذا. لكن كثيرًا من هذه الإخفاقات لا تُعزى إلا في جزء ضئيل منها لمؤامرات كبرى تُحيكها النخبة سعيًا لإدامة قبضتها على الاقتصاد فيما تُعزى على نحو أكبر لأوجه خلل يمكن تلافيها في مرحلة وضع تفاصيل السياسات، بالإضافة إلى المشكلات الثلاث الشائعة، وهي الأيديولوجية والجهل والقصور الذاتي. فالممرضات يُنتظر منهن أن ينهضن بأعباء لا يقوى عليها بشرٌ عادي، ومع ذلك ليس هناك أحد يشعر بأن عليه أن يغير التوصيف الوظيفي الذي يعملن بمقتضاه. إن أحدث الصيحات (سواء كانت سدودًا أو أطباء حفاة أو قروضًا متناهية الصغر أو أي شيء كان) تتحول إلى سياسات دون التفات للواقع الذي يُفترض أنها ستعمل خلاله. وقد أخبرتنا ذات مرة مسؤولة حكومية رفيعة المستوى في الهند أن لجان التعليم في القرى (اللجان المدرسية) دائمًا ما تضم ولي أمر أفضل تلميذ في المدرسة وولي أمر أسوأ تلميذ أيضا. وعندما سألناها كيف يتسنى لهم أن يحددوا أفضل التلاميذ وأسوأهم، نظرًا لأن التلاميذ لا يخضعون لاختبارات حتى الصف الرابع، سارعت بتغيير موضوع الحديث. لكن حتى هذه القواعد العبثية، ما إن يتم العمل بها، حتى تواصل الدوران بسبب القصور الذاتي المحض.

والنبأ السار، إذا كان ذلك هو التعبير المناسب، هو أنه من الممكن تحسين أداء الحكومة والسياسات دون

الحاجة إلى تغيير البنى الاجتماعية والسياسية. إذ يوجد أفق هائل للتحسن حتى في البيئات المؤسسية «الجيدة»، وهامش بسيط للفعل حتى في ظل البيئات الرديئة. وبالإمكان أن نطلق ثورة صغيرة من خلال الحرص على دعوة الجميع لحضور اجتماعات القرية؛ وممارسة الرقابة على موظفي الحكومة وتحميلهم المسؤولية في حال أخفقوا في أداء واجباتهم؛ ومراقبة السياسيين في شتى المستويات وإطلاع الناخبين على كل هذه المعلومات؛ وتعريف جمهور المستفيدين من الخدمات العامة بما ينبغي لهم توقعه من خدمات مثل معرفتهم بساعات عمل المركز الصحي بالضبط، وما مقدار المال الذي يستحقونه (أو كم عدد أكياس الأرز).

وأخيرًا، فإن التوقعات بشأن ما يستطيعه الناس وما لا يستطيعونه كثيرًا ما تتحول في نهاية المطاف إلى نبوءات تحقق ذاتها. فالأطفال ينفرون من المدرسة عندما يلفت انتباههم معلموهم (وأحيانًا آباؤهم) إلى أنهم ليسوا أذكياء بما يكفي ليتقنوا المنهاج الدراسي؛ وبائعات الفاكهة لا يبذلن جهدًا لسداد ديونهن لأنهن يتوقعن أنهن سرعان ما سيقعن في شراك الدَين مرة أخرى؛ والممرضات يتغيبن عن أعمالهن لأن أحدًا لا يتوقع منهن أن يُوجدن هناك؛ والسياسيون الذين لا ينتظر أحدٌ منهم أن يضطلعوا بواجباتهم لن يكون لديهم ما يحفزهم على تحسين حياة الناس. إن تغيير التوقعات ليس أمرًا سهلًا، لكنه ليس مستحيلًا. وبعد أن رأوا امرأة رئيسة لقريتهم، لم يتخل سكان القرى عن تحاملهم ضد النساء اللائي ينخرطن في العمل السياسي وحسب، بل بدأت تراودهم أيضا فكرة أن بناتهم قد يصبحن يومًا من بين هؤلاء النساء، والمعلمون الذين يقال لهم إن

وظيفتهم تنحصر في جعل الأطفال جميعًا يستطيعون القراءة سوف يكون بوسعهم إنجاز هذه المهمة خلال المخيم الصيفي. والأهم من ذلك، فإن دور التوقعات يعني أن النجاح غالبًا ما يُولِّد مزيدًا من النجاح. فعندما تأخذ ظروف ما في التحسن، فإن هذا التحسن نفسه ينعكس على الأفكار والتصرفات. وهو ما يمثل سببًا إضافيًا آخر يدعونا لئلا نخشى بالضرورة توزيع الأشياء مجانًا (بما في ذلك توزيع الأموال) عندما يتعين علينا أن نطلق دائرة إيجابية.

بالرغم من هذه الدروس الخمسة، فإننا أبعد ما نكون عن معرفة كل ما نستطيع ونحتاج معرفته. إن هذا الكتاب، وعلى نحو ما، هو مجرد دعوة لإمعان النظر. ولو أننا استطعنا أن نقاوم ذلك النمط من التفكير المتكاسل والتقليدي الذي يختزل كل مشكلة في مجموعة من الأسباب العامة؛ ولو أننا نصغي للفقراء أنفسهم ونَحْمِل أنفسنا على فهم المنطق الذي يحكم اختياراتهم؛ ولو أننا نُسلِّم باحتمالية الوقوع في الخطأ ثم نُخضع كل فكرة، بما في ذلك الأفكار التي تبدو في ظاهرها في منتهى المنطقية، للاختبار عبر التجارب الصارمة، فعندئذ لن نكون قادرين على بناء صندوق أدوات من السياسات الفاعلة وحسب، بل أيضًا سنكون قادرين على تحسين فهمنا للأسباب التي تجعل الفقراء يعيشون على النحو الذي يعيشون به. وعندما نتسلح بهذا الفهم العميق؛ سيكون بوسعنا أن نحدد أين تكمن مصائد الفقر في حقيقة الأمر، وأن نعرف أي الأدوات ينبغي لنا أن نزود بها الفقراء حتى نساعدهم على التحرر من هذه المصائد.

ربما لا يكون لدينا الكثير الذي نقوله حول سياسات الاقتصاد الكلي أو الإصلاح المؤسسي، لكن لا تدع

البساطة الظاهرة للمشروع تخدعك: فالتغييرات البسيطة يمكنها أن تُحدث تأثيرات واسعة النطاق. وقد تكون الديدان المعوية هي آخر موضوع تود أن تثيره في يوم حار، لكن الأطفال الذين تلقوا العلاج الطارد لهذه الديدان في مدارس كينيا على مدى سنتين، بدلًا من سنة واحدة (أي بتكلفة زهيدة لا تزيد عن بضع فلسات للقرص الواحد من الدواء)، استطاعوا أن يحققوا زيادة في مداخيلهم تفوق 20 في المائة سنويًا عندما كبروا، وهو ما يعني أنهم حققوا ما قيمته 3269 دولارًا أمريكيًا بحسب تعادل القوة الشرائية خلال عمر الواحد منهم. وقد يكون التأثير أقل من ذلك إذا أصبح التخلص من الديدان شاملًا: فربما يكون بعض الأطفال الذين أسعفهم حظهم أن يتلقوا العلاج اللازم يحصلون على وظائف الآخرين. لكن حتى تضع هذا الرقم في إطاره، لاحظ أن أعلى معدل نمو للفرد حققته كينيا في الذاكرة الحديثة كان حوالي 4.5 في المائة خلال الفترة ما بين 2006 إلى 2008. وإذا كان بوسعنا أن نضغط على رافعة لسياسات الاقتصاد الكلي يمكنها أن تجعل هذا المعدل غير المسبوق من النمو يحدث ثانية، فسوف يستغرق الأمر أربع سنوات لرفع متوسط المداخيل بنفس النسبة وهي 20 في المائة. وكما هو واضح، فإن أحدًا ليس لديه مثل هذه الرافعة.

ليس لدينا أيضًا رافعة تضمن لنا استئصال الفقر، ولكن ما إن نُسلِّم بتلك الحقيقة، فإن الوقت يصبح في صفنا. لقد ظل الفقر رفيق دربنا على مدى آلاف السنين؛ فإذا كان علينا أن ننتظر خمسًا وعشرين أو خمسين سنة أخرى حتى نتمكن من القضاء عليه، فليكن ذلك. فعلى الأقل سوف يكون بوسعنا الكف عن الادعاء بأن ثمة حلًا للمشكلة في متناول أيدينا، وبدلًا من أن نضم جهودنا

لجهود ملايين الأشخاص من ذوي النيات الحسنة عبر العالم – سواء كانوا مسؤولين منتخبين أو موظفين حكوميين أو معلمين أو موظفي منظمات غير حكومية أو أكاديميين أو رواد أعمال حرة – بحثًا عن أفكار كثيرة، صغيرة كانت أو كبيرة، يمكنها أن تأخذنا في نهاية المطاف إلى عالم لا يتعين على أحدٍ فيه العيش على 99 سنتًا في اليوم.